

دَلِيلُ الْخَلِيفَةِ

الْفَسْطَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ

الجزء الرابع

تأليف: ج. ج. لوريمر

طبعة جديدة مُعَدَّلَةٌ وَمُنْقَحَةٌ
أَعَدَّهَا قِسْمُ التَّرْجُمَةِ
بِمَكْتَبِ صَاحِبِ السُّوْأَمِيَّةِ وَدَوْلَةِ قَطْرِ

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



ذَلِيلُ الْخَلِيجِ

الْقِسْمُ الثَّانِي

الجزء الرابع

تأليف : ج. ج. لوريمر

طبعة جديدة مُعَدَّلَةٌ وَمُنْقَحَةٌ
أَعَدَّهَا قِسْمُ التَّرْجُمَةِ
بِمَكْتَبِ صَاحِبِ السُّمُورِ دَوْلَةُ قَطْرَ

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مقدمة

لقد أولى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ، عناية عظيمة لرعاية التراث الثقافي والمحافظة عليه والمساعدة على نشره ، ودأب على تشجيع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية مؤكداً في توجيهاته السامية على الموضوعية والدقة والأمانة العلمية ، ومن هنا كانت تعليماته باعادة ترجمة «دليل الخليج» الذي يعتبر من أضخم المؤلفات وأهمها عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها .

ويسر الذين اضطلعوا باعادة الترجمة ان يغتنموا هذه المناسبة للاعراب عن عظيم عرفانهم وعميق تقديرهم للرعاية الكريمة التي شمل بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى هذا المشروع العلمي ، سائلين الله سبحانه ان يمد في عمر سموه وأن يسدد خطاه لما فيه خير البلاد والعباد .

مكتب حضرة صاحب السمو
أمير دولة قطر

« ملاحظة »

لقد وضع هذا الكتاب حوالى نهاية القرن الماضى وتضمن ملاحظات وآراء وتعايير تعمل رأى المؤلف وحده ، وهى بذلك لا تقيد حكومة قطر بحال من الاحوال ، ولا تعبر عن وجهات نظرها •

الفصل التاسع

تاريخ العراق التركي

في سنة ١٦٠٠ التي يبدأ منها مسحنا لتاريخ العراق التركي كان محمد الثالث هو سلطان تركيا ، وقد نشبت الحرب بينه وبين عباس الأول ملك إيران الصفوي على نحو ما ذكرنا في التاريخ العام للخليج . وفي سنة ١٦٠٠ كان جزء كبير من شمال غرب إيران - الذي فتحه الاثراك قبل عدة سنوات من هذا التاريخ - ما يزال خاضعاً للباب العالي ويكون باشوية تبريز التي كانت لها المكانة الثالثة بين مستعمرات الدولة العثمانية بعد باشويي القاهرة وبغداد ، ولكن في سنة ١٦٠٣ ، أي قبل موت محمد الثالث بفترة قصيرة ، نجح الايرانيون في استعادة تبريز واستطاعوا أن يطردوا الاثراك مؤقتاً من إيران .



أحمد الاول ١٦٠٣ - ١٦١٧ (١)

ومات محمد الثالث في ٢٢ ديسمبر سنة ١٦٠٣ ، وخلفه أحمد الاول أكبر ابنيه اللذين بقيا على قيد الحياة .

(١) المصادر الخاصة بتاريخ العراق التركي من سنة ١٦٠٠ الى ١٧٧٣ هي تلخيص رسمي مجهول المؤلف للمعلومات المتعلقة ببداية الاتصال بين شركة الهند الشرقية المعظمة وشبه جزيرة العرب التركية ، سنة ١٨٧٤ وتحوى مستندات مسترجحة - ١٠ - سالدنها من أوراق الدولة في يومئذ علاقة شركة الهند الشرقية بالخليج مع تلخيص للاحداث من سنة ١٦٠٠ الى ١٨٠٠ ، وهو مطبوع سنة ١٩٠٥ . الى جانب كتاب نييور « رحلة في جزيرة العرب » عن رحلته التي قام بها في هذه البلاد سنة ١٧٦٥ - ١٧٦٦ ، وفي الكتاب قدر كبير من المعلومات المهمة . أما الحقائق التي تتناول فترات بعينها من هذا التاريخ فنستطيع أن نجدها في الاعمال الآتية : « رحلات بيدرو تيكسيرا » المطبوع سنة ١٩٠٢ ، ويرجع تاريخ الرحلات الى =

علاقاته بايران ١٦٠٣ - ١٦١٧

و استمرت الحرب مع ايران دائرة في عهد السلطان الجديد في غير صالح تركيا . وفي سنة ١٦٠٦ استطاع القائد الايراني علي فردي خان أن يتقدم بقواته حتى مكان قريب من بغداد ، لكن الشاه استدعاه لأنه كان قد قرر أن يهزم الاتراك في الميدان ، واستطاع بعد إكمال استعداداته أن يوقع بهم هذه الهزيمة فيما بعد ، واستمرت الحرب دائرة على أية حال دون أن تتخللها أحداث مهمة طوال فترة حكم أحمد الأول . وفي سنة ١٦١٤ قيل إن ثمة اسطولا ايرانياً من مائة فرقاطة وسفينة صغيرة يربط في بوشهر بهدف قطع الاتصال بين الميناء التركي في البصرة والميناء البرتغالي في هرمز ، وكان الايرانيون يعتبرون كلا الميناءين علواً لهم .



= سنة ١٦٠٤ « رحلات بيترو ديلا فالى » المطبوع سنة ١٦٦٥ ، ويرجع تاريخ رحلاته الى سنة ١٦٢٥ ، و « مجموعة الاسفار من تركيا الى ايران وجزر الهند الشرقية » سنة ١٦٨٤ تأليف ج. ب. تافرنيه . الذي قام برحلته في العراق التركي سنة ١٦٥٢ . و « تاريخ جديد للهند الشرقية » المطبوع سنة ١٧٣٩ من تأليف الكابتن أ. هاميلتون ، ويبدو أن اقامته في هذه البلاد استمرت من سنة ١٦٨٨ الى ١٧٢٣ . ويمكن الرجوع الى كتاب الاستاذ أ. س. كريزي « تاريخ الاتراك العثمانيين » فيما يتعلق بيشون تركيا في هذه الفترة بشكل عام . كذلك يمكن الرجوع الى كتاب سيرج. مالكولم « تاريخ ايران » فيما يتعلق بالعلاقات التركية الايرانية .

التاريخ الداخلي ١٦٠٣ - ١٦١٧

كتب الرحالة البرتغالي بيلرو تيكسيرا الذي زار العراق في سنة ١٦٠٤ وصفاً طريفاً لهذا الاقليم كما كان آنذاك . وتكمن فائدة هذا الكتاب بصورة خاصة فيما يتعلق بالنتائج غير المباشرة التي نجمت في العراق من جراء الحرب المدمرة التي كان الاتراك يخوضونها آنذاك في إيران .

وكان يوسف باشا يحكم بغداد التي كانت في هذه الفترة تحتل المكانة الثانية بين الاقاليم العثمانية فلا تتفوق عليها إلا القاهرة . وهو رجل قوقازي الاصل عين باشا لبغداد قبل سنة ١٦٠٤ بفترة قصيرة . وكان لهذا الباشا سلطة مطلقة في معظم الامور في السلم والحرب على السواء لكنه كان عليه فيما يتعلق بأمور التجار والأجانب أن يستشير رجلاً عينه سلطان تركيا كي يحمي هذه الفئات وجعله مقيماً في بغداد . ولما كان الايرانيون قد هددوا بغداد في هذه الفترة ، فان مشكلة الموارد والاستعدادات العسكرية كانت مشكلة ذات أهمية قصوى في تلك الفترة التي زار فيها تيكسيرا العراق . وقد لاحظ هذا الرحالة أنه كان لدى الباشا ، إلى جانب حرسه الخاص الذي يضم ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ رجل ، قوة قوامها من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جندي في بغداد فقط معظمهم من الانكشارية ، وحوالي عشرة آلاف رجل في بقية الاقليم . وكان السور الذي يحيط بالمدينة من ناحية ايران مبنياً في ذلك الوقت من الحجر المحروق ، وترتبط به عدة منشآت إضافية بينها اربعة تحصينات في كل منها عدد من المدافع البرونزية الثقيلة في حالة جيدة ، وخارج السور كان ثمة خندق عميق ، وكان في بغداد بئلك الوقت دار تصلك النقود الذهبية والفضية والمعدنية . كما كان بها مدرستان انشأتهما الحكومة لإحداهما للرماة والأخرى لحملة البنادق . وكانت التجارة تسير إلى الهند

عن طريق دجلة والبصرة ، وإلى حلب عبر الصحراء ، وفي أوقات السلم كان ثمة طريق ثالث مباشر للتجارة مع إيران .

جبهة كربلاء والتجف في سنة ١٦٠٤ :

وكانت كربلاء والتجف خاضعتين للامبراطورية العثمانية ، والحاميات التركية موجودة في كلتا المدينتين ، وكان اكبر شيوخ الصحراء نفوذاً ، وهو ناصر بن مهنا ، يعترف بولائه للباب العالي ، ولكن في سنة ١٦٠٤ - وعقب الهزائم التي منيت بها القوات التركية على يد القوات الايرانية سحبت هذه الحاميات من المدينتين . وكانت كربلاء في حالة تمرد ، وخلال إقامة تيكسيرا بها كانت خيول وثياب واسلحة ٣٠ او ٤٠ جندياً تركياً قتلهم العرب مؤخراً تباع علناً في سوق المدينة . وفي كل من كربلاء والتجف كان تعصب الشيعة ضد المسيحيين واليهود بالغاً أقصى شدته .

البصرة في سنة ١٦٠٤ :

وكانت مدينة البصرة في نفس السنة تضم حوالي عشرة آلاف بيت كثير منها من البيوت الكبيرة لكنها فقيرة البناء وبجوارها مجرد أكواخ ليس إلا . وكانت تحصينات المدينة في حالة سيئة من الخراب والدمار ، غير ان خندقاً واسعاً عميقاً كان يحيطها ، وكان دائماً مملوء بالماء . وكان يحكم المدينة وما حولها باشا تركي تحت امرته قوات يبلغ عددها حوالي ثلاثة آلاف رجل من الأتراك والأكراد والعرب ، ودار للعوائد كان يبقى منها فاقص كثير بعد كل التفقات الإدارية . وكان بالمدينة ترسانة بها بعض المدافع التي لا بأس بها ، لكن السفن المسلحة التي كان يبعدها الأتراك « لاستخدامها في النهر وما حوله ، وللمحافظة على النظام بين العرب المتמרدين الذين كانت تحصل منهم الجزية .. كانت سفناً قليلة وفي حالة سيئة من حيث البناء والتصميم » . وكان شيخ عربستان الذي كانت تتبعه حوزته وخورق ومكانهما الحالي فلاحيه

يزعم لنفسه الحق في البصرة . ودارت بينه وبين الاتراك حرب في سنة ١٦٠٤ ، وقامت السلطات العثمانية ، بهدف القضاء على مقاومة العرب المتمردين ، ببناء بعض القلاع والتحصينات في أماكن عديدة على ضفة النهر . من بين هذه المواقع واحد على جانب عريستان من النهر في مواجهة سراجي ، على بعد ثلاثة أميال أسفل البصرة حيث كان مرسى السفن الكبيرة التي تزور الميناء . وكانت التمرور في ذلك الوقت كما هي الآن أهم صادرات البصرة ، وتنقل إلى بغداد وعدد من الموانئ الإيرانية وإلى هرمز . وكان معظم تجارتها مع بغداد وإيران والقطيف عن طريق هذا الميناء الأخير الذي كان البرتغاليون ما يزالون ميسطرين عليه ، بينما تصدر بعض المواد الغذائية من دورق في عربستان وبوشهر على الساحل الإيراني .



العلاقات البريطانية ١٦٠٣ - ١٦١٧

لم يكن لشركة الهند الشرقية أية منشآت في العراق التركي خلال هذه الفترة ، لكن إرسال مستر كونوك باسم الشركة إلى إيران في سنة ١٦١٦ — كما هو مذكور في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج — قد أدى إلى فتح طريق بريطاني للمواصلات بين إيران وأوروبا عبر بغداد وحلب. وفي يونيو ١٦١٧ طلب كونوك وكان حينذاك في أصفهان من القنصل البريطاني في حلب أن يؤمن رجلين عربيين موثوق بهما لينقلا رسائله من بغداد إلى حلب . وكان الخطر الرئيسي الذي يهدد هذه المراسلات في ذلك الوقت هو وقوعها في أيدي البعثات البرتغالية في بغداد . وفي أغسطس من نفس السنة نقل كونوك عن هذا الطريق نفسه أخبار نجاحه في الحصول على فرمان للتجارة البريطانية من الشاه عباس .

مصطفى الاول (فترة حكمه الاولى) وعثمان الثاني ١٦١٧ - ١٦٢٢

وبعد موت السلطان احمد الاول في ٢٢ نوفمبر سنة ١٦١٧ ، تولى العرش شقيقه الاصغر مصطفى ، لكنه عزل بعد أن ثبت أنه ضعيف العقل عقب فترة لم تتجاوز الثلاثة أشهر ، وبعدها تولى العرش عثمان الثاني ابن احمد الأول ، وظل في الحكم حتى سنة ١٦٢٢ حين قتله الانكشارية .
وثناء حكم عثمان الثاني عقد صلح مع ايران تنازلت تركيا بموجبه عن كل الاقاليم التي فتحها في ايران ، وخلال فترة حكمه لم تقع أي حادثة ذات اهمية في العراق . وفي ١٦١٩ ظل مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في لندن يتلقى الاخبار عن ايران وشؤونها عن طريق حلب .

★ ★ ★

مصطفى الاول (فترة حكمه الثانية) ومراد الرابع ١٦٢٢ - ١٦٤٠

وبعد موت عثمان الثاني عاد مصطفى الأول سلطاناً لتركيا ، لكنه عزل مرة أخرى قبل انقضاء سنة واحدة ، وخلفه مراد الرابع الشقيق الاصغر لعثمان الثاني ، وكان عمره وقت توليه العرش في ١٠ سبتمبر سنة ١٦٢٣ لا يتجاوز ١١ عاماً . وظل مراد على العرش حتى موته في ٩ فبراير سنة ١٦٤٠ .

★ ★ ★

علاقته بايران ١٦٢٢ - ١٦٤٠

احتلال الايرانيين لبغداد ١٦٢٣ :

ولم يدم الصلح بين ايران وتركيا وقتاً طويلاً . لأن الايرانيين وقد تزيد ادراكهم لنفوقهم على الاتراك من الناحية العسكرية ، سرعان ما

هددوا بغداد . وكان يحكمها في ذلك الحين «طاغية» صغير ، يحسك بين يديه كل امور الحكم ويبدل جهده كله للاستقلال عن الباب العالي . غير أن ابنه المسمى درويش محمد غدر به في سنة ١٦٢٣ وسلم المدينة إلى الشاه عباس الذي احتلها مباشرة واعدم حاكمها في ساحة عامة . كما استولى الايرانيون على كركوك والموصل ووضعوا فيها حاميات من جندهم ، لكنهم لم يستطيعوا البقاء طويلا في عانة فقد طردهم منها مطلقا —الشهير بأبو الريش— أعظم الشيوخ العرب في الصحراء وأقواهم نفوذاً ، عقب عودة الشاه عباس إلى ايران . ويبدو ان الحلة وكربلاء والنجف قد خضعت جميعاً للايرانيين بعد سقوط بغداد ، وسادت بعض مخاوف لا مبرر لها بين الاتراك خشية تهديد حلب نفسها . ولم يستطع إمام قولي خان حاكم شيراز الذي أمره الشاه بالانضمام اليه لمواصلة عملياته ضد بغداد —الحاق به إلا بعد أن انتهت تلك العمليات ، فقد تأخر في الطريق بسبب بعض العقبات التي وضعها في سبيله شيخ حوزة الذي كان بلوره يجب أن يلحق بالحملة على أساس انه وال تابع لايران .

هجوم الايرانيين على البصرة وما حوفا ١٦٢٤ - ١٦٢٥ :

وعقب سقوط هرمز في سنة ١٦٢٢ صفى البرتغاليون أعمالهم تماماً في ايران ، وبدأوا ينقلون بضائعهم إلى البصرة ، وقد ألحق هذا الطريق التجاري اضراراً بالغة بالايرانيين ، وبالنظر إلى ضعف ايران البحري فلم يكن الشاه يأمل في القضاء على هذا الطريق الا باستيلائه على البصرة ، وهكذا ارسل يطلب من الباشا فيها سوكان حينذاك مواطناً منها يدعى أفراسياب— أن يعلن خضوعه لايران ، وذلك بأن يأمر بصك عملات إيرانية ، وأن يستبدل سلطان تركيا بشاه ايران في الدعاء على المنابر ، وأن يأمر أهل البصرة بأن يعقدوا عماثهم على الطريقة الايرانية ، ووعده —إذا أجاب هذه المطالب— بأن يجعل حكم البصرة وراثياً له ولأبنائه من بعده ، وان يعفيهم من دفع الجزية ، ويترك لهم مطلق الحرية في

ادارة شئونهم الداخلية . ورفض باشا البصرة هذه الاقتراحات دون تردد ، فقد كان معتمداً على معونة البرتغاليين البحرية له . لان مصالحهم كانت متفقة تماماً ومصالحه ، وهنا أصدر الشاه عباس أمراً إلى خان شيراز بالسير إلى البصرة . وقام جيش إيراني نزل في عربستان عن طريق شستار بالهجوم على كوبان التي كانت تعتبر في ذلك الحين من أعمال البصرة واستولى عليها ، لكنها انقذت بمساعدة سفن البرتغاليين المسلحة التي أطلقت النيران على معسكر الإيرانيين من مواقعها في نهر قارون وفي خليج كوبان جميعاً ، فارغمت الغزاة على التراجع . وكان الجنود الإيرانيون الذين قاموا بهذه العملية تماماً كالذين قاموا من قبل بعملياتهم في بغداد — يطلق عليهم اسم قيزيلباش .

سنة ١٦٢٥ :

وفي أوائل سنة ١٦٢٥ شنت القوات الإيرانية مرة أخرى بقيادة إمام قولي خان هجوماً جديداً على إقليم البصرة ، فقامت أولا بطرد شيخ حوزة لأنه رفض استدعاء الشاه له إلى بغداد ، فلبجاً إلى البصرة في حوالي ٥٠٠ رجل من أنصاره . وفي نفس الوقت كان افراسياب قد خلفه ابنه علي في باشوية البصرة ، ولكن لما كان كل من بغداد والحلة —اللتين تسيطران على دجلة والفرات على التوالي— في ايدي الإيرانيين ، فلم يستطع الاثراك ان يرسلوا أية امدادات للبasha الجديد في البصرة . وفي مارس سنة ١٦٢٥ ، حين كان الرحالة الايطالي بييرو دي لافالي موجوداً بالبصرة ، كان الفرع يسود المدينة كلها وكان جل اعتماد الباشا على خمس سفن برتغالية ، كان البرتغاليون قد تلقوا معونة كبيرة في مقابل خدماتها وهي راسية في النهر لحماية المدينة. وفي يوم ١٣ مارس خرج المناهون إلى شوارع البصرة يطلبون أن يقدم كل بيت رجلاً مسلحاً لينضم إلى معسكر الباشا لمقاومة الإيرانيين الذين قيل إنهم عندئذ أصبحوا على مقربة من المدينة . وفي يوم ١٤ جاءت الاخبار بأن الإيرانيين قد

أصبحوا فعلاً إلى جوار القرنه ، وان هدفهم كان العبور دون مقاومة إلى الساحل العربي من شط العرب ، وسار الباشا بقواته البرية كلها ، وبثلاث من السفن البرتغالية للقائهم . وفي يوم ١٦ مارس تردد أن الجيشين قد اشتبكا في القتال ، وفي نفس اليوم ارسل جونسالفودي سليفيرا قائد الاسطول البرتغالي السفينتين الباقيتين وأخرى صغيرة لكي تعترض صيغ قطع من المدفعية قبل ان الايرانيين ارسلوا في طلبها من دورق لامتخدامها ضد البصرة . وفي يوم ١٩ خرج مواطن مشهور في البصرة هو الشيخ عبدالسلام على رأس عدد كبير من الرجال المسلحين لنصرة الباشا وكانت قواته تضم أكثر من مائتي رجل يحملون الأسلحة النارية وغيرها ، ولكن لم يكن تبلى عليهم سيماء المحاربين .

وفي صبيحة يوم ٢٣ جاءت الأخبار بأن الايرانيين قد اسرعوا في ترك معسكرهم والسير إلى بلادهم ، وقد تركوا وراءهم مؤتمهم ، بل حتى المؤن التي كانت مطبوخة ومعدة للطعام خلفوها وراءهم أيضاً ، وقيل إن ذلك تم بناء على استدعاء عاجل . ولم تكن قوات الباشا قد أوقعت بهم أية خسائر بعد . وفي ٣١ مارس عادت السفينتان البرتغاليتان اللتان كانتا قد خرجتا يوم ١٦ من البصرة وقد فشلتا في تأدية المهمة التي كلفتا بأدائها ، لكن السفن البرتغالية استطاعت أن تأسر ثلاثة طرادات إيرانية صغيرة ، وأمر البرتغاليون جرياً على مألوف طريقهم في الهمجية والتوحش باعدام المسلمين الذين كانوا على ظهرها جميعاً حتى الأطفال ، ولم يستبقوا على قيد الحياة الا رجلاً غنياً طامعاً منه في فدية ضخمة . وحين أصبح الايرانيون على مسافة بعيدة ، أمن الباشا على نفسه فعد ودخل البصرة بقواته كلها وسط مظاهر الانتصار .

الحالة من ١٦٢٥ إلى ١٦٣٨ :

وبعد هذه الاحداث ظلت الحالة كما هي لعدة سنين . ويبدو ان الأتراك قد بذلوا خلال هذه المدة أكثر من محاولة لطرد الايرانيين من

بغداد ، واستطاع هؤلاء بقيادة صافي قولي خان ، وهو رجل ارمني الاصل كان يحكم بغداد باسم الشاه أن يصدّهم عن بغداد مرتين قرب نهاية هذه الفترة . وفي سنة ١٦٢٥ امتد نفوذ الايرانيين هابطاً في الفرات حتى عرجة ، وهي مكان يقارب مكان الناصرية الآن ، وكان شيخ عرجة لاجئاً كردياً يدعي حسان أغا استطاع أن ييسط نفوذه على العرب المحيطين بها ، وكان يظن أنه في حقيقة الأمر مخلص للمصالح الايرانية رغم تكرار اعترافه بالولاء للباب العالي .

الأتراك يستعيدون بغداد ١٦٣٨ :

وفي سنة ١٦٣٨ سار السلطان التركي مراد الرابع الذي كان قد استخلص لإرباقان من أيدي الايرانيين في سنة ١٨٣٥ بنفسه وسط قوات كبيرة لاسترجاع بغداد ، وتحركت قواته من سكوتاري يوم ٨ مايو ، ووصلت امام بغداد يوم ١٥ نوفمبر أي بعد مائة يوم وعشرة من السير المتواصل ، وقد وجد أن حامية المدينة تضم حوالي ٣٠ ألف رجل من بينهم حوالي ١٢٠٠ فارس مدرب . وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٦٣٨ سويت استحكامات بغداد ، على طول جبهة قلدها ٨٠٠ ياردة بالأرض حتى أصبحت ، على حد تعبير كاتب عثماني ، « بوسع الاعمى أن يحوس فيها على ظهر حصان لالجام له دون ان يعثر مرة واحدة » ، وحاول الأتراك اقتحام هذه الثغرة بقواتهم لكنهم فشلوا يومين متتاليين ، واخيراً استطاعوا اقتحامها يوم ٢٤ ديسمبر بعد أن خسروا محمد باشا الصدر الاعظم الذي كان يقود الهجوم وسقط قتيلًا . وقد منح الأمان أولاً لرجال الحامية ، غير ان الأتراك آخر الامر ذبحوا أكثر من ٢٠ ألف رجل من الايرانيين سواء عن طريق الغدر ، او نتيجة لانتهاك هؤلاء بعض الشروط ، وبعدها بعدة أيام وقعت مذبحة شاملة بين المدنيين في بغداد بأمر من السلطان مراد ، وكان سبب ذلك انفجار مخزن بارود أدى إلى خسائر جسيمة بين قواته ، وظل السلطان في العراق حتى فبراير سنة ١٦٣٩ ، وربما قام أيضاً بزيارة التجف حيث ما تزال لإحدى

بوابات المدينة مسماة باسمه «باب مراد» (١) . وعند رحيله من بغداد قيل إنه خرج من «باب الطلسم» وأنه بنى من بعدها ولم يفتح حتى الآن . ووضعت حامية تركية قوية يقودها ضابط قلدير في بغداد ومن يومها - وحتى اليوم - بقيت بغداد تحت الحكم التركي ، لكن سلطاناً غيره لم يقيم يزيارتها في ذلك الحين (٢) .

الصلح مع إيران ١٦٣٩ :

وفي ١٦٣٩ عقد صلح دائم بين إيران وتركيا . كما تم في نفس الوقت تعيين الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين تعييناً دقيقاً بعد (٣) مناقشات عاصفة طويلة بين الصلبر الاعظم العثماني والمبعوث الايراني . وتستحق منا نصوص هذه الاتفاقية التي صدق عليها في سنة ١٧٤٦ ثم في سنة ١٨٢٣ ملاحظة سريعة .



(١) تذكر القصص الشعبية المحلية أن السلطان مراد دخل النجف سائراً على قدميه اظهاراً لاحترامه للامام علي ، وأنه حين كان يجتاز هذه البوابة المذكورة طارت حمامته من رأسه لتراحم الناس وتداخهم ، وتبدو هذه حكاية غير محتملة الحدوث الى حد كبير لكن هذا لا ينفي أنه قد زار النجف .

(٢) الرواية السابقة من استعادة بغداد مصدرنا فيها كتاب الاستاذ كريزي « تاريخ الاتراك العثمانيين » . « المجلة الاولى ص ٤٠٨ - ٤١١ » . أما للفرنبيي في « اسفاره الفارسية » ، الكتاب الثاني ، الفصل السابع ، فيقدم رواية أخرى لكنها رغم أنه نقلها من مكان الواقعة نفسها . . . وكانت أن تكون معاصرة لحدوثها - فهي ليست محتملة الحدوث الى حد كبير . لكن كلتا الروايتين تتفقان على أن أكثر من ٢٠ ألف جندي من الحامية قد قتلوا بعد أن منحوا الامان .

(٣) نصوص معاهدة سنة ١٦٣٩ موجودة في « مذكرة راولينسون عن الحدود التركية الايرانية » سنة ١٨٤٤ .

التاريخ الداخلي ١٦٢٢ - ١٦٤٠

ربما في أوائل القرن السابع عشر أصبحت باشوية البصرة في حكم أفراسياب الذي أشرنا إليه ، وكان هذا رجلاً ذا نفوذ فيما جاور البصرة وتقول إحدى الروايات بأنه حصل على باشويتها في مقابل ٤٠ ألف قرش دفعها لميوض الرجل المعين رسمياً من قبل الباب العالي . ورضي الاتراك بهذا الامر حين رأوا نفوذ أفراسياب في المنطقة إلى جانب حسن ادارته وكفاءته ، ثم بإعلان الولاء للباب العالي ، واهم من هذا كله ، صعوبة إخراجه من البصرة او طرده بالقوة . ومن ذلك الحين حتى سنة ١٦٦٩ يجب أن تعتبر باشوية البصرة وما حولها مستقلة عملياً عن حكم الاتراك المباشر . وكان أفراسياب يعامل الأجانب المقيمين في بلده معاملة طيبة ، وقد ازدهرت التجارة في عهده ، وقد مات على ما يبدو في نهاية سنة ١٦٢٤ او بداية ١٦٢٥ ، وخلفه ابنه علي باشا الذي « استولى على الحكم بالقوة قبل ان يلفظ ابوه انفاسه الأخيرة » .

وكان من اهم الواجبات التي واجهها علي باشا الدفاع عن البصرة ضد الايرانيين الذين هددوها في مارس سنة ١٦٢٥ ، ثم وصلت أنباء تهيئته في باشوية البصرة من قبل السلطان الذي أهدها أيضاً خلعة ووساماً . وكان ذلك في ١٣ ما يو سنة ١٦٢٥ أثناء إقامة الرحالة بيتر ديلافالي في البصرة . وبعدها بفترة قصيرة حصن علي باشا مدينة قرنه التي كانت مدينة مفتوحة .

الحالة على جبهة كربلاء والنجف ١٦٢٢ - ١٦٤٠ :

وفي سنة ١٦٢٥ ساد الاضطراب حلود العراق من ناحية الغرب بسبب أعمال مطلق الملقب بأبي الريش وناصر بن مهنا ، وهما أعظم شيوخ الصحراء نفوذاً ، وكانت الحرب دائرة بينهما في ذلك الحين .

وكان اولهما أكثر قوة لانه كان زعيم قبيلة أخرى قوية في الشمال(١) ، وكان الاخير أقربهما إلى العراق فكانت قوافل التجارة المسافرة من البصرة إلى كربلاء وما وراءها تسير في حمايته وتدفع له رسوماً مرتفعة . وحين استولى الايرانيون على بغداد في سنة ١٦٢٣ أعلن ناصر ولاءه للشاه في حين ظل ابو الريش على ولائه لتركيا ، لكن ناصر سرعان ما انشق عن الايرانيين ، وحاول في شهر حزيران — بعد أن جعل في خدمته أفراد قافلة ضخمة كانت متجهة من البصرة إلى حلب — أن يطرد الايرانيين من كربلاء ، لكن الحماية الموجودة بها استطاعت أن تصد هجومه وان تكبده الخسائر ، وفي نفس الشهر ضرب الرحالة بيتر ديللا فالي خيامه في قصر الخيضر ، على مقربة من شفعائه ، فأرغم على دفع مبلغ من المال للشيخ ابو طالب ابن الشيخ ناصر الذي كان ابوه ، بعد أن تقدمت به السن ، واعتزل شئون الحياة ، قد أناط به تصريف شئون القبيلة . وبعد مسيرة عدة فراسخ أخرى ، دخل بيتر ديللا فالي منطقة نفوذ ابو الريش ، حيث اضطر ايضاً لدفع ضريبة المرور .



العلاقات مع انجلترا ١٦٢٢ - ١٦٤٠

بداية التجارة البريطانية في البصرة ١٦٣٥ :

قامت العلاقات التجارية بين انجلترا والعراق التركي لأول مرة خلال الفترة التي نحن بصدددها ، وربما كان سبب إقامة هذه العلاقات هو الاعتقاد بأن تجارة شركة الهند الشرقية التي كانت كاسدة في إيران نتيجة صعوبات عديدة قد تجد طريقاً ميسوراً في ظل العلم التركي ، وكانت اول خطوة في هذا الاتجاه هي ارسال باخرة عليها « شحنة » صغيرة إلى البصرة في سنة ١٦٣٥ .

(١) ليس بوسعنا تحديد القبيلة التي ينتمي اليها كل من هذين الزعميين بالفعل ، ربما كانتا من قبائل عتيبة أو بن خالد أو شمر الشمالية . وربما لم يكن اللطيفيان ينتميان الى نفس القبيلة ، ومن الناحية الجغرافية يبدو من المحتمل أن يكون مطلق هو شيخ قبيلة عتيبة *

الفرنسيون في العراق التركي ١٦٢٢ - ١٦٤٠

عين اول اسقف للكنيسة الرومانية بابل في بغداد سنة ١٦٣٨ ، وكان
المسيو برنارد دوفال رجل الدين الفرنسي من طائفة الكرمليين .

★ ★ ★

ابراهيم ١٦٤٠ - ١٦٤٨

عقب وفاة مراد في ٩ فبراير سنة ١٦٤٠ خلفه أخوه ابراهيم الذي ظل
في الحكم حتى اغسطس ١٦٤٨ حين قتله الانكشارية .

★ ★ ★

العلاقات مع انجلترا ١٦٤٠ - ١٦٤٨

١٦٤٠ - ١٦٤٣ :

لا نعرف إلا القليل عن الحالة في العراق التركي طوال عهد السلطان
إبراهيم (١) لكن التاريخ حفظ لنا بعض الحقائق المتعلقة بشئون تجارة
شركة الهند الشرقية .

ففي سنة ١٦٤٠ وتحت ضغط المنافسة من جانب الهولنديين في
أسواق أخرى ارسل مجلس ادارة الشركة السيدين ثرستون وييرس
الموظفين فيها إلى البصرة ومعهما شحنة تجارية ، فوصلها في ٣١ مايو ،
وحصلوا من الباشا على ترخيص لبضائعهما ، لكن السوق كان متخماً
آنذاك بتجارة اسطول برتغالي جاء مؤخراً من مسقط فلم يبيعا من
شحنتهما إلا ما قيمته ٣٠ الف روية فقط .

(١) أسماء الباشوات الذين تعاقبوا على بغداد وتاريخ توليهم موجودة
في كتاب نيبور « رحلة في جزيرة العرب » - المجلد الثاني ،
ص ٢٥٢ .

ويبدو أن الاضطرابات السياسية التي حدثت في العراق سنة ١٦٤١ قد أرجأت أي عمل جديد من جانب الشركة ، لكن وكالة انجليزية قد فتحت أبوابها في البصرة سنة ١٦٤٣ على أساس مؤقت ، وكان دخلها كافياً كي يجعلها تظل في البصرة بشكل دائم ، ولم تكن منافسة الهولنديين في التجارة قد وصلت بعد إلى هذه المدينة ، وهناك أمكن تحويل المنتجات الانجليزية الفاخرة التي كان يقبل عليها الأثرياء إقبالاً طيباً إلى بضائع وسلع يمكن بيعها في إنجلترا .

: ١٨٤٨ - ١٨٤٥

وفي يونيو ١٦٤٥ نقلت ممتلكات شركة الهند الشرقية في بندر عباس مؤقتاً إلى البصرة خلال أزمة حدثت بين الهولنديين والایرانیين . لكن الهولنديين الآن قد وجدوا طريقهم إلى أسواق البصرة ، وفي سنة ١٦٤٥ - ١٦٤٦ كان ممثلا الشركة في البصرة هما توماس كوغان وويلم ويل . وقد كسدت التجارة البريطانية في العراق مؤقتاً في سنة ١٦٤٥ نتيجة وصول اسطول الهولنديين إلى البصرة ، وخلال ١٦٤٧-١٦٤٨ ظلت الأعمال التجارية بين الهند والبصرة لا تحقق ارباحاً بسبب المنافسة الحادة من جانب الهولنديين .

★ ★ ★

محمد الرابع ١٦٤٨ - ١٦٨٧

وخلف ابراهيم على سلطنة تركيا محمد الرابع الذي امتدت فترة حكمه من ١٦٤٨ إلى ١٦٨٧ .

★ ★ ★

الحالة الداخلية ١٦٤٨ - ١٦٨٧

بغداد في سنة ١٦٥٢ :

كل معلوماتنا عن الحالة الداخلية في دولة العراق أثناء حكم محمد الرابع مصدره الرحالة تافرنيه الذي زار بغداد ونزل في دجلة هابطاً حتى البصرة سنة ١٦٤٢ .

وقد وجد تافرنيه بغداد تحت حكم أحد الباشوات ، وكانت أهميتها في ذلك الحين أهمية عسكرية قبل أي شيء آخر . وكانت أسوار المدينة مبنية من الحجر ، ومنصوباً عليها حوالي ٦٠ مدفعاً لكن أيّاً منها لم تكن قد صيغت تزيد عن خمسة أرطال أو ستة ، وكان الخندق المحيط بالمدينة واسعاً ، وعمقه يتراوح بين خمسة أقدام وستة ، أما القلعة فكان بها حوالي ١٥٠ مدفعاً لكنها كانت في الغالب لا تنقل من مكانها ، وكانت القلعة تشمل نفس المكان الذي تشغله اليوم على مقربة من باب المعظم . أما حامية بغداد فكانت تتكون من حوالي خمسة آلاف رجل بينهم ٣٠٠ من الانكشارية وبعض الفرسان و ٦٠ طوبجياً يقودهم السنيور ميشيل وهو ضابط أوروبي اشترك في حصار سنة ١٦٣٨ إلى جانب الاتراك .

وكانت تجارة المدينة على رواجها - أقل مما كانت عليه أيام الايرانيين ، وذلك راجع إلى المذبحة التي قام بها الاتراك في بغداد حين استيلائهم عليها والتي كان من ضحاياها عدد كبير من التجار الأثرياء . ويبدو من الملاحظات التي يسوقها تافرنيه أن بغداد في ذلك الوقت كانت مدينة مهجورة من معظم سكانها ، ومعظم الباقين كانوا من الشيعة ، لكنهم كانوا مرغمين على حسن السلوك مع السنية وسواهم من المذاهب الدينية ، واتباع الديانات الأخرى . وعلى دجلة أسفل بغداد كان المستولون الأتراك يفرضون الضرائب على الجاموس وغيره من الحيوانات كما يفعلون اليوم تماماً .

البصرة في سنة ١٦٥٢ :

وكان حاكم البصرة في سنة ١٦٥٢ هو حسين باشا ابن علي باشا وحفيد أفراسياب باشا ، وكان هذا الحاكم -كسابقيه- يعتبر نفسه مستقلاً عن الباب العالي ، ومنذ توليه الحكم راح يعزز مدينة قرنه التي كان ابنه حاكمها . فبنى لها سوراً ثانياً زودت قلاعها بمدفعية قوية . وفي قرنه كانت تفحص كل السفن المأبطة في النهر ، وتمنع تراخيص يحدد فيها قدر الضريبة الذي يجب أن تدفعه في البصرة . وفي البصرة كانت إجراءات الشرطة والأمن مدعاة للاعجاب ، ويتردد على الميناء كثيرون من الأجانب من بينهم الهولنديون بشحنات التوابل في كل سنة . والتجار الانجليز بشحنات من القفل وقليل من حب القرنفل ، والتجار الهنود بالنيلة والبفت وبضائع مختلفة أخرى ، وكثيرون غيرهم من تجار مختلف أرجاء الامبراطورية العثمانية . وكان المصدر الرئيسي لثروة الباشا هو الضرائب المفروضة على التمور ، لكنه كان يفيد أيضاً الشيء الكثير من صك عملة خاصة به ، وكانت الضرائب تجمع في البصرة بنسبة محددة رسمياً بـ ٥٪ لكنها كانت بالفعل لا تزيد عن ٤٪ . ولم يعد ثمة برتغاليون في البصرة ولكن كان فيها عدد غير قليل من رجال الدين . الكرملين ، وهم من الايطاليين .

الاحداث في البصرة بعد سنة ١٦٥٢ :

وكانت سياسة حسين باشا تتمم بالتساهل خاصة تجاه المسيحيين ، مما جلب له مزيداً من الثروة ، وقد مد أسوار مدينة البصرة حتى ضفة شط العرب ، وبنى داراً حصينة في الضاحية المعروفة اليوم باسم منعاوي وأخيراً اوقعه اهتمامه برخاء البصرة في الإغارة على أطراف باشوية بغداد وضم بعض قراها إلى ولايته ، وقد استطاع أن يصد قوة ارسلها الاتراك ضده ، لكن قريباً له ارسله إلى القسطنطينية ليتفاوض باسمه مع الباب العالي غنر به فعاد معه وقوات تركية كبيرة وتفويض من

السلطان بأن يكون له هو حكم البصرة . وحدث اشتباك بعد ذلك لم تكن نتيجته في صالح حسين باشا الذي ارغم على التراجع إلى إيران ، وأصبحت البصرة وضواحيها تحت حكم غريمه . إن هذه الثورة التي أعادت السيطرة التركية المباشرة مرة أخرى على البصرة وتوابعها حدثت سنة ١٦٦٩ أو نحوها (١) .



العلاقات الانجليزية ١٦٤٨ - ١٦٨٧

تجارة شركة الهند الشرقية مع البصرة ١٦٤٨ - ١٦٨٧ :

تقوم العلاقات البريطانية بالعراق خلال هذه الفترة التي تتناولها الآن على الرابطة التجارية بين شركة الهند الشرقية والبصرة فقط .

استيلاء الباشا على ممتلكات الشركة في البصرة ١٦٥٧ :

يبدو أن الوكالة التجريبية التي انشئت في البصرة حوالي سنة ١٦٤٣ ، والتي لم يشر إليها تافرنيه رغم أنه زار البصرة في هذا الوقت ، قد ظلت قائمة حتى سنة ١٦٥٧ وفيها استولى باشا البصرة على مؤسسات الشركة وممتلكاتها في المدينة بسبب الشائعة التي روجتها شركة التجار المغامرين عن قرب تصفية أعمال شركة الهند الشرقية . وفي نفس السنة قام مستر بيل بزيارة للبصرة على إحدى سفن الشركة لكنه لم يستطع أن يعود بأكثر من حمولة قيمتها ٩٠٠ روية .

زيارة السيدين كراغر وسانتهيل للبصرة ١٦٦١ :

وفي ابريل سنة ١٦٦١ ارسل السيدان جورج كراغر وروبرت سانتهيل إلى البصرة على الفرقاطة «اميرينا» وهي تحمل شحنة من الاقمشة

(١) يقدم الملزم أ. ت. ويلسون رواية مختلفة بعض الشيء لهزيمة حسين باشا ، وهي حافلة بالتفاصيل أيضا وذلك في « تلخيص للعلاقات بين الحكومة البريطانية وقبائل وشيوخ عربستان .. » سنة ١٩١٢ .

والفلفل والاخشاب والارز وغيرها . وصلت لهما التعليمات بأن يذكر الباشا بالوعد الذي وعده في السنة التي قبلها بأن يقدم للشركة « مقرأ أفضل من ذلك الذي استولى عليه » وإذا فشل في هذا فعليهما أن يستأجرا مكاناً مناسباً على نفقتهما ، وتنزل السلع إلى البر على أن تظل هذه المعروضة للبيع فوق ظهر السفينة تفادياً لدفع العوائد حتى يثبت لهم أنهم سيربحون من بيعها . وكان مفروضاً ان يرجع مستر سانتهيل بالفرقاطة « اميرتا » التي لا يجب أن تحجز بعد يوم ٢٠ سبتمبر على أن يظل مستر كراغر باقياً حتى يتم جمع ثمن السلع التي بيعت جميعها .

رحلة لاميتون وبروفيلد إلى البصرة :

وفي سنة ١٦٦٢ أمرت وكالة سورات بارسال شحنة على السفينة « سي فلور » تحت إشراف السيدين رالف لاميتون وهنري بروفيلد

رحلة مستر آدمز إلى البصرة ١٦٧٦ :

وفي إبريل سنة ١٦٧٦ عينت رئاسة سورات مستر جيمس آدمز نائباً لمؤسستها في إيران وارسلته إلى الخليج على ظهر الباخرة « ريفنج » وأصدرت له تعليمات بأن يسير أولاً إلى البصرة لانزال بعض البضائع المخصصة لها ، ثم يعود إلى بندر عباس ليتسلم مهام وظيفته .

وفي عام ١٦٦١ ، وقعت اتفاقية الامتيازات الاجنبية في الشرق مع تركيا ، وكانت تتألف من عدة بنود تحدد بشكل عام حقوق رعايا إنجلترا في الامبراطورية العثمانية ، وقيدت العوائد التي عليهم دفعها بنسبة لا تتجاوز ٣٪/ وقع هذه الاتفاقية هينج ايرل وينشلسي السفير فوق العادة للملك إنجلترا لدى الباب العالي . وتم التصديق عليها من جانب سيرجون فينش السفير البريطاني الآخر في سنة ١٧٦٥ .

(١) نص هذه الاتفاقية - التي سميت أخيراً بعد التصديق عليهما (وإضافة بعض التعديلات إليها) باتفاقية السلام الموقعة في الدردنيل سنة ١٨٠٩ - موجود في معاهدات إفتيسون * .

الفرنسيون في العراق التركي ١٦٤٨ - ١٦٨٧

في سنة ١٦٧٩ أصدر لويس الرابع عشر في فرنسا مرسوماً يقضي بأن يكون راعي الطائفة الكرملية في البصرة بحكم منصبه قنصلاً لفرنسا في هذا المكان بصرف النظر عن جنسيته .



سليمان الثاني ، أحمد الثاني ، مصطفى الثاني وأحمد الثالث ١٦٨٧ - ١٧٣٠

لم تتميز فترات حكم السلاطين الأربعة التاليين بأية أحداث هامة في منطقة الخليج وهؤلاء على التوالي هم : سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١) أحمد الثاني (١٦٩١-١٦٩٥) ، مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣) ، أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) . وسير العلاقات التركية - الإيرانية عموماً بعد احتلال أفغانستان لايران في سنة ١٧٢٢ مذكور بالتفصيل في الفصل المخصص للتاريخ العام في الخليج ، ومنه نتبين أن الاثراك استطاعوا أن يملكوا جزءاً كبيراً من شمالي وغربي ايران ، وأنهم كانوا يودون تقسيم البلاد بينهم وبين روسيا ومثل الصفويين من قبل في ايران ، لكنهم استطاعوا بعد ذلك التوصل إلى تفاهم مع الافغانيين قبل أن يبدأوا أخيراً في الانسحاب من ايران أمام قوات نادر شاه .



الحالة الداخلية ١٦٨٧ - ١٧٣٠

ان ضعف العلاقات الرسمية مع البصرة خلال هذه الفترة ، وعدم توفر مذكرات لرحالة زاروها في خلالها بشكل عام يجعلنا على جهل

تام تقريباً بالحالة في دولة العراق من ١٦٨٧ إلى ١٧٣٠ (١) .

احتلال الايرانيين للبصرة ونهايته في سنة ١٦٩١ :

يبدو أن الايرانيين خلال عدة سنين انتهت في ١٦٩١ قد احتلوا البصرة ، ولا بد أن هذا الاحتلال قد بدأ على الأرجح خلال الفترة الاخيرة التي أشرنا اليها (١٦٤٨-١٦٨٧) ، وربما كان نتيجة انسحاب حسين باشا الحاكم الشرعي إلى ايران عقب طرده من البصرة على يد قريب له كما ذكرنا . وليست هناك حقائق نعرفها عن الادارة الايرانية في البصرة ، لكن هناك إشارات إلى أنها كانت مشجعة للتجارة ، وقد انسحب الايرانيون من البصرة بعد انتشار وبائي عنيف للطاعون ، وبعده ظلت المدينة شاغرة سياسياً وقد هجرها كثير من أهلها حتى سنة ١٦٩٥ حين عادت الحكومة العثمانية للسيطرة عليها .

الادارة في بغداد ، ثم ادماج حكومي بغداد والبصرة ١٧٠٢-١٧٢٣:

وفي سنة ١٧٠٢ حين عين حسن باشا للمرة الثانية حاكماً في بغداد كان اقليم العراق وتوابعه في حالة سيئة من التفكك الشديد . وكان الانكشارية هم السادة في بغداد بينما العرب يسيطرون على الريف من حولها . ولم تكن قوافل التجارة وخطوطها آمنة ، كما هاجر معظم التجار المحليين إلى أصفهان . وكان اقليم كردستان المجاور يحكمه باشا مستقل من الطراز الاول ، وكان حاكم ماردين يعين من قبل القسطنطينية مباشرة ، بل ان البصرة كانت باشوية مستقلة عن بغداد ، وكان حسن باشا الذي لا بد كان رجلاً عازماً يستمد هبة جديدة من قدرته على التدخل دائماً وكسب امتيازات جديدة لصالح تركيا في خليط

(١) هاميلتون * (انظر : رواية جديدة * ، المجلد الاول ص ٧٥ - ٨٨) * وهو المصدر الوحيد المأمور لهذه الاحداث ولديه المعرفة المحلية بها * ويورد نيپور قائمة كاملة بباشوات بغداد في كتابه « رحلة في جزيرة العرب » ، المجلد الثاني ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

المشكلات الموجودة في ايران . وقد نجح خلال فترة حكمه التي استمرت ٢١ عاماً في القضاء على كثير من المتاعب والصعوبات . وفي باشوية بغداد استطاع الباشا القضاء على سيطرة الانكشارية وسيطرة العرب ، وأعاد نشر الامن على الارواح والأملاك في أقاليمه ، وبإصراره الدائم على وضع الصعوبات والعقبات في وجه الباشا المرسل من القسطنطينية لحكم البصرة نجح في النهاية في أن يجعل ابنه أحمد حاكماً لها . ولدى وفاته في سنة ١٧٢٣ خلفه أبنته أحمد هذا الذي علت منزلته لدى الباب العالي بأعماله التي قام بها في ايران علوا جعل الباب العالي يبقيه حاكماً لبغداد والبصرة وماردين جميعاً .

سوء الادارة في البصرة حوالي سنة ١٧٢١ :

ومن المحتمل ، نظراً لسوء الادارة والتفكك اللذين لاحظتهما هاميلتون في البصرة أثناء زيارته لها حوالي سنة ١٦٢١ أن هذه المدينة كانت قد دخلت في حكم حسن باشا القوي عن طريق ابنه احمد ، قبل فترة قصيرة فقط فقد كان ثمة قوات ضخمة من الانكشارية في قرنة والبصرة ، وكانت حامية المدينة الاولى أقوى من الثانية وفي ميناء قرنة كان هناك ما يتراوح بين ١٠٥٨ سفن مسلحة ، في حين أنها لم تزد في البصرة عن ٥ سفن . وكان ضباط هذه السفن الذين يقودهم قبطان باشا قائد لهم الخاص مستقلين عن السلطات المدنية القائمة . وفي سنة ١٧٢١ وأثناء تمرد قام به السكان المدنيون على حاكم للبصرة اضطهدهم اضطهاداً كبيراً وقف مفتي البصرة وضباط السفن البحرية إلى جانب المتمردين وأقاموا معسكرهم إلى جوار شط العرب في منغاري او بالقرب منها ، وأخيراً أرغم حاكم البصرة المدني على طلب التفاهم دونما قتال ، وتم ذلك بتراجع الحاكم وأمره بإعدام واحد من حاشيته كان لصاً ينهب ويفرض الإتاوات . وكانت السرقات الرسمية هي القاعلة حتى أخذ التجار يتحسرون على أيام الاحتلال الايراني للبصرة ، ولم يسلم حتى التجار الاوريون من المضايقة . ففي سنة ١٧٢١

أرغم الباشا كابتن هاميلتون نفسه وكان معه شحنة من الفلفل لبيعها ، على أن يبيع له جانباً منها بسعر أقل بكثير مما عرضه التجار في السوق . أما الاضطرابات الدائرة بين الاتراك والعرب بسبب الجشع في جمع الضرائب من جانب الاتراك فكانت أمراً مألوف الحدوث . ويذكر الكابتن هاميلتون تفاصيل حكاية جماعة من الانكشارية ذهبوا ليجمعوا الضرائب من بعض العرب فأبادهم هؤلاء عن آخرهم ، ويذكر هاميلتون ان هذه الحادثة وقعت في قبعان . ولكن من المحتمل — كما تشير تفاصيل حكايته — أن هذه المأساة قد حدثت في جزيرة عبادان (١) .

تعيين محمد باشا حاكماً للبصرة ١٧٢٧ :

وفي نهاية ١٧٢٧ عين محمد باشا حاكماً للبصرة ، والارجح ان تعيينه جاء من جانب احمد باشا والي بغداد .



العلاقات الانجليزية ١٦٨٢ - ١٧٣٠

خلال الجزء الاول من نصف القرن الذي نتناوله هنا كانت التجارة تحمل من صورات إلى بندر عباس ثم إلى البصرة لاننا نجد في سجلات شركة الهند الشرقية إشارات كثيرة إلى « سفن البصرة » دون أية اشارة لوجود وكالة بالبصرة . وقد أشرنا قبلاً إلى حادثة انبحار الكابتن هاميلتون بالفلفل وسوء المعاملة التي لقيها في البصرة سنة ١٧٢١ .

اقامة وكالة دائمة في البصرة حوالي سنة ١٧٢٣ :

وحوالي سنة ١٧٢٣ وربما قبل ذلك أنشئت أخيراً وكالة دائمة في البصرة . وفي إبريل ١٧٢٤ عقد الرئيس والمجلس في يومباي اجتماعاً

(١) حتى هذا الافتراض أيضاً لا يخلو من الشوائب بسبب التعقيد الطفيف الذي حدث في مجرى شط العرب .

لناقشة حالة تجارة الشركة في البصرة ، وجاء في تقريرهم : « يبدو أننا حتى الآن لم نستطع القيام بشيء يذكر في خدمة السادة أصحاب العمل ، فباستثناء وعد حصلنا عليه من الباشا بألا ندفع ضرائب أكثر من ٣٪ على مصنوعاتنا من الثياب (١) ، لم يقدم لنا مستر هوساي أية نصائح بشأن إمكانيات السوق والبيع ، ولا يبدو أنه سيقدم شيئاً كهذا ما دام مشغولاً هكذا بتجارته الخاصة . وكان مستر هوساي هذا قد حمل معه كمية كبيرة من بضائع وكالة بندر عباس التي نقلت دون أن يقدم حساباً بها . وقيل إنه كان يتوي أن يسافر مباشرة إلى أوروبا دون ترخيص بالإجازة ودون العودة إلى مقر عمله كما تقضي قوانين الشركة . وتقرر استدعاؤه إلى بندر عباس . وحتى لا تظل وكالة البصرة شاغرة صدرت الأوامر لوكيلها في إيران بأن يمضي مباشرة إلى البصرة ، أو يرسل بدله إذا لم يستطع الذهاب بنفسه مستراً . إداًلين . وفي نفس هذا الاجتماع تقرر وضع إعلان ينشر في البصرة يطلب من جميع التجار من رعايا بريطانيا العظمى والمتمتعين بحماية الشركة المعظمة أن يخضعوا لقوانين الوكالة الموجودة في البصرة ، ولا يتدخلوا مع الحكومة في شيء من أمورهم إلا بواسطة الوكالة » .

وفي سنة ١٧٢٧ ، وكان مستر فرنش وقتذاك يمثل الشركة في البصرة ، حدثت عدة متاعب مع الحكومة المحلية لكنها سويت في النهاية على نحو مناسب . وفي سنة ١٧٢٧ طلب الباشا فجأة مكوساً جديدة قيمتها خمسة قروش عن كل رأس من الإيرانيين العاملين بخدمة الأوربيين في البصرة .

(١) كانت هذه النسبة - هي الحد الأقصى كما جاء في الامتيازات التي أشرنا من قبل إليها . ولكن يبدو أن باشا البصرة لم يكن مستعداً للتسليم بشيء أقترته حكومة القسطنطينية ، بل إن الباشا نفسه - كما سنرى - ذكر أنه ليس لديه ، ولا لدى أي من ممثلي الشركة في البصرة - نص هذه الامتيازات . وفي سنة ١٧٠٢ - حين أرسل ميرن - ويت من الشركة الانجليزية الجديدة للهند الشرقية وكلاءه إلى البصرة للقيام بدراسات تمهيدية ذكر هؤلاء أن الضرائب هناك تجمع على أساس نسبة ٨٪ .

وتملص الهولنديون من هذا الامر بأن استغنوا عن خلعهم ، أما مستر فرنش فقد رفض صراحة أن يدفع ، متمسكاً بالفرمان الذي حصل عليه الانجليز (١) والذي يعفيهم من مثل هذه المكوس. وبعد ذلك بقليل وصل المستر فرنش بعد أن قدم هدية مناسبة لوكيل الباشا على سفينة الشركة «بريتانيا» ولم يرفع العلم الانجليزي عليها كالمعتاد . عامداً ، وقدم له الباشا ضمانات جديدة بالصدقة والحماية ، وبعدها ظلت العلاقات قائمة على أساس أفضل فترة من الزمن .

وفي سنة ١٧٢٨ تلقى ممثل الشركة في البصرة -عن طريق السفير البريطاني في القسطنطينية على الأرجح - أمراً موجهاً من سلطان تركيا إلى باشا البصرة بأن « يطبق تلك النصوص التي تم الاتفاق عليها في زيارة مستر هوساي الأولى » . ومنه يتضح أن افتتاح الوكالة في البصرة سنة ١٧٢٣ قد سبقته بعض الإجراءات كالاتفاق مع السلطات المحلية ، لكن هذا الامر لم يطبق مباشرة وبشكله الكامل لأنه أشار إلى نصوص لم يكن لدى باشا البصرة ولا لدى مستر فرنش نسخة منها ، واضطر مستر فرنش للرجوع إلى السفير مرة أخرى . وفي أغسطس سنة ١٧٢٨ حدثت مشكلة جديدة بسبب إلقاء السلطات التركية القبض على مترجم مستر فرنش لأنه كان يدير ضيعة رجل ارمني متوفى دون الحصول على إذن من القاضي ، وحمل في الاغلال إلى السجن . وانسحب مستر فرنش إلى ظهر السفينة «بريتانيا» مع بقية الجالية الانجليزية في البصرة ، لكن هذا الامر انتهى على أفضل ما يكون لأن الباشا او ربما القبطان باشا (١) قد أكد لمستر فرنش ضمان كل الحماية والمعونة التي في وسعه ، واصدر أوامره بأنه « يكون من حقنا في حالة قيام خلعنا بارتكاب جرائم في المستقبل أن نوقع فيها العقاب عليهم ، وحين ينشب خلاف بين أي

(١) لا بد أن هذه اشارة الى ضمان مكتوب من الحكومة المحلية . انظر الهامش السابق .

(١) منشرح هذا التعبير فيما بعد .

فرد منا وبين واحد من أهل البلاد ، فيما عدا أمر الديون المتعاقدين عليها ،
فان القاضي ينظر في القضية في حضور المقيم العام ، واذا حدث أن هذا
المقيم لم يرض بحكم القاضي ، فلا ينفذ هذا الحكم الا بعد أن يستمع
الباشا إلى ظروف القضية ويصدق على حكم القاضي « . وفي الوقت الذي
كانت تُسوَّى فيه هذه المتاعب كان للشركة عدة مطالب من الباشا .
ولكن لا يبدو أنها استطاعت ان تحصل على شيء منها . لكن موقف
الباشا بعد ذلك أصبح أكثر صداقة للوكالة .

تجارة الشركة في البصرة ١٧٢٧ - ١٧٢٨ :

وكانت تجارة الشركة في البصرة في ذلك الحين تتكون أساساً من
الاقمشة الناعمة بكل أنواعها ، لكنها أيضاً كانت تتجر في الحديد ،
ربما لأسواق الإحويزه وششتار ، وكان شهرا اكتوبر ونوفمبر هما
أنسب الاوقات لحمل البضائع إلى الهند لأن القوارب من بغداد والقواقل
من حلب كانت جميعاً تصل البصرة خلالهما .

وقد بلغت العائدات من الضرائب في الفترة من ٣١ يوليو ١٧٢٧ إلى
اول يناير ١٧٢٩ مبلغ ٢٦,٩٠٤ محمودي و ١٩ قرشاً ، وكان السفراء
والقناصل الانجليز يجمعون هذه الضرائب عن البضائع المحملة على سفن
وبواخر انجليزية ، ومعترف بها حسب المادة ٣٣ من اتفاقية الامتيازات ،
ويبدو أن ممثل الشركة في البصرة كانت له صفة قنصلية لأنه كان يجمع
هذه الضرائب (١) ، لكن نسبتها غير محددة .

(١) يبدو أنه كان من سلطة السفراء الانجليز في ذلك الحين أن يعمتوا
قناصل في أي مكان من الامبراطورية العثمانية ، - انظر المادة ١٤
من الامتيازات في صورتها الاولى ، كما هي موجودة في « تلخيص
للمعلومات المتعلقة بأول اتصال لشركة الهند الشرقية المعظمة
بجزيرة العرب التركية - ١٨٧٤ » ملحق (١) . ولكن نظراً لان
التصريح بإقامة قنصلية في البصرة قد صدر في سنة ١٧٦٤ فقط
فان الصفة القنصلية لمثل الشركة في البصرة لم يكن معترفاً بها من
جانب الباب المالي حتى ذلك الحين .

محمود الاول ١٧٣٠ - ١٧٥٤

نشبت الحرب كما شرحنا في الفصل المختص بالتاريخ العام^١ للخليج بين تركيا وايران عقب تولي السلطان محمود الأول العرش في سنة ١٧٣٠ واستمرت حتى عام ١٧٤٤ ، وتقلب فيها الحظوظ . وتخللتها هدنة قصيرة بعد سنة ١٧٣٦ ، وأهم أحداث هذه الحرب في العراق هي العمليات التي قام بها نادر شاه على بغداد في سنة ١٧٣٣ ، والمحاولتان اللتان قام بهما الايرانيون للاستيلاء على البصرة ، وكانت المحاولة الثانية منهما سنة ١٧٤٣ .

وفي سنة ١٧٣٣ (١) غزا نادر شاه ، الذي أصبح مؤخراً حاكم ايران بعد عزل الشاه طهماسب ، العراق التركي فحاصر بغداد التي كان يحكمها أحمد باشا الرجل القوي النشط وابن حسان باشا ، الذي كان اهم أعدائه الصدر الاعظم طوبال عثمان او عثمان الأعرج الذي ارسل خصيصاً من القسطنطينية ليقود قوات السلطان ضد الايرانيين . وقد وصف عثمان هذا بأنه « رجل يجمع على تقديره الكتاب المسلمون والمسيحيون جميعاً ، ولم يكن شجاعاً وحكيماً ومتزناً فحسب ، بل كان فيه أيضاً نبل وكرم وعرفان للجميل واحترام للانسان » ، وتقدم نادر شاه بمعظم قواته -بعد ان ترك بعضها خارج خنادق بغداد- لملاقاة عثمان الذي كان معسكراً في سامراء على نهر دجلة ، وهناك وفي يوم ١٨ يوليو سنة ١٧٣٣ على وجه التقريب حدث اشتباك من أعنف الاشتباكات التي دارت بين الايرانيين والأتراك . وانتهت المعركة بعد أن دام القتال الضاري ثماني ساعات متواصلة بهزيمة تامة وساحقة لقوات نادر شاه الذي لم يكف عن التراجع حتى وصل همدان . وحين وصل الى أحمد باشا نبأ انتصار الأتراك ، هاجم الحامية الايرانية المعسكرة في بغداد

(١) يذكر نيبور أن حصار نادر شاه لبغداد قد استمر ثمانية شهور .
ولا بد في هذه الحالة قد بدأ في ديسمبر سنة ١٧٣٢ .

وطردها بعد أن ذبح من أفرادها خلقاً كثيراً حتى إن قليلين فقط هم الذين استطاعوا الرجوع إلى إيران سالمين باستثناء قوة صغيرة من البلوش كان يقودها محمود خان . وخلال ثلاثة أشهر هاجم نادر شاه الذي لم تفت هذه الكارثة من عضده الاقاليم التركية بجيش جديد ، ودارت معركة أخرى انتصر فيها الايرانيون هذه المرة ، وكان عثمان طوبال نفسه بين القتلى ، وحملت رأسه إلى نادر شاه الذي أمر بأن ترد بكل مظاهر التكريم إلى المعسكر التركي .

هجوم الايرانيين على البصرة ١٧٣٥ - ١٧٤٠ :

وقد قاوم البريطانيون في البصرة أعمال نادر شاه بمساعدتهم أو حاولتهم مساعدة الاتراك في الدفاع عن البصرة ضد قوات ايرانية هاجمتها في سنة ١٧٣٥ تقريباً . ولسنا نعرف على وجه التحديد ما حدث لكن الظروف دفعت نادر شاه إلى أن يطلب من الانجليز إصلاح خطأهم بأن يقدموا له العون في هجومه على البصرة ، كما جاء في يوميات رئاسة بومباي بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٧٣٥ ، ان « هذا الأمر المحزن الذي حدث في البصرة من قبل (والذي أفاد منه التجار اصحاب رؤوس الأموال الخاصة فقط) هو الذي أدى إلى هذه المشكلة القائمة اليوم » . غير أن سلطات بومباي كانت تشك في الطريقة التي تنظر بها دول اوربا إلى قرض من السفن الحربية تقوم بتقديمه لنادر شاه ، وكانت أيضاً تخشى أن يثير هذا الاجراء حفيظة الاتراك بما يجعلهم يقومون بعمل متطرف في شدته ضد البريطانيين في البصرة ، فأصدرت اوامر حاسمة للوكيل في بندر عباس بالآلا يوضع أية سفينة — مؤقتاً — في خدمة الايرانيين او تحت تصرفهم ، واذا لم يجد مفرأ من هذه ، وكانت تلك هي الطريقة الوحيدة لحماية المصالح البريطانية ، فعليه أن يرحل الوكالة . وثمة سفينتان لديه معدتان لذلك .

وفي ١٧٣٦ وقعت الهدنة بين الايرانيين والأتراك فأبعدت مؤقتاً شبح أية مشكلات جديدة بهذا الصدد .

: ١٧٤٣

وفي سنة ١٧٤١ بدت دلائل تجديد هذا النشاط من جانب الايرانيين الذين قيل انهم يبنون قوارب مسلحة في حوزة ، وفي يوم ٢٨ أغسطس ١٧٤٣ بدأ الايرانيون محاصرة المدينة بقوات تبلغ أكثر من ١٢ الف رجل ووجد مستر دوريل المقيم البريطاني نفسه في وضع حرج ، وفعل كما ما يوسعه لتفادي تعقيد الأمور ، فمنع السفن البريطانية من البقاء في الميناء ، بل وأمر بإبعاد فرقاطة صغيرة كان يملكها هو شخصياً ، لكن بحارة هذه الاخيرة كانوا من العرب ، فارغموا قائدها على ان يرجع بها الى البصرة . وقد رفض مستر دوريل بحزم أن يعبر أبياً من سفنه للسلطات المحلية ، فأمرت هذه السلطات بالقاء القبض عليه وسجنه عدة أيام في خيمة على أسوار المدينة ، ورضخ لارادتهم خشية ان تزداد العواقب سوءاً ، لكنه أمر في نفس الوقت بتدمير هذه الفرقاطة وأغرقت بالفعل ، وحين عرفت السلطات المحلية بما فعل أطلقت سراحه واعتبرت الموضوع منتهياً . وبأوامر من نادر شاه رفع الحصار في ٢٧ نوفمبر ، وسارت القوات الايرانية بمدفعيتها من أمام المدينة في ٥ ديسمبر وقد دمر الايرانيون أثناء حصارهم المباني التي كانت مقامة فوق قبري طلحة والزبير في المدينة القديمة - فهما قد حاربا الإمام علي- لكن أهل المدينة أعادوا بناءها بمجرد رحيل القوات الايرانية .

: ١٧٤٦

ولم تحدث أية اشتباكات أخرى بين الايرانيين والأتراك في العراق التركي خلال حكم محمود الأول ، وفي سنة ١٧٤٦ أعيدت الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين بمعاهدة كالي سبق عقدها بين السلطان مراد الرابع ومعاصره الايراني في سنة ١٦٣٩ على خط تقسيم نهايته الجنوبية لإقليم خوزستان (أو عربستان) غير ان هذا الخط نفسه لم يكن محدداً . وسويت أيضاً بموجب هذه المعاهدة جميع القضايا المعلقة بين تركيا وايران .

العالة الداخلية في العراق التركي

خلال حكم محمد الأول ظلت بغداد والبصرة وتوابعهما في باشوية واحدة ، وكان الباشا وهو يقيم عادة في بغداد ينيب عنه «متمسلاً» أو حاكماً يعينه هو على البصرة . وفي بعض الاحيان ، وليس دائماً ، كان يوجد قبطان باشا في البصرة أيضاً .

حكم احمد باشا حتى سنة ١٧٤٨ :

وكان احمد باشا ما يزال يحكم بغداد كما رأينا حين هاجمها الايرانيون في سنة ١٧٣٣ . وقد عزله السلطان لفترة ، وتقبل هو هذا العزل بسماحة وروح طيبة في سنة ١٧٣٤ تقريباً ، لكن حلفاءه عجزوا عن إقرار النظام في الباشوية فأعيد اليها في سنة ١٧٣٦ ، وفي سنة ١٧٤١ اقترح الباب العالي أخذ البصرة من أحمد باشا ولإعطائها لرجل يدعى حسين باشا لكنه عجز فيما يبدو عن تنفيذ هذه النوايا . وقد قيل إن أحمد باشا هو الذي تسبب في هجوم الايرانيين على البصرة في سنة ١٧٤٣ بهدف إظهار قدرته وأهميته ، او لتمديد ولايته لفترة أخرى ، وكانت هذه هي الوسيلة التي يستطيع بها الحصول على أموال وأسلحة وموئ من الباب العالي ، وبعد فشل هذا الهجوم ظل أحمد باشا في الباشوية لا يتنازع سلطته منازع حتى وفاته في سنة ١٧٤٧ أو ١٧٤٨ أثناء حملة كان يقوم بها على الاكراد . وكان احمد باشا قاسياً شجاعاً ، هوايته الوحيدة صيد السباع التي قتل منها غير واحدة مفردة ، وليس بيده سوى الرمح .

وفي سنة ١٧٤١ أوقع أحمد باشا عقاباً رهيباً بقبائل البدو التي تمردت عليه حتى جعل من المعتقد أن هذه القبائل لن تثير أية اضطرابات عدة سنوات قادمة ، لكن العرب حول البصرة قاموا بمحادثات شغب في سنة ١٧٤٦ وأرسلت اليهم قوات من بغداد يقودها الكخيا او نائب الباشا ، وكان الكخيا يتلطف لزيارة البصرة بنفسه ، لكن الباشا منعه من ذلك فاقصر على ان يرسل لبعض كبار أهلها الذين ابتز منهم الهدايا . وفي

ربيع سنة ١٧٤٧ أرسل أحمد باشا متسلماً جديداً إلى البصرة ومعه أوامر بأن يعيد إحصاء وتسجيل أشجار النخيل « بهدف لإرغام العرب على دفع الضرائب عنها » كما جاء في كتاب مستر جريندون المقيم البريطاني في البصرة . وكان هؤلاء العرب يظنون انفسهم في حماية قبيلة المنتفق المتمردة ، فكان عليهم أن يطلبوا من هؤلاء النجاة بأنفسهم وبأن يتركوا للانراك كل شيء آخر ، وفتحوا هم فتحات في ضفتي النهر فاغرقوا الصحراء بالمياه ، وأصبح سكان البصرة في هم جديد خشية أن تؤدي الروائع العفنة إلى تفشي الحمى الوبائية بينهم » ، وفي يونيو وصل الفيضان حداً خطيراً انهارت معه ثلاث من قلاع البصرة ، وعمل أهل المدينة جميعاً ثلاثة أيام متوالية لترميم ما انهار ، واستطاعت قوات أحمد باشا أن تأسر سعدون باشا زعيم المنتفق مرتين ، وفي المرة الثانية أمر سليمان نائب الباشا به فأعدم ، واستطاع أيضاً أن يستدرج عدداً من زعماء القبيلة نفسها يترأوح بين ١٥ و ٢٠ رجلاً - وأمر بإعدامهم أيضاً . وفقدت القبيلة المتمردة بذلك كل قوة لها ، وظلت هكذا سنوات طويلة . كذلك تشتت شمل قبيلة بني لام على ضفاف دجلة عندما شن عليها أحمد باشا غارة مفاجئة .

حكم سليمان باشا ابتداء في سنة ١٧٤٩ :

ولم يعقب أحمد باشا نسلاً من الذكور ، لكنه كان قد زوج نائبه سليمان باشا الذي كان في الأصل عبداً من الكرج ابنته عديلة خاتون التي كانت سيّدة مرفعة طموحة وأصبح يعتبر كبير الامرة ، وهو بالتالي وريث الباشوية بعد ، لكن الباب العالي كان له رأي آخر ، فجعل من البصرة باشوية مستقلة منحها لسليمان باشا ترضية له ، وشاء أن يجعل باشوية بغداد مرتبطة بالحكم العثماني مباشرة فارسل ثلاثة أو أربعة من الباشوات على التوالي من القسطنطينية ، لكنهم جميعاً كانوا أعجز من أن يستطيعوا التعامل مع قبائل البدو المتمردة في الريف . وجاء أول هؤلاء الباشوات إلى بغداد لكن الانكشارية حاصروه في قصره وأطلقوا

عليه النيران وطرده في ١٣ مارس ١٧٤٧ ، وجاء يعده حاجي أحمد باشا- الذي كان في الاصل معيناً كتسلم للبصرة ، وأصدر أوامره للبasha القبطان فيها بأن يحكم باسمه حتى وصوله . وفي أوائل سنة ١٧٤٩ كان سليمان باشا قد عين رسمياً باشا للبصرة فتقدم في القرات ماراً بالسماوة والديوانية حتى جوار الحلة . وكان بصحبته في البداية حرسه الخاص فقط ، لكن علي آغا حاكم الديوانية خاناه سرّاً فسار فجأة إلى بغداد كي يغري الباشا الحاكم فيها ، وكان في ذلك الوقت حاجي محمد باشا الوزير السابق ، على السير للبصرة . ونجح في ذلك للدرجة أن قوات كل من باشا بغداد وسليمان باشا التقت بالقرب من الحلة ، وارعم باشا بغداد على الفرار رغم أن قواته كانت تربو على ١٤ ألف جندي في مواجهة ٨٠٠ جندي فقط مع سليمان . وبعدها اعترف الباب العالي بسليمان باشا حاكماً لكل الاقاليم التي كان يحكمها من قبل صهره أحمد باشا .

وفي ٢٢ فبراير ١٧٥٠ وصل سليمان باشا المتسلم الى البصرة وتسلمها من القبطان باشا الذي كان يحكمها حتى ذلك الحين ، وكان من المتوقع ان يرفض هذا لإبعاده او يقاوم في ذلك ، لكنه تراجع في هدوء الى متعاوي وكان من المتوقع أن يقوم سليمان باشا بنفسه بزيارة للبصرة « حيث سيجد في انتظاره عدداً من الرووس النافذة التي لا تستحق غير القطع » ، لكنه لم يفعل . بل إن القبطان باشا ربما قد نجا من المصير الذي كان مقدرأ له لأنه أهان عائلة سليمان باشا أثناء وجود هذا الاخير في حملته على بغداد . وفي سنة ١٧٥٢ بدأت آثار إدارة سليمان باشا تتضح في الامن الذي ساد البصرة وما حوها ، واستطاع المقيم البريطاني أن يكتب في تقريره : « كانت هذه البلدة هادئة خلال فترة طويلة مضت ، وكان العرب مرغمين على الهدوء والسكينة ، وكل أنواع الحبوب والغلال متوفرة ورخيصة ، والتجار لا يقرهم أحد بأذى ، والمكان على وجه العموم أكثر هدوءاً مما كان عليه منذ سنوات طويلة » .

العلاقات السياسية والعامة بين بريطانيا والعراق التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤

مصاعب في البصرة ١٧٣٥ :

ظلت العلاقة السياسية بين بريطانيا والعراق التركي محصورة فقط في نطاق التعامل بين ممثلي شركة الهند الشرقية والحكومة المحلية في الإقليم . وقد أشرنا من قبل إلى المشكلات التي تورط فيها البريطانيون نحو عام ١٧٣٥ بسبب الصراع الذي كان دائراً بين الإيرانيين والأتراك ، والتنازلات التي كان لا بد من تقديمها بهذا الشأن لناذر شاه ، لكن المقيم البريطاني في البصرة لم يُسحب كما كان مخططاً بهدف إقناع الإيرانيين بأن البريطانيين لا يميلون إلى الأتراك ، كما صدرت التعليمات لوكيل بندر عباس في سنة ١٧٣٥ بأن يمنع السفن التي تتمتع بحماية الشركة من زيارة البصرة لكنه لم يجد الفرصة لتنفيذ هذه التعليمات .

رحلة المقيم إلى بغداد ١٧٣٥ - ١٧٣٦ :

وفي مارس ١٧٣٦ كان مستر فرنش المقيم البريطاني قد رجع مؤخراً من بغداد إلى البصرة . وكان الهدف من رحلته إلى العاصمة التي قام بها على مسئوليته الخاصة أن يحاول الحصول على تعويض من باشا بغداد عن سوء تصرف متسلم البصرة ، وقد أصاب في ذلك نجاحاً كبيراً .

رحلة مساعد المقيم إلى بغداد ١٧٣٨ - ١٨٣٨ :

وفي سنة ١٧٣٨ ارسل المقيم في البصرة مستر وايتول* مساعده مستر دوريل ليقابل أحمد باشا في بغداد ومعه هدية وليطلب عونه في تحصيل متأخرات الدينون على البدو المستحقة لمستر فرنش المتوفى قبلها بعام . كذلك قام مستر دوريل بزيارة لبغداد في سنة ١٧٣٧ . وبعد تحصيل ما قيمته ٢٠ ألف تيلوت(١) من الشعير والتمر والقمح ،

(١) لم نحدد لنا قيمة هذه العملة .

استدعى الباشا الأغا الذي كان ارسله إلى البصرة ليتولى هذا الامر ، ولم يعد ثمة شيء يمكن تحصيله بعد ، وصدر الأمر لمستر دوريل بالعودة إلى البصرة ، وحسبت مصاريف رحلته على تركة مستر فرنش التي ظل منها مبلغ ٣٠ الف تيلوت لم تحصل من المدينين .

وقد أدى حصار الايرانيين للبصرة في سنة ١٧٤٣ كما رأينا إلى وقوع أضرار جسيمة بمستر دوريل ، كما ان تصرف المتسلم وسواه من المستولين تجاهه ومطالبتهم الدائمة له بالقروض كانت قد بلغت حداً كبيراً من الارهاق حتى إنه هدد في سنة ١٧٤٤ بأن ينسحب إلى ظهر السفينة ، إذا لم يلب أحمد باشا مطالبه . وأن يترك البصرة اذا ظلت إجراءات ملاحقته مستمرة . ونصحته سلطات بومباي ، على أية حال ، بأن يظل باقياً حيث هو ، وان يرضخ لما يطلب منه في حدود نفقات بسيطة ، وبعدها يبدو ان المسألة قد سويت مؤقتاً . وفي سنة ١٧٤٥ عادت متاعب جديدة إلى الظهور بين المقيم والمتسلم نتيجة مطالبة الدائنين من أهل البلاد بمبالغ تصل قيمتها ١٦٦,٠٠٥ محمودي على تركة مستر فرنش ، وأعد مستر دوريل عدة الحرب إلى بوشهر . لكن الاتراك وضعوا أيديهم على بضائع مملوكة لبعض خدام الشركة في بومباي وارغموه على ان يهرع إلى بغداد حيث كان يقيم الدائنون . واستقبل أحمد باشا المقيم استقبالا حسناً هذه المرة ، وامر بعزل متسلم البصرة وتعيين حاكم كان قد أثبت نجاحه من قبل وهو يحيى أغا متسلماً بدله ، كما أمر بمصادرة بعض أملاك المتسلم المزعول .

اقراح بالنسحاب المقيم من البصرة :

وفي سنة ١٧٤٧ ونتيجة الفيضان الذي أحدثته المتمردون العرب عمداً أثناء مقاومتهم لسلطة الباشا ، ولما توقع حلوله بعد ذلك من انتشار الأوبئة طلب مستر جرينتون المقيم العام الاذن له بالانسحاب مؤقتاً إلى بغداد او خارج أو ريق او بوشهر ، لكن الوكيل والقنصل الأول في بندر عباس رفضا طلبه .

وكالة البصرة يعهد بها الى كاتب فيها ! ١٧٤٨ :

وفي يونيو ١٧٤٨ سافر مستر جرينتون وكان يبدو أن البصرة لم تكن تعجبه فجأة إلى بومباي بعد أن عهد بالوكالة إلى الكاتب مستر برومبت ، وكان سفره في مهمة خاصة له ودون ان يحصل بذلك على إذن مسبق من رؤسائه ، ووجه له الوكيل والقنصل في بندر عباس لوماً شديداً لمسلكه هذا ، واعتبراه عملاً يستحق التقرير ، لأن حسين باشا الذي كان احد دائفي مستر فرنش وصل في ذلك الوقت بعد عدة أيام من رحيله عن البصرة .

تهديد المقيم بالانسحاب من البصرة ١٧٥٩ :

وفي إبريل ١٧٤٩ ، وكان سليمان باشا قد سار من البصرة للهجوم على باشا بغداد ، طلب نائبه الذي تركه عليها قرضاً من المقيم إلى جانب قرض آخر كان قد حصل عليه من قبل . وأنزله المقيم البريطاني علمه وهدد بترك البصرة ، بعدها تراجع الوكيل ، وارسل اليه التماساً مؤثراً يلتبس فيه من المقيم أن يظل حيث هو .

وفي سنة ١٧٥١ اتهم المسلم في البصرة مرة أخرى باتباع إجراءات عنيفة والقيام بتصرفات فظة تجاه المقيم العام « وشكا المقيم إلى سليمان باشا فأصدر هذا اوامره إلى جميع مسئوليه بضرورة معاونة أعمال التجارة البريطانية على ان تستمر في طريقها دون مضايقة او عقبات .

جمع الوثائق المتعلقة بضمانات البريطانيين وامتيازاتهم ١٧٥٢-١٧٥٤:

وفي سنة ١٧٥٢ صدر الامر للمقيم في البصرة بأن يقوم بترجمة كل الضمانات والتأكيدات التي يكتسب البريطانيون بمقتضاها أي امتيازات في العراق وان يرفعها إلى رئاسة بومباي . ولم يكن ممكناً الحصول على جميع الوثائق المطلوبة من البصرة ، ورفع المقيم الأمر بالتالي الى السفير البريطاني في القسطنطينية ولكن حتى فبراير سنة ١٧٥٤ لم تكن هذه الأوراق الهامة وصلت بعد إلى البصرة .

تعليمات للمقيم في البصرة ١٧٥٣ :

وفي سنة ١٧٥٣ عين مسر شو مقيماً في البصرة وتلقى بعض التعليمات العامة من الوكيل والقنصل في بندر عباس وكان مما قاله له : « إننا أيضاً مكلفان بإبلاغك ان الشركة لا تتسامح على الاطلاق في قبول أي عذر يقدم لها بشأن تقديم قروض للحكومة ، او بيعها بضائع دون تسلم ثمنها مقدماً ، وبهذه الطريقة تكون الشركة المعظمة على يقين من عدم حدوث خسائر بتجاريتها بسبب هذه الديون » .

تودد سليمان باشا للمقيم في البصرة ١٧٥٤ :

وفي يوليو سنة ١٧٥٤ قام سليمان باشا ، ربما بسبب المضايقات التي كان يسببها له الهولنديون في خارج ، بإدارة تدل على المودة والصداقة تجاه مسر شو المقيم البريطاني في البصرة ، فأرسل اليه هدية قوامها سيف تركي نادر وحصان أصيل عليه سرج مذهب ، ثم خطاب مديح جاء فيه : إن الباشا والكخيا والخازندار والشاهبندر .. الخ يعبرون عن رضاهم الكامل لمسلك الدولة البريطانية السلم والمجامل نحو حكومة بغداد ، وهم بالتالي على استعداد لا للتصديق على الضمانات التي سبق منحها فقط ، بل وإضافة جديد إليها اذا لزم الامر ، لأنهم يعتقدون أننا نقدم في كل يوم دليلاً جديداً على أننا جديرون بمزيد من رعاية الباشا وتفضله . واستطاع مسر شو ، بعد أن تلقى الهدايا والخطاب في حفل استقبال كبير بالسراي ، أن يستجمع بلاغته ويحجب اجابة مناسبة ، كذلك أيضاً كتب يطلب السماح له بأن يحسب على الشركة تكاليف الهدية التي ستقدم من جانبه رداً على هدية الباشا « فهذا هو العرف المتبع في مثل هذه الاحوال في جميع انحاء العالم » .

التجارة وضرائب القنصلية وغيرها من شئون شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤

وليس في السجلات الرسمية سوى ملاحظات قليلة فقط عن تجارة شركة الهند الشرقية في هذه الفترة ، وفي سنة ١٧٣٣ اضطربت الحالة في أسواق العراق التركي اضطراباً شديداً نتيجة الغزو الايراني في هذه السنة . ولكن في الفترة من ١٧٣٧ إلى ١٧٣٩ التي منيت فيها تجارة الشركة في بندر عباس بضربة قاسية بسبب الحملة التركية على عمان من هذا الميناء . نقلت الوكالة إلى البصرة ، وعكست نسبة ضرائب القنصلية بين الميناءين .

وكان النحاس بشكل خاص ينقل إلى البصرة وكان يحمل على سفن البنجال من الخليج . وفي ١٧٤١ استفادت تجاره الصوف البريطاني كثيراً من الحظر الذي فرضته السلطات المحلية في هذه السنة على القوافل بين البصرة وحلب . وفي ١٧٥٢ و ١٧٥٣ اشتد الطلب كثيراً على المنسوجات الانجليزية في العراق التركي .

الرسوم القنصلية وغيرها :

وكانت قضية الرسوم القنصلية وسواها من الضرائب التي كان يجمعها ممثلو الشركة في البصرة ترد كثيراً في المراسلات اليومية . ونفهم منها أن كل ما كان يجمع من البصرة كان « رسوماً قنصلية » ، ولكن يبدو أن الشركة حددت إطلاق هذا الاسم على نسبة من العوائد فقط كان يحتفظ بها ممثلو الشركة لأنفسهم ، أما الباقي فقد كانت تطلق عليه كلمة « العوائد » فقط .

: ١٧٣١

وفي سنة ١٧٣١ استطاع «ستر فرنش الحصول على فرمان من الباشا

بتحديد الضرائب التي تدفع على التجارة البريطانية بنسبة ٣٪ (١) وكان مسر فرنش قد اتخذ الإجراءات الكفيلة بتحويل هذا الامتياز -ذوي الصبغة الشخصية الخاصة- الى مصلحة التجارة بوجه عام ، فصدرت اليه التعليمات من الشركة بأن يحول اليها فائض النسبة ، ويحتفظ لنفسه بمكافأة تكرمية قدرها ثلاثة آلاف قرش . وفرضت ضريبة إضافية قدرها ١٪ كما يبدو على كل البضائع التي يملكها التجار أصحاب رؤوس الأموال الخاصة عممت على التجارة البريطانية كلها في البصرة ، وصدرت الاوامر بأن تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم جمع المبلغ كله بالارباح المستحقة عنه .

١٧٣٣ :- .

وفي سنة ١٧٣٣ لم تجمع أية ضرائب قنصلية في البصرة نتيجة توقف التجارة تماماً لاقتراب الجيوش الايرانية منها .

وفي ١٧٣٥ - سواء قبل رفع الضرائب التي فرضت في سنة ١٧٣١ أو بعد ذلك - أضيفت ضريبة جديدة من جانب الشركة في البصرة لتعويض النفقات التي تكبدتها أثناء الهجوم الايراني الاول على المدينة . وفتح بند جديد خاص لهذه الضريبة تحت عنوان : « مشاكل البصرة » .

١٧٣٦ :-

وقد كافأت رئاسة بومباي مسر فرنش المقيم البريطاني في البصرة بمبلغ ١٠٠ تومان مساهمة منها في نفقات رحلته لى بغداد في سنة ١٧٣٦ . ووصلت اليه الاوامر بأن يكون مسئولاً أيضاً عن ضرائب البصرة .. « فالتجار جميعاً سيستفيدون من هذا الاجراء » .

وفي ١٧٤٠ خفض البند المخصص « لمشاكل البصرة » والذي وضع سنة ١٧٣٥ إلى ٢١٢,١٦٧ شاهياً ، وكان من المتوقع ان يصفى تماماً خلال الموسم التالي .

(١) كانت هذه هي النسبة التي حددتها نصوص اتفاقية الامتيازات سنة ١٦٦١ .

منشآت شركة الهند الشرقية في العراق التركي

١٧٣٠ - ١٧٥٤

القائمة الطريفة التالية تحدد هيئة العاملين في مقر الشركة بالبصرة

اسم الشخص ووظيفته	تاريخ الوصول إلى الهند	الراتب بالجنيهات	الراتب السني الحالي	العمر	اللقب
برابازون اليس المعين مقيماً	٢٢ فبراير ١٧٤٩	٥	٣٠	٢٨	تاجر صغير
ثانائيل بوجيت الذي نقل إلى المقيمة	٩ ديسمبر ١٧٤٦	٥	١٥	٢٦	كاتب
جون هولز مساعد المقيم	١٠ يونيو ١٧٥٠	٥	١٥٠	٣٦	الشخص الخامس في مجلس الوكالة
دانفرز غريفس	١٨ مايو ١٧١٩	٥	٤٠	٦٢	تاجر أول
فرانسيس وود سكرتير	١٧ أغسطس ١٧٤٣	٥	١٥	٢٢	وكيل

وقبل ذلك التاريخ أي في ١٧٤١ كانت الوكالة تضم اثنين فقط هما مستر توماس دوريل المقيم الاقليمي ومستر دانفرز غريفز مساعد المقيم ، وكان راتبهما في السنة ٣٠ جنيهاً و٥ جنيهات على التوالي .

وكانت الشركة تدفع للمقيم مبلغاً آخر للمصروفات الثرية ولإيجار المنزل وما إلى ذلك ، غير أنه لم يكن تتجاوز ٥٠ روية في الشهر في سنة

١٧٤٠ ، وهي لم تكن تكني مجرد إيجار المنزل فقط ، وأوصى الوكيل والمجلس في بندر عباس بضرورة زيادتها ، ولكن في سنة ١٧٤٧ فقط صدر الامر بأن يحسب المقيم نفقات إيجار منزله وراتب المترجم الخاص به على مصروفات الشركة .

وكانت البصرة في ذلك الوقت مكاناً أفضل - من الوجهة الصحية - من بندر عباس ، ولكن في سنة ١٧٣٧ اجتاح الوباء المدينة ففُضِيَ على « جميع السادة الانجليز (١) من بينهم مسر فرنش المقيم نفسه الذي مات في ٧ نوفمبر ، ولم ينج من الوباء سوى مسر ستيرنلج وباستثناء » هذه الحادثة .. لا نجد في سجلات الشركة إشارة إلى وفيات أخرى بين العاملين في الشركة بالبصرة .



الهولنديون في العراق التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤

كان للهولنديين خلال القسم الأعظم من الفترة التي نتناولها الآن مقيمة في البصرة ، ارسل رجل من العاملين فيها في نهاية سنة ١٧٤٧ ليعيد فتح المؤسسة الهولندية التي كانت موجودة من قبل في بوشهر . وفي سنة ١٧٥٢ على وجه التقريب حدثت كارثة قضت على المقيمة الهولندية في البصرة التي كان مسئولاً عنها في ذلك الحين البارون نيبهاوزن المشهور والقت السلطات التركية القبض على البارون يوماً واحداً بتهمة علاقة له مع إحدى البغايا ، وقيل إنه لم يطلق سراحه إلا بعد أن دفع رشوة قدرها ٥٠ ألف روبية ، كما انتزعت مبالغ أخرى في نفس الوقت من أشخاص آخرين يمتون بصلة ما للمقيمة الهولندية وقد سافر البارون فور اطلاق سراحه إلى باتافيا فوصلها مع خطاب يتضمن شكوى في حقه ارسلتها الحكومة التركية في البصرة عن طريق الوكالة الهولندية في بندر عباس ،

(١) لم يحدد لنا عددهم .

واغلقت المقيمة الهولندية في البصرة عند رحيله أو بعده بقليل . وبعد أن استطاع البارون ان ينفي عن نفسه كل ما يغضب السلطات المشتولة في شركة جزر الهند الشرقية الهولندية عاد ثانية كما ذكرنا في مكان آخر إلى الخليج في نهاية سنة ١٧٥٣ ، واستقر في جزيرة خارج ومعه قوات بحرية وعسكرية ، وفي نفس الوقت كان السفير الهولندي لدى الباب العالي قد استطاع الحصول على فرمان بأن يعاد رفع العلم الهولندي مرة أخرى في البصرة . وحين وصول البارون نيهاوزن إلى خارج أرسل خطاباً موجهاً من القائد الهولندي العام في باتافيا إلى سليمان باشا يطلب فيه رد الأموال التي انتزعت من العاملين في المقيمة ، واستقبال البارون بنفسه في البصرة ، ويهدد باستخدام القوة إذا لم يجبه إلى هذه المطالب ، ويبدو أن الباشا قد رد بأنه لن يدفع شيئاً ، وكل ما يستطيع أن يقدمه هو السماح لقيم هولندي غير البارون بأن يظل في البصرة شريطة ألا يكون مفروضاً عليه بالقوة . ويبدو ان كثيرين من كبار أهل البصرة كانوا يعارضون عودة البارون إلى مدينتهم معارضة قوية ، وأنهم هددوا بالمجرة عنها إذا سمح له بالعودة .

وفي يوليو سنة ١٧٥٤ سار البارون لحصار مصب شط العرب ، وبعد ذلك بقليل استولى على سفينتين ثمينتين يملكهما رعايا تركيا كانتا راسيتين في خارج ، وارغمت هذه الإجراءات سليمان باشا على طلب التفاهم ، وسرعان ما اعيدت التقود التي سبق ان أخذت وذلك في اوائل سنة ١٧٥٥ ، كما سمح للهولنديين بأن ينقلوا بعض البضائع التي كانوا قد خلفوها وراءهم في البصرة ، وبأن يستوفوا الديون التي كانت لهم فيها . وبعدها دعا الاتراك الهولنديين - أو هكذا قال هؤلاء على الاقل - للعودة إلى البصرة ، لكنهم لم يتخذوا من جانبهم أية خطوات لتنفيذ هذا الاذن .

الفرنسيون في العراق التركي

١٧٣٠ - ١٧٥٤

أقيم نظام التمثيل القنصلي في البصرة على اسس جديدة عام ١٧٤٠ عندما عين في بغداد قنصل فرنسي لاول مرة هو مسيو بايه ، وهو أحد رجال الكرمليت الفرنسيين ، واصبح فيما بعد اسقف الكاثوليك في بغداد . وفي سنة ١٧٤٨ عين قنصل فرنسي من المواطنين العاديين في البصرة ، وكان قد تولى هذا المنصب بين عامي ١٦٧٩-١٧٣٩ أحد عشر مسئولاً كلهم من رجال الكهنوت . غير ان المسئول الجديد المدعو مسيو دي مونتافيل توفي عام ١٧٤١ بعد قليل من تعيينه . وفي سنة ١٧٤٨ ، وبعد أن أمضى القنصل الفرنسي الذي أصبح الآن يلقب بالمقيم سنتين كاملتين دون ان يتسلم أية مخصصات ، قام بجمع كل ما كان في حوزة المقيمة الفرنسية من ممتلكات ، ونقلها على ظهر سفينة تجارية برتغالية ورحل . وربما كانت متاعبه تعود إلى الحرب التي كانت دائرة آنذاك بين بريطانيا وفرنسا .

★ ★ ★

عثمان الثالث ١٧٥٤ - ١٧٥٧

لا تتميز فترة حكم السلطان عثمان الثالث القصيرة بأية أحداث هامة في العراق التركي .

★ ★ ★

العلاقات بين بريطانيا وفرنسا

إعادة فتح المقيمة الفرنسية في البصرة ١٧٥٥ :

في صيف سنة ١٧٥٥ أعاد مسيو بردريا فتح المقيمة الفرنسية في البصرة ، وصدرت التعليمات للمقيم البريطاني مستر شو بأن يضع هذا الرجل وأعماله تحت المراقبة الصارمة ، فقد كان «من المعتقد به» أن إرساله في تلك الفترة الحرجة إنما كان بهدف الحصول على المعلومات ونقلها لأوروبا . وكلف مستر شو بأن يرق بهذا أولاً بأول إلى مجلس مديري شركة الهند الشرقية ، وأرسلت هذه الاوامر من بومباي عن طريق الوكيل والمجلس في بندر عباس ، وقد وصف الوكيل في ذلك الوقت بأنه « وكيل لكل شئون الدولة البريطانية » ، وربما نشأ هذا اللقب عن حالة الحرب التي كانت قائمة ، لكنه ظل يستعمل عدة سنوات تالية بعدها .

رحلة المقيمين البريطاني والفرنسي إلى بغداد ١٧٥٦ :

وفي بداية سنة ١٧٥٦ تقريباً أمان أحد أصحاب القوارب في نهر البصرة شو وهدده ، فذهب يطلب التعويض من المسلم ، لكن هذا الرجل بدل أن يرضيه نصر هذا الرجل من الغوغاء عليه . وحدث مشادة كاد المقيم البريطاني أن يفقد فيها حياته ، ولأن باشا بغداد قد تقبل رواية المسلم لهذا الامر بحيث كان اللوم كله يقع على المقيم ، فقد عزم مستر شو على القيام برحلة إلى بغداد بعد أن ترك امور المقيمة لمساعدته مستر جاردن ، وصحبه في هذه الرحلة مسيو بردريا المقيم الفرنسي وكان يبدو أنه على علاقة طيبة به . وفي بغداد استطاع مستر شو خلال لقاء شخصي بسليمان باشا أن يحصل منه على أمر بنقل المسلم من وظيفته ، كذلك بتوقيع العقوبات على الذين ارتكبوا هذا العمل ضد المقيم ، وأصدر فرماناً يقضي « بتقديم كل مظاهر التكريم والحفاوة لممثل الأمة البريطانية ، وأعلن أن أي خرق لهذا فرمان ستكون عقوبته الموت فوراً ومصادرة الأملاك » . وقد أثار المقيمان أثناء وجودهما في

بغداد مشكلة رسوم الميناء التي كانت تدفع بالبصرة بواقع ٩٠٠ قرش عن كل سفينة صغيرة و ١٥٠٠ قرش عن الكبيرة ، فأصدر الباشا فرماناً بالغاء تلك الرسوم . وتسرع مسيو برديا بأن قدم إلى الباشا مبلغ ٦ آلاف قرش في هذه المناسبة ، وخشي مستر شو أن يكون عليه دفع مثل هذا المبلغ ، لكنه اقترح أن يدفع فقط مبلغ أربعة آلاف ، ويعوضه بأن تستمر السفن الانجليزية مؤقتاً في دفع رسوم الميناء التي كانت تدفعها في البصرة فترة تكفي لتعويض هذا المبلغ ، وأبدت حكومة بومباي بعض الامتناع لهذه التكاليف التي تورط فيها مستر شو دون ضرورة ملحة ، ووافقت على فرمان الجديدي بشرط أن يحترمه الاتراك ، ووافقت كذلك على تعويض ما تورط فيه المقيم بالطريقة التي اقترحها ، واستمر هذا الإجراء متبعاً حتى سنة ١٧٦٠ حين تم جمع المبلغ المطلوب .. فأوقف العمل به . وكان من المؤمل أن يؤدي الغاء هذه الرسوم إلى تشجيع السفن التي كانت ترجع أدراجها من بوشهر أو بندر عباس أو حتى مسقط على زيارة البصرة .

ويبدو أن ثمة مشكلات كانت تثار بين الحين والحين نتيجة لنشاط بعض السادة العاملين في مؤسسة شركة البنغال ، والذين كانت لهم تجارة واسعة في البصرة ، وكانوا يحاولون دائماً تجاهل المقيم . وكان من أشهر هؤلاء المتمردين رجل يدعى بالدريك كان يباشر أعماله هناك سنة ١٧٥٤ وفي أوائل سنة ١٧٥٧ أصدرت حكومة بومباي التي بدأت تحس الآثار الوخيمة لأعمال هؤلاء البنغاليين أوامرها للمقيم بأن يمنع السلطات التركية من قبول أية طابأت تقدم عن غير طريقة .



السلطان مصطفى الثالث ١٧٥٧ - ١٧٧٣

لم يتأثر تاريخ العراق التركي على عهد مصطفى الثالث بما كان يجري في باقي أنحاء الامبراطورية العثمانية ، الا في ناحية واحدة هي أن الحرب التي كانت قائمة بين روسيا وتركيا منعت السلطان من ان يفرض نفوذه المباشر على باشا بغداد . كما كانت العلاقات السلمية مع إيران مستمرة طوال هذه المدة . وقد مات مصطفى الثالث في الايام الاخيرة من سنة ١٧٧٣



باشوات بغداد من ١٧٥٧ الى ١٧٧٣

في هذه الفترة ظل باشا بغداد هو الذي يحكم العراق التركي كله ، وشغل هذا المنصب سلسلة من الرجال الذين كان لهم بعض النفوذ المحلي ، فلم يستطع الباب العالي حتى ولو اراد ذلك ، أن يستغني عن خدماتهم .

سليمان باشا حتى مايو ١٧٦٢ :

استولى سليمان باشا على حكم بغداد كما ذكرنا في سنة ١٧٤٩ ، ثم صدق الباب العالي على تعيينه حاكماً فيما بعد . وقد ظل في منصبه هذا حتى مات في ١٤ مايو ١٧٦٢ . وقد بذلت محاولات كثيرة - من القسطنطينية على الأرجح - لتحطيم سلطته والقضاء عليه تماماً لكنها فشلت جميعاً ، ورغم أنه لم يكن يدفع قرشاً واحداً زيادة عن الجزية المحددة . فقد كان قادراً في كثير من السنين على أن يثبت أنه قد دفع في سبيل مصالح الحكومة التركية أكثر مما تلقى . وقد أظهر سليمان باشا همة كبيرة في الادارة والحكم ، وأصبح العدو المخيف لقبائل العرب التي تشغل بالسرقة وأخضعها أخضاعاً جعلها تطلق عليه اسم « أبو الليل » لحملاته التي تغير عليهم دائماً في الليل . وفي بغداد كان اسمه « سليمان الأسد » وفي عهده أصبح الطريق بين بغداد والبصرة سواء عن طريق الفرات أو دجلة آمناً للمسافرين دون حماية قبيلة من القبائل ، وأدى

استتباب الامن والنظام — في الوقت الذي كانت الفوضى والاضطراب يسودان في إيران — إلى اجتذاب عدد كبير من التجار الهنود الذين كانوا يفضلون البقاء في بندر عباس أو أصفهان فجاءوا بتجارهم إلى البصرة وبغداد . وقد تأثر سليمان باشا كثيراً بزوجته عديلة خاتون التي كان لها مجلس تستقبل فيه الكبراء ، وتتدخل في الحياة العامة ، بل وجعلت لنفسها وساماً خاصاً بها يتكون من شريط حريري يلف حول الرأس ، وبتهريض منها قام سليمان باشا بحملة على الزعيم الكردي سليم الذي مات ابوها أحمد في حملة ضده من قبل . واستلججه إلى بغداد حيث امر باعدامه شنقاً في سنة ١٧٥٨ . وفي نفس السنة زار الدكتور آيفز بغداد فوجد سليمان باشا رجلاً في الستين من عمره ، بلا أبناء ومنغمساً في ممارسة الشلوذ .

علي باشا ١٧٦٢ — ١٧٦٤ :

وبعد موت سليمان باشا دون ان يعقب ، قام علي أغا ، متسلم البصرة الذي كان من قبل حاكم الديوانية ، وقدم لسليمان باشا معونات كثيرة للمحافظة على بقائه في الباشوية — واستطاع ، عن طريق التوصيات من المسؤولين المحليين في بغداد ، وتقديم الرشاوى إلى المسؤولين في الباب العالي أن يحصل على المنصب الشاغر . وكان تعيينه في يوليو سنة ١٧٦٢ ، وظلت حكومتا بغداد والبصرة على غير ما كان متوقفاً مندمجين في حكومة واحدة . وكان اول الأخطار التي واجهت علي باشا تمرد الانكشارية في بغداد الذي أرغمه على أن يترك المدينة زمناً ، لكنه عاد سريعاً بمنصرة أهل الريف وكبار أهل المدينة الذين كانوا جميعاً إلى جانبه ، واستطاع القضاء على هذا العصيان ، بل وإعدام كبار قادته . وبعدها أخضع كردستان حتى أجبرها على الطاعة ، ثم قام بحملات كثيرة — سيأتي ذكرها فيما بعد — على القبائل العربية . ومن هذه الحملات انتهت واحدة نهاية مؤسفة وهي الحملة ضد الخزاعل . وكان سقوطه في سنة ١٧٦٤ . ويعتقد أن تأمر عديلة خاتون هو الذي أدى به إلى هذا

المصير ، فقد طردها علي - وهو الذي تربى في بيت أبيها- من السلطة طرداً عنيماً ، وكانت تتهمه بالعمل على إخراجها من بغداد .

وكان علي باشا -الذي ينحدر من أسرة متواضعة- إيراني الأصل ، واستغل أعداؤه هذه الحقيقة واتهموه بأنه شيعي يخفي عقيدته ، ويتأهب لتسليم البلاد لشاه إيران . وساعد على شيوع هذه الفكرة عنه انتصاره على الانتكشارية السنية والأكراد السنيين وفشله بالنسبة للخزاعل من الشيعة . واخيراً استطاعت عديله خاتون إيهام بعض كبار المسؤولين في بغداد -وكانوا من بين أنصار علي باشا المقربين- بأنه يتتوي اعدامهم ، وأن عليهم أن يؤمنوا بحياتهم باعلان العصيان عليه ، وفعلوا هذا فجأة ، وبنجاح ارغمه على الإسراع قدر إمكانه بالاختفاء من بغداد ، وبعد أيام قبض عليه في زي النساء وهو يحاول الخروج من بغداد إلى الريف ، وأعيد إلى السراي حيث أعدم فيها .

عمر باشا بعد سنة ١٧٦٤ :

وخلف علي باشا في ولاية بغداد عمه الزوج الثاني لصغرى شقيقات عديله خاتون ، وكانت هذه المرأة القوية قد أقنعت علي باشا بأن زوج شقيقتها الأولى خائن له حتى أمر باعدامه ، وكان ينظر إلى عمر باشا على أنه رجل ذو إمكانيات محدودة ومتواضعة ، وأن عديّة خاتون لن ترضى به في باشوية بغداد ، لكن مجسّساً من الرؤساء في بغداد هو الذي اقترح اسمه ، ثم صدق عليه الباب العالي .



متسلمو البصرة من ١٧٥٧ الى ١٧٧٣

ظلت البصرة والاقاليم التي حولها تحكم كما كانت منذ حوالى ١٧٢٠ ، أي عن طريق متسلمين او نواب للحكام كان باشا بغداد هو الذي يعينهم ويعزلهم .

علي آغا ١٧٦١ :

ويبدو أن علي آغا -الذي أصبح باشا بغداد فيما بعد- كان متسلماً
للبصرة في سنة ١٧٦١ وهي السنة التي قام فيها بحملة على قبيلة كعب .

محمود ١٧٦٤ :

وفي صيف ١٧٦٤ كان متسلم البصرة رجلاً اسمه محمود عرف عنه
أنه عسكري كفء ، وكان أحد المرشحين للباشوية لأنه كان أحد
الموجودين في بغداد عند موت علي آغا .

سليمان آغا ١٧٦٥ - ١٧٦٨ :

ولقد خلف محمود سليمان آغا على ما يبدو ، وهو من أصل كرنجي
وقدر له أن يلعب دوراً هاماً في تاريخ العراق التركي فيما بعد حين ارتفع
إلى باشوية بغداد . وخلال فترة حكمه الأولى في البصرة كان يتم
بالاعتدال ويتميز بعدم الخشع ، لكنه كان موضع غيرة اسماعيل نائب
الباشا في بغداد فعزله عن عمله في أوائل سنة ١٧٦٨ رغم احتجاج
الوكيل البريطاني في البصرة بدعوى أنه لا يرسل أموالاً كافية إلى
بغداد ، وأنه قد فشل في تنفيذ بعض ما أمره به الباشا بالنسبة للعوائد
العامة في البصرة .

عبد الرحمن بك ١٧٦٨ :

وتولى بعده عبدالرحمن بك متسلمية البصرة بعد أن دفع رشوة
ضخمة لباشا بغداد ووعدته بأن يجعل من البصرة إقليماً مفيداً من الناحية
المادية لبغداد أكثر مما كان ، لكنه لم يبق في منصبه هذا طويلاً ، ففي
أكتوبر سنة ١٧٦٨ أصبح هذا المنصب شاغراً مرة أخرى عقب وفاة
عبدالرحمن بك فجأة ، ويعتقد أنه مات مسموماً .

سليمان آغا ١٧٦٨ - ١٧٦٩ :

وبعدما عاد سليمان آغا ليتولى نيابة الحاكم في البصرة من جديد ،
لكن سلوكه تجاه المسيحيين والبريطانيين لم يكن مرضياً خلال فترة

حكمه الثانية هذه ، وفي سنة ١٧٦٩ عزل به باشا بغداد إثر احتجاجات قدمتها شركة الهند الشرقية .

يوسف آغا ١٧٦٩ - ١٧٧١ :

وكان موقف يوسف آغا ، المتسلم الجديد ، من الجاليات الأجنبية ودياً ، لكنه عزل الصالح سليمان آغا الذي عاد مرة أخرى . وأسفت الجاليات الأجنبية أسفاً شديداً لعزله . ويوسف آغا هذا هو نفسه حاجي يوسف الذي كان مشغولاً عن مدينة البصرة في سنة ١٧٦٣ .

سليمان آغا ١٧٧١ - ١٧٧٦ :

وظل سليمان آغا بعد ذلك -وباستثناء فترة قصيرة انتهت في سنة ١٧٧٣ كان عزل خلالها وتولى مكانه يوسف آغا- هو متسلم البصرة حتى غزو الإيرانيين لها في سنة ١٧٧٦ بعد انتهاء الفترة التي نتعرض لها الآن ، وسنشير في مكان آخر إلى مسلكه الجدير بالإعجاب في الدفاع عن المدينة .

★ ★ ★

الرتاسات الادارية في العراق التركي في

١٧٥٨ - ١٧٦٥

ترك لنا الرحالتان آيفز ونيبور اللذان زارا بغداد والبصرة في ١٧٥٨ و ١٧٦٥ و ١٧٦٦ على التوالي أوصافاً دقيقة لهاتين المدينتين اللتين كانتا وما تزالان حتى اليوم مركزي السلطة في العراق التركي .

وكان شكل الحكومة في بغداد صورة مصغرة لما في القسطنطينية . فمعظم المناصب الرسمية منحة من الباشا في حلود ما هو مشغول عنه ؛ لكن عليه أن يعرض المشكلات الهامة على المجلس او الديوان الذي كان يضم -إلى جانب الأغا او قائد الانكشارية وكبير القضاة وتقيب مزار عبدالقادر- كل المسؤولين السابقين من أصحاب المناصب العالية المقيمين

في البصرة ، كما كان من أعضائه أيضاً بعض أصحاب المناصب الدينية الكبيرة . أما قاضي القضاة فقد كان يعين من القسطنطينية كل سنة .

وكانت المناصب التالية في السلطة والقوة لمنصب الباشا هي الكخيا أو الوزير الذي كان مسئولاً أمام الباشا عن كل الشئون سواء كانت مدنية أم عسكرية . ثم هناك عدد من المسؤولين ، بعضهم من الوجهاء وبعضهم الآخر من بيت الباشا نفسه . وكانت القوات الموضوعة مباشرة تحت تصرف باشا بغداد ؛ بما فيها حرسه الخاص ، تراوح بين ستة آلاف وسبعة آلاف جندي ، بالإضافة إلى ذلك فقد كان في الثكنات قوة كبيرة للمدفعية وعدد كبير من الانكشارية قلدر أنه يتراوح بين ١٠ آلاف و ٤٠ ألف رجل . وكانت هذه القوات الامبراطورية تتلقى اوامرها مباشرة من القسطنطينية ولم يكن للباشا أي سيطرة عليها أو على قوات المدفعية ، وكان بعض الانكشارية يتولون مناصب مدنية مختلفة لكنهم كانوا يقيدون ضمن هذه القوات بهدف الحصول على الحماية والامتيازات التي يحصلون عليها ، بل إن باشا بغداد نفسه كان يجد من المناسب أحياناً أن يدرج اسمه بين قوات الانكشارية . وقد كان من المؤلفين في بغداد كلما دعت حاجة لمزيد من القوات لمقاومة الأكراد أو القبائل العربية المتمردة أن تلجأ الحكومة إلى بعض المرتزقة وهم يعملون ضباطاً للقوات غير النظامية التي يقدمونها .

وكانت الاستحكامات الدفاعية في مدينة بغداد وقتذاك سوراً كبيراً يلتف حولها وتتخلله المناريس ، وحوله تسع دشم في كل واحدة عدد من المدافع النحاسية يتراوح بين ٦ و ٨ مدافع من مختلف الأحجام . وخارج السور كان ثمة خندق يبلغ الارتفاع من قاعه إلى نهاية السور الحالي ٤٠ قدماً . وكان عدد المدافع الموجودة في بغداد كلها لا يتجاوز ١٥٠ مدفعاً من مختلف الأحجام سواء كانت مثبتة أم محمولة .

البصرة :

أما في البصرة التي أجمع الرّحّالان على التنويه بسوء نظافتها فقد كان المسئول الأول هو المسلم . وكان يقيم بمكان واسع في المدينة القديمة على ضفة خليج العشار الجنوبية بعيداً عن شط العرب ، وفي الايام التي سبقت الغاء باشوية البصرة في سنة ١٦٢٠ . كان إلى جانب نائب الحاكم شخصية هامة أخرى هي القبطان باشا ، او القائد البحري المعين من قبل الباب العالي ، وكان من الشخصيات ذات الهبة والنفوذ ، ولكنه أصبح عقب ادماج البصرة في باشوية بغداد يعين من قبل باشا بغداد وتناقصت سلطاته إلى حد كبير .

وكان القبطان باشا يقيم بالضبط حيث يقيم اليوم القائد التركي في البصرة . وفي هذه المدينة كما في بغداد كان ثمة جهاز كبير من المسؤولين بينهم القاضي الذي كان يرسل كل سنة من القسطنطينية . وكان يطلب من متسلم البصرة تماماً كباشا بغداد أن يستشير المجلس او الديوان في الشئون الهامة ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب القبطان باشا والقاضي عدداً من وجهاء المدينة وذوي المناصب فيها ، وكان يطلق على هؤلاء الوجهاء جميعاً ومن بينهم نقيب البصرة « رجال البلدة » (١) وكان هؤلاء امتيازاتهم الخاصة المتمثلة في اعفائهم من دفع ضرائب الأرض ، وحقوق سن تشريعات خاصة في اقطاعياتهم . أما الانكشارية الذين كانوا بالبصرة ، فقد كانوا ، بالنظر إلى بعدهم عن عيون ضباطهم الكبار المقيمين في قرنه أكثر إثارة للشغب مما هم عليه في بغداد . وعقب موت سليمان باشا في سنة ١٧٦٢ لم يستطع متسلم البصرة بكل قواته أن يمنعهم من أن يسلبوا في وضح النهار بيوت الارمن واليهود والهندوس ، بل والمسلمين أيضاً ممن لم يقلبوا اسماءهم في سجلات الانكشارية . وفي هذه الاضطرابات التي سادت البصرة انقسم

(١) هذا الاسم يذكره نيبور فقط ، أما بقية المصادر الانجليزية فتعطي اليهم بكلمة « الاحيان » .

الانكشارية على أنفسهم فصار يقتل منهم كل يوم عدد يتراوح بين ٨ و ١٢ رجلاً إلى جانب عدد مماثل من المواطنين الأبرياء . ونستطيع أن نفترض أن المتسلم المحاط بتلك القوى المستقلة لا بد أنه كان بالفعل بلا سلطة . لكن الأمر لم يكن على هذا النحو دائماً ، فمن الملاحظ أن المتسلم كان في العادة رجلاً قادراً ، يستطيع أن يلعب على مختلف هذه الحبال ، ويضرب كل واحدة من هذه الفرق بالأخرى ، وبهذه الطريقة لا يعزز سلطانه في المدينة فقط بل ويستطيع جمع ثروة ضخمة عن طريق الاكراه والابتزاز .

الديوانية والحلة :

وكانت المراكز الاخرى ذات الاهمية الرسمية بالإضافة لبغداد والبصرة هي الديوانية التي كانت تعرف في العادة باسم الحسكة ، ثم الحلة . وقد قام مستر آيفز وجماعته بزيارة للمدينتين أثناء صعودهم في الفرات ، ووجدوا على حكم الديوانية علي أغا الذي أصبح فيما بعد باشا بغداد- وقد فاجأهم بأنه « رجل كريم وكفء وجليل » وكان حكم الديوانية في ذلك الوقت يمتد من قرنه إلى الحلة .



الشؤون القبلية الداخلية ١٧٥٧ - ١٧٧٣

ورغم العقوبات القاسية التي كان يوقعها أحمد باشا ثم سليمان باشا من وقت لآخر على القبائل العربية المتمردة ، فإن مستر آيفس وجماعته حين كانوا يصعدون في الفرات سنة ١٧٥٨ وجدوا هذه القبائل أبعد ما تكون عن الخضوع او الاستكانة لسيطرة الأتراك .

تمرد بني لام ١٧٦٣ :

وفي أكتوبر ١٧٦٣ سار علي باشا بنفسه ، وكان يحكم العراق التركي كله منذ حوالي السنة ، لتأديب قبيلة بني لام الذين كانوا يثيرون

الشغب والاضطراب في ذلك الوقت ، وواضح أنه هزمهم على مقربة من حوزة .

تمرد الخزاعل ١٧٦٣ - ١٧٨٥ :

لكنه كان أقل نجاحاً مع الخزاعل الذين كانت عاصمة قبيلتهم في الموم ، حيث كان هؤلاء لا يسمحون للقوارب على الاطلاق بالمرور في الفرات إلا بعد أن تدفع لهم الإتاوة المطلوبة . وقد استطاعوا أن يوقعوا الهزيمة الساحقة بقوات علي باشا ، لكن عمر سار بعد توليته فغزا بلادهم فأحرق الموم ، وطرد شيخهم حمود وأعدم ستة أو سبعة من زعمائهم وأرسل رؤوسهم إلى القسطنطينية . غير أن حمود سرعان ما عاد إلى الظهور فطرد الشيخ الذي كان الاتراك قد جعلوه مكانه ، ولم يود عمر باشا أن يكرر حملته مرة أخرى فآثر الاعتراف به ، وبعدها ورغم ان الاتراك الذين كانوا يعمرون ببلده كانوا يعيرون دائماً ويهانون لأنهم من السنة ، توقف بنو خزعل عن محاولة اعتراض سفنهم في النهر .

تمرد المنتفق ١٧٦٩ :

وفي ١٧٦٩ حدث أن قبيلة المنتفق التي كانت تحتل الضفة الغربية من شط العرب من البصرة إلى القرنة وضفتي الفرات من القرنة إلى جوار ما يعرف اليوم بالناصرية ، والتي كانت قد استراحت من اضطهاد أحمد باشا لما ساعدت إلى التمرد ضد الاتراك بقيادة عبدالله شقيق سعدون باشا المشهور . وقطع المتمردون الاتصال بين البصرة وبغداد في دجلة والفرات معاً ، كما نجح المتمردون في احدي المرات في الاستيلاء على عدة قرى إلى جوار البصرة ، بل واستطاعوا أيضاً أن يحاصروا أهل البصرة نفسها داخل أسوار مدينتهم عدة أيام . وكان سبب هذا التمرد هو رفض الشيخ عبدالله أن يدفع أي مبلغ عن عوائد الأرض التي كانت متأخرة للاتراك لمدة تسع سنين . وفي شهر نوفمبر وصل باشا بغداد

حدود اقليم المنتفق عند ام لباس في منتصف الطريق تقريباً بين السماوة وقرنه ، وطلب الباشا عون قبيلة كعب التي ارسلت ١٤ سفينة صغيرة إلى البصرة سارت تسع منها إلى جانب عدد من السفن التركية تحت قيادة القبطان باشا مصعدة في شط العرب لتقوم بعملاتها ضد قبيلة مواليه للمنتفق كانت إقامتها على الضفة الشرقية لشط العرب بين البصرة وقرنة . وكان الاسطول يحمل حوالي ١٥٠٠ رجل مسلح وفي أغسطس ١٧٦٩ وقبل أن تبدأ الحملة على المنتفق ، أعلن باشا بغداد عزل عبدالله عن مشيخة القبيلة وتولية أخيه فضل ، لكننا لا نعرف على وجه التحديد كيف انتهى هذا الأمر .

تجدد الاضطرابات ١٧٧٣ :

وقرب نهاية ١٧٧٣ انقطع الطريق بين بغداد والبصرة مرة أخرى ، وكان السبب كما هي العادة تمرد القبائل العربية .

★ ★ ★

مشكلات بين الاتراك وقبيلة كعب ١٧٥٧ - ١٧٧٣

وكان هناك مشكلات أخرى أكثر خطورة تنتظر الاتراك والبريطانيين أيضاً الذين أصبحوا حلفاءهم في هذه المعركة وذلك من عرب كعب في قوبان ودورق الذين كانت قوتهم تتزايد يوماً بعد يوم بقيادة شيخهم سليمان . وكان المعتقد في البصرة أن بني كعب هم من الرعايا الاتراك (١) وكان مفروضاً أن يدفعوا الجزية عن ارضهم المجاورة لقوبان ، غير ان شيخهم رفض ذلك وراح يحاول الايقاع بين ايران وتركيا ، ومنع

(١) كان هذا رأى المصادر التركية ورأى الوكيل البريطاني في البصرة سنة ١٧٦٧ أيضاً . ولعله كان متأثراً بالجو التركي السائد حوله ، أما نيبور فيذكر أن اقليم بني كعب كله كان - منذ البدايه - في ايران ، أما اراضيهم التي كانت في الاقليم التركي فهي التي استولوا عليها من الاتراك فيما بعد .

الجزية ، في الوقت نفسه . عن الدولتين جميعاً ، وراح يضايق حكومة البصرة بالاستيلاء على القرى والطرق على شط العرب . بل وعلى ضفته الغربية أيضاً ، وخلال هذه الأعمال كلها كان شيخ بني كعب حريصاً على أن يظل على علاقات طيبة بكل الوجهاء العرب في ما جاور البصرة . واستطاع أن يبعد بعضهم عن الوقوف إلى جانب المصالح التركية بتقديم الرشاوى له ، كما بدأ ، بعد أن غزا كريم خان قائد إيران بلاده في سنة ١٧٥٧ ، يعد اسطولا جديداً انزلت اولى سفنه إلى البحر في سنة ١٧٥٨ .

الحملة الانجليزية-التركية الاولى على قبيلة كعب ١٧٦١-١٧٦٢ :

وفي ١٧٦١ وبعد أن أصبح شيخ بني كعب «متهماً بارتكاب جرائم عديدة» أمر باشا بغداد متسلم البصرة بالسير اليه ، وأطاع الأغا الأمر الصادر اليه فصار بقواته عن طريق البر -بعد أن عززها بقوات أخرى أرسلت من بغداد وبفرق من رجال القبائل العربية- حتى قوبان . وفي يونيو من نفس السنة -وبعد إلحاح مستمر من جانب نائب الحاكم التركي أصدر مسر دوجلاس الوكيل البريطاني في بندر عباس أمره بأن تشترك سفينة الشركة «سوالو» مع سفن الاتراك الاربع عشرة في حصار خور موسى أو أحد خلجانه حيث كانت ترسو بعض قوارب العدو المسلحة . وبلغا الشيخ سلمان فراراً من هذه الحملة إلى قلعته في دورق او فلاحية . التي كان من العسير الوصول اليها ، غير أنه آخر الأمر أدرك أنه لن يستطيع المقاومة فطلب الصلح بارسال الهدايا إلى الباشا . وعند ذلك انسحبت القوات التركية من عربستان ، وفي نفس الوقت رجعت السفينة «سوالو» إلى البصرة . وفي ١٧٦٢ عاد بنو كعب الى حصار البصرة باغلاق شط العرب في وجه السفن الصاعدة والمهابطة معاً .

الحملة الانجليزية - التركية الثانية على قبيلة كعب ١٧٦٣ :

وفي أكتوبر ١٧٦٣ ، دخل عدد من أنصار شيخ كعب إقليم الدواسر على الضفة الغربية من أسفل شط العرب وطرّدوا أهل الاقليم

من بلادهم ، ولما كان لشركة الهند الشرقية بعض المصالح في تمور هذا الاقليم فقد اعتزم مستر برايس الذي كان قد فتح مؤخرًا الوكالة البريطانية في البصرة وكان ما يزال مسئولاً عنها- ان يرسل سفينة تمنع هؤلاء الغزاة من طردهم ، لكن المسلم نصيحة بالآ يقوم بعمل من ذلك النوع ، وكتب له بدل ذلك خطاباً يرسله إلى الشيخ سلمان ، وفي نفس الوقت وصل علي باشا إلى جوار البصرة ، وهو نفسه الذي سبق له أن قاد الحملة السابقة على قبيلة كعب حين كان متسلم البصرة . وحين سمع بنو كعب بوصوله انسحبوا من اقليم الدواسر ، وفي نفس الوقت هبطت في النهر السفينة «سوالو» يقودها الكابتن نسببت وبصحبته مجموعة من القوارب تحمل مائة جندي ارسلها نائب الحاكم لتأمين التمور المتنازع عليها . وكان علي باشا -على أية حال- متلهفًا لتحطيم قوة هذه القبيلة ، وكتب إلى مستر برايس ما يلي :

« انني اريد في سبيل تأمين مصالح حكومي أن اسير بجيش عن طريق البر ، وترسل أنت سفنك لمحاصرة مصب النهر ، ولك الحرية المطلقة في أن تحرق او تدمر او تستولي على أي شيء تصادفه مما تملكه هذه القبيلة ، وباختصار عليك أن تسيطر تماماً على الوضع لأنهم لا شك سيحاولون الهرب عن طريق البحر ، ويكفي خطابي هذا لمواجهة أي شيء يحدث في المستقبل ، وسيكون القضاء على قبيلة كعب انتصاراً لبلدكم ، وليس انتصاراً لي ، كما ارجو أن تثق بأن مساعدتكم الفعالة هذه ستلقى من السلطان كل اعتراف وتعويض ، ويبقى أن ترسل سفنك بمجرد وصول خطابي اليك ، وتأكد أن نجاح هذا الأمر كله يعتمد على مثابرتك وصداقتك وإخلاصك » .

وعلى أثر هذا الطلب أرسلت سفن الشركة «تارتر» و «سوالو» لمساعدة الباشا ، وحدث غير اشتباك لها باسطول قبيلة كعب . ومرة أخرى تم الصلح ، وانسحبت الحملة دون تحقيق أية تسوية نهائية .

الحملة الانجليزية-التركية الثالثة على قبيلة كعب ١٧٦٥ :

وفي سنة ١٧٦٥ حين سار كريم خان حاكم إيران بقواته للمرة الثانية ضد قبيلة كعب بهدف إخضاعها تلقى من الاتراك وعداً بالمساعدة . وكان اسطول الشيخ سلمان شيخ كعب في ذلك الحين يتراوح بين ١٠ و ١٢ سفينة كبيرة . ، وحوالي ٧٠ سفينة صغيرة . وحين دخل كريم خان إقليمه ظل يتراجع أمامه من نقطة إلى أخرى في البحر حتى عبر شط العرب في النهاية ودخل الأراضي التركية . واستدعى الاتراك -الذين كانوا ينتون بالفعل تقديم العون للإيرانيين كما وعدوهم- فرقة مشاة من بغداد كانت تعرف باسم البرتاليه ، كذلك استطاعوا أن يؤمنوا عدداً يتراوح بين ١٠ و ١١ تكتة وسفينة صغيرة ، والاصطلاح الأول يطلق على نوع من القوارب المسلحة ، مسطح الشكل ومغطى بالقار ، وكان يقود الاسطول القبطان باشا . وتعاقد الاتراك مع سفينة بريطانية خاصة هي «فاني» يقودها الكابتن باركنسون للاشتراك في الحملة على أساس اتفاق منظم فيما يتعلق باحتمال المخاطرة ودفع أجور العاملين عليها ، وامداداتهم . كما استطاعوا أيضاً الحصول على عون اثنين من الشباب الانجليز لقيادة اثنتين من سفنهم . لكن الاتراك ماطلوا وتأخروا كثيراً في تنفيذ تلك الإجراءات . وحين كانت قواتهم على وشك التحرك وصل خطاب من كريم خان يعبر فيه عن استيائه لمسلكتهم ويبلغهم أنه قد انسحب من اقليم قبيلة كعب . وجمدت حركة القوات التركية بعدها حتى جاءها الاوامر بأن تواصل السير وحدها دون حاجة للإيرانيين . وبدأت القوات البرية التركية البالغة حوالي خمسة آلاف رجل زحفها هابطة على الضفة اليمنى لشط العرب فيما سار الاسطول في النهر يساند تحرك القوات البرية . وقد لوحظ ان المتسلم ظل معه خيرة القوات في المؤخرة ، على حين راحت بقية القوات تطهر الطريق . واخيراً وصلت طلائع القوات التركية إلى مواجهة الطرف الشمالي من جزيرة عبدان حيث كان اسطول كعب راسياً ، وباتت ليلتها في حماية السفينة

البريطانية «فاني» . أما المسلم والقبطان باشا فظلا معسكرين على بعد فرسخين فقط من البصرة . وفي ساعات الظلام باغت أسطول كعب السفن التي يقودها القبطان باشا واستطاع أن يستولي على ثلاث منها دون مقاومة تذكر . وفي اليوم التالي سار اسطول العدو مبحراً في النهر أمام أعين الأتراك جميعاً ، ونهب عدة قرى بجوار البصرة واستولى على بعض القوارب في طريقه ، وبعدها أعلن الشيخ سلمان أنه على استعداد لأن يدفع للأتراك دفعة واحدة وتم الصلح على هذا الاساس ، ورجعت القوات التركية إلى البصرة بعد أن قضت في الميدان أقل من ثلاثة أسابيع .

تجدد المشاكل مع قبيلة كعب اغسطس - أكتوبر ١٧٦٥ :

وكان اشترك المواطنين البريطانيين في هذه الحملة الفاشلة قد وافق عليه ، إن لم يكن قد رتبته بنفسه ، مستر بيتر إلوين رنش وكيل شركة الهند الشرقية في البصرة الذي قال عنه الرحالة نيبور إنه كان تاجراً ماهراً أكثر منه رجل سياسة . وكان شيخ كعب مقتنعاً بأن مصلحته مع الأتراك لا تعني أبداً إسقاط حقه في الانتقام لنفسه من البريطانيين ، الذين أثاروا حفيظته بأعمالهم العدائية ضده .

وتبع ذلك هجوم خطير قامت به قبيلة كعب على السفن البريطانية على نحو ما هو مذكور بالتفصيل في التاريخ الخاص باقليم عربستان وذلك في يوليو ١٧٦٥ . وفي ٢٤ أغسطس ظهرت ثماني سفن صغيرة من سفن كعب أمام البصرة ، وهاجرت قبيلة المنتفق بزعم الشيخ عبد الله من أرضها بزعم صد الغزاة إلى غابات النخيل على الضفة اليمنى من النهر أسفل البصرة ، وهناك اشتركوا مع العدو في اقتسام الثمار . وكان المسلم الذي يخشى كل الخشية أن يعلن فجأة عن التعاون السافر بين قبيلتي كعب والمنتفق بدل هذا التفاهم السري بينهما في معاوي . وقد ركر قواته جميعاً للدفاع عن المدينة ، ولم يتم بعمل آخر ، وظل هذا الموقف المتوتر مستمراً حتى يوم ١٠ أكتوبر حين تراجع أفراد

كعب واسطولهم . وفي ذلك الوقت كان جانب صغير من محصول التمر فقط هو الذي بقي لاصحابه .

الحملة الانجليزية التركية - الرابعة على قبيلة كعب ١٧٦٦-١٧٦٨ :

وقد ارغمت الاعتداءات التي لا تحصى من جانب قبيلة كعب على السفن التي ترفع العلم البريطاني في سنة ١٧٦٥ شركة الهند الشرقية على ان ترسل في العام التالي قوات كبيرة مشتركة لعقاب هذه القبيلة . وهذه الحملة المذكورة بتفاصيلها في تاريخ عربستان . يكفي القول بأن تركيا قد اشتركت فيها على نفس الاسس الاسمية فقط الى جانب بريطانيا ، وان النتيجة النهائية للعمليات كانت هزيمة محزنة للبريطانيين ، وأن هذه العمليات لم تتوقف إلا بعد وساطة من كريم خان حاكم ايران . وفي مارس وابريل ١٧٦٧ -وكما ذكرنا في عرضنا التاريخي للصفحة الايرانية من الخليج- بذلت بعثة ارسلها كريم خان جهوداً متصدة للحصول من قبيلة كعب على تعويض للاتراك دون جدوى . وظل الحصار البحري لإقليم كعب الذي فرضه البريطانيون بعد تراجعهم قائماً حتى سنة ١٧٦٨ . وفي هذه السنة خسر البريطانيون عون حاكم ايران لفشلهم في الاستيلاء على جزيرة خارّج طبقاً لاتفاقية سابقة مع كريم خان ، وقد قطعت مفاوضات بشيراز بين الفريقين في أوائل بدايتها ويبدو أن الحصار البحري لأرض هذه القبيلة قد رفع في ذلك الوقت ، وحين ادرك بنو كعب أنهم أحرار أخيراً بدأوا يشيدون القلاع ويحصنونها على ضفتي شط العرب .

معونة قبيلة كعب للاتراك ١٧٦٩ :

وفي نهاية ١٧٦٩ ، وكما أشرنا من قبل ، بدأ بنو كعب يحاولون قطع علاقاتهم بالايرائين ، وسار اسطولهم المكون من ١٤ سفينة بالفعل لمساعدة متسلم البصرة ضد قبيلة المتشق .

تجدد الاحتكاك بين قبيلة كعب والأتراك ١٧٧١-١٧٧٣ :

وفي سنة ١٧٧١ كان الأتراك ما يزالون على صلح مع قبيلة كعب ،
ويبدو أن هؤلاء أيضاً كانوا قد تحلوا عن عدائهم للبريطانيين ، ولكن
يبدو أنه لا الأتراك الذين كانوا يزعمون ان لهم عند هذه القبيلة أكثر
من ٢٠ ألف روية ولا البريطانيون الذين لم يتلقوا أي تعويض عن
خسائر سنة ١٧٦٥ قد وجدوا من هذه القبيلة ما يرضيهم . وقبل نهاية
سنة ١٧٧٣ حدثت قطيعة جديدة بين قبيلة كعب والأتراك ، وقطع
بنو كعب تجارة البصرة بأن أغلقوا الملاحة في النهر بوقوف ثلاث من
سفن اسطولهم في عرضه .



علاقات البريطانيين العامة والسياسية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣

زيارة مستر جاردن لبغداد ١٧٥٨ :

في سنة ١٧٥٨ كان مستر جاردن ما يزال مساعداً لمستر شو ، وقام
بزيارة لبغداد في امور هامة ، وترك وراءه الخوجا رافائيل وهو تاجر
أرمني كان يقوم دائماً بدور الوكيل العادي للمقيم . وفي بغداد التقى
مستر جاردن بالرحالة البريطاني دكتور آيفس وجماعته ، وقد سر هؤلاء
للقائه ووصفه دكتور آيفس بأنه «شاب بريطاني مهذب » .

رحلة المقيم البريطاني إلى بغداد والحصول على فرمان من الباشا ١٧٥٩ :

وفي صيف ١٧٥٩ قام مستر شو المقيم البريطاني في البصرة برحلة
إلى بغداد ، وذلك بهدف تحييد الآثار التي خلفتها زيارة المقيم الفرنسي
مؤخراً لبغداد ، وليسر سليمان باشا الذي ارسل اليه اموالا ودعوات
لزيارة ، ثم للاشراف على شئون تجارته الخاصة أيضاً . وظل مستر شو
مقيماً في ضيافة الباشا من نهاية يونيو حتى منتصف أغسطس ، وقد لقي

خلال إقامته كل حفاوة وتكريم .. او كما يقول هو بنفسه ، « لقد توالى على مظاهر التكريم والحفاوة العلنية توالياً أفرح أصدقاءنا ، وقتل أعداءنا حسداً وكداً » . وكانت نتيجة رحلة المقيم من وجهة النظر الرسمية— هي الحصول على فارمان من الباشا يأمر فيه متسلم البصرة بأن يراقب بعناية تنفيذ كل مادة من مواده ، وحتى لا يتهم مستر شو من جانب رؤسائه بأن هذا الفرمان الحديد لا يعني فقط مجرد اعفاء الشركة من «ضرائب المرسى» أو هدايا السفن التي قد تم الاتفاق بشأنها سنة ١٧٥٦ ، بل يلغي أيضاً —وللمرة الاولى— أنواعاً أخرى من الضرائب كانت مفروضة على الشحن وعلى نقل البضائع إلى الداخل .

وكان اعفاء الشركة من ضرائب نقل البضائع إلى الداخل ، وهو اعفاء لم يطبق بالفعل ، جديراً بأن يمكنها من ان تقدم بضائعها لتجار بغداد على نفس الأسس التي تقدمها بها لتجار البصرة . على أن يتحمل التجار نفقات الشحن إلى الداخل .. وبذلك يتمتع مستهلكو الاقمشة الصوفية في بغداد بتخفيض في الأسعار يبلغ ١٣٪ . وحين عاد مستر شو من بغداد إلى البصرة حوالي منتصف سبتمبر لقي من المسؤولين والتجار والمواطنين في المدينة كلها كل مظاهر الحفاوة في استقباله ، وذلك بسبب حفاوة باشا بغداد به. ولتوقيه في تسوية بعض مشكلات البصريين في بغداد

رفع عوائد الاستيراد على البضائع الانجليزية من ٣ إلى ٥ ٪ سنة ١٧٦٠

ويبدو أن تجديد الباشا هذه الامتيازات ، والحفاوة التي لقي بها مستر شو قد تبذرت في العام التالي ، فقد ذكر سليمان باشا أنه حسب الاوامر التي تصله من القسطنطينية ، فهو مضطر لأن يفرض على التجار الاوروبيين ضريبة الاستيراد على بضائعهم بنسبة قدرها ٥ ٪ ، كما حددت الاتفاقية من قبل ، وقد ابلغ متسلم البصرة المعروف بميله للانجليز مستر شو بشكل خاص هذا الأمر ، وأنبأه بتدخل السلطات في

بغداد في تجارة التجار الاوربيين ، ونصح له بأن يقدم احتجاجاً ضد الزيادة الضريبية وان يحتجز السفينة « سوالو » في البصرة بزعم إعدادها لنقل بضائع الشركة منها ، ووعده بأنه سيقف إلى جانبه في هذا الامر . وتم أخيراً سحب القانون الحديد البغيض لكن ذلك لم يتم إلا بعد أن وافق الانجليز على تنازلات بصدد الموضوع ، ولكنهم رفضوا تقديم هدية طلبت من السكرتير الشخصي لمستر شو في بغداد ، وقد أصبح معروفاً أن سلوك الباشا المشدد كان بناء على نصيحة من الكيخا الحديد الذي كان يعادي المسيحيين جميعاً ، وكان عليه عبء تدبير المال لخزينة خاوية .

وقد ذكرنا من قبل شيئاً عن المعونة التي قدمها البريطانيون للاتراك ضد قبيلة كعب في سنة ١٧٦١ .

رفع مقمية البصرة إلى درجة وكالة ١٧٦٣ :

وحسب الاوامر التي اقراها مجلس المديرين في العام الذي قبله ، أعدت حكومة بومباي عدتها في يناير ١٧٦٣ لنقل المقر الرئيسي للشركة في منطقة الخليج من بندر عباس إلى البصرة ، وكان لا بد من إجراء بحوث وتحريات حول مسلك المقيم السابق هناك ، واعتبر مستر دوجلاس الوكيل في بندر عباس غير صالح لملء المركز نظراً لارتباطاته السابقة بمقيم البصرة ، وارسل مستر ويليام اندرو برانس من بومباي خصيصاً لتولي تلك الوظيفة الحساسة وليشرع في الوقت نفسه ببناء مبنى الوكالة .

وكان دوجلاس قبل وصوله إلى الخليج قرب نهاية مارس سنة ١٧٦٣ على نحو ما ذكرنا في مكان آخر — قد نقل بالفعل ممتلكات الشركة في بندر عباس ، وارسل معظم بضائعها إلى البصرة ، وهكذا استطاع مستر برانس بعد فترة قصيرة قضاها في بوشهر بهدف الإعداد لإنشاء مقمية هناك حسب اوامر حكومة بومباي أيضاً— ان يبدأ عمله في البصرة دون إبطاء ، وقد وصلها في ١٣ مايو فوجد عليها متسلماً جديداً وصفه بأنه «رجل متكبر وجشع يعادي المسيحيين عداً قاتلاً» ، وكان قد وصل من

بنداد ليتولى حكومة البصرة قبل ثلاثة أيام فقط ، وقد لقي بعض الصعوبات في تدبير الاستقبال اللائق به على الشاطئ ، ولكن أخيراً وفي يوم ١٨ مايو أرسل القبطان باشا والمفتي والشهيندر لاستقباله ، ونزل مستر برايس ليقيم الوكالة الجديدة .

وليس من الضروري أن نشر هنا أيضاً إلى تدخل مستر برايس في المشاكل التي كانت قائمة بين حكومة البصرة وقبيلة كعب سنة ١٧٦٣ .

البراءة القنصلية ١٧٦٤ :

وفي أغسطس ١٧٦٤ ، استطاع مستر جرانفيل السفير البريطاني في القسطنطينية الحصول على «براءة قنصلية» (١) أو أمر يسمح على وكيل شركة الهند الشرقية في البصرة صفة قنصل بريطاني هناك وقدمت هذه البراءة إلى مستر رنش ومعها توصية من الباب العالي بمعاملته معاملة السفير البريطاني نفسه ، وكانت الوظيفة التي يشغلها مستر رنش رسمياً هي وكيل البصرة . ولا شك في أن مستر جرانفيل قد واجه صعوبات كثيرة لدى الحكومة التركية في سبيل الحصول على تلك البراءة التي كان يقدر قيمتها تقديراً كبيراً ، وفرح مستر جرانفيل بانتصاره هذا .. وكتب إلى الوكيل يزف إليه الخبر : « إن هذه أفضل الطرق وأخذ منها في هذا الجزء من العالم لحماية تجارة الشركة وملكياتها وحقوقها ، أنها تؤمن لو كلاء الشركة إلى الأبد ، وبأسلوب أكثر ثباتاً من أي أسلوب آخر إقامة هادئة في البصرة كما أنها تحرس نهائياً لعبة الباب العالي الخطرة في التغيير السنوي لنسبة الضرائب . وهذا ما طبقته فروع شركة

(١) هذه البراءة القنصلية « ٠٠ لسنة ١٧٦٤ أو الترجمة التي قام بها المقيم في البصرة لهذه البراءة نفسها بعد عدة سنين موجودة بالنص في « معاهدات اتنقيسون ٠٠ » المجلد ١٣٠ ص ٧ - ٩ ، الطبعة الرابعة . وبالرجوع الى هذه الترجمة يتبين لنا أن نصونها تتفق في جوهرها مع البراءة التي حصلت عليها مقيمة بنداد في سنة ١٨٠٢ .

الشرق الأدنى على كل مستويات العمل التجاري في بلدان تلك المنطقة لهذا نادراً ما لقي القناصل فيه أية مضايقات بشأن عمل الشركة ومؤسساتها»
وان فوائد ومزايا هذه البراءة واضحة وسافرة .

وكانت النقطة الوحيدة التي يكتنفها الشك هي إمكان الحصول عليها ،
لا لعدم استعداد الباب العالي لمنحها فقط ، بل لأنها أيضاً تطبق لأول مرة
بالنسبة لنا في البصرة . الامر الذي جعل الباب العالي يعتبرها بدعة غريبة ،
ومع ذلك كله فقد نجحت في الحصول عليها واني أهنتكم مرة أخرى
ولتجن الشركة طويلاً ثمارها .

وكانت البراءة باسم مستر جاردن الذي كان يعمل وكيلا في
البصرة حين كانت المفاوضات بشأنها دائرة في القسطنطينية ، لكن السفير
البريطاني طمأن مستر رنش وأكد له أنه يمكن بعد انقضاء فترة قصيرة
تغييرها إلى اسمه هو على النحو المتبع في كل مكان آخر .

وفي ١٧٦٥ نشأت بعض الصعوبات من جانب السلطات المحلية
التركية أمام تنفيذ اوامر الباب العالي واحترامها ، ولكن كان مفهوماً أن
تلك المعارضة جاءت نتيجة رشوة ضخمة قدمها بعض التجار الاهليين
لباشا بغداد ممن كان يضيرهم أن تحصل بريطانيا على براءة قنصلية .
ولم يكن لدى مستر رنش وقنصليته شك في أن مستر جاردن الموجود
آنذاك في بغداد سيستطيع تسوية الامور مع الباشا خاصة وقد فوضاه
في أن يقدم له هدية أثمن من الرشوة التي قدمت له . وقد فهم الوكيل
والجلس أن الامتياز تم عملياً بالممارسة . بمعنى أنهم يستطيعون ان يسلموا
البضائع لعملائهم من أهل البلاد في مقر الشركة ، وان يكونوا مسئولين
أمام الحكومة التركية عن العوائد التي تدفع عن بضائعهم من جانب
هؤلاء العملاء ، ويسلموها مباشرة الى المستوردين ، وهكذا يستطيعون
أن ينجبوا عملائهم المضايقات وزيادة المصروفات التي لم يكن بد منها
لمرور أية بضائع من أية دار تركية للعوائد . وكانت نتيجة هذا كله أن

توقعت الشركة أن يقوم التجار الوطنيون عموماً ، والارمن الذين كانت وارداتهم من الهند أكبر حجماً من أية واردات أخرى خصوصاً بنقل بضائعهم مستقبلاً على سفن بريطانية الامر الذي يكفل استرداد ما اتفقتة الشركة من نفقات ضخمة للحصول على الامتيازات في القسطنطينية ، ولسنا نعرف على وجه اليقين ما اذا كان هذا التفسير الواسع للامتيازات القنصلية قد تحقق أم لا . كما لا نعرف أيضاً هل كانت نتائجها المالية على قدر توقعات الوكيل وكل ما نعرفه لا يتجاوز بعض الملاحظات عن التجارة في سنة ١٧٦٩ سنذكرها تحت عنوان آخر.

وكان لوجود مقر المقيم العام للشركة بميناء البصرة ، على حين أن حاكم إقليم العراق التركي كله يقيم في بغداد صعوبة ومتاعب بذلت محاولات للتغلب عليها في مناسبات عديدة .

مقيمة مؤقتة في بغداد ١٧٦٥ - ١٧٦٦ :

ففي سنوات ١٧٣٧ و ١٧٣٨ و ١٧٥٨ زار بغداد مساعد المقيم ، وفي ١٧٣٦ و ١٧٤٥ و ١٧٥٦ و ١٧٥٩ زارها المقيم بنفسه ، كما كان لمستر شو - أثناء مسؤوليته عن البصرة - وكيل دائم في بغداد هو تاجر أرمني من أصل إيراني اسمه خوجا رافائيل ، أما في هذا الوقت الذي وصلنا اليه فقد كان الوكيل والمجاس مقتنعين بضرورة وجود موظف أوروبي يمثلهما في بلاط الباشا .

١٧٦٥ :

وكان السبب الرئيسي لارسالهما مبعوثاً عنهما للمرة الاولى إلى بغداد صعوبة نشأت لهما من جراء عدم تقديمهما مع التهيئة لسليمان باشا الهدية المعتادة بمناسبة توليه الحكم . وكانت المشكلة عند محاولة تحصيل دين ضخيم للشركة على رجل يدعى حاجي يوسف في البصرة ، وكانا أيضاً يعتقدان أن الوقت مناسب للحصول على اعتراف الباشا بالصلاحيات القنصلية الممنوحة للوكيل البريطاني التي بدا أن الباشا - كما أشرنا - يميل إلى

تجاهها ، ولم يكن مقصوداً من البداية أن يقيم هذا المبعوث إقامة دائمة في بغداد . وقد وقع اختيارهما على مستر روبرت جاردن لتأدية هذه المهمة لأنه سبق أن زار بغداد في سنة ١٧٥٨ ، ولأنه يجيد اللغة التركية ولأنه أيضاً يلي الوكيل نفسه في ترتيب الوظائف بالوكالة . وخرج مستر جاردن من البصرة في ٢٨ مارس ١٧٦٥ ، وتكلفت رحلته هذه حوالي ١٢٠٠ روية وحين استدعى مستر جاردن إلى الهند ارسل مستر لايسر ليحل محله .

: ١٧٦٦

ويجب أن نلاحظ هنا أن استبدال هذا الموظف بموظف آخر لم يكن أمراً دائماً لأنه في يناير وفبراير ١٧٦٦- حين كان الرحالة نيبور في بغداد- لم يكن ثمة مندوب بريطاني هناك . وكان وجود موظف بريطاني ببغداد سنة ١٧٦٥ و ١٧٦٦ لا شك مفيداً فائدة كبرى في تنسيق العمل المشترك بين البريطانيين والأتراك ضد قبيلة كعب ، لكن مجلس المديرين حين نمي الى علمه ما حدث ، لم يوافق على تصرف حكومة بومباي ، وفي ٢٣ نوفمبر سنة ١٧٦٦ استدعى مستر مورلي إلى الهند .

العلاقات المالية بين الحكومة التركية وشركة الهند الشرقية بالحملة
الانجليزية التركية الرابعة على قبيلة كعب ١٧٦٦-١٧٧١ :

إن تفاصيل الحملة التي قام بها الاتراك متحالفين مع شركة الهند الشرقية على قبيلة كعب في سنة ١٧٦٦ واردة بالتفصيل في الفصل الخاص بتاريخ اقليم عربستان الذي كان ميداناً لعمليات هامة ، لكننا سنشير هنا إلى الاتفاقيات المالية بين الحلفاء .. فهذا أنسب مكان لها . وقد كانت المعونة التي قدمتها الشركة في البداية بلا مقابل ، ولكن حين تباطأ الاتراك في تنفيذ عملياتهم وجد ممثل الشركة من الضروري في نهاية مايو أن يبلغ الاتراك بأنهم لو احتجزوا القوات البريطانية البحرية والعسكرية إلى

ما بعد نهاية يونيو التالي ، فعليهم أن يتحملوا نفقاتها ، وقبل شاه بغداد هذا الاقتراح ، وتم الاتفاق على أن يدفع معونة قدرها ١٠٠٠ تومان في كل شهر ، على أن يدفع هذا المبلغ مقدماً عن طريق الكرخيا ، وجاء هذا من بغداد قرب نهاية يونيو ليتولى قيادة القوات التركية فسلم الوكيل البريطاني أمر دفع على دار العوائد في البصرة بما قيمته ٦٠٠ تومان كدفعة من الحساب . ولكن سرعان ما توقف الاثراك عن دفع أقساطهم بانتظام ، وفي أغسطس استطاع الوكيل أن يحصل من الكرخيا - بعد ضغط كثير ومجهودات مضنية - على مبلغ ٣٢٠ توماناً نقداً وعلى تمور قيمتها ١٠٨٠ توماناً آخر . وفي ٢ فبراير ١٧٦٨ بلغ العائد المتأخر للشركة مبلغ ١١,٧١٨ توماناً ، وراح متسلمو البصرة يرددون أنه يكفي ما دفع للبريطانيين ثمناً لخدمات أسطولهم . ورداً على ذلك هدد الوكيل بسحب هذا الاسطول من البصرة وتركها دون حماية ، وواضح أن هذا التهديد قد حقق ثماره المرجوه لأنه في أكتوبر سنة ١٧٦٨ كانت المتأخرات على الحكومة التركية قد هبطت إلى ٢٠٥٠ توماناً ، ثم بدأت مشكلات أخرى - كما سرى - في سنة ١٧٦٩ ، ولم تنخفض هذه المتأخرات ابداً حتى أغسطس ١٧٧١ . ويبدو أن جانباً من هذه المدفوعات كان يتم الحصول عليه من العوائد التركية في البصرة فقد كان سليمان باشا قد خصص نصف تلك العوائد للبريطانيين وفاة بديونهم .

مشكلات مع سليمان آغا ونقله من متسلمية البصرة ١٧٦٩ :

ولكن مسلك سليمان آغا لم يكن دائماً على ما يرام ، ففي يونيو ١٧٦٩ اضطر مستر مور الوكيل البريطاني في البصرة للشكوى إلى باشا بغداد ضد جشع وظلم ممثله في البصرة ، خاصة معاملته القاسية والمهينة للأرمن وسواهم من التجار المسيحيين ، وأشار في نفس الوقت (١)

(١) إنصافاً لسليمان آغا ينبغي القول هنا بأنه ثبت أن مستر مور كان شخصية متهورة ضعيفة - ، وأن سليمان - كما رأينا وكما سرى - كان دائماً على علاقة طيبة بالمسؤولين البريطانيين . أما في النص التالي فإن لدينا رواية مستر مور فقط للقضية .

كشال على اتجاه المتسلم نحو البريطانيين ، بأنه سمح لاثنين من انصاره بأن يضربا حصان رجل كان برفقة الوكيل البريطاني ، كما أنه أمر بسجن وضرب بواب الوكالة لا شيء سوى أنه كان مسيحياً وكان خادماً في الوكالة . وقبل أن يصل خطاب الباشا الذي يستنكر فقط أعمال المتسلم ويأمره بأن يعدل عن مسلكه هذا في المستقبل كان سليمان أغا نفسه قد تقرب من الوكيل طالباً الصلح والتهادن ، وذكر انه مستعد للالتزام بالشروط التي وضعها مسر مور الوكيل البريطاني . ومن هذه الشروط يهمننا الاخيران لأنهما يلقيان ضوءاً على جانب من مشكلة العوائد القنصلية ، وإعادة دفع التأخرات على الحكومة التركية للشركة :-

أولاً : أن يرسل المتسلم مبعوثاً عنه للوكالة البريطانية معتذراً عن الاهانات التي حدثت لا سيما سجن بواب الوكالة ، ويعد ألا يعود لمثل ذلك المسلك في المستقبل .

ثانياً : أن يدفع المتسلم للوكيل أمراً بمبلغ ٢٠ ألف قرش سداداً لعوائد على بضائع انزلها التجار الاهليون من سفن بريطانية معينة ، كما يوافق على أن تقوم شركة الهند الشرقية بالاحتفاظ بقيمة العوائد التركية عن البضائع التي انزلت من سفنها في مقابل بعض الديون المستحقة للشركة على السلطات التركية .

ثالثاً : أن تقسم العوائد على السفن المتوقع وصولها خلال الموسم على الوجه التالي : « ان تدفع نسبة ٣٪ عن كل البضائع الانجليزية للشركة المعظمة » . أما «نسبة ٧٪ التي تدفع عن كل البضائع في البلاد سواء قام ببيعها تجار بريطانيون أم أهليون فتقسم مناصفة بين المتسلم والشركة المعظمة بواقع ٣,٥٪ لكل منهما » .

من هذه الشروط يتبين لنا أن عدداً من التجار الاهليين كانوا ما يزالون معادين على إنزال البضائع التي استوردوها في دار العوائد التركية وليس في مقر الشركة كما أمل الوكيل والقنصل في سنة ١٧٦٥ .

ولا بد أن مسلك سليمان أغا—رغم قبوله شروط مستر مور—قد ظل على غير ما يرام ، لانه في ٣١ أكتوبر سنة ١٧٦٩ حين جاءت الأخبار بأن سليمان باشا قد خرج من بغداد ضد قبيلة المنتفق—أبحر مستر مور ومستر جرين على ظهر الطراد «اكسبديشن» تصحبهما السفينة قاذفة القنابل «فانسي» ، وسارا في الفرات حتي ام لباس على الضفة الجنوبية من النهر في منتصف الطريق بين القرنة وسماوّه وهناك كان الباشا معسكراً ووصلاها في ٦ نوفمبر وتبيناً أن المتسلم كان قد سبقهما إلى الاستيلاء على آذان الباشا منذ عدة أيام ولكن في يوم ١٢ من الشهر نفسه ، وبعد رحيل المتسلم إلى البصرة ، التقى الوكيل لقاء خاصاً بالباشا نتج عنه ارسال الكرخيا الذي كان شقيق الباشا في نفس الوقت—بعد عدة أيام—ليعزل سليمان أغا من متسلمية البصرة ويعين بدله يوسف أغا الذي ذكر عنه إنه رجل شريف وعلى خلق .

رفض البريطانيون عون الاتراك ضد قبيلة المنتفق ١٧٦٩ :

وفي أغسطس ١٧٦٩ طلب الباشا بالحاح من الوكيل البريطاني إعارته مساعدة سفن الشركة للقضاء على تمرد قبيلة المنتفق بزعامة الشيخ عبدالله الذي أشرنا إليه . لكن مستر مور—الذي كان يذكر جيداً النتائج السيئة التي تمخض عنها تدخل البريطانيون بين الاتراك وقبيلة كعب من قبل والذي كانت علاقته بعبدالله شيخ المنتفق علاقة ودية دائماً ، والذي كان أيضاً ما تزال له اموال متأخرة عند متسلم البصرة—راوغ في إجابة هذا المطلب متعللاً بأن السفن البريطانية الكبيرة لا تستطيع أن تقوم بعملها في مجرى الفرات . وذكر الوكيل أيضاً أنه كان محتملاً أن تستولي المنتفق على مدينة البصرة نفسها .. وكان هذا في ذاته سبباً آخر يحمله على زيادة التمسك بالحياة .

انسحاب العاملين بالوكالة من البصرة ٢٣ ابريل ١٧٧٣ :

وفي ربيع سنة ١٧٧٣ انتشر الطاعون فجأة في البصرة ففضى على

الكثيرين وأفرغ الجميع ، وفي بداية إبريل انسحب الوكيل (مستر مور) وبعض عمال الشركة إلى «دجلة» حيث كانت ترسو سفيتنا الشركة «دريك» و «دجلة» ، وظل بقية العاملين في الوكالة مغلقين على أنفسهم أبوابها ممتنعين تماماً عن الاتصال بالعالم الخارجي . وفي ٧ إبريل وصلت السفينة الحربية الصغيرة «سوالو» إلى البصرة وعلى ظهرها ٦٣ بالة من البضائع من صورات ، ولما كان سير جون كلارك القائد قد امر بالآلا تقرب أية قوارب من السفينة خشية أن تنقل إليها العدوى ، فقد نقلت هذه الحمولة مرة أخرى إلى ظهر سفينة الشركة «دريك» بغية إزالتها إلى البصرة بعد انتهاء الواجب . واستشرى الواجب بقلوم الصيف يوماً بعد يوم ، وأصبح وضع موظفي الشركة غاية في الحرج والخطورة ، فقد هجرهم الخدم العاملون معهم ، ونفذت المواد الغذائية عندهم أو كادت ، ولم يكونوا ليأمنوا على أنفسهم ابتياع طعامهم من الخارج .

وأخيراً في ٢٣ إبريل — قام موظفو الشركة بإحكام ختم مخزن الوكالة ، وأوصوا الحكومة المحلية بالعناية بها ، وعينوا خوجه بطرس ورجلا أرمنياً آخر يشغل بالتجارة لتمثيل الشركة في غيابهم ثم غادروا البصرة إلى بومباي على ظهر السفينتين «تايجر» ذات الثمانية مدافع و «دريك» ذات الأربعة عشر مدفعاً . وفي المضبطة التي كتبوها مباشرة قبل رحيلهم — والتي تركوها لرفع إلى مجلس مديري الشركة في لندن— برروا هذا المسلك بأنه لم يكن في البصرة أية ديون مستحقة للشركة ، وأن الطاعون قد أدى إلى توقف العمل توفيقاً تاماً ، وأنه ليس من المأمون الاتصال بالأهالي أو التعامل معهم قبل انقضاء ستة أشهر على الأقل . وعند رحيلهم كانوا حريصين على تشجيع الاعتقاد في البصرة بأنهم لن ينتقلوا بعيداً إلى بومباي .

الاستيلاء على السفينة «دجلة» في شط العرب ٢٦ إبريل ١٧٧٣ :

وبعدها بثلاثة أيام حين كانت السفيتان ما تزالان هابطتين في شط العرب— وكانت السفينة «تايجر» تسبق «دريك» بحوالي ثلاثة أميال

أو اربعة هاجمت «دجلة» أربع من سفن القراصنة عند ريق وأطلقت عليها النيران ، واعتقد الملازم سكوت قائد السفينة أن هذه السفن المهاجمة من مسقط ، وحين تبين أن كل بحارة السفينة قد القوا بأنفسهم من فوقها ، ولم يبق حوله سوى ١١ جندياً أورياً يواجه بهم العدو ، القى الملازم سكوت بنفسه أيضاً إلى الماء ، والتقطته السفينة «دريك» بعد ذلك ومعه اثنان من البحارة الاوربيين واثنان من طاقم السفينة الهنود . وقد اسر السيدان بومونت وجرين وهما تاجران كبيران كانا قد ظللا على ظهر السفينة ، أما باقي البحارة فلم يرد شي عن مصيرهم .

وقد بذلت السفينة «دريك» كل جهدها لاسترجاع السفينة المنكوبة . لكن سفن القراصنة الاربعة بعد أن انضمت اليها سفينة خامسة استطاعت أن تنجو بصيدها . ولم تفلح «دريك» في مطاردتها نظراً لعدم استطاعة غاطسها السير في المياه الضحلة ، وحين رأى الوكيل الفائدة من السير بالسفينة «دريك» التي كانت تحمل أكثر من الطاقة القصوى لما باتجاه ريق للمطالبة باستعادة «تايجر» وتخليص الاسرى ، قرر السير في طريقه بأسرع ما يمكنه خشية أن تفقد السفينة «دريك» طريقها وقد قارب الموسم الانتهاء .

أما عن مصير السيدين بومونت وجرين ، وتشغيل الايرانيين السفينة «تايجر» فيما بعد فذلك مذكور بالتفصيل في الفصل الخاص بتاريخ الساحل الايراني .

وكان المسافرون الذين وصلوا بومباي على ظهر السفينة «دريك» هم على ما يبدو السادة مور ولويس ولاتوش ، ولا يتضح لنا ما إذا كان مستر رايلي جراح الوكالة قد غادر البصرة منذ بداية الرحلة .. فقد كان ما يزال موجوداً بها في منتصف أكتوبر سنة ١٧٧٣ أي قبل عودة الوكيل وغيره من العاملين في الوكالة إلى مقرهم بأكثر من شهرين . وليس في هذا الجزء أية اشارة إلى حادثة سببت كثيراً من الاتصالات

بين الوكالة والحكومة التركية دامت من سنة ١٧٦٥ إلى ١٧٦٨ ، وكان سببها مملك بعض موظفي الوكالة (السادة شو وجاردين) ، ولهذا فقد آثرنا أن نذكرها في مكان آخر .



تجارة شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣

كانت تجارة شركة الهند الشرقية في البصرة تعتبر مزدهرة كثيراً خلال هذه الفترة ، ويبدو أنه لم يكن للمثلي الشركة غير أعمال قليلة في بغداد حتى خلال وجود المقيمة فيها .

البضائع الصوفية :

وكانت أهم الواردات -تماماً كما هو الحال بالنسبة لايران- هي المنسوجات الصوفية بأنواعها المختلفة . وحين قام مسر شو بزيارة بغداد في سنة ١٧٥٩ لترتيب أمور نقل بضائع الشركة في المستقبل إلى بغداد دون دفع رسم مرور داخلية عنها ، حمل معه بالفعل ١٠٩ بالات من المنسوجات الخشنة ، و ٣٠ بالة من المنسوجات الرقيقة . وقد تبين مسر شو ان قدرأ كبيراً من الملابس المستوردة كان ما يزال يأتي إلى بغداد من حلب ، لكنه كان يعتقد أن تجارة الشركة -لو أحسن تنظيمها- فبوسمها القضاء على منافسة تلك الواردات . وفي فبراير سنة ١٧٦٨ كان في وكالة البصرة «فضلات كثيرة» ، لكن وصول ١٠٠ بالة من الثياب قيمتها حوالي ٣٠,٥٦٩ روية كانت شحنت من بومباي بالفعل ، ومعظمها من النسيج الخشن والملون ، كان جديراً بأن يساعد على التخلص من الفضلات التي بقيت من الاقمشة . وفي سنة ١٧٧١ كانت كمية كبيرة من البضائع الصوفية المعدة للبيع موجودة في منطقة الخليج في كل من البصرة وبومباي ، لكن مجلس المديرين اتخذ قراراً خاصاً بالسماح

باستبدال هذه البضائع بالحرير الخام ، على ان يدفع ما لا يقل عن ٧٥٪ من ثمن الحرير بالصوف ، وبعدها تتوقف الشركة عن شراء الحرير . ومن سنة ١٧٦٣ إلى سنة ١٧٧٣ بلغ متوسط الواردات من الهند إلى البصرة عدداً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٣٥٠٠ بالة من البضائع الهندية ، وكان معظمها ملكاً لتجار مقيمين في البنغال ومدراس وصورات وتنقلها أساساً سفن يملكها رعايا بريطانيون او تجار مسلمون من صورات . وكان معظم مردود هذه البضائع بضائع أيضاً . وخلال نفس السنوات العشر صدرت شركة الهند الشرقية بعض المنسوجات من البصرة ، وقليلاً من الثياب المصنوعة .

واردات أخرى :

وكان البن اليمني الذي تحمله سفن عمان بنداً هاماً من بنود التجارة في البصرة خلال هذه الفترة ، ولكن حدث أن انقطعت التجارة في هذه السلعة ثلاث مرات : في سنة ١٧٦٥ نتيجة الاضطراب الذي أثارته قبيلة كعب في شط العرب ، وفي سنة ١٧٦٧ بسبب جشع المير مهنا في خارج ثم في سنة ١٧٦٩ نتيجة الحرب بين الوكيل في ايران والإمام في عمان . وفي سنة ١٧٦١ جرت محاولة لإدخال تجارة التصدير إلى البصرة لكنها لم تنجح مباشرة . ولكن في سنة ١٧٦٤ نشطت التجارة بهذه السلعة هناك . وبعدها أصبح الحديد والصلب والسجاد من الصادرات أيضاً ولكن بكميات قليلة .

التمور :

وقد أصبح تصدير التمور الآن سلعة هامة كما تشير كثير من الدلائل. ففي أكتوبر سنة ١٧٦٣ ارسلت السفينة «سوالو» إلى إقليم الدواسر أسفل شط العرب لمنع الاستيلاء على التمور التي كان مسر شو -المقيم السابق في البصرة- مديناً بها لحساب الشركة . وفي أكتوبر ١٧٦٧ ذكر ان مسر لايسر من وكالة البصرة كان موجوداً في محارزي وهي جزء من

عبدان يطلق عليه هذا الاسم في الغالب « ليجمع من هناك قدر ما يستطيع من التمر » ، لكن هذه العملية اوقفت نتيجة مسلك قبيلة كعب ، وفي سنة ١٧٦٨ وافق الوكيل والقنصل على ان تدفع الحكومة التركية بعض ديونها لشركة الهند الشرقية بالتمر .

وفي سنة ١٧٥٩ حين ندرت الروبيات الفضية في البصرة ارسل المقيم والوكيل في بندر عباس يطلبان تعليمات بشأن العملة الذهبية التي يمكن أن يتم بها الدفع ، والتي يمكن نقلها بدل الروبيات الفضية من البصرة إلى الهند . وفي العام التالي -وحيث لم يتلق المقيم أية تعليمات واضحة ومحددة بهذا الصدد ، وحيث لم تعد ثمة روبيات فضية متداولة ارسل المقيم عملات من عملات البندقية والنادري إلى بندر عباس ومنها إلى بومباي .

الشحن والتولون :

والنص التالي المأخوذ عن ورقة من اوراق « المشاورات في قلعة بومباي » في ٢٤ ابريل ١٧٦٩ هام لأنه يلقي الضوء على عمل الشركة في شئون الشحن والنظم التجارية .

« بالاشارة إلى الالتماس المقدم من الارمن وسواهم من تجار البصرة وشكاواهم من عدم تخصيص سفينة في موعد سنوي منتظم لنقل بضائعهم من صورات وغير ذلك من الصعوبات التي تواجه تجارتهم في ذلك المكان فان الرئيس يعلن أن ما جاء بصددده هو من تلك الشكاوي هو مجرد اختلاق كاذب .. فهو لم يصدر ابداً أية أوامر ، ولا كتب إلى مستر برايس كلمة واحدة بهذا الصدد ، على نحو ما يروى السادة التجار . أما بخصوص الاتهام الموجه إلى مستر برايس بهذا الصدد فلا بد من استدعائه وسماع أقواله ، وسنعمل من جانبنا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على هذه الشكاوي ومثيلاتها المتعلقة بأمور الشحن بشكل عام .

« ونحن لا نستطيع أن ننهي هذا الموضوع دون اشارة إلى دهشتنا

الشديدة لأن السيدين : القنصل والوكيل قد رفعوا هذا الالتماس المشار إليه إلى سادتنا المعظمين مباشرة ، وكان الواجب أن يرفع الينا نحن -بصفتنا الرؤساء المباشرين لهما - ومن خلالنا يرفع إلى الشركة المعظمة . والعمل على غير هذا النحو يتعارض مع الاوامر الصادرة لهم-ولنا- من اوربا بهدف تنظيم العمل » .

★ ★ ★

مؤسسات شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣

التنظيم والتعيين :

كان يمثل مصالح شركة الهند الشرقية في العراق التركي حتى سنة ١٧٦٣ -وكما رأينا- مقيم في البصرة يتبع وكيل الشركة في بندر عباس ، ولكن في هذه السنة المشار إليها نقلت الوكالة من بندر عباس إلى البصرة التي أصبحت من ذلك الحين أهم القواعد البريطانية في منطقة الخليج وظلت كذلك حتى قرب نهاية هذه الفترة . ويبدو أن مستر جاردن بفضل مؤهلاته وكفائته عين في سنة ١٧٦٠ قبل حدوث هذا التغيير مقيماً مشاركاً لمستر شو الذي كان مساعداً له من قبل . ولكن في العام التالي كما سنرى نقل الاثنان وصفيت الوكالة . وفي ١٧٦٤ أضيف رجل متمرس بأعمال المحاسبة ومسك الدفاتر هو مستر ج. سكيب إلى هيئة العاملين بالوكالة ، وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٢٠ روية في الشهر لمسئوليته عن الحسابات . وفي العام التالي طلب الوكيل والمقيم تعيين مساعد آخر ليستطيعوا أداء العمل المعتاد . وفي ١٧٦٥ - ١٧٦٦ -وكما شرحنا من قبل- انسئت مقيمة مؤقتة تابعة للبصرة في بغداد .

وكان مبنى الوكالة في البصرة قد انشيء في سنة ١٧٦٥ على الضفة الجنوبية من خليج العشار على مسافة من شط العرب : أسفل مقر المسلم

بقليل ، وكان هذا في وسط المدينة القديمة كما كان للوكالة أيضاً مقر
رفيقي أو فرع تابع لها في منطقة «بلفوار على شط العرب ، على بعد ٤
أميال من البصرة ، ربما في المكان المعروف اليوم باسم « كوت الفرنسي » .
ويبدو أن العاملين بمقر الشركة في البصرة كانوا وقت صفو العلاقات
فيما بينهم يأكلون على مائدة واحدة . ففي سنة ١٧٦٣ ، حين أوفد مسر
بريس ليكتب تقريره عن الشئون الخاصة بالعاملين هناك أوصت حكومة
بومباي : « بأن يعيش كل رجل من العاملين في البصرة في منزل مستقل
(إذا أمكن) وتكون له مائدة طعامه الخاصة ، على ألا يضيع الانسجام
بينهم جميعاً » .

وكان البريطانيون المقيمون في البلاد مرغمين لأن يحافظوا على وقارهم
ومظهرهم ، فلم يكن مسر جاردن في سنة ١٧٥٨ يسمح لأي مواطن
انجليزي بأن يسير في الشوارع والطرق على قدميه ، بل لا بد أن يركب
حصاناً مطهماً بأفخر السروج . وكان المستوطنون البريطانيون يلبسون
الثياب التركية في العادة ، وكانت تكلفة طقمين منها على مستوى طيب
تبلغ في ذلك الحين أكثر من مائة جنيه انجليزي .

ولم تكن الاصابات بالمرض كثيرة خلال هذه الفترة ، لكن مسر
جاردن ارغم بسبب المرض في سنة ١٧٧٠ على العودة إلى الهند بعد بضعة
أشهر فقط من وصوله للبصرة ليصبح مسئولاً ثانياً عن الوكالة ، وفي
صيف سنة ١٧٧١ انتشر « مرض عام » بين جميع العاملين في الوكالة ،
وفي سنة ١٧٧٣ انتشر وبأ الطاعون انتشاراً خفيفاً في البصرة كما أشرنا
لكن أحداً من العاملين بالوكالة لم يقع ضحيته .

وعلينا الآن ان نشير باختصار إلى حادثة تتعلق بسلوك اثنين من
موظفي الشركة في الخليج أدت في البداية إلى اتصالات رسمية كثيرة ،
وترتب عليها بعد ذلك مشاكسات ومتاعب مع الحكومة التركية .

قضية السادة شو وجاردن ١٧٦١ - ١٧٦٨ :

كان مستر شو -الذي ظل في منصب مقيم البصرة من سنة ١٧٥٣ إلى سنة ١٧٦١- رجلاً متحرراً وكرماً ، وكانت سمعته جديرة بالاحترام في كل أنحاء البلاد ، كما كانت تربطه علاقات ودية بعدد كبير من المسؤولين الاثراك في مختلف المناصب . وفي وقت من الاوقات عرضت عليه الشركة دليلاً لتقديرها أن يختار بين وكالة السند او وكالة البصرة ، غير ان مسلكه أخذ يزداد سوءاً تجاه رؤسائه يوماً بعد يوم . وتبدو الضرورة التي أدت الى رحلته إلى بغداد في سنة ١٧٥٩ أمراً محفوفاً بالشكوك . وقد شكوا مجلس المديرين في سنة ١٧٦٠ من أن الطريقة التي يشرف بها مستر شو على الخدمات البريدية إلى اوربا طريقة ناقصة وليست فعالة . وفي أوائل سنة ١٧٦١ وجدت حكومة بومباي من الضروري استدعاء الوكيل في بندر عباس وإبلاغه برغبتها في ضرورة ضغط مصروفات وكالة البصرة ، وجعلها في الحدود المعقولة « ولا سيما بند الهدايا الذي لوحظ أنه قد زاد زيادة كبيرة » .

وفي فبراير ١٧٦١ حدث استياء عام بين السلطات المسئولة في الهند نتيجة احتجاج مستر شو للسفيتين «دريك» و «سوالو» خلافاً للاوامر الصريحة الصادرة اليه ، وعينت حكومة بومباي لجنة لمراجعة تصرفاته وقررت عملاً بتوصيات اللجنة أن تقصيه عن وظيفته ، وتعين مستر ستوارت بدلاً منه ، غير أن خطاباً وصل من مجلس المديرين يأمر بإقصاء مستر شو إذا عجز عن تبرير مسلكه بعد مشكلة البريد البري . وعلى هذا قررت حكومة بومباي أن يقوم مستر دوجلاس الوكيل في بندر عباس بزيارة البصرة لبحث هذه النقطة لإرضاء لمطالب مجلس المديرين .

: ١٧٦١

ووصل السيدان دوجلاس وستوارت إلى البصرة في ١٤ مايو ١٧٦١ وفجأة تحولت القضية إلى مجرى آخر . فقد تبين الآن أن على السادة شو

وجاردن -المقيم بالوكالة- عجزاً المدفوعات الشركة النقدية قيمته ١٢,٣١٧ تومانا (أي حوالي ٦١,٥٨٥ روية) ، ووقوف مستر جاردن مباشرة عن عمله . ويبدو أن مستر شو أيضاً كان قد أوقف بالفعل . وظل مستر دوجلاس مقيماً في البصرة حتى ١٧ أكتوبر ١٧٦١ حين عاد إلى بندر عباس وترك مستر ستوارت مسئولاً عن مقيمة البصرة . وعندها شكّا مستر شو إلى حكومة بومباي سوء المعاملة التي لقيها من مستر دوجلاس الذي كان بذل جهوداً كثيرة فاشلة للمصالحة بينه وبين السلطات التركية ، وقال إن مستر دوجلاس قد حرص عليه دائئيه من أهل البلاد ، وأنه رحل في وقت كان تأخير رحيله بعده عدة أيام جديراً باعطائه الفرصة لتسوية هذه الحسابات ، وطلب الامر بالعودة إلى البصرة لتصفية أعماله وإبراء نفسه من الاتهامات الموجهة اليه .

: ١٧٦٢

وفي ٢١ يوليو ١٧٦٢ مات مستر ستوارت المقيم الجديد فجأة في البصرة ، وكاجراء مؤقت ارسل مستر دوجلاس مستر لايسر من بندر عباس ليكون مسئولاً عن المقيمة .

: ١٧٦٣

والقت تقارير مستر شو حكومة بومباي في حيرة حول ما إذا كان مستر شو قد اختلس اموال الوكالة أم أنه ، كما اعترف هو ، قد أخطأ وخالف الأوامر الصريحة وأعطى بضائع صوفية كثيرة بالدين لتاجر من أهل البلاد هو حاجي يوسف . فقررت ارسال محقق محاييد ليوضح الحقيقة ، وكان الرجل الذي اختير لهذه المهمة هو مستر و. أ. برايس الذي أنعم عليه ، في أوائل سنة ١٧٦٣ ، بلقب « الوكيل المؤقت في ايران » وصدرت الاوامر الى مستر دوجلاس بأن ينقل وكالة الخليج من بندر عباس إلى البصرة ، وان يصبح مسئولاً عنها بعد ذلك إذا شاء ، على أن تعلق سلطانه كوكيل خلال فترة إقامة مستر برايس ، غير أنه اتبحت له فرصة لنفي التهم التي الصقها به مستر شو .

وفضل مسر دوجلاس ، الذي كانت وظيفته أعلى من وظيفة مسر برايس ، ألا يذهب إلى البصرة بتلك الشروط ، فقام بعد أن نقل مؤسسات الوكالة ومعظم بضائعها من بندر عباس إلى البصرة ، بالسفر مباشرة إلى الهند دون أن يلتقي بخليفته . وأثبتت تحريات مسر برايس بأنه رغم عدم اطاعة شو وجاردن للأوامر إلا أنهما لم يكونا مذنبين بخيانته ما لأموال الشركة ، وإن حاجي يوسف هذا مدين فعلاً لمسر شو بمبلغ يتجاوز ١١,٦٧٤ تومانا ، ونجح مسر برايس في أن يحصل من حاجي يوسف على « صك بذلك الدين » .

: ١٧٦٤

وهنا ردت حكومة بمبياي ، في يناير ١٧٦٤ بقيام مسئولية السيدين شو وجاردن عن أموال الشركة البالغة ١١,٨٠٧ تومانا والمقيدة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٧٦٢ ، واستدعى مسر شو إلى بمبياي حيث ظل في انتظار قرار مجلس المديرين بشأنه ، والغت الشركة قراراً بوقف مسر جاردن لكنها رفضت أن تعيده مسئولاً ثانياً عن وكالة البصرة كما جاء . في توصيات مسر برايس . غير أن مسر شو لم يشأ أن يلتزم بهذه الأوامر فسافر إلى حلب حيث ظل مقيماً بها فترة طويلة دون أن يهتم حتى بإبلاغ مجلس المديرين في لندن بوجوده هناك ، وحين علم مجلس المديرين بهذا العمل أيضاً أصدر أوامره بفصل مسر شو من خدمة الشركة ، واستدعاء مسر جاردن فوراً من البصرة إلى الهند . وحين أتم مسر برايس مهمته عاد إلى بمبياي في يناير ١٧٦٤ .

: ١٧٦٥

وكانت هذه هي نهاية القضية فيما يتعلق بموظفي الشركة ، وبقي استعادة قيمة البضائع التي أخذها حاجي يوسف من مسر شو . ولم يطرأ أي تقدم في الأمر حتى مارس ١٧٦٥ ، وأصر باشا بغداد على ضرورة تقديم أدلة يقبلها القاضي ، وقام الوكيل والمجلس في البصرة ، بمواقفة

السفير البريطاني في القسطنطينية ، برفض ذلك الطلب . وفي هذا الشهر نفسه عاد مستر جاردن إلى العراق التركي وأرسل لمقابلة باشا بغداد بشأن هذه القضية وغيرها من القضايا . وطلب الكرخيا أن يفحص مستندات خاصة بمبلغ تسعة آلاف تومان كان اودع عند حاجي يوسف بالبصرة ، ورد الوكيل والمجلس على ذلك بأنهما مستعدان لتسليم تلك المستندات إلى متسلم البصرة ، لكنهما لا يستطيعان تحمل مسئولية تسليمها في بغداد . وأخيراً حصل مستر جاردن على أمر يبيع ممتلكات حاجي يوسف ، لكن المتسلم ذكر انه ، لما كانت لبعض الانكشارية وغيرهم من أهل البلاد ديون على نفس تلك الممتلكات فمن المستحيل أن يزايد أحد على شرائها واقترح الاعلان عنها على أساس أنها ملك لشركة الهند الشرقية لا للحاجي يوسف . ووافق الوكيل على ذلك بشرط أن تسلم اليه حجج الأملاك اولا بأول ، وحاول المتسلم أن يراوغ مرة أخرى فذكر ان هذه الحجج هي « إما قديمة بالية أو أنها غير موجودة بالرة » ، وقال إنه إذا وجد الوكيل مشترياً فستسلم اليه حجة من السلطان تبطل مفعول أية حجة قديمة .

: ١٧٦٦

وفي يونيو ١٧٦٦ وعد الكرخيا لدى وصوله من بغداد لقيادة الحملة التركية على قبيلة كعب بأنه خلال عشرين او ثلاثين يوماً سيتم القضاء على العدو ، وسيتم أيضاً تحصيل الدين « بأن توزع الأرض على الابناء ويطلب اليهم جميعاً سداد الديون المستحقة قبل أن يضع أحدهم يده على شيء » . ورغم أن الشرط الذي كان معلقاً عليه هذا السداد لم يتحقق ، إلا أن الدفوع بدأ فعلاً من ابريل ١٧٦٧ .

: ١٧٦٧ - ١٧٦٨

ولفترة بعدها ، ظلت الاقساط تدفع بانتظام في موعدها ، وبعد بداية ١٧٦٨ لم يعد أحد يشير إلى هذه القضية بكلمة ، ويعد ذلك راجعاً إلى سداد الدين بكامله .

ضيعة مستر فرنش ١٧٦٨ :

ومن التعليمات الصادرة من حكومة بومباي إلى الوكيل في البصرة سنة ١٧٦٨ نستطيع أن نفهم أن مشكلة ضيعة مستر فرنش المقيم الأسبق الذي مات في البصرة سنة ١٧٣٧ كانت ما تزال قائمة وصدرت التعليمات للدائنين من أهل البلاد بأن يقدموا طلباتهم بصدددها إلى شركة الهند الشرقية في لندن .

قضية مستر سكيب ١٧٦٨ :

وفي أكتوبر ١٧٦٨ عندما عاد مستر سكيب من رحلته إلى شيراز الموصوفة بالتفصيل في تاريخ الساحل الايراني . وكان هذا قد عين موظفاً لسجلات وكالة البصرة سنة ١٧٦٤ ، صدر أمر من الوكيل والمجلس هناك بوقفه عن العمل لخروجه على الاوامر . وواضح أنه كان متهماً بالاختلاس وبالاشتراك مع مستر رنش ، الوكيل السابق ، في بيع بعض سلع الوكالة بأثمان أقل من المحدد لها واستيلائهما على فروق السعر ، غير أن حكومة بومباي كانت تعرف أيضاً العداء القائم بين مستر مور الوكيل هناك ومستر سكيب بالنظر إلى اختلاف مناهجهما في العمل . فتبينت ان مستر سكيب عظمى فقط في الحكم على الأمور ، فألغت قرار وقفه عن العمل وأعادته إلى وظيفته مؤكدة له «أن يراعي مستقبلاً ضرورة الالتزام بالاسعار المحددة » . ووجهت حكومة بومباي وهي لا ترى مبرراً لوقف مستر سكيب عن العمل النقد إلى الوكيل والمجلس لانهما أمرا بذلك التوقيف دون إتاحة أية فرصة لمستر سكيب لشرح وجهة نظره .



الاتصال البري بين البصرة وأوروبا ١٧٥٧ - ١٧٧٣

البريد :

أشرنا سابقاً في حديثنا عن قضية مستر شو إلى اهتمام مجلس مديري الشركة المعظمة بضرورة المحافظة على الطريق البري للاتصال بين أوروبا والمهند عن طريق البصرة ، ونضيف هنا أن مجلس المديرين قد وصف العناية بهذا « الطريق الهام » على أنه من أهم واجبات المقيمة في البصرة ، وأكد لحكومة بومباي بأنه « مهما كان الرجل الذي سيعين في المستقبل مقيماً للبصرة فلا بد أن تراقب الحكومة بيقظة تامة اشرافه على هذا الطريق وأنه إذا اضطربت مواصلاتنا البريدية معكم فلا داعي للرجوع إلينا ، عليكم استدعاء المقيم فوراً لتوجيه النصيح إليه ، ان النصائح المبكرة شيء ضروري جداً وهام بالنسبة لأعمالنا ، خاصة في أوقات الحرب » .

المسافرون :

وكان طريق البصرة أحياناً يرتاده مسافرون أوروبيون ، معظمهم من العاملين في شركة الهند الشرقية المسافرين من أوروبا إلى الشرق ، لكن هذا الطريق كان خطراً وغير مأمون العواقب لمن يسير فيه دون استعدادات كافية . فقد نهب الكابتن فريزر في سبتمبر سنة ١٧٣٧ في طريقه من البصرة إلى حلب . وفي بداية سنة ١٧٥٨ كان مستر بارتون التاجر المتقاعد بشركة الهند الشرقية ، والذي عاش زمناً في بلاده كسيد في الريف ، قد قرر أن يزور الهند ، لكن أمتعته نُهبت وشارف هو على الموت في الطريق بين حلب وبغداد . وقد وصل دكتور آيفس وجماعته الذين كانوا بالعراق التركي من أبريل إلى يونيو ١٧٥٨ والرحالة العالم نيبور الذي أمضى في ريف العراق الفترة من أغسطس ١٧٦٥ إلى مارس ١٧٦٦ معاً إلى البصرة من الخليج ثم عادوا إلى أوروبا عن طريق بغداد ، ديار بكر ، حلب . كذلك مر السير آير كوت بالبصرة في رحلته عائداً عبر الصحراء سنة ١٧٧١ .

الفرنسيون في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣

الفرقاطة البحرية الفرنسية « بريستول » في البصرة ١٧٥٨ :

في بداية حرب السنوات السبع ، كانت سفينة فرنسية حمولة ٣٠٠ طن مزودة بعشرين مدفعاً من عيار ٣ بوصات راسية في النهر عند البصرة . وظلت بأمان في الميناء لكونه ميناءً جديداً حتى سنة ١٧٥٨ حين وصلت فرقاطة حربية فرنسية هي « بريستول » يقودها الكابتن ريفاج كي تعود بها . وكان على الفرقاطة بريستول ٣٠ مدفعاً و ١٤٠ بحاراً بينهم ٨٥ أوربياً . وحين كان دكتور آيفز وأصدقاؤه بالبصرة في إبريل ١٧٥٨ وجدوا أن السفينتين الفرنسيين ما تزالان هناك . وعلى الأرض التركية المحايدة . وقد ظل الكثير من الفرنسيين والبريطانيين برغم الحرب الدائرة بين بلادهم في أوربا يتبادلون المجاملات والمودة في البصرة التي كان يقيم فيها آنذاك مسر شو ومسيو برديار المقيمين البريطاني والفرنسي على التوالي . وفي حفل عشاء دعي اليه المقيم الفرنسي في بيته الريفي حضر كل العاملين في الوكالة البريطانية ، والزوار البريطانيون إلى جانب كل الضباط العاملين على السفينة « بريستول » ، ووصل عدد هؤلاء الاوربيين جميعاً حوالي ٢٦ رجلاً قيل إنه أكبر عدد من الاوربيين اجتمع في البصرة .

صراع على السيادة بين المقيمين البريطاني والفرنسي في البصرة

١٧٥٩ - ١٧٦٥ :

وفي بداية ١٧٥٩ تقريباً ، وحرب السنوات السبع ما تزال مستعرة ، خرج المقيم الفرنسي في رحلة لزيارة بغداد وحصل من سليمان باشا على فرمان يحول له أن « يكون اول المستقبلين في الحفلات الرسمية ، وأن يلقي الاحترام بصفته اول المقيمين الاوربيين » ... وحين عاد المقيم الفرنسي إلى البصرة حاول أن يؤكد هذا فرمان بمعاملة المقيم البريطاني بمعاملة الرجل الأقل في المرتبة . كما أبلغ عظماء المدينة وتجار البصرة ،

خاصة المسيحيين منهم ، أن يزوروا بيته قبل بيت المقيم الانجليزي في المناسبات العامة . ورفض الناس الذين صدر اليهم هذا الامر تنفيذه وابلغوا مسر شو المقيم البريطاني أنهم يفضلون البريطانيين على الفرنسيين . وارسل مسر شو حينذاك احتجاجاً إلى باشا بغداد كان من نتيجته أن كتب إلى متسلم البصرة « بأمره هو وكل العاملين أن ينظروا إلى المقيم البريطاني على أنه صاحب المرتبة الأولى » ، كما كتب إلى المقيم الفرنسي يطلب الغاء ما فهمه من الأمر الأول ، وكتب كذلك إلى مسر شو خطاباً يعبر فيه عن « قلقه لتلك الوقاحة من جانب المقيم الفرنسي » .

ويدو أن رحلة مسر شو التالية إلى بغداد في العام نفسه كانت لها علاقة ما بهذا الأمر ، فقد ذكر على الاقل أن « سوء مسلك المقيم الفرنسي كان السبب الرئيسي في توجيه الباشا تلك الدعوة له » . وظل الخلاف قائماً بين الرجلين بعد انتهاء الحرب وحتى سنة ١٧٦٥ حين حسمه سليمان آغا بعد تعيينه متسلماً للبصرة بأن أصدر أوامره بأن « تكون للمقيم البريطاني الاسبقية على المقيم الفرنسي في دخول سراي المتسلم . وأصدر أوامره لحرسه بأن المقيم الفرنسي لو حاول دخول السراي قبل أن يكون المقيم البريطاني قد وصل إلى مجلس المتسلم بالفعل فعليهم أن يمنعه .. وهكذا حسم الخلاف أخيراً لصالح قضيتنا » .

وضع الفرنسيين في سنة ١٧٦٢ - ١٧٦٦ :

وفي ١٧٦٥-١٧٦٦ ، وهي السنة التي زار فيها ينبور العراق التركي ، كان يمثل الفرنسيين في البصرة مقيم لا يعمل بالتجارة ، وكان يعتمد على راتبه الرسمي الذي لم يكن يدفع له بانتظام ، وكان منصبه القنصل الفرنسي في بغداد واسقف كنيسة الروم في بابل ما يزالان في يد مسيو بيليه حتى مات بالطاعون في بغداد سنة ١٧٧٣ . وقد افتتحت الوكالة الفرنسية في البصرة سنة ١٧٦٥ في المدينة القديمة إلى الضفة الجنوبية من خليج العشار على مسافة من مقر المتسلم .

الجاليات الاوربية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣

البرتغاليون :

يبدو أن البرتغاليين كانوا قد اختفوا تماماً من العراق التركي في هذا الوقت .

الهولنديون :

أما الهولنديون فبعد أن انتقلوا من البصرة سنة ١٧٥٢ ، على وجه التقريب ، لم يرجعوا إليها مرة أخرى . ولكن في الفترة من ١٧٥٤ إلى ١٧٦٥ كانت لهم جالية مقيمة في جزيرة خارّج القريبة ، وكان التجار الأهلين يستوردون جميع أنواع التوابل والمشروبات الموجودة في أسواق البصرة من خارّج .

الايطاليون :

وفي هذه الفترة أصبح في البصرة عدد ليس قليلا من التجار الايطاليين الذين كانوا يتعاملون مع البندقية وليجهورن عن طريق حلب . وكان من أغنى هؤلاء في سنة ١٧٦٥ تاجر يدعى مسيو ليوني كان يمثل في بغداد وكيل شاب نشيط .



عبد الحميد الاول ١٧٧٣ - ١٧٨٩ (١)

تميز عهد السلطان التركي عبد الحميد الأول (١) الذي خلف مصطفى الثالث في نهاية سنة ١٧٧٣ وحكم حتى ربيع سنة ١٧٨٩ بالحرب الدائرة ضد الروس والتي من أشهر أحداثها معاهدة كاينارجي التي فرضت على الاتراك في سنة ١٧٧٤ ، ثم ضم روسيا لاقليم القرم نهائياً في سنة ١٧٨٣ .

(١) المراجع الرئيسية للفترة التي تشمل حكم عبد الحميد الاول ومسلم الثالث (١٧٧٣ - ١٧٨٩ و ١٧٨٩ - ١٨٠٧) في المراق التركي ، هي المصادر الرسمية - مجهول فيها اسم المؤلف - التي تتناول بداية العلاقات بين شركة الهند الشرقية المعظمة وجزيرة العرب التركية . طبعة سنة ١٨٧٤ . كذلك منتخبات مستر ج . آ . سالدتها من أوراق الدولة في بومباي ، وتتناول علاقات الشركة بالخليج ، وتلخيصاً للأحداث من سنة ١٦٠٠ الى ١٨٠٠ ، طبعة سنة ١٩٠٥ ، وكلا المرجعين ينطلي أحداث هذه الفترة كلها . وثمة مصادر أخرى هامة هي : « رحلات في آسيا وافريقيا » ١٨٠٨ تأليف مستر آ . بارسونز الذي كان موجوداً بالبصرة سنة ١٧٧٤ - ١٧٧٥ في بداية حصار الإيرانيين لها . كذلك في ملاحظات في الطريق الى الهند ، ١٧٨٤ ، تأليف الرائد ج . كابر الذي زار البصرة في ١٧٧٨ - ١٧٧٩ قرب نهاية احتلال الإيرانيين لها . و « ملاحظات على رحلة من البنغال الى ايران » سنة ١٧٩٠ تأليف اثاين فرانكلين ، و « يوميات الرحلة في الهند » تأليف الدكتور ت . هاول وكلاهما كان في البصرة في بداية ١٧٨٧ عقب فشل تمرد الشيخ ثويني مباشرة . و « تاريخ مختصر للوهابيين » ١٨٣٤ تأليف سي . ه . ج . برينجس الذي كان أحد العاملين في مقيمة البصرة من ١٧٨٧ الى ١٧٩٥ ، وكان بعد ذلك مقيماً في بغداد من ١٧٩٨ الى ١٨٠٦ . ثم أخيراً « رحلة في الامبراطورية العثمانية ومصر وايران ١٨٠١ - ١٨٠٧ » (بالفرنسية) تأليف ميسو أوليفر الذي زار بغداد مرتين في ١٧٩٦ - ١٧٩٧ وتاريخ البروفيسور آ . س . كريزي « الاتراك العثمانيون » سنة ١٨٥٦ ، يضم التاريخ العام لتركيا خلال هذه الفترة .

(٢) كتب الوكيل القنصل في البصرة الى حكومة بومباي في تاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٧٧٤ يقول : « لا أمل في الصلح بين الروس والاتراك قريباً ، فقد تولى سلطان جديد هو السلطان حليم ، عرش تركيا بعد موت أخيه مصطفى » . ونحن لا نعرف تفسيراً لهذا التغير في الاسماء .

وكان اهتمام الباب العالي مركزاً في المشكلات التي يواجهها في اوربا ، فلا يكاد ينتبه لسواها ، كذلك كانت المشكلات الادارية تمنع الحكومة التركية من تحديد سلطات باشا بغداد أو تقديم العون له ، او إرغامه على احترام سيادة الدولة أو تمكينه من صد الغزاة عن ارضه لا سيما حين اجتاحتها قوات كريم خان ، الوكيل في ايران .



وبا الطاعون في العراق التركي ١٧٧٣

كانت بداية اندلاع الطاعون الذي أدى الى انسحاب الوكالة البريطانية من العراق التركي في أبريل سنة ١٧٧٣ على نحو ما وصفنا ، في مدينة بغداد خلال شهر مارس من نفس السنة ، وكانت العدوى قد انتقلت من قافلة قادمة من ارضروم لكنه انتقل مباشرة إلى البصرة . وظل الوباء في بغداد ، التي قضت أكثر من ٦٠ عاماً لا تعرف الأوبئة ، حتى منتصف مايو ، أما البصرة فلم ينقطع عنها حتى نهاية سبتمبر . وكان الأب بيليه أسقف كنيسة بابل من أشهر ضحايا ذلك الوباء ، واتخذ الباشا ورجاله احتياطاتهم بأن انزلوا في منزل ريفي تحيط به البساتين والحدائق على مسافة حوالي ثلاثة أميال من المدينة . . وكانت الوفيات التي سببها هذا الوباء كثيرة جداً في الريف وتوقفت التجارة وساد قحط شامل ، ولكن العدد الحقيقي لضحايا الوباء ، والذي لم يعرف وقتها على وجه اليقين قد بالغ فيه الكتاب المعاصرون (١) .

(١) ذكرت المصادر التركية لمستر يارسونز - في سنة ١٧٧٤ - أنه من كل ٥٠٠ ألف نسمة في بغداد مات ٣٠٠ ألف من هذا الوباء . خلال مدة لم تتجاوز الاربعة أشهر ومضيف قائلاً : ان السلطات كانت تسجل دفن الضحايا أولاً بأول . أما في البصرة فيعتقد مستر يارسونز ان ٢٠٠ ألف نسمة قضى عليهم الوباء من ٣٠٠ ألف . ويقول مصدر آخر - هو المذكور رسمياً في الوكالة البريطانية - أن عدد الضحايا في مدينة البصرة وما جاورها بلغ ٢٠٠ ألف ، وإن عدد الضحايا في -

الحالة في العراق التركي من وبا الطاعون حتى حصار البصرة ١٧٧٣ - ١٧٧٥

عودة الوكالة البريطانية إلى البصرة يناير ١٧٧٤ :

ظل مستر مور الوكيل البريطاني في البصرة وعدد من العاملين معه في الحجر الصحي بجزيرة بوشهر بميناء بومباي بعد وصولهم من البصرة في ١٤ مايو ١٧٧٣ وحتى ١٧ يونيو التالي حين سمح لهم بالتزول إلى الميناء . وبأوامر من الحكومة غادروا بومباي مرة أخرى إلى البصرة في ٢٨ أكتوبر ١٧٧٣ ومعهم سفينتان جديدتان كل منهما تحمل ١٤ مدفعاً ، وواضح أنهما بنيتا في بومباي بأوامر صريحة من باشا بغداد وهما «دجلة» و«الفرات» ، وبقيت الجماعة في مسقط من ١٧ نوفمبر حتى أول ديسمبر لإجراء بعض الترميمات في السفينة «الفرات» التي جُنحت إلى الشاطئ أثناء دخولها ميناء مسقط .

وفي ٥ يناير ١٧٧٤ وصلوا إلى البصرة ، وأعادوا تشغيل الوكالة البريطانية التي وجدت في حالة جيدة . ويبدو أن باشا بغداد قد اغتبط كثيراً لرجوع الوكيل ، ولوصول السفينتين ، فأهدى الوكيل حصاناً مطهماً تعبيراً عن امتنانه .

الإدارة الداخلية ١٧٧٣ - ١٧٧٥ :

وكان حاكم إقليم بغداد في ذلك الوقت رجلاً يدعى حماد باشا(١) لا نعرف عنه سوى أنه أصبح حاكماً في سنة ١٧٧٤ وظل كذلك عدة سنين

= الاقليم كله يقارب المليون ، وواضح أن هذا الرقم الأخير يزيد عن مجموع سكان الاقليم في الوقت الحاضر . لكن تجارب الهند وغيرها تثبت لنا أنه في الأماكن الكبيرة - وحتى حين لا يكون الوباء شديداً - لا تمضي عملية تناقص السكان على هذا النحو السريع .

وأنة كان يهمل الامور العامة وينصرف إلى لهوه وحياته الخاصة ، وقام في سبتمبر سنة ١٧٧٤ بعمل يدل على نكرانه لجميل أبيه بالتبني الذي ساعده بنفذه حتى وصل إلى باشوية بغداد فأمر باغتياله هو وابناؤه بزعم أنهم يعارضون سياسته واوامره .

وظل دولاب الحكومة يدور أثناء زيارة مستر بارسونز للعراق التركي في سنة ١٧٧٤ ، كما كان قبل عدة سنوات حين زار بغداد آيفز ونيبور . فأغا الانكشارية ما يزال يمثل الحكومة المركزية في بغداد، لكنه أصبح ، ربما لانشغال الباب العالي بشئون تركيا في اوربا ، بلا وزن في الحياة السياسية . وكان القبطان باشا موجوداً ما يزال في البصرة وتحت سيطرته الشواطيء التركية على الخليج ومياه العراق أسفل بغداد والحلة . وكانت مهمته جمع العوائد المستحقة على السفن غير البريطانية التي تصل البصرة أو تخرج منها ، كذلك كان يجمع الضرائب المفروضة على القوارب التي تشتغل بالتجارة في أنهار العراق ، وضريبة شهرية تفرض على قوارب الصيد .

وكانت القبائل العربية في ذلك الوقت في نفس مستوى القوة التي كانت عليه من قبل على أقل تقدير ، وكانت هذه القبائل القاطنة على بعد ٢٠ ميلاً أسفل الحلة وحتى البصرة ، وبعيداً أسفل شط العرب مستقلة من الناحية العملية استقلالاً فعلياً ، فيما عدا بعض الأموال التي تدفعها كمجزية للبasha في مقابل حمايته ، لكنهم لم يكونوا يسمحون لممثليه بالمرور في ارضهم ، وكانوا يجمعون الضرائب على القوارب النهرية في أماكن مثل عرجه وسماوه باسم شيوخهم ورؤسائهم . وقد قام مستر بارسونز في سنة ١٧٧٤ بزيارة أحد هؤلاء الشيوخ ولعله شيخ قبيلة المنتفق في مقره على النهر بين سوق الشويخ وقرنه ، وكان معسكره من الخيام ويغطي مساحة كبيرة حاوياً عدداً ضخماً من الناس ، ومتوفرة فيه كل مواد الامدادات والتموينات المطلوبة . ومن الحيوانات كانت القبيلة وشيوخها يملكون أجمل الخيول الاصيلة . وكلاب الصيد والصقور إلى حتى

بعض الحيوانات النادرة كزوج من النعام الداجن وقد طوقا بأطواق حمراء وأجراس نحاسية حول عنقيهما .

وكان من أهم مصادر الدخل العام في العراق التركي وقتذاك ضريبة البحر التي تجمع في البصرة بواقع ٣٪ من رأس المال على البضائع التي يوردها الاوربيون ، وترتفع النسبة إلى ٨٪ بالنسبة للرعايا الاتراك وغيرهم من الآسيويين . وكذلك كانت تفرض نفس النسب على البضائع التي يعاد تصديرها من البصرة إلى حلب او تصدر إلى بغداد من البصرة ، وتقيم الضرائب في هذه الحالة الاخيرة استناداً إلى الأسعار في سوق بغداد . كما كانت الضريبة على النخيل فيما جاور البصرة مصدرهاً هاماً آخر من مصادر الدخل (١) .

وكانت بغداد مركزاً تجارياً رئيسياً في تلك الفترة ، بحيث جعل ذلك المسرّ بارسونز يكتب عنها بعد أن زارها : « إنها السوق الكبير للمنتجات الهند و إيران والقسطنطينية وحلب ودمشق ، باختصار إنها أكبر مخزن في الشرق » .

وكانت البصرة بالتالي تعتبر الميناء البحري لبغداد ، لكن تجار حلب كانوا يتخذون الطريق مباشرة إلى بغداد عن طريق القوافل عبر الصحراء في بعض الاحيان . وكان الحلبيون يجلبون معهم السلع الاوربية لبيعها بالبصرة ، خاصة انتاج البندقية ، ومن الناحية الأخرى كانت أهم الصادرات من البصرة هي التوابل الهندية وانواعها المختلفة ، والبن والمشروبات من جزيرة العرب وإيران . وكان البن والصمغ والمشروبات العربية تصل البصرة غالباً في سفن عمانية ، وأحياناً كانت تقوم سفينة بريطانية بنقل شحنة منها ، أما البضائع الايرانية فكانت دائماً تحمل على

(١) في سنة ١٧٧٤ قيل ان عائد ضريبة التمور هذه تبلغ حوالي ١٠٠ ألف تومان معلى أو ١٨٧٥٠٠ جنيه استرليني في السنة ، لكن هذا لا بد تقدير مبالغ فيه - - فهذا الرقم المذكور هو عائد ولاية البصرة كلها - من جميع مصادرها - في الوقت الحالي - -

سفن إيرانية ، وكان ينقل قسم كبير من التوابل التي تصل البصرة إلى أزمير والقسطنطينية . أما المشروبات فكانت غالباً تشحن إلى الاسكندرون ومنها يعاد تصديرها إلى البندقية وليون ومارسليا ولندن وامستردام . وكانت الخيول تصدر من البصرة إلى الهند حيث كانت تباع بأسعار مرتفعة . وإلى جانب التجار الاتراك والأوربيين كان هناك عدد كبير من التجار الأرمن واليهود الاثرياء في البصرة وكانوا يعتمدون على تجارة النقل والشحن ، يشترون على أساس العمولة او اذونات الدفع المسبق على مسئوليتهم الخاصة .

ويستحق موضوع القوافل من البصرة إلى حلب إشارة أخرى ، فقد كان دائماً موضوعاً من الموضوعات التي تدور الرسائل حولها بين وكيل الشركة في البصرة وباشا بغداد ، وكان هذا الأخير لا يوافق على أن تخترق قوافل التجارة أرضه إلا من العاصمة نفسها حيث تسهل مراقبتها .

وفي ربيع سنة ١٧٧٣ ، ونتيجة انتشار الطاعون في بغداد ، سمح الباشا بارسال قافلة من البصرة مباشرة إلى حلب لكن مسر مور الوكيل البريطاني لم يستطع ، في زحمة انشغاله بالرحيل ، أن يستفيد من هذه الفرصة ، وبعد رجوعه لم يستطع الحصول على تجديد لهذا الإذن مرة أخرى . وفي إبريل سنة ١٧٧٤ جاءت قافلة من حلب إلى البصرة أيضاً .

الوكالة البريطانية في البصرة ، عوائد شركة الهند ورسومها القنصلية

١٧٦٢ - ١٧٧٥

وكانت الوكالة البريطانية في البصرة ما تزال تشغل نفس الموقع في المدينة القديمة الذي كان لها في سنة ١٧٦٦ ، وكانت السفن التي تبلغ حمولة الواحدة منها ٨٠ طناً تقف راسية على الخليج مستعدة لنقل أو شحن البضائع حتى بوابة المدينة ، وعلى الضفة الأخرى من الخليج كان للوكالة بستان كبير ، وكان للوكيل في نفس الوقت منزل ريفي يطل على أجمل المناظر وأسفل شط العرب رغم أنه يبعد عن مجراه حوالي نصف ميل في المكان المعروف اليوم باسم كوت القرنجي .

وكانت كل البضائع المحملة على سفن بريطانية ، بما فيها كل واردات الهند ، تدفع « الضريبة والرسوم القنصلية » لشركة الهند الشرقية بنسبة تصل إلى ٦٪ وهذه ضريبة متميزة عن العوائد التي كانت تحصلها السلطات التركية ، وكانت ضخامة التجارة الهندية هي السبب في إثارة قضية هذه العوائد بين الحين والحين . وفي فبراير ١٧٧٤ أبلغ المقيم البريطاني أنه يخشى أن جزءاً كبيراً من التجارة كان يُهرَّب من دار العوائد في بغداد باسم المقيم ، وتدفع عنه بالتالي نسبة العوائد الخاصة بالاوربيين ، وطلب عدم اعتماد أي بضائع على أنها انجليزية في المستقبل إلا بشهادة منه تفيد بذلك .



حصار الايرانيين البصرة واستيلاؤهم عليها

١٧٧٥ - ١٧٧٦

لم يكن احتلال الايرانيين البصرة ، في أهم حادث شهده العراق التركي خلال حكم السلطان عبد الحميد شيئاً مفاجئاً أو غير متوقع ، بل على النقيض .. فالهجوم على المدينة ظل التهديد به قائماً لمدة سنة قبل وقوعه الفعلي ، ويبدو أن السلطات التركية كانت تتوقعه كرد فعل للإنتصارات التي أحرزتها في إقليم كردستان .

وكانت مدة السنة التي انقضت بين حصار البصرة وسقوطها كافية لوصول أي عون إليها من بغداد أو حتى من القسطنطينية ، ولكن يبدو أنه لا الباشا (١) ، وهو « حاكم ضعيف وجشع » ولا السلطان كانا مستعدين لتقديم أي عون فعال للمدينة المحاصرة .

(١) وهو الذي يسميه كل من برينجس وأوليفر « عمر باشا ٠٠ » ولكنه لا يمكن أن يكون هو عمر الذي خلف على باشا في سنة ١٧٦٤ إلا لو كان يطلق عليه أيضاً اسم « حماد باشا ٠٠ » .

الاحداث التي أدت لحصار البصرة ١٧٧٣ - ١٧٧٥ :

وفي خريف سنة ١٧٧٣ ، حين كان الوكيل وجماعته في رحلتهم عائدين من بومباي ، تردد للمرة الاولى أن كريم خان يهيئ للهجوم على البصرة . وكان معروفاً أن علي قولي خان ، الحاكم الايراني في كرمان شاه يعد العدة لاحتلال كردستان ، التي كانت آنذاك ولاية تابعة لباشوية بغداد . وساد الخوف من أن يكون الاسطول الذي يعد بأمر الوكيل على الشاطئ الايراني ، والجيش الذي يجمع هناك ، في ظاهر الامر لغزو مسقط ، مهيأين أساساً لغزو البصرة . وكان الخوف في البصرة قوياً بحيث أن خوجه بطرس ، الذي كانت بضائع شركة الهند الشرقية متروكة تحت مسؤوليته ، فكر في شحن هذه البضائع إلى بغداد التماساً لمزيد من الأمن ، واستعد الوكيل بنفسه يعد عودته لنقل هذه البضائع على السفينتين « ريفنج » و « دريك » اللتين جاء بهما معه بمجرد حدوث الغزو الذي كان متوقعاً في القريب العاجل .

فبراير - مارس ١٧٧٤ :

ولكن تبين أن الوضع في البصرة أقل خطورة مما كان يتصور البعض ، غير أنه في فبراير سنة ١٧٧٤ ، وبعد إعادة فتح الوكالة البريطانية بستة أسابيع ، تردد أن كريم خان قد طلب صراحة من متسلم البصرة تعاون السلطات التركية والبريطانية معه وتقديم أساطيلهما للهجوم على إمام عمان ، وهدد بغزو البصرة إذا لم يُجَبَّ إلى مطلبه . وعززت هذه الأخبار الرسائل التي وردت من السيدين بومونت وجرين الموظفين بالشركة اللذين احتجزهما كريم خان في شيراز . وأبلغ مستر مور باشا بغداد أن طلب الوكيل خدمات السفن البريطانية مرفوض ، وأضاف قائلاً « وفي رأيي المتواضع أن تأمرؤا سموكم فوراً بتحريك القوات للدفاع عن البصرة ، وتأمرؤا القبائل العربية المختلفة بالسير هبوطاً على ضفتي النهر لمنع الايرانيين من النزول على هذه الضفة منه ، وكلما أسرعتم بذلك

كان أفضل ، لأن البصرة ، حسب معلوماتي ، ليست حصينة بما يكفي .
وفي نفس الوقت كان المقيم حريصاً على تأكيد عدم استطاعته توفير
السفن البريطانية الموجودة في البصرة لأعمال التجارة والتي طلبتها الحكومة
التركية من مسقط وعمان بسبب تجدد وبأ الطاعون ، واحتمال هجوم
الاييرانيين في أية لحظة وعدم وجود حماية لها ضد هجوم الايرانيين .

وفي ٢٠ فبراير ١٧٧٤ أصدر الوكيل أوامره ، بناء على تصوره
الشخصي للموقف ، بأن يكون في السفينتين «ريفنج» و «دريك» من
التكوين ما يكفيهما مدة ثلاثة أشهر ، وتباً بعد ذلك لنقل شحنة البضائع
الصوفية التي كانت بالوكالة اليهما ، لكن متسلم البصرة سليمان أغا
اعترض على نقل بضائع الوكالة ، مؤكداً أن هذا العمل سيثير الرعب بين
أهل المدينة وسيدفع كثيرين منهم إلى الفرار ، وسيؤدي إلى توقف
التجارة ، وهذا بعينه ما يريده كريم خان الذي يهدف إلى القضاء على
التجارة في البصرة ، حتى يعود البريطانيون إلى فتح وكالتهم في بوشهر .
وأخيراً ، وبعد تأكيد المتسلم أن لديه معلومات حقيقية عن تحرك القوات
الايرانية ، وأنه قد اتخذ إجراءات عزل قبيلة كعب عن مساعدتهم ،
القوات الايرانية ، إذ أنه دون أسطول هذه القبيلة لا تستطيع القوات الايرانية
الحركة . ثم عاد فقدم المتسلم للوكيل ضمناً باسم الباشا والسلطان اشترك
فيه أيضاً الدفتردار والشيخ درويش الذي يبدو أنه كان نقيب البصرة في ذلك
الحين ، بتعويض الشركة عن أية أضرار قد تقع لبضائعها في حالة عدم
نقلها الى الشاطئ . وأجل الوكيل أعمال الانتقال عدة أيام أخرى ،
لكنه أصر على ألا تشترك سفن الشركة في ضرب سفن قبيلة كعب خلال
عملية الدفاع عن المدينة ، وذلك لأن للشركة حقوقاً وديوناً على القبيلة
المذكورة تخشى ضياعها .

أما بالنسبة لمساهمة البريطانيين في الحرب مباشرة إلى جانب الانراك
فقد رد الوكيل بحزم على هذا الاقتراح قائلاً إنه يمثل رغبة جماعة من التجار

في البصرة ، وأنه لذلك مضطر إلى التزام الحياء التزاماً تاماً ، وهو يتعهد بالألا يهجر البصرة طالما ظلت في أيدي الأتراك ، لكنه سينسحب ، ومعه أكبر قدر من بضائع الشركة ، إلى ظهور هذه السفن البريطانية نفسها في حالة حدوث الهجوم على المدينة . وكذلك أبلغ المقيم باشا بغداد ، في مارس من نفس السنة على الأرجح ، ما دار بينه وبين المسلم ، وألح مرة أخرى في طلب تعزيز الدفاع عن المدينة ، ولكن في نهاية إبريل جاءت الأخبار من شيراز بأن الإيرانيين لم يتخذوا أية استعدادات لحملتهم على البصرة ، وهي حقيقة ذكرها شيخ كعب للمسلم أيضاً ، وبدا واضحاً أن كريم خان قد أجل عملياته الهجومية لفترة على الأقل . وفي نفس الوقت بذل مسلم البصرة كل جهوده للتقرب من الوكيل ، فوعده بأن يساعده ضد عدوه إمام عمان بأن يقدم له السفينتين « دجلة » و « الفرات » لكنه لم يرسلهما ، ولا كانت لديه أية نية لذلك .

إبريل ١٧٧٤ :

ورد بنو كعب على اقتراح المسلم بتأكيدهم أنهم سيتخذون عن الإيرانيين في حالة نشوب الحرب ، وينتقلون بأسطولهم من دورق ، ولكن لم يكذبوا هذا التأكيد حتى قام بنو كعب ، على نحو ما هو مذكور في تاريخ عربستان ، بالاستيلاء على السفينة التركية « فايز لإسلام » عند مصب شط العرب ولم تحبط هذه المحاولة إلا حين أرسل الطراد البريطاني « ريفينج » من البصرة لاسترجاع السفينة المهددة ، وكان مسلم البصرة ممتناً لهذا العمل حتى إنه ذهب بنفسه إلى دار الوكالة ، حين عادت السفينة « فايز لإسلام » يوم ١٥ إبريل ، ليبر عن شكره للوكيل البريطاني ، وبعدها بيومين انسحب كل رعايا شيخ كعب المقيمين في البصرة منها فجأة ، وسادت الخشية أن يكون هذا الاجراء ، الذي توافقت مع حركة أسطولهم الموجود في مدخل شط العرب ، تمهيداً لهجوم على البصرة أو على السفن البريطانية فيها بتحريض من الحكومة الايرانية لقبيلة كعب لكن شيئاً من تلك المواجهات لم يتحقق .

يناير ١٧٧٥ :

وخلال صيف وخريف سنة ١٧٧٤ هدأت المخاوف وخفتت الشائعات في البصرة ، ولكن في بداية ١٧٧٥ حدثت سلسلة هجمات مروعة من بني كعب على البصرة ، وقد وصفناها في التاريخ الخاص بأقليم عربستان ، فنشرت الخوف والذعر في المدينة لأنها كشفت عن عدم وجود استعدادات دفاعية فيها . وكان كريم خان هائجاً بسبب الهزائم التي أوقعتها قوات باشا بغداد بقواته في كردستان وكان من المتوقع أن ينتمى لنفسه عموماً ، يعمل ضد بغداد او البصرة .. وكانت الثانية هي أرجح الاحتمالين .

وفي ١٣ يناير ١٧٧٥ زار المتسلم والدقردار والشيخ درويش الوكيل البريطاني في مقر الوكالة للتشاور معه في الموقف ، ومعرفة ما سيقوم به هو نفسه في حالة حلول الغزو . ورد مستر مور بأن علق بيساطة على ضعف التحصينات ، وكذلك ضعف المدفعية والحامية الموجودة في البصرة ، وأوصى بأن ترسل من بغداد تعزيزات تتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف رجل ، وبأن تصدر الاوامر لقبيلة المنتفق بأن تمنع الايرانيين من العبور إلى الضفة اليمنى من شط العرب ، وأن ينظم جهاز من المخابرات العسكرية في ايران . وشرح مرة أخرى كيف أن وضع البريطانيين يحتم عليهم التزام الحياد ، وان الطرادات البريطانية قد أقيمت في ميناء البصرة فقط بهدف حمل بضائع الشركة إليها في حالة الضرورة .

وبعدها يومين ، أي في ١٥ يناير ١٧٧٥ ، وصلت الأنباء إلى الوكالة البريطانية في البصرة ، عن طريق بوشهر ، بأن جيشاً ايرانياً من ٥٠ ألف رجل قد غادر شيراز بالفعل بقيادة صديق خان شقيق الوكيل لمهاجمة البصرة (١) وكانت الحجة الظاهرية التي ساقها كريم خان أخيراً

(١) يقول أوليفر (الرحلة ، مجلد ٢ ، ص ٣٩٩) ان كريم خان طلب دأش باشا بغداد والفاء ضريبة كانت على الصجاج الايرانيين .

لتبرير عمله هي سوء المعاملة التي كان يلحقها الحجاج الايرانيون في العراق التركي حين يزورون الاماكن الشيعة المقدسة . ويبدو أنه قدم إلى الاتراك طلباً أو أكثر للتعويض أو الاعتذار لكن الاتراك اهملوا قبل أن تحدث القطيعة الاخيرة . وهناك أيضاً من الأسباب ، كما كشفت الاحداث التالية ، ما يحملنا على القول بأن الجهود التي بذلها ممثلو شركة الهند الشرقية بالبصرة في تحويل التجارة الخارجية من ايران إلى العراق التركي كان لها أثرها في الوصول بالأمور إلى قمة التوتر .

وظلت مضايقات بني كعب للبصرة مستمرة بل وتزايدت أيضاً . وفي ليلة ٢٥-٢٦ يناير سنة ١٧٧٥ استطاعت عصابة من أكثر من ثلاثمائة رجل منها الدخول لبلدا إلى المدينة بتسليق أسوارها ثم كسروا عدداً من المتاجر في السوق الكبير ، واستطاعوا أن ينجوا بمنهوباتهم دون عقاب ، وكان معظم ذلك من الثياب الهندية الفاخرة .

ولم يحدث شيء آخر حتى يوم ٦ مارس حين تجلّت حقيقة أحوال المدينة المضطربة في هجوم ارتكبه عدد من المسلحين على ثلاثة ضباط بريطانيين من طاقم الطراد الراسي بالميناء . وكان هؤلاء قد خرجوا للصيد على الضفة اليسرى من النهر على بعد أربعة أميال أسفل البصرة ، وقد أصيب الضباط بجراح خطيرة ، ثم سلبت ثيابهم وتركوا ليموتوا كما اعتدي بالضرب أيضاً على طاقم بحارة القارب ، واستولي على القارب نفسه ، وفي الليل استطاع هؤلاء الضحايا أن يسيروا على ضفة النهر حتى تحاذي مرسى سفنهم ، وهناك أدركهم زملاؤهم ونقلوهم إلى ظهر السفينة ، لكن حالة أحد الضباط كان ميؤساً منها وقد اخترق رمح رثته اختراقاً تاماً .

وفي صباح ١٦ مارس وصلت الأنباء إلى البصرة بظهور طليعة الجيش الايراني ومعظم فرقه الأخرى المؤلفة من ٣٠ ألف راكب وراجل إلى مصب صوب أحد روافد شط العرب على الضفة اليسرى من النهر

الرئيسي ، وعلى مسافة ٣٥ ميلا أعلى البصرة ، وكان منتظراً وصول المؤخرة ، وبها المدفعية والقائد العام ، خلال يومين . وقد وجد الايرانيون أنفسهم في أول الأمر في مواجهة قوات عربية كبيرة عسكرت منذ أيام على الضفة اليمنى من شط العرب ، لتمنع عبور الغزاة . وكان يبدو أنها تضم محاربي قبيلة ما ، لعلها المنتفق ، بقيادة شيخ منهم اسمه عبد الله .

وبعد ظهر اليوم نفسه وصل البصرة مبعوث من صديق خان يحمل رسائل لكل من المتسلم والوكيل البريطاني وشيخ العرب وزعماء الجاليتين الارمنية واليهودية ، وفيها يطلب من كل رئيس ارسال ممثل عنه كي يتفاوض مع القائد العام الايراني بشأن افتداء المدينة ، لكن المبعوث طرد دون ان يتلقى رداً من أي من المقصودين بالرسائل .

واجتاح الاتراك خوف عظيم في ذلك الوقت من الخطر الداهم الذي تهددهم دون ان يكونوا اتخذوا أية استعدادات لمواجهة رغم يقينهم بوشك وقوعه من قبل ثمانية عشر شهراً ، اللهم إلا استعدادات اتخذت على عجل وفي الأيام الاخيرة فقط .

الاستحكامات في البصرة ماوس ١٧٧٥ :

وقد قام الرحالة مسرّ بارسونز بفحص استحكامات البصرة الدفاعية فحصاً عن كتب ، فقد كان موجوداً بها في هذه الأثناء ، وأكدت الاحداث التالية صديق ما كتبه الرحالة . كما يلي :

« المدينة مسورة يحيط بها خندق وأمع عميق ، ولها اربعة بوابات وميناء ، والأسوار مبنية بالطين يراوح سمكها بين ٢٠ و ٢٥ قدماً ، وعليها استحكامات مرتفعة بها كوى لرماة السهام (والعرب رماة ماهرون) . ولا تحيط الأسوار بالمدينة من ناحية الأرض فقط ، بل تلتف حولها كذلك من ناحية الخليج الذي يبعد مدخله عن المدينة بعض الشيء ، وعند هذا المدخل ينتهي السور من الناحيتين ، وفي كل من هذين

الطرفين استحكام عليه بوابة تبعد ثلاثة أميال عن المدينة . وفي هذه المساحة التي تتوسط الاسوار والمدينة آلاف الأشجار من النخيل وغيره من أشجار الفاكهة تقوم إلى جانب مزارع الارز ، ويبلغ طول محيط السور حوالي ١٢ ميلا ، ورغم ان نصف هذه الاراضي لا مباني فوقها إلا أن مدينة البصرة مدينة كبيرة ، وكانت مزدحمة بالسكان ازدحاماً كبيراً قبل وباء الطاعون . والبوابتان الكبيرتان تواجهان الأرض المحيطة بالمدينة إحداهما تسمى بوابة بغداد والأخرى بوابة الزبير . وليس حول أيهما خندق لحمايتها ، مع ان وجود مثله أمر حيوي . وأساس هذه الأسوار المبنية من الآجر المحروق يرتفع إلى مستوى أعلى من منسوب الماء حين يمتليء الخندق ، مباشرة من الخليج ، وتحول البوابات دون دخول المياه إلى المدينة .

وهناك ثمانية دشم ، في كل دشمة ثمانية مدافع نحاسية و ١٢ مدفعاً صغيراً ، إلى جانب ٩,٠٦ مدافع مثبتة على سفيتين تواجهان الأسوار لكن هذه المدافع كانت في حالة لا تسمح باستخدامها . وحين وصلت الأخبار ، باعتزام الإيرانيين محاصرة المدينة ، تعجل المسلمون لإصلاح هذه المدافع وجعلها بحالة صالحة للاستعمال . وكانت دانات المدافع وطلقات الرصاص متوفرة بكثرة ، فقد كانت تصنع في المدينة وتصدر منها إلى ما جاورها .

وكان على مدخل الخليج من ناحية اليمين قلعة مزودة بثمانية مدافع فوهاها إلى أسفل ، وعلى الناحية المقابلة ثمانية مدافع أخرى تنجه فوهاها إلى أعلى وإلى عرض النهر . وإلى اليسار بطارية من اربعة مدافع تتحكم في مدخل الخليج وموضوعة بحيث يتسق عملها مع عمل القلعة التي على اليمين في الدفاع عن مدخل الخليج . وعلى بعد حوالي مائة ياردة أسفل منها بطارية أخرى مزدوجة ، مكونة من ١٢ مدفعاً على صفين ، وتسمى هذه القلعة القبطان باشا فالى جوارها يقع بيته وبيوت ضباطه ورجاله . وثمة بوابة أخرى بالقرب من القلعة في الناحية اليمنى من مدخل الخليج ،

تفتح ابوابها على المدينة ، وتقع القلعة على نهاية اسوار المدينة من هذه الناحية . لكن هاتين البوابتين صغيرتان ، والأقرب إلى الدقة ان نصفهما بأبهما بوابتان خاصتان او سريتان .

السفن البريطانية في البصرة مارس ١٧٧٥ :

وفي نوفمبر ١٧٧٤ ، حين وصل مسرّ بارسوتر إلى البصرة ، كانت هذه السفن التابعة لشركة الهند الشرقية راسية في الميناء ، وظلت جميعها ، ما عدا السفينة الاولى فقط ، راسية حتى بداية الحصار وهي : السفينة « ريفنج » التي تحمل من ٢٦ إلى ٢٨ مدفعاً منها ٢٠ مدفعاً عيار ١٢ رطلا ، وهي أكبر سفينة محاربة في أسطول الشركة كله ، ثم السفينة « إيجل » التي تحمل ١٦ مدفعاً ، والسفينة الصغيرة « سكسيس » التي تحمل ١٤ مدفعاً . وكان الوكيل قد احتجز السفينتين الأخيرتين في ميناء البصرة دون استطلاع رأي السلطات المسئولة او استصدار إذن منها ، ودون ضرورة أيضاً . وقد أعلن الحاكم والمجلس في بومباي أسفهم لذلك العمل على نحو ما هو مذكور في تاريخ الشاطيء الايراني ، كما اسفوا أيضاً لمسلك وكيل البصرة المعادي لكريم خان . ونتيجة اضطراب الحالة بين المراهطة أصبحت السلطات في بومباي بحاجة شديدة إلى هذه السفن المحجوزة في البصرة دون ضرورة فأرسلت اوامر عاجلة مع السفينة « دريك » التي كانت متجهة إلى الخليج بلزوم رجوع تينك السفينتين خلال فترة لا تزيد على عشرة أيام من تسلم الاوامر .

ويجب ان نضيف الى هذه السفن البريطانية سفينتين أخريين ، ما دامت كانتا تابعتين لأوامر الوكيل البريطاني ، وهما السفينتان « دجلة » و « الفرات » ، وكل منهما مزودة بأربعة عشر مدفعاً ويملكهما باشا بغداد ، لكنهما كانتا ما تزالان ترفعان العلم البريطاني ويقودهما ضابط من العاملين بخدمة الشركة ، وبين بحارة كل منهما عدد من الاوربيين . وسرى أن احتجاز مسر مور تينك السفينتين وإبقاءهما تحت سيطرته إنما

كان خروجاً على سياسة الحياد التي اعترف هو مرتين من قبل بأنه ملتزم بها .

العمليات العسكرية حتى انتقال الوكالة البريطانية من البصرة -
من ١٧ مارس الى ١٠ ابريل ١٧٧٥ :

ولم تكند القوات الايرانية تصل إلى مدخل نهر صوب حتى سارع الشيخ عبدالله بالرحيل عن المكان تاركاً لهم عبور النهر دون مقاومة . وبدأت هذه الطلائع من القوات الايرانية العبور على قوارب من جلد الماعز ، لكن ظل صديق خان عاطلاً من الوسائل المناسبة لنقل مدفعيته وعتاده الثقيل إلى الضفة اليمنى للنهر . ولم يكن لدى سليم أغا متسلم البصرة سوى حوالي ١٥٠٠ رجل من القوات النظامية تحت امرته ، ولما لم يكن ولاؤهم له مؤكداً ، فقد قرر المتسلم انتظار الهجوم الايراني وراء سور المدينة ، لكنه ضرب اروع الامثلة للجميع في الشجاعة واليقظة والتضحية وبذل جهوداً كثيرة متصلة في الاستحكامات والتحصينات الدفاعية .

١٩ مارس :

وفي يوم ٩ مارس ارسل مستر مور إحدى سفيتي الباشا لتصعد في النهر وتعود بمعلومات عن تحرك القوات الايرانية ، وكان يقودها في هذه الرحلة أحد ملازمي الطراد البريطاني ، وكان طاقم بحارتها من البريطانيين أيضاً ، وعلى ظهرها مستر ابراهام أحد العاملين بالوكالة .

٢١ مارس :

وفي الساعة الثالثة من صباح ٢١ مارس استطاع أسطول الخونة بني كعب ، الذين وعدوا الانتراك من قبل بأنهم لن يتعاونوا مع الايرانيين ثم عدلوا عن وعدهم لما لاح لهم من احتمال انتصار الايرانيين ، الصعود في النهر للانضمام إلى قوات صديق خان . وكانت لدى الطرادات البريطانية اوامر من وكيل البصرة بأن تمنع مثل هذا العمل لكنها لسوء الحظ لم

تستطع رؤية سفن كعب ، وعددها ١٤ سفينة ، إلا بعد أن أصبحت بعيدة بما يكفي لتمكينها من الإفلات . واستطاعت السفينتان «سكسس» و «إيجل» أن تستولي كل منهما على إحدى سفن كعب ، وأحرقت السفينة التي استولت عليها اولاهما في وسط النهر ، أما الثانية فقد عادت بصيدها إلى البصرة ، ووصلت باقي سفن اسطول كعب إلى المعسكر الايراني . وفي بعضها عطب قليل او كثير ، وكانت بطاريات المدفعية التي وضعها الفرس على مناطق مختلفة من ضفة النهر تمنع الطرادات البريطانية من مهاجمتها بعد أن وصلت إلى هناك ، وإحراز أي نجاح في هذا العمل .

٢٢ مارس :

وفي صباح ٢٢ مارس انسحب الوكيل إلى السفينة «إيجل» ربما لإحساس منه بأن تدخله الخطأ بدأ يوثي أواخر العواقب . وكان قد سبق أن نقلت إلى السفينة اموال الشركة والأشياء الثمينة فيها . وبعد ظهر نفس اليوم عادت السفينة البريطانية «سكسس» وإحدى سفن الباشا من مطاردة العدو ، وفي المساء عادت سفينة الباشا الأخرى التي كانت تستكشف تحركات العدو يوم ١٩ بعد أن واجهت في طريقها عدة مخاطر .

فبعد مرورها في النهر قرب المعسكر الايراني اوقفت ودار معها التحقيق لأنها لم تطلق مدافعها تحية للقائد العام ، ورد المسئولون في السفينة على ذلك بأنها مصعدة في النهر وكانت تنتوي أن تطلق مدافع التحية أثناء عودتها . وفي يوم ٢١ وكان الاشتباك بين الاسطول البريطاني واسطول كعب قد حدث ، كان على السفينة أن يجتاز مرة أخرى مواقع بطاريات المدفعية الايرانية وهي تهبط النهر بعد رحلتها ، وطلبت منها السلطات الايرانية أن ترسو عند الشاطئ ، وأن يقوم قائدها بتقديم التحية ، فأرسل القائد جندياً يدعى رايلي وهو يزيمه الرسمي مندوباً عنه للتحية ، واحتجز في مقابلة رجلين ايرانيين كرهيتين على ظهر السفينة . وحدثت حادثة

أدت لاطلاق الايرانيين النيران على السفينة ، كذلك أيضاً ساهمت في الضرب مراكب بني كعب التي كانت راسية إلى الضفة الغربية من النهر ، وردت السفينة على النيران بالمثل ، وخرج رجلان من رجالها ثم واصلت السير في طريقها إلى البصرة . وتركت السفينة الجندي رايلي وراءها لهدف لم يتبينه أحد ، وبعد أن قضى فترة إقامة عومل فيها معاملة طيبة من جانب الايرانيين واستطاع الحصول على معلومات هامة ودقيقة عن حركة قواتهم وصل سالماً إلى البصرة ، وأعيد الرجلان الايرانيان اللذان كانا رهينتين على ظهر السفينة محمولين بالهدايا .

٢٣ مارس :

وفي ٢٣ مارس وصل مبعوثان من صديق خان إلى البصرة وقابلا المتسلم والوكيل البريطاني وكانا يطلبان دفع مبلغ ٢٠٠ الف روبية فدية للبصرة ، وهددا بأنه إذا لم يدفع المبلغ فسوف يستولى على المدينة عنوة ، لكنهما طردا أيضاً دون جواب كما حدث في المرة السابقة .

وفي نفس اليوم وبناء على اقتراح قدمه الرحالة مستر أ. بارسونز ، الذي اقتبسنا عنه غير نص واحد ، والذي كان في الأصل ضابطاً بحرياً وكان مؤخراً قنصلاً ووكيلاً بحرياً لشركة تركية في الاسكندرية ، وهو يقضي بإقامة سد يمنع الملاحة في شط العرب فوق خليج العشار مباشرة ، وقد تم ذلك بالفعل عن طريق صف القوارب بعضها إلى جوار بعض ثم ربطها بالحبال والسلاسل ، وذلك بهدف منع عبور مزيد من سفن الايرانيين كان متوقفاً أن تلحق بأسطول كعب فوق البصرة . وبمواصلة العمل من جانب ضباط البحرية البريطانية ورجال القبطان باشا أمكن الانتهاء من عمل هذا السد في مساء يوم ٢٥ مارس « بالشكل الذي يرضي كل من يهتم بالدفاع عن البصرة » ، بل وبدأت الآمال تتزايد في أن يرحل الجيش الايراني « نتيجة عدم وصول إمدادات من الذخائر والمندفعية والموئل » ، ووضعت سفينتان صغيرتان من سفن الباشا القبطان ، تحمل كل

منهما ٨ مدافع ومن ٨٠ إلى ١٠٠ رجل ، تحت قيادة بريطانية ، وكان العلم البريطاني مرفوعاً فوقهما .

٢٦ مارس :

وفي ٢٦ مارس أصدر الوكيل البريطاني أمراً بتدمير سفينة كعب التي استولت عليها السفينة البريطانية «إيجل» قبل أيام ، وخلال هذه العمليات أصيب أحد ضباط السفينة «سكسس» بجروح خطيرة وهو يحاول إطفاء النار التي كانت تقترب من كمية من البارود وتهدد بالانفجار .

٢٧ مارس :

وفي يوم ٢٧ أصبح معروفاً في البصرة بعد وصول الجندي رايلي أن معظم قوات الايرانيين موجودة الآن على الضفة اليمنى من النهر ، وأن القيادة ما زالت على الضفة اليسرى كما أنه كان لدى الاعداء ، رغم قلة عدد مدافعهم الثقيلة ، كميات ضخمة من الذخائر والامدادات .

٢ ابريل :

وفي يوم ٢ ابريل عرف ان الشيخ عبدالله ، الذي كان قد تقهقر أمام القوات الايرانية بمجرد ظهورها ، قد وصل إلى الزبير مع كل رجاله ، ووعد بمساعدة الحكومة في الدفاع عن المدينة ، وفي نفس اليوم وصل إلى البصرة الشيخ تامر شيخ قبيلة المتفق ، وكان منتظراً أن يعوق تقدم الايرانيين بأن يقطع النهر ، ومعه ٣٠٠ رجل من رجاله دون ان يعمل شيئاً لمنع تقدم القوات الايرانية .

٣ ابريل :

وفي يوم ٣ ابريل ظهر حوالي ٢٠٠ انكشاري جاءوا من بغداد ، ونزلوا من قواربهم في عزير وواصلوا السير براً حتى القرنة ، ثم عادوا إلى قواربهم وعبروا الى الضفة اليمنى من شط العرب ، وبهذا انتهت رحلتهم دون ان يدخلوا مع العدو في أي اشتباك ، وكانت معهم رسائل

من الباشا يعد فيها بتقديم المساعدة ، وكان واضحاً أنه عاجز تماماً عن تقديم ما يعد به .

٦ ابريل :

وفي الصباح الباكر من يوم ٦ لإبريل بدأت طلائع الجيش الإيراني تبدو على مرمى النظر من البصرة وبدأت تنصب خيامها على بعد ثلاثة أميال من بوابة بغداد في البصرة ، وفي مساء اليوم نفسه أصبحت خيامهم تمتد لأكثر من ميل حتى كوت الفرنجي ، وكان واضحاً أن معسكرهم يضم آلاف الرجال ما بين راكب وراجل .

٧ ابريل :

وفي اليوم التالي وصلت بقية قوات صديق خان وضربت معسكرها بحيث أصبح البيت الريفي للوكالة البريطانية في كوت الفرنجي وسط معسكر الإيرانيين الكبير الممتد . وحوالي الظهر بدأت الاشتباكات بطريقة غريبة .. فقد تقدم أربعة فرسان إيرانيين من أسوار المدينة حتى اقتربوا منها قرباً جعل حوالي عشرة رجال يتسللون اليهم من دشمة في ركن السور ويباغثوهم فيقتلوهم جميعاً ويستولوا على ثلاثة من خيلهم . وكان كل الرجال في البصرة يحملون السلاح ، وواضح ان قواهم المعنوية كانت مرتفعة ، وقد ظلوا طوال الليل على الأسوار على أهبة الاستعداد الكامل لصدد أي هجوم بمجرد محاولة القيام به .

٨ ابريل :

وفي صباح ٨ لإبريل راح حوالي ٣٠٠ فارس إيراني يتعرفون على أسوار المدينة لكنهم ظلوا حريصين على البقاء خارج مرمى المدفعية التركية. وفي الساعة الثالثة من بعد الظهر اليوم نفسه خرجت السفينتان البريطانيان «إيجل» و «سكسس» ومعهما سفيتا الباشا وانطلقت السفن بأقصى سرعتها هابطة النهر تطارد أسطولا من بوشهر مكوناً من ١٦ سفينة شوهد يصعد في النهر في الصباح وقد وصل الآن إلى مسافة فرسخ

واحد من المدينة ، لكن السفن الايرانية أحست بالمطاردة فلاذت بالفرار ، وكان وجود المجاذيف ، إلى جانب الأشرعة ، في هذه السفن سبباً في سرعتها التي تجاوزت سرعة مطارديها ، وكان من بين سفن اسطول بوشهر سفينة شركة الهند الشرقية «تايجر» التي كان بنو كعب استولوا عليها عند شط العرب قبل عامين ، والباقي يتكون من ٥ سفن صغيرة كل واحدة منها مزودة بعشرة مدافع ، و ١٠ سفن تتراوح مدافعها بين ٦ و ٨ . وكان الذي أمر بتحريك الاسطول البريطاني هو الملازم روبنسون والملازم ثستلتن اللذان منحهما الوكيل الحرية الكافية في الحركة بشرط منع هذا الاسطول من الانضمام لاسطول بني كعب .

وفي الساعة الرابعة نزل مسر مور ومعه كل الاعضاء العاملين في الوكالة ومستر بارسونز وركبوا حول الاسوار متجهين باقصى سرعة إلى مصب خليج العشار . وفي الطريق قابلوا المتسلم الذي وعدهم بأن يدافع عن المدينة من البر إذا استطاعت الوكالة ان تدافع عنها من البحر . وقد لاحظوا أن العرب والأتراك جميعاً كانوا متحمسين للدفاع عن المدينة ، وان أحدهم لم يكن يترك مكانه المكلف بحراسته على الاسوار ليلاً أو نهاراً

٩ ابريل :

وفي حوالي الساعة الثانية من صباح ٩ لإبريل ، وكانت الليلة تامة الاظلام بلا قمر ولا نجوم حاولت جماعات من الايرانيين تسلق الأسوار في أماكن مختلفة بين بوابتي الزبير وبغداد ، ودار القتال رجالاً لرجل بين المهاجمين والمدافعين واستمر التلاحم أكثر من ساعتين . ووسط هذا المهرج والاختلاط سارع البريطانيون بترك مبنى الوكالة وجدّوا في السير نحو مصب خليج العشار فوصلوه سالمين رغم كثافة الظلام ، وكان مسر بارسونز ومعه رجل آخر هما آخر من ترك مبنى الوكالة ، واستغرقا في الطريق أكثر من ساعة يتهددهما القتل فيها غير مرة من الاحجار التي تلقيها النساء البصريات عليهما من فوق أسطح المنازل لتصورهن "أنهما من

الايروانيين . وكان مدخل خليج العشار يحرسه أكثر من ثلاثمائة رجل عربي من رجال القبطان باشا ، وأحاط رجاله بجماعة البريطانيين من الناحيتين حتى وصلت ظهر السفينة «إيجل» بسلام .

وحين انتشر ضياء النهار تبين أن المدافعين عن البصرة استطاعوا صد الهجوم ، ورأى مستر بارسونز بعد ذلك ٢١ رأساً من رؤوس الايروانيين معلقة على بوابتي الزير وبغداد ، لكنه ارغم أيضاً على أن يسمع بأذنيه السباب الموجه إلى البريطانيين وأن يرى مستر مور وقد استبد به الاضطراب والخلط نتيجة الغزو الايراني .

وبعد ظهر اليوم نفسه دفع الفضول بمستر بارسونز ومعه أربعة من العاملين في الوكالة إلى القيام بجولة بلغت حوالي ١٠ أميال حول أسوار المدينة ، فوجدوا على كل بوابة من البوابتين الرئيسيتين حوالي ٥٠٠ رجل وحوالي ٢٠٠ رجل عند كل دشمة من الدشم ، ووجدوا أن التجار الارمن واليهود الاثرياء قد ارغموا على البقاء وراء المتاريس ، والذي أدهشهم أنهم وجدوا الآباء الكرملين الفرنسيين يفعلون الشيء نفسه ، ربما لضرب المثل الصالح قبل أي اعتبار ، وظهر أن الفضل الاكبر في صد هجوم الايروانيين الليلة الماضية كان يرجع للشيخ ثامر ورجاله المحاربين من قبيلة المنتفق .

وفي نفس الوقت تقريباً ، وحين ترامى خبر هجوم الايروانيين على البصرة إلى الزير لاذ الشيخ عبدالله بالفرار من هناك . ووقع بيد الايروانيين ما كانوا في ميسس الحاجة له من جميع المؤن والإمدادات التي تركها وراءه ، والتي جاء عنها في أحد التقديرات أنها تكفي تموين البصرة كلها شهرين كاملين .

١٠ ابريل :

ومر يوم ١٠ ابريل هادئاً حتى المساء . ولكن في الساعة التاسعة منه اكتشفت سفن الباشا التي كانت تتجول عند الجانب البعيد من النهر

بالقرب من السد المقام ، وجود رجال على الشط فأطلقت عليهم النيران
وبعدھا بقليل تبين أن القارين المربوط أحدهما بالآخر بجانب هذه الضفة
من النهر قد اشتعلت فيهما النيران ، كذلك اشتعلت أيضاً في قرية
مجاورة ، وظلت هذه القرية ، التي واصلت السفينة «سكسس» إطلاق
النيران عليها مراراً عديدة ، تحترق ست ساعات متواصلة .

انسحاب الوكالة البريطانية من البصرة الى بوشهر من ١١ الى ١٥
ابريل ١٩٧٥ :

وقد كتب الوكيل ومجلس الوكالة ، الذي يضم السادة جرين ولاتوش ،
إلى بوشهر في يوم ٢٣ مارس يطلبون من مستر بومونت ، الذي كان قد
احتجزه الايرانيون ، أن يرسل اليهم دون انقطاع أية سفن للشركة تصل
اليه من بومباي . ووصل هذا الخطاب إلى مستر بومونت في بوشهر
بتاريخ ٣٠ من نفس الشهر ولكن الميناء كان عندئذ خالياً من أية سفينة
بريطانية . وبعدھا ظهر الاسطول البريطاني من بوشهر في النهر أسفل
البصرة يريد اللحاق باسطول كعب في أعلى النهر ، وظن مستر مور
الوكيل البريطاني أن من الافضل الانسحاب من البصرة ، لكنه لم يقم بأية
محاولة لنقل بضائع الشركة إلى ظهور السفن ، وترك كل شيء وراءها
عدا خزانة الشركة التي نقلت من قبل إلى ظهر السفينة ، وبقيت تحت
رحمة البحارة . ولا يبدو ان هذا التصرف جاء بسبب ضيق الوقت بقدر
ما يبدو أنه كان إملاء من السلطات التركية التي أجبرت الوكيل على
الوفاء بوعده عدم مغادرة البصرة ما دامت باقية في أيدي الاتراك .

وبدأ النزول إلى النهر في الحادية عشرة من ظهر يوم ١١ لابريل ،
وكان قادة الاسطول ، الذي يتكون من «ليجل» و «سكسس» وسفيتي
الباشا الصغيرتين وسفيتين تركيتين ، متفقين على ضرورة مهاجمة أسطول
بوشهر وبعدھا ترجع السفن إلى البصرة . وحوالي الساعة الثالثة من بعد
الظهر شوهد أسطول مكون من ١٢ سفينة صغيرة و ١٣ قارباً مسلحاً

راسياً على بعد ثلاثة أميال أسفل الجزيرة الأولى . وكانت القوارب في هذا الاسطول تحمل إمدادات للقوات الايرانية . وفي الساعة الرابعة بعد الظهر أطلقت سفينة القيادة بين هذه السفن النار على السفينة «إيجل» التي كان على ظهرها الوكيل واعضاء مجلس الوكالة ، وعندئذ تبين أن السفينتين البريطانيتين كانتا مقصودتين بالهجوم . وفي الرابعة والنصف كانت «إيجل» قد اتخذت مدى مناسباً فبدأت إطلاق نيرانها الثقيلة ، وتبعها السفينة «سكسس» بنفس الطريقة ، وبعدها مباشرة بدأت السفن الايرانية في التراجع إلى مضيق في النهر وهي تواصل إطلاق النيران ووراءها «إيجل» و «سكسس» محافظتين على المسافة الضرورية كي يكون أكبر عدد ممكن من السفن داخل مدى النيران . ولم تستطع سفيتا الباشا ولا السفينتان التركيتان أن تصمدا في المعركة إلى جانب السفينتين البريطانيتين إيجل وسكسس فجنحتا إلى البر غير مرة . وحوالي الخامسة والنصف كانت السفينة «سكسس» قد أصيبت بمزيد من الخسائر علاوة على إصابات مباشرة وثلاث وقعت لها في المعركة ، وبعدها بقليل لاذت السفن الايرانية بالفرار وراحت السريعة منها تشد إليها البطيئة لتعاونها . وحوالي السادسة من بعد الظهر كانت ترسو في منطقة بحلة المياه بالقرب من الشاطئ الايراني . وتابعت «إيجل» و «سكسس» المطاردة فاقتربتا منها بقدر ما يسمح لهما الغاطس بالاقتراب ، وراحتا تطلقان النيران حتى هبط الظلام فكف الطرفان عن تبادل النيران كما لو كان الامر متفقاً عليه . ولم تكن أي من سفن الباشا قريبة بما يكفي لان تطلق طلقة واحدة ، ولم تبحر كل مرساها حتى انتهى الامر ، ومن الحقائق الجديرة بالذكر أن المعارك هذه كلها لم يقتل فيها رجل واحد ، او حتى يجرح ، وقيل أيضاً أن الايرانيين انسحبوا دون خسائر في الارواح ، لكن السفينة «إيجل» أصيبت بإصابات خطيرة (١) .

(١) من الصعب - نظرا للمصالح الشخصية ورام كل من كتب وصفا لهذا الامر - أن نعرف يقينا ما الذي حدث بين الاسطولين البريطاني -

وفي صباح ١٢ إبريل تبين أن الإيرانيين استطاعوا أن يبعدوا سفنهم عن مرمى السفن البريطانية بالتراجع إلى منطقة ضحلة داخل المياه شمر قارون ، وفي السادسة من الصباح رفعت السفينة «إيجل» مراسها ، والشيء المدهش فعلا هو أن بحارة السفينة «سكسس» لم يكونوا يعلمون أن الوكيل ينوي إعلان الدور الذي قام به في الدفاع عن البصرة ، وسارت هابطة في شط العرب .

وفي الثالثة من بعد الظهر شوهدت ثلاث سفن إيرانية تتقدم مصعدة في النهر ، وحين اقتربت منها السفن البريطانية والتركية لاذت بالفرار إلى خليج قريب ، وبعدها بنصف ساعة شوهدت سفينتان إيرانيتان تتقدمان من نفس الاتجاه ، وأطلقت إحداهما طلقتين على السفينتين البريطانييتين ثم أسرعتا بالفرار ، وكان الغرض هو الإبقاء على مسافة تفصل بين الاسطولين حتى يهبط الظلام .

= والایرانی یوم ۱۱ اپریل سنه ۱۳۷۵ فالروایات المختصرة التي رواها كل من مستر مور المقيم البريطاني والشيخ ناصر شيخ بوشهر وقائد الاسطول الإيراني - كلها روايات تتباعد تباعدا كبيرا (انظر : ص ۲۹۲ ، ص ۲۹۶ - ۲۹۷ من تلخيص مستر سالدينا للاحداث من ۱۶۰۰ - ۱۸۰۰) لكننا اتبعنا هنا رواية مستر بارسونز لرحلته لانها اقرب للواقع ، فقد كان مستر بارسونز يعمل في ذلك اليوم كملازم على ظهر السفينة « سكسس » مكان ضابط جرح في انفجار حدث يوم ۲۶ مارس وكان ما يزال جريحا في حالة خطيرة ، وكانت لديه على الاقل فرصة ممتازة لمراقبة حوادث المعركة - وتختلف رواية مستر مور عن رواية مستر بارسونز - بشكل اساسي - في تأكيد الاول أن الاشتباك قد حدث كلسه وبين السفن مدى بعيد ، وان السفن البريطانية لم تصب بأية أضرار . وحسب ما يذكره الشيخ ناصر فان السفن البريطانية هي التي بدأت المعركة وان سفن بوشهر - التي كانت تحت قيادته - لم تتم بأي دور في اطلاق النيران - وكانت الطلقات القليلة التي انطلقت من سفن إيرانية هي تلك التي أمس الحبر على - من جزيرة خارج باطلها من سفن الصنبرة - ويؤكد الشيخ بعد ذلك أن السفن البريطانية ظلت في مراسها يوما كاملا بعد هذا الاشتباك - والصعوبة بالنسبة لرواية مستر بارسونز هي أن الخسائر التي حدثت في مدفعية السفن تؤكد تقارب المسافة بينها -

١٣ ابريل :

ورسا الاسطول الانجليزي ، التركي في المساء ، لكن سفنه عادت إلى الطواف مرة أخرى في الرابعة من الصباح ، وبحلول الظهر كان الحاجز المقام على منخل شط العرب قد أمكن اجتيازه ، وخلال ساعة تم نقل الجنود العرب والأتراك الذين كانوا على سفينتي الباشا إلى السفن التركية وكان عددهم مئتين وثلاثين رجلا وانتقل إلى سفينتي الباشا من بحارة «إيجل» و «سكسس» وأبحرت السفيتان التركيتان إلى الكويت ، وكانت في ذلك الوقت تابعة لولاية البصرة . وسارت السفن البريطانية وسفيتا الباشا إلى بوشهر فوصلتها بعد ظهر يوم ١٥ إبريل .

أعمال البريطانيين في بوشهر ضمن عمليات حصار البصرة -
٧ - ٢٣ ابريل ١٧٧٣ :

وفي نفس الوقت ، وكما هو مذكور في الفصل الخاص بتاريخ الساحل الايراني ، كلفت حكومة بومباي مستر ر. جاردن الذي كان وكيلًا في البصرة من قبل ، والذي أصبح عندئذ أحد أعضاء إدارة الوكالة في بومباي وكان في طريقه إلى البصرة لأعماله الخاصة ليواصل الرحلة إلى أوروبا ، بأن يبدأ المفاوضات مع كريم خان بشأن إطلاق سراح مستر بومونت الذي كان الوكيل الايراني قد سجنه في شيراز تنفيذاً عن غضبه من أعمال شركة الهند الشرقية . وكانت حكومة بومباي تستهدف أيضاً إقامة علاقات طيبة قدر الممكن بالحاكم الايراني وتغيير السياسة العدوانية التي انتهجها معه مستر مور الذي كان أمر بمقاطعة السفن البريطانية جميعاً ، وحتى الخاصة منها ، المواني الايرانية .

ووصل مستر جاردن إلى بوشهر يوم ٧ إبريل على ظهر الطراد «دريك» وفي حمايته جاءت ثلاث سفن تجارية صغيرة محملة بشحنات ثمينة من البضائع إلى البصرة . وأبلغه مستر بومونت بطلب الوكيل في البصرة المعونة البحرية قبل عدة أيام ، وأبلغه أيضاً أن عليه إجابته فوراً

بالسلب أو بالإيجاب . ونظراً لعدة اعتبارات فضل مستر جاردن انتظار التعليمات من بومباي بدلاً من مساعدة مستر مور الذي كانت مواقفه العدائية من الإيرانيين قد أصبحت معروفة للجميع ، ثم هو أيضاً كان يعتقد أن الإيرانيين سينتصرون أخيراً على الاتراك ، وأن كريم خان لو عزز قبضته على الخليج فسيستحيل التوصل إلى أي تفاهم بينه وبين البريطانيين على الإطلاق ، كما ظن أيضاً أنه من باب المجازفة أن يواصل شق طريقه إلى البصرة وفي حمايته تلك السفن التجارية الثلاث ، كما كان يعتقد بأن وكالة البصرة كانت مستطاعة تجنب الموقف السيء الذي تردت فيه لو قامت منذ البداية بنقل كل ممتلكاتها إلى ظهري السفينتين اللتين تملكهما بالفعل وهما «إيجل» و «سكسس» ، لذلك كله رأى أن البدء بالتفاوض مع الوكيل قد يكون أفضل الطرق لضمان أموال الوكالة في البصرة ، التي تهددها عمل الوكالة هناك باقحام نفسها طرفاً في الحرب إلى جانب الاتراك . وكان يأمل أيضاً أن ينجح في مفاوضاته هذه لأنه كان يرى أن تصرف مستر مور في وقف التعامل التجاري مع إيران إنما كان السبب الاساسي لفضب الوكيل الإيراني عليه بل وحتى لهجومه على البصرة ، وقد خولته سلطات بومباي في أن يعد باسمها ، في حالة التوصل لاتفاقية ، أن يعود البريطانيون إلى فتح وكالتهم في بوشهر مرة أخرى واستئناف التجارة مع إيران . وارسل مستر جاردن خطابه الأول إلى الوكيل الإيراني في شیراز بتاريخ ١١ إبريل - وفي يوم ١٥ ، يوم وصول مستر مور وجماعته إلى بوشهر ، كتب مرة أخرى إلى كريم خان يلتمس منه تأكيداً بأن الأملاك البريطانية في البصرة لن تمس ، وكرر طلبه هنا مرة أخرى لدى الشيخ ناصر شيخ بوشهر الذي كان يقود الاسطول الإيراني أمام البصرة .

وفي ٢٣ إبريل تلقى مستر جاردن رداً مطمئناً من كريم خان ، فانزاح القلق الذي كان مستبداً به ، وألقى كل اللوم في «تلك

الاضطرابات الخطيرة التي حدثت مؤخراً بين البريطانيين والایرانیین
على مسر مور وحده .

تقدم الحصار ابریل - أغسطس ١٧٧٥ :

ولم یحرز الایرانیون فی البداية الا نجاحاً ضئيلاً فی عملیاتهم ضد
البصرة ، وقد جاء فی خطاب كتب منها يوم ٢٠ إبریل .. « إن رجال
قبيلة المنتفق و غیرها من قبائل العرب مجتمعون لحماية البصرة ، وأن
الصحراء تفيض بالمحاربين ، وألا خطر على البصرة من الجيش الایرانی »
وفی يوم ٢٦ یونیو أمكن شحن خمسين مدفعاً كانت للبرتغالیين من
بوشهر ، وسط مظاهر الفرح والابتهاج . لتؤدي عملها فی احتلال
البصرة ، وخلال ما بقي من هذا الشهر ظلت سفن النقل رائحة وغادية بین
البصرة وبوشهر . لكن مدفعية الایرانیين ، رغم أنها كانت تحت قيادة
رجلين من الایرانیين لم تستطع أن تحقق أي نجاح فی مواجهة استحکامات
الأتراك ، وكان المنجمون والرافون يأمران الجيش الایرانی بتأجيل
المهجوم كلما حاول ذلك حتی وصل الحصار إلى مستوى سيء من التفكك
وعدم الاحکام . وفی أغسطس ١٧٧٥ . وبعد القضاء على اسطول من
السفن الایرانية يقوده الشيخ ناصر شيخ بوشهر وصل اسطول قوى
أرسله إمام عمان لمساندة الأتراك ، واتخذ الاسطول مواقعه عند مدخل
شط العرب ، فأمن السيطرة على هذا النهر فترة ما . وانتهزت هذه الفرصة
لتوصیل الإمدادات إلى المدينة كي تستطيع الصمود فی الدفاع . ویبدو من
حقیقة أن سلطان عمان طالب الأتراك فی سنة ١٧٩٨ ثم فی سنة ١٧٢٦
بأن يدفعوا التزاماتهم المالية فی مقابل الخدمات البحرية التي قدمها أسلافه
للأتراك أثناء حصار البصرة أن السلطات التركية كانت قد وعدت
العمانیين بمكافأة مادية قبل أن یوافقوا على تقديم العون البحري لهم .
كذلك حصل الایرانیون على مساعدة ذات قيمة من قبيلة خزعل على
الفرات ، وهي رغم عروبتها تشاركهم عقیدتهم الشیعیة .

رحيل الوكيل البريطاني من بوشهر الى بومباي ١٥ يوليو ١٧٧٥ :

ورداً على سؤال لمستر جاردن فور وصوله الى بوشهر أجاب مستر مور بأنه ينوي الرجوع الى البصرة فقد لا تسقط في أيدي الايرانيين ، أما إذا سقطت فسيحاول أن يرى أفضل ما يمكن عمله . غير ان الحوادث سارت على غير ما بهوى ، ففي ١٢ مايو (١) دخلت سفينة صاحب الجلالة « سبي شور » المزودة بعشرين مدفعاً بقيادة الكابتن فارمر المضيق الى بوشهر وفي حمايتها سفينة كبيرة من البنغال متجهة الى البصرة ، وبهذا وصل عدد السفن التي كانت ترفع العلم البريطاني في ميناء بوشهر الى تسع سفن ، ونشير هنا الى أن السفينة « سكسس » قد سافرت الى الهند في أول مايو لنقل البريد ، وخشي الايرانيون أن تقوم السفن البريطانية بهجوم مضاد في البصرة لصالح أصدقائهم الاتراك .

وفي ٢٤ مايو صدرت الاوامر الى الكابتن فارمر من قائده سير ادوارد هيوز بأن يقدم العون لممثلي شركة الهند الشرقية إذا احتاجوا لذلك وحيثما التقى بهم . وهكذا وضع الكابتن فارمر نفسه لحماية أية سفن تنوي الاقلاع من بوشهر الى البصرة ، لكن مستر مور رفض ، بحجة شديدة ، هذا العرض . وأخيراً ، في مساء ١٥ يوليو أبحرت كل السفن البريطانية ، باستثناء السفينة « دريك » من بوشهر الى بومباي في حماية سفينة صاحب الجلالة « سبي شور » وقد تعهد قائدها بأن يحميهم من المراهطة ومع هذا الاسطول وعلى ظهر السفينة « إيجيل » عاد مستر مور ، الذي

(١) يبدو أن الاميرال نلسون الكبير كان قائد السفينة « سيشور » في ذلك الوقت ، وقد ظل كذلك من ١٧٧٣ الى ١٧٧٦ « وقد زار خلال جولاتها المادية في أيام السلم كل الموانئ من البنجال الى البصرة » . كايتم ماهون « حياة نلسون » ، ص ١٤ . وقد كتب نلسون نفسه يقول عن عمله في الشرق : « لست أظن رحلة أقصر من هذه الرحلات كافية لاشباع رغبتي في الاستزادة من علوم البحر » . لكنه رجع للعمل بانجلترا لانه لم يكن يتحمل العمل في الشرق .

كان قد أرقه طول البقاء على ظهر السفن فهو لم يهبط في بوشهر بل واصل السفر إلى بومباي ، وعلى السفينة «سيشور» كان مستر بارسونز ، أما السادة لاتوش و ابراهام فقد بقيا في بوشهر كي ينتهزا أول فرصة متاحة ويعودا إلى البصرة ليتوليا الإشراف على شئون الوكالة فيها . وكتب مستر مور ، أثناء سفره إلى الهند ، خطاباً لتسلم البصرة ذكر فيه أنه قد اصطحب السفينتين التركيتين الصغيرتين معه إلى الهند لنفس السبب الذي حمله من قبل على إبعادهما عن البصرة . وهو انقازهما من الوقوع في أيدي الايرانيين . وطلب منه أيضاً ، بالنظر لصعوبة عودة السفينتين ، أن يفوضه ببيعهما لحسابه في بومباي . وفي هذا الاتصال ذكر مستر مور لسليمان آغا : « وسأظل دائماً أذكر الشرف الذي احظتموني سموكم به في طلب مساعدتنا للدفاع عن البصرة ، وأود ان اقول لك إنه كان بوسعنا تقديم مزيد من الدفاع لكنني أعتقد أنك ستقدر الظروف الصعبة التي واجهناها منذ خرجنا من البصرة » .

وكان مسلك مستر مور الطائش أحق باللوم من مسلك المتسلم . لأنه بعد أن تخلى عن سياسته في عدم التدخل ووقف بالفعل إلى جانب الأتراك كان عليه أن يستمر في مساعدتهم إلى آخر ما يستطيع ، وقد أدى هذا الموقف بمستر بارسونز لأن يكتب في نهاية حكايته (١) : « وهكذا ترك البصريون التمساء وحدهم ، وتخلى عنهم من كان من واجبهم ومن مصلحتهم أن يدافعوا عنهم ، ولو فعلوا هذا واستمروا في الوقوف معهم لما استطاعت كل جيوش ايران شيئاً ضد المدينة .. » . وكان من رأي مستر جاردن أيضاً ان مستر مور محطىء ولا شك في التخلي عن وعده الذي قطعه على نفسه بالنسبة للمتسلم ، وأنه من الخطر أن يرجع إلى البصرة حتى لو حدثت تسوية بين الايرانيين والأتراك .

(١) نستطيع أن نفترض أن هذه الكلمات مكتوبة فقط من أجل باشا بغداد والحكومة التركية ، فلم يكن من رأى مستر بارسونز أن يظل البريطانيون في البصرة . (انظر ص : ١٨٠ من كتابه) .

استسلام البصرة - ١٥ ابريل ١٧٧٦ :

واستطاعت البصرة ، بفضل الحماسة التي كان سليمان أغا قادراً على بثها بين الناس أن تصمد سنة كاملة منذ بدء الحصار ، وهي مدة كان يمكن أن تضايق هذه المدينة بسكانها الكثيرين ، لكن الحصار الإيراني لم يكن حصاراً محكماً في أي وقت من الاوقات .

وأخيراً وفي مساء ١٥ لإبريل ١٧٧٦ ، وبعد أن يشس المدافعون تماماً من وصول أية امدادات لهم من بغداد(١) ، قام الوجهاء والأعيان العرب في البصرة وما حولها بزيارة لصديق خان في معسكره لاتخاذ إجراءات تسليم المدينة ، وفي صباح اليوم التالي تم استيلاء الإيرانيين على البصرة . وكانت شروط الاستسلام تنحصر فقط في « معاملة أهل البصرة باحترام لأرواحهم وممتلكاتهم وعائلاتهم » ، وعومل المتسلم ووجهاء المدينة معاملة الأسرى ، فأرسلوا إلى شيراز ، وأمر صديق خان ، بمجرد تسليم المدينة إليه بأن يحتلها ٦ آلاف جندي نظامي تحت قيادة ابنه علي تقي خان وعلي محمد خان اللذين سنلتقي باسمه كثيراً فيما بعد ، وفي يوم ٢١ لإبريل دخل المدينة رسمياً في قوات أخرى ، وطلب من عدد من المواطنين إخلاء بيوتهم لإقامة هؤلاء الجنود فيها .

ولم توقع القوات المحتلة بأهل البصرة أية مضايقات أخرى ، حتى إن اثنين من الجنود اتهما بالسلب والنهب فأمر القائد بضربهما حتى مات أحدهما من قسوة الضرب ، لكن القحط ظل سائداً بين الفقراء في البصرة كما كان أثناء الحصار ، فقد باعوا كل ما كانوا يملكون أثناء الحصار الطويل ، ولم تكن ثمة أعمال يستطيعون أن يشتغلوا فيها .

(١) حسب ما يذكر أوليفر (الرحلة ، مجلد ٢ ، ص ٤٠٢) ، فإن باشوات الموصل وديار بكر وحلب ودمشق صاروا إلى بغداد في وقت واحد بأوامر صدرت لهم من القسطنطينية ، وأهدموا باشا بغداد ترضية للإيرانيين ، لكن صديق خان لم يرفع الحصار عن البصرة ، رغم أنه أعلن رضاه عما حدث .

وقد قيل أن كريم خان قد أمر ، بمجرد أن تلقى أخبار استسلام البصرة ، بأن يحتّم على كل البيوت التي هجرها أصحابها أو غابوا عنها ، وترفع اليه قائمة كاملة بهذه البيوت ، كما أمر بأن يقدم اليه وصف تفصيلي وواضح للبلاد الممتدة من البصرة باتجاه مسقط » ، ومن هذه التعليمات الأخيرة يبدو أن الوكيل لم يكن يهدف لأن يستغل هذا الاقليم مالياً فقط ، بل وينوي أيضاً اتخاذ قاعدة لفتوحات أخرى . وفي يونيو ١٧٧٥ صدرت الاوامر لسفن الاسطول الايراني بالعودة إلى موانئها في إيران . ووصل الشيخ ناصر إلى بوشهر ، أبعد تلك الموانئ ، في اليوم الأول من الشهر التالي .



الحالة خلال احتلال الايرانيين للبصرة

١٧٧٦ - ١٧٧٩

عودة العاملين في الوكالة البريطانية الى البصرة مايو ١٧٧٦ :

قبل استسلام البصرة كان مسّتر جاللي أحد الموظفين بشركة الهند الشرقية موجوداً بالمدينة ليرعى مصالح الشركة ، وقد استقبله « صديق خان استقبالا مهذباً جداً » ، وعاونهُ الشيخ ناصر معاونة حقيقية صادقة ، وفي يوم ٢٠ إبريل سمح له بأن يتسلم الوكالة البريطانية في المدينة حيث وجد كل شيء فيها بحالة طيبة ، وقد ظل بالبصرة طوال فترة حصارها ممثل شركة الهند الشرقية الفرنسية ، وبعض الرعايا الايطاليين تحت حماية فرنسا كذلك الآباء الكرمليون . وفي ٣ مايو وصل خطاب من مسّتر جاللي إلى بوشهر ، واستعد الرجال العاملون بالوكالة والمقيمون هناك ، وهم السادة لاتوش وأبراهام لانتهاز الفرصة المناسبة والعودة إلى البصرة دون إبطاء . وبعد أن حملوا معهم الهدايا المناسبة لصديق خان والشيخ ناصر ، واسرعوا إلى ركوب سفينة أهلية ، وتركوا للمقيم في بوشهر أن

يكتب لحكومة بومباي بتحريكهم ، هبت ربح معاكسة فاحتجزت السفينة بعد أن أبحرت واضطرتهم للبقاء حتى يوم ٥ مايو . وقد تركت الاوراق والسجلات الخاصة بوكالة البصرة مؤقتاً في بوشهر لأنها كانت هناك في مأمن أكثر من وجودها بالبصرة . وحين وصل الرجلان إلى غايتهما كتباً يقولان إنهما وجدوا « حالة وكالة الشركة الموقرة ممتازة ، وإن صديق خان بنفسه عرض عليهم مودته ورعايته ، وأبلغهم أن شعبه يحفظ باحترام خاص للوكيل والمجلس . وأنه إذا كانت الامور قد تعقدت في البداية ، فهم يستطيعون اليوم دون شك أن يأملوا في أن تزدهر تجارتهم أيما ازدهار في ظل الحكم الايراني للبصرة » . وربما كانت أسباب هذا الوضع الممتاز ، أو بعض أسبابه على الاقل ، هي جهود ميرزا محمد حسين أكبر مستشاري صديق خان الذي استخدم كل نفوذه كي ييسر حماية سيده على بعض الاشخاص الذين طلب الوكيل البريطاني الحماية لهم . وكان صديق خان في بداية الأمر مستعداً لمجاملة البريطانيين والتفاهم معهم حتى إنه أبلغ مسر لاتوش ، الذي عهد اليه بمهام الوكيل ، بأن « مبنى الوكالة البريطانية هو المبنى الوحيد في البصرة الذي يصلح لإقامته ، لكنه ، لإكراماً للبريطانيين لن يقيم فيه ولو كانت حوائطه من الذهب » .

حكم الايرانيين في البصرة وعلاقاتهم بالوكالة البريطانية فيها
١٧٧٦ - ١٧٧٩ :

وبدا أن القصد والاعتدال هما طابع الحكم الجديد في البصرة في بداية الأمر فقط ، ففي أول يونيو فرض صديق خان ضريبة ثقيلة على مدينة البصرة كجزية ، وعهد الايرانيون بجمع هذه الضريبة إلى وجهاء الأهالي ، وكان هذا الاجراء نفسه سبباً في وقوع العبء الأكبر منها على الفقراء العاجزين عن الدفع ، لأن اهتمام الوجهاء كان منحصرأ في إعفاء أنفسهم ، وبعدها لجأت السلطات الايرانية إلى وسائل الضغط والقسر

لتنفيذ بقية مطالبهم ، وهكذا أصبح أهل البصرة يعتبرون الوكالة البريطانية الملجأ الوحيد القادر على حمايتهم من جشع حكامهم الجدد .

سبتمبر ١٧٧٦ :

وكان العداء بين الوكالة البريطانية والسلطات الايرانية نتيجة طبيعية لهذه الظروف ، وفي سبتمبر ١٧٧٦ ، وبسبب لقاء رجال صديق خان القبض على بعض التجار من الاهالي ممن لجأوا إلى الوكالة ، وهو أمر اعتبره البريطانيون خدشاً لهيبتهم وكرامتهم ، أصبح التوتر حاداً بين الجانبين . وكان الايرانيون يعرفون جيداً أن وجود الوكالة البريطانية في البصرة مفيد لهم لأنها ذات أهمية في المدينة ، وهي تشجع أهلها على عدم الهجرة منها وهي أيضاً أساس لازدهار تجارة الاجانب فيها مستقبلاً . وهكذا حين عرف الحاكم الايراني باعتزام الوكيل والمجلس نقل مؤسسات الوكالة من البصرة إلى بوشهر ، وهو بالمناسبة قرار كان البريطانيون أنفسهم يعرفون جيداً أن السلطات الايرانية لن تسمح لهم بتنفيذه ، بادر إلى طمأنته ، وأكد له أنه لن يحدث مستقبلاً أي انقاص من امتيازاته ، والتمس منه البقاء في البصرة .

وأحس موظفو الشركة أنهم قد أصبحوا بالفعل سجناء في البصرة ، كما أوصت ملاحظة من الوكيل أيضاً أنهم لن يستطيعوا استئناف نشاطهم طالما بقي الايرانيون مسيطرين على المدينة ، فقد جاء في هذه الملاحظة : « وقد بذلت جهوداً كثيرة لاقتناعهم بأن القوة لا تجدي في دنيا التجاره ، وخاصة معنا نحن ، وقد وفقت في إقناعهم في بداية الأمر ، لكن إقناعهم الآن أصبح في نفس استحالة اقتناعهم بأن مذهبهم الديني عبث وسخف » .

يناير ١٧٧٧ :

وفي ٣١ يناير ١٧٧٧ وصلت الأمور حد التأزم في موضوع المدعو خوجا يعقوب وهو أكثر التجار اليهود في البصرة ثراء وكان أيضاً سمساراً للوكالة البريطانية . فقد هاجمته قوات الايرانيين واقتادته من بيته ،

ومعه عدد كبير من النساء وأفراد أسرته . وارغموه بالضرب المبرح الذي شارك فيه علي محمد خان ، خليفة صديق خان في البصرة ، بنفسه على توقيع صك لهم بستمائة ألف تومان . كما رفضوا السماح لترجم الوكالة ، الذي ارسله الوكيل للحصول على تفسير لذلك التصرف بمقابلة كبار المسئولين . واعتصم الوكيل وبقية الموظفين ، بعد أن ارسلوا خطاب شكوى إلى كريم خان عن طريق بوشهر ، في مبنى الوكالة ورفضوا التفاهم مع السلطات المحلية . وقد أثار اغلاق الوكالة البريطانية كثيراً من التعليقات في المدينة حتى إن السلطات الإيرانية أرغمت على مضاعفة حراسة بوابات المدينة لمنع خروج الناس منها في هجرة جماعية . وكان المبلغ الذي استطاعوا أن ينتزعوه من خوجة يعقوب ، ورغم كل أساليبهم في استخدام القسوة ، أقل مما توقعوا الحصول عليه . وبدأت السلطات المحلية تحس بعدم الرضا من جانب كريم خان ، وأخيراً ، وبعد أن تغاضى الوكيل عن بعض هتات من جانب علي محمد خان ، وطلب تسوية الأمور معه ، ارسل هذا رجلين من رجاله إلى مبنى الوكالة يطلبان من مستر لاتوش مقابلة الخان ، وتسوية كل شيء على نحو مرضٍ .

مارس ١٧٧٧ :

لكن الوكيل لم يوافق على هذا الاقتراح ، وفي ١٧ مارس تلقى الوكيل خطاباً ودياً من كريم خان ، به فرمان يطلب من علي محمد خان فوراً الإقلاع عن مسلكه الذي شكاه منه البريطانيون في البصرة ، ويطلب إليه ضرورة معاملتهم باحترام . . وكانت كلمات الخطاب ، كما ترجمت في ذلك الوقت ، كما يلي :

« تلقيت التماسكم ، وفهمت كل ما ذكرتموه عن الاحوال في البصرة . وقد كنت شخصياً ، وما أزال ، أنظر باحترام إلى الدولة البريطانية ، وأعرف أن هذه الدولة تبادلي الاحترام . وقد كنت صديقاً

للبريطانيين من قبل . وقد كتبت فرماناً لعلّي محمد خان حاكم البصرة وأمرته فيه بأن يسلك نحوكم ونحو رعاياكم المسلك الذي يرضيكم ويجعل تجارتكم تتقدم وتزدهر لمصلحتكم ومصلحة رعاياكم على السواء . وقد أمرت أيضاً بالألا بتعرض كائن من كان لكم بشيء من المضايقة ، بل أن يسلك الجميع نحوكم بما يكفل لكم حرية تنشيط أعمالكم التجارية وأصدرت أيضاً فرماناً يتعلق باليهود والأرمن في البصرة ، وقد أمرت بالألا يؤخذ منهم فلس واحد(١) باستثناء ضريبة الرووس ، وإذا شاء أحدهم السفر لأموار تجارية إلى أي مكان في الخليج فهو يستطيع ذلك إذا أبلغ خوجة يعقوب وخوجة اراتون . إن أوامري هذه واجبة الالتزام على علي محمد خان وتستطيعون دائماً الاعتماد على صداقتي العظيمة لكم .

يونيو ١٧٧٧ :

وفي يونيو ١٧٧٧ أصدر كريم خان فرماناً جديداً بناء على طلب مستر لانوش ، وفيه يأمر علي محمد خان بأن يجمع من البريطانيين ضرائب الصادرات والواردات على نفس الأسس التي كانت تجمع بها على عهد متسلمية سليمان أغا ، وأن يسمح للتجار اليهود والأرمن في البصرة الخروج لتجارتهم إذا ما طلب المقيم البريطاني لهم هذا الاذن .

نوفمبر ١٧٧٧ :

وفي نوفمبر ١٧٧٧ سطا اللصوص على الوكالة بتحريض من علي محمد خان ، لكن المسروقات أعيدت مرة أخرى خشية غضب كريم خان لأن ما تقدم مستقى من معلومات المصادر الرسمية ، لكن يوميات الرائد ج. كاير الذي زار البصرة في نهاية سنة ١٧٧٨ تلقي بعض الضوء على علاقة الايرانيين أثناء احتلالهم البصرة مع كل من أهل المدينة أنفسهم وبالعرب فيما جاورهم .

(١) فلس ، وجمعها فلوس ، والفلس واحد من ألف في الدينار .

ويبدو أن الحامية الايرانية في البصرة كانت تضم اولا حوالي ٧٥٠٠ رجل . وكان أهل المدينة أقلية ضعيفة بعد انتشار الطاعون واستمرار الحروب والقحط اللذين أضرا بالمدينة مؤخراً ، وكان الحاكم الايراني ، أو نائب الحاكم ، رجلاً فظاً قاسياً ، حاول في البداية أن يتظاهر بالاعتدال والانصاف ، لكنه سرعان ما أفسح المجال أمام عواطفه وغرائزه كي تمارس نشاطها ، فلم يصبح أحد من هذه المدينة في مأمن على حياته أو ماله . ولم تكن اعتدائه ونزواته هذه قاصرة على الافراد فقط . ففي إحدى الليالي « وتحت جنح الظلام قام بهجوم مفاجيء من البصرة على الزبير فأحرق بيوتها وذبح عدداً كبيراً من أهلها ، ثم واصل السير إلى قرى الكويده ، التي تبعد عدة أميال عن الزبير على طريق القوافل إلى حلب ، ففعل بها الشيء نفسه ، ثم عاد أدراجه إلى البصرة . وبعدها نجح الشيخ ثامر شيخ المتفق في استدراج قوة ايرانية كبيرة من البصرة إلى مساحة من الأرض يحدها مجرى الماء من الشمال ، وشط العرب من الشرق وخليج من الجنوب وهي تبعد حوالي ١٧ ميلاً عن المدينة ، وهناك كان عدد ضخم من عرب المتفق بانتظار وصول القوة الايرانية حيث أعمالوا فيها القتل حتى أبادوها عن آخرها ، وكان من بين القتلى على محمد خان نفسه ومن هذه الحوادث نستطيع أن نفهم أن الايرانيين لم تكن لهم أية سيطرة خارج أسوار مدينة البصرة .

وقد وجد الرائد كاير (الذي وصل البصرة من حلب في ١٨ ديسمبر سنة ١٧٧٨ ورأى صديق خان يسلخ المدينة في حوالي أربعة آلاف فارس يوم ٢٤ ثم غادرها إلى بومباي يوم ٣٠ من الشهر نفسه) ، وجد البصرة نجيم عليها الوجوم ويوم وصوله خيل اليه أن عدد سكانها لا يزيد على ستة آلاف نسمة بمن فيهم القوات الايرانية « وكانت الشوارع الرئيسية أشبه بالمدافن ، لا يفصل القبر عن الآخر أكثر من ثلاثة أقدام (هكذا في النص) .

ولاحظ الرحالة أن الوكيل البريطاني كان يلقي كل الاحترام من

العرب القلائل الموجودين فيها وهو يمر بشوارعهم وعزا ذلك إلى كرم
مستر لاتوش وعطفه ، فقد استطاع ، بعد الاستيلاء على المدينة ، إعتاق
كثير من العبودية وارسالهم إلى أهلهم في الريف .

اقترح بالغاء الوكالة البريطانية في البصرة وتحويلها إلى مقيمة
: ١٧٧٧ - ١٧٧٨ :

وحين نعى الى علم مجلس مديري شركة الهند الشرقية في لندن
الصعاب التي واجهها موظفو الشركة في البصرة خلال شتاء ١٧٧٦، ١٧٧٧،
أصدر أوامره إلى حكومة بومباي باتخاذ ترتيبات الغاء الوكالة في البصرة .
وأوصى لتجنب حدوث أية مخاطرة بأرواح العاملين في الوكالة أو
بممتلكاتها الحصول على إذن من كريم خان بنقل الوكالة أولاً إلى بوشهر،
وبعدا يمكن أن تقتصر وكالة بوشهر على موظف أوروبي واحد لان قيمة
المخزون فيها لا يتجاوز أبداً مبلغ ١٠ آلاف روبية . وإذا استطاع
الانتراك استعادة البصرة ، أمكن التفكير في إرسال مقيم إلى البصرة ..
ولكن باذن سابق منهم اولاً .

ولا بد أن حكومة بومباي قد أبطلت في تنفيذ هذه الاوامر ،
المؤرخة في ٤ يوليو ١٧٧٧ والتي لم تصل الهند إلا في ٣٠ أبريل ١٧٧٨،
لأن هذه الحكومة لم تتخذ أية إجراءات لتنفيذ الاوامر قبل أغسطس من
العام التالي حين أيقظ احتمال نشوب الحرب مع فرنسا حكومة بومباي
إلى أن ترى من الضروري وجود مقيمة في البصرة إذا اندلعت مثل تلك
الحرب ، وذلك لكي تؤمن توصيل البريد من اوربا والهند . وفعلًا تقرر
الابقاء على المقيمة وعرضت الحكومة تعيين مستر لاتوش لهذا المنصب
في البصرة ، وأصدرت اوامرها بالوقت نفسه إلى مساعديه السيدين
ابراهيم وجالي بالعودة إلى الهند مباشرة على ظهر السفينة « ليجل » . أما
مخزون البضائع في الوكالة فكان قد تم نقله إلى بوشهر ، ومنها تقرر نقله

إلى الهند . ورد مستر لاتوش على حكومة بومباي بأن شكرها على شرف تعيينه مقيماً لكنه كان أبطأ من اللازم في تنفيذ أوامر رؤسائه ، الذين عدلوا بدورهم بعض الشيء من أوامر مجلس مديري الشركة في لندن . وفي ٢٥ إبريل ١٧٧٩ ، وهو الوقت الذي انتهى فيه احتلال الايرانيين للبصرة ، كان مستر ابراهام وجراح الوكالة ما يزالان مع المقيم في البصرة .

التجارة البريطانية في البصرة أثناء الاحتلال الايراني :

وحين انتقلت البصرة إلى أيدي الايرانيين ، وصلت التجارة الخاصة التي يمارسها الاوربيون هناك الى نقطة النهاية ، ولم يحدث أن ازدهرت بعدها بمرور الوقت وكان كل التجارة التي ظلت مستمرة تجارة البن وغيره من البضائع الثقيلة من مسقط وبوشهر كما استمر بعض الاتجار في التوابل من صوراء . وقد سببت هذه الحالة قلقاً شديداً للمقيم الذي كان يحصل ، إلى جانب راتبه ، على عمولة قنصلية قدرها ١٪ على واردات التجار الاوربيين . وفي سنة ١٧٧٧ لم يتجاوز دخله من هذا المصدر أكثر من ٢٠٠ روبية بل كان متوقفاً ان يقل عن ذلك في السنة التالية . وطلب مستر لاتوش في هذه الظروف الاستثنائية أن تتكرم حكومة الهند بالغاء نسبة ال ٣٪ التي كان يدفعها للشركة في البصرة على البضائع التي يصدرها لحسابه . ولكي يعزز قضيته ، ذكر أن عليه دفع ضرائب تصل نسبتها إلى ٨٪ (١) للايرانيين عن كل البضائع المجلوبة إلى البصرة . كذلك كان يدفع ضريبة تصدير تبلغ ٦٪ للشركة عن السلع المستوردة من صوراء ، وأضاف يقول إن التجار الاهليين يستطيعون بطريقة أو بأخرى انزال بضائعهم إلى البصرة بضريبة تقل عن ٨٪ وهم

(١) لا يتضح لنا لماذا كان عليه أن يدفع نسبة ٨٪ لان كريم خان قد سبق أن أصدر أوامر - قبل سنة ونصف من هذا التاريخ - بالا بجمع من البريطانيين أكثر من نسبة ٣٪ المحددة في امتيازاتهم من قبل السلطات التركية .

بالتالي يبيعون في الأسواق بأسعار أرخص مما يستطيع هو أن يبيع . ولم يذكر لنا نتيجة هذا الطلب . وقبل نهاية الاحتلال الإيراني للبصرة قبل إن ثمة تلاعباً حدث في بعض الثياب المستوردة إلى البصرة لكن عدم وجود معظم التجار في المدينة وكساد تجارتها بشكل عام منعاً اتساع نطاق ذلك التلاعب .

حادثة لبريد الصحراء :

وأثناء احتلال الإيرانيين للبصرة أصبح البريد البري البريطاني إلى حلب يرسل عن طريق الكويت بدل الزبير كما كان الحال في البداية . ولم يكن هذا الإجراء الجليلد مرضياً عموماً إذ لم يكن ممكناً ممارسة الرقابة الكاملة على ناقلي الرسائل ما داموا رعايا أتراك أو ما داموا يبدأون السير وينتهون إلى مدن تركية . وزادت المشاكل التي يواجهها المقيم نتيجة الاضطراب الذي ساد الصحراء في نهاية ١٧٧٨ ، وفي إحدى المرات ، في ديسمبر ١٧٧٨ أو يناير ١٧٧٩ ، هاجم بعض البدو قافلة الرسائل أثناء سيرها ، فنهبوا مع الجمال بل وثياب الرجال أيضاً ، لكن نسخاً ثانية من الرسائل وصلت حلب سالمة بعدها بتسعة عشر يوماً ، وذكر في البصرة أن رزمة الرسائل التي فقدت قد وقعت في أيدي جماعة من العرب قاموا بتوصيلها إلى غايتها .

قتل مستر هير :

وربما في هذه الفترة نفسها ، حين كانت هيئة الحكومة التركية بلا معنى في نظر العرب ، أختطف مستر هير ، وهو رجل انجليزي من البنغال وقتل بالقرب من الملووم على القرات .

القنصلية الفرنسية في البصرة :

وكان القنصل الفرنسي بالبصرة في ذلك الوقت هو مسيو روسو الذي عرف عنه أنه رفض أن يساعد ضابطاً فرنسياً شاباً هو مسيو بوريل دي بورج كان يحمل رسائل إلى الشرق في ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ . وقد هاجمه العرب وأصابوه بجراح في الصحراء ، ثم أسره الانجليز في الكويت فيما بعد

الأتراك يستعيدون البصرة ١٧٧٩

الشاعات .. والمفاوضات ١٧٧٦ - ١٧٧٨ :

كان احتلال الايرانيين للبصرة عبثاً ثقيلاً إلى جانب أنه مشروع خاسر من وجهة النظر الاقتصادية ، ولهذا انتهى في سنة ١٧٧٩ . ولم تكن الحكومة التركية تعتبر ضياع البصرة ضياعاً نهائياً ، وكان الغزاة يتزعجون من حين لآخر بأخبار الاستعدادات الحربية من جانب السلطات التركية . وفي سبتمبر ١٧٧٦ ، ورغم استمرار خطط التجارة مفتوحاً بين بغداد وشيراز ، تردد أن عبدالله باشا والي بغداد قد تلقى معونة مالية ضخمة من الباب العالي ، وأنه كان بسبيله للهجوم على الايرانيين في البصرة ، وفي مايو ١٧٧٧ على وجه التقريب كان أهل المدينة التعسه يرقبون وفرح أخبار تحرك السلطات التركية ، كما كان متوقفاً أيضاً أن يحدث هجوم تركي على إيران من غير اتجاه واحد . لكن شيئاً من هذه التوقعات لم يتحقق . وفي يناير ١٧٧٨ تأكد في البصرة ، وتأيدت هذه الاخبار في الشهر التالي ، بأن ثمة مفاوضات دائرة من أجل الصلح بين الأتراك والاييرانيين في شيراز ، ولكن حتى موت كريم خان في ٢ مارس سنة ١٧٧٩ لم يؤد بهذه المناقشات إلى أي تغيير في حالة البصرة .

صديق خان يجلو تلقائياً عن البصرة ١٩ مارس ١٧٧٩ :

وأدت المصالح الخاصة في النهاية إلى إحداث التغيير الذي عجزت المصلحة العامة عن إحداثه . ففي ١٦ مارس ١٧٧٩ أرسل صديق خان إلى الشيخ درويش والملا أحمد ، سكرتير متسلم البصرة السابق ، يبلغهما أنه مضطر ، بالنظر لموت كريم خان إلى مغادرة البصرة إلى شيراز ومعه الحامية الايرانية كلها . واقترح استدعاء سليمان آغا بعد إطلاق سراحه من سجنه في شيراز ، ليتولى حكم البصرة باسم الايرانيين ، وإذا رفضوا ذلك فسيسلم المدينة لشيخ قبيلة كعب . وبعد أن تشاور هذان الرجلان مع السيدين لاتوش وابراهيم وحصلوا منهما على قرض قيمته

٦٠٠ تومان للنفقات الإدارية وافقا على قبول المهمة . وفي يوم ١٩ مارس خرج صديق خان من البصرة مع آخر جزء من قواته وعبر إلى الضفة الشمالية لشط العرب . وفي اليوم التالي غادرت سفن الاسطول الايراني التي كانت خليطاً من أساطيل ريق وجنافه وبوشهر ميناء البصرة عائدة إلى موانئها . ورغم توقع حدوث هجوم عليهم من جانب كعب أثناء عبورهم النهر إلا أنهم وصلوا الخليج في سلام . وفي ٢٤ مارس ظهرت أربع سفن من سفن كعب أمام البصرة وقدمت عدة مطالب من بينها أن يخلفوا الايرانيين على حكم المدينة . واستعانت الحكومة المؤقتة في البصرة بقبيلة المنتفق ، فوصل عدد كبير من رجالها ، وفي اليوم التالي وصل أحد شيوخها ، وهو الشيخ ثامر بنفسه إلى البصرة ، وعلى هذا اضطر الزوار إلى الرضا بالحصول على ثلاثة مدافع أو أربعة كانت موجودة في قلعة جورديلان على الضفة الأخرى من النهر في مواجهة المدينة ، وكان صديق خان قد انشغل باصلاح هذه القلعة منذ عاد من شيراز بهدف تأمين خطوط انسحابه لأن حياة كريم خان في ذلك الوقت كانت امرأ محاطاً بالشكوك .

المقيمة البريطانية أثناء الجلاء :

وقبل رحيل صديق خان ، قدّم لكل من العاملين في الوكالة البريطانية خلعاً تكريمية ، وزاد عليها ، بالنسبة للمقيم حصاناً مطهماً ، كما دفع للمقيمة بين ٤٠٠ و ٥٠٠ حمولة من التمور سدداً لدين قيمته ١٧٠٠ تومان كان بذمة علي محمد خان أثناء حكمه للبصرة . كما أمر بأن ترد الى المقر شقيقة زوجة مترجم المقيمة ، وكان احد الضباط الكبار في جيشه قد خطفها من بيت أبيها وكان ينوي أن يصحبها معه إلى إيران ، ووجد ممثلو شركة الهند الشرقية أنفسهم مضطرين في مقابل ذلك إلى تقديم هدية قيمتها ٣٠٠ تومان إلى صديق خان إلى جانب هدية أخرى للشيخ ثامر ، وقرض —أشرنا اليه — للادارة المؤقتة . ويبدو ان هذه النفقات هي كل النفقات الطارئة التي وجد ممثلو الشركة أنفسهم مضطرين

لأنفاقها بعد تغير الحكومة ، لكنهم كانوا ينظرون إلى الموقف كله بفرحة وأمل . فقد كانوا جميعاً على علاقة طيبة بسليمان أغا ، الذي أصبحت عودته متوقعة في القريب بعد المدة الطويلة التي قضها سجيناً في شيراز . كذلك كانوا يقفون دائماً إلى جانب العرب في البصرة وما جاورها ، وقد استطاعوا بالفعل تحرير كثيرين منهم من العبودية ، كما كانوا على علاقات ودية ، طوال فترة احتلال الايرانيين للبصرة ، مع أهل ريق وجنافه ويوشهر بل انه حتى شيخ كعب جدد تعهده « بالصدقة والعلاقات الودية .. وارسل قارباً كان المقيم قد كلفه باستطلاع الانباء ، ومعه معلومات تفيد بموت كريم خان ، وعليه خمس غارات من البر هدية لمستر لاتوش » .

ورجع سليمان أغا ، المتسلم التركي السابق ، إلى البصرة بعد إطلاق سراحه ، وكان يصحبه بعض الاعيان والوجهاء الذين آثروا ان يشاركوه المنفى ، وكان من بينهم خوجه يعقوب الوسيط والسمسار الذي اشرنا اليه من قبل ، كما عاد بصحبته خادم اسمه أحمد كان سائساً للخيول في البداية ، لكنه استطاع - بفضل سيده وبفضل كفاءته - أن يصل إلى أرقى المناصب بعد منصب الباشا في بغداد .



الاحداث من استعادة الاتراك للبصرة حتى تعيين سليمان باشا علي بغداد ١٧٧٩

تعيين سليمان حاكماً للبصرة ١٧٧٩ :

وحين رجع سليمان أغا إلى البصرة ، وكانت أسهمه مرفوعة في أوساط الحكومة التركية لبلائه المشهور في الدفاع عن البصرة ، صدر الأمر بالإنعام عليه بالباشوية وبتعيينه في عمله السابق على أن يكون خاضعاً ، هذه المرة ، للباب العالي مباشرة لا لباشوية بغداد وأعاد سليمان

بلوره تعيين خوجه يعقوب ، الذي أمله بالأموال أثناء فترة سجنه ، في وظيفته السابقة كسمسار ومستشار مالي لحكومة البصرة ، كما جعل خادمه أحمد ، الذي تفاوض باسمه مع اليهود بشأن التزاماتهم المالية محققاً نجاحاً كبيراً في ذلك ، أحد المسؤولين عن إقصاره .

تعيين سليمان باشا لبغداد .:

وإذا كانت حكومة البصرة قد استقلت عن حكومة بغداد بمنح سليمان الباشوية ، فلم يكذب ينقضي وقت طويل حتى عادت الحكومتان إلى اندماجهما القديم ، وتحت إدارته هو هذه المرة . ففي ٢٧ أكتوبر ١٧٧٩ (١) قام الانكشارية بعزل حسين باشا حاكم بغداد وارغموه على مغادرة العاصمة ، وأصبح سليمان باشا مرشحاً لتولي المنصب الشاغر . واستطاع بمعونة البريطانيين أن يحصل عليه قبل انقضاء وقت طويل مع تفويضه في أن يقيم في البصرة أو في بغداد كما يراه مناسباً . واستفاد أحمد من ترقى سيده فأصبح هو المهردار ، أي المسئول عن خاتم الباشا ، لكن سليمان ظل ، عامداً ، يرجئ أمر تعيين نائب او وزير له لأن هذا التعيين كان لا بد له من تصديق الباب العالي ، وهذا لم يكن ليحدث دون تقديم الهدايا الثمينة للمسؤولين في القسطنطينية . وتوقع الناس أفضل النتائج لتولي سليمان باشا حكم الإقليم كله . ورغم أنه رأى ان حالة التفكك السائدة في الاقاليم الشمالية تقتضي الإقامة في بغداد لا سيما بسبب موقعها الذي يتوسط الاقليم كله لكنه كان من المؤمل أن تغطي البصرة بفضل ارتباطاته القديمة بها ونظراً لاستقلالها عن بغداد في أمور كثيرة كما اتضح خلال الاحتلال الإيراني ، بمزيد من الجهود الادارية . وقد

(١) يذكر بيريدجن أن الباشا الذي خلفه سليمان كان اسمه أحمد وأنه أعدم . . (انظر : مختصر تاريخ الوهابيين ، ص ١٨٧) . وربما كان أحمد هذا هو حماد الذي كان باشا في سنة ١٧٧٤ . ويذكر أوليقر أن الباشا الذي خلفه سليمان كان اسمه حسان باشا ، وأنه قد عزل لعدم كفايته في الحكم . (انظر : الرحلة ، مجلد ٢ ، ص ٤٠٣) .

وصف السيدان لاتوش وابراهيم تفاؤلهما في يناير سنة ١٧٨٠ على النحو الآتي « وعلى وجه العموم يتضح من نوايا سليمان باشا وأعماله ، كذلك من وجود الرأي العام الذي يشاركه هذه النوايا ، أنه ليست بغداد والبصرة فقط هما اللتان ستحتظيان بالاهتمام .. بل وايضاً كل الاقاليم المجاورة لهما . ولنا الآن أن نأمل في أن تصبح هذه البلاد ، في خلال سنوات قليلة ، على حالة من الرخاء افقدتها منذ بداية هذه الاضطرابات ، أما الاتصال ببغداد ، الذي قطعه الخزاغل (بنو خزعل) وقتاً طويلاً فقد عاد الآن إلى الوجود .. وليس العرب في بغداد والبصرة فقط هم الذين يكونون لسليمان باشا الاحترام ويضمرون الطاعة .. بل العرب في كل اقاليم العراق .



الحالة الداخلية أثناء الفترة الاولى من حكم سليمان باشا ١٧٧٩ - ١٧٨٩

قمع تمرد سنة ١٧٨٠ :

وفي بداية أغسطس ١٧٨٠ على وجه التحديد ، انتهى التمرد الذي حدث على سلطة الباشا الجديد بعد هزيمة المتمردين في موقعه حاسمة ، وقتل في هذه المعركة ابن محمد قتيل ، الذي كان يقود قوات المتمردين ، أما محمد بك الذي كان يطالب بباشوية بغداد فيبدو أنه استطاع الفرار أو لاقى حتفه . غير أنه كان من المتوقع أن يثير هذا النجاح الذي أحرزه الباشا مشكلات تالية خاصة مع الخزاغل الذين عادوا مجدداً لقطع الطريق بين بغداد والبصرة بشكل حتم ضرورة ارسال حملة في المستقبل ضدهم .

الحملة التركية على قبيلة كعب ١٧٨٤ :

وفي سنة ١٧٨٤ استأنف الاتراك الحرب مع أعدائهم القدامى بني كعب في عربستان ، وقامت قبيلة المنتفق ، وكان يتزعمها في ذلك الوقت

شيخ من أشهر شيوخها هو ثويني ، بنور هام في هذه العمليات إلى جانب الانراك. وقد شهد السادة لاتوش وهارفورد جونز من مقبلة البصرة حادثة غريبة من هذه الحملة ، وكان الاول في طريقه لأوروبا مروراً ببغداد وحلب ، فرتب لقاء مع الشيخ ثويني الذي كان معسكره على الضفة اليمنى لشط العرب فوق البصرة . وعقب انتهاء الزيارة في الغروب مباشرة ، أمر ثويني رجاله وكان عددهم يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل بعبور النهر الكبير سباحة إلى الضفة الأخرى . وخلال الليل والصباح التالي كان رجال المنتفق قد ساروا مسافة تتجاوز ٦٥ ميلا في الأرض إلى جانب عبورهم خليجين كبيرين ، وفي التاسعة من مساء اليوم التالي استطاعوا أن يباغتوا العدو في معسكره ويبيدوا رجاله عن آخرهم ، وكان بنو كعب على علم بموعد ثويني مع مستر لاتوش ، وعلى هذا لم يكونوا يتوقعون أن يباغتوهم بهذه السرعة .

تمرد حاجي سليمان بك ١٧٨٦ - ١٧٨٧ :

وفي ١٧٨٦ ، بعد سنة من تعيين سليمان باشا صنيعة أحمد نائباً له وكان حينذاك في السادسة والثلاثين من عمره ، حدث تمرد جديد في الأقليم بزعماء حاجي سليمان بك وهو شيخ قبيلة عربية قوية إلى جوار بغداد (١) . وقد ضبط حاجي سليمان ، الذي أقام سنوات طويلة في بلاط الباشا ، متهماً بالتآمر الساسي . وأمره الباشا بمغادرة العاصمة فأطاع . لكنه مباشرة رفع السلاح ضد الحكومة معزراً بحزب قوي في تمرده على الباشا . وحدثت اشتباكات عديدة بين قوات الباشا بقيادة نائبه وبين قوات المتمردين ، وفي بداية فبراير ١٧٨٧ كانت الكفة تميل نحو حاجي سليمان الذي قيل إنه انتصر على باشا كردستان ، أحد قواد سليمان باشا ، وأسرهم . بل ودارت الشائعات تقول إن الباب العالي قد أمر بتعيين حاجي سليمان خلفاً لسليمان باشا على باشوية بغداد ، ولكن تبين ، رغم رواج

(١) تذكر أحيانا على أنها قبيلة علي .

هذه الشائعات وانتشارها ، أنها غير صحيحة ، وأحمد التمرد أخيراً
أو وصل نهايته .

مشكلات عديدة ١٧٨٧ :

وفي ربيع سنة ١٧٨٧ وضع أن الموقف لا يدعو إلى الاطمئنان على
الإطلاق ، ولم يكن ذلك بسبب هذا التمرد الذي ذكرناه فقط ، بل بسبب
نقص المواد الغذائية والتموينية في إقليم البصرة بسبب هبوط في المنسوب
المعتاد لمياه النهر ، كذلك قطعت قبيلة خزعل اتصال البصرة ببغداد عن
طريق الفرات ، وارغم التجار على استخدام طريق دجلة الذي كان
أطول وأكثر كلفة .

الشيخ ثويني يحتل البصرة ٦ مايو - ٢٥ أكتوبر ١٧٨٧ :

ومن الأحداث الغريبة في تاريخ البصرة استيلاء الشيخ ثويني شيخ
قبيلة المتفق عليها واحتلالها بضعة أشهر من سنة ١٧٨٧ ، وقد وصف
أحد الرحالة المعاصرين هذا الشيخ ، الذي أشرنا من قبل إلى مساهمته
في الحملة على قبيلة كعب في سنة ١٧٨٤ ، بأنه « رجل في منتصف العمر ،
شجاع وكريم ، وهو إلى جانب هذا حاد الفهم ، معتدل وعادل في حكمه
وقد حبيت فيه هذه الصفات قبيلته كلها ، كما أكسبته الاحترام من الجميع
وقد انتهر الشيخ ثويني فرصة زيارة قام بها متسلم البصرة لمدينة الزبير
كي يهتته بالنصر الذي أحرزه على علوه فأسره ، واستطاع أن ينجح
في ذلك دون أن يريق قطرة دم واحدة ثم أرسل بعدها قوات كبيرة من
رجال القبيلة لاحتلال البصرة . ولم تجد هذه أية صعوبة في احتلال المدينة
التي لم يكن بها أكثر من ٢٠٠ جندي وعدد قليل من الأتراك . وفي ٦
مايو دخل الشيخ ثويني المدينة بنفسه وسط ٥٠٠٠ عربي من أنصاره
وتولى حكم البصرة مستولياً في الوقت نفسه على الاسطول الايراني . ولم
تحدث أية حوادث عنف ، واحترمت الملكية الاحترام الكامل ، لكن
المستولين المدنيين عزلوا من مناصبهم وعين آخرون بدلهم ، كذلك تولى

بعض العرب قيادة سفن الاسطول ، ونفي المتسلم ، وكبار أنصاره ، أو
لعلهم اختاروا المنفى بارادتهم ، ففقلوا بجرأ الى الهند . وكتب الشيخ
ثويني بعدها خطابات إلى القسطنطينية ذكر فيها لقبه الرسمي الموروث
كحاكم للبصرة ، وطلب الموافقة على الإجراءات التي قام بها نظراً
لاضطراب الامور وعدم استتبابها على عهد من سبقوه ، ووعد بأن
يكون خاضعاً للسلطان بشرط تعيينه باشا على بغداد والبصرة معاً . وبعد
أن اقترح ثويني قرضاً قيمته ستة آلاف تومان من للتجار اليهود والارمن
وغيرهم في البصرة سار إلى موقع على الفرات بين قرنه وما يعرف اليوم
بالناصرية ووقف بقواته على أهبة الاستعداد ليصد الهجوم الذي كان
ينتظر أن تشنه عليه حكومة بغداد . وكان مع سليمان باشا في ذلك الوقت
أخ أكبر لثويني اسمه أحمد كان يزعم أنه أولى منه بمشيخة القبيلة .
وقد تخلى عن ثويني حين بدأ هذا تمرد . ولذا استقبل بمخافة شديدة في
بغداد ، وكان الباشا حريصاً قبل أن يتحرك على أن يتحالف مع قبيلة
كعب فاتصل بشيخها ولكن لم تعقد بينهما أية اتفاقيات . وفي أوائل
أكتوبر .. ارسل الباب العالي يقول ، إنه لما يكون مسروراً لو أرسل
رأس ذلك المتمرد إلى القسطنطينية ، وبعدها خرج سليمان باشا من بغداد .

وفي يوم ٢٣ من الشهر نفسه اقتربت قوات الباشا من معسكر العدو ،
وفي يوم ٢٥ وبعد قتال طويل مرير على ضفة الفرات انهزم المتمردون
ولاذ ثويني بالفرار من الميدان مع حفنة قليلة من أنصاره فقط . وعين
الباشا بعدها مصطفى أغا متسلماً للبصرة ، واعترف بأحمد شيخاً لقبيلة
المنتفق ، ولم يكتف بارغام تجار البصرة على تقديم الهدايا له فقط ، بل أمر
أيضاً بمضاعفة العوائد على بضائعهم في هذه السنة بصرف النظر عما كان
ثويني قد أخذ منهم قروضاً أو عوائد . وبعدها بمدة حاول ثويني التقرب
إلى الباشا لاستصدار عفو عنه ، لكن محاولاته هذه كان مصيرها الفشل ،
في بداية الأمر على الأقل وقد ترك لنا اثنان من الرحالة البريطانيين وصفاً
لثورة الشيخ ثويني هما إنساين وويليم فرانكلين اللذان قضيا بالبصرة من

٢٨ ديسمبر ١٧٨٧ إلى ١٢ فبراير ١٧٨٨ ، ودكتور توماس هاول الذي استمرت إقامته فيها من ٢٣ فبراير إلى أول مارس ١٧٨٨ ، وقد فحص دكتور هاول بنفسه آثار معركة ٢٥ أكتوبر وكتب عنها يقول : « إنها لا بد كانت مذبحة رهيبة .. فالميدان كله مغطى بعظام الرجال والحيول » .

حالة التجارة البريطانية بشكل خاص ١٧٧٩ - ١٧٨٩ :

وانتشرت التجارة في البصرة ، إلى حد ما ، بين ١٧٨٠ و ١٧٨٧ لكنها عادت فانتكست في العام التالي بسبب تمرد ثويني والمصاعب التي كانت تواجهها تركيا في أوروبا . وبعد ١٧٨٦ كان حصل ربح قليل فقط ، أو لم يكن هناك ربح على الإطلاق من تجارة التوابل الهندية في العراق التركي . وفي سنة ١٧٨٩ بلغ عدد بالات التوابل الهندية المستوردة إلى البصرة ٨٠٠ بالة فقط ، ولم تتجاوز أجور شحن السفن العائدة إلى الهند كلها ٥٠ ألف روبية . كما أن الثياب التي كانت الشركة تتجر بها لم تعد تحقق ربحاً ، ولم تكن تباع إلا بالدين وعلى مدى طويل . وكان لهذا أسباب عديدة : منها ارتفاع الثمن ، ومنافسة البضائع الفرنسية المشابهة لها ، وانخفاض سعر التبادل النقدي الذي كان يعني خسارة دائمة كلما نقلت الاموال أو الأشياء الثمينة إلى الهند ، كذلك لندرة التوابل وارتفاع سعرها ، وعدم وجود ذهب تركي صالح للتصدير إلى الخارج على الإطلاق . وعرف السوق أنواعاً رخيصة من الثياب المصنوعة محلياً حلت محل المستورد منها ، وأصبح كثير من مسلمي الهند يسافرون إلى أوروبا بأى طريق بحرى لا بطريق البصرة وبغداد كما كان الأمر من قبل . وكان للبريطانيين في العراق التركي امتياز تجاري هام وهو أنه في حالة إفلاس أحد التجار الاهليين يصبح ما لدائنيه من البريطانيين وبمقتضى فرمان صادر من قبل ، مستحقة السداد بكاملها قبل توزيع ما يتبقى على دائنيه من أهل البلاد .. وكانت المستوردات قد أصبحت في سنة ١٧٩٠ هي : « الصوف الانجليزي ، وتوابل البنغال التي تزيد على خمسين نوعاً ، والشيت الملون بمختلف أنواعه من ساحل الكروماندل ، وثياب ملراس الطويلة ، والذهب الأزرق من يورت نوفو ، والثياب من

من ملبار ، وجميع أنواع التوابل من صورات ، كذلك أيضاً التوابل من جوجرات ، والقطن والشيلان القطنية من بروش والسند إلى جانب الخرف والسكر والفواكه المسكرة والفلفل والبنجر والحبان وزهور الأكاسيا والكرأوية والمسك والكافور والثيلة والحديد والصلب والرصاص والقصدير والبن والتبغ ، واللوان عديدة من المشروبات .. إلى جانب واردات أخرى أقل أهمية . وكانت تنقل جميعها ، باستثناء ما يكفي حاجة البصرة وما جاورها ، مباشرة إلى حلب ، فتتجه إلى بغداد بالقوافل وهناك تنزل إلى دجلة ثم الفرات عبر الحلة وششتار . أما الصادرات من حلب وبغداد فكانت : النحاس والزرنيخ والمر والاوتار والسجاد الايراني والحريز الايراني وشرايح الذهب والفضة والشيلان والصوف من أنقره ، وتوابل حلب وزهورها ، والكتانيات من بغداد وحلب والمخمل والحريز والساتان والثياب الصوفية الانجليزية والفرنسية ، كذلك الخرز والمسابع والمقود بأنواعها المختلفة ، والنظارات الكبيرة صغيرة وكبيرة ، والزجاج ، والزجاج المصنفر ، وأسلاك النحاس والخرف والتبغ والأفيون وأنواع عدة من المشروبات . هذا الى جانب أنواع أخرى من المستوردات الأقل أهمية . وكان هذا كله يأتي إلى البصرة فيحتجز منه قدر حاجتها وحاجة الاقاليم التي حولها ، ثم ينقل الباقي في السفن التي أشرنا اليها والتي كانت تقوم برحلاتها من البصرة اليها بشكل دوري منتظم ، لاسواق باقي الخليج ، ومسقط ، والهند . ويجنب إعادة التصدير إلى الخارج الذي ذكرناه بالتفصيل ، كان في البصرة نفسها صافرات على درجة كبيرة من الاهمية هي الثمور التي تجمع من الاقاليم نفسه ، وكان المحصول السنوي يقدر ، في المتوسط ، بما يساوي مليون روية من روبيات يومباي ، وكان الجانب الاكبر من المحصول يصدر إلى مختلف الموانئ في الخليج والهند والبحر الأحمر . وكانت هناك تجارة مزدهرة بين البصرة وششتار عن طريق نهر قارون .

الضرائب على البضائع :

وكانت ضرائب الاستيراد والتصدير مرتفعة بحق في البصرة ، وكانت التجارة تنقسم قسمين : التجارة في البضائع «الخفيفة» والتجارة في البضائع «الثقيلة» . والأولى تشمل كل أنواع الثياب والملابس ، والأخرى تضم كل «المواد الثقيلة» كالمعادن والبن والتبغ والفلفل والسكر . وبالنسبة للتجار الأوربيين فقد حددت المعاهدة الضريبة التي يدفعونها على وارداتهم بنسبة ٣٪ من رأس المال ، لكنهم كانوا بالفعل يدفعون أكثر من هذه النسبة ، فبعد أن تصل بضائعهم إلى البصرة يدفعون ٣٪ ، ثم يدفعون مثلها للانتقال إلى بغداد ، وربما دفعوا مثلها للانتقال إلى حلب . كذلك حددت ضريبة الصادرات بـ ٣٪ أما التجار الوطنيون فقد كانوا يدفعون ضريبة استيراد قدرها ٧,٥٪ على البضائع الخفيفة التي تصلهم إلى البصرة من البحر أو من بغداد و ٨,٥٪ بالنسبة للبضائع «الثقيلة» وكانت ضريبة البضائع المصدرة من البصرة إلى حلب هي نفس النسبة ، ويدفع جميع التجار الوطنيون نسبة قدرها ٥٪ على صادراتهم البحرية . وللهرب من هذه الضرائب ، التي كانت تصل أحياناً مجموعاً كلياً قدره ١٧٪ ، كان كثير من التجار الوطنيون يلجأون للتهريب ، وكانوا يستخدمون مدينة الزبير لهذا الغرض ، فكانوا يلجأون بالبضائع إلى هذه المدينة عن طريق انزالها إلى أماكن مختلفة من شط العرب ، ويدخلونها بعد ذلك خفية إلى البصرة أو يرسلونها في القوافل مباشرة عبر الصحراء إلى حلب . كما كانوا يستغلون الكويت أيضاً في عملياتهم هذه .

نقل البضائع :

وقد أشرنا من قبل إلى ما كانت تتكلفه القوافل ويتكلفه نقل المياه بالنظر لأهمية هذا الأمر ، في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج . إن التفاصيل السابقة مستمدة في معظمها من تقرير عن التجارة وضعه السيدان مانستي وجونز ممثلاً شركة الهند الشرقية بالبصرة في سنة ١٧٩٠ .

العلاقات السياسية بين بريطانيا والعراق التركي

١٧٧٩ - ١٧٨٩

علاقة البريطانيين بسليمان باشا ١٧٧٩ - ١٧٨٩ :

أشرنا في جزء سابق من هذا الفصل إلى علاقة ممثلي شركة الهند الشرقية بسليمان باشا ، سليمان أغا حينذاك ، أثناء وجوده مسلماً للبصرة ، وذكرنا عدة ملاحظات حول هذه العلاقة ، والآن قد رأينا أن بعض أسباب إطلاق سراحه من السجن في إيران تعود إلى النفوذ البريطاني . ويبقى أن نشير إلى بعض الحقائق عن علاقاته التالية بالمستولين البريطانيين .

: ١٧٧٩

حين أصبح سليمان في سنة ١٧٧٩ مرشحاً لتولي منصب الباشوية الشاغرة في بغداد قررت الوكالة ، ما دام سليمان مدينياً بمبالغ طائلة لافراد عديدين من وكالة البصرة ، وما دامت حكومة بغداد مدينة لشركة الهند الشرقية بمبالغ طائلة أيضاً ، أن تؤيد ترشيح سليمان لباشوية بغداد ؛ فتوليه الباشوية هو الضمان الوحيد للوفاء بتلك الالتزامات وارسل مستر لاتوش ، لحساب الباشا ، اموالا إلى السفير البريطاني في القسطنطينية كي يقوم بتوزيعها على كبار المسئولين هناك ومن بينهم أم السلطان ، والوزير ، وعدد من كبار المسئولين وتم الحصول على النتيجة المرجاه .

وفي كشف الحساب الذي قدم للباشا فيما بعد ، جاء مبلغ ٢٠٠٠ جنيه انجليزي دفعت لشخص « ليس من اللائق الكشف عن شخصيته » ، واندعش الباشا لذلك ، وظل حتى آخر حياته لا يخفي شكوكه بالنسبة لهذا المبلغ متصوراً أن السفير البريطاني في القسطنطينية استولى عليه لنفسه .

: ١٧٨٢ - ١٧٨٤

وخلال ١٧٨٢-١٧٨٣ تسلم سليمان باشا بسر الكلفه ومصاريف الشحن فقط - ١٣٠٠ قطعة من السلاح وكمية كبيرة من البارود والذخيرة

ودانات المدافع ، وذلك بناء على طلب منه لحكومة بومباي أيدته الحكومة التركية تأييداً كاملاً : كذلك صممت ست سفن حربية صغيرة في بومباي وسلمت اليه في البصرة . وكان من أحد أهداف مستر لاتوش من السفر إلى أوروبا عن طريق بغداد في نهاية سنة ١٧٨٤ ، كما أشرنا في مكان آخر ، أن « يستأذن من سليمان باشا الذي قام بدور كبير وأساسي لتعيينه في الباشوية ، والذي كان له معه حسابات كثيرة لا بد أن تسوى » .

١٧٨٧ :

وفي سنة ١٧٨٧ حين تردد ان قائد التمرد الذي حدث في تلك السنة قد اعتمده الباب العالي خلفاً لسليمان باشا ارسل البابا الذي صدق هذا هو نفسه « يطلب الخوجه ماركار ممثل الشركة المعظمة في بغداد ، وفي وجوده أمر بكتابة خطاب إلى سفير صاحب الجلالة لدى الباب العالي التمس منه فيه أن يبذل كل جهده ويستثمر الصداقة القائمة بينه وبين الباب العالي لاقناع المسؤولين بالعدول عن هذا التعيين الذي قيل إنه قد صدر لحاجي سليمان بك . وأصر على تأكيد التزاماته وولائه للانجليز » . وفي نفس السنة ذكر مستر مانستي ، الوكيل البريطاني في البصرة ، أنه يرى أن سليمان باشا ، رغم مسلكه الأخير الذي لا يتفق والأفضال الكثيرة التي أعقدتها عليه البريطانيون ، ما يزال في رأيه « موالياً » لهم ، وأنه بقدر من اللين في المعاملة ، قدم للتجار امتيازات لم يحظوا بها على عهد أسلافه مجتمعين .

علاقات البريطانيين بذوي النفوذ من أهل البلاد ١٧٧٩-١٧٨٩ :

ويبدو أن المقيم البريطاني في البصرة والأعضاء العاملين معه ، قد استطاعوا ، إلى جانب تعاملهم مع المسؤولين الأتراك ، أن يقيموا علاقات ودية مع عدد كبير من شيوخ العرب ووجهاء البلاد . وكان هدف زيارة مستر لاتوش للشيخ ثويني في سنة ١٧٨٤ هي أن يقدم هدية لشيخ المنتفق اعترافاً بجميله وسلوكه الطيب حيال خط البريد البريطاني

الصحراوي ، وكان بمقدوره دائماً أن يسهل السير في هذا الطريق أو يقطعه تماماً ، كذلك استطاع مسر مانستي أن يقوم بخدمة من أجل رجل يدعى محمد بك في سنة ١٧٧٥ ، وظل شقيقه يحتفظ بهذا الجميل . وهذا الشقيق هو حاجي سليمان بك نفس الرجل الذي تمرد سنة ١٧٨٦ والذي كان محتملاً أن يصبح باشا بغداد في العام التالي .

وفي سنة ١٧٨٧ استطاع المقيم ، في تقرير عن الحالة العامة ، أن يشير راضياً إلى « النفوذ الكبير الذي يمارسه الانجليز الآن في العراق التركي » . والصدادة الملموسة التي تربطهم بكل شيء في البلاد دون استثناء .



المنشآت البريطانية في العراق التركي

١٧٧٩ - ١٧٨٩

كانت حكومة بومباي ومجلس مديري لندن قد أمروا سنة ١٧٧٨ بتخفيض جهاز موظفي وكالة البصرة البريطانية بسبب مسلك الحاكم الايراني العنيف هناك ، لكن هذه الاوامر لم تكن قد نفذت بعد حتى أوائل ١٧٧٩ .

العاملون في مقيمة البصرة ١٧٧٩ :

وحين عادت البصرة ولاية تركية كتب مسر لانوش المقيم البريطاني إلى حكومة بومباي يطلب منها أن ترفع إلى مجلس المديرين أنه لم يعد من المناسب أن تعمل الوكالة بالحد الأدنى من موظفيها فقط . وطلب السماح له باستبقاء مسر ابراهيم مساعداً له ، والاحتفاظ بجراح الوكالة فيها . وقد تمت الموافقة على طلبه في الحالين .

الحمل في البصرة ١٧٨٠ :

وفي صيف ١٧٨٠ انتشرت في البصرة « حمى وبائية » وأحدثت وفيات كثيرة ، وكان من ضحاياها مسر ابراهيم مساعداً المقيم الذي

كان محمولا على السفينة «إنجل» في طريقه إلى بوشهر لتغيير الهواء ، لكنه طلب إنزاله إلى البر في يوم ١٦ يونيو ، ومات في اليوم التالي ، وكان مستر باتري وهو مسافر آخر على نفس السفينة مريضاً جداً لكنه نجح بحياته . كذلك أيضاً كان كابتن شريف قائد السفينة ومعظم بحارته مرضى ، لكنهم جميعاً استردوا عافيتهم خلال الفترة التي قضوها في بوشهر والتي استمرت من ١٦ إلى ٢٢ يونيو .

تعيين وكيل من أهل البلاد في بغداد ١٧٨٣ :

وفي نوفمبر ١٧٨٣ وافقت حكومة بومباي على اقتراح رفعه إليها المقيم بتعيين وكيل دائم من أهل البلاد في بغداد ، براتب شهري قدره ١٠٠ روبية ، يكون عمله تسهيل الأمور مع باشا بغداد لصالح الشركة ، والإشراف على نقل شحنات البضائع إلى البصرة والحصول على المعلومات ، وكان أول من رفع عليه الاختيار لهذا المنصب هو خوجه ماركار الذي كان يؤدي أعمال هذه الوظيفة بالفعل منذ يوليو ١٧٨١ ، ومكافأة له أمرت الحكومة بأن يحصل على متأخر راتبه عن هذه المدة كلها .

أوامر جديدة بالنسبة للضريبة القنصلية ١٧٨٤ :

وفي سنة ١٧٨٤ أصدرت حكومة بومباي أوامرها بأن تصبح العوائد القنصلية ونسبتها ٢٪ والتي كانت تقسم متساوية بين المقيم في البصرة وحاكم بومباي ، من حق شركة الهند الشرقية نفسها .



الفرنسيون في العراق التركي ١٧٧٩ - ١٧٨٩

من ١٧٨٢ إلى ١٧٩٤ ظل شخص واحد يقوم بمهام أسقف بابل والقنصل الفرنسي في بغداد ، وكان ذلك الشخص هو الأب بوشاب نائباً عن عمه مسيو ميرو دو دي بوج . وكان الأب بوشاب عالماً ، وبهذه الصفة صحب بوناپرت في حملته على مصر فيما بعد .



سليم الثالث ١٧٨٩ - ١٨٠٧

وخلف عبد الحميد الاول في سلطنة تركيا ابن أخيه سليم الثالث ، وهو ابن مصطفى الثالث ، وقد تولى العرش في ٧ ابريل ١٧٨٩ ، وعزل في ٢٩ مايو ١٨٠٧ ، وكانت الامبراطورية العثمانية في عهده تتكون من ٢٦ ولاية أو حكومة من بينها بغداد التي كانت تشمل البصرة لكنها لا تشمل الموصل . وكانت هذه الفترة هامة ، بل وحرجه ، بالنسبة لتركيا الغربية . فقد كان السلطان يبذل كل جهوده هناك كي يفرض سلطة الحكومة المركزية على مناطق سقطت عنها هذه السلطة من أمد طويل ، وكان يقاوم السلطان في ذلك العلماء والانكشارية جميعاً ، والحقيقة إن هذا الاقليم الذي نحن بصددده هو آخر الولايات الآسيوية في الامبراطورية العثمانية آنذاك ، وكان الاقليم بعيداً عن تلك التقلصات والتشنجات التي تميز بها العصر النابليوني ، كذلك كان بعيداً عن حركة الاصلاح ، أو محاولات الاصلاح على الاقل ، التي تميز بها عهد سليم الثالث . ولولا الآثار المالية للحروب مع النمسا وروسيا وفرنسا التي كان دائماً يطلب من باشوية بغداد المساهمة فيها ، ولولا تعاظم قوة الوهابيين في جزيرة العرب في ذلك الوقت ، وعجز الباب العالي عن حماية بغداد منها ، لولا ذلك لظلت باشوية بغداد لا تتأثر إلا بما يجري فيها فقط .

لكن رغم أن الحكام الوطنيين والشعب في العراق التركي لم يكونوا يهتمون كثيراً بتطور الأحداث في أوروبا ، فقد كان هذا الاهتمام موجوداً بطبيعة الحال بين ممثلي الدول الغربية هناك . وتفسير هذا يقتضي منا استذكار عدة حقائق . فمنذ تولي السلطان الجديد العرش في ١٧٨٩ حتى معاهدة جاسي سنة ١٨٩٢ كانت تركيا في حرب مع روسيا ، وقبلها كانت في حرب مع النمسا ، وفي هذه الاثناء كانت بريطانيا وفرنسا تقفان بنفوذهما إلى جانب تركيا ، بل واشتركت فرنسا ، التي كانت تعيش في أيام ثورتها وقتذاك ، في جانب من هذه الحروب . ومن ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ اشتعلت الحرب بين تركيا وفرنسا نتيجة غزو بونايرت لمصر ، وكانت تركيا تتلقى معونات فعالة من بريطانيا وروسيا بعد سنة ١٧٩٩ . وأخيراً في سنة ١٨٠٦ أصبحت العلاقات بين تركيا وفرنسا علاقات ودية .. بل وحميمة أيضاً وحدثت القطيعة بين تركيا وروسيا ، وتبعها الخلاف بين تركيا وبريطانيا وانسحب السفير البريطاني من القسطنطينية في بداية سنة ١٨٠١ وقام الاسطول البريطاني بقيادة الاميرال ذكورث بمناورة كبيرة أمام المدينة . وكانت أيام بغداد التي اشتدت فيها الازمة هي تلك الفترة بين ١٧٩٨-١٧٩٩ ، فوقتها كان متوقفاً أن يتقدم بونايرت - عن طريق الفرات أو غيره - من مصر في طريقه إلى الهند .

أما موضوع غزوات الوهابيين للأراضي التركية فسنشتر إليه فيما بعد في هذا الفصل نفسه ، كذلك هي مذكورة بتفصيل أكثر في الجزء الخاص بتاريخ نجد ، وليس من الضروري هنا أن نصف التحسينات التي طرأت على الإدارة ، مدنية كانت أم عسكرية ، والتي خصص لها سليم الثالث جانباً كبيراً من اهتمامه وكانت أحد أسباب عدم شعبيته ثم عزله فيما بعد ، وذلك لأن هذه الإصلاحات لم يكن لها أثر في العراق التركي ، أو كانت لها آثار هينة لا تكاد تذكر .

الحالة الداخلية في الفترة الاخيرة من حكم سليمان باشا ١٧٨٩ - ١٨٠٢

أشرنا من قبل إلى أحمد الذي كان في الاصل خادماً عند سليمان باشا الذي عينه نائباً أو وزيراً له في سنة ١٧٨٥ ثم حصل له على رتبة الباشوية في نفس الوقت . ومنذ ذلك الحين ولسنوات طويلة بعد ذلك ظل معظم عمل الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي معاً ملقى على كاهل أحمد باشا .

اغتيال الكرخيا أحمد نائب الباشا ١٧٩٨ :

ويبدو أن سليمان باشا اقترح على أحمد حوالي سنة ١٧٩٠ (١) أن يصاخره ، وبالتالي يستطيع هو أن يتنازل عن الباشوية ويوصي الباب العالي بأن يخلفه أحمد باشا ، لكن هذا ظل متردداً في قبول ذلك التشریف لأن زواجه من بنت الباشا كان يعني تخليه عن علاقته الأسرية التي كانت قائمة بالفعل (٢) ، لهذا راوغ كثيراً . وعرفت ابنة سليمان باشا رفض أحمد الزواج منها . فحققت عليه واستطاعت أن تغري أحد عبيد أبيها ، واسمه علي ، وكان يعمل خازن دار الباشا بأن يقضي على أحمد ، وأغرته بأنها ستزوجه هو إن تبحر في ذلك واستطاع علي أن يحصل على تأييد بعض حرس سليمان الذين كانوا يكرهون أحمد باشا بالفعل . وذات صباح حين كان أحمد باشا داخلاً إلى قاعة مجلس الباشا وكان سليمان في مجلسه بالفعل ، وثب اليه علي وطعنه طعنة قاتلة بمنجرجه في صدره ، وتوالت بعده بعض رجال الحرس فأجهزوا عليه . واكتفى سليمان باشا بأن يغطي عينيه بكوفيته بدل أن يقوم بأية محاولة لانقاذ

(١) الرواية الواردة هنا تعتمد رواية بريدجن (الوهايون ص ١٧٨ - ١٨٦) . ويقدم أوليفر رواية أخرى للظروف التي أدت الى اغتياله، ويذكر أن هذا حدث حين كان الباشا في بغداد (الرحلة) مجلد ٢ ص ٤٤١) وقد رأى ذلك بالفعل الطبيب الفرنسي أوتري .
(٢) كانت هي الابنة الوحيدة لسليمان باشا .

ربييه ، وبدا أن الباشا غاضب ومتأثر لمقتله ، فترك المجلس وانسحب إلى بيته بالداخل ، لكن محمد بك ، أحد مستشاريه من العرب ، وعبدالله ، الوسيط اليهودي في بلاطه ، وكان هذان أول من استدعاهما الباشا استطاعا إقناعه بأن يتساهل في هذه القضية . وهكذا أعلن سليمان أن أحمد باشا قد قتل بأوامره نتيجة ثبوت تهمة الخيانة عليه ، كذلك أعلن أيضاً الاحتفال بزفاف ابنته إلى علي في نفس المساء . حدثت هذه الحادثة في إبريل ١٧٩٦ بعد أن استرد الباشا صحته مباشرة ، وقد كان مريضاً بمرض أفعله عن متابعة أموره بنفسه .

مصادر باشوية بغداد في ١٧٩٦ - ١٧٩٧ :

وقد ذكر الرحالة الفرنسي مسيو اوليفر ، الذي زار بغداد في ١٧٩٦-١٧٩٧ ، أن مصادر باشوية بغداد المالية والعسكرية كانت بحالة جيدة . فقد كان حرس الباشا يضم ٤٠٠٠ راكب و ٢٠٠٠ راجل أما الفرسان الاتراك فلم يكن منهم في الإقليم كله أكثر من ١٢٠٠ فارس ولم يستطع الكاتب تحديد عدد الانكشارية . وكانت حاميته تتكون من حوالي ثمانية آلاف رجل ، وكان يعتقد أنها تصل إلى ١٥ ألفاً يمكن جمعهم عند الضرورة ، لكن الباشا لم يكن يوسعه استخدام الانكشارية في أي غرض إلا للدفاع عن المنطقة التي يقيمون بها فقط ، أما غير ذلك فالباب العالي وحده هو القادر على إصدار الأوامر اليهم .

وكان جانب كبير من مصادر باشوية بغداد العسكرية يعتمد على ما تقدمه كردستان ، وكان يحكمها في ذلك الوقت باشوات ثلاثة يعينهم حاكم بغداد . الباشا الكبير منهم كانت قواته تتراوح بين ١٢ الف و ١٥ الف فارس . ومن عرب الإقليم نفسه كان يمكن أيضاً جمع قوات من الفرسان تتراوح بين ١٠ و ١٢ الف رجل ، لكن هذا الإجراء كان باهظ التكاليف ولا يمكن الوثوق به . ومن القوات غير النظامية كان يمكن جمع عدد غفير وذلك وفق كمية الغنائم المرتقبة ومدى النجاح

المتوقع . وقدرت القوات العسكرية لباشوية بغداد كلها بعدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف رجل وكان مفهوماً أن هذا العدد يمكن جمعه دون أن تتكبد الباشوية أية نفقات إضافية .

أما المصادر المالية للباشوية فقد قدرت في إحدى السنوات العادية حسب ما يذكره مسيو أوليفر بمبلغ ٤ مليون فرنك من ضرائب الارض المفروضة على العرب والأكراد ، ومن الجزية التي يدفعها غير المسلمين . ومن العوائد ... الخ . وكان دخل الباشوية من هذه العوائد أمراً على جانب كبير من الأهمية خاصة بعد تحول جانب من تجارة الهند إلى العراق التركي بدل إيران في عهد كريم خان . ولم يكن ما يرفع إلى الباب العالي يتجاوز ثلث الدخل والباقي تمتصه النفقات المحلية . وفي سنوات الحرب مع العرب أو الأكراد كان المبلغ الذي يرفع إلى القسطنطينية ينقص إلى أقصى الحدود .

وحسب ما يذكر مستر جونز ، الذي كان مقيماً بريطانياً في بغداد سنة ١٧٩٨ ، فإن دخل الباشوية في السنوات السابقة على ١٧٩٧ لم يكن يقل عن مليون جنيه انجليزي (١) ، لا يدفع منها للباب العالي أكثر من ١٠٠ ألف جنيه ، ويلتخل جيب الباشا نفسه بمبلغ يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف جنيه .

وفي أوائل إبريل ١٨٠٢ ظهر الطاعون الدملي مرة أخرى في بغداد وبلغ عدد ضحاياه ، حتى يوم ٩ مايو ، ألفي نسمة في أحد التقديرات . لكننا نستنتج أن الطاعون لم يعمر طويلاً لأننا لا نجد إشارة أخرى إليه فيما بعد .

وترك الباشا بغداد بمجرد ثبوت ظهور الطاعون بها ، ولم يأمر باتخاذ أية خطوات من جانبه ل إيقاف تقدم الوباء ، لكنه اكتفى بإصدار أوامر

(١) العائد السنوي اليوم لولايتي بغداد والبصرة مما لا يتجاوز ٤٠٠ ألف جنيه انجليزي .

« غير عادلة ولا إنسانية » تحرم على أي من أهل المدينة أن يحذو حذوه
فيفر من المدينة الموبوءة .

الحالة السياسية في باشوية بغداد ١٨٠٢ :

أما سليمان باشا ، الذي اشتهر في شبابه بالنشاط والحزم ، فقد
استسلم الآن لمتعة منصبه الرسمي (١) ، وأصبحت باشوية بغداد كلها على
وجه العموم تعيش في حالة من الاختلاط والقوضى والتخبط . فلم تكن
مدينتا بغداد والبصرة محصنتين تحصيناً كافياً لصدد أي هجوم عليهما ،
وكانت حامية المدينة الاولى تضم بين ٦ آلاف و ٧ آلاف انكشاري
وكلهم « غير منظمين وغير مخلصين » ، واذا حدث ان حوصروا داخل
المدينة فسينقضون عليها وعلى من فيها كوحش جريح » . وكان الجزء
الاكبر من كردستان ما يزال تابعا لبغداد ، لكن كبار العائلات
الكردية فيه كانت تتصارع دائماً بعضها مع البعض ، ولم يكن الاقليم
كله ، لولا القوات العسكرية التي كان يستطيع تقديمها مصدر أية فائدة
لباشوية بغداد . ومن قبائل العرب في الريف كانت قبيلة شمر دائمة
التمرد ، وطالما أوقعت السلطات بها العقاب القاسي . كما كانت قبيلة لام
البعيدة المنازل في حالة تمرد بسبب هجوم أحد شيوخها بعد عزل الاتراك
له على الشيخ الذي عين بدله . وكانت القوضى شاملة في الإقليم الممتد من
كوت العمارة إلى حسان ومنها إلى الخويزة نتيجة كل هذه الاسباب .
والى جانب هذه الاضطرابات في الداخل فقد كان ثمة خطور دائم ، أو
خوف دائم على الاقل ، من وقوع غزو من ناحية وسط جزيرة العرب
أو من إيران من الناحية الأخرى .

(١) في سنة ١٧٩٦ حين زار مسير أوليفر سليمان باشا وجهده في حالة
من الخلط المتخوليا ، عازفا عن العمل وعن اللهو جميعا . لكنه
من الواضح أنه استرد صحته من هذه التوبة .

موت سليمان باشا ٧ اغسطس ١٨٠٢ :

وفي نهاية يوليو سنة ١٨٠٢ كان مركز سليمان باشا قد بلغ من الضعف والاهتزاز (١) ما أدى لترعرع الخطط ، وحولك المؤامرات حول من يخلفه ، هذا علاوة على تدهور صحته . وكان الطبيب الذي يعالجه جراحاً فرنسياً ، هو ميسيو اوتري . قد أقام فترة طويلة في بغداد . وفي يوم ٦ أغسطس قام بزيارة سليمان ، بناء على طلب أقاربه عدد من الرجال ذوي النفوذ من بينهم دكتور شورت طبيب المقيمة البريطانية الذي أدرك أن سلطات الباشا أضحت معدودة على قيد الحياة .. وكانت النهاية في اليوم السابع من اغسطس قبل صلاة الظهر .

أما حكومة سليمان باشا ، التي كانت يوماً حكومة حازمة وصارمة فقد وصفها المقيم البريطاني قبل موت سليمان بفترة قصيرة بأنها « وصلت أقصى درجات التفكك والغباء » ، وقيل عن سليمان نفسه إنه قد نخل عن شرفه وسمعته ، والحقيقة إننا لا يجب أن نذكره في أيامه هذه ، بل نذكره في تلك الأيام التي كانت شخصيته فيها كما وصفه سير هـ. ج. بریدجنس الذي عرفه جيداً : -

« ربما كان سليمان نموذجاً بديعاً للباشا التركي عز مثيله وكان من مواليد جورجيا ولذلك امتاز بجمال ورجولة تضفي عليها الثياب التركية الفاخرة هيبة وقوة . وكان خبيراً لا يشق له غبار في كل الأعمال العسكرية وفي الميدان ، وكان هذا مما يجعله أكثر كفاءة في ممارسة عمله . كذلك كان سليمان متديناً لكنه كان متسامحاً مع كل من أوصاه دينه بالتسامح معهم . وكان حكيماً مدبراً في نفقاته ، وإن أهمهم بالتقتر لكنه كان دائماً يبرر ذلك بأن بلاده تتهددها الأخطار ، واستطيع ان اشهد (لأن هذا قد تم عن طريقي وطريق عبد الله اليهودي) أنه أرسل أكثر من نصف مليون جنيه استرليني لمساعدة يوسف باشا الصدر الاعظم في

(١) في أوائل مايو ١٨٠٢ ذكر المقيم البريطاني في أحد تقاريره أن الباشا أصبح مشلولاً من الخصر حتى أسفل شللاً تاماً .

حملته على الفرنسيين في مصر ، وكان بلاطه حاشداً وبيته مقاماً كما لو كان حاكماً مستقلاً تمام الاستقلال ، وقد تلقى في الأيام الأولى من حكمه معاونة قيمة من البريطانيين ، وظل حتى آخر حياته يعترف بهذا الجميل ، حتى إن أي رحالة بريطاني كان واثقاً تمام الثقة من إجابة المطالب التي يطلبها ، مهما كانت هذه المطالب ، طوال مدة بقاء سليمان باشا في بغداد .

كما كان لسليمان باشا ، حسب ما يذكر هذا المصدر نفسه ، حس قوي بالفكاهة .

وظل للتجارة في باشوية بغداد خلال هذه الفترة ١٧٨٩-١٨٠٢ نفس الطابع الذي كان لها في الفترة من ١٧٧٩ إلى ١٧٨٩ . وفي سنة ١٨٠٠ قدر متوسط قيمة الواردات الهندية إلى البصرة بثلاثين لكاً من الروبيات (أي ثلاثة ملايين روبية) .



العلاقات الخارجية للعراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢

غزوات الوهابيين وحملاتهم ١٧٨٩ - ١٨٠٢ :

كانت حالة القلق على الجبهة الغربية بسبب الخلافات غير الممكنة الحل بين الاتراك والوهابيين هي السمة المميزة للعلاقات الخارجية للعراق التركي خلال الفترة الاخيرة من حكم سليمان باشا . وكان الوهابيون على وجه العموم أكثر نشاطاً وعدواناً . وتفصيل هذا الصراع موجود في الفصل الخاص بتاريخ نجد ويكفي هنا أن نشير إلى بعض أحداثه الرئيسية .

الحملة التركية الاولى ١٧٨٩ :

قبل سنة ١٧٩٨ شن الوهابيون حملات متعددة على الاراضي التركية ، وفي هذه السنة بدأت مدينة الحلة تعاني من ويلات تلك الهجمات فخرجت حملة تركية من البصرة ، كان هدفها الدرعية عاصمة الوهابيين

وغايتها ليست أقل من إخضاع نجد كلها . وكانت هذه القوة بقيادة علي سليمان باشا الكرخيا الثاني الذي قتل أحمد باشا وخلفه في منصبه . وقد رجعت الحملة من الاحساء بعد جولة قصيرة لم تحقق فيها انتصاراً يذكر . وكانت نتيجتها الوحيدة عقد هدنة مدتها ست سنوات ثم الاتفاق عليها في «نج» أثناء انسحاب الحملة إلى البصرة ، وتم التصديق عليها ببغداد فيما بعد .

مذبحة الوهابيين في كربلاء ثم الحملة التركية الثانية ١٨٠١-١٨٠٢ :

وحق هذه الهدنة لم يلتزم بها الطرفان طويلا ، ففي ٢٠ إبريل سنة ١٨٠١ حدثت كارثة للسلطات التركية حين باغت الوهابيون مدينة كربلاء وأعملوا الذبح في أهلها ، وكانت هذه المدينة مقدسة عند الشيعة وهي كذلك بالتالي عند كل الامة الايرانية . وحاول سليمان باشا الانتقام بارسال حملة ثانية على الدرعية لم تكن بقيادة مسئول تركي هذه المرة . بل كان عليها الشيخ ثويني ، أكبر شيوخ قبيلة المنتفق ، غير أن هذه الحملة كانت أكثر فشلا من الحملة الاولى فقد اغتيل قائدها على مسافة قريبة من الكويت ، لأسباب غير واضحة قد تكون سياسية او شخصية . وتشتت هذه القوات التي لم يعد لها فائدة ، وقضى الوهابيون على جانب كبير منها . هذه هي الاحداث التي اسخطت سليمان باشا العجوز ، الذي استطاع يوماً ، وهو في أواسط عمره ، أن يلدفع عن البصرة دفاع الابطال ضد الايرانيين سنة كاملة . أما الآن .. وحين وصلته أنباء مذبحة كربلاء فقد قال الرجل المسن : «إنني لا أستحق الحياة بعد اليوم» .

وكان موقف بعض القبائل العربية في العراق التركي من الوهابيين في مايو سنة ١٨٠٢ موقفاً مشكوكاً فيه ، فقد كان من المحتمل أن تنحاز قبائل الخزاغل وشمر ، وقد لقيت عناءً كثيراً على أيدي الأتراك . إلى جانب الوهابيين اذا حاول هؤلاء احتلال الاقليم بالقوة ، بل وكان ولاء قبيلة المنتفق نفسها موضع شك وريبة . وأدى الخوف العظيم من الخطر الى نوع من اللامبالاه كان من نتيجتها ترك مدينة الحلة دون

تحصين او دفاع مع أن الوهابيين قصلوها بالهجوم غير مرة واحدة . وكان مستر هارفورد جونز المقيم البريطاني في بغداد قد أشار في خطاب له إلى الحاكم العام في الهند : « وأنا أخشى أن تتهمني سموكم بالخطأ إذا قلت لكم إن الحكومة هنا لا تهتم كثيراً بمدينة الحلة .. غير أنني أقسم لكم بشرفي وبربي أن هذا صحيح » .

العلاقات مع إيران ١٧٨٩ - ١٨٠٢ :

وكانت إيران هي الجارة الخطرة الأخرى على العراق التركي . وبعد قيام حكم الكاجارات في إيران رأى سليمان باشا من الانسب أن يعامل هذه الدولة بعناية واحترام . وكان مؤسس حكم الكاجارات ، أغا محمد خان ، معروفاً بأن له خططاً مبيتة ضد بغداد ، وبعد موته في ١٧٩٧ ، بدأت الازمات تحدث بين الحسين والحسين ، من ذلك ما حدث خاصة على عهد فتح علي شاه حين حدثت مذبحة كربلاء في ١٨٩١-١٨٠٢ وتوقع الانراك أن يطالبهم الشاه بالتعويض لعجزهم عن توفير الحماية للاماكن المقدسة .

الخلاف مع قبيلة كعب ١٨٩١ :

وفي سنة ١٧٩١ حدثت أزمة أخرى لم يكن للانراك يد فيها وذلك بن مسئولهم في البصرة وقبيلة كعب شبه المستقلة في إقليم عربستان . ففي هذه السنة تجاسرت قبيلة كعب على مهاجمة اسطول البن العماني السنوي وهو في طريقه إلى البصرة لكنهم تراجعوا عنه وقد تكبدوا خسائر كبيرة ودمرت معظم سفنهم . وانتقاماً لهذه الهزيمة أقام بنو كعب قواعد عديدة لهم على ضفتي شط العرب وحاولوا أن يمتنعوا أسطول عمان من المرور في طريق عودته بن أكتوبر وديسمبر ، لكن العمانيّة كانوا في حماية الاسطول التركي بقيادة القبطان باشا بنفسه ، وبعد اشتباك بين بنو كعب والاسطول والقواعد المقامة على ضفتي النهر استطاع الاسطول أن يصل إلى الخليج بسلام . ورفع بنو كعب عندئذ قواعدهم وانسحبوا إلى

دورق ، وعاد الاسطول التركي إلى البصرة ، لكن السلطات التركية كانت مستثارة وساخطة أشد السخط على قبيلة كعب لتجربتها على إنشاء قواعد لها في الأرض التركية على الضفة الغربية من النهر ، وكذلك لمطالبتها بالتعويض عن الخسائر التي أحدثتها محاولاتها للهجوم على السفن العمانية ، غير أن المسألة انتهت هنا دون حدوث تطورات جديدة .

مشكلة مع سيد عمان ١٧٩٨ :

وحدث خلاف بسيط أيضاً أشرنا اليه سنة ١٧٩٨ في تاريخ سلطنة عمان وذلك بين السيد سلطان حاكم مسقط والسلطات التركية في العراق . فقد طالب السيد سلطان بأموال زعم أنها مستحقة له في مقابل المعونات التي قدمها أبوه للأتراك أثناء حصار البصرة في ١٧٧٥-١٧٧٦ وقد أنكر الباشا هذا الزعم ، وهو الذي كان يتولى الدفاع عن البصرة بنفسه أي أنه يعرف حقيقة الامر جيداً ، واتخذ حاكم عمان أهبطه للقيام بعمل بحري على البصرة في يوليو ١٧٩٨ ، وقبلها راح يفاوض عدوه شيخ راس الخيمة من أجل عقد الصلح بينهما على الأقل إذا تعذر التحالف لمصلحة مشتركة .

أما سليمان باشا فقد كان في ذلك الوقت يعرف نبأ غزو الفرنسيين لمصر ثم احتلالها ، وكان في سبيله لارسال الحملة الأولى على الوهابيين . ورأى الا يضيف جديداً إلى هذه المشكلات فاتصل في ٢٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ بمستر رينوود الوكيل الذي تركه المقيم البريطاني ليسر أمور العمل في بغداد ، وطلب وساطته لاقناع سيد عمان وشيخ القواسم بعدم الالتجاء إلى العمل العنيف . ووافق مستر مانستي المقيم العام على ذلك الاقتراح ، لكنه تبن بالبحث أن متسلم البصرة كان بالفعل على اتصال بكلال الجانين ، ودارت مفاوضات مباشرة بين المتسلم وملا ابراهيم علي قائد اسطول البن العماني السنوي ، وانتهت المفاوضات بتسوية الخلاف مؤقتاً ، وقام أسطول مسقط بزيارته الودية التقليدية للبصرة .

العلاقات السياسية البريطانية في العراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢

يبقى أن نشير إلى علاقة بريطانيا ، كما تمثلها شركة الهند الشرقية
ووكلاؤها في العراق التركي خلال الجزء الأخير من حكم سليمان باشا .

مشكلة بين المقيم البريطاني في البصرة والسلطات التركية بسبب دعوى
بين يهودي ومسيحي ١٧٩١ - ١٧٩٣ :

ففي مارس أو إبريل ١٧٩١ توسط مستر مانستي المقيم البريطاني عند
متسلم البصرة لصالح أحد الاهالي المسيحيين ، واسمه ريشا وواضح أنه
ليس بريطانيا وربما لم يكن اورياً بالمرّة . وكان هذا متهماً بقتل رجل
يهودي . وكان أساس تدخل المقيم هو عدم توفر الادلة من ناحية وعدم
محاكمة المسيحي محاكمة عادلة من ناحية أخرى . ورغم أنه لم ينح في
إقناع المتسلم بالتخلي عن تصميمه على القبض على الجاني وإعدامه إلا أنه
نجح في أن يشته عن إيقاع العقوبة القصوى به ، وفي نفس الوقت وجهت
الجلالية اليهودية في البصرة تهديدات للمقيم البريطاني ، وإلى بعض
أعضائها بمنزلة علم شركة الهند الشرقية ، فقد أثارهم هذه القضية كثيراً
لكنهم ارغموا في نهاية الامر على الاعتذار لمستر مانستي في حضرة
المتسلم وغيره من المسؤولين الاتراك ، وقبل مستر مانستي اعتذارهم في
البداية ، وبعدها عرف ، من مصدر خاص ، أن زعيم الجلالية اليهودية
قد كتب يشكوه إلى نائب الباشا في بغداد ، فطلب مستر مانستي فتح
القضية كلها مرة أخرى وطرد «كبير اليهود» من البصرة ، وفرض
الغرامات او توقيع العقوبات بعشرة آخرين من الذين اشتركوا في
التمرد ، لكن متسلم البصرة رفض أن يقوم بأي عمل على أساس أن
اليهود قد اعتزلوا بالفعل عما بلر منهم ، فرفع مستر مانستي الامر
كله إلى باشا بغداد . وظلت المسألة توجّل قرابة سنتين بعدها ، ثم اراد
الباشا أن ينهيها فاستدعى كبير اليهود الى بغداد وامر بانذار العشرة

الباقين وتحذيرهم . أما متى ثم إطلاق سراح السجين «ريشا» فلانعرف ذلك على وجه التحديد .

انتقال المقيمة البريطانية من البصرة الى الكويت ١٧٩٣-١٧٩٥ :

لكن مستر مانسي رفض هذه التسوية التي حاولها الباشا ، وفي ٣٠ إبريل ١٧٩٣ انسحب مستر مانسي إلى الكويت محتجاً وبصحته مستر هارفورد جونز الذي ظل يشاركه في وكالة البصرة منذ نوفمبر ١٧٨٨ . وكتب الباشا حينئذ إلى الحاكم في بومباي يشكو سلوك مستر مانسي ويطلب استدعاه إلى الهند وجعل مقيم آخر في مكانه . ورفعت المشكلة التي أثارها هذه الاحداث من حكومة بومباي إلى الحاكم العام في الهند ومنه إلى مجلس مديري شركة الهند الشرقية في لندن .

أما تفاصيل بقاء مقيمة البصرة في الكويت من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٥ فموجودة في الفصل الخامس بتاريخ ذلك الاقليم . وتلقى المقيم ، أثناء وجوده بالكويت غير دعوة واحدة من الباشا للعودة إلى البصرة لكنه رفضها جميعاً لأنه كان يصر على مطلب أساسي هو توقيع العقوبة على عشرة من اليهود ، ويبدو أخيراً أنه وجه نداء بالعون إلى وزراء صاحب الجلالة عن طريق السفير البريطاني في القسطنطينية .

أوامر مجلس المديرين إبريل ١٧٩٥ :

ولم يصدر مجلس المديرين اوامره في هذه القضية إلا في إبريل ١٧٩٥ وانتقد المجلس سلوك مستر مانسي ومستر جونز لانهما تسببا في إحداث هذه القضية مع اليهود بعد أن انتهت المشكلة عملياً ، وأمر المجلس بأن ينقل هذان الموظفان من عملهما في مقيمة البصرة ، وبأن يؤكد المسؤولون الذين سيتولون عملهم لباشا بغداد ، بمجرد وصولهم إلى الكويت أن شركة الهند الشرقية ليست مصممة على إيقاع العقاب بهؤلاء اليهود العشرة وإذا تلقوا رداً طيباً منه فعليهم أن يرجعوا بالوكالة إلى البصرة . وفي ١٥ سبتمبر ١٧٩٥ ، حين وصلت هذه التعليمات عينت حكومة

بومباي السيدين ن. كراو وب. لومسيري بدل السيدين مانسي وجونز ، وكان الاخير من هذين قد غادر الكويت في إجازة إلى أوروبا متعللاً بسوء صحته . لكن الباشا ، على أية حال ، لم يكن يعرف أن السلطات العليا في شركة الهند الشرقية قد وافقت على وجهة نظره في المسألة ، وقبل وصول البعثة الجديدة بوقت قصير كان الباشا قد وافق على شروط مستر مانسي . وفي ٩ أغسطس ١٧٩٥ وصل اسماعيل أفندي ، وهو مسئول تركي كبير إلى الكويت كي يسوى المسألة ويعيد المقيم معزراً محروساً بكل حفاوة وتكريم حتى البصرة ، وأقنع مستر مانسي من الكويت في ١٦ أغسطس فوصل البصرة في ٤ سبتمبر وهناك لقي استقبالا حسناً ، وهناك أيضاً سلم اليه اليهود العشرة « ليوقع بهم العقاب بنفسه أو يأمر بسجنهم » وليس هناك شيء يشير إلى ما حدث بالفعل حين أصبحت له هذه السلطة . وأدى وصول مستر كراو بعد ذلك إلى البصرة ومعه التعليمات بأن يخلف المقيم إلى مشاكل رسمية عديدة منشبر إليها فيما بعد .

علاقات ودية بين المقيم والمسؤولين الاتراك :

وعقب رحيل مستر كراو وبقاء مستر مانسي (١) في المقيمة عادت العلاقات إلى الود والانسجام بين الوكالة البريطانية والمسؤولين الاتراك في العراق . وعن هذه العلاقات كتب مستر مانسي في مايو سنة ١٧٩٨ يقول :

« وأنا سعيد حقاً بإبلاغ الحكومة بأن شئون الوكالة اليوم تسير كأحسن ما يكون ، وليس لدى أدنى شك في أنها ستستمر كذلك طويلاً فالحكومة التركية ، على كل مستوياتها ، تسلك بالنسبة لكل أمور

(١) اتخذ مجلس المديرين قراره في لبريل ، ومن المحتمل جداً أن يكون مستر مانسي قد نسي إلى علمه هذا القرار عن طريق أحد من أصدقائه في يونيو أو يوليو ؛ فراح يبذل جهوداً كي يطوى ممارسته الباشا ، وكان مستعداً لأن يعرض عليه أن يأمر بإطلاق سراح هؤلاء اليهود العشرة بشرط أن يصلحوا اليه أولاً ، وهذا ما حدث .

الوكالة وأموري مسلکاً يتسم بالود والارضاء في كل امر (هكذا في الاصل) . ونفوذ بين هؤلاء المسؤولين كأعظم ما اريد ، ونفوذ بين الحكام والشيوخ المجاورين ، وهؤلاء البعيدين في الصحراء ، وصدافي لهم تمكن لي دائماً تقديم الخدمات اليهم على كل المستويات ، وسكان البلاد على وجه العموم خاضعون لارادتي . وباختصار يا سيدي المبجل فأنا لم أحصل بعد على تلك الأهداف المرجوة التي حققتها اتصالاتي السياسية هذه بحكم عملي كقيم سياسي ، لكن التمجيد والتكريم والشهرة والاحترام والنفوذ موجودة جميعاً بشكل دائم ومحدد ، والدولة البريطانية كلها ، والشركة المعظمة على نحو خاص ، تمنعان اليوم بهذه الزايا الثمينة ، التي أستطيع أن أعتر قليلاً فأقول إنها يمكن أن تزيد لو حظيت بتأييد الحكومة المعظمة ورضائها .

إنشاء مقيمة بريطانية في بغداد ١٧٩٨ :

وجاء رحيل بونابرت إلى الشرق وخططه التي كان يضمها ضد الهند لتفرض ضرورة إعادة النظر في كفاءة المقيمة السياسية ببغداد في سنة ١٧٩٨ . وكانت مقيمة بريطانية في مسئولية موظف اوربي قد انشئت ببغداد سنة ١٧٦٥ لكنها الغيت في ١٧٦٦ ، وظلت بريطانيا مدة خمسة عشرة سنة بعد ذلك لا يمثلها أحد في عاصمة الباشوية . وفي ١٧٨١ اتخذ حل وسط بفتح وكالة أهلية هناك . وأخيراً في يونيو ١٧٩٨ استدعى مستر هارفورد جونز ، الذي كان باجازه منذ ١٧٩٥ ، إلى دار الهند في لندن ونوقشت معه خطط كثيرة لإحياء مخططات بونابرت من بينها خطة تقضي لقيامه هو برحلة لكسب التأييد بين الزعماء والشيوخ العرب على ساحل البحر الاحمر ، لكن البيان الذي صدر بعدها كان يذكر أنه «بناء على اقتراح منه فقد عينه صاحب الجلالة واللجنة السرية لشركة الهند الشرقية مقيماً عند سليمان باشا في بغداد ، بدرجة وكيل سياسي ، لكن عمله الاساسي كان إقناع هذا المسؤول ، المستقل عملياً ، بتقديم

المساعدات المالية للباب العالي ، وان يعارض ، بقدر امكانه ، ويعمل على إحباط أي من خطط بونابرت التي خرج إلى الشرق لتحقيقها (١) » ، وأعلن هذا التعيين في لندن يوم ٥ يوليو ١٧٩٨ ، ووصل « المقيم البريطاني في بلاط باشا بغداد » يوم ٢٤ أغسطس التالي ، وتسلم مهام عمله بدل مستر رينوود الذي كان مستر مانستي المقيم العام ارسله إلى بغداد كاجراء مؤقت .

ووضعت اسس العمل البريطاني-التركي المشترك ضد بونابرت في الشرق في معاهدة تحالف دفاعي عقدت مع الباب العالي ووقعها سفير صاحب الجلالة فوق العادة في القسطنطينية يوم ٥ يناير ١٧٩٩ وكان هدفها المباشر تعاون تركيا وبريطانيا ضد بونابرت في مصر .

وكان انشاء مقبمية جديدة ، من نفس الدرجة في مقر الباشوية ببغداد لا يقلل كثيراً من أهمية مقبمية البصرة ، وسرعان ما نشأ الاحتكاك وسوء التفاهم (٢) بين السيدين مانستي وجوز ، وكان الاول ارقى من حيث الدرجة في حين أن مكانة الاخير في ذلك الوقت كانت أهم وأكثر نفوذاً . وفي ديسمبر ١٧٩٨ انتهز مستر مانستي فرصة مرور الكيخيا علي باشا بالبصرة أثناء خروجه في حملة على الوهابيين وأقام معه علاقات شخصية وثيقة ، لكنه سأل في فبراير سنة ١٧٩٩ عما اذا كان من حقه أن

(١) انظر : سير هـ . ج . وينجز ، « الوهابي » ، ص ١٦ . وقد جاء في ماضي لصنعة ١٧٧ أن « الهدف الاساسي من ارساله كان العمل على اقتناصه بأن يقدم للباب العالي كل المونة التي يمكنه تقديمها ، بهدف أن تتقوى تركيا وتصبح أقدر على القيام بالتزامات تحالفها مع بريطانيا ضد فرنسا » . (وبعد كتابة هذا استطاع الكاتب (لوديمر) أن يعثر على بعض المراسلات المتعلقة بانضمام المقبمية في بغداد ، وهي موجودة في الملحق رقم ٢ لهذا الفصل) .

(٢) وصل الامر بهذا التشاجر حد تبادل الاتهامات والسباب ، وقد قام كل من الطرفين بإبلاغ الحكومة بشكولها وينقل إليها « صوراً طبق الاصل » من الخطابات البذئية التي تلقاها من خصمه .

يقوم بزيارة لبغداد ، وجاءه رد حكومة بومباي بأنه غير مسموح له بذلك إلا اذا كان يسافر من أجل هدف لا يمكن تحقيقه عن طريق مسرّ جواز ، وهكذا اوقف مانسي مشروع زيارته التي كان يتوهمها .

معاونة بريطانيا لباشا بغداد في الشؤون العسكرية ١٧٩٨-١٧٩٩ :

وفي مناسبات عدة في ١٧٩٨ و ١٧٩٩ أمدت حكومة بومباي باشا بغداد بكثير من الاسلحة والرصاص والذخيرة بثمن التكلفة فقط . كذلك طلب الباشا ارسال بعض رجال المدفعية من الهنود المسلمين الذين درّبوا مع قوات الشركة المعظمة بالهند (١) ، فأرسل له ثلاثة من رجال المدفعية الأوروبيين وصلوا البصرة في أغسطس ١٧٩٩ .

اعتراض سفارة من سلطان طيبو إلى الباب العالي بمدينة البصرة
أكتوبر ١٧٩٩ :

وفي أكتوبر ١٧٩٩ أدرك مسرّ مانسي وجود بعثة لسلطان طيبو في ميسور أرسلها إلى سلطان تركيا ، محملة بالهدايا والرسائل ، طالبة مساعدته ضد البريطانيين في الهند . وكانت البعثة تضم السيد علي محمد كاندري والسيد مراد الدين وسكرتيراً اسمه حسن علي وبعض الخدم . ودير مسرّ مانسي أمر بإبلاغ هؤلاء السفراء عن طريق أغا محمد نبي ، وهو تاجر إيراني أصبح فيما بعد سفير إيران في الهند ، بسقوط حكم سرنجابانام وموت سيده ، وكانت هذه معلومات تلقى مخابرات عنها ، لكن السفراء ظنوا أن هذا لايشيهم عن عملهم ونقل رسالتهم باسم خلفاء طيبو ، كذلك اتصل المقيم ببغداد أغا متسلم البصرة وحاول إغراءه بأن يحتجز هؤلاء السفراء ولا يمكنهم من مواصلة سيرهم ، ولكن يبدو أنه كان قد

(١) انضم حريف هؤلاء الثلاثة - المدعو ريموند - إلى الفرنسيين فيما بعد زاعماً أنه من أصل فرنسي . وعينتته الحكومة الفرنسية بعد ذلك قنصلاً لها في البصرة وأخيراً استطاع الاتراك أن يقتضوا عليه سنة ١٨٢٦ ، فسلموه للسلطات البريطانية التي نقلته إلى بومباي كجندى قار ، لكنهم عفووا عنه هناك نتيجة تقادم تاريخ جرمه .

تلقي أوامر صريحة من باشا بغداد بتسهيل رحلتهم فلم يستطع أن يخرج عليها. وبعد ما أرسل مستر مانسي أغا محمد نبي ومترجم الوكالة ورجلا آخر في بعثة لمقابلة هؤلاء السفراء ، وأحيطت سفارتهم بالمظاهر المميزة لمن هم في خدمة دولة منتصرة ، ونبهوا البعثة الموفدة لتركيا إلى المضاعبات التي سيواجهونها في القسطنطينية بعد عودتهم ، فالسلطان لن يستطيع - نظراً لتحالفه مع بريطانيا- أن يكون صديقاً لهم ، كذلك أيضاً أبلغوهم تصميم المقيم على أن يمنع مواصلة رحلتهم بأية طريقة ، وأن يرغمهم على السير إلى بومباي على ظهر السفينة «انتيلوب» التي كانت جاهزة ومستعدة . وحينذاك بدا الخوف عليهم ، وطلبوا اعتبارهم رعايا بريطانيين ينزلون عند رغبة المقيم ، واستولى متسلم البصرة ، برغم احتجاج مستر مانسي ، على الهدايا والخطابات التي كانت معهم ، وربما كان هذا في ذاته ضرورة لا مفر منها لاستئصال عبدالله أغا أعضاء مجلسه عن رؤسهم المخالف له بضرورة تشجيع الوفد على مواصلة رحيلهم إلى القسطنطينية .

زيارة كابتن مالكولم للعراق التركي ١٨٠١ :

وقد قام كابتن ج. مالكولم بزيارة العراق التركي أثناء عودته من بعثته الأولى إلى البلاط الإيراني ، وكان الباشا يعرفه أيضاً ويثق به . وفي ١٥ مارس سنة ١٨٠١ سافر من همدان فوصل الخلود المفتوحة غير المحصنة بين تركيا وإيران ومنها إلى ضفاف دجلة. ولما أظهر باشا بغداد تخوفه من العدد الكبير من الإيرانيين الذين بصحبته ، قام كابتن مالكولم بصرفهم بلطف وبشاشة . وقد رفض باشا بغداد أن يدفع كابتن مالكولم الضرائب المفروضة على ما جاء معه ، وأثبت بهذا أنه أكثر كرمًا من السلطات الإيرانية التي طالبت به بدفع مثل تلك الضرائب ، لكنه لم يكن يخلو من شكوك حيال مالكولم ففي إحدى المرات أرسل اليه يطلب ألا يرفع الجنود البريطانيون الذي يصحبونه سيوفهم وهم في الأرض التركية وكان الباشا متلهفًا يود التحالف مع بريطانيا ، وقد أفصح عن أسفه لأنه

لم يكن طرفاً ثالثاً في تلك الاتفاقية التي عقدها كابتن مالكولم مؤخراً بين بريطانيا وإيران . لكن التعامل الرسمي معه كان في أضيق الحدود ، وبعد زيارة احتفالية كبيرة تُلّي فيها خطاب من الحاكم العام للهند مصحوباً بتقديم الهدايا القيمة يوم ٣١ مارس ، غادر كابتن مالكولم بغداد الى البصرة في قارب نهري قدمه اليه الباشا ، لكنه في ٨ أبريل انتقل إلى ظهر سفينة للمستمر مانسي المقيم البريطاني في البصرة وقد التقى به في النهر إلى جوار القرنة . وفي ١٤ أبريل وبعد أن قضى كابتن مالكولم عدة أيام مع مستر مانسي في بيته الريفي بكوت القرنجي ، وبعد تبادل الزيارات والهدايا مع المسؤولين المحليين ، أبحر على ظهر السفينة «جوناثان» ذنكان» التي كانت بانتظاره في البصرة لتقله إلى بومباي .

خلاف بين المقيم والباشا في بغداد ١٨٠١ :

وفي صيف سنة ١٨٠١ تعكر صفو العلاقة بين مستر جونز المقيم في بغداد وسليمان باشا بسبب حادثة مؤسفة . ففي يوم ٩ يونيو أبلغ الباشا مستر جونز بأن شعوراً خطيراً يتزايد ضده في المدينة نظراً لمشاهدة سيدة تركية تخرج من منزله ، وعرض عليه أن يساعده في الهرب من المدينة ، ذاكراً له أنه لو صمم على البقاء فإن السلطات المحلية لا تستطيع أن تكون مسئولة عن سلامته . ورفض المقيم ان يغادر المدينة على أساس براءته مما يتهم به ، حينذاك أبلغه الباشا ، الذي لم تكن دوافعه واضحة من إثارة وتضخم تلك القصة ، أنه لم يعد يعرف به ممثلاً للحكومة البريطانية ، ومنع العاملين في الباشوية من الاتصال به لا شفويّاً ولا خطياً وأبلغه أنه لم يعد يتمتع بالحماية التركية الرسمية . وفوراً رفع مستر جونز الأمر إلى حكومة الهند وإلى مجلس المديرين في لندن ، وابلغهم عن تدابير الباشا ونتائجها المتوقعة ورغم أن سليمان باشا مال إلى اللين بعد ذلك ، لكن مستر جونز رفض أن يؤدي مهام وظيفته كقيم في بغداد إلا إذا صلب من الباشا خطاب اعتذار صريح له مشفوع بإعلان براءته من التهمة التي نسبت إليه ، وانسحب من بغداد إلى مكان على ضفة الفرات ،

وأقام ينتظر أوامر رؤسائه . وفي ٢٠ أكتوبر أعلن الباشا خطأ براءة مسر جوائز مما نسب اليه ، ووعد أن يمنحه بعد ذلك كل تقدير واحترام . وانتهت المسألة في ٢٠ نوفمبر بعودة المقيم إلى بغداد حيث استقبله الباشا بالخفاوة والتكريم المألوفين وبأشر فوراً مهام عمله .

ادخال التطعيم الى العراق التركي ١٨٠٢ :

وأدخل نظام التطعيم إلى العراق التركي على يد طبيب المقيمة البريطانية عقب أن تلقى قدراً من امصال اللقاح من فينا في ٣٠ مارس ١٨٠٢ ، واستخدمت أثناء بداية ظهور الطاعون ببغداد في إبريل من نفس السنة وفي البصرة في مايو بعدها .



الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي

١٧٨٩ - ١٨٠٢

تولي مسر كراو مقيمة البصرة من يناير حتى سبتمبر ١٧٩٦ :

أدى استبدال مسر مانسي ، في مقيمة البصرة ، بمسر كراو حسب أوامر حكومة بومباي في سبتمبر ١٧٩٥ إلى شيء من الخطط والتعقيد ، وذلك بأن انباء التفاهم بين مسر مانسي وباشا بغداد لم تصل بومباي إلا بعد أن أبحر منها مسر كراو بالفعل ، وحين وصل هذا ، مع مساعده مسر لومسريبر في أول يناير ١٧٩٦ تولى مسئولية المقيمة بمقتضى الاوامر التي يحملها ، وفي نفس الوقت أبلغ مجلس المديرين بالنتائج المرضية التي انتهت اليها مشكلة مسر مانسي مع السلطات التركية ، وفي نفس يوم ابعاد مسر كراو له وصله خطاب معنون باسمه شخصياً أبلغه فيه مجلس المديرين أنه يرى من المناسب الغاء الامر القديم بنقله من وظيفته ووصل الخطاب إلى البصرة يوم ٣ إبريل ١٧٩٦ ، ورغم أن مسر

مانسّي ما يزال هناك لتصفية أموره الخاصة فقد اعترف السيدان كراو ولومسريير بأن بعض الشكوك دارت بأنفسهما حول فاعلية ذلك الخطاب . ولم يقوما بشيء سوى الاحتجاج العنيف الذي رفعاه إلى مجلس المديرين وإلى حكومة بومباي ضد إعادة تعيين مسرّ مانسّي . وفي خطابهما إلى مجلس المديرين عبرا عن رأيهما في أن « نفوذ المقيمة البريطانية وهيبتها قد أصيبتا بضربة عنيفة ، وأن السلطات التركية قد تباعدت كثيراً عنها » . أما في خطابهما لحكومة بومباي فقد ذكرا أن « إعادة مسرّ مانسّي لعمله لن تيسر إلا على أساس أوخم العواقب على ما تبقى من سمعنا القومية هناك ، ولمصالح شركة الهند الشرقية ومنشأتها . وقد ينظر الباشا إلى عدم ثباتنا وتذبذبنا في مثل هذه الأمور الرسمية بالسخرية والاحتقار » . لكن مجلس المديرين كان أبعد من أن يتأثر بمثل هذه الاحتجاجات . فرد بتوجيه اللوم لمسرّ كراو لأنه لم يسلم مهام المقيمة لمسرّ مانسّي قبل هذا الوقت ، وأمره بأن يسلمه هذه المهام بمجرد وصول خطابهم إليه دون إرجاء يوم واحد . وصلت هذه التعليمات إلى البصرة في ٢٥ سبتمبر وتم تنفيذها في نفس اليوم . وفي ٤ أكتوبر غادر مسرّ كراو ومسرّ لومسريير البصرة في طريقهما إلى بومباي ، وفي ٨ نوفمبر أفرغ مسرّ مانسّي مشاعره نحو الموقف كله ، ببلاغة تميز بها ، على النحو التالي :

« إذا كنت قد سمحت لنفسني ، في ساعة من ساعات قسوتكم التي صدرتم فيها عن التزام بما تحسبونه مصلحة العمل ، فخطبتكم بروح مستقلة متحررة واسلوب ودي رجولي ، فأنني أرجو الآن أن تسمعوا مني هذه الكلمات الهادئة : إن قراركم الذي رد الى سمعي وعلمي يجعلني أؤكد كل اخلاصي وتفاني الكامل في خدمة السادة الموقرين من رؤسائي وأصحاب عملي ، ليس هذا فقط ، بل أود أيضاً أن أؤكد أنني بعد رد اعتباري علي أحسن في ممارسة عملي بهمة ونشاط متجددين والشركة المعظمة تعرفني جيداً ولسوف تجليني إذا ما استطاعت امكانياتي أن ترقى لمستوى استقامتي وتمكنت صحتي أن توازي آرائي ورغباني خادماً يستاهل تقديركم واهتمامكم وتأييدكم .

بريد الصحراء البريطاني ١٧٩٣ - ١٨٠٢ :

وظلت المراسلات البريطانية الرسمية تنقل بانتظام عبر الصحراء من مقيمة البصرة إلى قنصلية حلب ، وخلال الحروب مع فرنسا ، التي بدأت في غضون هذه الفترة ، اكتسب هذا الطريق ، لبعده عن تدخل الدول الأوروبية أهمية فاقت أهميته في أي وقت مضى . وحين كانت المقيمة في الكويت حدثت بعض الاضطرابات في هذا الخط بسبب نشاط الوهابيين أو تحريضهم (١) ، ولكن لم يحدث أبداً أن انقطع الطريق أو أصبح مهدداً تهديداً خطيراً . وفي ١٧٩٨ كان المقيم قلقاً بشأن النتائج التي قد تترتب على الحملة التركية ضد الوهابيين والتي كانت الاستعدادات لها قائمة وقتذاك ، غير أن ما توقعه من أثر للحملة لم يكن في محله حيث أدت إلى مزيد من الحماية لمستخدميه في نقل البريد . وقد وصلت أخبار معركة النيل إلى الهند عند طريق البصرة ، وفي سنة ١٨٠١ تسلم مستر مانستي المقيم في البصرة خطاب شكر من حكومة الهند لتحيينه وسائل الاتصال السريع بين الهند والقوات البريطانية في مصر

افتتاح مقيمة في بغداد ١٧٩٨ :

وجاء انشاء مقيمة ببغداد مستقلة عن مقيمة البصرة في سنة ١٧٩٨ كما أشرنا - لاعتبارات كثيرة من بينها حقائق العلاقات بين بريطانيا والعراق التركي في ذلك الوقت .

امداد المقيمة بطبيب وحرس عسكري ١٨٠٠ :

وفي سنة ١٨٠٠ سقط مستر جونز المقيم ببغداد مريضاً ، ولما رفض مستر مانستي ، المقيم بالبصرة ، لإرسال طبيب مقيمته فقد اضطر هو

(١) هناك اختلاف في الروايات فيما يتعلق بتعرض هذا الخط البريدي للمداخله بين ما يذكره مير هـ - ج - بريدجز (مستر جونز) في كتابه « الوهابيون » (ص ١٥ - ١٦) ، وما ينقله مستر رينولد عن مراسلات فون راخ موناتيخ من يوليو الى ديسمبر ١٨٠٥ (ص ٢٣٤ - ٢٣٥) .

السفر إلى البصرة . وحين رفع مستر جونز إلى الحكومة نبأ المخاطرة التي قام بها والصعوبات التي اضطر لمواجهتها دون ضرورة صدرت الاوامر بتعيين « طيب مدني » في مقيمة بغداد في سبتمبر ١٨٠٠ . وجاء بعدها دكتور جيمس شورت من مقر بومباي ، لشغل تلك الوظيفة .

وقد ذكر المقيم في بغداد رغبة الباشا في وجود طبيب بريطاني قريب منه كعامل من العوامل التي تسهل تعيين الطبيب الذي يطالب به . لكن الباشا لم يلجأ إلى دكتور شورت ، بعد وصواه لأول مرة . إلا في أحوال نادرة ، وبسبب هذا التجاهل رفض الطبيب أن يذهب إلى سليمان باشا وهو علي فراش مرضه الأخير إلا بعد أن كلفه المقيم العام رسماً بذلك .

وفي أغسطس ١٨٠٠ ، وبناء على طلب مستر جونز ، زودت مقيمة بغداد بحرس وطني من الهند يضم ٢٦ جندياً و ٣ من ضباط الصف الهنود . وأضيف إليهم بعد قليل جنديان من قارعي الطبول .

وتم فحص حساب مصروفات مقيمة البصرة في سنة ١٨٠١ ، حين تبين أن بند الرواتب والإجازات والعلاوات والإيجار قد زاد في سنة ١٧٩٨ زيادة كبيرة في المتوسط عما كان عليه في ١٧٨٨ ، وفي سنة ١٨٠١ حددت حكومة بومباي هذا البند بمبلغ ٥٥٢٠ روية في السنة لا يتجاوزه . واعتبر تكاليف نقل البريد بنداً مستقلاً بذاته وهكذا أيضاً استقل بند الهدايا التي تقدم للشيوخ العرب ، وبلغت قيمة هذا البند حوالي ١٦ ألف روية في السنة .

الفرنسيون في العراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢

في سنة ١٧٩٦-١٧٩٧ ، وبعد الثورة الفرنسية ، كان يمثل فرنسا في بغداد « وكيل للشئون الخارجية » وهو بعبارة أخرى لم يكن سوى قنصل وكان يشغل هذا المنصب «المواطن» روسو وربما كان نفس الشخص الذي كان قنصل فرنسا في بغداد قبل عشرين عاماً . وقد زار بغداد في سنة ١٧٩٦-١٧٩٧ وقد سياسي فرنسي يرثيه السيدان بروجير وأوليفر وقد سبق أن أشرنا إلى مهمة هذا الوفد وعمله في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج .

وفي ٨ أكتوبر ١٧٩٨ - وقبل انقضاء شهرين على إقامة قنصلية بريطانية في بغداد - وصلت إلى الباشا أوامر من القسطنطينية « بسجن القنصل الفرنسي والعاملين في خدمته ، ورعايا فرنسا المقيمين بالبصرة ، وإرسال هذا القنصل والعاملين معه - وأوراقهم جميعاً ، إلى القسطنطينية ونفذت هذه الأوامر فور وصولها .

وفي أكتوبر ١٧٩٩ كانت الوكالة الفرنسية في أيدي الأتراك ، وقد استخدموها لإيواء الوفد الذي أشرنا إليه - والذي كان مبعوثاً من طيبو سلطان ميسور إلى الباب العالي .



فترة خلو باشوية بغداد أغسطس ١٨٠٢

مطامع آغا الانكشارية :

كان آغا الانكشارية في بغداد وقت وفاة سليمان باشا رجلاً يتمتع بكفاية عالية ويرضا الباب العالي ، وله سمعة طيبة بين الشعب أيضاً في بغداد لما تميزت به إدارته الحازمة للشرطة . وحين عرفت حقيقة المرض الخطير الذي أصاب سليمان باشا طلب الأغا مقابلة مستر جونز المقيم

البريطاني ، معترفاً له بأنه يطمح في منصب الباشوية ، وملتصاً منه ارسال خطاب لصالحه إلى السفير البريطاني في القسطنطينية ، ورفض مسرّ جونز كتابة ذلك الخطاب . وذكر للأغا ما يتوقعه منه . بحكم منصبه ، وهو ان يتولى حراسة خزانة الباشوية والتحفظ عليها باسم الباب العالي ، وأن يستمر على إدارته الحازمة للشرطة حتى يصل الباشا الجديد المعين من القسطنطينية ، ونصحه في نفس الوقت بأن يقنع في الوقت الحاضر على الأقل بأداء هذه الواجبات وألا يطالب بالباشوية قبل أن يضع يده على خزان الباشا لأن هذه لو وقعت في أيدي أعدائه ستعكس على مركزه انعكاسات سيئة لأنها سوف تستخدم ضده بكل الوسائل .

وفي صباح اليوم الذي توفي به سليمان باشا قام الأغا ، وقد طرح بوضوح كل هذه النصائح وراء ظهره ، بمحاولة للاستيلاء على الحكومة بالقوة ، فأرسل بعض الانكشارية لإلقاء القبض على محمد بك (١) «الزعيم العربي الكبير الذي كان يمثل كل شيوخ العرب في القبائل التي تدفع الجزية للباشا ، وكان المقيم في بيت كبير بضاحية بغداد على الضفة الغربية لدجلة » ، لكن محمد بك كان قد قضى الليل كله في قصر الباشا ، وهكذا فشلت محاولة الأغا في أن يأسر رجلاً ذا قيمة كمحمد بك . وبعد الساعة العاشرة من الصباح بقليل جاء الأغا إلى مقر المقيمة البريطانية على رأس حشد من الغوغاء يراوح عددهم بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل كلهم « يلبسون الثياب البالية وتبدو على سيماهم أقسى أمارات الهياج والغضب » وكان الأغا في سبيله للاستيلاء على القلعة . ليقوم بعد ذلك بمهاجمة القصر الذي كان فيه الكيخيا علي باشا وأنصاره ، لكنه أبلغ المقيم أنه لا داعي لأن يخشى هو أو المقيمة شيئاً من أعماله هذه .

(١) لا شك في أن محمد بك هذا هو نفسه الذي أشار على سليمان باشا بأن يتساهل في أمر مقتل أحمد باشا ، وهو الذي صاحب على باشا فيما بعد في حملته على الوهابيين في ١٧٩٨ - ١٧٩٩ . ومحتمل أيضاً أن يكون هو محمد بك الذي تمرد أخوه حاجي سليمان بك في سنة ١٧٨٦ .

وفي الثانية عشرة ظهرأ ، وكان سليمان قد مات بالفعل ، بدأ إطلاق النيران من القلعة على القصر ، لكن التصويب كان سيئاً جداً حتى إن القصر لم يكبد يصيبه شيء من تلك النيران . ومن اللحظة التي انطلقت فيها أولى القذائف ، أغلقت المتاجر والمحلات وتوقفت الحياة العامة في بغداد وسجن الناس أنفسهم داخل بيوتهم .

وظل الأغا خلال الايام الثمانية او التسعة التالية قائماً في مركزه بالقلعة لكن الرشاوي التي استطاع علي باشا وأنصاره توزيعها ، وقد وقعت خزانة الباشوية تحت أيديهم ، أفلحت في أن تبعد عن الأغا كثيرين من أنصاره . وحاول بعد ذلك أن يجعل من أحد عبيد الباشا السابق منافساً لعلي باشا لكن مناوخته فشلت وأصبح عليه أن يتراجع إلى بيته الذي سرعان ما ضرب حوله الحصار ، وأخيراً وقع في الأسر ، فقطع جسمه أشلاء صغيرة في حضرة علي باشا ، كما أعدم أربعة عشر رجلاً من أنصاره الانكشارية ، وكانت المدافع تطلق طلقة واحدة كلما أطاح الجللاد برأس من الرووس . وخلال أسبوعين او ثلاثة من موت سليمان باشا استطاع علي باشا إعادة الأمن وإقرار النظام ، صحيح ان النيران أطلقت فترة طويلة في بغداد لكن عدد ضحاياها بالفعل كانوا لا يتجاوزون عدداً قليلاً . وكان السبب الرئيسي لقلق المقيم البريطاني خلال هذه الاضطرابات هو وجود عدد من القوارب في النهر ، على مسافة قصيرة من البصرة ، محملة بالبارود والذخائر والأسلحة كان سليمان باشا قد طلبها قبل مرضه من بومباي ، وامر مستر جونز بأن ترسو هذه القوارب بعيداً عن ضفة النهر ، ورفعت عليها الاعلام البريطانية ، وأبلغ كل من الكيخيا والأغا أن حمولة القوارب كانت ما تزال ملكاً لبريطانيا ، وبالتالي لا يجوز أن لمسها أحد . وبهذا فقط استطاع المقيم أن يمنع وقوع هذه الشحنات الإضافية الكبيرة من الأسلحة والذخائر في أيدي المتحاربين (١) .

(١) هذه الازمة كلها موجودة في كتاب سير هـ - جـ - بريديس (مستر جونز) ، في هامش مذكور في كتابه « الوهابيون » ، ص ٢٠٤ - ٢١٠ .

التاريخ الداخلي في العراق التركي أثناء حكم علي باشا ١٨٠٢ - ١٨٠٧

التماس من علي باشا لتعيينه في باشوية بغداد ١٨٠٢ :

بعد أن سيطر علي باشا الكرخيا على الموقف ، أرسل التماساً إلى الباب العالي لتعيينه باشا لبغداد وقع عليه كبار الاهالي والوجهاء في بغداد ، وارسل مع التماسه هذا مبلغاً لا يزيد عن ٦٠ الف جنيه انجليزي « كان كل ما حصل عليه الباب العالي من تركه سليمان باشا إلى جانب بعض المجوهرات والشيلان الفاخرة والفراء والأثاث والتحف الهندية » . لأنه انفق الكثير في حروبه ضد الوهابيين وفي المساهمة في الحملة التركية على مصر ، وفي تعويض كل من الايرانيين والأتراك عن مذبحه كربلاء الرهية ، ولم يشارك أسد بك ، ابن سليمان باشا وكان في الثالثة عشرة من عمره ، في تلك الاضطرابات التي أحقت موت أبيه ، وربما لهذا السبب سمح له بالاحتفاظ بجزء من ميراث أبيه . وتقبل الباب العالي المبلغ الذي ارسله علي باشا رغم قلته ، ووصل الأمر الرسمي بتعيينه باشا لبغداد في ٦ يناير سنة ١٨٠٣ .

الاحوال ١٨٠٥ :

ولم يثبت علي باشا كفايته كحاكم رغم حسمه الذي انتصح في قضائه على غريمه الأول أحمد باشا ومثابرته على فرض نفسه في الباشوية ففي سنة ١٨٠٦ كانت البلاد كلها في حالة من الاضطراب والفوضى حيث نشبت الحرب بين عدد من القبائل العربية المتحالفة معاً ضد فرع الجوية من قبيلة شمر . وقد امر الباشا باعلان النفي الكامل في مقاطعة كردستان لتشكيل قوة للقضاء على المتحالفين وتخليص الجبهة الشمرية الذين كانوا في خطر محقق . لكن هذا أدى إلى كارثة أخرى . ففي الطريق من بغداد إلى كردستان وقعت حادثة غريبة بين الشخصيتين الموفدتين

لجمع القوات الكردية ذلك بأن عبدالرحمن باشا ، زعيم الأكراد الخاضعين لتركيا واحد الرجلين دعا محمد باشا الرجل الثاني في الحملة ، إلى خيمته حيث قتله ، ثم أعلن التمرد على الحكومة المركزية في بغداد . وفي هذا الوقت الحرج أمر علي باشا بسجن الكيخيا نائبه متهماً إياه بالخيانة وكذلك سَجَنَ قريباً له يدعى عبدالله أغا كان متسلماً للبصرة في وقت من الاوقات .

اغتيال علي باشا ١٨٠٧ :

ولا حاجة بنا لأن نتتبع التطور التالي لهذه الاحداث . فقد استمر علي باشا مكروهاً من رعاياه ، وأخيراً اغتالته جماعة من العبيد في ١٨ أغسطس سنة ١٨٠٧ واستراح الناس منه ، وقد وقع هذا الحادث بعد عزل السلطان سليم الثالث بوقت قصير أي بعد نهاية هذه الفترة التي نتناولها هنا .

وقد كتب مستر جونز عن علي باشا قبل توليه السلطة مباشرة في سنة ١٨٠٢ يقول : « إنه ليس رجل عمل ولا هو رجل لهُو ، فليست له الامكانيات التي تجعل منه الرجل الأول ، كما أن تعصبه يحول بينه وبين أن يكون من النوع الثاني » . كذلك ذكر نفس المصدر أنه كان يضطهد المسيحيين واليهود ، وكان مسلكه العام « مثيراً للنفور والتقزز » ، وشجاعته الشخصية موضع شك ، لكنه عرف بوفائه للصدقة ، ولم يحدث أبداً أن أخل بوعده أو كلمة قطعها على نفسه .



العلاقات البريطانية مع العراق التركي

١٨٠٢ - ١٨٠٧

كان هناك عاملان أثرا في المصالح البريطانية بالعراق التركي خلال الفترة القصيرة التي قضاها علي باشا حاكماً .

الاتجاه الودي من جانب علي باشا لدى توليه الباشوية ١٨٠٢-١٨٠٣؛

فقد أفصح علي باشا في البداية عن اتجاه متعاطف مع مصالح شركة الهند الشرقية ، وحين تلقى أنباء التصديق على تعيينه في الباشوية وجه خطاباً طويلاً إلى مجلس المديرين في لندن عبّر فيه عن صداقته للدولة البريطانية ، وعن احترامه لمستر جونز المقيم في بغداد . لكن اتجاهه الودي هذا حيال من أشار اليهم قد ثبت فيما بعد أنه كان مفتعلاً غير صادق .

اعتراف سلطان تركيا بممثل بريطانيا في بغداد نوفمبر ١٨٠٢ :

وكانت المتاعب تنشأ أحياناً في بغداد بسبب عدم اعتراف الحكومة التركية بالمقيمة البريطانية فيها قنصلية وفق قانون الامتيازات الأجنبية(١) وانتهز سفير صاحب الجلالة في القسطنطينية فرصة تعيين باشا جديد في سنة ١٨٠٢ لتصحيح ذلك الوضع بالحصول على براءة الاعتراف بالمقيمة قنصلية بريطانية ، وفي هذه الوثيقة(٢) المؤرخة في ٢ نوفمبر سنة ١٨٠٢ تم الاعتراف بمستر جونز قنصلاً لبريطانيا في بغداد وفق الامتيازات الأجنبية ، وبحقه في حماية التجار والرحالة البريطانيين وتنظيم مواعيد

(١) يمزو لورد الجن اضطهاد سلطات بغداد لمستر جونز في سنة ١٨٠١ الى هذا السبب . غير أنه يحتمل أنه كان مبالغاً في تقدير أهمية اعتراف القسطنطينية به بالنسبة لموضعها في بغداد شأنه في ذلك شأن جرانفيل في سنة ١٧٦٤ وكما سنرى لاحقاً ، فإن هذا الاعتراف الرسمي لم يمنع باشا بغداد من طرد مستر جونز منها في سنة ١٨٠٦ .

(٢) تصوم هذه الامتيازات موجودة في « معاهدات اتشيسون » ، مجلد ١٣ من ١٠ - ١١ ، الطبعة الرابعة .

ترحال السفن البريطانية . كذلك أصبح جميع العاملين تحت امره ، ومساعديه ، وخدمه ، وعبيده معينين من مختلف الضرائب والمكوس ، كما كان هو أيضاً بصفته الشخصية ، كذلك أصبح ممنوعاً على أبة سلطة أن تلقي القبض عليه او تفتش بيته ، وأصبح واجباً رفع الشكاوي ضده إلى سلطان تركيا مباشرة دون أي من السلطات المحلية ، كما أصبحت للفنصل حرية الانتقال في البلاد طولا وعرضاً دون أن يعترضه معترض وأضحى له الحق أثناء تجوله في «المناطق الخطرة أن يلبس عمامة بيضاء وان يحمل سيفاً أو ما اليه من أسلحة القتال » ، وبات على السفن الوطنية ان تنقل له اشياء هومناعه « حسب النظام المعمول به » ، وصدرت الاوامر لجميع المسؤولين في الامبراطورية التركية ان يقدموا له العون والحماية في أي مكان يكون فيه ، وان يتعاملوا معه ، في جميع الحالات على أساس نصوص الامتيازات . وهكذا أصبحت المقيمة البريطانية في بغداد ، التي لم تكن في بدايتها سوى بعثة إلى الباشا ، على نفس الأسس التي انشئت بموجبها قنصلية البصرة حسب « البراءة القنصلية الصادرة لها في سنة ١٧٦٤ » .

مشكلة بين المقيم في البصرة والسلطات التركية :

وحدثت أزمة ثانية حادة ، تشابه ما حدث في سنة ١٧٩٣ ، بين مستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة والسلطات التركية في الباشوية . ففي ٤ أبريل سنة ١٨٠٣ دخل بعض الغوغاء إلى بيت الكابتن هوابت ، قائد سفينة مستر مانستي التجارية الخاصة وحملوا معهم امرأة مسيحية من القاهرة كانت تعيش تحت حمايته ، وكان يقال عنها إما أنها مسلعة أو أنها اعترفت أمام بعض المسلمين برغبتها في اعتناق الإسلام ، وسارع مستر مانستي إلى المتسلم بطلب التعويض ، وكان يشك في أن المتسلم هو المحرض الفعلي على هذا العمل ، ولكن دون جدوى ، وفي اليوم التالي أنزل المقيم العلم البريطاني ، وأغلق بوابة الوكالة ، ومنع التعامل بين أهل المدينة والسفن البريطانية التي كانت راسية في النهر ، وكتب إلى

باشا بغداد يطلب ضرورة إعادة المرأة فوراً ، وتعويض كابتن هوايت عن بقية الأضرار التي لحقت به ، ونفي وسجن جميع الذين اشتركوا في العمل . وهدد ، إذا لم تجب طلباته هذه جميعاً . بالانسحاب إلى كلكتا ورفع الامر إلى الحاكم العام في الهند . كذلك اتصل مسر مانستي بمستر جونز المقيم في بغداد وطلب منه تولي الامر بعناية . وبعد وقت قصير لم تصدر الاوامر فقط بعزل المتسلم واستدعائه إلى بغداد للاجابة على الاتهامات الموجهة اليه ، بل أضيف اليها أيضاً اوامر للذين سيقومون بعمله بأن يوقعوا العقاب بكل الاشخاص الذين يتهمهم مسر مانستي بالمشاركة في ارتكاب ذلك العمل ، وتعويض كابتن هوايت عن الخسائر المادية التي لحقت به . لكنه رفض مناقشة إعادة المرأة بزعم أن هذا مخالف لدينه ، وحين رفض مسر مانستي أن يتعامل معه على غير الاسس التي حددها ، قطع الباشا هذه المراسلات جميعها . واخيراً ، في يوليو سنة ١٨٠٣ ، ونتيجة اصرار مسر مانستي على موقفه ، أمر الباشا بتسليم المرأة ، وأرسلها المقيم إلى كابتن هوايت في كلكتا . وحين اجبت كل مطالب مسر مانستي عاد فرفع العلم البريطاني مرة أخرى ، وفتح ابواب الوكالة للتعامل وذلك في يوم ٢٣ من الشهر نفسه ، ولا جرم كان على باشا قد شهد انتصار مسر مانستي على سيده القديم سليمان باشا في ١٧٩٣-١٧٩٥ ففضل ألا يمضي في النزاع إلى نهايته المرة مع مثل هذا الرجل الذي يقدر الأمور الشخصية أعظم التقدير .

وقرب نهاية سنة ١٨٠٣ أرسل علي باشا سفيراً إلى الحاكم العام للهند هو رجل يدعى سليمان أجا . ووصل هذا الرجل إلى بومبي في ١٦ فبراير ١٨٠٤ حيث منحته الحكومة جواز مرور له ولجماعته إلى كلكتا ، فسافروا على ظهر السفينة «آبون كاسل» التي أبحرت من بومبي في ٣ إبريل . ولسنا نجد شيئاً عن أسباب هذه السفارة ولا عن نتائجها ، ويحتمل بالتالي ان تكون بعثة شرفية بهدف تقديم التهاني مثلاً .

وظلت المبادئ التي تحدد التعرفة البحرية المطبقة على بريطانيا

العظمى في الامبراطورية العثمانية هي نفس التي نصت عليها الامتيازات الأجنبية ، أي لا تتجاوز العوائد المدفوعة نسبة ٣٪ من قيمة البضائع حسب سعر السوق ، وتبين بعد ذلك أنه من الأفضل تثبيت سعر البضائع وتحديد الضريبة الواجبة الدفع على أساس نسبة الـ ٣٪ ، وتم بالفعل إعداد جدول بذلك في سنة ١٧٩٤ ، ولكن في سنة ١٨٠٠ ، وبسبب ارتفاع أسعار جميع السلع ، أصبح ما يدفع بالفعل أقل من قيمة الـ ٣٪ المحددة ، وعلى هذا وافقت بريطانيا العظمى على تعديل الجدول لصالح الباب العالي ، وتبين بعدها أن العوائد التي كان يدفعها التجار البريطانيون حسب الجدول المعدل كانت في بعض الحالات تزيد عما يدفعه التجار من الدول المسيحية الأخرى ، وفي سنة ١٨٠٥ وضع جدول جديد يزيل تلك المظلمة ، وبدأ العمل به حسب الاتفاق بين بريطانيا وتركيا .

خلاف بين المقيم البريطاني في بغداد والباشا ١٨٠٤ - ١٨٠٥ ثم
إبعاد المقيم من بغداد يناير ١٨٠٦ :

وفي سنة ١٨٠٤ نشأ خلاف بين مستر جونز وعلي باشا في بغداد بسبب المعاملة غير المهذبة التي لقيها مترجم الوكالة البريطانية على يدي الباشا ، وطلب المقيم التعويض فرفضه الباشا وانتهت الاتصالات الرسمية بينهما . وفي نوفمبر سنة ١٨٠٥ كتب الباشا إلى السفير البريطاني في القسطنطينية وإلى السلطان أيضاً يطلب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإبعاد مستر جونز عن بغداد . ووافق السلطان بحماسة على الطلب ، لا لأنه يؤيد اعتراضات علي باشا ضد مستر جونز ، ولكن لأنه كان يخشى أن يرفض طلباً لمثل هذا الحاكم شبه المستقل الذي يحكم إقليماً بعيداً . ولأن مستر تشارلز اربوثنث كان يعرف أن مجلس وزراء صاحب الجلالة لن يتابع هذه المسألة كثيراً بالنظر إلى التحالف القائم وقتذاك بين بريطانيا وتركيا ، ولأن السلطان لم يضمن أمن مستر جونز إذا مكث في بغداد بعد هذا ، فقد طلب من مستر جونز مغادرة المدينة ، وهكذا عهد مستر جونز بمهام منصبه إلى دكتور هاين جراح المقيمة ، وترك بغداد

في أوائل يناير ١٨٠٦ ، وكان في الموصل في فبراير ، وفي ٢١ مايو وصل إلى القسطنطينية .

زيارة مستر جونز للقسطنطينية مايو - أكتوبر ١٨٠٦ :

وكان خط مستر جونز صلباً بما جعل السفير البريطاني هناك يحمل عنه رأياً ايجابياً ، فدعاه للاقامة مدة معه ، وطلب خدماته في الحصول على معلومات عن أهداف بعثة سياسية إيرانية كانت تقوم بزيارة القسطنطينية في ذلك الوقت . وفي ١٣ أكتوبر ١٨٠٦ أثبت السلطان ألا اعتراض له على مستر جونز ، وذلك حين منحه وسام الاخلال من الطبقة الثانية ، وبعد ستة أيام غادر الرجل القسطنطينية إلى إنجلترا . وقد حمله السفير خطابات ومراسلات هامة ، وفي أغسطس سنة ١٨٠٧ منح مستر جونز لقب البارونية (١) ، إما تقديراً لعمله الذي دام ثماني سنوات في بغداد كما اوصى السفير في القسطنطينية التهني ببعثته الجديدة إلى ايران .

الوضع السياسي في العراق بعد اعلان الحرب بين بريطانيا وتركيا في اوروبا ١٨٠٧ :

وإذا كنا مانزال نفقتر إلى دلائل على استقلال علي باشا الفعلي عن الباب العالي بشأن معاملته للدول الاجنبية ، فيحسن بنا أن نشير إلى مسلكه في سنة ١٨٠٧ حين نشبت الحرب في اوروبا بين بريطانيا العظمى وتركيا . فقد قام الباشا أولا ببلاغ المقيمين في بغداد والبصرة بضرورة مغادرتهما البلاد ، لكنه حين أعمل فكره في الأمر عاد فطلب اليهما البقاء ، ووعد بأن يوفر لهما الحماية الكاملة في شئونهما العامة والخاصة تماماً كما كان الامر في أيام السلم ، وكان هذا المسلك مناقضاً تماماً للمعاملة التي لقيها الفرنسيون عقب قيام الحرب في سنة ١٧٩٨ بين الباب العالي وحكومة

(١) وقد سمي نفسه أولا سي. هارفورد جونز ، لكنه أخيراً - ربما بعد تقاعده - اختار لنفسه الاسم المستعار هريدينج .

الدركتوار الفرنسية لكن كلا الرجلين طلبا السماح لهما بعدم البقاء في منصبيهما ، وقد أقر الحاكم العام للهند تصرفهما .



الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي

١٨٠٢ - ١٨٠٧

مضابقات مستر مانسي ورحلته إلى بومباي غير المصرح بها -

١٨٠٥ - ١٨٠٦ :

ان أصدق مثل للصعوبة القائمة منذ مئات السنين في موضوع التزام موظفي الشركة العاملين في الأماكن البعيدة ، مثل البصرة بأوامر رؤسائهم هو تصرف مستر مانسي . في سنة ١٨٠٥ . فهو قبل ذلك سنة ١٨٠٤ ، وكما سبق وأشرنا في مكان آخر ، اتخذ لنفسه ، دون مراجعة رؤسائه صفة سفير خاص في إيران ، وعقب عودته من هناك اعتبره الحاكم العام للهند مسئولاً عن كل النفقات التي تكلفتها رحلته . وحين وجد نفسه في سنة ١٨٠٥ عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته لدائتيه استصدر سندات على حكومة بومباي بما قيمته ٩٣ ألف روية وفي ظنه أن « الحكومة مستكرمة بسدادها » ، وغادر مقر عمله مرة واحدة إلى بومباي كي يشرح مطلبه هذا تاركاً شئون المقيمة للملازم أ. ه. بيلاسيس ، من مهندسي بومباي ، فوصل إليها دون اعلان في ١٠ إبريل ١٨٠٥ ومضى مباشرة ليشرح مطلبه هذا ومعه مطلب آخر بزيادة دخله من مقيمة البصرة . وكان من رأيه أن المكان الذي يعمل به هو « من أتس وأسوأ وأكثر أماكن العمل في شركة الهند الشرقية مدعاة للتعجب ثم ثبت أيضاً أنه مكان لأي ربح فيه » ، ونمضى يقول : « وإذا لم أستطع التفاهم حول الأسس التي تمكنني من العمل بها ، والتي أنا على استعداد لشرحها للحكومة ، والتي على أساسها فقط يمكن لأي موظف ذي كرامة أن يقبلها ، فاني ارجو قبول

استقالي في الوقت الذي تحدوده ، وإنني لأفضل الهدوء والسلامة الشخصية ورتاباً ضئيلاً في إحدى المستعمرات البريطانية على هذه السلطة والمكانة والرتبة والمؤسسة الكبيرة .. وكل هذا يضعني في حالة من التعب لا حذاً ، عمل مرهق ، وأخطار كثيرة ، ثم الدمار في نهاية الامر في صحراء العرب .. وإذا لم تقدر خدماتي السابقة بشكل مجز : وإذا لم تحب طلباتي العادلة هذه ، وإذا لم ارجع مقيماً للبصرة على أساس مريح ومجز .. فأنني افضل ان استغل امكانياتي التي استطيع الإعادة بأنها يجب ان توضع في الاعتبار ، في بلدي كما كنت من قبل » .

ورفضت الحكومة على أية حال أن تزيد راتب مستر مانستي ، وبصعوبة شديدة ، وبعد ضمانات كافية من طرفه لإعادة المبلغ المستحق عليه ، وافقت الحكومة على سنداد قيمة السندات التي اصدرها باسمها .

وفي إبريل سنة ١٨٠٥ صدرت الاوامر لمستر ج. لو ، وكان على وشك الرحيل كساعداً لمستر مانستي ، بأن يتسلم مهام المقيمة كلها من الملازم بيلاسيس ، وتم هذا بالفعل في ٣ يوليو سنة ١٨٠٥ لكنه مات عقب وصوله بمدة قصيرة ، وتولى الملازم ايروول من البحرية الهندية مسئولية المقيمة حتى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ حين عاد مستر مانستي من الهند وبأشر عمله .

تعليمات للمراسلات بين الهند ومقيمي بغداد والبصرة ١٨٠٦ :

وفي يناير ١٨٠٦ قررت حكومة الهند ، بناء على مذكرة مرفوعة لها من حكومة بومباي ، أن يكون المقيمان في بغداد والبصرة خاضعين مباشرة لها ، وألا يتراسل أي منهما مباشرة مع أية سلطة سواها . وربما كان الهدف من هذا الامر هو تأكيد احترام سلم الوظائف : وطاعة الموظفين لروؤسائهم المباشرين ، لكن هناك من الأسباب ما يحملنا على

الاعتقاد بأن هذا الأمر قد الغي بعد بعثة جنرال مالكولم الثانية إلى إيران في سنة ١٨٠٨ حين كان ، وهو مبعوث الحاكم العام في الهند ، محولا صلاحية الاشراف والسلطة العامة على كل مؤسسات الشركة في الخليج والعراق التركي معاً .

العوائد والرسوم القنصلية في البصرة ١٨٠٦ :

وتميزت سنة ١٨٠٦ بزيادة كبيرة ومفاجئة في العوائد والرسوم القنصلية التي حصلت عليها شركة الهند الشرقية في البصرة ، لكننا لانعلم يقيناً إن كان سبب الزيادة هو تحسن مستوى الدقة في جمع العوائد أم نمو حجم التجارة ، او مزيج من كلا السببين . فقد بلغ لإجمالي العوائد المتحصلة في الفترة من أول مايو ١٧٩١ إلى أول مايو ١٨٠٦ مبلغ ٢٧,٥١٢ روبية فقط ، في حين كان المبلغ الذي حصل في شهر يوليو سنة ١٨٠٦ هو ٤١,٦٦٣ روبية ، وكان متوقفاً تحصيل مبلغ آخر لا يقل عن ٢٠ الف روبية قبل نهاية لإبريل من العام التالي . وأضاف مسر مانستي بعد أن اورد هذه الحقائق : « وطالما بقيت أنا مسئولاً عن العمل هنا ، فلا بد أن يزيد المتحصل دائماً .. وقد يصل إلى رقم كبير هو ٥٠ الف روبية » . لكن حقيقة شمول فترة بقاءه في المقيمة سنوات لم يتجاوز فيها التحصيل مبلغاً زهيداً تشير إلى أن هذه الزيادة كان مرجعها نشاطه في تحصيل العوائد لا أكثر .

مصطفى الرابع ١٨٠٧ - ١٨٠٨ ومحمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩ (١)

بعد عزل سلم الثالث قام الانكشارية بتنصيب أكبر أبناء السلطان السابق عبد الحميد الأول على العرش باسم مصطفى الرابع ، وظل هذا بحكم تركيا من ٢٩ مايو ١٨٠٧ حتى ٢٨ يوليو ١٨٠٨ حين عزله أنصار السلطان سليم المخلوع ، وفي الساعات الاخيرة من حكم مصطفى رفض سليم أن يرجع إلى العرش ، ولم يبق أمام هؤلاء الذين نجحوا في انقلاهم سوى تعيين محمود شقيق مصطفى والذكر الوحيد الباقي على قيد الحياة من آل عثمان .

وفي الداخل بذل السلطان الجديد ، الذي أصبح يعرف باسم محمود الثاني ، محاولات متعددة للقضاء على سلطة الانكشارية لكنه فشل في البداية . وفي الخارج ظلت تركيا خلال ١٨٠٧ و ١٨٠٨ على عداء لبريطانيا ولكن بعد توقيع معاهدة تيلسيت في ٧ يونيو سنة ١٨٠٧ حين تحالفت فرنسا وروسيا في سبيل القيام بعمل مشترك ضد الامبراطورية العثمانية ، مالت العلاقات بين بريطانيا وتركيا إلى التحسن ، وفي ١٥ يناير ١٨٠٩ ، ورغم الجهود المضنية من جانب فرنسا ، انتهى الخلاف بين الدولتين بتوقيع معاهدة الدردنيل ، واستأنفت الحرب عند ذلك بين تركيا وروسيا وهي حرب لعبت فيها المشاعر الإسلامية دوراً كبيراً تماماً

(١) ثمة بعض المعلومات الاضافية عن الحالة العامة لتركيا خلال هذه الفترة قد ذكرناها في هامشين للفصل الثامن . والمصادر الرئيسية عن المعلومات المحلية من العراق التركي هي التلخيص الذي يضم معلومات عن بداية الاتصال بين شركة الهند الشرقية المعظمة وجزيرة العرب التركية . ١٨٧٤ ، وكتاب مستر ج . آ . سالدنهسا : « تلخيص الاحوال في جزيرة العرب التركية ١٨٠١ - ١٩٠٥ » المطبوع سنة ١٩٠٥ . والمصادر الاخرى الخاصة بتفاصيل معينة موجودة على هامش النص . ورواية ريتش عن عمله كمقيم في كردستان ، سنة ١٨٣٦ ، تلقي بعض الضوء على الموقف بشكل عام .

كالحرب الإيرانية الروسية في ١٨٢٦-١٨٢٨ ، وظلت العمليات الحربية دائرة بين الدولتين حتى توقيع معاهدة بخارست في ٢٨ مايو سنة ١٨١٢ . وفي نفس هذا الوقت ، أي في الفترة من ١٨٠٤ إلى ١٨١١ ، كانت الولاية التركية في مصر قد أصبحت تحت حكم مباشر قوي يمارسه محمد علي باشا الذي دبر مذبة الممالك في مصر وتخلص منهم ، ثم بدأ عملياته ضد الوهابيين لاستيلائهم على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة ، وكان هؤلاء قد أصبحوا ، بعد مذبة كربلاء الرهيبة في سنة ١٨٠١ مصدر خوف وذعر عظيمين على طول حدودهم مع الشام وبين النهرين ، و أخيراً اجتاحت القوات المصرية ارضهم في سنة ١٨١٨ على نحو ما هو مبين في تاريخ نجد .

وجاءت سنة ١٨٢٦ بالخلاص من متاعب الانكشارية . فقد طلب اليهم أن يتمرروا على أداء الاعمال العسكرية على النظم الحديثة ، فرفضوا وتمردوا ثم قضي عليهم ، لكن نفس السنة تميزت بمعاهدة لإكرمان المجحفة التي وقعت مع روسيا . وفي ١٨٢٨ بدأت حرب أخرى ضد روسيا استمرت حتى توقيع معاهدة أخرته في ٢٨ اغسطس ١٨٢٩ .

وفي الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٢٧ كانت اليونان في نضال متصل من أجل تحقيق استقلالها عن تركيا ، وفي النهاية تدخلت أساطيل بريطانيا وفرنسا وروسيا في صف اليونان واستطاعت أن تدمر الاسطول المصري في موقعة نفاارين ، وكان محمد علي قد كلف من قبل الباب العالي بالقضاء على تمرد اليونان .

وكان محمد علي نفسه قد أصبح في ذلك الوقت خطراً على السلطان ، وفي سنة ١٨٣١ بدأ يتحيف من ارض سيده . فاحتلت قواته الشام وآسيا الصغرى فتدخلت بريطانيا وفرنسا وروسيا وتم التوصل إلى اتفاقية بينهما في سنة ١٨٣٣ ، وبعدها بشهرين عقدت معاهدة أنكير سكيليسي التي خلقت بالفعل تحالفاً هجوماً دفاعياً بين روسيا وتركيا ، وجعلت

لروسيا نفوذاً على الباب العالي . وفي ١٨٣٤ تم تطبيق نظام حكم مركزي مبالغ فيه في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية : وأدى هذا النظام إلى شل كل أنظمة الحكم الاقليمية وخلق مساوئ كثيرة لكنها كانت من نوع يختلف عن الاستقلال الاقليمي . وفي سنة ١٨٣٩ تجدد الصراع بين محمد علي والسلطان ، وكان اتجاه محمد علي عدائياً جداً حتى حتم تدخل الدول الاوربية ، بما فيها بريطانيا ، إلى جانب تركيا . ومات السلطان محمود في ١ يوليو سنة ١٨٣٩ قبل أن تصل المسائل شكلها الاخير وحتى قبل أن يعرف أن جيشه وجزء من أسطوله قد استسلم للمصريين .



التاريخ الداخلي في العراق التركي ١٨٠٧ - ١٨٣٩

اغتيال علي باشا حاكم بغداد وتولي سليمان بعده ١٨٠٧ :

في ٨ أغسطس ١٨٠٧ حين لم يمض طويل وقت على تولي السلطان مصطفى الرابع عرش تركيا ، وقعت حادثة اغتيال علي باشا حاكم بغداد وجماعة من أنصاره على يد جماعة من العبيد . ونشر موته «راحة وخلاصاً في الباشوية كلها» ، ولم يأسف عليه ممثلو شركة الهند البريطانية في العراق أكثر مما أسف عليه رعايا تركيا هناك . وكان سليمان الذي عينه الباب العالي خلفاً لـ علي باشا هو ابن شقيق سليمان الذي حكم بغداد من ١٧٧٩ إلى ١٨٠٢ . وأثناء عمله كخبا للباشا السابق قام بمجهود في حرب ضد الايرانيين سنة ١٨٠٦ ، وأسر فيها ، ولهذا أعطى نفسه حق الزعم بتولية الباشوية بعد قتل علي باشا .

تمرد سليم آغا متسلم البصرة وطرده من البلاد ١٨١٠ :

وفي سنة ١٨١٠ (١) تمرد سليم آغا متسلم البصرة على سليمان باشا لأنه

(١) ربما كان عبداً اعتق - أصلاً من جورجيا - له نفس الاسم هو الذي تزوج ابنة سليمان باشا غير الشرعية . وكان رجلاً على بعض الذكاء لكنه لم يكن حاكماً ناجحاً .

كان يطمع في أن يشغل منصبه ، لكن قبيلة المنتفق - التي كان المسلم يعتمد على تأييدها وقفت فجأة ضده . وفي ١٤ يوليو احتل رجال المنتفق مدينة البصرة دون اراقة دماء ، وسمحوا لسليم أغا بالخروج مع عائلته وجميع ما يملك إلى بوشهر ، وعين باشا بغداد أحمد بك متسلماً للبصرة بدله ولم تعارض قبيلة المنتفق دخوله إلى المدينة .

عزل سليمان باشا من جانب الباب العالي ١٨١٠ :

وفي نفس السنة ، ولأسباب مجهولة ، قرر الباب العالي عزل سليمان باشا عن حكومة بغداد ، وارسل الباب العالي موفداً خاصاً لتنفيذ هذا الامر ، وكان الباشا مؤيداً من جانب الحاميات المحلية ، لكن الاكراد بقيادة عبدالرحمن باشا الذي أدت خلافاته مع سليمان باشا إلى الحرب مع ايران من قبل ، وقف بقواته في صف المبعوث العثماني . وظلت بداية الصراع مشكوكاً فيها عدة أيام ، ولكن في ٥ أكتوبر دارت معركة حاسمة إلى جوار بغداد ، بدأ القتال فيها خلال الساعات الاولى من بعد الظهر حين هجمت فرقة من الاكراد على قوات الباشا لكن المدفعية نجحت في صدّها ، غير أن المدافع الموجودة لم تستطع ان تواصل الضرب بالذخيرة التي لم تكن تناسبها ، ولما كان الاكراد متفوقين في العدد تفوقاً واضحاً فقد بدأوا يهاجمون قوات الباشا وواقعوا بها خسارة ثقيلة حين بدأت الشمس تميل إلى الغروب . وكان بين صفوف الباشا بعض الاكراد اعتمد هذا عليهم اعتماداً كبيراً لكنهم تخلّوا عنه في أخرج اللحظات . وفي صباح يوم ٦ وحين وجد سليمان باشا أن معظم أنصاره قد تخلّوا عنه فر عن طريق البصرة مع حفنة من عبيده المخلصين ، وحين وصل نهر دجلة آمنّا عبره ثم هدم الجسر وراءه ، لكن عدداً من عرب شمر من فرع طوقه ممن كان يمر بأرضهم ، استطاعوا أن يبيدوا جماعته الصغيرة ثم يقتلوه ، واحتزوا رأسه ثم جعلوه فوق سارية مرتفعة ، وحملوها إلى المبعوث التركي الذي أمر أن « يلف بعناية ويرسل - تذكرا انتصار - إلى القسطنطينية . »

وقد ظل سليمان باشا على شجاعته التي لا يستطيع أحد انكارها حتى آخر لحظات حياته : وقد اسف على مقتله المستر رينش المقيم البريطاني في بغداد أسفاً كثيراً : ووصفه بأنه « كان رجلاً يجيش بالمشاعر الطيبة ، ويلتزم في عمله بمبادئ جيدة » ، وأضاف : « إن أخطاه كانت جميعاً ناتجة عن حماسة الشباب ، ولا شك أنها كانت تستعدل وتصحح بتقدم العمر وزيادة الخبر .. » ، وكان سليمان باشا يوم مقتله في الرابعة والعشرين من عمره فقط .

تعيين عبدالله باشا حاكماً لبغداد ١٨١٠ :

وقع اختيار الناس في بغداد ، خلفاً لسليمان ، على أسد بك بن سليمان باشا الذي حكم هذا الاقليم من ١٧٧٩ إلى ١٨٠٢ وكان وقتذاك في الثامنة عشرة . ووافق القى في البداية على تولي الباشوية اذا عرضت عليه ، لكنه لما عرف مصير سلفه بكى وتوصل اليهم الا يشركوه في الحياة العامة على أي نحو ، وهكذا عين الباب العالي رجلاً يدعى عبدالله باشا لولاية بغداد ، وربما كان هذا هو عبدالله نفسه الذي كان متسلم البصرة من قبل (١) ، وكان يعيش في منفى اجباري سنة ١٨٠٨ وقت

(١) رسم لنا مستر جونز المقيم في بغداد هذه الصورة لمبد الله أغا (كما كان عليها) في سنة ١٨٠٢ : « عبد الله أغا مواطن من أهل بغداد ، وسليل إحدى العائلات الكبيرة المحترمة فيها ، وقد عين متسلماً للبصرة بعد أن كان غازندارا للباشا ، وقد عمل بالبصرة سنوات طويلة بكفاءة شهد له بها الجميع » وهو في حوالي الثانية والاربعين من عمره ، فسط هليط في معاملته الشخصية ، لكنه متفرد وواع في مناقشاته وفي حديثه ، به هذه الخيزة النادرة بين مثله من الرجال ، وهي أنه يعرف كيف يتسبط مع جماعته دون أن يفقد ذرة واحدة من هيئته أو وقاره ، وهو كاتب وسياسي وأديب ورجل مال وتجارة - كما كان لديه شيء ينقص الرجال جميعاً في مثل هذه البلاد « وهو المعرفة الشاملة الصحيحة لما يجري بأوروبا ، كما كان على السام بقدر من مبادئ الجغرافيا ، وهو المسئول الوحيد الذي التفتت به بين الاتراك يعرف بالضبط ما يجري خارج بلده ، ويعرف بالضبط ما يجري خارج -

بعثة سير هارفورد جونز إلى البلاط الإيراني . وإذا صح هذا فإن الباشا الجديد كان رجلاً على ذكاء وخلق غير عادي وموالياً للبريطانيين موالاة عملية مباشرة ، وكان أول أعماله هو تعيين إبراهيم أغا بدل أحمد بك متسلماً للبصرة .

حملة عبدالله باشا على كردستان ١٨١٢ :

وكانت أهم الواجبات التي تنتظر عبدالله باشا إخضاع عبدالرحمن باشا الكردي الذي ناصر المبعوث العثماني من أجل أهدافه هو الخاصة في القضاء على سليمان باشا ، والذي تحول الآن إلى الارتباط ارتباطاً وثيقاً بإيران ولم يعد يعلن ولائه للباب العالي . وفي يونيو ١٨١٢ دخل عبدالله باشا كردستان ، واستطاع في يوم ١٨ من نفس الشهر أن يحقق انتصاراً « حاسماً وغير متوقع » على عبدالرحمن باشا ، مما أفسح المجال للامل في خضوع كردستان كلها لباشا بغداد ، وكانت الباشوية تزداد بهذا قوة واحتراماً « قد فقدتهما منذ أكثر من عشر سنين وكانت مهبة لتصبح أقوى إقليم في الامبراطورية العثمانية كلها » ، ولكن يبدو ان المسألة انتهت بصلح ، مع إيران .

بلده ، ويعرف العلاقة بين بلده وبين مختلف أقاليم الامبراطورية ، ثم بين هذه جميعاً وبين العاصمة ، وهو متحرر من حيث عقيدته الدينية ، ولا يتنازل من تحرره هذا مهما أرغمته الظروف ، وهو متحرر مع شعبه دون تبذل ، وله القدرة على أن يضع أسس المشروعات الضخمة بحيث لا تزيد نفقاتها عما هو ضروري ، وكان يرتاح بتلقى المعلومات من أي مصدر ، أو من أي شخص يقدمها إليه ، ولا يفتن أبداً بمعرفة أنصاف الأشياء أو الوقوف عند ظاهرها السطحي ، وإثنام حكمه للبصرة كان حازماً ومنصفاً وشجاعاً ، واشتهر أيضاً بتمسكه بكلمته وبإنسانيته ومدايته ، وقد اتهم بأنه جاحد لكن عمله في حكم البصرة لم يثبت هذا الاتهام . . . وهو أيضاً (لصلحة المقيم في البصرة) يوالى الانجليز ومصالحهم ولاءاً تاماً ومعهدها ، وهو يمتيز - عن حق - أن مصالح هؤلاء - في مثل هذه الاقطار - لا يمكن فصلها عن مصالح الباب العالي . . . »

موت عبدالله باشا على ايدي قبيلة المنتفق ١٨١٣ :

على ان حكم عبد الله باشا ، مهما كانت مزاياه ، لم يستمر طويلا . فقد خرج في بداية سنة ١٨١٣ لقتال شيخ المنتفق الذي كان يهدد البصرة بقوات كبيرة ، لكن معظم قوات الباشا انصرفت عنه . وهو على مسافة بعيدة من عاصمته ، وانضمت إلى صفوف العدو . وكان ذلك في الاسبوع الأول من فبراير . حينئذ استسلم عبدالله باشا للمنتفق بشرط ضمان سلامته الشخصية ، لكنه قتل غدراً بعد عدة أيام . وازدادت قبيلة المنتفق ، وكان أبرز زعمائها آنذاك الشيخ حميد بن ثامر ، قوة وممنة بعد انتصارها على باشا بغداد ، وخضع لها ريف الفرات كله حتى السماوة .

وخلف عبدالله باشا سعيد الذي كان في الثانية والعشرين من عمره وقد نادى به قاضي بغداد حاكماً بعد أن تأكد موت عبدالله باشا .

ولا شك في أن ذلك الاختيار ارضى شيخ المنتفق . لأنه أفصح عن رضاه بسيره في موكب سعيد أثناء دخوله الرسمي إلى العاصمة . في ١٧ مارس سنة ١٨١٣ ، لكن أبناء التصديق على تعيين سعيد حاكماً عاماً لبغداد لم تصل من القسطنطينية حتى ٣٠ من يونيو التالي . وقد تميزت فترة حكم سعيد القصيرة بالاضطرابات في بغداد والبصرة جميعاً ، وفي اثناهما اقتحمت جماعة من العرب مدينة البصرة ونهبت القصر واعتدت بالضرب على المتسلم ، وفي النهاية استطاع المتسلم أن يصددهم ويعيد الهدوء إلى المدينة . وفي ٤ نوفمبر ١٨١٦ صدرت الاوامر من القسطنطينية بعزل سعيد باشا وتعيين داود أفندي الذي وصل مؤخراً إلى بغداد .

تولي داود أفندي (١) ١٨١٦ - ١٨١٧ :

ولما أن رفض سعيد الخضوع لآوامر الباب العالي ، أصبح على داود أفندي أن يحصل على حقوقه بقوة السلاح ولم يكن نجاحه في هذا سهلاً أو

(١) لقصة تولي داود باشا وعمله ، انظر : كتاب ستوكلر ، الحج في خمسة عشر شهراً ، مجلد ١ ، ص ٤٤ - ٥١ .

مباشراً . ففي ٧ يناير ١٨١٧ هاجمه سعيد واستطاع تشتيت القوات الضخمة التي جاءت معه ، ولم تمض فترة قصيرة حتى انقضت معظم قوات سعيد باشا عنه ، وحدث تمرد في بغداد أسهم فيه المماليك بلور كبير ، وهكذا اغتصم داود الفرصة ودخل بغداد ظافراً في ٢١ فبراير واستسلمت له المدينة ، وأعلن نفسه باشا لها ، وفي ٢٤ من الشهر نفسه تم إعدام سعيد الباشا السابق الذي حاول ان يتحصن في قلعة بغداد .

ولم يكن الباشا الجديد الذي كان لقبه « باشا بغداد والبصرة وكردستان » ، أقدر من سلفه على إعادة النظام ، فقد شهد منتصف سنة ١٨١٩ خضوع جزء كبير من البلاد لارهاب العصابات المسلحة فقطعت خطوط المواصلات خاصة ما كان منها باتجاه الشمال ، وكادت الحياة التجارية تتوقف تماماً في بغداد . وفي سنة ١٨٢٠ (١) وقعت على البصرة سلسلة طويلة وخفيفة من غارات عرب نجد ، لاختد الحار من حرس المسلم من ناحية ، وشفاء غليل بعض تجار نجد المقيمين في البصرة لأنهم كانوا يعتقدون أن باشا بغداد قد اضطهدهم في شأن بعض الاراضي التي يملكونها ، من الناحية الاخرى .

وفي يوم ١٦ يوليو دخلت جماعة من أهل نجد إلى البصرة ، وحاولت الاستيلاء على سراي الحكومة لكنها فشلت فاكتفى أفرادها بنهب المكان وقتل عدد من الاهالي ثم انسحبوا وقتلوا أثناء انسحابهم قائد فرقة صغيرة من البلوش كانت في طريقها لتعزيز حامية السراي .

(١) يبدو أن الملازم أ . ت . ويلسون يشير الى هذه الاضطرابات التي دارت في البصرة في « تلخيص العلاقات » ص ١٤ . لكنه يقول - رغم أنه يذكر حاجي يوسف لا حاجي جابر - انها حدثت في وقت لاحق . . . أي في سنة ١٨٢٧ ، وحسب ما يقوله الملازم ويلسون ، فإن البصرة قد وقعت فعلاً بأيدي أهل الزبير ونجد ، وقد أنقذ بنو كعب متسلم البصرة - غزير آغا - من هذا الخطر ونقلوه إلى المعصرة ، ثم قاموا بعد ذلك بمماونة الاتراك لاسترداد البصرة .

العلاقات الكردية والایرانية ١٨٢ :

وفي صيف ١٨٢١ ارسل داود باشا نائبه إلى موقع جزیل رباط لمراقبة الاكراد والایرانيين لكن الاكراد استطاعوا أن يوقعوا به الهزيمة . وحين علم الباشا بهذا الامر أمر بالقاء كل كبار الایرانيين المقيمين ببغداد في السجن قاصداً مصادرة اموالهم وسارت قوات الباشا من جورجین إلى كربلاء والنجف لیثبتوا أنهم اذا كانوا لا یجيدون القتال فهم یجيدون السلب والنهب » ، وفي نفس الوقت تقریباً اجتاحت الكولیرا ببغداد وقضت على عدة آلاف من أهلها .

المنتفق :

أما بالنسبة لقبيلة المنتفق ، التي كانت معارضتها هي السبب في القضاء على الباشا السابق ، فقد طبق داود باشا عليهم سياسة فرق تسد ونجح في ذلك ، فاستطاع أن یخلق منافساً للشیخ حمید بن ثامر شیخ المنتفق في شخص أحد أبناء إخوته ويدعی عجیل . ودارت الحرب الالهية بن الغریمین زمناً طویلاً مما جعل القبيلة كلها مشلولة عن القيام بأي عمل موحد ، وظلت كذلك عدة سنین .

عزل داود باشا ، والادارة في عهده ١٨٣١ :

وفي سنة ١٨٣١ عزل الباب العالي داود باشا بسبب اعدامه أفراد بعثة اوفدت اليه من حكومة القسطنطينية ، وعین حاجي علي رضا باشا ، وهو الذي عرف باسم محمد علي باشا أو علي باشا فقط . مكانه في حكم بغداد ، وحاول عجیل شیخ المنتفق الذي شجعه داود على التمرد على عمه شیخ القبيلة أن يقوم بمحاولة لتأيید سيده ، فاستعان ببني كعب وبأهل الكويت ، وحاصرت اساطيلهم البصرة وأحدثت بها فزعاً واضحاً ، لكن هذه المظاهرات جميعاً لم تستطع أن تؤثر على مجرى الأحداث في بغداد ، ولو كان داود باشا على قدر من القوة لرفض امر عزله ، وهو بالفعل استطاع أن یصمد عدة أيام بعد أن حاصر أعداؤه ببغداد . لكنه

أخيراً التمس ملجأ له في بيت محمد أغا الذي اعتبره اسير حرب ، لكنه لم يقتله ، بل ارسله إلى القسطنطينية .

وقد أثبت داود باشا في اوائل حكمه كفاية في الحكم والإدارة ، ولكن سرعان ما اتضح أن هدفه الوحيد هو جمع المال ، وكان من المعتقد أنه لا يتم بشيء آخر حتى إنه ترك كثيراً من الأمور لمستشاريه يسرونها وأنه لم يحاول مرة واحدة ردع المخربين والجنشين من معاوية .. كان هذا على الأقل هو رأي مستر ريتش^(١) الوكيل السياسي البريطاني الذي سلك نحوه في بداية حكمه مسلماً غير مقبول ، غير أن الاضطرابات التي حدثت في عهده كانت أقل مما حدث في عهد من سبقه ومن خلفه على السواء ، وكانت تحت امرة الباشا قوات نظامية قوامها ثلاثة آلاف من الفرسان ، وخمسة آلاف من المشاة ، وبعض المدفعية ، وكان هذا كافياً لحفظ الامن والنظام بشكل عام .

تولي حاجي علي رضا باشا ١٨٣٩ :

ويقال ان الباشا الجديد كان اول باشا تركي يحكم بغداد منحدراً فعلاً من أصل تركي . وكان تعيينه إشارة لبداية نظام جديد . فقد كانت مهمته الاولى القضاء على نفوذ تلك العائلات الجيورجية التي كانت تحكم بغداد ، وأن يجعل قبائل العرب تحت الحكم المباشر بدل حكمهم من خلال زعمائهم ، كما كان من المفهوم أنه مكلف بادخال بعض الاصلاحات من أجل فائدة رعايا السلطان المحبين للسلام . وقد تمت هذه التجربة ، مهما كانت طبيعتها ، على نطاق كبير ، لان الموصل وديار بكر ،

(١) في سنة ١٨٢١ - وبعد رحيل ريتش نهائياً من بغداد - كتب يقول : « كل شيء مختلط هنا تسوده الفوضى ، ويبدو أن الحرب مع ايران لا مناص منها ، فالقوات الايرانية تنهب كل شيء ، وتوقع المهانة بكل انسان ، والاسواق كاسدة لا حياة فيها ، والباشا يلقي القبض على كل من يستطيع أن ينتزع منه المال ، وكل من يستطيع الفرار يترك المدينة الى أي اتجاه » - « انظر رواية مستر ريتش لمقيميه كردستان » مجلد ٢ ص ٢٥٥ - ٢٦٦ .

بل وحتى حلب ، قد أصبحت الآن تابعة لبغداد ، وكان الباشا الجديد .
وهو بالفعل وزير من وزراء الامبراطورية العثمانية . قد أنعم عليه بلقب
« الخليفة » تجديداً لذكرى الخلافة القديمة في بغداد .

ولم يكن الوقت الذي وصل فيه حاجي علي رضا بالوقت المناسب على
أية حال ، فلم تكن البلاد قط في حالة أسوأ مما هي عليه . وكانت بعض
الأقاليم حزينة تماماً بسبب ما تعرضت له خلال حكم الباشوات السابقين
عليه ، او نتيجة الكوارث الطبيعية كالأوبئة (١) والفيضانات . وكانت
البصرة بالذات قد فقدت معظم سكانها خلال ١٨٣١-١٨٣٢ على حين
زاد عدد السكان في مدن المحمرة والكويت على حسابها .

وكان اول إجراءات الحكومة الجديدة متسماً بالفهم والإنصاف .
فعفا الباشا عن بعض الذين كان متوقفاً ان يعدهم . وعين محمد أفندي
كبيراً لمستشاريه ، وهو رجل معروف بحسن الخلق وطيب السمعة .
وكان يتفقد أحياء بغداد كل يوم على قدميه وسط جماعة صغيرة من
رجاله ، وكان مسلكه ومسلك ضباطه متسماً بالاعتدال والتحرر من
الجمود والتعصب .

لكن السياسة الجديدة نحو القبائل سرعان ما اثبتت فشلها . وفي خلال
عدة سنين أصبحت الإدارة في أحط درجة من درجات التفكك كما
سنرى ، ويلخص لنا الوحالة مستر ج. ب. فريزر في سنة ١٨٣٤ خلق
الباشا على النحو التالي :

« وعلي الباشا الحاكم الحالي كان حاكم حلب من قبل ، وهو الذي
خلف داود باشا على بغداد ، وهو في حوالي الخمسين من عمره ،

(١) يصف « ويلستيد » الطاعون الذي أصاب بغداد سنة ١٨٢١ في
كتابه : « رحلة إلى مدينة الخلفاء » المجلد ١ ، ص ٢٨٠ -
٢٨٩ ، ويذكر لوفتس في كتابه « رحلة وابحث » ص ٧ -
٨ ، هذا الطاعون فيقول انه قضى على ١٢ ألف نسمة من عدد سكان
بغداد البالغ ٧٠ ألفا ، ويذكر أيضا ان النهر قد فاض على أسوار
المدينة ، فجرف في ليلة واحدة أكثر من سبعة آلاف بيت .

ضعيف العقل معتل الحكم ، وهو لا يستقر على شيء حتى أصبحت كلمته لا يوثق بها لساعة واحدة ، وهو رجل أناني ومنحرف إلى أبعد الحدود ، نهم جشع ، ولا يهتم أقل اهتمام بالطريقة التي يجمع بها الاموال ، وهو ليس بطبيعته ميالا الى القسوة او الظلم ، لكن لا يستطيع أن يتحمل متاعب العمل وأعباءه ، لهذا تراه يفضل إصدار الحكم في أية جريمة ترتكب اعتباطاً دون ان يكلف نفسه عناء دراستها وإصدار الحكم الصحيح فيها . كذلك هو ضعيف أيضاً من حيث شجاعته الخلقية وقدرته على اتخاذ القرارات حتى إنه لا يستطيع تحمل أعباء العمل في الازمات والمواقف الحرجة التي يجد نفسه مقحماً فيها ، والتي تتطلب حزمًا وصراحة يفقر اليهما . أما الشيء الوحيد الذي يمكن أن يشهد له به فهو سماحته الطبيعية ، وقدر من التذوق الادبي والفني ربما كان يساعده في حياته الخاصة لا في حياة عامة يتحمل فيها أعباء العمل ومشاقه .

ولسوء الحظ لم تكن نقاط الضعف هذه في خلق الباشا نجد تعويضاً لها في مواهب رجاله وخدمه . فلم يكن فيمن حوله جميعاً رجل واحد يمكن أن يفيد سيده أو يفيد الصالح العام . أما ضباطه الذين كانوا على هذه المقدرة فكانوا ماتوا بالطاعون أو اغتيلوا ، ومعاونو سلفه ظلوا بعيدين ، يدافعون السياسة والخوف ، من الاشتراك في أية مسئولية ، وكل مؤسساته العامة والخاصة باتت على أسوأ درجة من درجات الانحطاط » .

وكان من أهم المصاعب التي لا بد للحاجي باشا من مجابهتها القبائل العربية الكبيرة في الاقاليم المجاورة لبغداد والتي كانت متلهفة للحصول على ارض صالحة للزراعة .

اضطراب بين قبيلة الجربا بالقرب من بغداد ١٨٣٢-١٨٣٤ :

وفي سنة ١٨٣١ راح أهل قبيلة الجربا ، او شمر الشمالية ، الذين كانوا قد حصلوا بالفعل على امتياز بأجود الاراضي وأخصبها على قناة دجيل وفي الجزيرة يسعون في امتيازات جديدة ، ورفض الباشا

مطالبهم - ورأى ان السياسة تقتضيه أن يدخل الانقسام بينهم وذلك بأن يضع شاباً موالياً له بدل شيخهم صفوق ، وأن يمنح هذا الشاب وأنصاره الأرض التي كانت تمتلكها القبيلة بأكملها . حينذاك انسحب صفوق ومعظم رجال القبيلة إلى الشمال حيث تحالفوا مع غيرهم من المتمردين ضد الباشا في إقليم الموصل .

وفي سنة ١٨٣٣ عاد صفوق وأنصاره إلى الظهور بالقرب من بغداد ، واستطاعوا أن يعملوا السلب والنهب في الريف دون أن يعترضهم معترض ، لا الشيخ الجديد ولا باشا بغداد ، وبعدها قاموا بحصار المدينة وبعد شهرين أرهقهم الحصار فراجعوا إلى الشمال مهددين بالعودة له في العام التالي .

وخاف علي باشا من التعرض لهذا الغزو السنوي فاستنجد بقبيلة عنيزة القوية في صحراء العرب الشمالية واعدأ اياهم بأن يقطعهم الأراضي التي كانت لقبيلة الحربا إذا تعاونوا معه ، ووافق رجال عنيزة على ذلك واستطاعوا أن يجمعوا قوات ضخمة في إقليم بغداد . وفي ذلك الوقت أصبح معروفاً أن صفوق قد تخلى عن فكرة العودة إلى بغداد ، وظن الباشا أنه يستطيع العدول عن الصفقة التي عقدها مع أهل عنيزة ، لكن هؤلاء أصرروا على ضرورة تسليمهم الأراضي التي تم الاتفاق عليها ، وأضافوا إلى ذلك مطالبتهم بأن تمنح لهم كل الأراضي غرب الفرات ، واستنجد الباشا ، الذي لم يكن مستعداً لإجابة أي من مطالبهم ، بالجزء الموالي له من قبيلة الحربا للخلاص من قبيلة عنيزة ، وفي أكتوبر ١٨٣٤ حدثت هذه المحاولة المشتركة لكنها منيت بفشل ذريع ، وفقد أهل الجزيرة كثيرين من رجالهم . وحاصرت عنيزة مدينة بغداد من الغرب على حين راح جانب من رجالهم يجوب الريف المجاور ويعمل السلب والنهب في الرحالة والقوافل .

مشاكل مع قبيلة عقيل في بغداد ١٨٣٤ :

وفي نفس الوقت حدث خلاف مع قبيلة عقيل التي كانت ، حوالي سنة ١٨٣٢ مقيمة في قسم بغداد الواقع على الضفة اليمنى للندجلة ، وفي هذه السنة هدد أفراد القبيلة بنهب قافلة ضخمة كانت في حمايتهم . وبهذا التهديد استطاعوا أن يحصلوا على الإذن الذي لم يكونوا حصلوا عليه حتى ذلك الحين بالإقامة داخل أسوار المدينة . ويجب أن نشير هنا إلى أن أفراد قبيلة عقيل يمتون بصلة القرابة إلى أهل نجد في وسط الجزيرة ، وكان عملهم الوحيد هو حماية وإرشاد القوافل المسافرة بين بغداد وحلب أو دمشق ، وكان عدد من يتجمع منهم في بغداد يصل أحياناً عدة آلاف وحين حصل هؤلاء على الإذن بالإقامة في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة أصبحوا هم سادته المطلقين ، فأنكروا سلطة الباشا ، وراحوا يعيشون في مكانهم ذلك من المدينة وعبثاً أرغمهم معظم السكان المقيمين به على الفرار منه إلى أحياء أخرى .

وفي سنة ١٨٣٤ قرر الباشا أن وجود بني عقيل داخل أسوار المدينة لم يعد أمراً محتملاً لا سيما بعد وقوع حادثة سرقة لجماعة من ضباطه بالقرب من بغداد ثبت أن أفراداً من قبيلة عقيل هم الذين ارتكبوها ، فطلب من شيخ عقيل وقبيلته هجر المدينة مهدداً إياهم بالهجوم عليهم وطردهم بالقوة ، وطلب الشيخ الحصول على ضمان من أن هجوماً لن يحدث عليه خارج أسوار المدينة من جانب قوات الباشا أو حلفائه العرب ، بعد أن كان بالفعل قد استدعى شيخ قبيلة زبيد سليمان غانم وهو عدو معروف لشيخ عقيل لمساعدته فرض أن يقدم للعقيلي الضمان الذي طلبه وذهب الشيخ إلى السراي مستعظماً . وحين كان بداخل القصر سرت إشاعة بأنه قتل ، وهرع أهل القبيلة إلى السلاح ، وقطعوا جسر القوارب ، وقاموا بهجمات في وقت واحد على مختلف أحياء المدينة على الضفة اليسرى حيث كان السراي ، وعلى فرقة من جنود الباشا بقيادة الكرخا الذي كان معسكراً خارج الأسوار على نفس الضفة من النهر ، وصرف

الباشا شيخ عقيل محمدا بالهدايا وأذن له بالخروج من المدينة ، وارسل في نفس الوقت إمدادات إلى الكخبيا الذي كان قد خسر أحد مدافعه أثناء هجمة العرب الاولى عليه لكنه استرده بعد ذلك ، وكان رجاله يطاردون بني عقيل حتى ديارهم ، وظل القتال دائراً داخل بوابة الحلة ، وانتهى دون ان تعرف نتائجها بعد ذلك ، لكن كفة الباشا رجحت فجأة حين وصلت إمدادات من الذخيرة والسلاح سالمة من ضفة النهر اليسرى إلى اليمنى ، كذلك تقدم عدد من جنود الالبان من قنطرة القوارب التي قطعت واستطاعوا إصلاحها ، وتحصن أهل عقيل في بيوتهم حتى الصباح التالي ، حين سمح لهم بالخروج من بغداد كمحاربين ، وانحاز بعضهم إلى قبيلة عنيزة المتمردة ، وكان يقال إنهم كانوا على اتصال سري بها وانحاز بعضهم الآخر إلى قبيلة البقرية من شمر ، لكن أيّاً من القبيلتين لم تساعدهم على استرداد مساكنهم في بغداد ، وهو ما كانوا يتلهفون لاستعادته . واجتاح جند الباشا مساكن المدينة على الجانب الجنوبي الغربي من النهر ، وكان الضحايا في هذا كله هم سكان هذا الحي من غير بني عقيل اللذين قتل منهم عدة أفراد .

وبقي على الباشا لكي يسري أمره مع شيخ قبيلة زبيدة والشيخ سليمان غانم اللذين استعان بهما ولم يعد الآن بحاجة إلى خدماتهما .

ولا نعرف على التحديد كيف انتهت المشكلات التي اثارها قبيلتنا عزيزه وعقيل ، لكن انقساماً في سنة ١٨٣٤ حدث بين فروع القبيلة أدى إلى منع حصارهم للمدينة .

الحالة في باشوية بغداد سنة ١٨٣٤ :

ووصلت الإدارة في باشوية بغداد خلال سنة ١٨٣٤ جداً مؤشفاً من القوضى ، فقد كان أصحاب الحرف — كما يذكر مستر ج. ب. فريزر لا سيما المشتغلين منهم بالزراعة معرضين للاضطهاد الدائم من جانب المسؤولين وللغارات من جانب قبائل العرب حتى انكمشت أعمالهم

إلى الحد الأدنى ، وراحوا يقارنون بحسرة بين ما أصبحوا عليه ، وما كانوا عليه من قبل في عهد سليمان باشا — من ١٧٧٩ إلى ١٨٠٢ . أو حتى في عهد داود باشا ، وقد ضاع نصف العوائد التي حصلت من مدينتي البصرة وبغداد ، بسبب فساد الحياة . وكان المسئولون يسيطرون على الطرق الهامة في البلاد باسم « التملك » أي أن يدفع كل من يجتازه ضريبة معينة كان للمسئول حوالي الثلثين منها . وكانت حالة القوضى في البلاد تعوق التجارة كما تعوق الزراعة ، ولم تكن العوائد محددة ، بل كان الحياة يتجاولون لزيادتها بمختلف الوسائل . وقد عهد بجمع ضرائب أنواع معينة من السلع إلى أناس ملتزمين ثبتت عليهم السرقات والاختلاسات غير مرة ، وأصبحت القوافل الصغيرة لا تجرؤ على الخروج إلى الطرق الصحراوية ، وكان الطريق الوحيد الآمن هو شط العرب أسفل البصرة ، وكان مشايخ العرب على ضفتيه يفرضون الضرائب الباهظة على القوارب التي تمر به . لكن مستر فريزر كان يلقي معظم اللوم في هذه الحالة السيئة على نظام الحكم أكثر من إلقاءه على الباشا الحاكم نفسه ، الذي وصفه « بأنه رجل مستنير ومتحرر في آرائه بعض الشيء » . وبلغ العائد السنوي لباشوية بغداد فقط — أي الأقاليم التابعة لمدن بغداد والبصرة — على ما يذكر مستر فريزر — مبلغ ١٧,٠٣٠ جنيهًا إنجليزيًا ، وأضاف يقول إنها لو كانت تحت إدارة حازمة لأمكن أن يرتفع هذا العائد إلى ١,٣٨٩,٣٣٧ جنيهًا إنجليزيًا كل سنة . وقد قدر مستر فريزر الواردات الاوربية التي كانت تأتي إلى بغداد عن طريق حلب ودمشق — والتي لم تعد القوافل تستطيع أن تقطع الطريق إليها — بحوالي ربع مليون جنيه استرليني سنويًا .

علاقة العراق التركي بايران ١٨٠٧ - ١٨٣٩

الحروب مع ايران ١٨٠٦ ، ١٨٢١ - ١٨٢٣ :

أشرنا في الجزء الخاص بالساحل الايراني إلى الحربين اللتين دارتا مع الايرانيين على الجبهة الكردية من وجهة نظر ايران . ويقول مصدر آخر لم نوردته في ذلك الفصل إن سوء معاملة الحجاج الايرانيين في الارض التركية هي التي سببت حرب ١٨٢١-١٨٢٣ التي انتهت بسبب انتشار الكوليرا دون تحقيق انتصار حاسم للايرانيين . وقد حددت الحدود الفاصلة بين ايران وتركيا عقب الحرب الثانية بمعاهدة ارضروم الاولى (٢٨ يوليو ١٨٢٣) التي أعادت ما سبق تجديده بهذا الصدد في سنة ١٦٣٩ ، كما سوت بعض المشكلات الخاصة بالحج والتجارة .

استيلاء الاثراء على المحمرة ثم جلاؤهم عنها ١٨٣٧ :

وفي ١٨٣٧ قام علي رضا باشا حاكم بغداد بحملة على المحمرة ، وكانت دوافعه لذلك هي الخسارة التي أصابت ميناء البصرة بسبب وجود ميناء حر في المحمرة ، ثم الخلاف القائم بين الشيخ محسن شيخ المحمرة ونصيره ، شيخ كعب في الفلاحية . ويقال (١) إنه استولى على المدينة عنوة وأمر بنهب المخزون من البضائع في أسواقها وبسوية أسوارها بالأرض وانتزاع المدافع المقامة عليها ، ويقال أيضاً إن الباشا قام بمناورة ضد الفلاحية أدت إلى فرار شيخ كعب إلى الكويت ، وإنه قد عين شيخين جعلهما مسئولين عن القبيلة باسم تركيا وإن شيخ كعب السابق قد عاد بنفسه ، فآتم إلغاء تلك الإجراءات حيث وقع مع باشا بغداد « اتفاقية

(١) المرجع الرئيسي لهذه الاحداث هو كتاب سير هـ راوليتسون في « مذكرته » عن قبيلة كعب والمحمرة ، ١٧٤٤ . ولكن يبدو من الدلائل الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها انه قد استقى روايته من مصادر تركية . ولا شك بطبيعة الحال في أن الاتراك قد استولوا على المحمرة سنة ١٨٧٣ .

يضمن بها بقاءه في المشيخة ، ويعلم ولاء قبيلته للبصرة » . غير أن الشيخ عيسى بدلا من الخضوع للاتراك آثر شق طريقه إلى بوشهر حيث طلب هناك من الحكومة الايرانية بالحاح شديد أن تبذل الجهود لاسترجاع المحمرة باسم إيران ، لكنه يئس من المسئولين الايرانيين فرجع إلى المحمرة ساخطاً بعد أن جلا الاتراك عنها ، واستأنف استيلاءه على المدينة ، رافضاً سلطة كل من شيخ كعب ووالي بغداد على السواء .



علاقات العراق التركي بالبلاد الاخرى في الخليج

١٨٠٧ - ١٨٣٩

سلطان عمان يحاصر البصرة :

كما ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان ، فقد سار سلطان عمان في سنة ١٨٢٦ ليحصل بالقوة على متأخرات استحقاقات من السلطات التركية الناشئة من العون الذي قدمه ابوه أثناء حصار البصرة ، وقام هو أيضاً بحصار البصرة من البحر ، وبلغت قيمة المتأخرات التي كان يطالب بها حوالي ١٠ آلاف جنيه انجليزي . واستمر الحصار من أغسطس إلى نوفمبر ١٨٢٦ وكانت نتيجة رضوخ الباشا لمطالب سلطان عمان ، وكان السلطان قد فكر في فرض الحصار سنة ١٨٢٥ غير أن تهديدات محمد علي باشا والي مصر منعت من القيام بذلك .



علاقات بريطانيا بالعراق التركي ١٨٠٧ - ١٨٣٩

العلاقات الطيبة رغم الحرب بين انجلترا وتركيا ١٨٠٧-١٨٣٩ :

كانت بريطانيا في بداية هذه الفترة ، والى مدى عامين مشبكة في حرب ضد تركيا في اوربا ، أما في العراق التركي فان موقف الباشا الحصيف الذي كان سيخسر كثيراً من الوجة التجارية لو أنه قاطع شركة الهند الشرقية ، قد ترك الامور قائمة بينه وبينها على أساس الود والصداقة ، كما استمر تبادل المكاتبات الودية بين حكومي بومباي وبغداد في مناسبات معينة ، ونحن نعرف على سبيل المثال أن البراءة القنصلية التي كانت صدرت في سنة ١٨٦٤ قد جردها الباب العالي باسم مستر مانسي المقيم البريطاني في البصرة خلال تلك الظروف .

ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نستنتج أن الرغبة في الحصول على الاعتراف بالمكانة القنصلية للمقيمين الجديدين في بغداد والبصرة كانت دائماً هدفاً نصب أعين المسئولين الانجليز ، وقبل سنة ١٨٠٨ لم يكن المسئولون في حكومة بومباي ، على ما يبدو ، يعرفون نصوص البراءة القنصلية لسنة ١٨٦٤ رغم علمهم بوجودها . وفي سنة ١٨٠٨ انسحب إلى البصرة كاتبين باسلي الذي كان جنرال مالكولم جعله لدى سفره إلى الهند مسئولاً عن بعثة الهند إلى إيران وذلك حين رأى سلامته الشخصية مهددة في بوشهر .

وفي مارس سنة ١٨٠٨ وصل خطاب رسمي من مستر مانسي المقيم في البصرة إلى دكتور هاين ، المقيم العام في بغداد ، عن الطريق المعتاد بواسطة متسلم البصرة ، وقرىء أمام باشا بغداد ، وقد أثار هذا العمل احتجاجاً حاراً من جانب مستر مانسي ، وأمرت حكومة بومباي برفع المسألة إلى الجنرال مالكولم (١) الذي جعلته حكومة الهند ، أثناء سفارته

(١) كان جنرال مالكولم معتمداً أيضاً لدى باشا بغداد ، غير أنه لم يجد الفرصة ملائمة - في هذه المناسبة - لزيارته .

الثانية إلى البلاط الايراني ، مسئولاً عن كل موظفيها ومنشآتها في الخليج ، ولكن لما كان الباشا قد وعد مسر مانسي بالألا يتكرر مثل ذلك العمل في المستقبل ، وأفصح في نفس الوقت عن دهشته للتعبيرات الغاضبة التي استخدمها مسر مانسي في خطابه ، فقد اعتبر الموضوع منتهياً .

نشوء مشكلات بين سليمان باشا والمقيم ببغداد ثم تسويتها

١٨٠٩ - ١٨١٠ :

وفي سنة ١٨٠٩ لاحظ مسر رينش المقيم البريطاني في بغداد أن الباشا لا يعامله بالاحترام اللازم ، بل إنه كان أميل إلى تجاهله ، فقام بإبلاغ الامر إلى حكومة بومبي ، وفي نفس الوقت انسحب إلى مكان قريب من بغداد حين ظلت العلاقات على توترها ، وبعد أن تلقى سليمان باشا خطاباً حازماً وإن كان ودياً من مسر دنكان حاكم بومبي أبلغ مسر رينش أنه يرغب في التفاهم معه وتسوية الامور بينهما ، وقد أعلن في رسالة إلى مسر رينش مؤرخة في ٢٥ يناير سنة ١٨١٠ « أن كل السلطات لا تستطيع أن تتدخل فيما يجري بالمقيمة ، من احتفالات ، خاصة قرع الطبول ، والاحتفال بعيد ميلاد الملك » كما تعهد أيضاً بأن يلتزم بالعرف السائد في عدم منع المقيم من تبادل الزيارات ، كذلك جرى الاتفاق على أن يتولى نقل الرسائل بين الباشا والمقيم وكلاء محترمون موثوق بهم ، كما اتفق على أنه لو حدث خلاف في فهم أي نص من نصوص ذلك الاتفاق فإنه يجب تفسير الشك لصالح فهم المقيم خاصة في شئون الاحتفالات. وتشير نصوص هذه الاتفاقية التي لخصناها بوضوح إلى طبيعة الخلاف الذي كان قائماً . وقد حمل الخطاب الرسمي الذي يضم هذه الاتفاقية إلى مسر رينش في منزله الذي انسحب اليه الضابط الثاني من ضباط حاشية الملك مصطحباً معه قوات قوامها مائتا جندي عادت بالمقيم إلى بغداد وسط مظاهر الحفاوة والتكريم . وفي ٢٧ يناير ١٨١٠ قام مسر رينش « بزيارة احتفالية عامة » للباشا تلقى بعدها هدية فرساً مسرجاً ، وعومل هوود كتور هابن وباقي العاملين في المقيمة بالود

والتكريم . وكان المقيم العام يرى أن هذه الاتفاقية مرضية جداً ، وظل الباشا حريصاً على الالتزام بها طوال الفترة القصيرة التي قضاهما في الباشوية فيما بعد .

مقتل الملازم فوثرنجهام والكابتن جرانت ١٨١٠ :

وفي ربيع سنة ١٨١٠ ارسل جنرال مالكولم ، أثناء سفارته الثالثة والاخيرة من حاكم عام الهند إلى شاه ايران ، الملازم فوثرنجهام والكابتن جرانت في مهمة استكشافية لأراضي الريف الواقع بين بغداد وأصفهان . لكنهما نهباً وقتلاً على يد كلب علي خان ، وهو زعيم من اللور كان متمرداً على الشاه وملتجئاً لحماية قبيلة بني لام العربية في العراق التركي ، وكان الخان قد سمع بأن هذين الرجلين يحملان معهما كمية كبيرة من العملات الذهبية ، ويبدو ان هذا لم يكن صحيحاً ، فأمر بعض أنصاره بمباغتتهما على الضفة اليمنى لمجرى مائي يسمى شانجولوك(١) ، وقتل الكابتن جرانت في هذه الهجمة ، واحتفظ المهاجمون بالملازم فوثرنجهام وبعض الخدم الارمن أحياء عدة أيام ، ثم أمروا باعدامهم أيضاً حتى لا يرشدوا اليهم ، ونظراً لانكماش سيطرة كل من السلطات الايرانية والتركية في منطقة الحدود التي ارتكبت بها هذه الجريمة فقد كان من المستحيل إيقاع العقاب بالحنة .

عودة جنرال مالكولم من رحلته الثالثة لايران عن طريق العراق التركي ١٨١٠ :

أما جنرال مالكولم فقد رجع من سفارته الثالثة بإيران من تبريز إلى الخليج عن طريق كرمانشاه ببغداد ثم البصرة ووصل بغداد في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨١٠ ، وهناك استضافه ومن معه مستر رينش المقيم

(١) انظر تقرير الكابتن د - ل - ر - لوديمس من « بوشتيكوه » ١٩١٩ ، ص ٨ - ٩ .

البريطاني وزوجته مدام رينش (٢) . وخلال الفترة القصيرة التي قضتها البعثة في بغداد هاجم بعض اللصوص العرب أحد العاملين بالمقيمة وانزعوا منه مبلغ ٥٠٠ قرش من أموال الحكومة ، وخرج جنرال مالكولم بيزته الرسمية وحرسه بطارد اللصوص فاستطاع ان يمسك بأربعة منهم ، وفر الخامس ، وكان مع الجناة خيولهم واسلحتهم وقسم من المسروقات ، وقد أسك بهم بعد مطاردة عنيفة لمسافة تزيد على الميدين ، وظل جنرال مالكولم عدة أيام كي يقوم حرسه الخاص بحماية المقيمة البريطانية أثناء الاضطرابات التي كانت دائرة وقتذاك والتي انتهت بعزل سليمان باشا ثم قتله ، وفي يوم ٥ أكتوبر وفيما كان الصراع محتدم بكل عنفوانه كان معسكر البعثة قد اتخذ كل الاحتياطات العسكرية للدفاع عن نفسه وعن فيه ، وفي مساء اليوم نفسه لجأ اليه ديوان أفندي وهو أحد أنصار الحاكم المهزوم ، وكان سليمان باشا قد طلب من المقيم مستر رينش أن يمدد بقوات من حرس جنرال مالكولم .. لكنه لم يكن بمقدور المقيم تنفيذ ذلك الطلب بطبيعة الحال .

وفي يوم ٢٥ أكتوبر وصل جنرال مالكولم وجماعته إلى البصرة حيث استقبلهم مستر مانسي ، المقيم السابق فيها الموقوف آنذاك عن عمله ، وفي يوم ٢٩ أبحروا جميعاً على ظهر سفينة شركة الهند الشرقية « تيرينيت » إلى بوشهر ومنها إلى الهند .

العلاقات الودية بعدالله باشا ١٨١٠ - ١٨١٣ :

ويبدو أن علاقات بريطانيا بعدالله باشا ظلت خلال فترة حكمه القصيرة مرضية تماماً . فقد أفصح الباشا بنفسه بمجرد توليه الباشوية عن رغبته في قيام علاقات ودية وثيقة بالبريطانيين ورد عليه المستر دونكان حاكم بومباي رداً مناسباً .

امتيازات جديدة من باشا بغداد ١٨١٢ :

وفي مايو أو يونيو من سنة ١٨١٢ نجح مستر رينش المقيم ببغداد في الحصول على بعض الامتيازات الهامة بصدد اوامر متسلم البصرة . فقد

أصدر باشا بغداد أوامره للمتسلم بأن يسلم إلى وكيل المقم العام في البصرة كل البحارة والجنود والعاملين على السفن البريطانية الذين يهربون من السفن التي يعملون عليها ، ويلجأون إلى حماية المتسلم نفسه أو الباشا القبطان . وكان الامتياز الثاني يقضي بأن يسلم إلى وكيل المقم البريطاني سائر الرعايا البريطانيين الذين تجلبهم الدفن المحلية أو سفن مسقط إلى البصرة كي يباعوا في أسواقها كعبيد وإماء ولكن لا شك في أن هذه الامتيازات ظلت فترة قصيرة موقوفة عن التنفيذ .

بداية العلاقات بدادود باشا ١٨١٧ - ١٨١٩ :

وحين عين داود باشا على باشوية بغداد بادر إلى الاتصال بمستر رينش الوكيل السياسي البريطاني فيها وأبلغه النبأ ودعاه لتهنتته ، لكن مستر رينش ، الذي كان يشك في شرعية الطريقة التي استولى بها داود باشا على السلطة تباطأ في إجابة تلك الدعوة . ولكن حين استطاع داود باشا التغلب على منافسيه جميعاً أرسل إليه الوكيل البريطاني خطاباً مناسباً أشار فيه إلى « الصداقة الخاصة والحميمة » التي تربط بين الطرفين من قديم ، وبعدها تابعت رسائل التهنته بين باشا بغداد وسر أيفان بينون حاكم بومباي . وفي منتصف ١٨١٩ عكرت سحابة عابرة صفو التفاهم بين داود باشا ومستر رينش ، وشكا هذا أخيراً من حنوث هجوم في أثناء القوضى التي بدأت تشتد على مبعوث لشركة الهند الشرقية كان يحمل رسائل هامة من وكيل الشركة في القسطنطينية فضاعت منه .

موقف مساعد الوكيل السياسي من الاضطراب الذي احلته

التجديون بالبصرة ١٨٢٠ :

وفي سنة ١٨٢٠ حين قام بعض الأعراب من نجد بهجمات متعددة على البصرة بتحريض من التجار التجديين المقيمين بها أصدرت حكومة الهند أوامرها لكابتن تيلور ، مساعد الوكيل السياسي في البصرة ، بأن يلتزم جانب الحياد التام بين السلطات التركية ومثري تلك الاضطرابات

وألا يرضخ لرغبة المتسلم في مصادرة بعض البضائع العائدة لاولئك التجار المحرضين والتي كانت على ظهر سفينة بريطانية في النهر ، وصدرت اليه التحذيرات بألا يمنع حمايته الرسمية إلا لمن يثبت أنه من رعايا بريطانيا أو المتصلين بالوكالة ، ولكن عليه أن يحاول التوسط بين الطرفين مستخدماً نزوده في ذلك « إذا كان هذا ضرورياً لمنع رعايا بريطانيين من أن يقع بهم أي ضرر » وسمح له أيضاً « في حالة وقوع اعتداءات على الوكالة أو إهانات للعاملين بها او حتى حين تصبح مهددة بالخطر » بأن يسحب بالوكالة من البصرة إلى بوشهر او إلى جزيرة قشم حيث كانت اقيمت هناك حديثاً قاعدة عسكرية بريطانية . وقد عززت حكومة الهند اوامر حكومة بمباي هذه وصدقت عليها .

تجاهل داود باشا حقوق الاوربيين وامتيازاتهم وقطعه العلاقات مع مستر رينش ١٨٢٠ :

وفي نفس الوقت ازدادت حدة الخلاف بين داود باشا ومستر رينش الوكيل السياسي ببغداد . وأصبحت عملية لإخراج ولو بالة واحدة من البضائع البريطانية من دار العوائد ، او المطالبة بدين صغير مستحق لأحد رعايا بريطانيا أمراً ينتهي بالشجار والملاحاة ، ووصلت الازمة إلى قمتها حين أعلن وزراء الباشا ، وكان مفهوماً أن الباشا نفسه موافق على إعلانهم : « إنه ليس للاوربيين حقوق معترف بها في بغداد » ، وأنه في المستقبل ستجمع العوائد عن بضائع الاوربيين بضعف النسبة التي تجمع بها اليوم . وفي نوفمبر ١٨٢٠ وجد مستر رينش نفسه مرغماً لأن يرسل مساعده كابتن تيلور إلى البصرة ، بمناسبة احتجاج السلطات التركية لبضائع تاجر بريطاني هو مستر سكويودا(١) في دار العوائد هناك ، وأمره بأن ينزل العلم المرفوع على الوكالة ، وأن يمنع أي تعامل لها مع

(١) ربما كان الاسم هو « سوفويودا » ، وما تزال هناك عائلة تعيش في بغداد حتى اليوم بهذا الاسم ، لكنها الآن تحت حماية النمسا .

سلطات البصرة ، وأن يوقف كل ألوان النشاط التجاري وغيره التي قد تقوم بين السفن البريطانية الموجودة بالميناء وسفن الاهالي . وحين تم استيلاء السلطات التركية على بضائع مستر سويودا . كما كان مرتقباً ، انسحب كابتن تيلور والعاملون معه من البصرة إلى المحمرة ، ويجب أن نشير هنا إلى أن مستر رينش كان متغيباً عن بغداد في جولة طويلة بأقاليم كردستان وايران والموصل خلال الفترة من ١٦ إبريل سنة ١٨٢٠ إلى ١٢ مارس سنة ١٨٢١ ، ولو قد كان موجوداً لسويت مثل تلك المتاعب مع باشا بغداد ، وحيث كان رينش قد زار سابقاً «في مارس-إبريل ١٨٢٠» قصر شيرين في شمال العراق فقد كان داود باشا يعتقد بأنه متآمر مع الاكراد والايرائين .

ولم تذهب الإنذارات التي وجهها المقيم مما عمله الباشا مع الربيع وحسب ، بل إنها أيضاً أثارت مشكلات جديدة ، وبدأت مضاعفة الضريبة على كل البضائع البريطانية التي تدخل حدود الباشوية ، وأخيراً أعلن مستر رينش عزمه على الانسحاب من العراق إلى الهند ، على حين أعلن الباشا من جانبه أنه لن يسمح له بمغادرة بغداد . وفي ٢٥ مارس ١٨٢١ جاءت معلومات خاصة إلى مستر رينش بأن الباشا سيرسل قوات لالقاء القبض عليه ، فقام فوراً ، بمعاونة بعض السادة (١) الذين كانوا يزورون بغداد وكانوا بصحبته في ذلك الوقت ، باعداد مبنى المقيمة للدفاع

وبلغت حامية الوكالة السياسية مع حرسها العسكري المقيم وبعض المتطوعين من الاهالي المخلصين لمستر رينش والذين رفضوا التخلي عنه مئة شخص ، وتولى الكابتن ج. ايليوت ، وهو أحد ضيوف مستر رينش اعداد الاستحكامات الدفاعية ، وكانت واجهة البيت التي تطل على المدينة

(١) السادة الممتنيون هم : الكابتن ج* ايليوت الذي صار قائد فرقة الدراجون الحادية والمقرين فيما بعد والمستر تيلور من خيالة مدراس والمستر هوست مساعد جراح فرقة المشاة رقم ١٧ وكذلك مساعد آخر للجراح مساعد مستر يل *

محمية بسبب ضيق الأزقة المؤدية إليها ، لكن المبنى كان معرضاً لتيران المدفعية من ناحية النهر ، وكاجراء دفاعي جعل تحت الوكالة أسفل أسوارها مباشرة حتى لا يستولي عليه الاتراك ، وكان الوكيل السياسي محبوباً في ذلك الوقت من أهل المدينة قلد ما كان الباشا مكروهاً منهم ، وكان من المعتقد أنه لو أطلق الأتراك طلقة واحدة فسيهب المناصرون للبريطانيين في غير حي من أحياء المدينة للإيقاع بالأتراك . كذلك قيل إن قائد مدفعية الامبراطورية التركي في بغداد رفض أن يقوم بعمل ضد البريطانيين إلا لو استصدر الباشا أمراً بذلك من القسطنطينية .

ولم تكد تكتمل الاستعدادات الدفاعية من جانب البريطانيين حتى بدأت قوات الباشا في التحرك ، واحتل بعضها ضفة النهر أسفل الوكالة — ربما ليقطعوا على الوكيل خط الرجعة عن طريق النهر— وجعلت عدة مجموعات منها في مواقع مختلفة داخل أحياء المدينة ، وتقدمت قوات كبيرة واتخذت مواقعها بجوار الوكالة مباشرة ، وأغلقت أسواق المدينة وتوقفت فيها كل مظاهر الحياة والعمل . وكان قائد مشاة الباشا صديقاً قديماً لمستر رينش ، وكان هذا قد أنقذ حياته من قبل فقام بزيارته في الوكالة وبصحبه ضابط تركي آخر ، وعرض هذا الأخير استعداداه لنقل أية رسالة يود مستر رينش ارسالها للباشا فأملى عليه قائد المشاة مذكرة مستعجلة بالتركية يشكو فيها من تهديد هذه القوات التي تحركت ضده . وأثناء غياب الضابط الآخر وجد قائد المشاة الفرصة مناسبة كي يؤكد لمستر رينش تصميمه على منع أي عمل تقوم به قواته ضد الوكالة بأية وسيلة يستطيعها ، وبعدها ظهر بعض المسؤولين الاتراك وحاولوا أن يحصلوا من الباشا على وعد بأن يغادر بغداد حتى تسوى مشكلته مع السلطات المحلية ، واكتفى مستر رينش بأن يقول إنه ما دام ثمة جندي تركي واحد إلى جوار الوكالة فلن ينسحب منها ، كذلك أكد أنه لن ينسحب خلال الليلة التالية ، وأخيراً انسحبت القوات التي كانت إلى جوار الوكالة ، لكن الحامية الصغيرة التي كانت تخشى المباغته

ظلت طوال الليل دون ان تضع السلاح ، ويبدو ان الباشا بدوره كان يؤيد وجود مثل هذه الاستحكامات حول قصره وضرورة بقاء القوات على أهبة الاستعداد خاصة في تلك الأحياء التي لم يكن يؤمن بجانب سكانها أو يوثق بهم .

وفي مساء ٢٩ مارس كان الوكيل والعاملون معه ما يزالون محتجزين بمبنى الوكالة ، ولم يعترض أحد على مغادرة الضيوف البريطانيين لها ، وواضح أنهم غادروا بغداد بمجرد تأكدهم من ان الاتراك لن يلجأوا إلى العنف .

ولا يتضح لنا إلى متى أو تحت أي الظروف ظل الوكيل السياسي محتجزاً في بغداد ، لكن الباشا افترض أن مستر رينش (١) كان مطلوباً في الهند كي يتولى مسئولية العمل في صورات ، وهو افترض لم يكن من الضروري أن يكذبه أحد في هذه الظروف ، فسمح له بمغادرة بغداد قبل حلول الصيف ، بل قد سلمه الباشا خطاباً يمتدح فيه سلوكه وشخصيته لكي يقدمه إلى حاكم بومباي ، وفي يوم ١٩ مايو وصل الوكيل سالماً ومعه جماعته وأمتعته إلى البصرة بعد أن ترك بغداد « حزينة عليه .. يصعبه الأسف والأمنيات الطبية من جانب كل أهلها » . وقد صحب الوكيل معه كل هؤلاء الذين تهددهم علاقاتهم بالوكالة بعقاب من الباشا ، وصمم على البقاء قريباً من بغداد حتى يحصل على ترضية من داود باشا .

وبعدها بشهر تقريباً انتقل الوكيل من البصرة إلى بوشهر وبصحبه البغداديون الذين كانوا يعملون لمصلحة الوكالة البريطانية ولكن بقي مساعد الوكيل السياسي ، كابتن تيلور ، الذي رجع من المحمرة إلى مكان وظيفته ، وظل طوال هذا الوقت مقيماً بالبصرة . وفي ٥ أكتوبر ١٨٢١ مرض مستر رينش بالكوليرا في شيراز التي ذهب إليها التماساً

(١) والحقيقة انه قد عرضت عليه وظيفة في الرئاسة وقبلها . انظر « حكاية مقيمى كردستان » مجلد ٢ ، ص ١٥٨ .

لتغيير الجو وقد اتخذت الترتيبات لنقله إلى الهند لكنه مات بعد إصابته بالمرض بعدة ساعات .

أعمال حكومة بومباي فيما يتعلق باحتجاز المقيم السياسي في بغداد ،
انتقال الوكالة إلى الكويت ، ثم استقرارها أخيراً . مايو ١٨٢١ -
سبتمبر ١٨٢٣ :

وحين وصلت أول إشارة من مستر رينش عن الموقف الحر الذي أصبح فيه في بغداد كتب مستر الفينستون حاكم بومباي خطاباً جاف اللهجة إلى الباشا يبلغه فيه أن الاوامر صدرت لرينش فعلاً بمغادرة بغداد ، وأنه يرجو أن ترفع القيود المفروضة عليه ، وأشار أيضاً إلى أن التفاهم بشأن عودة العلاقات الودية لا يمكن أن يبدأ إلا إذا جاء من مستر رينش ما يفيد وجوده في أي مكان بخارج حدود باشوية بغداد .

وبنفس التاريخ ، ١٢ مايو سنة ١٨٢١ ، كتب مستر الفينستون إلى السفير البريطاني في القسطنطينية يطلب منه اتخاذ خطوات مباشرة لانتقاد مستر رينش في بغداد ، وتعويض ما أصاب الشرف القومي من إهانة هناك ، وقد حلت المشكلة المتعلقة بحرية المقيم داخل بغداد يوم وصول تلك المراسلات ، ولكن بقي ضرورة الحصول على تعويض عن الإهانات إلى جانب التأكد من أن الباشا لن يواصل فيما بعد مسلكه إياه . وعلى هذا الأساس طلبت حكومة بومباي ، بموافقة حكومة الهند ، من داود باشا ضرورة الاعتذار لمستر رينش شفويًا وخطيًا ، والاعتذار للأخيرين كتابيًا فقط ، وتخفيض العوائد على التجارة البريطانية إلى الحد الذي عينته الامتيازات ، ورد كل المبالغ التي تم تحصيلها زيادة على تلك النسبة ، ودفع قيمة البضائع التي أُلغيت أثناء الاضطرابات والعائدة للسيد سكويودا وستورمي وكانا تاجرين يحملان في بغداد تحت الحماية البريطانية ، والتعهد بأن يعامل ممثل الحكومة البريطانية بالاحترام اللازم في المستقبل ، وأن يحمي كل الرحالة والمسافرين البريطانيين في الباشوية ،

وإذا يأخذ منهم شيئاً أكثر من العوائد المقررة ، وأن يهتم بتلبية مطالبهم . وأضاف خطاب حكومة بومباي قائلاً ان الباشا إذا لم يلتزم باجابه تلك المطالب فستجد حكومة بومباي نفسها مضطرة لقطع العلاقات التجارية بين المواني البريطانية ومواني العراق التركي . واستخدام القوة البحرية لقطع تلك العلاقات لو لزم الامر . كذلك صدرت التعليمات لمستر رينش بأن ينقل وكالة البصرة إلى أي مكان آخر في الخليج حتي يجيب الباشا تلك المطالب ، لكن مستر رينش توفي قبل أن تحصله الاوامر المؤرخة في ٢ أكتوبر ١٨٢١ ، وقام الكابتن تيلور الذي خلفه بتنفيذها فانسحب في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٢١ إلى «جزيرة الكويت» ، وهو تعبير قد يكون المقصود به جزيرة فيلكة . اما في القسطنطينية فقد تولى السفير البريطاني بها اللورد سترانجفورد القضية بنشاط فكتب في إبريل سنة ١٨٢١ « رغم أنني لم تتح لي فرصة للتدقيق في وجهة نظر الباشا تدقيقاً كاملاً إلا أن المعلومات التي تجمعت لدى تشير إلى أن الذنب الوحيد الذي ارتكبه مستر رينش هو معارضته الانسانية المشروعة للاضطهادات والقيود التي كان يفرضها الباشا على التجارة البريطانية في بغداد » .

وبمجرد ان تلقى الباشا خطاب حكومة بومباي أعلن موافقته على كل المطالب التي جاءت فيه ما عدا المتعلق منها بالاعتذار . ورأى كابتن تيلور من الأنسب أن يتخلى عن هذا الشرط حتى لا يسبب مشكلة أخرى فترك الكويت الى البصرة هو والعاملون معه في يوم ١٩ لإبريل ١٨٢٢ ، ودخل مدينة البصرة في موكب عام يوم أول مايو واستقبله المتسلم بكل الحفاوة والتكريم ، وقدم اليه هذا المستول - حسب اوامر باشا بغداد - فرساً مطهماً ، وصدقت حكومة الهند على عمل الكابتن تيلور فيما بعد .

وظلت التسوية النهائية لهذه المشكلات معلقة حتى سنة ١٨٢٣ ، ففي يوم ٢٩ مارس من تلك السنة أعلن الباشا أخيراً قبوله لكل الشروط التي فرضتها حكومة بومباي ، لكن السلطات في الهند رأت من الأنسب في ذلك الوقت ضرورة عقد اتفاقية دائمة وتفصيلية بهذا الصدد . وفي الفترة

من إبريل إلى أغسطس ١٨٢٣ استطاع كابتن تيلور التوصل إليها كتابة . وكانت هذه الشروط الاثنا عشر « التي وافق عليها الباشا وأقرها دون تحفظ » هي :

أولاً : الالتزام بنصوص الامتيازات الاجنبية كما هي محددة في المعاهدات الامبراطورية والفرمانات الملكية قديمها وحديثها .

ثانياً : رد المبالغ التي أخذت من مسر ستورمي زيادة عن النسبة المقررة للعوائد ، كذلك تعويض مسر سكوبودا عن بضائعه التي تلفت .

ثالثاً : اتخاذ كل ما من شأنه توفير الأمن الكامل - في كل مجال من مجالات الحياة - لحياة وأملاك وشرف كل وكلاء الحكومة ورعاياهم والعاملين معهم ، والاهتمام برغباتهم ووجهات نظرهم ، وواجب لإحاطتهم بمظاهر التجلة والتكريم والاعتراف بامتيازاتهم وحقوقهم القدمة ، وحققهم في أن يستخدموا العدد الذي يشاؤون من الخدم .

رابعاً : إذا عين وكيل غير بريطاني لوكالة بغداد فيجب أن يلقي كل الاحترام والتكريم ، لمنصبه لا لشخصه .

خامساً : لا تنتزع من موظفي ورعايا بريطانيا صكوك الدفع ، ولا تجبي منهم أموال أو تنتزع منهم ممتلكاتهم عنوة وقهراً ، ولا يحصل منهم شيء أكثر من العوائد التي حددتها الامتيازات .

سادساً : يجب ألا تجبي أية ضريبة فيما عدا ضريبة واحدة حددت آنفاً على القوارب أو الممتلكات التي تخص الرعايا البريطانيين ومن في حمايتهم ، كعوائد المرور بين البصرة وبغداد مثلاً ، ولا يستولى على أقواربهم للأغراض

العامة ، كما أن بضائع التجار — سواء كانوا رعايا
بريطانيين أم في حمايتهم لا تدخل دار العوائد في
البصرة أو بغداد حسب ما هو محدد في نصوص
الامتيازات والاتفاقيات .

سابعاً : وإذا فقد الرعايا البريطانيون أو من في حمايتهم أية
ممتلكات في المدينة أو في الطرق العامة ، سرقة أو
اغتصاباً ، تبذل السلطات المحلية كل الجهود لاستعادة
المسروقات .

ثامناً : إذا وقع اعتداء من أحد الرعايا البريطانيين على أي من
رعايا الحكومة التركية يدفع له التعويض فوراً .

تاسعاً : في المعاملات التجارية لا ترد البضائع المباعة الا على
أسس مشروعة وعادلة ، وترفع مشكلات التجارة إلى
مجلس من التجار حسب ما جرت به العادة .

عاشرأ : إذا حدث وهرب أحد المهود العاملين من البحارة على
سفينة بريطانية فيجب ألا يقسر على اعتناق الإسلام ،
وإذا شاء اعتناق الإسلام برغبته فيجب تسليمه بعد ذلك
إلى السلطات المسئولة حتى لا يتسبب في الاضرار
بمصلحة سفينته .

حادي عشر : يرخص للمقيم بتملك قطعة ارض لمنزل وحديقة في
المكان الذي يحدده ويرغب فيه .

ثاني عشر : حق البريطانيين في أن يفرضوا حمايتهم على من يشاؤون
من الناس ما دامت هذه الحماية لا توقع الضرر بأحد .

وتم بالفعل رد المبالغ المحصلة زيادة على العوائد المقررة من مستر
ستورمي كذلك تم تعويض مستر سكوبودا عن بضائعه التي تلفت . وبهذه

الاتفاقية . التي رفعها كابتن تيلور رسمياً بتاريخ ٥ سبتمبر ١٨٢٣ تم وضع أساس قوي وكامل لعلاقات ودية في المستقبل .
رفض طلبات مختلفة لداود باشا ١٨٢٤ - ١٨٢٨ :

وانتهز داود باشا هذه الفرصة بعودة التفاهم كي يفرض بعض مطالبه على السلطات البريطانية في الهند . فمند فبراير ١٨٢٤ تقدم يطلب خدمات طبية من حكومة الهند ، وكذلك طلب امداده بالأسلحة والذخائر التي تكفي لتسليح كتية من ١٠٠٠ جندي من المشاة ، غير أن حكومة بومباي خشيت أن يكون في تعيين طبيب بريطاني في بلاط الباشا من الاضرار أكثر مما يحتمل أن يكون من المزايا ، ولهذا لم تستطع لإجابة رغباته هذه أو تلك . ومرة أخرى قدم الباشا حوالي نهاية سنة ١٨٢٧ ، لدى تهتئة سيرج. مالكولم بتعيينه حاكماً لبومباي طلباً بتقديم عون عسكري ضخم له من الرجال والعتاد على أساس الاوامر التي تلقاها مؤخراً من القسطنطينية بتنظيم جيشه وإعداد قواته لإعداداً حديثاً . وكان الطلب يشمل بعض الضباط المتخصصين في مختلف المجالات العسكرية والحربية ، وصنع ثلاث سفن من أحجام مختلفة تبلغ حمولة كبرها ٦٠٠ طن و ٤٨ مدفعاً ، وكذلك تزويده بالاطقم والعتاد اللازم لثلاثة آلاف جندي من المشاة ، و ٤٠٠ برميل من البارود .

وأعلن الباشا بنفس الوقت استعداده لأن يدفع تكاليف تلك الصفقة الضخمة ، كذلك أن يدفع أجوراً عالية لهؤلاء الضباط والخبراء أثناء عملهم في خدمة تركيا . وكان هذا الطلب أميل إلى القبول على أساس أن سير مالكولم سبق أن أعار مثل هؤلاء الخبراء للجيش الإيراني . ونظراً لوجود القوات الروسية على حدود باشوية بغداد ، أيدت حكومة بومباي طلب الباشا وناصرته بقوة ، باستثناء مستر ف. واردن أحد أعضاء المجلس الذي كان من رأيه عدم لإجابة الباشا إلى طلبه استناداً للخلافات والمشكلات وقلة الريح التي تميزت بها علاقات بريطانيا بالعراق التركي من قبل . وفي مايو ١٨٢٨ قررت حكومة الهند رفض طلب الباشا رفضاً

حاسماً . وكان أحد أسبابها للرفض انطباع خاطيء لديها بأن حرباً وشيكة بين بريطانيا وتركيا لم تعد بعيدة الاحتمال كذلك أيضاً كان محتملاً أن يستغل الباشا تلك الصفة الجديدة للتمرد على سيده سلطان تركيا ، لكنها فوضت الباشا في إرسال وكيل عنه سمحت له بأن يبتاع من مخازن السلاح في بومباي ما تكون باشوية بغداد بحاجة اليه .

وقد أسف مجلس المديرين لرفض حكومة الهند طلبات الباشا التي كان المجلس يعتبرها فرصة ثمينة لاقامة وكالة استخبارات هامة في موقع هام . وأوصى المجلس بقبول هذا الطلب فوراً لو كرّره الباشا . وأشار المجلس وهو يؤيد وجهة نظره إنه « لا شيء ارحص من المعلومات وهي ميزة للدولة التي تحوزها على تلك التي لا تتوفر لها . ونحن نود أن يكون هذا في ذهنكم دائماً لا فيما يتعلق بباشا بغداد فقط بل بكل البلاد المجاورة . وأهمل الباشا فكرة إنشاء قوة بحرية لبغداد لأنها لن تفعل شيئاً لتهدئة الحالة في الداخل ، ولن تفيد في الدفاع عن الباشوية ضد أي هجوم عليها من البر . وكانت أطماع روسيا قد أصبحت في ذلك الوقت عاملاً هاماً من عوامل رسم السياسة البريطانية في آسيا . وربما كان مجلس المديرين مهتماً بالقضية لأنه يخشى تسلل مواطنين أوروبيين من دول غير بريطانيا إلى العراق التركي كالدريين وغيرهم عسكريين .

موقف السلطات البريطانية من النزاع بين سلطان عمان وباشا بغداد ١٨٢٥ :

وفي ١٨٢٥ حين كان سلطان عمان يعد العدة كما مر بنا للقيام بحملة على البصرة اتصل المقيم البريطاني في بوشهر بالوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي يقترح وساطة بريطانيا . وأصدرت حكومة بومباي تعليماتها إلى مشوليهما أولئك بأن يقتصروا في تدخلهم على ممارسة نفوذهم على كل من أطراف النزاع على حده . وحين رفض الباشا

الاستماع إلى نصائح الكابتن تيلور أبلغ سلطان عمان بأن له مطلق الحرية في أن يفعل ما يريد . وقد سبق أن أشرنا إلى نتائج هذا العمل من قبل .

احتجاز موظف بريطاني أثناء رحلة له في دجلة ١٨٣٠ :

وفي سنة ١٨٣٠ كان مستر بايكي الجراح المساعد في مؤسسة مدراس يقوم بحملة هابطاً في دجلة بقارب للوكالة السياسية يرفع العلم البريطاني فاحتجزه أحد شيوخ العرب هناك بعد أن انتزع منه ضرائب أكثر من المحددة عن امتعته . ورفع مستر بايكي الامر فوراً إلى حكومة بومباي التي أحالته على الوكيل السياسي في العراق التركي ، لكننا لا نعرف النتيجة التي انتهت إليها هذه الحادثة .

أوامر من حاجي علي رضا باشا للمسؤولين الاتراك في البصرة
باحترام حقوق البريطانيين ١٨٣١ :

وعقب تعيين حاجي علي رضا باشا في باشوية بغداد أصدر أوامره رسمياً إلى القاضي والمفتي والمتسلم وأعيان البصرة وكل من يهمهم الامر باحترام حقوق ممثلي بريطانيا في البصرة وامتيازاتهم ، « وينطبق هذا على ممثل الدولة البريطانية ووكلائه ومساعديه ومترجميه وجميع العاملين معه ، ومن تحت حمايته وعلى رعايا الهند الذين يأتون للبصرة وسفنهم .. وكل ما إلى ذلك » ، وقد تليت هذه الوثيقة المؤرخة في ٢ أكتوبر ١٨٣١ علناً في مجلس متسلم البصرة ، وسجلت رسمياً في اوراق القاضي والدفتر دار .

رفض اقتراح للوكيل السياسي بالتغيب لفترات من الوقت عن
بغداد ١٨٣٣ :

وفي يوليو ١٨٣٣ اقترح الكابتن تيلور الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي أن يسمح له نظراً لتغلغل النفوذ الروسي ووضوح تأمر روسيا على تركيا بالسفر إلى أقصى ما يمكنه في الاقاليم الشمالية من الباشوية بل وأن يقيم فترة قصيرة في مواقع يصلح قريبا لمراقبة نشاط الروس .

لكن حكومة الهند رأت ومعها حكومة بومباي أن بغداد من حيث هي مركز الباشوية وعاصمتها تشكل الموقع الصحيح لإحباط المؤامرات الروسية أكثر من غيرها وان وجود الوكيل السياسي بشكل دائم فيها ضروري بالنظر إلى عدم استقرار حالة الباشوية ، وبناء عليه صدرت له التعليمات في ديسمبر سنة ١٨٣٣ بأن يظل في بغداد إلا إذا تلقى أوامر بخلاف ذلك من حكومة صاحب الجلالة .

تقرير مستر ج. ب. فرايزر عن الحالة في باشوية بغداد ١٨٣٤ :

ويبدو ان الحكومة البريطانية أصبحت الآن توجه اهتماماً خاصاً إلى العراق التركي ، وفي نوفمبر ١٨٣٤ كتب الرحالة مستر ج. ب. فرايزر الذي أشرنا اليه من قبل ، وكان مكلفاً بزيارة العراق وايران ، وصفاً شاملاً وتفصيلياً للحالة الادارية في باشوية بغداد ، ورفع الوكيل السياسي الرائد تيلور نسخة من التقرير إلى حكومة بومباي ، لكن هذه الحكومة ربما سهت سهواً عن رفع نسخة منه إلى حكومة الهند .

وكان هدف مستر فرايزر هو ان يعرف الطريقة والمدى اللذين يمكن بهما استغلال موارد الاقليم وتنميته في ظل حكومة أفضل ، ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الحكومة البريطانية كانت تفكر وقتذاك في إقامة خط بحري ملاحي في العراق التركي . وأشار مستر فرايزر في نهاية تقريره قائلا :

«إنه لا يمكن أن نطنب ونسهب في وصف الميدان الذي يفتحته مثل هذا الثغرة في الحكومة بالنسبة للصناعة ورأس المال فيما بين النهرين . إنها منطقة من أفضل المناطق في هذه البلاد من حيث المناخ والتربة والقرب من مراكز الحضارة والتملن في العالم القديم . بل حتى التقدم الحديث الذي أحرزته مصر في رعاياها الظاهر ليس مقياساً صحيحاً يمكننا أن نقيس به ما كان يمكن ان يحدث هنا ، فمحمد علي باشا ، رغم أنه رجل متحور ومستبتر بعض الشيء ، إلا أنه لا ينظر إلا لنفسه في النهاية ... وهكذا ...

إذا تطور هذا الاقليم وساده الهدوء والأمن فانه سيصبح هدفاً هاماً من أهداف الدولة البريطانية ، ومهما كان شكل الحكومة التي تقوم فيه أو طبيعة ومدى ارتباطها بالباب العالي مستقبلاً ، فان على هذه الدولة واجباً وفرضاً أن يكون لها نفوذ دائم في حكومتها ، بل إنها يجب أن تقوم هي نفسها بتوجيه كل السياسة والاشراف على كل التطوير والإصلاح ، مهما كانت الاداة التنفيذية التي تنفذ رغباتها .



علاقات العراق التركي بالدول الاوربية الاخرى عدا بريطانيا ١٨٠٧ - ١٨٣٩

خلال هذه الفترة لم يكن العراق التركي يتأثر عملياً بنفوذ أية دولة أخرى سوى بريطانيا العظمى .

وفي يناير ١٩١٨ طلب مستر فيجورو ، القنصل الفرنسي في بغداد أن يقابل الباشا الذي لم يكن قد اجتمع به من قبل . ورغم ذلك فان القنصل تقدم بطلب بأولوية ممثل فرنسا على ممثل بريطانيا في كل الاقاليم الامبراطورية وفقاً لاتفاق تعاقدى قديم مع العثمانيين . وقد رفض باشا بغداد هذه المزاعم بطبيعة الحال .. وكان في ذلك الوقت هو داود باشا وقد أشار إلى أن « مستر رينش مقيم بلرجه وزير ، أما مسيو فيجورو فليس إلا قنصلاً ، ولا يمكن في أية ظروف أن تكون هناك مقارنة بينهما »

موقف روسيا بعد ١٨٣٣ :

ونتيجة التفاهم بين روسيا وتركيا عقب توقيع معاهدة أنكايرسكيس في ١٨٣٣ بدأت حركات روسيا في ياشوية بغداد تصبح مفهومة للسلطات البريطانية ، غير أن مؤامراتها لم تتوقف . وقد استطاعت الدبلوماسية الروسية أن تثير شكوك المسؤولين في الباب العالي حول دوافع الحكومة البريطانية لإنشاء خط ملاحي بحري في أنهار العراق .

الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي

١٨٠٧ - ١٨٣٩

دمج مقيمي البصرة وبغداد ١٨٠٩-١٨١٠ :

بعد أن سكنت المخاوف من المؤامرات الفرنسية في الشرق الاوسط وقبل أن تبدأ حروب آسيا الناجحة ضد إيران وتركيا في ١٨٢٦-١٨٢٩ كان نفوذ روسيا في هذه المنطقة وأهميتها أو تأثيرها على مكانة بريطانيا السياسية فيها قد هيّطت إلى الحد الأدنى . ولعلّه بسبب ذلك قرر مجلس مديري شركة الهند الشرقية في توصياته لحكومة الهند سنة ١٨٠٩ الاستفتاء عن لإحدى المقيمين الموجودين في العراق التركي ، والاكتفاء بواحدة في البصرة تكون مسئولة عن المصالح البريطانية في الاقليم كله كما كان الحال قبل ١٧٩٨ ، على أن يرسل المقيم إذا لزم الامر مساعداً اوروبياً يعين لاحقاً في المقيمة لزيارة الباشا في بغداد ، ونفذت هذه التوصيات في سنة ١٨١٠ فأدمجت مقيمة بغداد في مقيمة البصرة ، ولكن لم تتخذ أية خطوات لإحداث تغيير آخر كان موضع النظر ألا وهو إتباع مثل الشركة في البصرة للمقيم العام في بوشهر ، وقد حدث الدمج بأشراف مستر ريتش(١) الذي عينته حكومة بومباي مقيماً في بغداد سنة ١٨٠٨ .

الفصل في حالة مستر مانسي مقيم البصرة ١٨١٠ :

وبمناسبة هذا التعديل عاود مجلس المديرين النظر في مسلك مستر مانسي - المقيم الفعلي في البصرة ، خلال مدة خدمته كلها ، وقرر المجلس بشأن الاتهامات الموجهة اليه بعدم إطاعة رؤسائه وعدم الرجوع

(١) وصل مستر ريتش إلى بغداد في ٤ مايو ١٨٠٨ خلفاً لدكتور هابن الذي جعله مستر جونز مسئولاً عن المقيمة في ١٨٠٦ ، وكان مساعداً مستر ريتش من الاوربيين هما دكتور كوكامون من ١٨١٠ إلى ١٨١٨ ، وكابتن تيلور من ١٨١٨ إلى ١٨٢١ ، وكلاهما كان مقيماً بالبصرة .

إلى مسئوليه عزله عن وظيفته ، وتنفيذ دمج مقيمتي البصرة وبغداد
بالتالي تحت مسئولية مسر رينش(١) .

وأصدر المجلس في نفس الوقت أمراً بمنع مسر مانسي من تولي أي
عمل من أعمال السياسة الخارجية أو البعثات الدبلوماسية دون امر منهم .
ويجب أن نذكر ان مسر مانسي كان قد تورط في مشكلات خطيرة مع
الباشا الحاكم في بغداد مرتين في ١٧٩١-١٧٩٥ ثم في ١٨٠٣ ، وأنه
منع نفسه صفة المبعوث إلى البلاط الايراني دون تفويض بذلك في ١٨٠٤ .
كما أصدرت سندات دفع على حكومة بومباي في سنة ١٨٠٥ دون وجود
تفويض أو أموال مرصودة لذلك ، وأخيراً غادر مقر عمله في زيارة
لبومباي دون استئذان من أحد . وفي هذه الظروف لا نستطيع وصف
القرار الذي اتخذته المجلس ضده بالقسوة ، كذلك أيضاً لا نستطيع إلا أن
نشارك المجلس دهشته للين الذي كانت تعامله به حكومة بومباي .
وسلم مسر مانسي مهام المقيمة إلى دكتور كولكاهون طبيب المقيمة
في ١٢ يونيو سنة ١٨١٠ ، لكنه أعلن في نفس الوقت اعتزامه البقاء في
البصرة لمزاولة أعماله الخاصة حتى أول سبتمبر ، وبعدها سيسافر مباشرة
إلى إنجلترا عن طريق القسطنطينية دون ان ينهي خدماته رسمياً . ورد
عليه مجلس المديرين بأن عليه أن ينهي خدماته في الشرق رسمياً قبل أن
يرجع إلى الوطن حسب النظم المعمول بها ، وفي وسع حكومة بومباي
أن توصي بتنصيبه في عمل آخر إذا رغب هو في ذلك . وحين تلقى
مسر مانسي هذا التبليغ قرر قبول العرض الذي عرضته عليه « لجنة
الإدارة في مؤسسة بومباي المدنية » ، ولكن الإذن له بالسفر إلى
القسطنطينية لتسليم حكومتها أوراًفاً خاصة بحسابات طلبتها منه بشأن

(١) كان لمسر مانسي - على أي حال - بعض المزايا الطبية . فقد كان
وطنياً وكريماً ، وكان يعيش في البصرة كسادة من ملاك الارض في
ريف إنجلترا ، وكان متزوجاً بـسيدة أرمنية . ويعيشان حياة
عائلية رعدة .

تسديد جميع الديون والالتزامات العامة المستحقة عليه قد تأخر . ولا نعرف النتيجة التي انتهى إليها الأمر .

تحويل مقيمة البصرة إلى وكالة سياسية للعراق التركي ١٨١٢ :

وفي ٢٣ سبتمبر ١٨١٢ ، واتساقاً مع توصيات حكومة الهند . أمر مجلس المديرين بإحداث تغيير رسمي في تنظيم العمل بالعراق التركي يوازي التغيير الفعلي الذي حدث فيه . وهكذا أصبح « المقيم في البصرة » هو « الوكيل السياسي في شبه الجزيرة التركية » ، ونحو حق الإقامة في بغداد أو البصرة كما يرى مناسباً ، وإن يرسل مساعده من أيهما إلى الآخر ليؤدي عمله . ولما كان مسرر رينش المعين للمنصب حتى سنة ١٨٢١ مقيماً في بغداد فقد ظل يلعب في معظم المكاتبات الرسمية وغيرها كما كان من قبل « المقيم في بغداد » .

وضع نظام جوازات السفر للرعايا البريطانيين الذين يزورون العراق ١٨٢١ :

وقد أصدرت حكومة الهند بناء على اقتراح قدمه المقيم البريطاني مسرر رينش قراراً في سنة ١٨٢١ بمنع الرعايا البريطانيين من الدخول إلى باشوية بغداد دون الحصول على جواز سفر معتمد من أحد السكرتيرين السياسيين لرؤساء الهند . وكان الهدف من هذا الحظر هو تقليل عدد المغامرين والأفاقيين الذين يتدفقون على باشوية بغداد فيشربون المتاعب ويسيثون إلى سمعة بريطانيا وهيبتها ، وأعلنت حكومات البنغال وبومباي ومدراس التزامها بهذه الأوامر في ٢٤ إبريل ١٨٢١ . وكانت العقوبة الوحيدة التي توقع على من لا يلتزم بهذا القرار هي منعه من التجول في العراق التركي بعد وصوله بغداد . وكان في النية وقت الغاء مقيمة بغداد في سنة ١٨١٠ أن يعهد بكل مصالح الشركة في العراق التركي إلى مثلها الرئيسي في الخليج ، وكان متوقفاً في سنة ١٨٢١ أن يكون هذا التغيير قد حدث لو لم يحدث ذلك الخلاف الحاد بين مسرر رينش وداود باشا ،

وأخيراً في ٩ مايو سنة ١٨٢٢ ، وبعد أن عادت العلاقات الودية مع الباشا بعض الشيء عقب موت مستر رينش ، عين الكابتن و. بروس من بحرية شركة الهند الشرقية ، المقيم السياسي في بوشهر وقتذاك « وكيلا سياسياً في الخليج » تمتد سلطته إلى العراق التركي ، ويكون مقره البصرة أو قشم وأصبح كابتن تيلور ، ممثل بريطانيا في البصرة ، مساعد الوكيل . ومن المشكوك فيه أن يكون هذا التغيير قد حدث بالفعل فالمعروف أن تنفيذه أوقف بسبب أوامر جديدة صدرت للكابتن بروس ولغيره من جميع المسؤولين السياسيين بتصفية أعمالهم التجارية الخاصة والامتناع عن ممارسة التجارة ، ولم يكن بمقدوره تنفيذ هذا قبل أول نوفمبر ١٨٢٢ حين نقل من وظيفته على نحو ما هو مبين في تاريخ الساحل الايراني .

اعادة الوكالة السياسية في العراق التركي ، وخفض درجة مقبمية البصرة الى وكالة وطنية ١٨٢٢ :

ولدى تعيين خلف للكابتن بروس في بوشهر ظن حاكم بومباي أن من الأفضل — ما دامت الحماية البريطانية الموجودة في قشم على أهمية الانسحاب ، وما دام اهتمام المقيم في بوشهر سينصرف كله أو معظمه إلى متابعة أمور القبائل البحرية والمشتغلة بالقرصنة على الساحل العربي — إعادة فتح الوكالة السياسية في العراق التركي وجعلها مستقلة عن مقبمية الخليج . وكان اول من عين لهذا المنصب هو كابتن ر. تيلور من فرقة مشاة بحرية بومباي الثالثة ، ومساعد الوكيل السياسي في العراق التركي سابقاً ، وقد تردد اسمه غير مرة خلال هذه الأحداث ، أما البصرة نفسها فقد جعلت فيها وكالة وطنية لكن الوكيل السياسي ظل مقيماً فيها لعدة سنين تلت .

خضوع الوكالة السياسية في العراق التركي جزئياً — للمقبمية في بوشهر ١٨٢٤ :

وفي سنة ١٨٢٤ حدث تغير إداري آخر أصبح الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي بمقتضاه تابعاً جزئياً فقط لسلطة المقيم البريطاني

في بوشهر . وقد صدرت اليه الاوامر بأن يتعامل مع المقيم في بوشهر في سائر الشؤون الخاصة بالقبائل العربية المشتغلة بالبحر وشئون الساحل الايراني وأن يلتزم بالتعليمات التي يصدرها اليه هذا المسؤل في تلك الامور كما أصبح عليه أيضاً أن يرفع للمقيم نسخة من مراسلاته بشأنها . أما بالنسبة لباشوية بغداد وحدها ، فقد ظلت سلطته كاملة لم تنتقص . ولم يعد ممكناً لوكيل العراق التركي دون موافقة المقيم في بوشهر اتخاذ أية إجراءات في العراق التركي يكون من شأنها التأثير على مناطق أخرى وفي الخليج كوقف التجارة البريطانية مثلاً .

وظل مقر الوكلاء السياسيين في العراق التركي يتغير لعدة سنين بتغير الظروف ، فهو أحياناً في بغداد العاصمة الإدارية والسياسية للباشوية ، وأحياناً في البصرة الميناء التجاري الهام . وفي سنة ١٨٢٨ عاودت حكومة بومباي لإصدار الأوامر التي سبق أن صدرت في سنة ١٨١٢ وقت إقامة وكالة سياسية في بغداد للمرة الأولى . وسميت هذه المرة بالتعليمات الصادرة من مجلس المديرين ، وتقضي بتفويض الوكيل السياسي في الإقامة ببغداد او البصرة كما يراه مناسباً ، كما اقترح المجلس أيضاً أنه في حالة غياب الوكيل السياسي في بغداد يقوم مساعد أوروبي بتصريف أعماله في البصرة . ويبدو على أية حال أنه كان ثمة اعتراضات من جانب السلطات الهندية على مغادرة الوكلاء البصرة لأنه حدث سنة ١٨٣٠ أنه حين أراد مقيم البصرة زيارة بغداد بناء على دعوة صريحة من الباشا فقد ارسل يستأذن حكومة بومباي للسماح له بالسفر . وفي نفس السنة طلب الباشا ان يبقى العقد تيلور الوكيل السياسي مقيماً بشكل دائم في بغداد بدل البصرة . ورد حاكم بومباي بأن تأسف لعدم استطاعته إجابة مطلب الباشا بالنظر للاعتبارات التجارية . وفي نفس الوقت صدر تأكيد للباشا بأنه سيسمح للمقيم بأن يزور العاصمة بين الحين والحين . وفي ١٢ مايو ١٨٣١ ، وكان الطاعون منتشرأ في بغداد ، كان الوكيل السياسي فيها منذ حوالي سنة ، وقد شهد عزل داود باشا علي يدي خان علي رضا

باشا ، وبعدها عاد إلى البصرة ، ومات صهره الذي كان يصحبه بهذا الوفاء في الطريق ، وفي يناير ١٨٣٢ انتقل الطاعون إلى البصرة ، فانقل العقيد تيلور إلى بغداد بناء على طلب الباشا الجديد .

وبعدما بقليل أشار مجلس مدبري شركة الهند الشرقية إلى رغبته في أن «يثبت الوكيل السياسي إقامته في بغداد» تسهلاً لوصوله إلى المعلومات الأكثر دقة ، ولتسهيل تنمية مصالح الشركة عن طريق حاجي علي رضا باشا ، على أن يتولى أعماله في البصرة مساعد أوروبي . فإذا لم يكن هذا متوفراً ، فوكيل وطني يستطيع أن يقوم بالعمل الرويتيني . ونتيجة هذه الأوامر استقر الوكيل السياسي في بغداد معظم الوقت ، واقترح الوكيل أن يبعد قليلاً عن بغداد باتجاه الشمال ليكون أكثر قدرة على متابعة نشاط الروس عن قرب ، لكن حكومة بومباي رفضت هذا الاقتراح كما أشرنا من قبل .

العلاقات مع باشا بغداد ١٨٣١ - ١٨٣٢ :

ووضع مجلس المديرين في شركة الهند الشرقية في سنتي ١٨٣١-١٨٣٢ بعض خطوط عريضة لارشاد الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي ، ولا يتضح لنا ما إذا كان هذا العمل منهم قد جاء نتيجة ملاحظتهم نزوع الوكيل على مسؤوليته إلى تحطّي حدود عمله بين بريطانيا والامبراطورية العثمانية . وقد حذر الوكيل مباشرة من اعتبار باشا بغداد حاكماً مستقلاً أو اعتبار الوكيل نفسه مندوباً فوق العادة في بلاط أجنبي ، بل عليه أن يلتزم دائماً بحقيقة عدم استقلال الباشا عن الباب العالي وعدم استقلاله هو بالتالي عن السفير البريطاني بالقسطنطينية . وعليه أن يتراسل مع هذا السفير بحرية كاملة في كل الشؤون التي يعتقد أنها تؤثر بشكل عام على العلاقات القائمة بين بريطانيا وتركيا ، وعليه أن يرفع لحكومة بومباي نسخاً من هذه المراسلات ، وعليه أن ينتظر تعليمات الحكومة بشأن المسائل التي لا يستطيع هذا المسئول توجيهه بشأنها ، وفي حالة الافتقار

لتعليمات خاصة فعليه أن يولي اهتمامه للأعمال القنصلية ولا سيما حماية المصالح والراعايا البريطانيين وجمع المعلومات السياسية ، وعليه أيضاً أن يتجنب إقحام نفسه في شئون الباشوية الداخلية كانت أم خارجيه ، وفيما يتعلق بإيران فعليه أن يسترشد بأراء السفير البريطاني في طهران .

وجاء إلغاء الوكالة السياسية المستقلة في بغداد : الذي أعلن عنه سنة ١٨١٠ ونفذ في ١٨٢٢ بمثابة هدف طالما تطلعت إلى تحقيقه سلطات الهند البريطانية . وفي سنة ١٨٢٧ كان من رأي مسر الفينستون حاكم بومباي أن وكالة بغداد لم تعد لها امتيازات ما ، وأقره المجلس على ذلك .. لكنه ترك لخلفه سير ج. مالكولم الذي كان من رأيه في سنة ١٨٢٨ عدم استمرار الوكالة غير أنه رأى أن الظروف غير مناسبة لإتفاص حجم التمثيل البريطاني في منطقة الخليج نظراً للعلاقات المتوترة بين روسيا وكل من إيران وتركيا في ذلك الوقت .

وفي تقرير مورخ في ٢٦ إبريل سنة ١٨٣٠ جاء في توصيات اللجنة التي عينت في الهند لفحص مالية الحكومة ضرورة الاتصاف على وكالة واحدة فقط في بوشهر ، ويبدو أن حكومة الهند قد وافقتها على هذا الاقتراح ، غير ان مجلس المديرين - الذي رفعت اليه التوصية بين توصيات واقتراحات عن إعادة التنظيم - قررت عدم إحداث أي تغيير في الوضع القائم آنذاك بالعراق التركي (١) . وكان هذا القرار يرجع من ناحية إلى عدم استقرار الامور في الباشوية ، ومن الناحية الأخرى إلى « تعقد وتشابك الظروف الخاصة التي جعلت مصالح دول أجنبية كثيرة تلتقي على أرض العراق في ذلك الوقت » .

(١) ربما كانوا متأثرين بملاحظات حاكم بومباي (لورد كلير ٠٠) الذي لاحظ انه لو كان المطلوب هو مجرد حماية التجارة البريطانية فان دكلا وطنيا في البصرة يستطيع أن يؤدي المهمة ولا حاجة لوكيل سياسي أوربي . لكنه كان يرى مصالح الهند هناك أعمق وأشمل ، ومن وجهة نظر العلاقة بين السياستين الأوربية والهندية فلم يكن من المرغوب فيه بأية حال - في ذلك الوقت - إلغاء الوكالة السياسية في جزيرة العرب التركية .

وضع الوكالة السياسية البريطانية في العراق التركي تحت اشراف حكومة الهند مباشرة ١٨٣٥ :

وفي ١٨٣٥ ألغيت أوامر سنة ١٨٠٦ التي كانت تجعل الممثل السياسي البريطاني في العراق التركي خاضعاً تماماً لحكومة بومباي . وصدرت أوامر جديدة يجعل ذلك المسئول مرتبطاً بالمقيم في بوشهر مباشرة مع حكومة الهند وبقائه ملتزماً بأوامرها ، وان تكن تلك الاوامر تستصل إلى المقيمين على أية حال عن طريق حكومة بومباي التي تحتفظ بنسخ منها. مساعدو الوكيل السياسي في البصرة ١٨٠٧ - ١٨٣٩ :

وخلال الجزء الاول من هذه الفترة - أي من ١٨١٠ إلى ١٨٢٢ - كان في البصرة مساعد اوروبي للوكيل السياسي البريطاني ، لكنه أثناء غيابه عنها في بعض الأحيان كان يقيم على عمله وسيطاً من أهل البلاد ، أصبح منذ سنة ١٨١٩ يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٢٠٠ روية . وعقب موت مستر رينش مباشرة في سنة ١٨٢١ ألغي منصب المساعد الاوروبي ، وأصبح الوكيل الوطني يلقب « بوكيل وطني » لتحديد مكانته السياسية . وكان اول من شغل هذا المنصب هو خوجا يوحنا الذي مات سنة ١٨٢١ ، وخلفه ابنه خوجه يوحنا أيضاً الذي بقي في هذا العمل مدة ثلاثين سنة . وفي ١٨٣٢ حين انتقل الوكيل السياسي أخيراً من البصرة أصبح الوكيل الوطني مسئولاً عن أعمال هذا الاول مسئولية كاملة .

ادخال (١) خط ملاحي بحري لأول مرة في الفرات ودجلة على يد
الحملة البريطانية بقيادة الرائد ر. أ. تشيزني خاصة ١٨٣٤ - ١٨٣٧ :

وكانت مشكلة تحسين خطوط المواصلات مع الهند مطروحة أمام الحكومة الام لعدة سنوات وقد تمت خلال الفترة من ١٨٢٦-١٨٣٢

(١) المصادر الرئيسية عن حملة الفرات ودجلة هي عمل الجنرال ف . ر . تشيسني « مسح نهري الفرات ودجلة » ، ١٨٥٠ . وحكايته لحملة الفرات - ١٨٦٨ ورواية مستر و . ف . آنتروورث لما شاهده شخصياً في هذه الحملة ، كذلك أسفار دكتور ومذام هالفر ، ١٨٧٨ . والتاريخ المختصر المركز لهذه الحملة موجود في « تاريخ مستر لو للبحرية » =

عمليات مسح هامة لجزء من ساحل الشام ولنهرى دجلة والفرات قام بها الملازم اورمسي من البحرية الهندية ، وعاونه في جانب من البحث مسر و. اليوت ، ووجه اهتمام خاص في العملية لأسفل دجلة ، وهي منطقة اعتبرها الميجور تيلور - الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي - ذات أهمية خاصة .

كذلك بدأ الكابتن ف. ر. تشزني دراسة مشكلات الطريق البري خلال زيارة قام بها لمصر سنة ١٨٢٩ ، وكان موضوع الأبحاث هو المزايا النسبية لاستخدام طرق مصر والشام بين أوروبا والهند بقوصية من مدير دار الهند في لندن . وفي ١٨٣١-١٨٣٢ قام الكابتن تشزني بسياسة متصلة ولفترة طويلة في منطقة البحر المتوسط والبحر الأسود والخليج ، ووصل في رحلته حتى أسفل الفرات ثم بمرأ إلى يوشهر ، ورجع إلى أوروبا عن طريق نهر قارون والطريق المار بابران وآسيا الصغرى . وفي سنة ١٨٣٣ تشرف الكابتن تشزني بعد أن وضع خطة مشروع للاتصال بالهند عن طريق العراق التركي بمقابلة صاحب الجلالة وليم الرابع ، وشجعه الملك الذي كان مهتماً بالمشروع على الاستمرار ، ونصحه بأن يعمل على اعداد اسطول بخاري صغير ، يكون جزءاً من البحرية الهندية ، ويكون مرساه فيما بين النهرين ليساعد على تقوية تركيا وابران ضد تقدم روسيا . وفي سنة ١٨٣٤ مثل كابتن تشزني أمام «لجنة للملاحة البخارية» وعرض عليها مشروعه ، وأوصت هذه اللجنة باعتماد مبلغ ٢٠ الف جنيه لتجربة الاتصال عن طريق نهر الفرات . وتم اعتماد المبلغ بالفعل ، وأضافت اليه شركة الهند الشرقية مبلغ خمسة آلاف جنيه أخرى ، وقام كابتن تشزني بتنظيم الحملة وصدر مرسوم ملكي مؤرخ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٣٤ بتعيينه لقيادتها وتوجيهها .

= الهندية ٠٠ ، ١٨٧٧ ، مجلد ٢ ، ص ٣١ - ٤٣ . ومستر هـ ف . هيلبريشت : « سباحة في أرض الانجيل في القرن التاسع عشر » ، ١٩٠٣ ، أما الاعمال الاولى التي قام بها الملازم اورمسي فمذكورة في رحلات ويلستيد لمدينة الخلفاء ٠٠ » .

فرمان الملاحه لسنة ١٨٣٤ :

وفي ٢٩ ديسمبر التالي أصدرت الحكومة التركية فرماناً يعطي لاصحاب شركة الملاحه البريطانية الحق في تسيير سفن بخارية دورية لهم في الفرات ما دام هذا من شأنه تسهيل التجارة لفائدة كل من تركيا وبريطانيا ، وطلب إلى الرائد تشزني في حدود مهمته أن يحاول جهده إقامة أسس علاقة طيبة بكل ممثلي ورعايا الباب العالي الذين يتصل بهم . كذلك صدرت التعليمات إلى السلطات التركية بأن تقدم كل ما بوسعها من معونات لأعضاء البعثة البريطانية . وكان من المتوقع أن يقدم على رضا باشا على التعاون في هذا المشروع بنية صادقة لأنه كان قد سبق وأوصى الباب العالي بضرورة إقامة خطوط ملاحه بحرية في الفرات . وقد قام فعلاً باصدار اوامر حاسمة لكل معاونيه والعاملين تحت إمرته في منطقة الفرات في فبراير ١٨٣٥ بتقديم المعونة والخدمات والحماية لأعضاء الحملة البريطانية .

وغادر الرائد تشزني لندن في فبراير ١٨٣٥ وبصحبته معظم العاملين معه باستثناء الملازم ه. ب. لنش من البحرية الهندية ومساعدته الأول الذي سبق الحملة للقيام بالترتيبات المحلية الضرورية . وكانت سوريا في ذلك الوقت في قبضة محمد علي باشا والي مصر ، وقد حاول ابنه ابراهيم باشا أن ينكر على البعثة حق الدخول إلى الاقليم ، لكن هذه الصعوبة ، مع غيرها من الصعوبات الطبيعية ، أمكن التغلب عليها ، ونقلت «دجلة» و «الفرات» وهما بانخورتان نهريتان صممتا خصيصاً في ليفربول قطعاً صغيرة (١) عبر الصحراء إلى مكان يدعى «بورت ويلم» على الفرات الأعلى يبعد ميلين ونصف عن وموقع بيرجت .

(١) كان نقل الاجزاء الكبيرة من هاتين الباخرتين محملاً يتطلب جهداً عظيماً ، فقد نقلت « غلاية » السفينة « دجلة » يجرها ١٠٤ من الثيران يقودها ٥٧ رجلاً من السائقين من أهل البلاد .

وفي ٢٦ سبتمبر ١٨٣٥ أنزلت السفينة «الفرات» وقوتها خمسون حصاناً إلى النهر الذي سميت باسمه ، ولم يكن ارتفاع الضفتين عندها يقل عن ٢٥ قدماً ، وفي الربيع التالي أمكن إزال السفينة «دجلة» أيضاً وقوتها ٢٠ حصاناً وبدأت عملها . وفي إبريل ١٨٣٦ بدأت السفينتان رحلتها معاً هابطين في النهر ، ووزع ضباط المجموعة على السفينتين كما يلي :

الفرات :

كابتن ايستكوت ، من الفرقة ٤٣ مشاة خفيفة ، القائد .
الملازم ر. ف. كليفلاند . ضابط اول .
الملازم ه. ف. ميرفي . ضابط .
مستر أ. ب. شارلود . ضابط .
مستر ج. فيتر جيمس . ضابط .
مستر و. آيتزورث .
مستر ت. هيرست . مهندس .
دكتور ومدمام هيلفر . رحالتان نمساويان .
المسافرون .

دجلة :

الملازم ه. ب. لنش . القائد .
مستر ه. ايدن . ضابط .
ملازم ر. كوكبون . ضابط أول .
دكتور ستانتون .
السادة و. اليوت و ج. سادر : مترجمان .
مستر أ. كليج . مهندس .
ملازم ر. ب. لنش من فرقة مشاة البنغال الحادية والعشرين .
شقيق الملازم ه. ب. لنش : مسافر .

كذلك قسم البحارة والجنود والموظفون المدنيون بالتساوي بين الباخرتين . وعقب ذلك مباشرة تلقى الرائد تشزني اوامر من سيرج هيهوس رئيس مكتب الإدارة يستدعيه من قيادة الحملة لكن تنفيذها أرجىء بعض الوقت .

وسار كل شيء على ما يرام حتى ٢١ مايو ١٨٣٦ . حين تم مسح أكثر من ٥٠٠ ميل من النهر بنجاح . وبعد ظهر اليوم الخامس ، وفي مكان لا يبعد كثيراً عن عانه ، أثارت الرياح المحملة بالرمال عاصفة غربية شمالية وسط الظلام فأغرقت السفينة «دجلة» ، وقد قضى نجيه في هذه الكارثة كل من الملازمين كوكبورن و ر. ب. لنش إلى جانب ١٣ آخرين من الاوربيين و ٥ من الوطنيين ، ولم يستطع الرائد تشزني الذي كان على ظهرها ، وبقيّة الضباط أن ينجوا منها إلا حين القوا بأنفسهم إلى البحر . كذلك تعرضت الباخرة « الفرات » لبعض الاضرار التي أصابتها من جراء العاصفة نفسها ، لكنها كانت أضراراً طفيفة . ومع «دجلة» غرقت كل الاموال التي كانت تخص الحملة إلى جانب جزء كبير من العدد والمعدات ، ولم يمكن تحديد المكان الذي غرقت فيه مباشرة ، وراحت الجهود تبذل مرة بعد الاخرى لانتشال السفينة الغارقة لكنها بقيت في مكانها عشر سنوات .

وبعد خسارة دجلة نقل من بقي من ضباطها والعاملين عليها إلى إنجلترا ، وظل باقي الحملة بمسحون الفرات بسفينة أخرى ، وانتهوا منه حتى نهر قارون في ١٨ يونيو ١٨٣٦ . وفي اليوم التالي وصلت السفينة المتضررة إلى البصرة ومنها إلى الفرات فبوشهر لاعادة ترميمها ، في الرسالة البريطانية هناك وقد سافر على ظهرها بعد افراغ حمولتها كثيرون من المتطوعين على سفن شركة الهند الشرقية .

وبتاريخ ٢٥ يوليو غادرت السفينة «الفرات» بوشهر في عهدة المستر الفينستون متوجهة إلى شط العرب وأبحرت عباب ذلك النهر إلى كوت الفرنجي حيث مقر الوكالة السياسية للبصرة ، وكان الملازم اول مورفي

عضو البعثة قد توفاه الله حديثاً في أثر مرض عضال . بعد ذلك صعدت السفينة نهر دجلة وعلى متنها الرائد تشزني متوجهة إلى بغداد ووصلتها بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٨٣٦ وتركها ثانية إلى المحمرة في الخامس من سبتمبر . ومن المحمرة تحركت متجهة إلى شط العرب والفرات ووصلت الى حدود الملوم حاملة معها البريد الهندي البري إلى اوربا . بعد هذا حصل لآلاتها عطب شديد اضطرها للعودة إلى المحمرة سائرة مع مجرى الماء حيث أجريت لها الاصلاحات اللازمة بمعونة سفينة الحكومة الهندية المسماة «هيو لندي» .

وفي هذا الوقت كان الرائد تشزني قد استلم اشعاراً بإيقاف صرف المال المخصص لاتمام رحلة البعثة على ان يعاد الصرف في نهاية شهر يناير ١٨٣٧ ، فحول هذا الاشعار بدوره إلى العقيد ايستكورت في القيادة وسافر هو إلى بومباي حيث وصلها في ١ ديسمبر وأثناء فترة غيابه في الهند استقل العقيد ايستكورت سفينة «الفرات» وتقدم بها عبر نهر «قارون» حتى حدود الاهواز وحالت هناك تيارات النهر دون استمرار تقدمه وبعدئذ زار ايستكورت بغداد ثانية وسار بسفينة «دجلة» إلى نقطة تبعد عن بغداد عشرين ميلاً . ولكن لإصابة دفة السفينة بعارض اضطره للعودة وكانت حكومة صاحبة الجلالة قد أعدت الترتيبات لتحويل سفينة «الفرات» إلى شركة الهند الشرقية على أن تدفع الأخيرة ثمنها المقدر من قبل لجنة بعد معاينتها وتبعاً لذلك وضعت السفينة في عهده تاجر بريطاني في بغداد ، وتفرق معظم ضباطها ورجالها عائدين إلى مزاولة أعمالهم في وطنهم او في الهند بعد أن أصبح مصير البعثة ، التي كانت تحت إمرة الحكومة البريطانية ، في طور النهاية . في هذا الوقت ترك الرائد تشزني بومباي حاملاً معه رسائل مهمة إلى مجلس المراقبة بتاريخ ٢٨ إبريل ١٨٣٧ . وبتاريخ ٨ أغسطس وصل لندن ، ثم عاد إلى وطنه من البصرة ماراً بالزبير والصحراء . وفي مارس ١٨٣٨ انزلت سفينة «الفرات» إلى النهر الذي تحمل اسمه بقيادة القائد هاوكرت وسارت فيه إلى

حدود هيث ، ولكنها واجهت صعوبة في سيرها نظراً لانخفاض مستوى ماء النهر هناك .

تتمتع مسح نهر العراق التركي من قبل القائد هـ. بي. لينش عام ١٨٣٧ - ١٨٣٩ :

ورغم توقف الاعمال التجريبية للاتصالات النهرية على نهر الفرات ، فان فكرة البريد الهندي والاوربي عن طريق العراق كانت ما تزال قائمة . وكان الملازم اول هـ. ب. لينش ، الذي عينته اللجنة السرية التابعة لادارة شركة الهند الشرقية في ابريل ١٨٣٧ قائداً لسفينة الفرات أو مثيلاتها من سفن يمكن استخدامها فيما بعد في أنهار العراق التركي ، قد اوعز اليه باجراء محادثات ودية مع القبائل التي تقطن عادة بمجوار نهرى العراق والعمل بجهد لإقامة علاقات طيبة معها بشكل يخدم مصالح بريطانيا العظمى ويزيد من التسهيلات في سرعة نقل البريد بين الخليج وشاطئ سوريا ، وكذلك بما يسهل اتمام مسح نهرى الفرات ودجلة فضلاً عن الدراسات الفلكية والجغرافية والاحصائية ذات المساس المباشر بمهمته الاساسية . أما مهامه السياسية فكان عليه انجازها بالاتفاق والتنسيق مع الرائد تايلور والمقيم على أن تظل المهام السابقة الذكر عمله الرئيسي . على أنه كلف بالإضافة إلى ذلك القيام بانهاء شئون البعثة التجارية التي انتهى أمرها وتصفية مخازنها ومستودعاتها وحطام سفينة دجلة ، على أن يضع في ذهنه ملاحظة أية ترتيبات او اتفاقات سبق التوصل اليها مع القبائل العربية أو السلطات المحلية في نفس المواضيع . وخلال السنتين اللتين تلتا تعيينه ارتقى الملازم اول لينش سفينة دجلة مع مركبة متوجهاً إلى كوت عبدالله الواقع شمال بغداد ماراً عبر قناة الصقلاوية ووصل بعد ذلك إلى ملتقى نهرى دجلة والفرات بالقرب من بغداد فانجز بذلك خريطة لمجرى نهر دجلة من الموصل إلى الزيزفون فتاج كسرى في أسفل بغداد ، مع ربط نينوى وبغداد ، وبابل والزيزفون بطريقة المساحة التثليسية.

وفي سنة ١٨٣٣ الغي الطريق الصحراوي للبريد البريطاني بين حلب والبصرة ، الذي كان ذات يوم ذا اهمية للمواصلات السياسية بين أوروبا والهند أثناء العصر النابليوني .

وفي عام ١٨٣٦ أنشيء ، تسهيلات أعمال تشزني ، طريق جديد للبريد ينقل على الجمال بين بيروت على الشاطئ السوري وهيث على نهر الفرات ماراً عبر دمشق تحت مراقبة وإشراف القنصل البريطاني في سوريا . وقد استمر استخدام هذا الطريق البريدي إلى البصرة على ظهور الخيل من قبل الوكالة السياسية البريطانية في العراق التركي وذلك بموجب أوامر من حكومة بومباي . وفي عام ١٨٣٧ نظم هذا الخط ، رغم أن الطريق البري إلى أوروبا عبر البحر الاحمر كان قد بدأ باستعماله رسمياً . وقد ضاعف استخدام هذا الطريق كثرة الوسائل المهمة المارة بين إنجلترا والهند وبالعكس مما كان مفروضاً ارسالها عن طريق بيروت - البصرة . وكانت بيروت عندئذ تعتبر كمدينة الاسكتلندية من ناحية المواصلات التجارية مع أوروبا . وقد بلغت تكاليف صيانة طريق البريد (بيروت - البصرة) من فبراير عام ١٨٣٨ لغاية عام ١٨٤٣ حوالي ٩٠.٠٠٠ روية .

★ ★ ★

التجارة في العراق التركي عام ١٨٠٧ - ١٨٣٩

في هذه الفترة توقفت الاعمال التجارية الخصوصية لوكلاء شركة الهند الشرقية في تركيا والعراق ، مثلما توقفت أعمال الشركة نفسها . وحيث لم يعد ير أشخاص بريطانيون يتعاملون بشئون هذه التجارة . فان ذكرها يصبح محدوداً جداً في المكاتبات الرسمية .

رسوم الضرائب التي فرضت على بضائع و سلع التجار المواطنين عام ١٨٠٩ :

وفي نهاية عام ١٨٠٩ أعد المستر مانستي ، المقيم البريطاني جدولاً يبين معدلات الضرائب التي تجبها السلطات التركية على سلع وبضائع التجار

المواطنين من العثمانيين ، وهو وصف لا يشمل الرعايا البريطانيين الآسيويين ، فكانت تلك النسب المثوية تزيد بكثير ، كما سئرى ، على المعدلات التي منحتها الامتيازات الاجنبية في الشرق للتجار البريطانيين وكل من هو تحت علمهم . وكانت نسبة الجباية المثوية على البضائع المستوردة في البصرة تراوح ما بين ٣,٥ و ٨,٥ في المائة ، وفي بغداد ما بين ١٣ إلى ٨,٥ في المائة . أما نسبة الرسوم على السلع المصدرة في البصرة فكانت ١٤ في المائة . وكان يضاف رسم في البصرة على كل رزمة ترسل فيما بعد إلى بغداد . وأكثر الرسوم اعتدالا كانت على السلع المسماة بالتركية الجوزارت ، والليرس والتعزيق والجرماسو . وكان هدف تخفيض الرسوم المفروضة على مثل تلك السلع هو للحد من موجة التهريب . ولكن في نفس الوقت كان مراقبو الجمارك أحياناً يقدرون نسبة الرسوم على أجود هذه السلع كل حسب قيمتها . وكان من بين المواد التي تفرض عليها رسوم باهظة : خشب الصندل ، الخشب الأسود ، الحديد ، التنك ، الرصاص ، السكر ، وسكر النبات ، القهوة ، أنواع التوابل ومواد الطلاء وغيرها من السلع الكمالية .. وكذلك القطن المغزول من النوع المسمى شقير ويليه في المرتبة الثانية في ارتفاع الرسوم السلع البنغالية بأنواعها جميعاً وهي الصورات وجوجرات ومختلف سلع الكتان وكذلك بضائع الكامهي كذلك كانت تفرض رسوم إضافية على السلع التي تمر بحلب ثم القسطنطينية .



عبد المجيد ١٨٣٩ - ١٨٦١ (١)

كان السلطان محمود الثاني يتسم بروح الحزم والجد والمثابرة والصبر على مجابهة الشدائد . وقد استخلف من بعده ابنه عبد المجيد ، البالغ من العمر عندئذ ست عشرة سنة . وقد اتاه الله مقلرة وكفاءة فطرية في إدارة دفة الحكم . وكان ذا ثقافة واسعة تؤهله لحمل عبء التاج . وقد ترعرع (٢) السلطان عبدالمجيد على نبل الأخلاق وطيبة القلب والتوايا المحسنة . ولكنه كان ضعيف البنية موهون القوى : وكان مظهره منسجماً مع خلقه . وكانت قامته قمينة ووجهه شاحباً . وإذا جلس القى ببصره إلى الأرض .

وأول مهمة واجهها هذا السلطان الفتي هي التقليل من الاذعان لواليه المتمرد في مصر محمد علي باشا . ولكن التفاف القوى الاوربية المؤلفة من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا جعلته يتخلى عن أي

(١) المصادر الرئيسية عن الشؤون المحلية تعتمد في هذه الفترة على ملخص يحتوى على المعلومات المتعلقة من اول امتياز نالته الشركة الهندية الشرقية الموقرة في البلاد العربية التركية عام ١٨٢٤ . وايضا على ملخص الشؤون العربية التركية عام ١٨٠١ - ١٩٠٥ والمطبوع عام ١٩٠٥ المؤلفه المستر ج. آ. سالدنها . ويشتمل ان اضيف الى هذه المعلومات مقتطفا من يوميات رقم ٦٣ ، والجزيرة العربية التركية الخ . عام ١٨٥٧ وبعضا من المؤلفات التي قطعها المسافرون (وسنشرح بعضها منها في الموائى) التي تلقى ضوء على نقاط خاصة امثال : رحلات لوفيتش وتحرياته ورحلة ميشفورد من الهند لسيلان سنة ١٨٨٤ .

أما بخصوص قضية الحدود التركية الفارسية فان اكثر المصادر قيمة في هذا الشأن هي المراسلات التي لها علاقة بمفاوضات الحدود بين تركيا وقارس وتقع في ثلاثة اجزاء طبعت لحساب مكتب الشؤون الخارجية عام ١٩١٢ . ولكن كتاب : اللورد كيرزون بعنوان أرمينيا يشتمل على بعض من الحقائق الاضافية . كما ان كتاب تاريخ لو عن البحرية الهندية يؤدي خدمة فيما يختص بمسح ارض الجزيرة والملاحة في نهر دجلة الخ .

(٢) راجع رحلات ليارد الاولى مجلد ٢ ، ص ٤٥٢ .

إجراء يتخذ ضده حيث أخذت تلك الدول هذا العمل على عاتقها
بفعالية أفضل من السلطان . وكانت فرنسا تعطف في الخفاء على محمد علي
وتحذ إقامة علاقات طيبة معه لكي تسيطر من ورائه على حوض البحر
الابيض المتوسط ، كما أنها كانت ترغب في استمرار استيلائه على سوريا .
وحتى تصل إلى هدفها استنكرت القرار الذي تبنته الدول المجتمعة
الآخرى في يوليو ١٨٤٠ والذي كان يقضي بتوجيه انذار نهائي إلى محمد
علي باعلان طاعته للباب العالي ، واعتبرته إهانة لكرامة الانسان .

بعد تبني هذا القرار ظهرت قطع من الأساطيل البريطانية والروسية
والنسابة في شهر اغسطس على الشاطئ السوري . وقد ضربت بيروت
بالقنابل واخضعت عكا وازاحت الجيش المصري المحتل من سوريا بإثارة
هيجان السكان فيها . ثم أتبع ذلك بمظاهرة بحرية ضد مدينة الاسكندرية
فما كان من محمد علي إلا أن أعلن ولاءه للسلطان . وهنا اصدر السلطان
بمشورة الدول المذكورة فرماناً في ١٣ فبراير عام ١٨٤١ منح به لقب
الباشوية لمحمد علي في مصر ، وجعلها وراثية في عقبه من بعده
على شكل يحفظ كرامة وسيادة تركيا . وفي ١٣ يوليو من السنة ذاتها
وقع ممثلو الدول الخمس الكبرى معاهدة تقضي باغلاق مضيق الدردنيل
والبوسفور في وجه السفن الحربية الاجنبية ما دام الباب العالي في
حالة سلم .

وقبل وقوع هذه الحوادث ، كانت قد صدرت في تركيا قوانين
إدارية في ١٥ نوفمبر باسم السلطان عرفت بالتنظيمات . وكان لهذه
القوانين أهمية كبرى في تاريخ حكم الامبراطورية التركية الداخلي
لكونها - رغم موجه السخرية والخوف الذي رافق اصدارها لدى
علماء الدين المسلمين المتسلطين في الامبراطورية التركية- قد وضعت
موضوع حقوق أصحاب الجنسيات التركية من العناصر المسيحية المختلفة
في قوالب جديدة تحت امرة السلطان وعلى أسس معترف بها . وكانت
هذه التنظيمات عامة في فحواها . فلم تكن تنص فقط على المساواة بين

مواطني الدولة العثمانية دون النظر إلى الجنس أو العقيدة فحسب ، بل تعهدت في ذلك بإلغاء سلطة الهيئة العرفية في جميع أنحاء البلاد وتأسست بدلا منها هيئة مدنية . وجدير بالذكر ان حكومة الامبراطورية ، كما هو معروف قد أصبحت مركزية مغالية ربطت سائر الشئون بالقسطنطينية منذ سنة ١٨٣٤ .

وكان الشقاق الخطير الوحيد الذي شهده حكم عبد المجيد مع الدول الاجنبية الكبرى هو قطع العلاقات مع روسيا بسبب حرب القرم . وحيث دخلت روسيا بالاتفاق المشترك مع الدول الكبرى الاخرى بخصوص القضية المصرية عام ١٨٤١ ، فانها بذلك خسرت سيطرتها على السياسة التركية منذ معاهدة أنكير سكيلسي . وربما كان سحق القيصر نيقولا على ما آلت اليه الامور هو الذي جعله يستأنف خططه القديمة ليقطع أوصال الامبراطورية التركية . وفي عام ١٨٤٤ اقترح القيصر تجزئة تركيا في أثناء زيارة البريطانيين وكانت النتيجة الوحيدة لتلك الخطة التي قبولت بالرفض من جانب الحكومة البريطانية ، هي بعث شكوك بريطانيا في مقاصد روسيا . وقد جدد القيصر اقتراحه هذا في سان بطرسبرغ في يناير عام ١٨٥٣ مستعملا لأول مرة في حديثه مع السفير البريطاني عبارة (الرجل المريض) في الاشارة الى تركيا والسلطان تلك الاشارة التي ذاعت كثيراً منذ ذلك الحين . في تلك الظروف طلب نابليون الثالث من الباب العالي انصاف الكنيسة اللاتينية ، باعادة حقوق معينة قيل إنها كانت سلبتها اياها الكنيسة الارثوذكسية في نطاق الحقوق والامتيازات الممنوحة في الديار المقدسة في فلسطين . ولكن الامبراطور نيقولا وقف في وجه ذلك المطلب وعارضه بشدة مصرأ على الابقاء على الوضع الراهن في الاماكن المقدسة دون تغيير . كما أصر بالاضافة إلى ذلك على وجوب الاعتراف بالحماية الروسية للمسيحيين الارثوذكس القاطنين في سائر أنحاء الدولة العثمانية . وكان من الممكن تسوية قضية الأماكن المقدسة . أما طلب القيصر الثاني بشأن حماية الارثوذكس فكان من المستحيل إيجاد

حل له . عندئذ وجهت روسيا إنذاراً نهائياً إلى تركيا في ٥ مايو ١٨٥٣ فرفضته تركيا بتشجيع من كل من بريطانيا وفرنسا وعندها اجتاحت الجيوش الروسية ولايات الدانوب العثمانية . وفي أكتوبر عام ١٨٥٣ أعلنت تركيا الحرب على روسيا . وفي ٢٧ مارس ١٨٥٤ ، وبعد أن زاد الأمر تعقيداً دخلت فرنسا وبريطانيا الحرب مع تركيا .

وقد انتهت حرب القرم بتوقيع معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ من كل من ممثلي بريطانيا ، وفرنسا وتركيا ، وروسيا والنمسا وبروسيا وسردينيا . وكانت تشمل بنداً ينص على حظر تدخل أي من الدول الأوربية الموقعة في الشؤون الداخلية لتركيا أو بين السلطان ورعاياه . وقد دل هذا دلالة واضحة على فشل الطلب الروسي لحماية جميع المسيحيين الأرثوذكس في تركيا ، كما أنها جددت تأكيد ميثاق عام ١٨٤١ مع اضافة بنود معينة طفيفة عليه . وكان من ضمن بنود المعاهدة واحد يقضي باذخار تركيا عضواً في مجموعة الدول الأوربية والاعتراف بحقها في الانتفاع من مزايا القانون الأوربي الدولي وضمانة استقلال وسلامة اراضي الامبراطورية العثمانية . كما أنه اتفق على تحييد البحر الأسود وفتحه للملاحة التجارية الحرة لسائر الدول كما حظر على سائر الدول بما فيها تركيا وروسيا الاحتفاظ بقطع حريه اوبناء ترسانات حربية على شواطئه .

ولسوء الحظ لم يكن «للتنظيمات» المستحدثة في تركيا ذلك الأثر الحميد الذي كان يتوقعه لها الأوروبيون بحماسة بعد صدورها ، فقد كانت ثور بن الحين والآخر حوادث اعتداءات على الرعايا المسيحيين في الامبراطورية التركية . ففي عام ١٨٥٦ انفجرت موجة من التعصب الديني في جلده . وفي عام ١٨٦٠ حصلت أيضاً مجازر دموية ضد المسيحيين في سوريا كانت السبب الذي دعا فرنسا لاحتلال هذه المنطقة مؤقتاً ومنع لبنان ، في النهاية ، وضعاً خاصاً ما يزال يتمتع به حتى الآن .

التاريخ الداخلي للعراق التركي ١٨٣٩ - ١٨٦١

تميزت هذه الفترة في العراق التركي تميزاً واضحاً بجهود مغلصة من السلطات التركية المحلية لدعم هيئة ومركز الحكومة حتى لدى القبائل العربية كذلك بذل جهد صادق لاصلاح النظم المالية في الاقاليم . وقد لاقت هذه السياسة القاسية بعض النجاح ، ونتج منها قمع غير نوع واحد من أنواع الجريمة والاختلال بالامن : لكن هذه السياسة نفسها كانت تثير لونا من الفوضى الدائرة في كل مكان ، فضلاً عما واكبها من اهمال تام للنواحي الاقتصادية والتجارية بحيث كانت حصيلتها التزوع بالبلاد عموماً إلى الخراب دون التحسين .

العصيان في كربلاء واخماده ووقوع مجزرة شاملة (١) :

ظلت مدينة كربلاء منذ عام ١٨٤٢ وبعد ذلك بحوالي عشرين سنة . تتمتع بحكم ذاتي كأنها شبه جمهورية مستقلة ومعفاة من مطالب ممثلي الباب العالي الامن جزية مقدارها غير مستقر . وكان ثلاثة ارباع السكان من الايرانيين او من أصل فارسي . ولم يكن التاريخ الحديث لهذه المدينة مما يشرفها كاحدى المدن التركية ، فقد قتل أهاليها اثنين او ثلاثة من الولاة ممن أوفدهم اليها باشوات بغداد في مراكز أعمالهم . وفي عام ١٨٤١ أوقبله قام داود باشا بمحاولة لفرض سلطته على كربلاء ، لكنها انتهت ، بعد حصار دام أحد عشر شهراً ، بمجرد وعد من السكان بدفع ضريبة سنوية . وقد منع علي رضا شابا الخلف المباشر لداود باشا من الدخول إلى كربلاء حتى كحاج . ويظهر أنه بعد أن حصل على مبلغ من المال وبعد قبول الأهالي بمرشح حسن الاخلاق زكّاه الباشا ويدعى سعيد عبد الوهاب ، وهو من عائلة عريقة في بغداد . ليصبح والياً على المدينة ، أذعن الباشا وقبل الوضع الاستقلالي الراهن للمدينة .

(١) ما يزال الايرانيون في كربلاء يذكرون هذه المجزرة باسم « تمارجي » ومنعها السلب . ويذكرها العرب باسم الدقة ومنعها الضربة . ويتقابل العام الميلادى لهذه الواقعة عام ١٢٥٨ هـ .

وقد عمت داخل المدينة أوضاع شاذة . فقد كانت الحكومة ، في الواقع ، تحت سيطرة حوالي ألفين أو ثلاثة آلاف من العصاة الصعاليك أطلق عليهم بازامار (٢) وهم أصلاً من المجرمين الفارين والخارجين على القانون من مختلف أنحاء العراق التركي وفارس ممن كانوا يعيشون على أكتاف السكان والحجاج الوافدين . وكان هؤلاء الباراماز دائماً شاكلي السلاح ، ويتبعون جماعة ممن نصبوا أنفسهم زعماء . وكان من أكثر رؤسائهم قوة وبطشاً في عام ١٨٤٣ شخص يدعى السيد إبراهيم الزعفراني وهو فارسي مستعرب . ويليهِ ميرزا صالح ومحمد علي خان اللذان كان معظم أنصارهما من الإيرانيين . وكان كثيراً ما يحدث بين هؤلاء الاشرار مشاحنات ومعارك دموية . جعلت كرام الناس من سكان كربلاء يحبون في ذعر وخوف دائمين ولم يسلم أي مقيم او حاج من جورهم وقسوتهم إلا اذا وضع نفسه تحت حماية إحدى زمرهم مقابل منحة ترصيتهم . وقد وصف الراحل تابلور ، المفوض السياسي البريطاني في بغداد الحالة كما يلي : لقد أصبحت سلطة الحكم بصورة دائمة تحت سيطرة عصابة شريرة من الخارجيين على القانون والساقطين الفارين من بيوت أهلهم من كل ناحية في الباشوية ، فبينهم جنود فارون من الخلعة وزمر من صغار الموظفين المتهربين من مواقف محرجة أو المديونين ولوا فراراً من دائيتهم ومجرمين وعهرة فارين من وجه العدالة يرحب بهم حالما يلتحقون بهذه الزمر ويسلمون السلاح ، ويحال بينهم وبين التسليم لسلطات الدولة .

وقد اضطر علماء الدين الشيعة المجتهدون او معظم أساتذة الشريعة أن يلعبوا دوراً ثانوياً بالنسبة لقضية عصابة باراماز والأمور السياسية المحلية ، رغم أنهم جماعة لها وزنها ونفوذها الفعال لكون كربلاء إحدى أهم مراكزهم في تدريس الفقه الشيعي . وكان أبرز العلماء السيد كاظم

(٢) باراماز كلمة تركية معناها (حديم القيمة) رغم انها في صيغة الاعمال تستعمل كصفة بمعنى (الرجل الفريد) و (الولد الخبيث) .

الرششي (١) والسيد ابراهيم القزويني وكان التنافس على النفوذ بينهما شديداً . فكل منهما حاز على تأييد جماعة البارماز . فالرششي يعتمد على مساندة السيد ابراهيم الزعفراني : والقزويني على الميرزا صالح . أما الحاكم الصوري سعيد وهاب فقد كان يحاول جهده مساندة سيده الباشا البعيد عنه في بغداد وأسياده القريين منه من البارماز . ويميل داخلياً إلى التحالف مع السيد ابراهيم ضد انصار ميرزا صالح ومحمد علي خاى الايرانيين .

هكذا كان نظام الشيعة في كربلاء عندما عين نجيب باشا في صيف عام ١٨٤٢ والياً لاقليم بغداد . كان نسيج الباشا الحديد امين من نسيج سلفه المباشر . فبعد مضي حوالي شهرين على استلام الحكم ، وعندما رفض الكربلايون تقديم المؤن أو السماح له بالدخول إلى المدينة حتى بصفة حاج إذا كان بصحبته أكثر من اربعة أو خمسة من المرافقين ، استفزه هذا التصرف منهم وأصر على قبولهم بحماية عسكرية تركية داخل أسوار المدينة . وقد حدث هذا في حوالي نهاية أكتوبر من عام ١٨٤٢ . وكان نجيب باشا عندئذ معسكراً مع حاكمدار الجيش سعدالله باشا في المسيب حيث كان الاخير يعمل مع جنوده في أعمال قنوات يقصد بها تسهيل العبور إلى اراضي قبيلة المعدان المتمردة مما يدل على أن السلطات العثمانية لم تكن نائمة عن كربلاء وحدها ولكن عن سائر الاقاليم حولها . وتلا ذلك مفاوضات اسفرت عن زيارة وفد مؤلف من المجتهد السيد كاظم والحاكم الصوري سعيد وهاب ووظل السلطان ابن المرحوم شاه إيران الذي كان يعيش كلاجئ في كربلاء . وآخرون معسكر الباشا الموالي . وبناء على طلبهم ارسل الباشا رجلا من بغداد يدعى الحاج عبدالرحمن إلى كربلاء لكي يتوسط بينه وبين المتمردين . وفي البلدان تعهد شيوخ المدينة ووجهاءها خطياً بالسماح بدخول خمسمائة جندي

(١) هو مؤسس جماعة الشيعية التي ما زالت قائمة الى الآن * ومحمد علي مؤسس فرقة البابيين التي درست تحت اشرافه في كربلاء * ويميش الآن حفيده السيد قاسم في كربلاء وله املاك كثيرة *

إلى المدينة ، ولكن هذه الاتفاقية مزقت قبل أن يجف حبرها . وبينما كان زعماء الباراماز أشد المتحمسين للصمود والاستمرار في المقاومة ، كان المجتهدان السيد كاظم وظل السلطان من دعاة الاذعان والتسليم . لهذا زاد رؤساء الباراماز من تأهبهم واستعدادهم للدفاع عن المدينة وشرعوا بنصب بنادقهم فوق الأسوار ويجلب رجال عرب مسلحين من الضواحي .

وعندما رأى نجيب باشا أنه ليس في نية المتمردين الخضوع والاستسلام وأنهم إنما كانوا يحاولون فقط استغلال الوقت لكي يعزّزوا مواقعهم ويزيدوا من قوتهم ، طلب امدادات عسكرية من بغداد وأمر حكامدار الجيش بالرحف إلى كربلاء بفرقة واحدة من الفرسان وعشرين مدفأ وثلاث فرق من جنود المشاة . وقد وصل سعدالله باشا بهذه الفرق ومعهم بعض العرب المواليين إلى كربلاء في ١٩ ديسمبر ١٨٤٢ . وقد ضرب معسكره في الجانب الجنوبي مئى البلدة خارج أحراج النخل المحاطة بها ، وهناك اطلقت على الجيش النار لكنه لم يرد عليها . وعندئذ زار المجتهدان السيد كاظم وظل السلطان الحكمدار في معسكره ، واقترحا بأن تسلم اليه أفراد أسرة رئيسي الباراماز السيد إبراهيم والميرزا صالح كرهيتين ، ثم ينسحب الحكمدار بقوته الرئيسية إلى المسيب مع إبقاء خمسمائة جندي خارج كربلاء . وحينما يصل بالقوة الرئيسية إلى المسيب يسمح للقوة الصغيرة بدخول كربلاء وفي أثناء ذلك تغادر جماعة الباراماز ومعتمدتهم البلدة دون تكرار او مضايقة . وعندما يتم جلاء الباراماز تماماً تعود القوات من المسيب بحرية إلى كربلاء . ويظهر أن سعدالله باشا قبل بهذه الشرط ، وكان عليه أن يخبر بها نجيب باشا الموجود في المسيب . عند ذلك بدأ أهالي كربلاء يخطرون بالتثقل خارج الاسوار بينما كان مرتزقتهم من العرب يتفرون ويؤدون رقصات الحوسة ويطلقون النار من بنادقهم في الهواء حسب تقاليدهم المعتادة . وفي اليوم التالي ، وكان ذلك في ٢١ او ٢٢ ديسمبر ، ذهب ظل السلطان إلى المعسكر التركي وبعيته أفراد أسرة السيد إبراهيم الزعفراني وميرزا صالح

شخصياً واستقبلوا استقبالاً حسناً من جانب الحكمدار التركي ، ولكن في نفس الوقت وصل سليمان باشاميرزا ، وهو أمير فارسي آخر لاجئ من المسيب حاملاً معه أنباء بأن نجيب باشا قد رفض الموافقة على إنسحاب أي جزء من القوات المربطة بالقرب من كربلاء . وفي صباح اليوم التالي تبين للحكمدار أن الميرزا صالح قد ولى الأدبار إلى البلدة وإن الرهائن الآخرين المطلوبين قد قتلوا . وتبين له أيضاً أن بعض الرهائن الذين سلموا له لم يكونوا نفس الأشخاص المتفق عليهم لذلك قام بإيفاد إبراهيم أغا ، ضابط المدفعية ، إلى كربلاء ليستطلع ما يجري فيها . وتجمعت حشود من أهالي البلدة والعرب آتية من بساتين النخيل عند مرور المبعوث بها يسألونه عن الاخبار ثم تبعوه إلى بوابة البلدة . وبينما هو ما يزال على البوابة نفخ حراس الاسوار أبواق الخطر وأشيع ان الجنود الأتراك أخذوا بالرحف . وكان الحكمدار أثناء ذلك ، في الواقع ، يعمل فقط على تحسين وترتيب الأوضاع في معسكره . ولكن لم يأبه المتمردون لهذا ، فاندفعوا وأطبقوا على إبراهيم أغا وأخذوا إلى داخل البلدة حيث وجد بعد ذلك سائلاً عند المجتهد السيد كاظم . وكانت نتيجة الاشتباك ، الذي لم يتعمده الجانبان ، في مصلحة العرب وأهالي البلدة . فاستولوا على المدافع التركية ولكن بدون قطع التنسيق وحملوا بعضاً منها معهم وهم في نشوة من النصر ، ثم رموا الباقي في خندق حيث استردها الجنود بعد ذلك في الليلة التالية ، واستمر الاشتباك حتى غروب الشمس وسقط عدد من الجرحى من الطرفين . وبعد هذه الحادثة تصرف سعدالله باشا مع ظل السلطان ، الذي كان ما يزال في المعسكر ، بكل فظاظة وخشونة وأرسله والرهائن إلى نجيب باشا في المسيب حيث نقلوا منها إلى بغداد .

وبعد وقوع هذا الاشتباك جرى تنظيم القوة الدفاعية في كربلاء تنظيمًا أصولياً ، وكانت تحصل يومياً مناوشات بين الطرفين في بساتين النخيل يستعمل فيها الطرفان المدافع . وكان الأتراك يطلقون قذائفهم في الفضاء فلا تحدث غير أضرار طفيفة في المدينة قاصدين مجرد التخويف

والازعاج . ورغم هذا كله كانت المفاوضات ما تزال مستمرة . وفي أول شهر يناير ١٨٤٣ وصل القنصل الايراني من بغداد إلى المسيب وبعيته المجتهد السيد ابراهيم ، وهو منافس السيد كاظم ، واقتعا نجيب باشا بأن يتعهد ، ليس فقط بالحفاظ على سلامة البلدة فحسب اذا هي استسلمت ، بل بأن يسمح أيضاً لجماعة البازامار بمغادرة البلدة بأمن وطمأنينة عبر الممرات البعيدة عن المعسكر التركي وقد أجاب المتمردون على هذه الاقتراحات مستندين إلى إشاعة كاذبة بأن الجيش الايراني كان يزحف لنجدتهم وبأنهم سوف يسمحون بدخول مائتي رجل مسلح إلى البلدة فقط ، مع جماعة صغيرة لترابط في مداخل البلدة . واغتاز نجيب باشا من هذا الرد . وقد عاد القنصل الايراني بعد إقامة قصيرة دامت اربعة أو خمسة أيام في معسكر الباشا وعاد معه المجتهد القزويني إلى بغداد . ولسوء الحظ فإن قصر القنصل في التأكيد لسكان البلدة بأن نجيب باشا كان مصمماً على فرض سيادته على البلدة ساعد على بث الثقة في نفوس المدافعين عنها وقوي في اعتقادهم بأن الاتراك ليسوا جادين في نواياهم . وقد بلغ الغرور بالناس حداً ربما لم تكن تجدي معه رسالة يوجهها لهم القنصل الايراني .

وشرع الآن حاكم دار الجيش بالتقدم نحو البلدة ونشبت معركة حامية بين أحراج النخيل ، ثم عمل الجيش جدياً في قطع أشجارها من أجل توضيح معالم الممرات وتنظيفها . وكانت حصيلة هذه المعركة أن استخلص الجيش بصعوبة ضريح ابن حمزة من أيدي جماعة الباراماز وتم الاستيلاء على أربعة مدافع ثم نصبت المدافع عند الضريح على بعد ٣٥٠ ياردة من أسوار المدينة وعم داخلها شعور قوى مُعاد للسنه ، وأعلن الملا الجهاد الديني ، وعلت صرخات الذم والإهانة ضد السلطان وجيشه من فوق شرفات الاسوار المواجهة لقوات العثمانيين وقام أهالي المدينة بصهر قصص ضريح العباس النحاسي لكي يسدوا النقص الذي أصابهم في الرصاص والقذائف ، واشترك العلماء في إكمال ترميم الاسوار بعد اضرار القصف التي حلت بها .

وأخيراً وبسبب الموقف الحرج الذي أصبحت القوات فيه أصبح حتماً على قيادة الجيش اتخاذ قرار حاسم فقد أضرت بالجنود الاتراك قلة المؤن ورطوبة الجو حتى بات الجنود على وشك الفرار من المعسكر . وفي ١١ يناير قامت المدفعية التركية (١) بالتركيز على قسم من سور المدينة على بعد ٦٠ ياردة من بوابة النجف بحيث أحدثت فيه خرقاً واسعاً ، ثم أوفد شخص عربي يدعى علوان حاملاً معه راية بيضاء وداعياً أهالي المدينة للاستسلام ، وكان سيتم تحرير شروط التسليم حين هرع إلى المكان مبرزا صالح شاهراً سيفه وطارحاً عمامته على الأرض ، وصائحاً بأنه قد فات اوان التراجع . ومال الرأي العام إلى جانب ميرزا . ثم رجع المبعوث إلى المعسكر التركي . وفتحت نار المدافع ثانية واستمرت حتى غروب الشمس . موسعة عرض الخرق في السور إلى خمسين ياردة .

وحتى ذلك الحين لم يكن عصاة كربلاء على يقين من الخطر الذي يتهددهم . وفي صباح يوم ١٣ يناير ، وقبل بزوغ النهار ، قام الاتراك باستطلاع الثغرة في السور فوجدوا الحراس عليها بين متعبين أو نائمين حول نار في أسفل السور . على أن جماعة من المدافعين تجمعوا عند الثغرة بعد الفجر وقبل أن يقتحم الجيش الموقع . وقد تم اقتحام السور بفقدان حوالي ٥٠ رجلاً . وفتحت بعد ذلك بوابة النجف لتتدفق عبرها القوات التركية الرئيسية .

وعندما احتشد الجنود داخل البلدة جرى تقسيمهم إلى ثلاث كتائب . أمرت الاولى بالتقدم إلى وسط المدينة ، بينما أمرت الكتيبتان الاخرتان بالسر نحو الجانب الداخلي من السور في جهات تعاكسة إلى أن التقوا سوياً بعد احتلال مختلف المداخل التي مروا بها .

وعندما وصلت إحدى هاتين الكتيبتين إلى بوابة الخيمة ، وجدت جمهوراً من العرب والباراماز ومواطنين عابدين من كل جنس

(١) كانت الاضرار التي لحقت بأحراج النخيل ما تزال ظاهرة للعيان
 هام ١٨٤٩ راجع كتاب « رحلات لوفقس » صفحة ٦٥ .

محتشدين هناك لم يتمكنوا من الفرار لانغلاق البوابة . وأطلق بعض العرب النار على الكتبية فرد عليهم الجنود بطلقات نارية مميتة . وتبع ذلك عملية كر وفر ، وصرع ودعس عدد من الرجال والنساء والأطفال الذين تراجعوا فراراً ولحق بهم الجنود إلى بوابة الحور . وعندما وصلوها ظهرت كتبية السور الأخرى من الجهة المعاكسة وشرعت بإطلاق النار بين العرب ، وقاموا بذلك ثانية إلى أن فُتِحت بوابة السور إلى مدى ٩ أقدام فقط . وتلا ذلك عملية سحق جنونية عانى وقاسى منها النساء الفظاعة والهول . عندئذ ثارت ثائرة الجمهور . وهرب معظم السكان للالتجاء إلى الأضرحة ومنازل الأغنياء ، ورمى بعضهم بأنفسهم من فوق أسوار المدينة . وفي نفس الوقت كانت كتبية الجنود تتقدم عبر وسط المدينة ووصلت ضريح العباس متتبعه فلول العرب . وكانت بوابة الضريح مغلقة . وعندما توقفوا امامها فتحت عليهم النار من بيت مجاور وقتل عدد منهم . فما كان منهم إلا أن ضربوا البوابة ، فأطلق عليهم النار ثانية من قبل الباراماز والعرب من الداخل ومن فوق المآذن . وأثار هذا غضب وسخط الجنود ، فنزلوا إلى ساحة الضريح على رؤوس اللاجئين التي اكتظت بهم الساحة غير مميزين بين جنس وسن أو بين محارب وغير محارب ، واقتفوا أثر ضحاياهم إلى أقصى داخل المحراب وفتكوا ببعض منهم وهم مسكون بقفص ضريح العباس القضي ، حتى قيل إن طنافس الضريح نفسه قد ابتلت بدمائهم . وفي هذه اللحظة كانت الحملة التأديبية قد بلغت نهايتها . وذهب الضباط إلى الحكمدار بعد أن فقدوا السيطرة على جنودهم الذين انتشروا في نواحي المدينة يدخلون وينهبون البيوت ومن فيها بطريقة وحشية لا تمت إلى الإنسانية بصلة ، وذبحوا عدداً من الاشخاص الذين كانوا خارج منازلهم في الشوارع . وانحنت بالجرور زوجة أمير فارسي لاجرىء ، كما اصيب أيضاً عدد آخر من أفراد العائلة الملكية الايرانية بجروح طفيفة . وكان معظم الضحايا من الطبقة

الفقيرة وأخيراً امتطى الحكماء جواده متوجهاً إلى ضريح الحسين ووصله في وقت أمكنه من إيقاف عمليات التشجيع والقتل التي دارت رحاها في ضريح العباس . ولكي يؤكد موقفه هذا قام بنفسه بقتل اثنين أو ثلاثة من الجنود . وجرت محاولة أيضاً لإعادة الأشياء التي سلبها الجنود إلى أصحابها ولكن هذه المحاولة لم تكن فعالة . وكان الوقت حوالي غروب الشمس حينما تمت السيطرة على الفوضى والاضطراب . وعاد الجنود إلى معسكرهم ، وهم في حالة من التعب الشديد مما حملوه من غنائم السلب والنهب ، وأصبحوا مطيعين لأوامر ضباطهم ، ولكن بعد هذا قامت السلطات العسكرية التركية بعمل لا يتفق واللياقة بتاتاً ، فسمحت لجنودها بتحويل ساحة الجامع (١) إلى ثكنة عسكرية وربطت الخيول في أماكن مختلفة منها ، ثم أخذوا يعزفون الاغان الشعبية وينشدون الاغاني الخليعة لغرض إثارة الرعب في نفوس أبناء الشيعة .

وكانت الحصيلة العامة لهذه العمليات أن أصبحت مدينة كربلاء كلياً تحت السيطرة التركية . والقي القبض على زعيم الباراماز المرزا صالح ومحمد علي خان ، واستسلم قائدها السيد ابراهيم الزعفراني وكذلك الحاكم الصوري السيد وهاب . ثم عفى عنهم جميعاً (٢) .

وبعد مضي بضعة أيام على احتلال المدينة ، دخل نجيب باشا كربلاء حيث أخذ من السكان وفق الأسلوب التركي المعروف تصريحاً مختوماً يشهدون فيه بأن الخسائر في الارواح كانت طفيفة . ومن ثم انتقل من كربلاء إلى النجف ، وهي مدينة دينية أخرى قليلة الولاء للدولة معظم سكانها من الايرانيين ، لكنه بالطبع ، لم يلق هناك أي نوع من المقاومة ووطد سلطته فيها دون أية صعوبة تذكر .

(١) جامع ضريح العباس *

(٢) لقد عفى عن بعض منهم بواسطة الرائد فارانت . المندوب البريطاني الخاص المذكور اسمه في الفقرة الثانية .

مسئولية السلطات التركية والتحقيق الدولي عام ١٨٤٣ :

كانت التقارير قد بالغت ، في البداية ، في نشر الأنباء عن الوضع في كربلاء ، حتى إنها ذكرت أن عدد القتلى بلغ ٣٠,٠٠٠ شخص معظمهم من الايرانيين ، وأن المدينة نهبت ودمّرت برمتها . وقد أثارت هذه الأنباء والاشاعات المماثلة سكان مناطق فارس إلى درجة الهوس والجنون . وبدأ أن قطع المفاوضات الجارية بين تركيا وايران في ارضروم بشأن الحدود وإعلان حرب بينهما ليس بعيد الاحتمال . وفي هذه الظروف انتدب السفير البريطاني في القسطنطينية الرائد ف. فارانت الملحق بالسفارة البريطانية في إيران ، والذي وضع الوزير البريطاني في طهران خدماته تحت تصرف السفير في اسطنبول وكان عين سابقاً لهمة في ارضروم ليستقصي حقائق الوضع هناك . وكان الرائد تيلور الوكيل السياسي البريطاني في بغداد قد اتخذ موقفاً غريباً من الموضوع إذ أرسل إلى الباشا كتاباً شبهه على نجاح عملياته ضد كربلاء دون اعلام السفير بذلك . ويظهر أنه لهذا السبب وجد أن تعيين مندوب خاص أمر ضروري . لذلك أوعز إلى الرائد فارانت « بأن يبقى في بغداد أثناء سير مفاوضات ارضروم وبأن يأخذ على عاتقه ادارة الامور الخاصة بالتزاع على الحدود بين حكومتي ايران وتركيا » . وقد طلب المفوض الروسي في القسطنطينية م. د. يوتينو رسمياً بأن يمثله الرائد فارانت أيضاً وبذلك أصبح ذلك الضابط يمثل كلا الحكومتين البريطانية والروسية .. وقبل الباب العالي بترأخ إرسال مندوب عثماني لاستقضاء الحقائق في كربلاء ، وقد وقع اختياره على رجل كان غير ممكن ايجاد من هو أكثر منه حكمة وحصافة وهو نامق باشا .

وفي ١٥ مايو ١٨٤٣ وقع الرائد فارانت على تقرير في بغداد . بين فيه اعتقاده بأن الاشخاص الذين قتلوا لم يزد عددهم عن ٥٠٠٠ شخص ،

(١) يحتمل أن يكون نفس نامق باشا الذي يده اسمه في مؤلف لايار « الرحلات الاولى » المجلد الثاني ، صفحة ٣٨٣ - ٣٨٨ .

منهم ٣٠٠٠ لاقوا حتفهم داخل المدينة . ومن بين العدد الأخير عدد كبير من العرب . ويظهر أنه كان هو نفسه متشككاً في كون الأرقام التي أوردتها ، كانت مبالغاً فيها ، لأنه أشار في تقريره أنه كان من الصعوبة بمكان العثور على إيراني في كربلاء يعترف بأن قريباً أو صديقاً له أو حتى شخصاً يعرفه بالنظر قد قتل ، مع أن نسبة الإيرانيين بين القتلى كانت دون ريب عالية .

وكان من حسن الحظ أن آلافاً من الإيرانيين كانوا فروا هاربين من الخطر مغادرين المدينة قبل بدء العمليات العسكرية ، أو ربما في أثنائها . ولكن لم تتمكن الطبقة الفقيرة من السكان من الهرب ، وأصبح في النهاية الحصول على عربات نقل ليس سهلاً حتى على الأغنياء . ولم يقع ضحايا بين الرعايا البريطانيين غير أن ثلاثة لوكينويين هودو من أوض التي كانت عندئذ مملكة هندية قتلوا في ضريح العباس . وفقد بطريقة غامضة أيضاً حوالي عشرين أو ثلاثين شخصاً من اهالي البنجاب وكشمير ممن لم يكونوا آنذاك من الممتلكات البريطانية . وقيل إن عدد الضحايا من الرعايا الروس كان كبيراً ، ولم يكن بالإمكان التثبت من شخصياتهم سوى ضحية واحدة .

وزار الدكتور روس الطبيب الجراح للوكالة البريطانية في بغداد ، كربلاء حالما انتهت المجزرة بصفة غير رسمية ، وذلك لكي يطالع على أحوال بعض الجرحى من الإيرانيين الذين تربطهم صداقة شخصية به . وقدر المثلوب التركي نامق باشا عدد الجرحى من جانب التمرديين والعامه بـ ١٥٠ إيرانيّاً فقط وأكثر من ٢٠٠ بقليل من الآخرين . وان مجموع خسائر الأرواح من الأتراك كان حوالي ٤٠٠ قتيل و ٢٠٠ جريح مما يدل على أن الأتراك قد جوهوا بمقاومة شديدة من السكان . وقد دهش الرائد فارانت حينما وجد أن الأضرار في الأرض كانت طفيفة وأن الخسائر في ممتلكاتها الخاصة قليلة الأهمية . ولم يثبت ادعاءات الناس في هذا الصدد ، كما لم تهتك أعراض النساء إطلاقاً كما كان أشيع .

ويرى الرائد فارانت أنه لا يكاد ينهض أي مبرر لاعتبار نجيب باشا مسئولاً عن الكارثة ، فهو منذ البداية لم يخف تصميمه وعزمه الوطيد على قهر تمرد المدينة واخضاعها . وفي ١٨ نوفمبر ١٨٤٢ أخبر بذلك خطياً القنصل الايراني وقنصلي بريطانيا وفرنسا العاملين في بغداد . كما أنه منع بعض الحجاج الايرانيين من التقدم إلى المدينة المهددة ، وقام بمفاوضات دائمة مع المتمردين حتى بعد اشتباك اولي مع حرسها واخيراً فهو لم يكن حاضراً وقت اندلاع الفتنة ووقوع القتل إلى آخر ذلك .

أما تصرفات حاكم دار الجيش سعدالله باشا فكانت أكثر عرضة للنقد فقد أصدر أمراً قبل القيام بالحملة بمنح ١٠٠ قرش عن كل رأس يوثى به من جماعة الباراماز . فكان من نتيجة هذا الامر الطائش أن قام الجنود بقطع رؤوس عدد من الاشخاص الابرياء . وكما تبين كذلك أنه لم يتحزح عن مكانه على السور بالقرب من بوابة النجف إلى ما بعد حوالي ساعتين من بدء المذبحة . ولكن المأساة كانت في الحقيقة حصاد عناد وانشقاق رؤساء جماعة الباراماز والعامية من المتعصبين مما حال دون استسلام المدينة وكذلك لعدم تمكنهم من ضبط رجالهم بعد أن دخلوا مدينة الضباط الاتراك . الذين كان رد فعل أحدهم المدعو طاهر بيه الذي قال لجنوده إذا ما تسلمت عبر ثغرة السور فافعلوا ما يحلو لكم وكان من الممكن التخفيف من عدد خسائر الارواح ، لو أن القنصل الايراني في بغداد قام بنفسه بزيارة كربلاء وباقتناع الرعايا الايرانيين بمغادرة المدينة . ثم إن فقدان الاتصالات العامة وعودته من المسبب إلى بغداد رسخ في أذهان الايرانيين شعوراً خاطئاً عن حالة الأمن .

وقد أعرب السفير البريطاني في القسطنطينية في سبتمبر ١٨٤٣ عن رأيه في قضية كربلاء ، على أثر استلامه تقرير الرائد فارانت . وكان كما يلي :

« مع أن الاعتداءات غير الانسانية التي ارتكبتها الجنود الاتراك أثناء الحملة مؤكدة وثابتة خصوصاً بالنسبة للامور الكبيرة التي وقعت ، الا أن

عدد القتلى ، ومدى الاساءة لا سيما في أرواح وممتلكات الايرانيين وطبيعة سلوك نجيب باشا ومدى الاستفزاز الذي وقع تبدو الآن كلها في منظور مختلف من الانطباع الاصلي الذي وصل الينا ولا شك ان اجراءات الباشا خاصة هي أقل استحقاقا للملامة مما شاء المندوب الايراني والمندوب الفرنسي أن يحملانا على الاعتقاد به .

وتلاقت وجهات نظر السير ستراتفورد مع وجهات نظر زميله الروسي . وقد رتب السفيران في القسطنطينية فيما بعد نصوص تسوية لهذه القضية ، عملاً بتعليمات هي في صالح الحكومة الايرانية . وهذه النصوص هي :

١ - أن على الباب العالي توجيه كتاب الى رئيس وزراء ايران وارسال نسخ منه إلى ممثل الدول الوسيطة .

٢ - أن يقدم جناب السلطان مبلغاً ملائماً من المال لagaة المصابين في كربلاء .

٣ - أن يعلن الباب العالي استنكاره للحملة العسكرية ضد كربلاء ، وأسفه للحوادث التي جرت باعتبارها غير مأذون بها وغير معقولة ، وحزنه على الدم الذي اريق بسببها .

٤ - أن يؤمر نجيب باشا بالعمل على إصلاح ما خرب ودمر من أضرحة كربلاء ، وإدارة شئون منطقته بعدل وانصاف ، وحماية الرعايا الايرانيين هناك خصوصاً الزوار القادمين من ايران . واخيراً عدم قيام نجيب باشا بأي عمل من شأنه أن يثير سخط السلطان .

٥ - أن يهدد نجيب باشا بالطرد في حالة إساءة التصرف في المستقبل .

٦ - أن تعلن جميع هذه النقاط خطأً إلى السفيرين بتعليمات توجه من قبل رفعت باشا إلى ترجمان الباب العالي ، وتودع نسخة منها بحوزة السفيرين .

وهكذا لم يوافق على طلب حكومة إيران التي كانت قد تقدمت به بضرورة عزل نجيب باشا من منصبه .

لقد تناولت قضية كربلاء بشيء من التطويل المبالغ فيه نوعاً ما ، لأنها تصور لنا اتجاهات ونزعات خاصة في العراق التركي ما زالت قائمة حتى الآن رغم أنها أصبحت أخف من ذي قبل .

إخضاع محلة الشيخ في مدينة بغداد للطاعة عام ١٨٤٧ :

ويمكن الإشارة ، قبل البدء بالتحول إلى القضايا القبلية المتنوعة بأن نجيب باشا رغب في عام ١٨٤٧ بصدد خطته لفرض ارادة السلطان على مستوى واحد في سائر العراق ان يسوى موضوع الحلي المضطرب في بغداد والمنسوب اسمه للشيخ عبدالقادر الجيلاني وحتى بل بالنسبة للضريح نفسه . وكان معروفاً قبل هذا ، أن أي عصيان او تمرد يطرأ في بغداد ، إن لم يكن منشؤه من حلي الشيخ فقد يكون دبر تحت ستار ذلك الضريح نفسه . ويظهر أن اجراءات الباشا اشتبكت بها ترتيبات مالية تتعلق بالضرائب بحيث قامت مظاهرة تعددها ١٥٠٠ شخص توجهت إلى منزل الباشا الريفي حيث قدمت له مذكرة هجومية تتحدى لإجراءاته المتخذة . وبعد عودة حملة عسكرية من كردستان كانت في الواقع قد استنفذت جميع الطاقات العسكرية في بغداد وضع الحراس على الضريح وهناك القى القبض على موظفين من كبار موظفي المكان ، وكان احدهما في المسجد نفسه ، ثم نقلوا بعد ذلك إلى البصرة .

العلاقات مع قبيلة بني لام ، والصعوبات مع قبائل شمر وخزعل وعيزرة عام ١٨٤٣ - ١٨٤٤ :

وفي نهاية عام ١٨٤٣ توقفت الشكوى من اللسائس والمكائد الايرانية في صفوف قبيلة بني لام ، وعهد إلى حامية عسكرية تركية رسمية صغيرة تحصيل الضرائب من القبيلة . وكان قد ارسل إلى المنطقة حامية واحدة لتقف في وجه قبيلة شمر في الشمال ، وأخرى ارسلت ضد قبيلة

الخزاعل القاطنة في الاهواز من عمر الفرات . وفي عام ١٨٤٤ تم الاستيلاء على جزيرة كانت معقلاً للخزاعل ووضعت حامية تركية فيها . أما قبيلة عنيزة القاطنة في الجهة الغربية من الفرات والتي كانت تظهر دائماً جموحاً وتمرداً ، فقد كانت أبعد من متناول الحملة المذكورة

مضايقات قبائل عبيد ، غنيرة ، وعفج والمتفق ١٨٤٥-١٨٤٦ :

ويبدو أن الهدف الرئيسي لنجيب باشا في تنفيذ سياسته الداخلية هذه ، كان إخماد أي نوع من النفوذ من شأنه أن يناقش سلطة الحكومة العثمانية وبعد اخضاع مدينة كربلاء انجه اهتمامه بصورة خاصة إلى باشوية السليمانية في الشمال ، حيث تقطن هناك الأسر الكردية من البابا زنده التي كانت ما تزال متنفذة ولكننا غير معينين بمعالجة اجراءاته هناك ويبدو أن منطقة كردستان أخذت تشغل اهتمامه الشخصي عام ١٨٤٥ . ففي هذه السنة ، وحين عودته بقوة عسكرية من كردستان إلى بغداد عبر ضفاف نهر دجلة ، نزلت قبيلة عبيد ، خشية أن تشن هجوم عليها ، إلى محلة الكاظمية المجاورة واستولت على موقع هناك وعطلت وسائل المواصلات بين بغداد والموصل وحلب . وفي نفس الوقت أخذت القبائل العربية من جهة نهر الفرات ومن ضمنها قبيلة عنيزة بتطويق مدينة بغداد من ناحيتي الغرب والجنوب . لكن يبدو أن هذا العمل كان عديم الفائدة ولم يلحق أي ضرر بالأتراك . وفي مايو من العام التالي قامت قبيلة عنيزة بعصيان آخر وانهمكت بقطع الطرقات على القوافل ، وشرعت قبيلة شمر الشمالية بسد الناحية العليا من نهر دجلة والطريق المؤدي إلى الموصل . كما أن قبيلة عفج القاطنة قرب الديوانية كانت أيضاً في ثورة . واستمر رئيس المنتفق بتأجيل زيارته إلى بغداد بناء على دعوة وجهت له . وقد تم إخضاع حصون قبيلة عفج ، لكن حالة الامن فيها بقيت معكرة . وكان سبب السخط بين العرب ناشئاً من محاولات نجيب باشا زيادة عوائد المنطقة من الضرائب إلى أكثر من الضعف ، مما استلزم وسائل صارمة

وعنيفة لحماية ضريبة الرأس . وكان من نتائج هذه الاجراءات الطارئة أن القبائل أظهرت ميلاً لتغيير طرق معاشها القائمة على التنقل والترحال . واستبدالها بالاستقرار والاستيطان ولا سيما عشائر الزبيد والديلم وخزعل والمتفق . لذلك أخذوا يظهرن استعدادهم للتخلي عن زراعة الاراضي التي يملكونها مفضلين عليها اللصوصية وقطع الطرق لشعورهم بأن الجهد الذي يصرفونه في الزراعة أصبح من الصعب أن نحى فائدة منه .

وباء الكوليرا عام ١٨٤٦ - ١٨٤٧ :

وفي عامي ١٨٤٦ و ١٨٤٧ عم وباء الكوليرا بغداد . وكان الوباء في السنة الثانية من هذين العامين أخف وطأة ، فترك الباشا والقنصل العام الفرنسي المدينة ، وذهب الوكيل السياسي البريطاني إلى المعسكر في كركره وشل هذا الوباء جزئياً حركة سير الاعمال .

ادارة نجيب باشا عام ١٨٤٨ :

وفيما يلي بيان سيء عن إدارة نجيب باشا ، كتبه الوكيل السياسي البريطاني ، الذي استهله في البداية بتكوين إحصاء مفيد عن سياسة سعادته الداخلية وتصرفاته :

مما لا ريب فيه ان أعظم واحدة من التهم الموجهة بالإنصاف إلى نجيب باشا هي من ذلك النوع المسيء إلى نوعية حكومة السلطان والمنفّر لقلوب الناس منه بقدر ما كانت تهدد بتحويل العراق ذرة أقاليم الامبراطورية العثمانية إلى صحراء مقفرة ، ألا وهي قسوة ادارته الضريبية والطمح الاشعبي الذي يجرد موظفي حكومته في طول العراق وعرضه لتحقيق هدف وحيد لهم هو جمع المال . ولقد سعت عبثاً للحصول على بيان مفصل بين ارقام الجباية التي يمكن وصفها بالجوهر والظلم . ولكن هذه المهمة لم تكن ممكنة عملياً البتة لان الارقام والمبالغ تتغير وتبدل حسب ما يكشف الجباة من وسائل جديدة تعود بالنفع والفائدة على جيوبهم من جمع الضرائب وان أي كشف متقن ومصدق

عليه رسمياً عن ارقام الجباية لا يمكن الاعتماد عليه لان ملتزمي الضرائب كانوا يلجأون للوسائل المعيبة والضغط والاكراه الحقيقي على الطبقات العامة وفقراء المستهلكين ، لقد كان تقدير نسبة الضريبة على كل سلعة رهناً بارادة ملتزمين أبيع لهم استعمال جميع وسائل الاغتصاب والاكراه المفهومة في عرفهم ، حتى ولو أدى ذلك إلى التعذيب الجسماني شريطة أن يفي هؤلاء الملتزمون بتعهداتهم المالية للحكومة . وكان احتكار تجارة الخنطة في نهاية الموسم الماضي بأيدي الحكومة . فهي التي تحدّد السعر للمستهلك ، وقد وصل السعر إلى أكثر من ضعفي ما هو مبرر على ضوء موارد البلاد من هذه السلعة . وكان معدل نسبة الرسوم على علف الحيوانات والفواكه والخضار يقارب ٥٠ في المائة وتختلف حسب نوعها وجودتها . أما الرسوم على أنواع الثمر التي تعتبر من المواد الغذائية الأولية للسكان العرب فكانت نسبها لا تقل كثيراً في ارتفاعها عن القمح كما ان جميع اشكال التجارة الداخلية وخدماتها كانت محتكرة وتعطى لأعلى مزاييد . من أمثلة هذه الاحتكارات صناعة الصابون والكحول ودباغة الجلود والصباغة وتلوين الاقمشة وتنظيف القطن وتخزين ووزن الارز والحبوب وأجور التحميل ، والسمسرة الخ . وكانت نسبة الرسوم على بضائع الترانزيت مرتفعة جداً على جلود الحيوانات والخشب وجلود الأغنام والجلود ... الخ . بالإضافة إلى رسوم أخرى تفرض على السلع قبل ان تصل مدخل مدينة بغداد . وهناك نسبة ١٢ في المائة تضاف على البضائع عند دخولها إلى المدينة . وكانت تفرض أيضاً ضرائب جديدة باستمرار . ويطلب من العامة لصق الطوابع على سائر الاستدعاءات والمستندات سواء أكانت وثائق أم اعلانات ام اتفاقيات ام حتى عرائض . وتفرض رسوم صارمة على جوازات سفر الطبقات الفقيرة ، ورسوم تتجاوز الحد على نقل الملكيات العقارية ، وتحديد الثروات المالية ، وحتى على مجرد توقيع الاتفاقيات . ولقد أفسدت هذه الاجراءات على الاغنياء الاستفادة من رؤوس اموالهم . واستناداً

إلى المعلومات التي جمعتها من جهات مختلفة عن النتائج التقديرية لاجراءات نجيب باشا المالية خلال السنة الاخيرة ، وجدت أن سعاده منح التزام القمح لباشوية بغداد بقيمة سنوية إجمالية صورية قدرت بـ ٦٠٠٠٠٠ بديره عثمانية (٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) ، قد زاد من ثروته الخاصة عن طريق اتباع أساليب بابه واضحة إلى ما فاق ١٢٠,٠٠٠ بديره عثمانية (٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) . وقد جمع هذه الثروة من وراء احتكاره للحنطة ومن الجزية التي فرضها على الرعايا العرب ومن مصاحراته ، ومن الغزوات المالية والحدايا وفوق كل هذه الرشوة المباشرة . ومن واجبي هنا أيضاً أن أقدر الدخل العام للحكومة بما لا يقل عن مليون جنيه استرليني . فعندما يعتبرون أنه خلال هذه الفترة لم يجر فتح مصدر دخل واحد شرعي . ولم يكن هناك توسع في الاقاليم ، ولم تتمر أي ارض قاحلة من الصحراء ، ولا زيد في التجارة او حسن في الزراعة ، ولا اكتشفت ثروات معدنية ، ولا حدث ابتكار في الصناعة أو اتساع في الانتاج ، بل على العكس من ذلك فان كل فرع من الزراعة والتجارة والمشاريع والصناعة قد تأخر وانحط مستواه من الجذور . انك سوف تدرك أن هذا المبلغ الضخم غير المتناسب مع امكانات الاقليم العراقي المالية لم يكن ممكناً جمعه دون ان توقع ظلامات وآلام بالأفراد والناس ، ودون ان يستوجب الامر بغضا عاماً رهيباً للسلطة الحاكمة التي تميز ، إن لم تكن تسمح ، بمثل ذلك الجور الساحق .

تورد بني لام وشمر ١٨٤٩ :

وبعد ذلك ببضعة اشهر كان على الوكيل السياسي البريطاني أن يكتب تقريراً عن قبيلة بني لام الكبيرة التي كانت في عصيان بسبب تلزيم الباشا الضرائب المستحقة عليها لشيخ المتفلك عدوها التقليدي . وذكر أنها بدأت تغير على مناطق سندي وجازان وديره وتقدمت إلى بعد ثلاثين ميلاً من بغداد ثم ذكر ان الباشا أصبح ميالاً لالغاء الالتزام المعطى لرئيس المتفلك ، وهي خطوة كان يحتمل ان تؤدي الى غضب هذا

الآخر بدوره . وكانت شمر الشمالية من جملة القبائل التي زرع نجيب
باشا بين رؤسائها الفتن والانشقاق . لكنها في إحدى المرات ائتلفت
فأصبحت قادرة على اكتساح البلاد برمتها حتى مداخل مدينة بغداد .
وعمت أثناء الليل أعمال اللصوصية والسرقات وما شابهها من أعمال
الاثم والشر حتى في شوارع المدينة نفسها . واعتقد أن هذه الاعمال قامت
بها عصابات مسلحة من العرب بُعث بها من الخارج لإشغال الحكومة .
وقد لاحظ الميجور رولينسون أن من المعروف ان بعض الشغب يقع
في العراق بالضرورة بين العرب والاكرد وفي هذه المرة نتج
الشرحتماً من سوء الادارة المالية .

ثورة عرب الهندية الخطيرة وحدث احتكاك بين السلطات المدنية
التركية والسلطات العسكرية في مايو - يونيو ١٨٤٩ :

وأخيراً نشأت أزمة حادة جداً في صيف سنة ١٨٤٩ بصدد شط
الهندية بسبب نِسَب الباشا الباهظة من الضرائب على اراضي العرب
الزراعية هناك . وقدرت قيمة الضرائب المفروضة رسمياً على الاراضي
التي تروى من الهندية وبواسطة قنوات أخرى من الضفة اليمنى لشط
العرب بما يعادل ١٧,٨٠٠ جنيه استرليني . لكن الشيخ وادي ، وهو
غريب عن المنطقة ، ورئيس لقبيلة زبيد أُعطي التزام المنطقة ، فجمع
من عرب الهندية في سنة واحدة ما لا يقل عن ١٠٥,٠٠٠ جنيه استرليني .
بعد ذلك ثارت قبائل المنطقة التي عرفت دائماً بالترام القانون فطردت
الملتزم ومعاونه وقامت بسلب ونهب مخازن الغلال العامة والمستودعات
التي كانت تحتوي حصصهم من الحنطة بعد جمعها . عندئذ طلب نجيب
باشا من العابدي باشا حاكمدار الجيش بأن يضع حداً للعصيان وإعادة
الشيخ وادي إلى المزرعة بقوة السلاح . لكن هذا الضابط كان مقتنعاً
بأن القبائل على حق في ثورتها نظراً للظلم والظلم اللذين لحقا بها فلم
يرسل اليهم أكثر من مفرزة واحدة من الجنود مع تعليمات معينة باعادة
الامن إلى نصابه فقط . فنتج عن هذا التصرف خصام شديد بين الباشا

والحكماء وألفت لجنة مختلطة من المدنيين والعسكريين لإرسالها إلى مكان الحادث لتقوم بالتحقيق في الأسباب التي أدت إلى الانفجار وهنا لم تتفق وجهات نظر أعضاء اللجنة . فكل يؤيد وجهة نظر رئيسه . وحصل نزاع بين رؤساء المصالح المدنية والعسكرية وانتشر خبر هذا النزاع بين العامة فأصبح فضيحة عامة .

مضايقات في آن واحد مع قبائل شمر الشمالية وبني لام وشمر طوqe في يونيو عام ١٨٤٩ :

في هذا الوقت الحرج ثارت قبيلة شمر الشمالية ثانية ، وشرعت بسلب ونهب المنطقة الواقعة بين سامرا ، وتكريت وكركوك ، وزاد من ذلك مضاعفات جديدة مع بني لام بعد فشل المحاولة لاستمالة رئيسهم الشيخ مدخور بأن يضع نفسه تحت رحمة الاتراك . وأرسل نجيب باشا الضابط التركي ، الذي استخدمه في وضع ترتيبات اغتيال صفوق (١) الرئيس الكبير لقبيلة شمر الشمالية الذي أعطى أماناً بالوصول إلى حضرة الباشا فلم ينفعه الامان ، وهو درس تعلمه جيداً شيوخ بني لام الحصفاء ذوو الدقون البيضاء وأصبح بنو لام يشكلون خطراً على جميع وسائل الشحن في نهر دجلة إلى حد جعل بعض تجار بغداد ممن يتاجرون مع البصرة يصدرون أوامرهم إلى قافلة من المراكب كانت تحمل بضائع لهم على النهر بالتوقف عند عزيز . ثم ارتكبت قبيلة شمر طوqe على الضفة اليسرى من نهر دجلة ، أسفل بغداد ، أعمالاً عدائية ضد الحكومة .

انتهاء تمرد الهندية في يونيو عام ١٨٤٩ :

ثم تأكد أن شيخ قبيلة المنتفك البعيدة عن بغداد والقوية جداً كان شريكاً في ثورة الهندية وأن المتمردين يتلقون مساعدات على شكل فرق

(١) صفوق ، هو رئيس شمر الشمالية بعد اغتيال منافسه في القبيلة اللدعو نجرس ، وقد قتل هو الآخر عام ١٨٤٧ على يد مبعوث من وإلى بغداد . للايضاحات والمعلومات عن صفوق وشثونه عام ١٨٤٦ راجع كتاب لايلرد « نينوى واطلالها » صفحة ٦١ - ٧٨ .

مسلحة من قبائل الديلم والظافر وعفج وخزعل ممن كانوا يعطفون عليهم ويشدون من ازهرهم . وأصبح حكممدار الجيش يتناهب الخوف من اتساع حجم المصروفات المالية التي سوف يعتبره الباب العالي ، حسب أقوال نجيب باشا ، مسئولاً عنها . وقد دفع ذلك العابدي باشا للأذهاب شخصياً إلى مناطق الهندية حيث أصدر هناك منشوراً أراد به تهدئة القبائل وعقد اجتماعات مع رؤساء عرب الهندية وعفج وخزعل ، وأقر جميع الشيوخ بولائهم للسلطان وحصل الحكممدار من رؤساء الهندية على اتفاق خطي تعهدوا به بدفع قيمة الضرائب الرسمية المفروضة على مناطقهم كاملة بالإضافة إلى عشرة آلاف جنيه استرليني ، وقد رفض نجيب باشا - وكان منهمكاً خلالها في تزوير البيانات الحسابية ليبرهن بها أن وارداته العامة تعادل قيمة ايصالات مصروفاته - تسوية عادلة مع الباشا . وهنا توسط بينهما درويش باشا المبعوث العثماني لتخطيط الحدود التركية الايرانية ، لكن وساطته آلت إلى الفشل فانضم عابدي باشا لجاري الجيش وبعد ذلك بوقت غير طويل ازيع نجيب باشا عن باشوية بغداد ربما بسبب سوء سيرته وربما بسبب احتجاجات قلمها العقيد رولنسون .

الخطر في كربلاء في يونيو عام ١٨٤٩ :

وفي أثناء استمرار ثورة عرب الهندية ترك الحبل على الغارب للحامية العسكرية في كربلاء فأخذ جنودها ينتهكون حرمة السكان فيها وبدأ المواطنون والجنود ينظرون إلى بعضهم نظرة ريب وشك وكل يخشى من انفجار العنف والاضطراب . وقد كان رد نجيب باشا على شكاوي الايرانيين وعلى الإهانات والشتائم التي تعرض لها رجال الدين من قبل الحملة العسكرية قوله بأنه فقد السيطرة على الجيش وعليهم الدفاع عن أنفسهم ، وكان نجيب باشا ، دون شك ، يضمّر بهذا الكلام الخبيث مضايقة خصمه الحكممدار الذي وصل خلافه معه إلى حد كبير . ثم أعقب باستدعاء الحاكم المدني في كربلاء إلى بغداد ، مبرراً ذلك

الإجراء الشديد بقوله ، إنه لم يعد باستطاعته تحمل مسؤولية إدارة أماكن لم يعد له فيها وسائل ناجحة أو جيش مطيع يمكنه بواسطته دعم أوامره . واهتم الوكيل السياسي البريطاني بهذا الوضع خوفاً من حدوث كارثة أخرى في كربلاء يكون لها أثرها الميء على العلاقات التركية الإيرانية . فشرح لنجيب باشا سوء العاقبة التي يمكن أن تطرأ من وراء تصرفه المتهور لكن الباشا كان مصمماً ، على ما يظهر ، على تدمير خصمه أو القضاء على نفسه . ولم تنجح محاولات الاقتناع لتغيير موقفه . فأرسل عابدي باشا ضابطاً من خاصته يثق به إلى كربلاء لامتلاء فراغ مركز الحاكم المدني ، ولم يحدث بعد ذلك ما يعكس صفو الأمن هناك .

استمرار سوء سلوك قبائل بني لام وشمر طوقة يوليو ١٨٤٩ :

وبعد التسوية التي قام بها العابدي باشا ، هدأت الاضطرابات في الهندية . لكن بقايا العصيان ظل لها فعلها إلى وقت ما في أنحاء أخرى من البلاد بطريقة غير مباشرة . فقد حدث بعد فترة أن هاجمت قبيلة عفج معقلاً كان في أيدي الشيخ وادي رئيس قبيلة الزيد ، فاضطر عابدي باشا أن يضع كامل الحامية في حالة أهبة واستعداد . وقام مذخور شيخ بني لام بسد نهر دجلة وتعطيل جميع المواصلات بين بغداد والبصرة ، ثم شرعت قبائل العبيد في الشمال وشمر طوقة في جنوب بغداد بسلب ونهب المناطق التي تصل أيديهم لها .

سلوك نجيب باشا عام ١٨٤٢ - ١٨٤٩ :

وقد لخص الوكيل السياسي البريطاني مجمل سلوك نجيب باشا وتصرفاته التي وصلت آخر حدود السوء كما بينها سابقاً ، في تقرير رفعه سنة ١٨٤٨ وجاء فيه ما يلي :

(١) كان في بغداد قاعدة ثابتة تقريباً هي أنه كلما جاء باشا جديد أو والي إلى كرمي للحكم يتحرك حين وصوله في بادئ الأمر انطباع العودد والمعية نحو الممثل البريطاني . ثم يأخذ هذا الانطباع ، كمادة الرسميين الاتراك على تكشف تصرفاتهم عن حقيقتهم ، في التضاؤل تدريجياً ويحل محله الاحتقار والمداوة للمقيم .

« لقد كان نجيب باشا يتمتع بقلوة طبيعية هائلة وروح لا تهادن ولا تلين في قيادة دفة الحكم . مع أنه في كثير من الاحيان كان يصل بنفسه إلى درجة العناد والتصلب بالرأي . وكانت ميزات هذه السياسة المتسمة بالحزم والشدة أن خلقت قدراً كبيراً من الاخطار في غير مناسبة واحدة ولو قد اتبع سياسة أقل ثباتاً وحزماً لكانت وبالا وهلاكاً على نفسه . ثم كان من مزاياه تلك الوراثة المتمرسـة باصول الحكومات الشرقية مما يمكن اكتسابه من خبرة خمسين سنة ، وهاتان وحدهما هما الميزتان الوحيدتان اللتان في صالحه عند تقييم شخصيته ، لكن لسوء الحظ يقابلهما عدد ضخم من المساوئ والاحقاد ، والتحامل ، والشهوات التي اتسم بها سلوكه الشخصي . لقد كان متكبراً يؤمن بالخرافات ويتداعى مع الرشوة ويفتح قلبه للنفاق والريساء . وكانت انانيته تزداد بازدياد ثروته . وكان يكره المسيحيين والشيعـة على السواء ويضعهم في مرتبة الكافرين والغرباء . وكانت معاملته لكلا الطائفتين تتباين وتتفاوت حسب العلاقات التي تكون عليها تركيا مع ايران والدول الاوربية ، أو حسب ما يضمـر لكل منهما من مقدار الحقد والضـمينة . وكان له في المسيحيين رأى ثابت لا يتغير هو نعتهم بالفئة المعيبة في المجتمع ، وكانوا يشكون من سوء المعاملة وقلة مبالاة الباشا بالحيـف والـجور اللاحقين بهم ، ومن الميل لفرض مزيد من القوانين ضدهم مما كان يعيق ممارسة حقوقهم في الحياة المدنية والاجتماعية ، بينما كانت هذه القوانين في نفس الوقت في أنحاء أخرى من الامبراطورية إما متروكة جانباً أو ملفاة رسمياً » .

ومن الاهمية بمكان مقارنة هذا الرأي الذي تكون بالخبرة بالاقوال التي تفوه بها الميجر رولينسون قبل ذلك بخمس سنوات .

« ويبدى نجيب باشا مع ادارته الداخلية نفس روح القوة والحزم التي كانت من صفاته المميزة . إن أعظم همه منصرف إلى القضاء على السرقة والسلب والفوضى ، وتمكينه من فرض سلطة الباب العالي على القبائل

التابعة للباشوية ، والتشدد ، لكن دون العسف في تحصيل عائدات الحكومة وادخال النظام والترتيبات الجديدة في أعمال الإدارات المختلفة . ومن المعقول أن نفترض أنه لو توفرت لهذه الاهداف استمرارية التنفيذ بعزم كهذا الذي بدا من الرجل في أول عهده فان الاقليم العراقي سيجني من ذلك احسن الثمرات » .

حكومة عابدي باشا والصعوبات مع شمر الشمالية ١٨٤٩-١٨٥٠ :

ورغم أن نجيب باشا قد ترك وراءه في بغداد ديوناً غير مدفوعة ، لكنه لم يفشل في حمل مبلغ كبير من المال معه عند مغادرته المنطقة وقد جاء إلى الحكم بعده اثنان لم يكونا على مستوى مقبول من الجدارة والاستحقاق . كان اولهما عابدي باشا ، حاكمدار الجيش السابق الذي خصص له الباب العالي مرتباً سخياً ليضعه في موقف يتأى به عن ارتكاب أعمال الابتزاز والاعتصاب . ولكن هذا الباشا خيب الآمال فيه كحاكم مدني ، فلم يكن في سياسته كما كان أثناء معالجته الموقعة لثورة الهندية . إذ أنه وضع نفسه كلياً تحت ارشادات وتوجيهات الطواشي البهلول ملاً علي وأصبح وضع البلاد يسر من سيء إلى أسوأ ، وسقط مركز للدولة يقع قرب الحلة في أيدي العرب الذين سفكوا دماء حاميتها المؤلفة من ستن جندياً وحاصرت القبائل مدينة بغداد نفسها وأصبح من الصعوبة بمكان على المسافرين المجازفة بمغادرتها لأية جهة كانت بسبب البدو الذين كانوا معسكرين بالقرب من الاسوار . وكان رأي الباشا هو إخضاع قبائل «المعدان» القاطنة في الاهواز بما فيها قبيلة عفج التي كان منشوقاً لمضاعفة ضريبتها البالغة تسعمئة جنيه استرليني . وتحقيقاً لذلك كرس جهده لاغلاق رأس شط الهندية الذي تنصب منه نصف كمية مياه الفرات مستعيناً بقوة تعدادها الفا رجل ، عدا غير النظاميين ، لكن مجرى النهر قضى تقريباً على السد حالماً تم بناؤه . لكن الباشا عاود العمل مرة أخرى حتى نجح في اتمامه . كذلك عمد عابدي باشا إلى اعتقال وسجن الشيخ وادى بك صديق نجيب باشا وجامع ريع التزامه ، لكن

ضباطه عوملوا بازدراء واستخفاف من قبل فهد ، شيخ المنتفك الذي كان قد استخلف أخيراً على رئاسة القبيلة بعد وفاة أخيه بدر . وكانت خطوة الباشا الثانية هي التركيز بنفسه في الدبوانية مع ثلاثة آلاف رجل على إعادة تنظيم الشئون القبليّة وجمع متأخرات الضرائب غير أن السد الذي بناه على فم الهندية انهار فجأة فأنهّرت معه بقايا هيبة وكرامة الباشا . وقد وقعت هذه الحوادث خلال شتاء عام ١٨٤٩-١٨٥٠ ،

وفي أوائل سنة ١٨٥٠ ، ومن جرّاء استمرار انشغال القوات النظامية في محاربة الأكراد فقد دعا الباشا قبائل شمر الشمالية لاستلام مواقع القوات النظامية . ومعروف ان الأتراك كانوا يستخدمون هذه القبيلة لمعاكبة القبائل العربية الصغيرة وهي مهمة كانت شمر تؤدّيها بمتنهي النية الحسنة دون كبير تمييز بين أصدقاء وأعداء القبيلة . لكن شمر كانت الآن تغير على ضفاف نهر دجلة بنشاط وقوة فتحولت المنطقة حتى كوت العمارة إلى صحراء وأصبح السفر غير مأمون في بر أونه وتعتلت سبل التجارة فيها . وكان صفوق (١) شيخ قبيلة شمر ، الذي اشتهر اسمه في حوادث عام ١٨٣٣ قد قتل غدرًا على يد عميل ارسله نجيب باشا . كما ذكرنا سابقاً ، فخلفه على القبيلة ابنه فرحان عام ١٨٥٠ (٢) .

مشاكسات المنتفك عام ١٨٥٠ :

وفي عام ١٨٥٠ اختفى الشيخ فهد بطريقة غامضة ، وحصل نزاع على رئاسة قبيلة المنتفك بين فارس بن عجيل وابن عمه منصور بن رشيد ، وأدى هذا إلى نتائج خطيرة على التجارة والمنطقة عموماً . واعترف الأتراك رسمياً برئاسة منصور ، لكنهم لم يعملوا على مساعدته عندما

-
- (١) كان صفوق على علاقة طيبة مع الوكيل السيامي البريطاني . وقسّد استرد عام ١٨٤١ ، بناءً على طلب من الدكتور روس ، مقالات كان كتبها جراح الوكالة ليأرّه وسلّبت منه أثناء قيّامه برحلة .
(٢) في عام ١٨٥٥ منح الأتراك فرحان أمانة مالية شهرية لكنها لم تكن كافية له ، على حدّ قوله ، لتغطية نفقات شراء القهوة للضيوف . وكان يعتبر هذه الامانة زهيدة لا يعتمد بها .

هاجمه منافسه وطرده إلى الخارج ثم أجبره على طلب اللجوء إلى منطقة كعب وعندئذ لم تر السلطات التركية بدءاً من قبول الاعتراف بفارس بن عجيل .

حكومة نامق باشا عام ١٨٥٢ :

وفي عام ١٨٥٢ ، وبعد مرور تسع سنوات من سوء الإدارة التي أحالت البلاد إلى ما يشبه الصحراء وصل بغداد حاكم جديد هو نامق باشا (١) . لكن تصلبه برأيه وعناقه في استعمال القسوة والعنف ، واستخدامه وسائل غير مجدية لتركيز حكم مطلق جلبت الوبال والهلاك على البلاد تماماً كما وقع في عهد سلفيه السابقين . ونقل هنا رأي العقيد رولينسون ، الوكيل السيامي البريطاني ، في الوضع عام ١٨٥٢ . :

« لقد دشّن نامق باشا عهد حكومته بأعمال عنف وقسوة لا داعي لها إطلاقاً ، ثم دفع برؤساء القبائل واحداً بعد الآخر نحو تحالف عدائي ضد الحكومة ، وبسبب من ضعفه العسكري ، وتأنيده لإجراءات القدر وعمليات القسوة التي يصعب وصفها ومن جراء كلماته القاسية المريرة وسلوكه المتسم بالكبرياء والغطرسة والتي تنافي تماماً نفسية بدو الصحراء قد أحال السكان إلى كتلة ملتزمة من السخط يحتاج معها إلى قوة لا تقل عن خمسين ألف رجل لاستعادة النظام وهيبة الدولة » .

ولو أن نامق باشا كان على شيء من الفطنة والحصافة العاديتين ، لاستطاع في المناسبة الأخيرة لانشقاق المتمردين عليه ، كما أشرت لذلك في رسالتي السابقة ، لإحداث تغيير مشرف في موقفه الصعب . وقد انسحب من صفوف المتمردين في الواقع عددٌ من الرؤساء العرب من ذوي النفوذ والتأثير وذهبوا إلى بغداد لوضع شروط اتفاق . ولو تمت

(١) يحتمل أن يكون نامق باشا هو نفسه الذي انتدب من القسطنطينية في عام ١٨٤٣ ليقدم تقريراً عن مجازر كربلاء - وكان السائد أنه الرجل المسئول الذي يرجى منه الخير لكنه أصبح فيما بعد يسير بخطى واسعة نحو طريق رجعى معاكس .

مصالحة مع هؤلاء الرفقاء لتلا ذلك إخضاع الآخرين بكل الوسائل . لكن جواب السلطات الوحيد الذي كان يكرر لكل واحد من هؤلاء بمنتهى الغطرسة والاستبداد انه مما يحيط من كرامة ممثل السلطان أن يتفاوض مع المتمردين ، لقد طلب منهم أن يستسلموا دون قيد أو شرط ، ويحضرُوا بانفسهم إلى بغداد لالتماس العفو والصفح ، وبعدها يمكن النظر في قضاياهم واخذها بعين الاعتبار . وبالطبع ، كانت هذه الشروط في رأي الرؤساء محاولة من السلطان لوضعهم في السجن أو نفيهم . بناء على ذلك ، ولشعورهم بأن قوتهم ما زالت على حالها لم يصيبها أي وهن أو ضعف فانهم ضربوا صفحاً عنه واتفقوا جميعاً على مقاومة العدو المشترك . ومنذ ذلك اخذت الامور تتطور يومياً من سيء إلى أسوأ . وبدأ الأذى يلحق بمفارز الجنود التركية البعيدة التي قطعت عن العاصمة أو حصرت في بغداد كما حوصرت معسكرات أكبر فيها جنود أكثر ، وشرعت قوافل البدو تقوم بعمليات السلب والنهب بالقرب من أسوار بغداد . وبينما كانت فرق الفرسان ، البالغ تعدادها عشرة آلاف أو اثني عشر ألفاً من الرجال الاقوياء تتحرك من جهات مختلفة كان هناك أمل بحدوث تخريب في المدينة على أيدي أعداد أضخم من الفرسان غير النظاميين .

تمرد قبائل الفرات في يوليو عام ١٨٥٢ :

وبعد ذلك بمدة وجيزة ، أعلن وادي يه — شيخ زبيد الكبير الذي كان منحه نجيب باشا التزام منطقة الهندية ، والذي كان قد اعتقله عابدي باشا — الحرب على نامق باشا بعد أن وجد منه تصلياً في الرأي تجاه مطالب معينة قدمها له . وركز نفسه في المسيب الواقعة على نهر الفرات وهي نقطة حساسة يمكن بواسطتها السيطرة على الطرق الممتدة من بغداد إلى كربلاء فالنجف فالحلة فالديوانية ، وبدأ فرسانه مع أمثالهم من الدليم وعنيزة ، الذين كانوا أيضاً على خلاف مع الحكومة ، باكتساح المنطقة إلى حدود مدناخل بغداد ، وأخذت القوافل تقوم بأعمال النهب والسلب ، وإجلاء وإحراق القرى المجاورة مستخدمين بذلك أشد وسائل الدمار

والتخريب ، وفي نفس الوقت كانت قوات مختلطة من عرب خزعل ومعدان وعنيزة تحاصر الحامية التركية في الديوانية وتقطع عنها سبل التموين وبدأ الجند الاتراك يتذمرون كما كانوا في عهد نجيب باشا من الحرمان والفاقة ومن الشدائد التي يتكبدونها بسبب سياسة الحكومة الخرقاء ، وعزل نامق باشا حاكم دار الجيش شاكر باشا بسبب الحرية التامة التي مارسها في قوله ان الإمكانات العسكرية في المنطقة لا تفي بحاجة لإجبار سائر القبائل العربية على الطاعة . وزاد الطين بلة في تلك الظروف الحرجة ، قيام ثورة في النجف سببها لكم في الحال . فما كان بعد ذلك من نامق باشا إلا أن أذعن وتنازل لطلب المفاوضة ، وإن لم يقبل أن يتفاوض أولا مع المتمرّد الداهية وادى يه . لكنه لم تصل لنا تفاصيل التسوية النهائية مع قبائل نهر الفرات .

التمرد الاول في النجف عام ١٨٥٠ :

كان في النجف مثل ما بها اليوم حزبان من العرب . الاول يعرف باسم « شومرد » والثاني باسم « زجرد » وعلى العموم ، قام هذان الحزبان باحتلال المدينة متضامنين . وكان حزب شومرد قبل عام ١٨٥٢ يبضع سنين قد طرد حزب زجرد . وفي عام ١٨٥٢ ، وتحت قيادة رئيس عربي محلي من ذوي السمعة السيئة والذي كان نامق باشا أساء معاملته ، استطاع شومرد أن يتحلوا حكومة بغداد نفسها ، ولو ان الباشا كان خطط لضرب زجرد وشومرد ببعضهما ، لامكنه استعادة النجف للدولة دون أية صعوبة . لكنه خشي من تكاتف هذين الحلفين وقام بحشد قوات الحلة والديوانية ودعاه على مدخل النجف تحت امرة ضابط يدعى سليم باشا . وقد وضعت مهمة هذا القائد في ذلك اليوم في التقرير البريطاني التالي :

إن هؤلاء الشومرد ينظرون باستخفاف وسخرية إلى القوات التركية وهم يدركون انه ما دام وادي يه و قبيلة عنيزة يسيطران على الاراضي

المكشوفة ، فانه ليس بإمكان الاتراك القيام بأي إجراء عسكري ضد مواقعهم . وتبين هنا ، في الواقع أن خطة الدفاع المنسقة التي تبنتها هذه القبيلة هي بمثابة اختبار ومحك لقوة معدن أفضل الجنود في العالم . ولم يعتمد الحزبان في ترتيب خططهم العسكرية على الاسوار ، لكنهما حصنا نفسيهما بالخنادق في أقوى واكبر الأحياء الآهلة بالسكان ، واقاما المتاريس عبر جميع الشوارع ، وربطوا البيوت بشبكة من الالغام والدهاليز وثقبا الجدران لاطلاق النار من خلالها . واحتلوا كل بقعة مرتفعة بواسطة رجالهما في هذا الجزء من البلاد . وعلى هذا الاساس فان سليم باشا سيواجه ان هو حاول طرد شامورد بالقوة نفس المجاهبات الحادة التي واجهها « كافكنك » في « فويورج سانت انطون » ، وذلك بسبب الشوارع الضيقة والساحات المحاطة بالجدران المرتفعة التي تتميز بها المدن الشرقية ، والتي تمكن المدافعين من الالتجاء اليها والاحتماء بها . ومن المعروف ان الجندي التركي شجاع وجريء في حرب الميدان ، لكن عزيمته تنهار أمام العدو الكامن المختفي .

وفي هذه الظروف لم ير سليم باشا امامه إلا طلب المفاوضات مع شامورد بواسطة المجتهدين الشيعة في المدينة . ولا شك أن هؤلاء الوسطاء ، كانت تمثل في أذهانهم أطياف وذكريات مجزرة كربلاء عام ١٨٤٣ . فاستخدموا كل ما لهم من نفوذ وسلطة مع رئيس المتمردين حتى قبيل هذا بالجللاء عن المدينة والانتقال الى الحلة ، شريطة ضمان سلامته الشخصية والسماح له ولأتباعه بحمل اسلحتهم وامتعتهم معهم . ويبدو أنه تم تنفيذ هذه التسوية ، لكن بعد أن وقعت حادثة تيسة كما يتضح في البيان التالي الذي أعطاه نامق باشا إلى العقيد روليسون في بغداد :

لقد رأى الضابط التركي الذي أجرى المفاوضات السابقة أنه من الضروري توقيف الفئات الأخرى في النجف ممن لم يتم انسحابهم وحاول هؤلاء انقاذ أنفسهم فذهب السكان لمساعدتهم ثم دارت رحى معركة عنيفة دامت مدة ٢٤ ساعة بخسائر جسيمة من كلا الطرفين ، وقد نهب

ودمر عدد وافر من الممتلكات ، وفي النهاية تم إخراج المقاتلين العرب من المدينة ، فجاءت السلطات لاحتلال النظام والأمن وإعادة الامتعة التي سلبت إلى أصحابها الحقيقيين » . وقد دفع هذا العقيد رولينسون إلى الظن بأن القضية كلها كان قد سبق ترتيبها ، بأن أغري الرؤساء أولاً بالابتعاد من المدينة ، ثم فوجيء السكان بالقوات التركية بعد إبعاد حمايتهم واعتمادهم على شروط الاتفاقية . لكنه يعتقد مع ذلك أنه لم تحدث أضرار خطيرة .

التمرد الثاني في النجف عام ١٨٥٤ :

وفي بداية عام ١٨٥٤ ، حين أعلن رشيا باشا حاكماً عاماً في بغداد خلفاً لنامق باشا تجميع تمرد ثان في النجف ضد السلطة التركية ، من جراء عدم انسحاب الحامية العسكرية التي كانت معسكرة في البلدة . فقد تشجع حزباً شاموردا وزجورد وهما متحذان هذه المرة . وحشدا حوالي ألفين من الرجال فأخذوا المدينة عنوة . وبعد فترة أرسل رشيد باشا خلالها جنوداً من بغداد إلى الحلة وأمر حكمدار الديوانية بأن يكون مستعداً للتعاون ، تقدم بنفسه إلى الحلة . وفي نهاية مارس ثم لقوات تركية الاستيلاء على النجف وطرد المتمردين منها مع الحاق خسائر طفيفة بهم وإصابات طارئة بين العامة . وعلى كل حال فقد قيل بأن السكان العرب أصيبوا بخسائر جسيمة .

ولعل ما كتبه القائد فيلكس جونز عام ١٨٥٤ يشرح فيه الحالة الداخلية في باشوية بغداد وكيفية إدارة الشؤون القبلية فيها ان يكون تقريراً هاماً ومتمماً وفيه يقول :

« وموجز القول في هذا الموضوع فإن تحكم العادات والاعراف البدوية في هذه القبائل يجعل اشراف الحكومة التركية عليهم ضعيفاً تماماً . وصحيح أن نوعاً من الفهم الصامت لوجهات النظر المتبادلة بينهم وبين السلطات فحواه أنهم أي البدو يظنون بخير طالما قدموا ما عليهم من

الضرائب التي يجري تخمينها سنوياً وان كان الوفاء بها كاملة لا يتم بغير مشقة حيث إن موقف العربي عموماً يتلخص في إظهار الفقر فهو يعتقد بأنه حين يدفع للحكومة شيئاً هذه السنة فإن الدفع سيغريها بزيادة المطلوب منه في السنة التالية . لهذا فالحكومة والقبائل دائماً في خلاف وصراع ان لم نقل في حرب مكشوفة . وحيث إن الحكومة التركية اشد ضعفاً من معالجة الامور بقوة فانها تلجأ لاسلوب الضعفاء من الحاكّمين في تأليب الناس بعضهم على بعض . لذلك تجدد الاحزاب المترعرة في القبائل والمشيوخ سلعة تباع لأعلى المزايدین عليها سعراً ، وترى الحكومة توجع التنافس على السيادة بينهم لتتخلص من روح التجمع في سبيل التمرد مما ينجح له العرب من جميع الاعمار في مجتمعاتهم الفريدة في نوعها . ان هذا النظام في الحكم هو الذي أفقر كلا من المدينة والقرية على السواء .

ويقدم لنا القائد جونز ملاحظات عن حكومة مدينة بغداد فيه الكثير من الدقة والامتناع معاً ، وما يزال معظم ما يقوله ينطبق على الاقليم العراقي حتى ايام كتابة هذا المؤلف ، واليك تلك الملاحظات .

أما بشأن حكومة هذا الاقليم ونظام السلطة المتحكمة فيه التي لا هم لها إلا إضعاف هؤلاء الفقراء الذين إذا اتحدوا عرفوا السبيل لحر أركان الدولة ، فاني قد قلت الكثير آنفاً ، وعلى العموم فان نوع الادارة في بغداد وفي المدن الصغرى هو من نوع ما في القسطنطينية ، فيما عدا فروق بسيطة للمأتمنة البيئات والاعراف المحلية بشرط ألا يصطدم ذلك بالقانون العام اصطداماً كبيراً الا وهو شريعة القرآن التي يقدمها العلماء لمجملات أحكامه . وقد مضى الآن بعض سنين على انتهاء الحكم الاستبدادي المطلق ، وهناك الآن مجلس يرئسه الباشا يسمع جميع القضايا ويعالجها ، والمجتمع مؤلف من مسلمين ومسيحيين لكن الآخرين ليسوا من المكانة بما يجعلهم يؤمنون مكانتهم كلما رجحت عليهم كفة المسلمين بسبب من الخلاف الديني او نتيجة رشوة للحكام . ولكي أقول الحق فان ما يقع من حيف على المسلمين في بغداد من ذلك القليل هو أقل

مما يقع في أي مكان آخر من تركيا بل هي تكاد تتقدم في ظل الباشا المستنير الحالي محمود رشيد ، وهو اذا اتجه همه لشيء فذلك هو مصلحة الدولة ومحاولة رفع ابناء امة الترك لمستوى انساني أفضل وهي مهمة جبارة لكنها تستاهل الاطراء . وحيث إن الرجل نال تدريباً طيباً خلال دراسته في اوروبا فان له من الحصافة والنزاهة ما يجعله جديراً بإحداث التغيير نحو الافضل في هذا الاقليم المهمل . ولسوء الحظ ليس عنده مساعدون من طرازه ، فكل مساعديه جهلة كالأتراك ويعطلون آثار جهوده بعنادهم البليد . ولاشك ان اضرار الحرب الحالية على الخزينة تعوق جهود الباشا الاصلاحية ، ولا يجد له والمطالب للتفقات تدق ابوابه من حيلة يحتاجها سوى اللجوء للمزيد من الضرائب لذلك فالشكوى مستعجلة بقدر ما الاصلاح أخرس . وحيث يمنعه الفقر من تعيين موظفين أكفاء وشرطة مستنيرة لذلك فان الاحوال المالية والامنية في الحضيض . وتقع أعمال لصوصية رهيبة بينما تضيع اموال الدولة من جراء فقدان الشرطة الكفاءة والموظفين المؤهلين . والواقع إنه لا يوجد نظام من أي نوع . وطالما ظلت المتصرفيات والطرق العامة والجمارك والعوائد وتداول السلع الاساسية كلياً تصرف بالاحتكارات وأعلى الملتزمين في المزايدات العلنية فلا مجال لتحسين ما . إن كل ملتزم يستغل المصلحة ليكسب أكبر كسب وينفق أقل اتفاقاً ضارباً صفحا عن مصالح الافراد ومصائب الدولة كذلك الجيش النظامي في الباشوية صغير العدد جداً حتى إنه ليس كافياً للحفاظ على الامن في أعظم الايام سلباً . والواقع إنه لو وقع عصيان في مدينة بغداد نفسها او في مناطق القبائل فان هذه القوات لا تكاد تكفي لاختماد أي منهما . وحين يفكر المرء في طبع القبائل الكارهة للقانون من حول بغداد فانه يعجب كيف تتمكن مثل تلك الحكومة المفككة الاوصال أن تظل قائمة . ولكن السر كامن في عناصر الحكم المتضاربة . وطبيعة العقلية العامة العازقة عن الشر ، وفي غفلة الشعب عن الماضي والحاضر والمستقبل وعلى العموم فالشعب هادىء ، ومظاهر التعصب

الديني غير موجودة فيه . وهناك تسامح في معاملة اليهود والمسيحين حيث إنهم يتمتعون بحصانة لا يتمتع بها إخوانهم في أي مكان آخر . والضرية الوحيدة المفروضة عليهم وهي الخراج تجبي سنوياً من الذكور الذين تبلغ أعمارهم فقط ما فوق ١٥ سنة ، وذلك بنسبة حوالي عشرة أو خمسة أو اثنين ونصف من الشلنات على كل فرد . وتعفيهم هذه الضريبة من جميع المطالب الأخرى . والفائدة التي كان هؤلاء يجنونها من وراء هذه المعاملة هي أنهم كانوا في آخر النهار يركنون هادئين مطمئنين بن أفراد عائلاتهم وليس من يعكر صفوهم ، بينما كان المسلم الفقير يجر أحياناً من عند زوجته وأولاده لكي يذهب الى ساحة الحرب . ورغم هذا فإنهم لم يكونوا راضين عن الوضع . فهل وقفوا عند هذا الحد؟ كلا ... فالمسيحيون واليهود في تركيا ، في الوقت الذي كانوا ينهبون ويسرقون بالمرء والخداع ثروات جميع الطوائف الأخرى ، كانوا لا يكتفون عن العويل والشكوى من الظلم والاضطهاد . ومن سوء الحظ فلإنهم كانوا يلقون أذناً صاغية من أولئك الذين مجهلون صفاتهم وأخلاقهم وحقيقة أمرهم في تركيا . ويمكن القول والتأكيد بأن العداوة السائدة نحو اليهود في بلدان أوربا هي أقوى مما عليها في تركيا . كذلك فإن ما يضمه الروم الكاثوليك والبروتستانت من كراهية بعضهم بعضاً هو أكثر رسوخاً في الدول الأوروبية من أية كراهية للطوائف في ديار السلطان . وليس في عالم المسلمين ما يمكن مقارنته برفض الكاثوليك الأسبان دفن موتى إخوانهم المسيحيين . فكل طائفة هنا من المسيحيين لها كنائسها ومدافنها الخاصة بها ، والمخالطة العامة بين الأفراد من مختلف المعتقدات الدينية هي أقل تقييداً وأكثر لطفاً ومعاملة نحو الطوائف المسيحية منها في البلدان الأوروبية نفسها المعروفة بالمسيحية . إن هذه البلاد لا تعرف قتل الناس بسبب معتقداتهم وإذا كانت قد حدثت أعمال قتل لبعض المسيحيين ، فإنها لم تكن نتيجة لوجود كراهية عقائدية في نفوس المسلمين نحو إخوانهم المسيحيين ، بل في الحقيقة لكونها السلاح السياسي

الاول في أيدي المتمردين من سكان المدن الذي يستطيعون استخدامه ضد الحكومة . وفي بعض الحالات الاجرامية كان المسيحيون يمهدون لذلك بأنفسهم وذلك عن طريق تقديمهم للقوانين التي يعيشون تحت ظلالها بأمن وسلام ، إذا لم تقل بجرية مطلقة .

★ ★ ★

لقد أعطت قوانين التنظيمات ، التي اوقفت العمل بعقوبة الاعدام في المناطق التي يحكمها الباشوات ، ثماراً مختلطة من الخير والشر ، ولقد كان من الحكمة والانسانية وضع قيود على الحكام الذين يجتفون للظلم والاستبداد ، خصوصاً من كان منهم في المناطق القرية مسن القسطنطينية . لكن للمرء أن يتساءل عن حكمة وقف القصاص الذي كان يردع القبائل الفوضوية المترحلة في أطراف الامبراطورية العثمانية قريباً من عاصمة العراق . لقد رحب الاشرار في العراق بهذا القانون واعتبروه عفواً عاماً عن الخيانة والخيانة بينما استقبله الموقرون من الناس بالرعب . لقد ازدادت حوادث الاضطرابات ، والسرقة ، والقتل ، مع ان قانون بتر الايدي او الاقدام ، والوضع على الخوازيق ، وقطع رؤوس الاوغاد (يجب علي قول الحقيقة وان كنت أشعر بالاسف لضرورتها) كان يعمل به منذ زمن طويل في هذه المناطق فيوتي أحسن الثمار وإن كان الامر يخلو من مرات يستغل فيها الباشوات نفوذهم لإساءة استعمال هذه الاحكام بإعدامهم اناساً يكرهونهم هم أكثر مما تكرههم الشعوب ، كما أن تنفيذ القانون كان يتطلب وقتاً طويلاً . لذلك كنا نرى المذنبين بعد إدانتهم بجرائم قتل ، يتلاشون عقاب الموت الذي يستحقونه بوضعهم مدة طويلة في السجن لما يتطلبه الحكم من تصديق من القسطنطينية . وكان يجب تعديل هذا القانون بالنسبة للمناطق البعيدة فيسمح لها بتنفيذ الاحكام العادلة بعد إصدارها مباشرة . واني لا أنكر أن سجن المدى الطويل يمكن أن يكون اشد وطأة على المذنب من الموت . ولكن مثل

هذه الطريقة في انزال العقاب غير مجدية في هذه البلاد حيث أن مفهوم التأديب وإعطاء المثل يجب ان يكون على مرأى من الناس ، انك هنا لا تستطيع أن تسجن بغلا لتمنع البغال الاخرى من الركل . فالرأي العام لم يصل بعد إلى مستوى كاف من الوعي لكي يفهم الدوافع في إصدار الاحكام التهذيبية المنصوص عليها في قوانيننا الاوروبية .

الضرائب المفروضة على المتفك عام ١٨٥١-١٨٥٥ :

إن الزيادة المضطردة في طلب المال في هذه الفترة ، والتغيرات المتكررة في مشيخات القبائل ، تتمثل بوضوح في وضع قبيلة المتفك . فقبل وصول نجيب باشا عام ١٨٤٢ كان على شيخ هذه القبيلة للدول مبلغ قدره مائة الف شامي (١) فقط . وبحلول خريف ١٨٥١ عندما كان فارس هو الشيخ كان تخمين الضريبة عليه (٢٠٠,٠٠٠) شامي .

وفي خريف ١٨٥١ تعهد الشيخ منصور بأن يدفع سنوياً مئتين واربعين الف شامي . لكن الشيخ صالح رفع هذا المبلغ ودفع ثلاثمائة الف . وفي أكتوبر عام ١٨٥٣ فرض على منطقة السماوة ، التي انفصلت عن سلطة المتفك ، سنوياً مائة الف شامي . وتكفل الشيخ منصور أن يدفع سنوياً ثلاثمائة وعشرة آلاف شامي عن بقية أجزاء منطقته . وفي عام ١٨٥٥ إستمر الشيخ بدر بدفع ثلاثمائة وعشرة آلاف شامي سنوياً رغم النقص الذي طرأ على مساحة مقاطعته .

تمرد قبيلة آل بو محمد عام ١٨٥٥ :

في عام ١٨٥٥ تمردت قبيلة آل بو محمد ، القاطنة على ضفاف نهر دجلة أسفل العمارة لاسباب مالية وشرعت بنهب القرى ومهاجمة القوارب التي تعمل في النهر . وأصبح من المستحيل إخضاعهم فهم ما يكاد الجنود الاتراك يظهرون حتى يكونوا قد تلاشوا في الاهواز ، وبعد مرور ستة أشهر على تعطيل الملاحة في نهر دجلة قبلت الحكومة التركية أي مبلغ تتعهد القبيلة تلقائياً بدفعه .

(١) كان القسامى فى ذلك الوقت يعادل شلن انجليزيا واحدا وستة بنسات .

التنظيمات الادارية التركية ١٨٣٩ - ١٨٦١

هناك عدد من الحقائق تجذب اهتمام دارسي الادارة التركية ظهرت في سجلات ذلك الوقت . ويشتمل بعضها على تغييرات تدل على رغبة وحماسة السلطة المركزية في القسطنطينية المتمثلة في السلطان عبدالمجيد في إجراء إصلاح إداري شامل في مدن الاقليم . وهو اول سلطان يستخدم سلطته في عمل كهذا ويكون له اثره الواضح في مدينة بغداد . وتظهر الحقائق الأخرى في التخطيطات التركية في المحمرة .

التجنيد العسكري في بغداد عام ١٨٤٤ :

وفي أوائل عام ١٨٤٤ جرت محاولة لإنشاء فرقة عسكرية محلية عن طريق التجنيد التطوعي فتم الحصول على حوالي مائتي شخص . وأحدثت الحركة فرعاً ما لبث أن عم المدينة تحسباً من انقلاب تلك المحاولة إلى تجنيد اجباري ، فهرب ثلاثة آلاف او اربعة آلاف من سكانها . وكتب لهذه المحاولة الفشل .

تعيين دفتردارين او محاسبين عامين عام ١٨٤٥ :

وفي عام ١٨٤٥ عين اول «دفتردار» أو محاسب قانوني عام في بغداد أصبح معروفاً هناك لأول مرة وكان ذلك الموظف قد جاء ليعمل في بادئ الامر تحت توجيه مباشر من الحكومة المركزية حيث حلت سلطته محل الحاكم الاداري للباشوية في بعض شئون الإيرادات ولا يدللك على ان هذه الوظيفة ذات الصلاحيات المركزية ما كان لها ان تدوم طويلا وهي على حال مواتية مثل ما حصل من تعسف وأعمال مالية غزوية في عهد نجيب باشا وخلفائه منذ سنة ١٨٤٥ .

رسوم الاحتساب او الدخولية عام ١٨٤٧ :

وفي عام ١٨٤٧ تلقت بغداد امراً من القسطنطينية بالغاء رسوم «الاحتساب» أو الدخولية في المدن . ويمكن القول بأن هذا الاجراء كان

اسلوباً من اساليب الاصلاح المالي التي بدء بها في تركيا الغربية في ذلك الوقت . أما بالنسبة للعراق التركي فكان المفترض فيه بقاء هذه الرسوم سارية المفعول لسنتين عديدة . وقد قام الدفتردار برحلته إلى البصرة لكي يرى ما اذا كان بالإمكان فرض ضريبة تحمل محل رسم الدخولية .

لجنة راغب باشا عام ١٨٤٧ :

وأصبح الآن امر تأليف لجان تحقيق عملاً مألوفاً . ففي عام ١٨٤٧ أوفدت واحدة منها برئاسة راغب باشا من القسطنطينية إلى نجيب باشا مع «فرمان» وسيف شرف واستقبل في بغداد بكثير من الهتاف . وقد كانت لديه تعليمات بأن يقوم بعملية تفتيش في البصرة ومناطق شط العرب عامة ، وكتابة تقارير عن انجح الوسائل لتحسين الاوضاع . وعن كيفية زيادة الايرادات المحلية ، وتحسين اوضاع الملاحة التركية في النهر . واعتبر الوكيل السياسي البريطاني مهام ذلك المندوب عملاً سيئ الشكوك ليس لدى الايرانيين الذين هم في نزاع مع الحكومة التركية على خط الحدود . بل لدى قبيلة المنتفك لاسباب أخرى ، وكان إنشاء باشوية منفصلة في البصرة في السنوات الثلاث الاخيرة نتيجة لانتداب راغب باشا .

وجود الكيخيا في بغداد عام ١٨٤٩ :

وفي عام ١٨٤٠ كان مكتب «الكيخيا» القديم ما يزال قائماً في بغداد . والكيخيا في الأصل هو عبارة عن موظف سري جداً يعمل في منزل الباشا ويصفه البيان أحياناً أنه أمين ماله وعضو في عائلته أكثر من كونه من هيئة موظفيه الرسميين . لكن بدا في عام ١٨٤٩ أنه أصبح موظفاً عاماً تعادل رتبته رتبة مساعد الوالي او معاون كما يطلق عليه في هذا الوقت .

انفصال البصرة عن بغداد واقامة باشوية فيها في عام ١٨٥٠ :

وفي أواخر عام ١٨٥٠ كان الحاكم التركي العام في البصرة ما يزال يحمل لقب «المتسلم» ووظيفته هي كوظيفة القائمقام المتعارف عليها في هذا

العصر ، ويعمل تحت إمرة الباشا الذي هو والي بغداد . وفي عام ١٨٥٠ انفصلت مناطق البصرة فجأة عن مناطق بغداد وأصبحت تقريباً تحت إدارة باشا مستقل . وشملت باشوية البصرة الجديدة جميع المناطق التركية الواقعة على شط العرب وتلك التي على نهر الفرات بما فيها مناطق السماوة . ثم مناطق نهر دجلة ، ومناطق العمارة على ضفته الشرقية ، ومناطق ضفته الغربية في حدود شط العرب حيث تنتهي عند الحلي ، او شط العراق . وعلى هذا الاساس فقد شملت مناطق البصرة مقاطعة قبيلة المنتفك بأكملها التي كان لسلطانها تأثير عظيم في تسير الامور السياسية الداخلية للعراق التركي الاسفل والتي كانت اتصالاتها مع بغداد ضعيفة جداً . وعهد إلى باشا البصرة بأن يبعث بتقاريره إلى الباب العالي مباشرة . أما التقارير التي تتعلق بالقضايا العسكرية والمالية فبرسلها إلى حكومة بغداد .

وكان اول مسئول استلم زمام الامر في الباشوية الجديدة هو معشوق باشا ، الذي وصل بغداد في الثالث من ابريل عام ١٨٥٠ ثم غادرها في اليوم التالي لاستلام مهام منصب حكومته برفقة عدد من الضباط البحريين والموظفين المختصين الذين قدموا معه من القسطنطينية .



علاقات العراق التركي مع ايران ١٨٣٩ - ١٨٦١

أثناء هذه الفترة التي تستحوذ الآن على اهتمامنا ، كانت العلاقات بين تركيا ويران تصل أحياناً إلى درجة كبيرة من التوتر توشك فيها على الانقطاع . وقد أمكن تجنب وقوع حرب بينهما في إحدى المرات بفضل تدخل بريطانيا وروسيا اولاً ، ثم بعمل انفرادي من قبل بريطانيا في مناسبة ثانية ، ذلك بأن منطقة حدود العراق التركي التي هي في الاصل المكان الذي توالدت منه بعض المشكلات الخطيرة بين هاتين الدولتين

الشرقيتين ، كانت ابضاً مسرحاً للإجراءات العدائية ، والوقائية وأعمال الوساطة التي كانت تنجم عن المنطقة ذاتها..

قضايا الحدود والاجراءات التي نتجت عن المعاهدة الثانية في « ارضروم » عام ١٨٣٩ - ١٨٤٧ :

لقد تضمنت معاهدة ارضروم الأولى التي عقدت عام ١٨٢٣ عدداً من البنود الممتازة التي كان من شأنها ان تساعد على تحسين العلاقات التركية-الايرانية . لكن عند القيام بتنفيذها فشلت في تحقيق الأمن والسلام على الحدود . وفي عام ١٨٤٢ حدث احتكاك بين البلدين المجاورين وتوتر الوضع إلى حد أصبحت الحرب بينهما محتملة الوقوع . ثم نشأت صعوبات كثيرة مشتركة نحو كيفية السيطرة على أعمال النهب وقطع الطرق التي كانت تقوم بها القبائل المقلقة في مناطق الحدود الواقعة شمال بغداد . لكن كان هناك ايضاً مشكلات أضخم مطروحة على بساط البحث . وكان العمل الذي قام به الاتراك بتدمير مدينة المحمرة المتنازع عليها في عام ١٨٣٧ قد الحق ضرراً كبيراً بالحكومة الايرانية فطلبت تعويضاً تعادل قيمته حوالي مليون جنيه استرليني . ثم إن الحكومة التركية في بغداد آوت بعض الاشخاص المطالبين بعرش إيران وخصصت لاثنتي منهم مرتبات مالية بالاضافة إلى آخرين منهم قدموا من بريطانيا حيث كانوا في زيارة لها . وفي عام ١٨٤٠ احتلت قوة عسكرية ايرانية السليمانية وهي عموماً من ملحقات بغداد . وفي السنة ذاتها قام شاه إيران بنفسه بجمع ثلاثة عشر الف رجل مزودين ببعض بنادق الميدان وعدد كبير من الجمل ، وظهر على أنه يتقصد الهجوم على مدينة بغداد . لكن اتفق (١)

(١) على حد قول « ليارد » فان رجوعه كان نتيجة لضغط روسي خوفاً من أن تقدم بريطانيا على الوقوف بجانب تركيا في حالة نشوب نزاع . كتاب ليارد « المناشرات الاولى » المجلد الاول ، صفحة ٢٤٨ - راجع ايضاً كتاب متفورد « الزحف الارضي » المجلد الاول ، صفحة ٣٦٠ -

أخيراً بالرجوع من «كانكوفار» . واعتبر الاتراك الحملة العسكرية التي أرسلها حاكم عربستان الايراني إلى الفلاحية والمحجرة بمثابة رد على عملهم الذي قاموا به في المحجرة عام ١٨٣٧ حينما كانت تحت ايدي الايرانيين . ووصل الوضع عام ١٨٤٢ إلى الدرجة القصوى من الخطورة حينما عمدت السلطات التركية في السليمانية إلى تنظيم فرقة عسكرية وشنت بها هجوماً مفاجئاً على المقر الصيفي للوالي الايراني في وادي أرديلان . وكان الايرانيون في هذه المرة هم المعتدين الفعليين ، لكن الحقيقة لم تظهر إلا فيما بعد . ولم يمنع ذلك الحكومة الايرانية من التوصل إلى سفير بريطانيا(٢) وروسيا في القسطنطينية واحزها نجاحاً في هذا الصدد وشرعت الدولتان في حشد الجنود على كلا الجانبين من الحدود . وبناء على نصيحة السفيرين الوسيطين وضغط الوكلاء البريطانيين والروس ممن وصلوا إلى الموقع توقفت الاستعدادات العسكرية التي كانت تهدد بقيام حرب مع تردد شديد من جانب الاتراك .

واتفق بعد ذلك على تأليف لجنة مشتركة تضم السفيرين المفوضين لتركيا وإيران تساعدتهما وفود تمثل الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا ، وان تجتمع هذه اللجنة في «ارضروم» لأجل التحقيق ، ثم لإنهاء مشاكل الحدود والقضايا الأخرى المتصلة بالتزاع اذا أمكن . وكان المندوب البريطاني هو الرائد وليامز(١) وشاركه في البداية المستر كيرزون من

(٢) كانت الرسائل المهمة التي تتعلق بهذا الوضع قد حملها المستر ليارد إلى الرائد تايلور ، الوكيل السياسي البريطاني بعد أن ألفت الحالة في التدهور . ثم حملها هذا بدوره إلى السفير البريطاني في القسطنطينية في شهر مايو - يوليو ١٨٤٢ . راجع كتاب ليارد المذكور أعلاه المجلد الثاني ، صفحة ٣٦٦ .

(١) الرائد وليامز كان المرشح الأول ، لكنه سقط صيغاً . فحل محله المستر كيرزون الذي كان في هذه الفترة يعمل سكرتيراً خاصاً للمستر ستافورد كاننج في القسطنطينية . وعندما تم شفاء الرائد وليامز سافر هو والمستر كيرزون إلى ارضروم كمندوبين مشتركين . وفي أكتوبر عام ١٨٤٣ ، وبينما كان في ارضروم أصيب المستر كيرزون -

السفارة البريطانية في القسطنطينية . وكان اول اجتماع عقده المنسوبون في ارضروم في ١٥ مايو ١٨٤٣ . وكانت الصعوبات التي جابهت اللجنة في بادئ الأمر ناتجة عن المجازر الاخيرة التي قام بها الاتراك ضد الايرانيين والراعايا الآخرين من الشيعة في كربلاء . وعن طريق المداولة والمناقشة استمرت الاجتماعات في ارضروم حتى مارس عام ١٨٤٤ حيث تعطلت نتيجة للوقاحة التي ابداهها المنسوب التركي انور بيه (١) نحو طلب زميله الايراني ميرزا تقي خان (٢) بالسماح للشيعة ببناء مساجد خاصة لهم في تركيا . وكان ان تحولت المفاوضات الرئيسية بعد ذلك إلى اوروبا وبقي أعضاء اللجنة ينتظرون النتيجة في ارضروم . وكما كان يحدث دائماً ، قام جماعة من أهل السنة في عام ١٨٤٦ بمحاصرة ونهب منزل المنسوب الايراني ولم تتحرك السلطات التركية لمساعدته ، مع أن الراحل وليامز خاطر بحياته في سبيل انقاذ المسئول الايراني . وقتل أيضاً اثنان من معتمدي الممثل الايراني . واستلم مبلغ ثمانية آلاف دولار كتعويض من الحكومة التركية .

وأخيراً وفي ٣١ مايو عام ١٨٤٧ وقع المنسوبان التركي والايرواني ، انور أفندي وميرزا تقي خان المعاهدة الثانية في ارضروم بحضور

-
- = يعنى الدماغ فاضطر بعد شفائه للعودة الى وطنه . وكان قبل ذلك قد اوصى السفير البريطاني في القسطنطينية السير سترافورد كاننج بتعيين المستر ليارد ، مندوباً مشتركاً لبريطانيا في المباحثات ، لكن توصياته لم تجد قبولا من اللورد ابردين السكرتير البريطاني للشئون الخارجية . وأخيراً منح اللورد بالمستون الذي كان قد خلف اللورد ابردين في منصبه ، المستر ليارد عضوية بريطانية في الوفد ، لكن في هذا الوقت كان المستر ليارد قد حصل على حمل آخر .
- (١) كان المنسوب التركي الاول هو تيازي أفندي الذي عمل سفيراً لبلاد في لندن وفيينا . لكنه توفي قبل بدء المفاوضات في ارضروم . فعمل مكانه انور أفندي الذي كان سكرتيراً له .
- (٢) كان المنسوب الايرواني الاول هو ميرزا جعفر الذي كان سفيراً لبلاد لدى الباب العالي . لكن المرض جابهه وهو في طريقه الى ارضروم . فعاق ذلك تقدمه الى ابعد من « تبريز » .

المتدوين البريطاني والروسي الرائد وليامز والرائد رينير وتبذلت
نصوص المعاهدة في القسطنطينية في ٢١ مارس ١٨٤٨ .

وكانت بنود المعاهدة الرئيسية التي تتعلق بمنطقة الخليج كما يلي :

معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ :

فيما يختص بالقضايا المالية ، فقد اتفق الجانبان على اسقاط مطالبتهما
واستثني منها رسوم معينة على المراعي والخسائر التي لحقت بكل منهما
منذ عام ١٨٤٥ مما حققته لجنة مشتركة أجرت تجربات في الشكاوى
المتبادلة بين الطرفين . وحالت نصوص المعاهدة بوجه عام ، كما سنرى
دون تحقيق طلب إيران للحصول على تعويض بسبب الاضرار التي لحقتها
الائتراك عام ١٨٣٧ في المحمرة وفي كربلاء عام ١٨٣٤ .

وبالإشارة إلى قضية الحدود ، فإن الحكومة التركية تعهدت رسمياً
بالسماع لدولة إيران بوضع يدها ، بسيادة تامة ، على مدينة المحمرة ،
وجزيرة خيضر (عبدان و المرسى) . وأيضاً على الجزر الواقعة على
الضفة الشرقية من شط العرب التي تقطنها قبائل معترف بها بأنها من
رعايا إيران . وكذلك بحق للسفن الايرانية التمتع بحرية كاملة في الملاحة
بشط العرب من مصبه حتى النقطة التي تلتقي فيها الحدود التركية
الايرانية على الضفة الشرقية . أما الحدود الممتدة من المحمرة في الجنوب
حتى « زهائي » في الشمال فلم يأت ذكرها في المعاهدة مطلقاً . لهذا تقرر
ترك أمر تسويتها ، بموجب بند نهائي ، إلى معاهدات لاحقة .

أما بخصوص لإدارة الحدود فقد تقرر بأن نجبر كل قبيلة بأن تقطن
فقط على جانب واحد من الحدود ، وأن أعمال الغارات والجرائم التي
ترتكب عبر الحدود فيجب أن تتولى المعاقبة عنها السلطات الحدودية
المسئولة في موقع كل غارة ، كما تقرر وضع جنود في المراكز الملائمة
لردع القبائل التي تقوم بالنهب وقطع الطرق .

وتضمنت المعاهدات بنوداً أخرى باطلاق الحرية للحجاج الايرانيين
بتأدية فرائض الحج في تركيا دون كدر او ازعاج ، وحماية التجار

الايرائين والرعابا الآخرين منهم ومعاملتهم بعين الاعتبار ، وأن تعترف الحكومة التركية بالقناصل الذين تعينهم الحكومة الايرانية لكي مكان في تركيا يمكن أن يمثلوا فيه (ما عدا مكة والمدينة) ومنحهم الامتيازات التي يتمتع بها قناصل الدول الأخرى . وكانت هذه الترتيبات الأخيرة متبادلة بين الدولتين ، فتعهدت ايران بموجب المعاهدة بأن تحمي رعابا الاتراك وتعترف بالقناصل الذين تعينهم الحكومة التركية في ولاياتها .

وصدقت المعاهدة مع تفسيرات معينة ليتودها أعلها السفيران الوسيطان في القسطنطينية ، اللورد كاولي والمسيو تيتو استجابة لطلب من الباب العالي وقد نالت التفسيرات موافقة كل من الحكومة التركية والمندوب الايراني . ثم ضمت هذه التفسيرات في مذكرة مشتركة باسم المثلين الوسيطين وقدمت إلى الباب العالي ، وكانت لا تخلو من الاهمية فهي تبين بأن (مرسى المحمرة) يعني به المكان المقابل لتلك المدينة وضمن قنال الحفر ، وان الاماكن التي اعطيت إلى ايران في المنطقة المشار اليها تشمل المرفأ ومرسى المحمرة ، وأيضاً جزيرة خيضر ، وبذلك فالباب العالي لم يتخل عن أراض أخرى أو مرابيء يمكن أن تقام في المنطقة المذكورة ، كما أصبح لا يحق للدولة الايرانية تحت أي ادعاء بأن تطالب بالمناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا بالاراضي التي تخص تركيا في الضفة اليسرى ، حتى في حالة إقامة القبائل الايرانية ، بشكل جزئي أو كلي ، على الضفة او الاراضي المذكورة ، وان جميع التعويضات التي تطالب بها الدولة الواحدة الاخرى قد أصبح أمرها مقضياً ، فيما عدا تعويضات الافراد الخاصة التي تنظر فيها اللجنة المشتركة المؤلفة للتحقيق في الخسائر الاخيرة ورسوم المراعي . كذلك شملت مذكرة السفيرين التفسيرية تأكيداً أكثر وضوحاً يتعلق بالمعاملة المتبادلة للقناصل ورعابا الاتراك في ايران . وقد نقل ذلك الى الباب العالي وأعلم بأن الحكومة الايرانية في ايران قد اقرته كما أخبر الباب العالي في نفس الوقت بأن الشاه قد وافق على أنه طالما ان تركيا لا تقوم بانشاء تحصينات على الضفة

البنى من شط العرب المقابلة للحدود الإيرانية ، فان ايران تعهد من جانبها أن تمتنع عن بناء تحصينات ماثلة على أي قسم من الضفة اليسرى المعطاة لها بموجب المعاهدة .

ويمكن لنا الآن بحث حالة الشئون التي طرأت محلياً على أجزاء معينة على الحدود أثناء الفترة التي تخللت موافقة السلطان عبد المجيد وإنجاز المعاهدة الثانية في ارضروم .

الاحوال على حدود البصرة - المحمرة عام ١٨٣٩-١٨٤٦ :

لقد رأينا أن الاتراك عندما سحبوا جنودهم من المحمرة بعد الحملة العسكرية عام ١٨٣٧ تركوا لشيخ كعب سيادته على المناطق التي تحت نفوذه مع بقاء ولائه لتركيا .

: ١٨٤١

على أن الشيخ ثامر اضطر سنة ١٨٤١ كما اوردنا بالتفصيل في تاريخ عربستان إلى الانسحاب من الفلاحية إلى المحمرة حيث التمس من الاتراك العون والتأييد في وجه مطالبة ايران له بدفع متأخرات العوائد وتحريكها قوات كبيرة نحو منطقته ، وعندها أبلغ حاكم عربستان الايراني حاكم البصرة التركي عزمه على ملاحقة شيخ المحمرة الطارب وطلب منه معاونة الاسطول التركي لمنعه من الفرار عن طريق البحر . وقد تردد الاتراك بن مساعدة الرجل التابع لهم والتتصل منه . فالتجأ الشيخ ثامر للمرة الثانية إلى الكويت . وعندها احتل الحاكم الايراني المحمرة وهدد بالتقدم إلى الدعيجي ، لكن موقف العرب المحليين نحوه منعه من تنفيذ أي مخطط آخر له . وقدم الاتراك احتجاجاً متأخراً وسارت مظاهرة ضد حركة الايرانيين ، لكنها قوبلت من جانبهم بالتجاهل وعدم الاهتمام . وأكد الحاكم الايراني تعيين نفسه مسئولاً عن عربستان ومشخة كعب الشاغرة .

: ١٨٤٢

وفي عام ١٨٤٢ ، وعلى أثر فرار الشيوخ الجلد وتقهقر الحاكم الايراني إلى الجهة الشرقية لمعالجة متاعب طرأت في قسم آخر من منطقته ، تلقى حاكم البصرة التركي أمراً من باشا بغداد باعادة الشيخ ثامر إلى مركزه ومطالبة الايرانيين بمغادرة المحمرة . لكنه كان واضحاً في هذا الوقت ان الشيخ ثامر قد فقد نفوذه على قبيلته الخاصة ، حتى مؤيديه من الأتراك بدأوا يستخفون به ، فأثر أن لا يأخذ على عاتقه أي إجراء فعلي في هذا الصدد . أما بخصوص الطلب بجلاء الايرانيين عن المحمرة فيبدو أن الايرانيين أجابوا على ذلك بادعائهم حقهم في جميع الضفة اليسرى من شط العرب إلى «القرنه» ، حيث أن شط العرب في ذلك الوقت كان يبدأ عند نقطة التقاء نهرى دجلة والفرات في القرنة .

: ١٨٤٣

وفي السنة التالية وردت اشاعات إلى الشيخ جابر ، رئيس المحسين والحاكم الحقيقي للمحمرة ، بأن لجنة ارضروم التي اجتمعت مؤخراً تحتل أن تضع في النهاية منطقة المحمرة بيد السلطة التركية وأنها قدمت اقتراحات إلى السلطات التركية تتضمن الشروط التي يسمح له بموجبها حكم المحمرة . ويبدو أيضاً أنه رافقت قضيته هذه صعوبات وجد نفسه فيها في ورطة مع سلطات الاقليم الايرانية . لكنها انتهت دون نتيجة معينة .

: ١٨٤٤

في غضون ذلك كان ثامر شيخ كعب ، قد ارتحل من الكويت ملجأه الاول إلى البصرة ، واستقر فيها كالك يوت وارض وبساتين . وفي عام ١٨٤٤ ، وبناء على اقتراح باشا بغداد وبمساعدة من السلطات البريطانية التي كانت معظمها تحبذ ادعاء تركيا بحقوقها في المحمرة ، مثلّـ الشـيخ ثامر أمام اللجنة في ارضروم نيابة عن الجانب التركي وأعطى لها

دليلاً يتعلق بالوضع الدولي لقبيلة كعب . وفي إبريل عام ١٨٤٤ ، وفيما كان الرجل عائداً من رحلته احتجز في بغداد بناء على طلب الوكيل السياسي البريطاني لثلاثين ظهيرة ثانية في البصرة اضطرابات في المناطق المجاورة للمحمرة ولأن قضية الحدود لم تحل بعد . وأخيراً ، وبعد مرور ثلاثة أشهر على حجزه في بغداد سمح له بالسفر إلى جهات وطنه على أساس إعطاء تأكيدات ملائمة .

: ١٨٤٥

وفي أثناء هذه الفترة الحرجة ، أرسل حاكم عربستان الإيراني فرقة من الجنود المشاة ، مزودين بمدفع واحد ، إلى المحمرة كحامية عسكرية وربما لاختذ الحيطة من وقوع هجوم مباغت يشنه الاتراك والشيخ ثامر . على أن الغرض الحقيقي لتلك التحركات كان تحصيل الإيرادات من الشيخ جابر الذي كان ما يزال متسلماً زمام الامر في المنطقة . وأول ما نتج عن ذلك كان هرب شيخ المحسين عبر شط العرب إلى الحدود التركية حيث كان شيخ كعب المطرود قد سبقه واستقر هناك . وتقدم الباب العالي باحتجاج على عودة الاحتلال العسكري الإيراني للمنطقة المتنازع عليها والتي ما زال أمرها معلقاً . وشرع الإيرانيون بتوسيع وتحسين التحصينات في المحمرة ، بينما رحل عدد كبير من قبيلة كعب من الضفة الإيرانية إلى الضفة التركية من شط العرب ، ربما نفوراً من وجود الحامية العسكرية بجوارهم ، وفشلت كل المحاولات لحملهم على العودة . وفي حوالي نهاية عام ١٨٤٥ حاولت السلطات الإيرانية اقناع الشيخ جابر بالعودة إلى المحمرة بمنحه شروطاً مفيدة . لكنه خاف من الغدر به وفضل الـ "يخاطر بنفسه كي يصبح في قبضة حكمهم وفي هذا الحين لجأ مسالم بن بركات ، وهو عضو آخر من أسرة كعب الحاكمة وأحد الطامعين لكروسي المشيخة ، إلى الضفة التركية من النهر هرباً من الشيخ المعترف به من الإيرانيين كأمر واقع وأخذ يعمل ضده . وقد أظهرت السلطات التركية موقفاً لائقاً نحو اللاجئين ، فامتنت من

استغلال وجودهم في تدبير المكائد . ويدلو أن اتخاذها هذا الاتجاه نتج عن تأثير الوكيل السياسي البريطاني في بغداد بوصفه ممثلاً لإحدى الدولتين الوسيطتين في ارضروم والذي كان لنصيبته ، دون شك ، شأنها في هذا الموضوع .

١٨٤٦ - ١٨٤٧ :

ويدلو أن استمرار وجود الحماية الايرانية في المحمرة ، رغم صغر حجمها لم يسبب اضطرابات في البصرة . ومن باب التهذؤة والحفاظ على الحق التركي في المحمرة ، وضعت عام ١٨٤٦ سفينة حراسة تركية على مصب نهر قارون . فاعتزبت الحكومة الايرانية بشدة على وجودها وقبل الباب العالي نقلها على أساس لإحلال ممثلين بدلا منها . لكنها استمرت في التجول في المناطق المجاورة . وأجاب الباشا على احتجاج قدم إلى بغداد ، ربما من الوكيل السياسي البريطاني بأن السفينة لا تؤثر . بأية حال من الاحوال على الحركة التجارية في المحمرة . ولم يكن هذا هو بيت القصيد ، بل كانت هناك شكوى واحدة على الاقل قدمت إلى بغداد عام ١٨٤٧ من مركب كان متوجهاً إلى المحمرة فاجبرته السفينة على الذهاب إلى البصرة أولاً لدفع الرسوم على جميع حمولته هناك . وأخيراً ، وبناء على طلب الوكيل السياسي البريطاني ، وبموجب طلب تلقاه من الوزير البريطاني في طهران ، وافق الباشا على سحب السفينة إلى البصرة وأصدر أمراً قطعياً في ذلك الشأن .

وفي النهاية ، وبعد اعطاء المحمرة لايران بموجب المعاهدة الثانية في ارضروم ، عاد الشيخ جابر إلى هناك ، وحصل على اعتراف رسمي كحاكم للبلدة . لكن الشيخ ثامر لم يتمكن أبداً من استرداد مركزه كرئيس لكعب .

الاحوال على حدود بغداد - كرمشاه عام ١٨٣٩-١٨٤٧ :

يمكننا الآن تقديم لمحات عن شئون الحدود على الناحية الشمالية . ففي مايو عام ١٨٤٣ أخبر باشا بغداد الرائد فارانت ، الذي عين مؤقتاً

بعدئذ كندوب خاص للحكومة البريطانية لشئون الحدود في بغداد ، أنه رغم الاحتياطات التي اتخذت لمنع حوادث الاحتكاك القبلي ، فان قسماً من قبيلة جاف الكبيرة القاطنة في السليمانية قامت بغارات مفاجئة داخل أراضي إيران وسلبت القبائل هناك . وقد كتب الباشا إلى حاكم السليمانية يطلب منه اتخاذ إجراء سريع وشاف في الموضوع . وبعث أيضاً الرائد فارانت برسائل عن طريق القنصل الايراني في بغداد إلى نفس الحاكم المحلي والحاكم الايراني المدني للسنة أبدى فيها رغبته اليهما بمحاطلة الرعايا الاكراد على الامن والنظام . لكن هذه المحاولة لم تجد نفعاً .

وفي ديسمبر من السنة نفسها أفاد الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، الذي عاد واستأنف مهنته في الاشراف على سبر العلاقات على الحدود بعد مغادرة المندوب الخاص ، بأن قسماً من قبيلة جاف التي هاجرت إلى إيران قد رجعت باختيارها إلى تركيا . فأزالت بذلك ثقلاً هاماً ، لأن الحكومة التركية كانت قد طالبت بتسليمهما إليها ، فرفضت الحكومة الايرانية طلبها ، واستمرت القبائل الكردية في ارتكاب أعمال نهب طفيفة على الحدود لم ينتج عنها عواقب خطيرة . لأن السلطات المحلية التي تمثل كلا الجانبين على الحدود كان باستطاعتها ، اذا رغبت القيام بعمل مشترك دون التضحية بكرامة حكومتيهما المعنيتين أو الاضرار بمصالحهما . وفي مارس عام ١٨٤٧ زاد الوضع سوءاً على الحدود ولم تكن معاهدة ارضروم الثانية قد وقع عليها بعد . وأفاد الوكيل السياسي البريطاني في بغداد بأن القبائل القاطنة على الجانب الايراني يشتت من أية وصاية فبدأت تطرح عنها كل اعتبار للسلطة وتعمل على احلال العدالة بأنفسها على طريقته البربرية الخاصة وحسب ما تقتضي بذلك الظروف . ووافق هذا اعتداءات واعمال سلب بالجملة وخسارة في الارواح وأصبحت تتكرر في كل يوم . وكما اعتقد فانه من الصعب إعادة الأمن والنظام دون القيام بعمل عسكري واسع النطاق » . ونجح العقيد رولينسون ، بواسطة المفوضية في طهران ، في الحصول على رسالة كتبها

حاكم «كرمانشاه» بخصوص ارسال ضابط ايراني إلى الحدود ، ولما عرف باشا بغداد بهذا الموضوع امتنع عن ايفاد أي شخص للتعاون مع المنسوب الايراني مدعياً أن التجارب السابقة جعلته لا يثق بنوايا الايرانيين . وأنه يمكن له فقط الاقدام على هذه الخطوة في حالة ضمان الوكيل السياسي البريطاني التوصل من مثل تلك الاجراءات إلى نتيجة مرضية . وكتب رسالة إلى العقيد رولينسون بهذا الخصوص ورجاه أن يعث بترجمتها إلى القسطنطينية وطهران . لكن الرسالة ترجمت للحكومة الايرانية بلهجة عدائية بحيث صارت تدل على أن طلب ايفاد ممثل تركي إلى الحدود قد رفض .

معاملة الرعايا الايرانيين في العراق التركي عام ١٨٣٩-١٨٤٧ :

ويبدو ان موقف الرعايا الايرانيين خلال فترة الترقب هذه لم يكن مما يحسد عليه . وفي عام ١٨٤٦ تقدموا بشكوى ذكروا فيها بأن ضرائب داخلية غير قانونية قد فرضت على تجارهم ، وان رسوم النغن في الاراضي المقدسة في كربلاء والتجف قد زيدت ، وأنه قد منحت احتكارات ضارة لغسل الاموات في المدن المقدسة ، وانه تضاعف رسم الدخولية المفروضة على الايرانيين الذين يعبرون معدية الكوفة بالقرب من التجف ، وأنه فرضت الآن ضرائب كانت ملغاة من قبل المدافن حتى في «الخيمهجة» في كربلاء ، وأنه فرضت ضريبة على الحجاج الايرانيين القادمين الى مكة ، وأن الايرانيين الزموا اسوة بالاوروبيين بحمل جوازات سفر ، وأنه لا حماية كافية للحجاج الايرانيين ، حتى لانهم لا يعوضون عن الخسائر التي يلحقها بهم المعتلون ولو لقي القبض عليهم . وكان بعض هذه الشكاوى لا يستند إلى براهين ثابتة ، وأخرى منها ليست بذى بال . لكن الحقيقة تبقى بأن الرعايا الايرانيين كانوا يعاملون بطريقة عدائية مستمرة من جانب السلطات المحلية التركية . ويقع الخطأ جزئياً على الاقل ، على الحكومة الايرانية نفسها . ففي مارس عام ١٨٤٣ كتب الوكيل السياسي البريطاني ما يلي : « رغم أنه قد مضى الآن ثلاثة

أشهر وتيف على وفاة القنصل الايراني فان الحكومة الايرانية لم تعتمد إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتلال بديل عنه . وان جهودي الرامية إلى حماية المصالح الايرانية في بغداد أثناء فترة الترقب ليست غير معترف بها أو غير مدعومة من طهران وحسب بل إن محاولاتي احبطت لا بسبب إلا لأنني راغب بحمية وغيرة على تأدية خدمة مخصصة في هذا المجال . وفي نفس الوقت كنت في كل موقف أدافع فيه عن القضايا الايرانية اسيء إلى وضعي مع نجيب باشا وإلى سلامة الحقوق البريطانية وأتعرض للتصادم مع القنصل العام الفرنسي . وأخيراً وجدت نفسي مضطراً أن أبقى ، إلى حد ما ، بعيداً عن جو هذه القضايا ولا اتدخل فيها .

تخطيط الحدود التركية الايرانية بموجب معاهدة ارضروم الثانية
عام ١٨٤٨ - ١٨٥٢ :

وفي عام ١٨٤٨ تألفت لجنة لتخطيط الحدود بموجب معاهدة ارضروم الثانية . وقد احتوت على كل من درويش باشا ممثلاً عن تركيا ، وميرزا جعفر خان ، ممثلاً عن ايران كعضوين رئيسيين وعلى المندوبين البريطاني والروسي الرائد وليامز والرائد تريكوف كمساعدين وكان المساح البريطاني هو الكابتن جلاسكوت والمساح الروسي هو م. أجرانوتيش . وعن المستر دبليو. ك. لوفتس (١) جيولوجياً ملحقاً باللجنة البريطانية ، فانفصل بذلك إلى حد بعيد عن مهماته الاساسية المتعلقة بالأثار

: ١٨٤٩

واجتمعت اللجنة عام ١٨٤٩ في بغداد . غير أن اجراءاتها تعطلت بسبب تأخر وصول المندوب التركي ، الذي كان منهمكاً في أعمال يتخذها من جانب واحد على الحدود الشمالية ، ثم راح يتجول في الموصل معرقلاً مجيئه ، فتأخر بذلك كثيراً عن الحضور إلى مكان الاجتماع

(١) كان قد عين المستر لوفتس في المسح الجيولوجي للهند . وتوفي عام ١٨٥٨ بينما كان عائداً إلى وطنه من ذلك البلد .

في موعده . واقضى صيف عام ١٨٤٩ في بغداد ، وفي الخريف قام الاعضاء البريطانيون والروس والأتراك بجولة في الحلة والنجف وكربلاء حيث دخلوا فناء الضريح في النجف فأثار ذلك سخط الشيعة ، عندها لم يجازفوا بالتقدم نحو ضريح الإمام علي .

: ١٨٥٠

ولم تبدأ المفاوضات إلا في يناير عام ١٨٥٠ في المحمرة . وكان الوقت صيفاً . وقد ضُربت اربعة مخيمات ضمت أعضاء اللجنة . الذين عانوا الامرين من شدة الحر والبعض ومن مرض جلدي غريب . وللقرا من هذه المتاعب قام الممثلون البريطانيون بجولة في المقصبات الايرانية ففقدوا واحداً منهم مات هناك وقد اعطى المندوب التركي ، الذي كان تشدد موقفه لا يوحى بأمل ما منذ البداية دليلاً على موقفه غير التصالحي بادعائه بحق تركيا في جزء كبير من المنطقة إلى شرق وشمال المحمرة بالإضافة إلى « كوبان » حيث تقع الممتلكات التركية إلى غربي شط العرب وبذلك فهو يطالب بمدينة وميناء ومرسى المحمرة شاملة جزيرة عبادان . وقد قام هذا المندوب أيضاً بأعمال مسح انفرادية واستقصاءات احصائية بين القبائل الايرانية التي تحيط بالمحمرة كما حاك الدسائس مع رؤسائها ، ثم أخذ يصدر عن بيانات حماسية . وقد أكد المندوب الايراني ، حتى لا يفوقه زميله في وقاحة الادعاءات ، بأن حقوق ايران على الضفة اليسرى من شط العرب تمتد بعيداً إلى ما فوق ذلك النهر عند التقائه بنهر « المسيب » . وهي نقطة تبعد عدة أميال فوق البصرة . ويمكن تلخيص الاسس التي تستند عليها كل منهما بالكلمات التالية :

« السيادة المطلقة القديمة على القبائل القاطنة هناك » . وبأحد المندوبان البريطاني والروسي إلى اقتراح خطط يقسم ما بين أقصى الحدود التي ادعاها الفريقان ووافقت عليها الحكومتان الوسيطتان . لكنه قوبل بالرفض من جانب الباب العالي . أما موافقة الحكومة الايرانية فكانت مشروطة .

وذهب المندوب التركي بعيداً إلى حد الاقتراح في فبراير عام ١٨٥٠ بوقف أعمال جباية الضرائب التي تقوم بها السلطات الإيرانية في المحمرة وإن يتم سحب الموظفين والجنود الإيرانيين منها ، نظراً لأنها لم تسلم بعد رسمياً إلى إيران (١) . وشدد على قوله بوجوب عزل الشيخ جابر الذي كان الإيرانيون قد اعترفوا به كحاكم على المحمرة . بالإضافة إلى طلبات أخرى مثيرة . وعلاوة على ذلك ، ورداً على استبدال العلم الإيراني المحلي لحكومة الشاه المحلية في المحمرة الذي مضى على رفعه ستون سنة بالعلم الامبراطوري الإيراني في عملية دلت على الغرور وقلة الادب فقد قامت بوارج البحرية التركية بالظهور في الموقع وقامت لفترة بمحاصرة نهر قارون .

: ١٨٥١

وحوالي نهاية ١٨٥١ وبعد ورود اشاعات بأن قوات إيرانية كانت قادمة للدفاع عن المحمرة ، وافق المندوب التركي ، الذي كان لا يزال في « روهاب » مع بقية أعضاء اللجنة ، خطياً على تعليق قضية الحدود إلى حين يوجد لها حل نهائي على أن لا يباح لأي من الطرفين خلال مدة التعليق المطالبة بأي حق في منطقة المحمرة . وبمعنى آخر ، وهو امر لمصلحة الجانب الإيراني ، وجب الحفاظ على الحالة الراهنة في المنطقة . وكانت هناك نقطة في مصلحة الاتراك بشأن جزيرة المحلة (أو حاجي سلبوق) التي كان للسلطات الإيرانية وكيل فيها حيث ووفق على رفض المندوب التركي لاعتبارها جزءاً من عبدان ، فتقرر سحب الموظف الإيراني منها مؤقتاً .

ولم يكن من مصلحة المندوب التركي أو حكومته أن تستمر هذه

(١) كان قد تم التنازل عنها الى ايران بمعاهدة ارضروم التي تعمل اللجنة بموجبها - لكنه يظهر ان درويش باشا كان يأمل ايجاد وسائل لنقض نصوص المعاهدة .

الترتيبات المؤقتة . وتبين ذلك من تصرف معشوق باشا حاكم باشوية البصرة الجديدة الذي أخذ لاجئين من المحمرة ووضعهما تحت حمايته وشملهما برعايته . وهما سليمان الغضبان وموسى الجنديل وأمدهما بدار للسكن في الجانب التركي من شط العرب المقابل لجزيرة الحاجي سلبوق دون الاكتراث باحتجاجات الشيخ جابر . وسكن الاخير في منزل مصادر في البصرة كان في السابق ملكاً للحاجي جابر وأخذ يقوم بأعمال القرصنة ونهب السفن المحلية في شط العرب .

وكانت قد جرت قبلا محاولة لتخطيط الحدود في منطقة زوهاب الواقعة بين بغداد وكرمانشاه قام بها العقيد روليسون ، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، والقائد فيلكس جونز ، من البحرية الهندية ، وأدى ذلك إلى خلاف بين درويش باشا وزملائه . وقد طلب درويش باشا في مندالي بتاريخ ١٩ يناير ١٨٥٢ ، وعملا بتعليمات من حكومته ، نقض ما يسمى بالحالة الراهنة في المحمرة وزوهاب ، وانزال العلم الايراني في المحمرة ، وعزل الحاجي جابر ... الخ . ولعدم وجود استجابة لطلباته فقد أعلن أنه سوف لن يتعاون من الآن فصاعداً مع بقية أعضاء اللجنة وبهذا ، وبسبب اصراره ، قرر المنوبون الآخرون السير نحو الجهات الجنوبية عبر الحدود حيث قاموا بعمليات تخطيط لمنطقة الحدود من مندالي إلى الخويزه ، ولم يلاقوا خلال قيامهم بعملهم أي فشل رغم معارضة درويش الشديدة الذي ارتد بنفسه إلى بغداد.

بعد ذلك جرت محاولة في القسطنطينية لاستبدال التحكيم الذي تتولاه بريطانيا وروسيا . لكن هذه المحاولة فشلت لعدم قبول الباب العالي الاقتراح . وحددت مهمة المنوبين الوسطاء ، بعد انسحاب الممثل التركي ، في القيام بأعمال التخطيط وجمع المعلومات المفيدة . وفي نهاية إبريل عام ١٨٥٢ ، تقريباً في الوقت الذي الحق فيه الملازم جاكسون باللجنة البريطانية ، كان قد تم التخطيط ابتداء من الطرف الشمالي

لزوهاب حتى الخليج ، وفي مايو عاد المندوب التركي فانضم إلى زملائه في اللجنة . وذلك بقصد إعاقه عملهم بتدبير الدسائس مع القبائل الايرانية اثناء اتمام التخطيط في الجهات الشمالية حتى جبال ارارات .

إجراءات اضافية عام ١٨٥٣ - ١٨٥٧ :

وفي اوائل عام ١٨٥٣ سافر الرائد وليامز إلى إنجلترا في اجازته ، وأدى اندلاع حرب القرم لاحقاً إلى توقف مؤقت للتعاون الانجلو روسي في أمر الحدود العراقية التركية . وبعد ذلك بقليل وضعت حرب القرم اوزارها . وفي نوفمبر عام ١٨٥٧ انتقل مقر اللجنة البريطانية من القسطنطينية إلى سان بطرسبرج في روسيا حيث استمر العمل في إعداد خرائط الحدود إلى مدة أطول .

وكان في نية الرائد وليامز كتابة تقرير شامل يتضمن آراءه شخصياً وآراء زميله الروسي عن موقع الحدود عند كل نقطة منها . لكن حادثاً مشموماً ، فقدت بسببه اوراقه في البريد العابر إلى وولوتش عطلت تلك النية وكان من شأن التقرير ان يشرح الحالة الراهنة للمنطقة القبلية كما حددت عام ١٨٤٩-١٨٥٢ والتي ظلت ماثلة حتى الآن دون حل ..

معاملة الرعايا الايرانيين في العراق التركي بعد معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٨ - ١٨٥٢ :

لقد اتضح ان بنود معاهدة ارضروم الثانية التي نصت على معاملة الرعايا الايرانيين بالحسن في العراق التركي ، بقيت ، بجميع أهدافها وأغراضها حبراً على ورق . ففي أثناء حكم نجيب باشا كان الايرانيون يتعرضون لشتى أنواع المضايقة الوحشية على أيدي الرسميين الاثراك . وإليك ملخصاً من رسالة بعث بها عام ١٨٢٨ الوكيل السياسي البريطاني في بغداد إلى السفير البريطاني في القسطنطينية بهذا الخصوص .

ان الرعايا الايرانيين ، الذين ينعتهم سعادته في حديثه العادي بنعت الرافضين المخزي ، هم دائماً عرضة لاضطهاد وجور سافرين دون تمييز .

وإذا اردت احصاء أعمال الاذى والظلم التي تعاني منها هذه الفئات فان ذلك سيتخطى كثيراً ما لدى سعادتك من وقت وطاقة على الصبر . وقد شرحت هذه المظالم في معظم رسائلي السابقة وهي تشمل كل ناحية من النواحي السياسية ، وكل حق يطالب به الفرد ، سواء أكان حق الدين أو الضمير ، أو الجنسية ، أو الممتلكات أو التجارة أو الحماية الشخصية . إن التصفية الاخيرة التي لفتت انتباهي والتي تدل على العنف والقسوة بأجلى معانيها (حيث تعدت إلى حظر سائر وصايا الوقف وأعمال البر والاحسان الخاصة بالمرارات المقدسة ، والالتزام اجبارياً بالشرع السني عوضاً عن الشرع الشيعي في مدينتي كربلاء والتجف ، ليس فقط فيما يتعلق بالعقود المدنية ، ونقل الممتلكات ، وفي إعداد نصوص الوصايا ... الخ ، بل في القضايا الشخصية (كالزواج والطلاق) . وقد أصدر سعادته حظراً رسمياً منع بموجبه الاحتفال بالشعائر الدينية التقليدية التي كان مسموحاً بها قبلاً للإيرانيين خصوصاً في إحياء ذكرى شهداء أئمتهم . ويعتبر هذا التحريم مساوياً في خطورته لعمل القضاء على المذهب الشيعي نفسه . وقد أدى ذلك إلى إثارة سخط عام في صفوف السكان الإيرانيين . وعندما قامت الحكومة الايرانية بتعيين قنصل جديد لها في بغداد ، وكان ذلك على ما يبدو عام ١٨٤٩ ، ذكر بأن أوراق اعتماده لا تخوله الحق في مثل حقوق القناصل الاوروبيين الذين يتمتعون بموجبها بالامتيازات الاجنبية في الشرق . وأصر الأتراك بأن يتقدم سائر الرعايا الإيرانيين الى محاكم الدولة السنية في الاقليم . وفي عام ١٨٥٢ منعت الحكومة الايرانية رعاياها من عبور الحدود إلى باشوية بغداد . ويظهر أن ذلك المنع كان ناشئاً عن اضطراب الحالة في العراق التركي في ذلك الحين أكثر من كونه نتيجة للصعوبات الدبلوماسية بين البلدين .

أزمة على حدود البصرة والمحمرة ومظاهرة بحرية بريطانية عام ١٨٥٤

وفي بداية حرب القرم تبين أن هناك احتمالاً لقيام ايران وروسيا بعمل مشترك ضد تركيا وحلفائها . وفي عام ١٨٥٤ حشد حاكم «ديزفول»

الايرائي جنوداً بالقرب من حدود ايران بقصد الهجوم على البصرة في حالة قطع علاقات البلدين . ودعا باشا بغداد من جانبه القبائل العربية إلى السلاح وبأشر بتدبير اللسائس هو والشيخ جابر ، حاكم المحمرة الايراني . وكان لارسال حكومة الهند البارجتين البخاريتين البريطانيتين «اوكلاند» و «أكبر» على التوالي إلى البصرة في بداية عام ١٨٥٤ كجزء من المظاهرة البحرية العامة في الخليج ، أثر في تهدئة الوضع ، وفي قرار الحكومة الايرانية أخيراً بأن تبقى على الحياد . وتقدمت البارجة «أكبر» أثناء قيامها برحلتها للمياه التركية وعلى متنها حاكم البصرة التركي سائرة في المياه الى ان وصلت «القرنه» حيث على ما يبدو التقت مع البارجة «كومت» وكان على ظهورها مستر هـ . روليسون الوكيل السياسي البريطاني في بغداد . ويظهر أن هذه المناورة هدأت من روع قبائل عربية نائرة معينة قاطنة على الحدود التركية وجعلتهم يقتنعون بعدم جدوى الاعمال العدائية التي كانوا يتوقعونها من ايران ضد السلطات التركية المحلية .

العراق التركي والحرب بين بريطانيا وايران ١٨٥٦-١٨٥٧ :

وأعارت الحكومة العثمانية في العراق التركي أكبر اهتمام للحرب بين بريطانيا وايران عام ١٨٥٦ و ١٨٥٧ ، خصوصاً ما تعلق بعمليات المحمرة كما هو مفصل في تاريخ عربستان من هذا الكتاب . وفي البصرة حيث لم تكن توجد سوى تحصينات متقطعة لم تكن تستاهل تسميتها بدفاعات عسكرية كان لسقوط المحمرة في أيدي الحملة البريطانية وقع عميق . وقد أمكن الحصول بكثرة على الجمال والبغال كوسائل لنقل القوات البرية البريطانية في تلك الحملة بشرائها من العراق التركي .

المصالح البريطانية العامة في العراق التركي ١٨٣٩ - ١٨٦١

تتميز هذه الفترة بتضخم المصالح البريطانية في العراق التركي مع زيادة الصعوبات في الحفاظ عليها وحمايتها . وقد نشأت بعض هذه الصعوبات حسيماً يظن ، عن تعدد نقاط الاتصال والاحتكاك مما لم يكن منه بد ، وبعضها نتج عن تأثير سلطة القسطنطينية في تسير شئون بغداد ، وبعضها يعزى إلى التعجرف ونزعه الروح القومية التركية التي جبل عليها الباشاوات الذين عينوا في بغداد من قبل السلطات المركزية .

وإنه لمن الضروري من الآن فصاعداً أن ندرك التمييز بين المصالح التجارية الخاصة بالرعايا البريطانيين والمصالح السياسية للحكومة البريطانية خصوصاً وأن الاثنين ليسا على وفاق دائماً .

لقد تأسست قبلاً في عام ١٨٤٠ شركتان تجاريتان بريطانيتان في بغداد وبدأتا مزاوله التجارة في البصرة تحت العلم البريطاني بواسطة قوارب محلية تملك الشركتان بعضاً منها . وكان عمل هذه القوارب ، في المواسم المشجعة من السنة ، هو نقل منتوجات البلاد الى البصرة لغرض التصدير ثم تعود محملة بالبضائع البريطانية المستوردة . وتستخدم أحياناً في جلب الملح والحطب والسلع الأخرى إلى بغداد من شواطئ أنهار المناطق المجاورة .

وفي عام ١٨٤١ كان ميناء البصرة ما يزال في حالة ركود نسبي فقد كانت الاصناف التي تصدر عن طريقه تنحصر تقريباً في الحبوب العربية في بومباي ، وبعض من الصوف والقطن الى انكلترا حيث يجري نقلها عبر ممر رأس الرجاء الصالح . وكان يصدف أحياناً أن تأتي سفن تجارية بريطانية محملة بالبضائع من مانشستر ومعها بعض المنتجات البريطانية الأخرى لبيعها للقبائل العربية في بغداد ثم تزور البصرة . لكن أمثال هذه

السفن كانت تجد صعوبة في عودتها محملة ببضائع محلية ، وأخيراً ، أخذت تظهر علامات تحسن في سير الحركة التجارية في الميناء .

الشركات البريطانية في بغداد ومشاريع الملاحة التجارية عام

١٨٤٠ - ١٨٤٥ :

وفي حوالي عام ١٨٤٠ اقترح على التجار البريطانيين في بغداد فكرة استخدام سفن بخارية في نهر دجلة في الاغراض التجارية ، وذلك باعداد أسطول صغير مؤلف من سفن الحكومة البريطانية . وبعدها أظهر التجار ازديادهم الشديد للخطوات التي اتخذها باشا بغداد عام ١٨٤٣ بمساعدة الوكيل السياسي البريطاني الرائد تابلور للحصول على سفينة بخارية نهرية مصنوعة من الحديد من بومباي لاجل تأمين خدمات القائد لينش وما يتصل بها . وقد ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك ، فقدّموا شكوى ضد الرائد تابلور لمحاولته التدخل في قضايا التجارة المحلية ، وألحوا بأن الفرض من ورائها مصلحة ذاتية ، وضمنوا ذلك في عريضة للباشا رفعها تابلور الى حكومة الهند التي رفضتها وانتقدت الرائد تابلور لارساله اياها والتوصية بها . لكن الباشا كان في وضع يمكنه من إسباط مشاريع التجار البريطانيين المناوئة ولم يقصر في ذلك .

قضية الملاحة التجارية البريطانية :

وفي عام ١٨٤٥ بلغ عدد الشركات البريطانية العاملة في بغداد ثلاثاً على الأقل ، هي :

١ - السادة ميلز وشركاهم . ٢ - السادة أ. هكتور وشركاهم

(١) كان المستر الكسندر هكتور صاحب مشروعات كبيرة وله علاقات خاصة واسعة مع شيوخ القبائل العربية . وفي عام ١٨٣٦ اقترحت حكومة بومباي تعيينه وكيلاً لبريد الهجاة ومديراً لعمليات البريد بين سوريا والمحمرة ودمشق براتب شهري قدره ٣٠٠ روبية - لكن اللجنة السرية لشركة الهند الشرقية التي كان يعود لها البت النهائي في هذا الامر رفضت الاقتراح - ويبدو ان المستر ليارد قام بمفاوضات مع مؤسسة المستر هكتور بخصوص حقاريته في تينوى - راجع كتابه: الرحلات الاولى ج ٢ ص ٣٨٦ .

٣ - السادة لينش وشركاهم .

نهر دجلة والاتفاق بشأنه ١٨٤٥ - ١٨٤٦ :

وأخيراً أثبتت رسمياً عام ١٨٤٥ قضية حقوق بريطانيا في الملاحة التجارية في نهر دجلة . وبدأت المحادثات على أثر حادثة تعرضت لها السفينة «كربلاء» البريطانية ، وأخذت القضية شكلها العام حتى تم الوصول الى وضع بنود اتفاقية بشأنها . وكان قد بنى السفينة «كربلاء» تاجر في بومباي على اسم ثابتة تتسم بالمهارة والحذق بحيث تلائم حاجتها في رحلاتها البحرية إلى التوجه من بومباي إلى البصرة رأساً ومنها إلى بغداد بطريق النهر دون تفريغ شيء من حمولتها .

وكانت النقاط التي أثبتت بخصوص السفن البريطانية أربعاً هي :

١ - فيما اذا كان يجب استخدامها في النهر من البصرة إلى بغداد بصورة دائمة .

٢ - فيما اذا كان يجب ، فهل يحق لها رفع العلم البريطاني على السفن أثناء قيامها برحلاتها .

٣ - فيما اذا كانت ستتعرض لدفع الرسوم التي يطالب بها الشيوخ العرب القاطنون على ضفاف النهر والتي ستمر السفن عبرها .

٤ - فيما اذا كانت الضريبة التركية المعروفة بـ «الطالبيه» والمفروضة على الزوارق المحلية ستجبي منها .

وبخصوص ضريبة الطالبيه فقد فرضت في بغداد عام ١٨٢١ ، وكانت تجبي من السفن بنسبة الحمولة وطول الرحلة . وعن كل رحلة تقوم بها . وهي بذلك نوع من رسوم الحمولة . وحتى هذا التاريخ لم يكن يسري مفعولها على أصحاب القوارب البريطانية . وهي أصلاً ضريبة محلية جائرة كان المفروض أن ينقذ لإيرادها على صيانة الخسور والزوارق في بغداد . لكن حينما وجد أنها تجلب دخلاً مربحاً وضعت

ضمن جدول ضرائب الامبراطورية . ولكونها انشئت في الاصل بطريقة غير قانونية لذلك لم تجر أية محاولة لتحصيلها من الرعايا البريطانيين . ولم ير فيها أصحاب الزوارق البريطانية أي مبدأ للشرعية لانها في الواقع فرضت على حمولة السفن . وحيث ان تطبيقها كان مقصوراً على الزوارق العاملة بالمنطقة التجارية في بغداد فلم يتطلب الامر تقديم شكوى بشأنها من قبل أصحاب الزوارق البريطانية . لكن توسيع تطبيقها على التجارة الاجنبية التي تمر عبر البصرة كان عملاً لا مبرر له لانها اتخذت بذلك شكل رسوم اضافية غير مصرح بها على بضائع التصدير وهي لأجل ذلك كانت تخالف في طبيعتها عن اتاوات شيوخ العرب القاطنين على ضفاف النهر التي كانت موضوع المراسلة بين السفير البريطاني في القسطنطينية والسكرتير البريطاني للشئون الخارجية عام ١٨٤٣ فالرسوم التي يأخذها الشيوخ في نهر دجلة تبلغ حوالي ١٥٠٠ قرش على كل رحلة إلى البصرة وتصل إلى حد معين ، وصارت شرعية لطول مدة تطبيقها . وكانت تسري على السفن أكثر من سريانها على الحمولة . وحيث إنها كانت خاصة بشيوخ العرب فان جباية الأتراك لها في حالة اخضاعهم المشايخ العرب يلزمهم بدفع تعويض عنها .

وتمسك العقيد رولينسون ، الوكيل السياسي البريطاني في بغداد بالقول بأن إمكانية عبور السفن البريطانية إلى بغداد يعطي المدينة وصف الميناء لتلك السفن ، كما ناقش بقوة موضوع حق السفن البريطانية برفع علمها الخاص وراء البصرة ، ليس لان القوارب التركية التي يملكها بريطانيون او في عهدة أناس تحت الحماية البريطانية ظلت بها منذ اربعين سنة تعمل في الملاحة النهرية العراقية وهي ترفع اعلامها البريطانية وحسب بل ايضاً تخوفه من ان يفسر تنازله عن هذا الحق على أنه تنازل من بريطانيا عن الملاحة التجارية البريطانية في أنهار العراق . وكان موقف باشا بغداد من هذه النقطة صلباً لا يقبل الجدل . وتساءل

العقيد رولينسون عن حق السفينة كوربلاء بدخول نهر دجلة بصورة دائمة فأجاب الباشا بأنه سيحول هذا الموضوع الى القسطنطينية . لكنه أصر ، على ما يظهر بموجب تعليمات من العاصمة ، بأن لا ترفع هذه السفينة العلم البريطاني فوق البصرة . وأعلن عدم استطاعته منع العرب من مهاجمتها في حالة رفضها دفع الرسوم المعتادة لمشايخ المنطقة من العرب .

الكتاب الوزاري ١٨٤٦ :

وبحث السير ستراتفورد كاتينغ ، السفير البريطاني في القسطنطينية تلك العراقيل التي وضعت في وجه الملاحة البريطانية في أنهار العراق مع الباب العالي . وفي إبريل عام ١٨٤٦ ، وبفضل جهود السفير ، تم الحصول على كتاب وزاري موجه الى باشا بغداد بالنص الفرنسي . وفيما يلي فقرته الأخيرة التي تضمنت حلا للقضية « او ترجمتها » .

« ومن ثم فاني أكتب اليك كما ارسل هذه البرقية ، لتقوموا سعادتكم بالعناية بكل المراكب التجارية الانكليزية التي — كما ذكر بوضوح — سوف تستخدم مستقبلا النهرين المذكورين أعلاه لاغراض التجارة الداخلية ، وان تطبق عليها الحقوق الممنوحة لمراكب الرعايا العثمانيين ، بحيث لا تفرض أية رسوم على المراكب الانكليزية القادمة من الخارج او المتجهة إلى البلاد الاجنبية ، خلاف رسوم الجمارك المقررة ، ورسوم الرسو بواقع خمسة قروش » .

وهذا كل ما هو مطلوب من سعادتكم » .

وقد شرح السفير البريطاني احساسه بفهم الحل الذي تم التوصل اليه على ضوء المباحثات التي تمت قبل صدوره بالعبارات التالية :

ان السفن التي يملكها بريطانيون سوف تستمر في الملاحة في مياه العراق تحت العلم البريطاني سواء أكانت تعمل في تجارة أجنبية او محلية .

وستستمر ايضاً في دفع الرسوم على البضائع التي تنقلها بالنسبة الى كل حالة كما تنطبق عليها اتفاقية «بلطية ليمان» .

وفي حالة استخدام السفن أكثر من ميناء دخول عادي في الحركة التجارية الداخلية للبلاد ، فإنها سوف تكون معرضة لدفع رسوم المرسى التي تدفع هنا دائماً والمصدق عليها في «الامتيازات الاجنبية في الشرق» . وليس هناك اي خلاف في موضوع الزوارق البخارية والسفن الشراعية .

ومن جهة السفن المصنوعة في البلاد والتي يملكها رعايا بريطانيا وليس بإمكانها بموجب انظمتنا الخاصة حمل العلم البريطاني دون تسجيلها تحت السلطة البريطانية ، فإنها سوف لا تدفع رسوماً أعلى من الرسوم السارية على الطبقة المحظوظة من السكان الذين يعملون في التجارة الداخلية . لكن على مثل تلك السفن أن تمارس الملاحة على غرار السفن الأخرى في البلاد . ورغم أنه ليس من المستحيل أن تكون أمثال تلك السفن متمتعة بامتياز رفع علمها الوطني فمن المحتمل ضمناً أن يسمح للسفن البريطانية بنفس التصرف . وإنه ليس من اللائق ، كما أعتقد ، لاية سلطة بريطانية تأييد دعوى تمس متزلة القانون التركي وتعارض بوضوح مع قوانيننا وتشريعاتنا الخاصة .

حالة التجارة ١٨٥٠ :

وفي عام ١٨٥٠ كانت الحركة التجارية في البصرة ما تزال ضعيفة . فقد كانت بعض السفن التي تؤم الميناء تخص التجار البريطانيين في بغداد . كما كانت تصل سفينة بن الحين والآخر تابعة لشركة الهند الشرقية . ويعزى السبب الوحيد لهذه الحالة إلى سوء الإدارة والحكم .

احتجاج التجار البريطانيين ضد انتشار القوضى في باشوية بغداد ١٨٥٢

وفي عام ١٨٥٢ قام التجار البريطانيون بتقديم شكوى خطية إلى الوكيل السياسي البريطاني في بغداد استعرضوا فيها الخسائر والمخاطر التي

تجاربهم نتيجة لانفراط عقد الامن على نهر دجلة ، ولتعطل طرق المواصلات بين بغداد والبصرة بسبب الاضطرابات التي تثيرها القبائل هناك . ورجوه العمل على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تضع نهاية لتلك الاعمال ، وأثاروا في الشكوى « حقهم في تدخل السفينة التجارية المسلحة التابعة لشركة الهند الشرقية الموقرة » بأن تستخدم على نهر دجلة لحماية مصالحهم التجارية التي تعاني كثيراً من القوضى السائدة في البلاد ولعدم استطاعة الحكومة التركية إصلاح الوضع » .

وعارض العقيد رولينسون بشدة استخدام سفينة الحكومة البخارية بحجة أن ذلك يعرضها للاضطدام مع القبائل التي يعلق على علاقاته الطيبة معها لأسباب سيشرحها فيما بعد — أهمية بالغة . وفي اعتقاده أن معظم الصعوبات التي كان يتعرض لها التجار البريطانيون هم مسببها « لأنهم كانوا محتجون باستمرار على رسوم النهر المفروضة عليهم والتي يعتمد عليها الرؤساء العرب في دعم أنفسهم . ثم إنهم يلاحقون المدنيين العرب بقسوة وشدة ويتزودن التعويضات عن خسائرهم عن طريق الرسميين الاتراك وهذه التصرفات تعتبر في نظر العرب المستقلين أبغض الأشياء اليهم . وكانت السفينة « نيتوكريس » في تلك الاثناء في حالة لا تمكنها القيام بخدمات طلبت منها . لذلك اقترح العقيد رولينسون على الرائد «روز» القائم بأعمال السفارة البريطانية في اسطنبول وأيضاً على وزير الخارجية البريطانية في لندن بأن يقدموا احتجاجاً لدى الباب العالي على سوء إدارة وحكم نامق باشا . وسواء أكان هذا الاقتراح قد طبق أم لا ، فانه خلال عام ١٨٤٥ ، إن لم يكن قبل ذلك ، تم عزل نامق باشا من منصبه .

الجمامية البريطانية للرعايا الهنود في التحف ١٨٥٢ :

وكان قد بدأ ظهور أول مستوطنة هندية في العراق . رغم أن الهنود لم يكونوا حتى ذلك الحين معروفين في المنطقة على مستوى أصبحوا

عليه فيما بعد . وفي اوائل عام ١٨٢١ كانت طائفة منهم تدعى «نواب» تسكن بغداد وهي التي سلب منها داود باشا مبلغ خمسة آلاف روية . ثم جاءت من بعدها طائفة «نواب اوض» وسكنت هناك عام ١٨٥٠ .

وعلى أثر انفجار اول ثورة في النجف في أغسطس عام ١٨٥٢ بات الوكيل السياسي البريطاني في بغداد يشعر بقلق على سلامة الرعايا البريطانيين الهنود القاطنين فيها . وحيث إن مدينة النجف كانت تغص باللاجئين الإيرانيين والمتقاعدين الهنود فان السلطات التركية أخذت تنظر بعين الريبة والشك في علاقتهم بانفجار الثورة . وكان العقيد رولينسون مقتنعاً بأن لا دخل للاجانب وأمواهم في الحركة . واستجابة لطلب «اوض» الذي سنشرحه فيما بعد - أنفقت الحكومة الهندية في النجف خلال سنة مبلغ خمسة آلاف جنيه استرليني وجذبت هذه الدفعة انتباه عدة مهاجرين من الهند . بناء على ذلك ارسلت الوكالة السياسية البريطانية في بغداد مندوباً سرياً إلى النجف لكي يطلع على مصالح الهنود هناك وينصحهم بأن يلتجئوا الى كربلاء في حالة توتر الوضع توتراً خطيراً . وعاد هذا المندوب الى بغداد حاملاً رسائل مطمئنة الى العقيد رولينسون من رئيس المجتهدين في النجف . ولم يظهر بأن المقيمين البريطانيين الهنود في النجف اصيبوا بأي أذى او سوء من جراء الشغب الذي حدث بعد مغادرته المدينة . .

بدء الملاحة التجارية البريطانية بالسفن البخارية ١٨٥٩-١٨٦١ :

في عام ١٨٥٩ اقترحت شركة السادة لينش وشركاهم العاملة في بغداد ،١ ستناداً فيما يبدو إلى الكتاب الوزاري الصادر عام ١٨٤٦ ، انزال سفينة بخارية تجارية في نهر دجلة لتعمل بين بغداد والبصرة وارتأى السر هـ. بولوير السفير البريطاني في القسطنطينية الشك في إمكانية حصول الشركة على ترخيص من هذا النوع ، لمجرد الاعتماد على مفعول الكتاب الوزاري الذي يمكن الغاؤه في أية لحظة بوثائق أخرى مشابهة . لكنه

أعرب عن امله بأن يستطيع الحصول على «فرمان» او امتياز بتأسيس خط من السفن التجارية اذا قدمت الشركة المذكورة طلباً بذلك للحصول وبناء عليه طلبت الشركة الحصول على فرمان رسمي « تمتع بموجبه حق الملاحة في أنهار البلاد بسفن بخارية بريطانية مسجلة » .

الكتاب الوزاري ١٨٦١ :

وكانت حصيلة هذا الطلب أن أصدر فقط كتاب وزاري آخر إلى باشا بغداد مؤرخ في ١٥ يناير ١٨٦١ . وفي هذا الكتاب وربما عن قصد ، شُبكت قضايا مختلفة بعضها ببعض بطريقة تدعو إلى اليأس وعدم الرجاء لكنه اعتبر بمثابة قبول لطلب الشركة . وكان كل ما حواه الكتاب هو العكس تماماً . فقد ذكر فيه ، الفرمانات الصادرة في عامي ١٨٣٤ ، ١٨٤١ والمتعلقة بسفن الحكومة البريطانية التجارية في العراق التركي ، بالإضافة الى فرمان عام ١٨٤٦ ، مشيراً إلى أنه يجب السير حسب فحوى تلك الفرمانات . ولم يرد فيه حتى اسم الشركة . ومع ذلك يبدو أنها نجحت بموجبه في إنزال اول سفينة بخارية لها تدعى «مدينة لندن» .



المؤسسات الرسمية ، والمشروعات والسياسات البريطانية ١٨٣٩ - ١٨٦١

شهد العراق التركي في العقدين المتوسطين من القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في النشاط البريطاني الرسمي . وكان من اسبابها الرئيسية في المجال الدولي خلاف الحدود الايراني- التركي وسوء الادارة العثمانية وسوء ادارة الحكم التركي ، وتوقع زوال الامبراطورية التركية ، وعدم ثقة برطانيا في روسيا . أما من الناحية البريطانية البحتة ، فكانت تلك الاسباب هي التجارة البريطانية المحلية التي ربما تكون ناتجة عن اهتمام الرأي العام في بريطانيا بالنواحي التجارية في العراق التركي ، بدليل بعثة

تشرني ، وتدفق الهنود إلى مدنه المقدسة ، وإلى حماسة ونشاط الضباط البريطانيين الذين عينوا فيه ونذكر منهم على الاخص العقيد رولينسون والقائد فيلكس جونز اللذين سلكا كل السبل الممكنة في سبيل القضية ولم يهملأ أية مناسبة في الزام الحكومة بأرائهم ، بسبب عمق إيمانهما بإمكانات العراق الهائلة للمصالح البريطانية .

اقتراح حكومة بومباي لإلغاء الوكالة السياسية البريطانية في العراق

التركي ١٨٤٣ :

ويبدو ان التطورات الكبيرة التي كانت وشيكة الحدوث في العراق التركي لم تكن في حساب حكومة بومباي التي أخبرت حكومة الهند رأيها بأن الوكالة السياسية في العراق التي انشئت عام ١٨١٢ تنفق منذ مدة طويلة اموالا طائلة أكثر مما هو ضروري لها ، وأن الاعمال التي تحتاجها في ذلك القطر كل من حكومة صاحب الجلالة او شركة الهند الشرقية المعظمة يمكن أن يؤديها مجرد مساعد للمقيم في الخليج يكون مقره البصرة أو تعيين قنصل لجلالته على المستوى المعمول به في مسقط . فبهذه الطريقة يمكن تخفيض حوالي ثلثي نفقات الوكالة في بغداد .

تصرفات غير مرضى عنها للمحمد الراحل تاييلور :

ويبدو أن هذه العودة من جانب حكومة بومباي إلى مبادئها العام الذي ثبتت استحالة تطبيقه فيما بين ١٨٠٩-١٨١٠ و ١٨٢٢ كان سببه عدم رضاها عن تصرفات الوكيل السياسي ، الراحل تاييلور في ذلك الحين . وقد سبق ان ذكرنا توصيات هذا الرجل المقنونة بخصوص مساعدة باشا بغداد على تأسيس اسطول تجاري تركي لاستخدامه في أنهار الجزيرة ، والتي ارفقها بتوصية أخرى بوجوب السماح للباشا بشراء عشرين ألف قذيفة مدفع من مختلف الاحجام . وفيما يتعلق بمأساة كربلاء التي حدثت عام ١٨٤٣ فهو بالفعل (١) أظهر تهاونا وعدم مبالاة بشأن الموضوع إن لم يكن في الواقع قد وقف بجانب السلطات التركية المحلية .

(١) ربما كان الراحل تاييلور من المخطئ في الاتصالات التي اقترنت باسمه = في الوثائق الرسمية - ويحدثنا ليارد « أنه كان رجلا واسع الاطلاع ،

الابقاء على الوكالة السياسية في بغداد وتعيين الميجور رولينسون من قبل حكومة الهند ١٨٤٣ مع تعليمات وصلاحيات خاصة :

ومع ان حكومة الهند كانت تقر بأن الاقتراحات التي ابدتها حكومة بومباي ربما اصبحت جدية بالتنفيذ في وقت ما في المستقبل ، فقد وجدت انه من الضرورة الملحة آنذاك ارسال ضابط حائر على ثقة الحكومة لكي يمثل المصالح البريطانية في بغداد ، بالنظر للاهمية البالغة للحفاظ على السلم بين تركيا وايران بعد أن ساءت علاقات البلدين نتيجة تأليب كل منهما على الاخرى . وبناء على ذلك ، وقع الاختيار على العقيد رولينسون (١) . الضابط القتي الذي جذب انظار الحاكم العام فكتب تقريراً جيداً عنه . وكان في كلكتا ، حين اختبر ليكون هو الوكيل السياسي في العراق التركي بدلا من الراحل تابلور . وقد سافر على سفينة الحرب البريطانية « كلايد » فوصل إلى بغداد في ديسمبر ١٨٤٣ .

وكانت الاوامر التي يحملها الوكيل الجديد هي أن يناضل لرفع وتشريف مركزه بدلا من الاستهانة به . كما اوصي بأن يأخذ في اعتباره الأول الحفاظ على السلم بين تركيا وايران ، وان يكون على اتصال دائم مع السفير البريطاني في القسطنطينية والوزير البريطاني في طهران ،

= واديبا ممتازا ملما بمختلف اللغات الشرقية ومن بينها اللغة السريانية التي درس كتبها على يد احد كهنتها « وكانت ايضا مكتبة ثمينة غنية بالمخطوطات والمؤلفات النادرة التي تتعلق بجغرافية وتاريخ الشرق وكان حسن الضيافة الى حد كبير » .

(١) ولد الميجر رولينسون (وقد أصبح فيما بعد سير) في عام ١٨١٠ وتوفي عام ١٨٩٥ ، وكان ملحقا بالجيش الهندي . وفي عام ١٨٣٤ كان من ضمن بعثة المدربين البريطانيين المسكرين التي اعيرت الى ايران . وفي حرب الافغان كان وكيلا سياسيا في « قندهار » أثناء الاحتلال البريطاني لها . وفي عام ١٨٥٩ ، وبعد مغادرته بغداد وتقاعدته من الخدمة ، عين وزيرا بريطانيا في طهران . وشهرته كأديب خصوصا في فك رموز الكتابة الاشورية أقل من شهرته كضابط سياسي .

ويكرس جهده في اعطاء فعالية لآراءهما . « وخول له ... مطلق الحرية والصلاحيات لاصدار التوجيهات وطلب استدعاء سائر الضباط السياسيين والبحريين في الخليج كلما دعت الحاجة » . وقد اثارت هذه الفقرة الاخيرة من التعليمات صعوبات سياسية رسمية عام ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ولوحظ ذلك في تاريخ عربستان . ويتبين من المراسلة المتبادلة في عهد الرائد تايلور بأن علاقة الوكيل السياسي في العراق التركي قد أصبحت مباشرة مع حكومة الهند ولم يعد لحكومة بومباي أية سلطة عليه .

الرائد فارانت المندوب البريطاني الخاص في بغداد ١٨٤٣ :

وعلى أثر وصول العقيد رولينسون الى مقر عمله وجد ان الرائد فارانت ، الذي كان وقتها مقيم بريطانيا في القسطنطينية قد انتدبه الى العراق التركي للاستطلاع على الاوضاع في كربلاء ، وكان ما يزال في بغداد . وكان قد امر من قبل السفير نفسه بأن يبقى هناك خلال سير المفاوضات في ارضروم ، ويحتفظ بإدارة الشؤون الخاصة بتزاع الحدود بين الحكومتين التركية والايرانية . وحاول العقيد رولينسون بحذر تجنب تشابك صلاحياته مع صلاحيات المندوب الخاص ، فلم يتدخل في قضايا الحدود الا من قبيل التعاون بناء على طلب الرائد فارانت نفسه . وظل على ذلك إلى أن غادر ذلك الضابط بغداد .

جولة الميجور رولينسون على الحدود ١٨٤٤ :

وقام رولينسون في عام ١٨٤٤ ، على اثر استلام مهامه بشأن الحدود ، بجولة في «زوهاب» و «كرمانشاه» و «السيمانية» ورافقه في تلك الجولة القائد فيلكس جونز الذي تولى مسح المناطق التي اجتازها .

المركز السياسي والقنصلي للمندوب البريطاني في بغداد ١٨٣٩-١٨٦١

وأصبح الآن المركز الرئيسي او الهندي للممثل البريطاني في بغداد هو مركز «وكيل» بدلا من مقيم التي كانت مستعملة منذ عام ١٨١٢ .

ولم يحدث للعقيد رولينسون ومن جاء بعده ان نعتوا أنفسهم في رسائلهم المتبادلة مع حكومة الهند بغير عبارة «الوكيل السياسي» .

ويبدو ان قنصل صاحب الجلالة في بغداد منذ عهد اول قنصل عام ١٨٠٢ حين حصل على براءة التمثيل القنصلي من الباب العالي المستر هارفورد جونز والى عام ١٨٤١ حينما عين الراحل تابلور قنصلاً كان مجرداً من الصفة القنصلية . لكن لم ينشأ بسبب هذا الشذوذ الشكلي صعوبات عملية . وفي مارس ١٨٤٤ جرى تعيين العقيد رولينسون قنصلاً لصاحب الجلالة البريطاني في بغداد خلفاً للراحل تابلور . وقد شرح له سكرتير الشؤون الخارجية مهام منصبه بالكلمات التالية « انني اعتقد أنه من عين الصواب أن ابين لك بأن رتبة القنصل التي اعطيت إلى وكيل شركة الهند الشرقية في بغداد لم تكن الغاية منها جعل الوكيل خادماً خصوصياً للتاج ، بل أن يعمل بمفرده وان يكون باستطاعته اذا دعت الظروف أن يمارس التدخل القنصلي بالتصرف كقنصل . وقد ذكرنا ذلك في تعليماتنا إلى الراحل تابلور عندما عين في ١٠ أغسطس ١٨٤١ وستجدها في الارشيف في بغداد . لم يكن في نية صاحبة الجلالة التدخل في مركزه كقيم لشركة الهند الشرقية في بغداد ، فيما عدا وضع نائب قنصل بريطاني في الموصل تحت إشرافه » .

وتبين هذه الفقرة بأن طبيعة العمل المزدوجة في بغداد كان معترفاً بها من قبل حكومة صاحب الجلالة . وان استعمال السكرتير كلمة «قيم» في شرحه والتي تنزع عنه الصفة القنصلية التي يمثلها الضابط - جديرة بالملاحظة .

وفي ٢٢ نوفمبر ١٨٥١ عين الراحل رولينسون - الذي كان غائباً (١) في إجازة لمدة سنتين فائيب عنه الملازم كييمبول قنصلاً عاماً بجلالته في

(١) لقد سافر عبر الموصل ، حيث تقابل هناك مع ليارد ، في اكتوبر عام ١٨٤٩ ، الى انجلترا مارا بالقسطنطينية .

بغداد . ومنذ ذلك الحين صار مركز القنصلية للوكالة السياسية البريطانية
او المقيمة يأخذ صفة القنصلية العامة وكان الراتب المعطى للوكيل السياسي
البريطاني في سنة ١٨٣٦-١٨٤٤ (٢٥٠٠) روية شهرياً ومعاش جراح
المقيمة من ٥١٥-٧١٥ روية .

الحرس البريطاني العسكري في بغداد ١٨٣٩ - ١٨٦١ :

وكان الحرس البريطاني العسكري في بغداد مختلف قليلاً عدداً وقوة
منذ تأسيسه عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٤٣ ، حيث كان عدده يتراوح ما
بين ٢٥ و ٣٢ حارساً هندياً . وكان يجري أحياناً استبدال العازفين على
الناي بالطالين . وعند تعيين العقيد رولينسون وكيلاً سياسياً عام ١٨٤٣
كان الحرس يتألف من ضابط واحد ، وخمسة ضباط صف ، و ٢٤
جندياً هندياً ، واثنين ايطاليين . وبما أنه كانت هناك صعوبات تعترض
مناوبة الفرق ، اقترح العقيد رولينسون في البداية الاستغناء عن جميع
الحرس الهندي العسكري والاستعاضة عنه بحرس راكب مع ١٥ او ٢٠
حساماً ، وذلك بتكوينه محلياً . ويحتمل ان يكون العقيد رولينسون قد تأثر
باعتبارات أخرى بأن الحرس الراكب أكثر نفعاً وفائدة له اثناء
رحلاته (١) . لكنه لم يستطع فيما بعد ، حسب قوله إيجاد أشخاص يؤمن
عليهم . ولأنه من الضروري الحرس على سلامة الخزانة قام بتعديل
اقتراحاته الاولى ، فطلب ترخيصاً بالاستيفاء على ضباط صف وتسعة
من جنود الفصيلة الهندية العسكرية لاستخدامهم كحرس للخزانة ،
وتكوين فرقة من «دافادار» ، وثمانية فرسان ، وطبيب بيطري وثلاثة

(١) كان حرس المستر ريتش عند رحلته الى بايل هام ١٨١١ يتكون من
جنود الخاصة « الهوسار » ، وضابط توبه ، وضابط صف هندي ،
وعشرين جندياً من الهند ، وفي عام ١٨٢٠ ، وهي اثر زيارته
كرديستان أخذ معه حرساً مكوناً من ٢٥ جندياً من الهند وفاندهم ،
وهو الحرس الذي سمحت حكومة يومباي بمرافقته للمقيم لمساعد
يكون شعور الاثراك في هذا الوقت اذا قام المقيم البريطاني بحذف
عسكري داخل البلاد بحرس المقيمة .

سواسي خيل . وقد اجيب إلى طلبه . وفي عام ١٨٥٩ استبدل فارس آخر بطبيب بيطري . وخلاف ذلك ، لم يحدث تغيير في حرس الجنود الهنود او في الخيالة ، الى ان جاء عدم ١٨٦١-١٨٦٢ حيث خُفِّص ، لاسباب اقتصادية ، عدد الفرقة إلى ١٣ رجلا (من ضمنهم الثلاثة السواس) .

التمثيل البريطاني في البصرة عام ١٨٥١ :

على اثر وفاة خوجا نارسي جوهانز الوكيل البريطاني(٢) في البصرة ، قبلت الحكومة في يونيو عام ١٨٥١ توصية تقدم بها كل من العقيد رولينسون والملازم كيمبول الذي عين بموجبها المستر ج. تايلور ، أحد ابناء الوكيل السياسي الراحل و. تايلور ممثل بريطانيا في البصرة تابعاً للوكيل السياسي البريطاني في بغداد . وجاءت هذه الخطوة ، دون ريب ، عندما أنشأت الحكومة التركية باشوية منفصلة في البصرة قبل سنة من ذلك ويبدو أن مركز المستر تايلور لم يمكنه من تحقيق تأثير كبير على باشا البصرة الجديد . عندها وجد الراحل وليامز ، المندوب البريطاني في قضية الحدود ، نفسه مضطراً في نوفمبر عام ١٨٥١ أن يكتب في اشارته إلى إجراءات معشوق باشا التي سبق أن تكلمنا عنها في مكان آخر ما يلي : «لقد كنت في شك من امكانية تسير أمور باشوية في البصرة ، حتى في الظروف العادية ، لكن عندنا هنا رجلا كالحاكم الحالي يتصرف بدون توجيه من سلطة عليا او إشراف من القنصلية في بغداد ، يعمل على خلق شقاق في بلده ، واحباط آراء حلفائها المفيدة . ويتأنيب خوف من ان يتمادى هذا الرجل بنفسه فيصل به الحد إلى إيجاد جهاز واسع من أهل الفساد والرشوة ، والتمس بأن أقدم إلى سعادتك(١) طلب الموافقة على عزله قبل ان تسخط الحكومة الايرانية فُرد على تصرفاته بأعمال

(٢) يطلق عليه ليارد ، المستر « يارماك » ويصفه بأنه جنتلمان ارميني .

(٢) السفير البريطاني في القسطنطينية .

انتقامية مما سينتج عنه عواقب وخيمة على حركة التجارة في
البصرة والمحمرة . وانتهاز هذه المناسبة فالفت انتباه سعادتك إلى هذا
التقرير العاجل عن المستر تايلور ، واقترح بأنه في حالة وجود الاصرار على
تثبيت باشوية البصرة المنفصلة ، فانه من الاصول ان يسلم مستر تايلور
انتداباً أعلى بحيث يستطيع الاتصال بسعادتك مباشرة » .

التمثيل البريطاني في النجف عام ١٨٥٤ :

وفي إبريل عام ١٨٥٤ اشير في مراسلات رسمية إلى وجود شخص
يعمل كوكيل بريطاني في النجف . وقيل حينذاك بأنه من الممكن أن
يكون ذلك الشخص من الرعايا البريطانيين مفوضاً بطريقة غير رسمية
لان الاتراك لم يعترفوا لنا بتمثيل بريطاني في النجف ، رغم أنه كان يوسع
العقيد رولينسون بصفته القنصل العام بأن يعين فيها موظفاً يقوم بمهمة
نائب قنصل . حيث إنه لم يرد أي نص عن اعتراف تركي بأي ممثل
بريطاني في النجف ومن الجائز أن تعيينه نتج على أية حال من تدفق
المستوطنين المهنود إلى المدن المقدسة التي سبق أن أشرنا إليها ، والخطر
الذي كان يهدق بالمهاجرين المهنود أثناء الثورات المحلية عام ١٨٥٢
و ١٨٥٤ .

تشكيل الاسطول التجاري البريطاني المسلح وعمله في مياه العراق ١٨٣٩ - ١٨٤٠ :

وفي عام ١٨٣٩ ارسلت شركة الهند الشرقية ثلاث سفن بخارية
إضافية صنعت من الحديد ووصلت من إنجلترا عبر ممر رأس الرجاء
الصالح ، وهي «اشور» و «نمروذ» و «نيثوكريس» ، وكذلك السفينة
«الفراة» التي كانت الشركة قد احتفظت بها سابقاً في العراق ، وذلك
ليتشكل منها اسطول تجاري من اربع سفن مسلحة للعمل في نهري الفرات
ودجلة . ووصلت أجزاء السفن ، على ظهر السفينة «اورانيا» إلى البصرة
في شهر جزيان فوصلت بها في ٢٢ ديسمبر ١٨٣٩ . وحوالي نهاية

شهر ابريل عام ١٨٤٠ أنزلنا معاً بنجاح للعمل . وكانت كل سفينة بخارية مقسمة داخلياً إلى ثلاثة أقسام وتحمل ستة مدافع متحركة بالإضافة إلى مدفعين في مقدمتها ومؤخرتها . وكان وقود السفن هو خشب العبل يمدّها به العرب في المحطات المعينة بموجب عقود مبرمة .

وعهد إلى الملازم (١) ه. ب. لينش بقيادة هذا الاسطول الذي كان يعمل بتوجيه من الوكيل السياسي ، بحيث لا يكون لرئيس البحرية الهندي الذي الحقّت السفن برؤاسته ، الحق في إصدار أية أوامر لها علاقة بمهامّها الخاصة التي استخدمت من أجلها .

ولم يذكر بأنّه كان لشركة الهند الشرقية أهداف أخرى غير تحسّن التجارة بفتح تلك البلاد ونشر المدينة فيها . ولكن يجب القول (٢) بأن نقل البريد بين الهند وأوروبا كان جزءاً حيوياً من خطة تشغيلها .

وحدث أن أطلق العرب النار على السفن البخارية وأصيب في أول رحلة لها إلى بغداد . فأجابت السفينة على النار بطلقات من المدفع وجهت على قطعان من الجاموس وقتلت عدداً منها .

وكانت أهم مهام ذلك الاسطول صموده الفرات بالسفّينتين «نيثوكريس» و «نمرو» سنة ١٨٤١ بقيادة الملازم سي. دي. كيمبول وبمساعدة الملازم فيلكس جونز حيث كان القائد لينش في اجازة .

(١) هناك شرح عن حياة الملازم ه. ب. لينش في كتاب تاريخ الملاحة الهندية لومجلد ٢ ص ٣٣ ، ٣٤ ، ٢٨٩ وقد فقد هذا أحياناً في حادث لسفينة « حجلة » في بعثة تفرّزني وآخر بسبب مرض أصابه بينما كان يقود إحدى سفن اسطول العراق .

(٢) يقول الرحالة ميتفورد « اننى اظن بأن وجود هذا الاسطول التجاري هنا هو لغرض سياسي أكثر من كونه لاداء خدمات تتعلق بالبريد أو التجارة » . أولاً لأن الغرض الآخر لا فائدة ترجى منه . وثانياً لتأخير الرسائل في الوصول إلى الهند : وعلى افتراض ان خط السويس يحرق البريد فانه يوجد طريق برى عبر الصحراء إلى بيروت ، وآخر بواسطة ناقل يمر عبر تركيا في آسيا إلى مدينة القسطنطينية الذي يمكن له إيصال البريد بسرعة أكثر .

وبعد أن جرى كشف دقيق على نهر الفرات ابتداء من «عانة» إلى «الحلة» بمساعدة القوارب الهندية بالإضافة إلى مسح نهر دجلة من بغداد إلى «القرنة» واستكشاف شط العرب و «جهاجه» غادر الملازم كيمبول البصرة في أول إبريل عام ١٨٤١ ماراً بعانة في السابع من مايو ووصل مسكنة في ٣١ مايو . وقام الملازمان كيمبول وجونز بزيارة للبحر الأبيض المتوسط من مسكنة وربطاً ذلك البحر كرونومترياً من نهر الفرات العلوي . وعاد القائد لينش إلى مسكنة في أغسطس ، حيث جرت عمليات المسح حتى نهر الفرات وغرقت السفينة «نمودة» بأصطدامها بجذع في الماء ، لكنها انتشلت أخيراً . وكان الوصول إلى عانة في ٢٩ إبريل عام ١٨٤٢ . وكانت نتيجة هذه الرحلة ، لسوء الحظ ، هي إثبات عدم صلاحية نهر الفرات للملاحة العملية للسفن البخارية .

فرمان الملاحة أو الكتاب الوزاري عام ١٨٤١ :

ولم يرد ذكر لشكوى أو معارضات من جانب السلطات التركية وفي عام ١٨٤١ تم الحصول في القسطنطينية على فرمان أو كتاب وزاري للملاحة ، ملحق بالذي أصدر عام ١٨٣٤ . وذكر أن الغرض منه هو حماية (١) قائد (٢) السفينتين التجاريتين لتسهيل تأدية مهماته . وأشارت الوثيقة إلى بعثة تشزني وفرمان عام ١٨٣٤ . وختم بهذا الارشاد الموجه ، بدون شك ، إلى باشا بغداد ، أو ربما إلى الرسميين الاتراك عموماً .

-
- (١) في عام ١٨٤١ ، كما سبق ان شاهدنا ، احتجرت سفينتان بخاريتان من الاسطول في مسكنة على حدود باشوية حلب - وكان لابد من القيام بترتيبات خاصة لمنع العرب المحليين من التصدي لهما .
- (٢) كان قائد الاسطول في ذلك الحين الملازم لينش . وإذا كان قد ذكر اسمه في الفرمان ، فلتجنب الخلط الذي حدث فيما بعد بين اسم الحكومة البريطانية التي تقوم بالملاحة في الانهار وشركة لينش . ويجب الاشارة بأن القائد لينش كان غائباً او في اجازة مرضية من يونيو حتى اغسطس عام ١٨٤١ - ولسوء الحظ لم يحتفظ بنسخة من الفرمان في ارشيف حكومة الهند او حكومة بومباي .

« النص باللغة الفرنسية » .

عليك العناية بالمراكب المذكورة أعلاه التي تقوم بالملاحة في النهر كما كان في الماضي ، بشرط أن لا ينتج من ذلك أي ضرر ، وان تشير على كل من الطرفين .

تحفيض الاسطول والابقاء فقط على السفينة «نيتوكريس» عام
١٨٤١ - ١٨٤٣ :

وفي صيف عام ١٨٤٢ سحبت من العمل السفن «الفرات» و «نمرود» و «استريا» بناء على اوامر من حكومة الهند لاستخدامها في نهر «الاندوس» وبلغت تكاليف صيانة الاسطول من عام ١٨٣٧ - في الوقت الذي تحولت فيه سفينة «الفرات» إلى شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٤٢ ، حين ابقاه - حوالي ٣٥٠,٠٠٠ روية . ولم تجن المنافع التي كانت متوقعة من الاسطول ، أو أنها كانت مطابقة للمصاريف . ولعل ثبوت عدم امكانية الملاحة في نهر الفرات كانت من عوامل صرف ذلك الاسطول وهكذا انهارت سائر الآمال لاجداد خط نهري منتظم للبريد بين الشرق واوروبا .

وفي عام ١٨٤٣ بقيت السفينة نيتوكريس وحدها في مياه العراق ، وحل الملازم فيلكس جونز مكان الملازم لينش في قيادتها . وكانت تكاليفها تقدر سنوياً بحوالي ٥٥,٠٠٠ روية .

قضية استبقاء أية سفينة بخارية بريطانية مسلحة عام ١٨٤٤ - ١٨٤٥ :

ويبدو أن حكومة الهند أثارت عام ١٨٤٤ الفائدة من وجود السفينة نيتوكريس في العراق التركي . وقدم اقتراح بوجوب نقلها كما حصل للسفن الاخرى من الاسطول . وعارض ذلك العقيد رولينسون في رسالتين صريحتين ، تقتطف منهما الفقرات التالية :

« إنه لمن المستحيل ، كما يظهر ، أن ننزل بهذه القضية إلى مجرد حسابات مالية ، ذلك بأنه اذا كان الاتفاق فيها واضحاً ومحددأ فان العوائد

ليست في معظم الحالات محددة مما يتيح فيها مجالاً واسعاً للتخمين . إن الفوائد المباشرة التي نود جنيتها من وجود السفينة البخارية في نهري العراق هي حماية تجارتنا والمحافظة على تجارتنا التي أخذ مداها يتسع في العراق . ففي خلال السنوات الاخيرة انشئت ثلاث وكالات تجارية بريطانية مستقلة في بغداد ، مما شجع الفرقاء الآخرين ، بفضل تحسين الاوضاع التجارية على التفكير في الدخول إلى الميدان التجاري بمشاريع مماثلة . أما من ناحية فقدان الامن في النهر وأعمال السلب والنهب من قبل العرب الذين يعيشون على الضفاف والذين قاموا في السابق بأعمال أعاقت كثيراً دخول متوجاتنا إلى باشوية بغداد ، فهؤلاء الاشرار قد اختفوا الآن تقريباً ، بسبب عرض القوة الذي أظهرناه في دجلة والفرات وإلى العلاقات الودية التي اقمناها مع المنتفك وبني لام والزبيد والقبائل العربية الأخرى القاطنة على الضفاف وليس بفضل تحسين فعاليات الادارة التركية او أي تحسين ملموس في خلق العرب . وطالما ظلت هناك سفينة بخارية واحدة لنا تعمل باستمرار في النهر ، فإن العرب سيطولون يتذكرون قوتنا . وهم لا يحترمون الزوارق البريطانية فحسب ، بل أيضاً مثيلاتها التي تخص حلفاءنا من الاتراك . وفي حالة سحب السفينة البخارية فإن القبائل ستعود بالتأكيد إلى أساليبها القديمة في السلب والنهب ، وتصبح الحركة التجارية في النهر تحت رحمتهم .

إن الفوائد الرئيسية من وجود سفينة بخارية في نهر دجلة هي ، كما ذكرت ، عرضية وكونها مهمة او غير مهمة يتوقف على النظرة العامة للسياسة الشرقية التي ليس في استطاعتني ولا من مصلحتي البحث فيها . كما أن مثل هذه السفينة يعزز من سلطة الوكيل البريطاني بأسلوب اشد ما يكون فعالية وأقل ما يمكن تباهياً لما يمكنه أيضاً من اثبات حقوق الرعايا الذين هم تحت حمايته وكذلك تدعم موقف وساطته بين السلطات التركية والايرانية ، وتضعه في مكان على مستوى كبير يصون هيبة الحكومة البريطانية مما يتطلب جميعه بأن يكون له نفوذ على الصعيد المحلي ، إذ

بلونه تصبح تلك الاحداث الاخرى بعيدة المنال . ان الحكومة الفرنسية لا تألو جهداً منذ عدة سنوات للتفوق على النفوذ البريطاني في تركيا الآسيوية ، وليست هي الآن أكثر نجاحاً في هذا المجال ، رغم ما تتمتع به من امتيازات كحامية للكانتوليكية في الشرق ، فهذه الحماية ، كما اعتقد ، مدينة كثيراً لارض قوتنا هنا وفي الخليج ، وإلى نجاحنا العسكري الاخير في سوريا ، ووجود اسطولنا في البحر الابيض المتوسط . ومما هو أيضاً جدير بالملاحظة أن حق الملاحة في أنهر ارض الجزيرة بسفن بحارية قد واجه بعض الصعوبات قبل الحصول عليه باصدار فرمان خاص من السلطان . وطالما ان هذا الحق ما زال نافذ المفعول فانه يُستبعد قيام محاولة لالغائه . ولو أننا نحلينا عن هذا الامتياز من تلقاء أنفسنا وتركنا الملاحة في يد دولة أخرى ، فانه سيصبح من الضروري ، اذا اردنا بعد ذلك اسرّداد حقنا ، تقديم طلب جديد إلى الباب العالي . ونظراً للروح الانزالية التي أخذ المجلس الشماني يحكم بها البلاد منذ مدة والتي تقود الحكومة يوماً بعد يوم إلى التشديد في اصدار قوانين من شأنها ان تفتح طريقاً للتدخل الاوربي ، فان مثل هذا الطلب سيقابل بكثير من الريبة والشك ، وسيستج عنه أيضاً إرباك خطير في القسطنطينية .



وقد كون القائد(١) ، عن طريق إنشاء محطات للوقود بالحطب عبر مجرى النهر ، صلات ودية قوية ومنظمة مع القبائل العربية التي كانت تقطن الضفاف . وكان رؤساء القبائل يزورونه في كل مناسبة ينزل بها الى النهر ، فيوزع عليهم بدوره هدايا زهيدة الثمن مما ساعده على الاحتفاظ بعلاقة طيبة معهم لاهداف وراءها استمرار الملاحة في النهر دون تكدير او ازعاج ، ويمكن ذلك أيضاً السفينة من القيام بزيارتها الشهرية إلى البصرة . ووجد ان لهذا فائدة عظي في تزويد وزيره صاحبة

(١) قائد السفينة « نيتوكرس » .

الحلالة في القسطنطينية وطهران والمندوب البريطاني في أرضروم بالمعلومات الصحيحة في وقتها عن حالة الوضع في إقليم كعب . ولما كانت حركة انتقال الضباط الاتراك بين بغداد والبصرة تضطر الحكومة المحلية إلى أن تطلب مساعداتنا في نقلهم وتحمل جمائنا فان ذلك ساعدني جداً في اتصالي بالباشا . كل هذا يعود في الحقيقة إلى وجود السفينة البخارية في بغداد ، حيث إنني كما هو في جميع المناطق الأخرى من الامبراطورية التركية التي تكثر فيها عادة المنازعات بين الحكومة المحلية والمقيم البريطاني ، لم يضطرنني الأمر حتى ولا في حالة واحدة منذ تعييني في هذه الوكالة ان أطلب تدخل السفير في القسطنطينية من أجل دعم مصالحنا او اثبات حقوقنا الوطنية .

وفي نفس الوقت فان النقطة الحقيقية في هذا الرأي هي ، كما أعتقد ، وجوب اعتبار الأبقاء على سفينة بحارية مسلحة في نهر دجلة كجزء من سياستنا البعيدة المدى التي تقضي بالحفاظ على سيادتنا البحرية أمام العالم . إن علمنا ما يزال حتى الآن رغم ما يعاني من صعوبات يخفق عالياً في مياه العراق . واذا حدث أن أنزلناه يوماً ما فان علماً آخر سيحل مكانه ، ونمنع بعد ذلك من الملاحاة في نهر دجلة أو الفرات كما حصل لنا في الدانوب . وكما نحن مهددون بتكراره في النيل .

محاولة الوصول الى الموصل في سفينة نيتوكريس عام ١٨٤٦ :

وفي عام ١٨٤٦ قام القائد فيلكس بتعليمات من العقيد رولينسون بمحاولة للصعود بسفينة نيتوكريس في نهر دجلة أثناء فيضان الربيع للوصول بها الى الموصل . وكان رولينسون يعلق أهمية كبرى على نجاح هذه العملية . وكان قد سبق ان انزلت السفينة إلى النهر عام ١٨٤٣ إلى مسافة ما فوق بغداد وفشلت في مهمتها لعدم تمكنها من الوقوف أمام التيارات في البقعة التي يجري فيها النهر ضمن فجوة في تلال «حميرين» بالقرب من «دور» . وكانت غاية العقيد رولينسون من هذه الرحلة هي

إنشاء علاقات ودية مع قبائل عبيد وعزة وطلي ، وشمر والذين (١) حول قائد السفينة صلاحية بعض الاتفاق لاسترضائهم وكان هدفه الرئيسي من الرحلة هو محافظة بريطانيا على حق الملاحة « في ممارسة نشطة حيثما وجد ماء كاف في النهر يمكن السفينة البخارية حاملة علمنا من عبوره .

غياب نيتو كريس في بومباي عام ١٨٤٩-١٨٥٢ :

وتجلت أهمية نيتو كريس في عام ١٨٤٩ حينما عطلت الاضطرابات القبلية سائر أنواع الملاحة المحلية ، بينما استمرت سفن البريطانيين ورعاياهم في عبور نهر دجلة بحرية تامة . وفي عام ١٨٥٠ تبين أن نيتو كريس أصبحت غير صالحة للعمل ، مما دفع المقيم بالوكالة الملازم كيبول إلى طلب إحلال سفينة أخرى مكانها . وفي عام ١٨٥٢ توقفت حركة عملها بسبب عطل أصاب المراجل فيها حتى لم يعد في الامكان تشغيلها في أي مكان تطلب فيه خدمتها لمواجهة مع العرب حتى لو لو طلب المقيم نفسه ذلك .

الاستعاضة بسفينة «كومت» بدلا من «نيتو كريس» عام ١٨٥٢ :

واخيراً في عام ١٨٥٢ ، وبعد تأخير بسبب الحرب البورمية جرى اصلاح السفينة كومت بما جعلها صالحة للخدمة دون إحداث تجديدات فيها ، وأرسلت الى البصرة لتأخذ مكان نيتو كريس . وعهد اليها القيام بنفس أعمال السفينة السابقة ، وعلى الاخص حمل البريد البريطاني ، والحفاظ على العلاقات الودية مع القبائل ، والاشراف على التجارة البريطانية ووسائل الشحن وحمايتها والاضطلاع بأعمال المسح والمراقبة .

(١) منذ عام ١٨٤٢ خصصت الحكومة لقائد السفينة نيتو كريس مبلغ مائة روبية شهريا لفرض تقديم هدايا صفوية الى الشيوخ العرب الذين تربطه بهم ملاقات خاصة .

مستودعات السفن البخارية البريطانية في البصرة (كوت الفرنسي أو «ماجيل») وفي بغداد عام ١٨٣٩ - ١٨٥٨ :

في عام ١٨٣٩ استلزم الامر الحصول على موقع لوضع السفن البخارية التابعة للحكومة البريطانية التي كانت ترسل على شكل قطع من اوروبا ليجري تجميعها ، ومستودع للفحم الحجري ومستودعات للاسطول البريطاني الذي باتت الظروف تتطلب وجوده في كوت الفرنسي أو «ماجيل» الواقعة على الضفة اليمنى لشط العرب على بعد أربعة أميال شمال البصرة والتي كان إشغالها مؤقتاً حتى ذلك الحين . وكان الذي اشترى موقع «الماجيل» المستر مانستي عندما كان وكيلاً بريطانياً في البصرة من مالكه المحليين وشيد عليه منزلاً لسكنه . ثم اشتراه منه الرائد تابلور الذي أصبح فيما بعد الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي .

: ١٨٤٠

وفي عام ١٨٤٠ اقترح القائد لينش ، الضابط المسئول عن الاسطول ، وجوب شراء الحكومة «الماجيل» من الرائد تابلور ، الذي كان ما يزال وكيلاً سياسياً في بغداد ، لاستخدامه كمستودع بحري . وبعد ذلك قامت لجنة من الضباط العسكريين من جزيرة خاراج التي كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني ، بزيارة الموقع بنفس السنة . وقدمت اللجنة تقريراً عن مدى صلاحية الارض والمباني للغرض المطلوب كما اثير أيضاً موضوع استئجار منزل مع حديقة في بغداد كان يستخدمه الاسطول كستودع ، وكان أيضاً ملكاً خاصاً للرائد تابلور .

: ١٨٤٢

وطالت المراسلة في هذه القضية إلى أن جاء عام ١٨٤٢ حينما وافق الرائد تابلور على بيع مستودعي البصرة وبغداد بثمن الكلفة . الاول بمبلغ ٣٠,٠٠٠ روية والثاني بمبلغ ١٠,٠٠٠ روية ، او أن تستأجرهما الحكومة بقيمة ٢٥٠ روية شهرياً . وفي أثناء ذلك صرف الاسطول من

المنطقة ولم يبق منه غير السفينة نيتوكريس ، وبدأ أنه لم يعد هناك لزوم للمستودع فاستغني عنه .

: ١٨٤٤

لكن احتياجات الوضع اضطرت العقيد رولينسون والقائد فيليكس جونز لإثارة القضية ثانية عام ١٨٤٤ ، عندما أصبحت شركة لينش تدبر الماجيل نيابة عن الراحل تايلور الذي كان قد غادر البلاد . ويبدو أن مستودع الماجيل لم يتم في الحقيقة اختلاؤه . ورأى ناظر البحرية الهندية أن الحاجة تدعو الى وجود مستودع وان الماجيل هو أنسب مكان له وأخيراً، أذنت حكومة بومباي في مايو ١٨٤٤ بدفع القيمة كما جرت التوصية بها من قبل العقيد رولينسون وذلك بإيجار شهري قدره مائة روبية . فطلبت شركة لينش نيابة عن الراحل تايلور ضعف هذا المبلغ . ثم أوردف الراحل بطلب دعم فيه رأي الشركة بتأجير الماجيل من اول نوفمبر ١٨٣٩ حتى أول مايو ١٨٤٤ بمبلغ ٢٠٠ روبية في الشهر ، ومستودع بغداد من اول ١٨٤٠ إلى أول اغسطس ١٨٤٣ بمبلغ مائة روبية في الشهر أو كلاهما بمبلغ ١٤٧٠٠ روبية .

: ١٨٤٧

وفي عام ١٨٤٧ تم الاتفاق بأن تستأجر الحكومة الاثنين معاً بمبلغ مائة روبية (بدلاً من ٣٠٠ روبية) في الشهر عن المدة التي جرى فيها استخدامهما مؤقتاً . وكان مجموع ما دفع عن هذه المدة هو ٥٤٠٠ روبية وبعد ذلك كان يتجدد إيجار الماجيل بين حين وآخر .

: ١٨٥١ - ١٨٥٢

وفي عام ١٨٥١-١٨٥٢ كانت حكومة الهند مستعدة لشراء الماجيل بمبلغ الف جنيه استرليني ، لكن القضية التي لم تتم لعدم استكمال لينش التي تدبر الماجيل صلاحيات التفويض الكافية لانعام تلك الصفة

وكذلك كان تايلور عندئذ مريضاً جداً حتى لم يكن ممكناً استشارته في الموضوع .

: ١٨٥٨

وأخيراً أصبحت شركة لينش هي المالكة للماجيل . وفي عام ١٨٥٨ استلمت الشركة من حكومة الهند مبلغ ألفي روية كتعويض عن الأضرار التي لحقت برصيف السفن أثناء الحرب الايرانية عندما أنزلت هناك الخيول والبغال والمؤن العائدة للقوات البريطانية .

الاستكشافات وأعمال المسح البريطانية عام ١٨٣٩-١٨٦١ :

وكانت هذه الايام حافلة بنشاط أعمال الاستكشافات والمسح في العراق التركي . وكان العمال الرئيسيون في هذه الاعمال هم ضباط البحرية الهندية الذين كانوا يعملون اولاً في الاسطول ثم بعده في سفيني «نيتوكريس» و «كومت» .

القائد ه. بي. لينش :

في عام ١٨٤١ بدأت أعمال مسح منتظمة في وادي نهر الفرات وكان القسم العلوي منه يربط كرونومتريا بمحوض البحر الابيض المتوسط وقد شارك في هذه الاعمال كل من القائد لينش والملازمين فيلكس جونز وكبول وسلي وجراوندس وقد انهمك القائد فيلكس جونز بعد نجاحه في قيادة السفينة نيتوكريس في أعمال على مستوى كبير من الاهمية يؤدها بمفرده خاصة بمسح الاماكن وجمع معلومات عامة عنها . وتشكل حصيلة عمله الذي استهلكه في عام ١٨٤٣ وأنهاه عام ١٨٥٥ حين

(١) لقد استوحى السير ديليو ويلكوكز الذي أصبحت مشاريعه لرى العراق تمالج جدياً سنة ١٩١٢ أفكاره الامامة من خرائط ورسوم فيلكس جونز لقنال النهروان القديم . وقد طبعت مذكرة جونز الرئيسية عن شبه الجزيرة في : فقرات حكومة بومباي رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ .

أصبح مقيماً سياسياً في بوشهر إنجازاً هائلاً دل على عظم قدرته ومتوقد ذكائه غير أن الأوروبيين الذين عملوا من بعده في العراق ربما كانوا لا يدركون مدى فضله عليهم جميعاً .

وفي اغسطس وسبتمبر من عام ١٨٤٤ رافق القائد فيلكس جونز العقيد رولينسون ، الوكيل السياسي ، في رحلة إلى زوهاب وكرمانشاه والسليمانية حيث قام بعملية مسح مهمة للمنطقة التي اجتازها للجمع معلومات للجنة الحدود في ارضروم . وفي إبريل عام ١٨٤٦ نزل بسفينته نيتوكريس إلى نهر دجلة ووصل إلى نقطة تقع فوق «دور» وسجل استقصاءات مفيدة . لكنه فشل ، كما ذكرنا من قبل ، في الوصول إلى الموصل . وفي إبريل عام ١٨٤٨ قام بمسح قناة النهر وان وفي عام ١٨٥٠ بعملية اختبار ومسح المنطقة الواقعة على الجانب الغربي من نهر دجلة بين بغداد ورأس الدجيل . وفي عام ١٨٥٢ وبناء على أوامر تلقاها من حكومة الهند ، التي منحتة علاوة خاصة قدرها ١٥٠ روبية في الشهر لكونه «مساح» واخرى الى «مساعدته» ، أخذ على عاتقه أعمال المسح التلويقي للمنطقة بين نهر دجلة والتلال الايرانية ، ومن بغداد حتى الشمال والموصل ، شاملة مناطق الكفري «الصالحية» وكركوك وآلنوك كوبرو وأربيل والموصل . وفي عام ١٨٥٣ أنجز مع مساعده ميلشيمان كولينجود مشروع تخطيط (١) شامل لمدينة بغداد ، ارفقه بترجمة لتاريخ المنطقة ملوءة بالمعلومات الاحصائية كتبت بقلم القائد جونز شخصياً . وفي

(١) ما يزال هذا المشروع يعد من احسن المشاريع التي وجدت - وقد استماره والي بغداد من المقيم البريطاني عام ١٩١٢ لاهراض عملية - وجرى استخدامه من قبل مهندسين كهربائيين يمثلون شركة بريطانية كان عهد اليها تأسيس ترامواي كهربائي ومشروع اضاءة في بغداد . وكان على كولينجود أن يعمل غلسة بسبب شك السلطات التركية فيه ، واضعا علامات وخطوطا بقلم رصاص على قميصه الابيض . وبعد انتهاء المشروع ترك القائد جونز من تلقاء نفسه بغداد لاعمال أخرى .

عام ١٨٥٤ ارسل إلى إنجلترا مع مذكرة تقع في ثلاث صفحات بياناً عن أعمال مسح بابلية قام بها تحتد من المسيب على نهر الفرات حتى الزاوية الشرقية-الغربية من بحر النجف . لكن الخرائط فقدت في مكتب الهند . بلندن . بعد ذلك ، وكان قد عاد قبل انتهاء مدة اجازته ليعمل كوكيل سياسي في بغداد من مارس حتى أكتوبر عام ١٨٥٥ .

القائد دبليو . بي . سلمي :

وفي عام ١٨٥٥ خلف القائد سلمي القائد فيليكس جونز في أعمال مسح العراق . وقد أعاد مسح مناطق بابل وكربلاء والكوفة والنجف بالطريقة التثليثية بمساعدة الملازمين كولينجود وبيوهر وهي مناطق كان مسحها القائد جونز ، بغير تلك الطريقة وزيدت عليها مساحة من الأرض في الناحية الشرقية .

وقد تم إنجاز هذا المسح في عام ١٨٦١ . لكن الخرائط النظيفية فقدت للمرة الثانية مع أوراق القائد سلمي المتقنة . وجرى الحصول على سجلات المنطقة والأوراق الأصلية من بغداد وكون عنها الملازم كولينجود خريطة واضحة المعالم . وهي تحتاج إلى بعض التصحيحات خاصة بالتغيرات الطبيعية لكنه لا يبدو محتملاً إلّاؤها . هذا وقد قام الملازم كولينجود بأعمال مسح إضافية أخرى .

وهكذا كانت الحصيلة العامة لبعثة تشزني وعمل الضباط البحريين الهنود اثنين وعشرين عاماً ، هي تحويل العراق التركي من بلد مجهول المعالم إلى بلد رسمت معالمه الرئيسية بشكل واضح ، حيث إن مناطق مهمة معينة قد جرى تخطيطها ومسحها بعناية مع مشروعات وافية عنها .

المشاريع الأثرية البريطانية عام ١٨٣٩-١٨٦١ :

وكانت من ضمن المشاريع الأقل قيمة من الوجهة السياسية ، وإن كانت بالغة الأهمية في مجال التنقيب عن الآثار التاريخية ، تلك الحفريات والاكتشافات التي قام بها الرحالون والرسميون البريطانيون

أثناء هذه الفترة في عسيري وبابل عن عصور ما قبل التاريخ .
ونكتفي هنا بمجرد ذكر الرحلتين اللتين قام بهما السير أ. ه. لبارد إلى
عصيرية وبابل في عام ١٨٤٥-١٨٤٧ وعام ١٧٤٩-١٨٥٠ واللتين
أعطتا نتائج مفيدة للغاية وإلى أعمال المستر ديليفرك لوفتس في نيقار ،
والوكره والمخير . ثم عمليات العقيد رولينسون في أماكن مختلفة أثناء
تحمله أعباء الوكالة السياسية في بغداد من عام ١٨٤٣ إلى عام ١٨٥٥ . وقد
وسع هؤلاء الحفاريون أعمال التنقيب توسيعاً عظيماً في بغداد من عام
١٨٠٨ حتى عام ١٨٢١ لكن لسوء الحظ لم تسفر أعمالهم هذه عن
نتيجة ملموسة .

نقل البريد البريطاني على المهن عام ١٨٣٩-١٨٦١ :

وبعد أن أخذت الملاحة البريطانية تنتظم في نهر دجلة ، الغي نقل
البريد البريطاني على الخيل مما كان معمولاً به بين بغداد والبصرة واستمر
حتى سبتمبر عام ١٨٤١ . ويبدو أن كلا الطريقتين كانتا صالحتين من
الوجهة العملية حيث إن الرسائل بين البصرة وبغداد كانت تصل إليهما
في خلال خمسة أيام ، أو نفس المدة التي تستغرقها الآن السفن البخارية
البريطانية ناقلة البريد . وكان العرب يقابلون البريد البريطاني وهو في
طريقه بكثير من الاحترام والتقدير ويحمون الأشخاص الذين يرافقونه .
وقد استمرت عملية نقل البريد على المهن عبر دمشق . وفي عام ١٨٤٤
فوض الوكيل السياسي البريطاني في العراق التركي بفرض طابع بريد على
المواد التي ترسل بواسطته وعن طريق أشخاص خصيصين . وفي نفس
الوقت ، قدمت حكومة الهند منحة للبريد قدرها ٢٠٠ روية شهرياً
لمجابهة العجز في عوائد طوابع البريد ، ضماناً لاستمراره .

سياسة الضباط البريطانيين المحليين في العراق التركي ١٨٣٩-١٨٤١ :

وإذا كان بعض الضباط البريطانيين الذين كانوا يعملون حينئذ في العراق يتطلعون سراً الى اليوم الذي يصبح فيه العراق ملكاً لبريطانيا فتلك حقيقة لا تثير الدهشة . ولقد كانت علاقات الحدود بين تركيا وايران تسير تحت اشراف المندوب البريطاني في بغداد ، كما كانت المصالح البريطانية المحلية في تزايد مستمر . ثم إن كل تحسين لوضع تلك البلاد ، سواء أكان من ناحية الملاحة البخارية أو أعمال المسح البرية والنهرية والمواصلات البريدية أو التجارة ، إنما يعود الفضل فيه إلى بعد نظر بريطانيا وجهودها الدائبة .

ومن جهة أخرى فقد بدأ للادارة الاقليمية التركية التي بنيت على الظلم والفساد وعدم الكفاءة ، أنه فات الاوان لاصلاح ما أفسد . ثم إن سياسة العداء والخصومة التي كانت تتبعها مع سائر الاجانب مما تميز بالازعاج وخلق العراقيل جعل ممثلي هؤلاء يحكم الضرورة راغبين في سقوط الدولة العثمانية . وفي عام ١٨٤٨ كتب العقيد رولينسون الى السفير البريطاني في القسطنطينية عن علاقاته الاخيرة مع نجيب باشا :

« لا بد وان سعادتكم أدركتم من سلسلة رسائل في الستة أشهر الماضية الروح الاستفزازية العامة التي يسير عليها نجيب باشا . إن عداوته تعزى في الاصل إلى كرهه الفطوري لكل ما هو اوروبي . والملاحظ ان اعماله الاستفزازية تصبح بلا ريب ، أكثر جهراً واستعلاناً كلما رأى تدخل الامتيازات البريطانية في مصالحه المالية . ان تأكيد المستمر لهذه الامتيازات ، يقف حجر عثرة أمام ممارساته التجارية التي لا يرى فيها سوى استعمال للسلطة ، لقد أخذ ببطء يستيقظ على حماقته في تعريضه نفسه للخطر الشديد الذي ينشأ من استعمال سعادتكم نفوذكم ضده لدى الباب العالي لذلك بات في الوقت الحاضر عازفاً عن مهاجمة حقوقنا وأصبح أقل نسياناً لآظهار ما كان يظهر من أمور خلال ثقته في حصانة اوضاعه

مما كان الفضل فيه يعزى لنا ولمصالحنا ، ومع ذلك ليس هناك شيء في تصرفه وسلوكه الآن مما يسمى مودة قلبية او جنوحاً للمصالحة . لقد دفعه الخوف مما أصبح يعرفه إلى هدنة بيننا قد عكس صفوها حادث عرضي محض . غير أنه أبدى القاء سلاحه جانباً ، وبإمكانه فقط المحافظة على أمان نسبي مما حصل بتأييد سعادتكم الفعال ، وذلك عن طريق يقظتي الدائمة وفي إظهار نفسي بأنني مستعد لتقويض أي هجوم يأتي من أية جهة كانت .

ويمكن معرفة آراء الرائد رولينسون (١) الخاصة بشأن مستقبل العراق من رسالته التالية التي بعث بها الى حكومة الهند عام ١٨٥٢ :

تتمتع الحكومة البريطانية حالياً ، دون ريب بأعلى درجات النفوذ المحلي هنا نتيجة لرسوخها وذلك بفضل جهودها الوطيدة التي واصلتها دون كلل او ملل خلال الستين سنة الاخيرة . واماننا احتمالان اوروبيان ربما لا يكونان الآن وشيكي الوقوع ، لكن لا بد من وقوعهما في الوقت المناسب ، وسيكون لهما تأثيرهما العظيم على نفوذهما هنا من حيث علاقته بالهند . ان احد هذين الاحتمالين هو استئناف العمل في الخطط الطموحة التوسعية التي يحتمل ان يدشن بها حاكم الامبراطورية الروسي الجديد . اما الاحتمال الآخر فهو تقسيم تركيا التي سيؤدي وضعها الحالي المتدهور الى عدم اتمام ذلك التقسيم بغير حرب اوروبية .

لذلك رأيت من واجبي ، منذ تعييني في الوكالة السياسية في بلاد العرب التركية ، أن أثبت سلوكاً سلمياً عاماً ، وأن أعمل على تقوية وامتداد نفوذنا المحلي حتى نبلغ تلك الغاية دون إثارة استياء السلطات

(١) لقد طلب الرائد رولينسون في مذكرة مطولة بعث بها الى مسكرتير الدولة للشئون الخارجية في ١٣ يونيو عام ١٨٥٣ بخصوص امكانية الشروع بتقسيم الامبراطورية التركية كما حث بوجوب احتلال جنود من الهند كامل قطاع الاقليم الممتد من نهر الزاب الادنى حتى ماته فالبهر .

التركية . وليس مما يبعد تصوره أبداً أن حماسته ونشاط ضباط الوكالة السياسية في أعمال الملاحاة والمسح كانتا تتبعان من أمنيات ضخمة لا تنسجم مع سيادة تركيا على العراق ، ولا بد أن شيئاً من تلك الظاهرة قد وصل إلى ادراك الترك والعرب ولا ريب في أن قناعتهم بمطامح بريطانيا في العراق وغيظ السلطات التركية من اتصالات بريطانيا المباشرة بشيوخ العرب ربما كانا أبرز ملمحين من ملامح الوضع الراهن في العراق التركي عائلتين كلاهما الى هذه الفترة من فترات التحرك السياسي والتجاري السريع .

★ ★ ★

مصالح بريطانية - هندية خاصة في العراق التركي ١٨٣٩ - ١٨٦١

المشروع البريطاني المقترح لإنشاء سكة حديد وادي نهر الفرات
بين البحر الأبيض المتوسط والخليج ١٨٥٦-١٨٥٧ :

عندما انتهى التفكير في المشروع الداعي لإنشاء مواصلات سريعة بين أوروبا والهند بواسطة السفن البخارية البريطانية العاملة في نهر الفرات حل مكانه مشروع إنشاء سكة حديد تحت الرعاية البريطانية تمتد من البحر الأبيض المتوسط حتى الخليج . وقد طرح فكرة هذا (١) المشروع في

(١) كان قد سبق مشروع المستر أندريو مشروع آخر أكثر شمولاً يموذ الفضل في إيجاده إلى السير مك دونالد ستيفنسون وجاء إلى حين الوجود بشكله الأصلي حوالي عام ١٨٤٠ . وكان يتضمن في صورته الأولى إنشاء سكة حديد متواصلة تربط بين الغرب والهند عبر القسطنطينية وآسيا الصغرى وحلب ووادي نهر الفرات والبصرة وبندر عباس وكراتشي . وفي شكل (خر له اتجهت النية بأن يمر الخط عبر غربوط عن طريق تبريز ، طهران ، مشهد ومراة وقندهار حتى السند . ولم يطلب أحد ضماناً لهذا المشروع الذي بقي قائماً حتى عام ١٨٧٩ على الأقل . لكن لم يبد على أنه قد جازى في تقدمه ركب المرحلة العلمية .

مارس عام ١٨٥٦ المستر و. ب. آندرو الموظف الرسمي السابق في مكتب البريد الهندي الذي قام بدراسة خاصة لقضايا سكك الحديد في الشرق الاوسط . وكانت محكمة المديرين التابعة لشركة الهند الشرقية المعظمة سنداً له في اقتراحاته كما أسس فريق من دبلوماسيي حكومة صاحبة الجلالة شركة من أجل تنفيذ مشاريعه وعينوا المستر اندرو رئيساً لها . وتم الحصول بالنيابة عنهم على امتياز لها من الباب العالي . وعين الجنرال ف. ر. تشزني ، قائد بعثة نهر الفرات ودجلة عام ١٨٣٤-١٨٣٦ مندوباً للشركة في القسطنطينية ، وأصبح السير جون مكينيل الخير البارز في شئون سكك الحديد رئيساً للمهندسين ، ووضعت سفينة صاحب الجلالة شيرامبولي تحت تصرف الجنرال تشزني والسير ج. مكينيل . وجرى اختبار مينائي حلب والسويدية ، ثم مسحت الطريق الممتدة من السويدية حتى حلب بالإضافة إلى الاعمال الاستطلاعية من حلب الى مسكنة الواقعة على نهر الفرات . وقد لاقى المشروع استحسان اللورد سترانفورد دي ردكليف سفير بريطانيا في القسطنطينية واللورد كلارندون وزير النولة البريطاني للشئون الخارجية .

وفي ٢٢ يونيو عام ١٨٥٧ قابل وفد يدعو الى فكرة تقديم الحكومة البريطانية دعماً مالياً لمشروع سكة حديد وادي نهر الفرات بمقابلة اللورد بالمرستون رئيس الوزراء . وكان يرأس الوفد اللورد شافتسبري والمستر اندرو وتضمن الوفد أعضاء بارزين من مجلس ادارة الشركة والبرلمان وكذلك عدداً من الاخصائيين أمثال الجنرال تشزني ومساعدته السابق المستر و. ايتزورث ، والجنرال السير فينيوك وليامز بطل الدفاع عن ولاية قارص ، والسير جستن شيل ، الوزير البريطاني السابق في طهران . والمستر ث. ك. لينش وآخرون . وأكد اللورد بالمرستون للوفد بأن الحكومة واعية تماماً لأهمية طريق الفرات ، وأنه قد دعم وسبواصل دعمه لمشروع سكة حديد وادي الفرات دون الرجوع إلى زملائه . ولم يكن في استطاعته قول أي شيء عن موضوع الضمانة المالية من جانب

الحكومة البريطانية . وقد طلب لاجل ذلك بأن تقدم اقتراحات الشركة اليه خطياً ، واعدأ بأنها ستلقى الاهتمام الكامل وان الحكومة ستساعد المشروع بقدر استطاعتها .

وعلى ما يظهر فقد توصلت حكومة صاحبة الجلالة في النهاية بأنه ليس في امكانها إعطاء ضمانات مالية . ثم اتضح طبعاً أن المشروع دون ضمانات يركن لها يصبح غير مُخِرٍ لأصحاب المال للدخول فيه . وفي النهاية انقضت المدة المقررة لاستعمال حق الامتياز الذي منحه الباب العالي دون ان تنتفع منه الشركة .

منحة من سمو مير ناصر خان السندي لتنظيف قناة الحسينية
١٨٣٦ - ١٨٤٣ :

أخذت المصالح لهذا اعتباراً من الفترة التي تحن بصدها الآن تنضخم أكثر فأكثر في نطاق عمل الوكالة السياسية البريطانية في بغداد . لقد كان تنظيف قناة الحسينية التي تغذي كربلاء بالمياه والبالغ طولها عشرين ميلاً يشكل صعوبة ضخمة للسلطات التركية المحلية لسبب كثرة رواسب الطين في القناة . وفي عام ١٨٣٦ أخذ سمو مير ناصر خان السند على عاتقه بأن يجعل تنظيفها واجباً دينياً ورغب الى ممثل حاكم بومباي أن يتلقوا منه مبلغ عشرين ألف روبية كدفعة اولى لخدمة المشروع وفي مقابل ذلك أوفد شخصين الى كربلاء كوكيلين عنه في تنفيذ الاعمال أولهما يدعى السيد مهدي شاه والثاني حاجي صالح . وكانت رغبته بأن تدفع اليهما سلفاً الاموال التي هما بحاجة اليها عن طريق الممثل البريطاني في بغداد . وأوعز بتنفيذ الترتيبات التي يدبرها . وفي عام ١٨٣٨ أُنجز المير بواسطة وكيله بأن العمل سوف يكلف مائة ألف روبية فحول مبلغاً اضافياً قدره خمسون ألف روبية الى الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، بواسطة الحاكم العام في السند وحكومة بومباي . وفي ١٨٣٩ طالب المير ناصر بفتح اعتماد إضافي له من خمسين ألف روبية في بغداد ، فاستجيب

لذلك . وفي عام ١٨٤٢ أفاد الرائد تايلور ، جواباً على استفسارات السلطات البريطانية في الهند ، بأنه قد دفع مبلغ ١٠٩,٩٩٩ روية بكامله الى وكيل سموه ، وذلك في اكتوبر ١٨٣٧ ، وإبريل ونوفمبر عام ١٨٤٠ ، ويونيو عام ١٨٤٢ حيث ائفل باب الحسابات .. وقد سدد رصيد الاعتماد الاخير بقيمة الخمسين الف روية الذي كان فتح باسم سموه أخيراً في حينه .

وصية اوض ١٨٤٩ - ١٨٦١ :

ونأتي الآن على ذكر موضوع وصية «اوض» الامانة القيمة غير العادية التي كانت منذ أن وجدت سبباً في خلق صعوبات خطيرة ومستمرة للممثل البريطاني في بغداد .

في عام ١٨٢٥ ، وخلال فترة من الاتفاق المالي الواسع بسبب حرب بورما ، قبل اللورد امهرست الحاكم العام للهند ، قرضاً عرف عموماً بقرض اوض الثالث ، من غازي الدين حيدر ملك اوض . وحددت نصوص القرض في اتفاقية تمت في لكنهو بواسطة المستر موردونت ريكس المقيم البريطاني في اوض . وكانت قيمة القرض عشرة ملايين روية وميزته ان يكون أبدياً لايسدد راسماله . أما فائدته البالغة خمسة في المائة سنوياً فتستمر حكومة الهند بدفعها إلى أبدي الدهر لاجراض خاصة معينة .

انجاز الاتفاقية بين ملك اوض والحاكم العام للهند في ١٧ أغسطس

: ١٨٢٥

لقد جرى انجاز الاتفاقية المذكورة في لوكنو في ١٧ أغسطس عام ١٨٢٥ على نسختين كتبت الاولى باللغة الايرانية ومهرت بختم ملك اوض ، وسلمت الى المستر ريكس . وكتبت الثانية باللغة الايرانية ووقع عليها المستر ريكس بصفته ممثل الحاكم العام ، وسلمت الى الملك تحت شرط ورد في كلا النسختين ، وهو إعادتها عندما يتم استبدالها

بوثيقة مطابقة لها تحمل ختم وتوقيع الحاكم العام . وصدق اللورد
أمهرست الاتفاقية في ٣٠ سبتمبر عام ١٨٢٥ . ولسوء الحظ ورغم أن
محتويات النسختين الاصيلتين والوثيقة الموقعة من الحاكم العام
والتي تحوي ترجمة انجليزية لها في عمود مواز للنص الايراني كانت
كلها متشابهة كثيراً ، الا ان النص الدقيق كان مختلفاً عن النسخ الثلاث .

وتضمنت الاتفاقية ، بين أشياء أخرى ، علاوات شهرية من
١٠,٠٠٠ روبية و ٢٥٠٠ روبية و ١١٠٠ روبية و ١٠٠٠ روبية تدفع
كل على حدة إلى نواب مبارك محل وسلطان مريم بجام وممتاز محل وسرفراز
محل مدى الحياة . والاسمان الاولان هما لزوجتي الملك . واعطى الحق
إلى كل منهما بأن تورث ثلث علاوتهما بعد وفاتها لاي شخص أو جهة
ترغبها . أما الثلثان المتبقيان من كل علاوة ، بالإضافة إلى قسم لم يوص
به في الثلث الاول فيجب تخصيصه للاحسان في كربلاء والنجف .
وهناك علاوات أخرى ، بلغ مجموعها ٩٢٩ روبية في الشهر خصصت
لخدم ومعلمي سرفراز ، مع شرط أنه اذا توفي أي من الموصى لهم دون
أن يرثه أحد فإنه يجب إضافة علاوته على المبالغ المخصصة لأعمال البر في
كربلاء والنجف . وهذه المبالغ التي خصصت لصرفها في المدن المقدسة
هي التي عرفت بوصية اوض .

التناقضات في أقسام الاتفاقية المختلفة :

ان فقرة الاتفاقية المتعلقة بوصية اوض كانت في القسم الذي
وقعه ملك اوض ، وينص بصراحة ووضوح تام في موضوع الوصية
على ما يلي :

« وعلى شركة الهند الشرقية الموقرة بعد تقسيم المبلغ المتبقي السابق ذكره
إلى جزئين ان يواصلوا تحويل النصف الاول منهما الى النجف الاشرف
والنصف الآخر إلى كربلاء المعظمة لمقر المجتهدين ساكني الاعتاب

المحروسة بالملائكة حيث يمكن لهُؤلاء المجتهدين الاستمرار في توزيعها على الاشخاص المستحقين نيابة عنا اكتساباً منا لرضائه جل وعلا .

أما قسم الاتفاقية الموقع من مسر ريكتس ، فقد نصت الفقرة المطابقة هكذا : (كتبت بلغة غير انجليزية ، ربما تكون ايرانية ، وهي مترجمة الى اللغة الانجليزية) . :

ويجب تحويل كامل العلاوة الشهري المتبقية على اساس تقديم النصف الاول الى النجف الاشرف والنصف الآخر الى كربلاء المعظمة والى المجتهدين ساكني الاعتاب الشريفة نيابة عن الملك الجليل المقدم ذكره ، وذلك لكي ينعم الله على جلالته بفيض من السعادة والاطمئنان .

وكان النص الايراني في الوثيقة التي تحمل اللغتين والتي صدق بموجبه الحاكم العام على الوثيقة ، هو نفسه تماماً الموجود في قسم الاتفاقية الموقع من المسر ريكتس ما عدا حذف الشطب الذي كان فوق حرف ايراني مما جعل النص مخالفاً لقواعد اللغة الصحيحة ، وترك مجالاً للشك فيما اذا كان الاشخاص الواجب الدفع لهم من المجتهدين المجاورين .

ولا تشمل عبارة «مجتهد» غير علماء اللاهوت الشيعة من أعلى مقام بينما كلمة «المجاورين» تعني اولئك الأشخاص الذين يعملون رسمياً في المزارات المقدسة وربما حتى الاشخاص الذين استقروا في المزارات او بالقرب منها لاسباب دينية .

وكانت الترجمة الانجليزية للنص في الوثيقة ، والتي صدقت بموجبه الاتفاقية ، ضعيفة نوعاً ما ، وهذه الترجمة كما يلي :

.... يجب تقسيم باقي الثلثين إلى جزئين متساويين . يعطى نصف منه إلى النجف الاشرف ، والنصف الآخر إلى كربلاء لكبير (١) الكهنة

(١) يلاحظ ان هناك استعمالاً جائزاً للقره بدلا من الجمع ، واكثر من ذلك فان كلمة « كبير الكهنة » او حتى كاهن هي ترجمة خاطئة لكلمة « مجتهد » . فهذه المجتهدين هي استاذية ، قضائية ، وشرعية وليست قربانية .

والمجاورين (أو الاشخاص المنوط بهم العمل فيه نيابة عن الملك المذكور) لكي ينعم الله على جلالته بالخيرات والبركات .

المعنى الحقيقي للاتفاقية :

ليس هناك مجال للشك بأن قسم الاتفاقية الذي صدق عليه الملك أوض هو ذلك الذي كشف منه عن نواياه الحقيقية بأصح عبارة . وقد نص ذلك القسم المذكور ، كما سنلاحظ ، بأن الأموال المحولة الى المجتهدين القاطنين في عتبة الملائكة المحروسة هي للتوزيع من قبلهم على «الاشخاص المستحقين» . وهذه النقطة لم تذكر في المستندات الأخرى . ومن الواضح أنه لم يكن في نية الملك بأن يكون المجاورون من ضمن المجتهدين الذين تحول لهم الاموال ولم يجر مطلقاً ذكر المجاورين في وصية اوض ، كما أنها لم تكن نتيجة خطأ ارتكبه الكاتب الايراني حيث أدى ذلك إلى ترجمة الاتفاقية إلى الانجليزية بطريقة غير صحيحة .

البدء بتنفيذ وصية اوض عام ١٨٤٩ :

وفي عام ١٨٤٩ توفي كل من سلطان مريم بيجم ونواب مبارك محل ، وكان الملك غازي الدين حيدر قد توفي قبلهما في عام ١٨٢٧ ، واصبحت فقرات الاتفاقية المتعلقة بوصية اوض سارية المفعول . وأخذ الملازم كبول – الوكيل السياسي بالنيابة في بغداد أثناء غياب الوكيل السياسي الراحل رولينسون في أجازة – بعين الاعتبار كيفية تطبيق قضية نصوص الوصية عموماً فيما يختص بهما .

أوامر الحكومة بخصوص ادارة الوصية في عام ١٨٤٩-١٨٥٢ :

لقد بدا أن جسامه أهمية الوصية والصعوبات السياسية التي أخذت تهدد الوكالة السياسية البريطانية في بغداد ، قد أخافت الممثل البريطاني . فبلغ ١٦٦٨ روية شهرياً من علاوة السلطان مريم بيجم ، وكذلك مبلغ ٦٦٦٦ روية شهرياً من علاوة نواب مبارك محل بدأ مفعولهما من

تاريخ ٦ إبريل و ٣٠ يونيو ١٨٤٩ ، وتراكت بسرعة بيسهما مبالغ كبيرة . عندها كتب الملازم كبول الى حكومة الهند وسفير صاحبة الجلالة في القسطنطينية مشيراً إلى مجزرة كربلاء التي حصلت عام ١٨٤٣ الى التنافر المتأصل والقائم دائماً بين الطائفتين الاسلاميتين السنة والشيعة . وارتباط الوصية بالاخيرة ، ثم تأييد حكومة العراق التركي للطائفة الاولى وخشي ان تكون مبالغ الوصية المتجمعة بكيفية كبيرة ، «سوى القرض الذي يحتمل ان تراكم دفعاته الشهرية القادمة » سبباً في إفساد الحاميات العسكرية التركية الموجودة في كربلاء ان كانت ما تزال بحاجة للفساد « أو في أي حال في تأمين المساعدة والعون إلى عدد كبير من أفراد الشيعة المتعصين ، الذين نادراً ما يطلبون ربحاً مادياً للتضحية بحياتهم في سبيل قضية تعتبر في نظرهم شيئاً مقدساً » ، الا وهي تحرير كربلاء والنجف من السيطرة التركية . وأضاف الملازم كبول « لقد حاولت أن أبين ان امداد المجتهدين في كربلاء والنجف بمبالغ كبيرة على شكل دفعات شهرية يمكن بسبب انعدام المراقبة على مصروفاتهم أن يصبح سبباً في إثارة عناصر الشغب في هذه الباشوية ، كما ان الطريقة غير المشروطة في تسليم الاموال لهم يحتمل ان تثير من ورائها فيما بعد سخط الحكومة التركية » . ولفت الانتباه أيضاً إلى الصعوبات التي يمكن ان تنشأ عن ضمان استمرار امداد خزينة الوكالة بالأموال اللازمة للوفاء بالدفعات المطلوبة . وفي الواقع لقد طلب فقط «منحه سلطة مطلقة بتسليم أو إيقاف الدفعات المشار اليها دون الاشارة إلى تواريخ استحقاق الدفع . لكن اتضح من لهجة رسالته أنه غير موافق على استمرار الحكومة البريطانية التعهد في تنفيذ الوصية ، حتى ولا عن طريق ممثلها في بغداد .

وأجاب السير سترانفورد كانغ ، سفير صاحبة الجلالة في القسطنطينية ، بأنه يبدو من الصعب في الظروف الحالية السماح بمخالفة بنود وصية الملك اوض وان أفضل طريقة هي أن يجري الدفع سنوياً

حسب الوصية مع جعل المستلمين مسئولين عملياً عن التزاماتهم حيال مستحقيها . واعتبر السفير أن قضية بمثل هذه الدقة تستلزم تحويلها الى حكومة صاحبة الجلالة . وقال في تعليماته الى الملازم كبول : « وعلى أية حال يجب عليك أن تقف في وجه أي سوء تفاهم يمكن أن ينشأ في فترة اضطراب ينتج عن قيام الوكالة البريطانية بتأدية الدفعات ، واتصور أنه رغم وجود اعتبارات أخرى يجب أن يتجنب بعناية أي عمل خفي أو مستتر يتعلق بتلك القضية أثناء العملية المالية » .

: ١٨٥٠

على أن حكومة الهند قررت خلال هذه الفترة عدم وجوب دفع المبالغ في بغداد ، وأنه بدلا من تحويلها الى المجتهدين في النجف وكر بلاه يمكن لهؤلاء ان يوكلوا عنهم من يسحب من حسابهم في خزانة بومباي وعبر لورد بالمرستون سكرتير الدولة للشئون الخارجية عن موافقة حلرة على هذا الترتيب الاخير وظل العمل بالوصية قائماً وفق هذا الترتيب حتى سنة ١٨٥٢ .

: ١٨٥٢

في هذه السنة أعيد فتح القضية على أثر رجوع الرائد رولينسون من اجازته . فقد أشار بأن طريقة الدفع الدائرية هي ، في الحقيقة ، مظهر من مظاهر التخفي والتسر وأنه يحتمل أن تسبب مشكلات مع السلطات التركية أكثر مما لو دفعت المبالغ مباشرة وعلائية عن طريق بغداد ، كما أنه اعتقد أيضاً بوجود خطر حقيقي من الاموال بسبب اساءة المجتهدين استعمالها لعدم وجود المراقبة اللازمة ، ثم قال :

« يمكن أن اضعف بأن المشكلات التي تصورتها مقترنة بأسلوب الدفع الجاري حالياً لم تكن مجرد افتراضات خيالية . انني أعتقد أنه لدى المبرر للقول بأنه هذه الاموال كانت تستخدم بطريقة تأمرية مخالفة

للقانون ، وان هناك مبالغ محترمة حولت من أهدافها الخيرية لتصرف في سبيل أطماع شخصية . وعلمت أيضاً ان سلطات الباشوية قد لفت انتباهها تدفق الاموال المفاجيء الى كربلاء والنجف ، فعبّرت عن عدم ارياحها عن ذلك حين نعت الباب هذه الاموال بعبارة « الدفعات السرية للاماكن المقدسة من السلطات الهندية البريطانية » .

والعلاج في نظر الرائد رولينسون ، كان بوضع المدفوعات دون تحفظ بامم الوكيل السياسي لدى محكمة بغداد ، حيث هو في نفس الوقت قنصل عام لصاحبة الجلالة ، وتفويضه بأن يتحرى — طبقاً للاجراءات المطبقة في لوكنو في حالات معاشات التقاعد المضمونة — فيما اذا كانت الاموال المشار لها تصرف في الاحوال المقصودة لها حسب ارادة المحسن الملكي ، وفي أعمال خيرية ودينية ، وليس في إثارة الاضطرابات السياسية او الفساد العسكري . ثم اعطاء الوكيل السياسي سلطة مطلقة اثناء الحالات الطارئة لاييقاف كل الدفع .

ولم تكن هذه الاقتراحات تطابق آراء اللورد دلهوزي الحاكم العام للهند . ونموجب اوامره نصح الرائد رولينسون بأنه ليس لحكومة الهند ولا للوكيل السياسي أي حق في ممارسة أية رقابة على الدفعات المالية التي ترك امرها حسب بنود الوصية الى المجتهدين » . وارسل كتاب الى محكمة المديرين التابعة لشركة الهند الشرقية يقترح وجوب الاخذ برأي السفير البريطاني لدى الباب العالي . وكانت النتيجة ان الرائد روس (أصبح فيما بعد اللورد ستراترن) القائم بالاعمال البريطاني في القسطنطينية أيد اقتراحات الرائد رولينسون مشراً الى أنه من الضروري الحفاظ على العلاقات الطيبة مع الحكومة التركية وان استعمال وسائل الثورة وتدير المكائد يجب انتزاعها من أيدي المناوئين الطائفين من أفراد الشيعة المتعصبين .

بناء على ذلك الغت حكومة الهند في أكتوبر عام ١٨٥٢ اوامرها

الاولى في هذا الصدد . وجرت عمليات الدفع من خزينة بغداد ، وعهد إلى الوكيل السياسي «مراقبة حكيمة على كيفية صرف الاموال» .

ويبدو محتملا خلال هذه الفترة أن محادثات كانت تدور حول وصية اوض على أسس الترجمة الانجليزية الخاطئة لاتفاقية عام ١٨٥٢ وقد اشارت الى هذا فقرات مختلفة من مراسلات الراحل رولينسون والملازم كبول .

نتائج وصية اوض في النجف ١٨٥٢ :

ففي عام ١٨٥٢ كتب الراحل رولينسون الى وزير الدولة للشئون الخارجية عن حالة الثورة في النجف ما يلي :

« لا بد ان سيادتكم تذكر ان الحكومة الهندية تدفع مبلغاً سنوياً قدره خمسة آلاف جنيه استرليني ، بمقتضى اتفاقيتها مع ملك اوض الراحل ، للحفاظ على مزارات النجف بالاضافة الى الاحسانات المتعلقة بها . وإنكم سوف تدركون بأن هذه الدفعة نتج عنها قذوم عدد كبير من المتعبدین من الهند للسكنى في المدينة . إن وجودهم يمدني بدافع إضافي للعمل على منع تكرار مشهد تلك المذبحة التي دارت رحاها في كربلاء منذ عشر سنوات » .

الادارة المحلية للوصية ١٨٥٢ - ١٨٥٤ :

لقد وصف الميجور رولينسون ، الوكيل السياسي في بغداد طريقة تصرفه في الادارة المحلية لوصية اوض وفقاً لقول الحكومة وانه « نتيجة لتعليمات الحكومة بممارسة حق الاشراف العام على مدفوعات هبات لوكنو الحيرية إلى كربلاء والنجف ومنعاً لاساءة استعمال الاموال لاغراض سياسية او شخصية » فقال في رسالة بعث بها الى المقيم السياسي في لوكنو ، في مايو عام ١٨٥٤ ما يلي :

لقد اتصلت السنة الماضية بالمجتهدين في هذه الاماكن (١) ، ميرزا

(١) كربلاء والنجف .

علي ناجي والشيخ مرتضى ، واتفقت معهما على خطة توزيع الاموال التي — كما اعتقد — سوف تجيز استخدام أكبر مبلغ في سبيل الصالح العام طبقاً لنصوص الوصية الاصلية . وحيث انني حافظت تماماً على المطالب الفردية للمجتهدين ومختلف المؤسسات الدينية ذات الصلة بالمرارات ، كما أمنت في نفس الوقت في هذه الخطة علاوة سخية تصرف من أجل أغراض خيرية بحثية وحتى على المصالح والفوائد العامة ، كاصلاح المساجد والكتليات ، واستمرار فتح قناة القنات التي تمتد كربلاء بما تحتاجه من المياه فإنه لمن باب العدل والانصاف وحدهما ان اقول بأن المجتهدين قد استجابا برحابة كلي لكل اقتراح قدمته وطلبت منهما بتحويل توزيع الاموال الى أغراض تعم فائدتها على الجميع بما يعوق استخدامها في سبيل أهداف دينية محضة .

وبعد حصول العقيد رولينسون على بيان دقيق من ميرزا علي ناجي بالمبالغ التي تحتاجها كربلاء بموجب هذه الخطة خلال عام ١٨٥٢-١٨٥٣ بعث بذلك الى المقيم البريطاني في لوكهنو ، مع الملاحظات التالية :

علاوة على ذلك ، فان غرضي من ارسال هذه الاوراق ليس مجرد ارضاء صاحب الجلالة ملك اوض بأن أعمال البر التي جاءت أصلاً من خزينته لو كهنو يجري صرفها كما يجب ، بل أيضاً لكي أحوز على موافقة جلالته على خطة التوزيع العامة ، بسبب وجود حزب معين متعصب في كربلاء يرثسه بعض المجتهدين الحليين السن ، ممن يرفضون تخصيص أية مبالغ للأهداف الخيرية والعامة .

وأجاب الرائد سليمان المقيم في لوكهنو معبراً عن موافقته التامة على الترتيبات التي أجريت والتي تبدو له بأنها «من أكثر الاعمال خيراً وحكمة» ثم قبوله تقديم البيانات إلى ملك اوض . لكنه اوضح بأنه رغم امكانية الحصول على موافقة جلالته على الاجراءات فانها في أي حال من الاحوال ليست ضرورية .

علاقات الدول الاوروبية الاخرى مع العراق التركي ١٨٣٩ - ١٨٦١

يبدو أن الدولة الاوروبية الوحيدة غير بريطانيا التي كان لها ممثل في العراق التركي كانت فرنسا .

تمثيل المصالح الفرنسية في بغداد :

هناك اشارات متكررة في مراسلات السنوات التي تلت عام ١٨٤١ إلى وجود قنصل فرنسي عام في بغداد ، يظهر ان موقفه من الممثل البريطاني كان عدائياً ربما بسبب اختلاف سياسي بريطاني وفرنسا حول سوريا وفشل وفد فرنسي كان ارسل أخيراً إلى إيران .

ويبدو أن هذا الموظف الرسمي كان يشغل نفسه كثيراً بشئون البلاد المحلية رغم ان بلاده لم يكن لها مصالح محلية ما عدا ما اتصل بقضايا الكاثوليك الدينية . ولقد لاحظنا آنفاً كيف ان نجيب باشا ، قبل توجهه لاختضاع كربلاء عام ١٨٤٢ ، رأى أنه من الضروري اطلاع كل من الممثل الفرنسي والممثل البريطاني في بغداد على نواياه . وفي أثناء سير العمليات العسكرية في كربلاء قام بعض الايرانيين بزيارة القنصل العام الفرنسي « وطلبوا نصيحته فيما اذا كان يجب عليهم التقدم إلى كربلاء لمساعدة الشيعة لأن الحرب كانت حرباً دينية » .

وفي عام ١٨٤٣ ، كما ذكر تحت عنوان العلاقات مع ايران ، وجد الوكيل السياسي البريطاني أن قيامه بمحاولات التوسط بين السلطات التركية والراعايا الايرانيين قوبل بالغيرة والحسد من قبل زميله الفرنسي . وفي عام ١٨٤٥ ، أثناء المفاوضات بخصوص ضرورة الاحتفاظ بسفينة بريطانية مسلحة في العراق ، أشار العقيد رولينسون ، كما سبق أن ذكرنا ، إلى أطماع فرنسا في تركيا الآسيوية .

عبد العزيز ١٨٦١ - ١٨٧٦ ومراد الخامس ١٨٧٦ (١)

توفي عبدالمجيد في الخامس والعشرين من شهر يونيه سنة ١٨٦١ ، فخلفه في السلطنة أخوه عبدالعزيز الذي حكم الامبراطورية العثمانية خمسة عشر عاماً ، وقد بلغ تركيز السلطة والادارة ، في عهده ، منذ سنة ١٨٣٤ حداً لا يطاق ، لا سيما بالنظر لقلة وسائل الاتصال . وفي سنة ١٨٦٤ أعيد بصورة جزئية نظام تفويض السلطة الاقليمي ، حتى اذا كانت سنة ١٨٦٧ طبق في جميع أنحاء الامبراطورية مشروع تنظيم مدني ، كان قد اعدده علي باشا ، وذلك بعد ان اختبر تطبيقه في إقليم الدناوب من قبل مدحت باشا الذي صار فيما بعد والياً على بغداد .

وفي ظل حكم عبدالعزيز تأثر سير الحوادث في العراق التركي بعض الشيء بالأحداث الجارية في تركيا الغربية ، ولا داعي للخوض في تفاصيل تلك الاحداث هنا . لقد كان الاضطراب يحتاج البلقان باستمرار وبلغ مداه في فظائع بلغاريا عام ١٨٧٥-١٨٧٦ كما ساد التعصب للاسلام في سالونيك بصورة مروعة ، حيث قتل قنصلان أجنبيان ، ولعل العجز

(١) مصادر المعلومات الخاصة بتاريخ العراق التركي ، في ظل حكم عبد العزيز ومراد الخامس ، تكاد تكون جميعاً رسمية ، وقد خصها مستر ج. ١٠٠ سالدنها في مقاله عن الفنون العربية التركية ١٨٠١ - ١٨٠٥ المطبوع في ١٩٠٥ ، كما ان ثمة تعقيبات جديدة بالذكر في مؤلف مستر ج. ١٠٠ لماك جون حمايتنا الجديدة ١٨٧٩ تتعلق بالادارة العامة بصفة خاصة ، كما تتضمن أيضاً معلومات عن هذه الفترة مؤلفات السيدة آن بلنت من بدو الفرات ، ١٨٧٩ مع أنها تشير الى عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨ والى حجة نجد ، وينبغي ذكر مؤلف مستر ج. ١٠٠ جيري « مير آسيا التركية » سنة ١٨٧٨ وتحتوي رحلة وتلفسراف جولدسميد سنة ١٨٧٤ بعض الحقائق عن انشاء خط تلفراف الخليج ، بغداد - ايران . وثمة تقرير قيم عن نظام السلطة التنفيذية التركي كما شكل في عام ١٨٦٧ ولماك كونز حمايتنا الجديدة وقد اقبله بملاحظات عن النظام القضائي .

الاداري والاسراف المالي ان يكونا من الاسباب الواضحة لتدهور مركز تركيا بصفة عامة ، وقد مهد لهذا الاسراف قبول تركيا -بعد حرب القرم- عضواً في الدول الاوربية ، فيسر لها ذلك سبيل الحصول على القروض الاجنبية ، وانحدرت تركيا في الواقع إلى هوة الافلاس بسبب نفقات الحرب في البلقان ، تلك التي افضت بها الى المركز التعس الذي وصلت اليه عند سقوط عبدالعزيز ، كما كان تبذير السلطان شخصياً من بعض أسباب الكارثة التي حدثت بحزب سياسي يضم الوزير الاكبر ووزير الحرب ومدحت باشا والي بغداد السابق الى ترك الحكم في مايو سنة ١٨٧٦ بناء على فتوى شيخ الاسلام ، ثم ما لبث ان ادرسته الوفاة بعد ذلك ، ولا تخلو واقعة وفاته من شبهة الخيانة ، وقد خلفه في الحكم ابن اخيه باسم مراد الخامس وكان فاشلاً ، فعزل في اغسطس سنة ١٨٧٦ لعدم كفايته بعد حكم لم يمتد أكثر من ثلاثة أشهر .

ونظراً لسوء الحالة التي منيت بها تركيا بسبب احداثها الداخلية ، استفحل النفوذ الروسي في القسطنطينية ، واستحدث الباب العالي نظام النقيب البلغاري فزال ما كان للبطريركية اليونانية بالقسطنطينية من ولاية شرعية على الكنيسة البلغارية ، وانتعشت لذلك الروح القومية في بلغاريا ، وبعد ان تغلبت المانيا على فرنسا في عام ١٨٧١ نجحت روسيا في الحصول على الغاء جزئي لمعاهدة باريس مما رفع من قدرها في البوسفور ، واثاح تعديل المعاهدة لروسيا وتركيا مجدداً حريتهما في الاشراف على القوات الحربية في البحر الاسود ، وكان ذلك تحولاً نافعاً لروسيا ، ولكن المضايق ظلت موصدة في وجه الجميع فيما عدا رجال الحرب من الاتراك .

وقد نشر في يونيو سنة ١٨٧٦ قانون يهم جميع الشعوب الاجنبية ، يتعلّق برعاياها في تركيا ، فقد خول للاجانب -بمقتضاة- حق تملك العقارات في المستقبل ، في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية ، فيما عدا الاراضي المقدسة بالحجاز وذلك بشرط الخضوع لتشريعات الادارة التركية بهذا الصدد .

علاقات تركيا بايران ١٨٦١ - ١٨٧٦

زيارة صاحب الجلالة ناصر الدين شاه ايران للعراق التركي
١٨٧٠ - ١٨٧١ :

كانت أعظم الحوادث التي تسترعي النظر في تاريخ العلاقات التركية الايرانية ، خلال حكم السلطان عبدالعزيز ، تلك الرحلة التي قام بها ناصر الدين شاه ، حاكم إيران ، لزيارة الاماكن المقدسة الشيعية في العراق التركي ، وكان موضوع تلك الزيارة قد بحث في مايو سنة ١٨٧٠ او قبل ذلك ، وتمت الزيارة نفسها في الشتاء التالي ، ولا بد أن تكون هذه الزيارة قد سببت قلقاً شديداً للحكومة التركية ، نظراً للكرهية المتبادلة بين السنيين والشيعية ، وكذلك العدواة التقليدية بين العرب والایرانيين ، والاحتكاك المستمر والعلاقات المتوترة بين الحكومات التركية والایرانية المتعاقبة متعلقاً بالخلاف على الحدود ، الذي كان يوشك أن يفجر ازمة . أما ان تلك الزيارة لم تتم دون ازعاج شديد للرسميين الاتراك . بمختلف درجاتهم ، فظاهر من الفقرة التالية . ففي ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٧٠ حرر القائم بالاعمال في ايران خطاباً خاصاً من كرمانشاه الى مستر أليسون الوزير البريطاني في طهران ، يقول فيه : « لا يمكن أن تتصور ما سببت لنا هذه الرحلة المشثومة من متاعب لا تحصى ، وما نعاني من الآلام التي لا نهاية لها ، حتى لقد قعد بي المرض من الإعياء والحerman ، واذا كنت الآن بحجر ، فلا تمنقلوا أني رضي البال . لقد وصل الملك إلى كرمانشاه ويقال إنه سيقتي بها عشرة أيام . واذا تم ذلك فسنصل الى بغداد بعناية الله » إضاء .

إن الاجراءات الخاصة بوصول الشاه وإقامته في بغداد موصوفة تماماً في رسالتين أرسلهما الرائد هربرت المعتمد البريطاني هناك ، إلى سفير بريطانيا في القسطنطينية ، وتولى إيرادهما كاملتين فيما يلي :

٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠

يشرفني أن أبلغكم أنه في ٢٠ الجاري وصلت أنباء إلى بغداد عن قرب حضور سعادة مشير الدولة (١) والسفير الإيراني في القسطنطينية وكامل باشا والقومسيير الامبراطوري ليكونوا في استقبال جلالة شاه إيران وسعادة مدحت باشا يرافقهما كبار ضباط حكومته عند زيارتهما للاماكن المقدسة وقرية المعظم على بعد حوالي ثلاثة أميال شمالي المدينة .. .
وقد ارسلت سرية فرسان ، كحرس شرف ، لاداء التحية عند وصولهم » .

وقد جاء الوفد بغداد بعد الظهر يوم ٢٢ الجاري ، وأقام الزائرون بالسراي ، حيث وضعت الاجنحة الرئيسية منها تحت تصرفهم .
وكان لي الشرف ان ازورهم رسمياً امس ٢٣ الجاري ، حيث أنبأني مشير الدولة أنه يزعم التوجه ، في ذات المساء ، أو صباحاً ، الى كرمانشاه للانضمام إلى الشاه .
اما كامل باشا فانه ينتظر هنا لمراقبة الحاكم العام إلى الحدود .

٧ ديسمبر سنة ١٨٧٠

إلحاقاً برسائلي رقم ١٩ المؤرخة ٢٣ أكتوبر الماضي أتشرف بإبلاغكم أنه في الخامس من الشهر الماضي وصل —بالبرق— نبأ من مشير الدولة الذي وصل معسكر الشاه ، يفيد أن جلالته سوف يغادر كرمانشاه إلى الحدود في ذلك اليوم ، وان سعادة مدحت باشا يرافقه كامل باشا والمنسوب الملكي وروؤف باشا وقائد القوات وطائفة من كبار الضباط ، بحراسة ثمانمائة من جنود المشاة وثلة من الفرسان قد غادروا بغداد لمقابلة جلالته في خاتقين .

(١) وهو ميرزا حسين خان الذي صار في سنة ١٨٧١ رئيساً للوزارة في إيران ، وفي سنة ١٨٧٢ حمل الشاه على اصدار ارادته بمنح امتياز روتر المشهور .

لقد وصل الشاه الى بغداد مبكراً بعد ظهر يوم ٢٢ الماضي ، وقصد فوراً الى حيث يقيم ، بكشك(١) جديد ، اعد في حديقة كبيرة خارج أسوار المدينة ، وقد أثبت على نحو فاعل ، لاستقباله .

وصل جلالته في أبة ، بحراسة الضباط آنفي الذكر ، ووزرائه المرافقين له وغيرهم ، ومر جلالته ، وحاشيته ، بطريق أعد خصيصاً لذلك ، على مسافة تزيد سفيما يبلو لي— على ميلين من المدينة ، وكان الطريق يعج بالسكان ، وقد صفت به قوات الحرس ، والتلاميذ من مختلف المدارس في مظهر أنيق ، وكان بعضهم يرتدي الحلة الرسمية ، وتلك ظاهرة(٢) جديدة في البلاد .

وكان يتقدمه فصيلتان من جنود المشاة الايرانيين ، تتألف كل منهما من حوالي مائتي محارب ، ثم فرقته الخاصة المؤلفة من ألف ومائة محارب ، وعلى رأسها جوقة موسيقية كبيرة بارعة .

وساد النظام على أكمل وجه أثناء مرور جلالته ، واتخذ الحاكم العام للاقليم كل الاحتياطات اللازمة لكفاية الأمن .

وقد انعقدت سحابة من الغبار كادت تخفي الشاه وحاشيته عن نظر المشاهدين ، القريب منهم والبعيد عن طريق مرور جلالته ، وانقضت الجموع الحاشدة التي كادت تستوعب كل سكان المدينة ، وعاد الجميع أدراجهم إلى منازلهم في هدوء .

وارفق بهذا قائمة بالاشخاص الذين رافقوا جلالته ، وقد كانت مرفقة أيضاً برسالة بعث بها وزير جلالته في طهران إلى ايران جرانفيل الذي تفضل على بصورة منها .

(١) ما زال هذا البناء قائماً ١٩١٢ وقد اتفد مستشفى ، ويقع على الضفة اليسرى من نهر دجلة ، أعلى المدينة مباشرة .

(٢) وتبدو هذه الظاهرة في المناسبات العامة في بغداد في الوقت الحاضر ١٩١٢ وفيها اشارة — ثانوية الالهية — من الروح الحربية التي تهدد بتخريب تركيا .

ولدى مرور الشاه بمعسكر القوات العثمانية ، التي كانت تعسكر منذ مدة سبقت في الخيام على بعد ميل من المدينة ، أطلقت مدفعية الميدان واحداً وعشرين طلقة للتحية . وجنما ترحل إلى منزل الحديقة أطلقت القلعة مائة مدفع ومدفعاً .

ولوحظ —بشعور من خيبة الامل لدى الجمهور— الذي يقدر المجاملة سمة للكرامة وعزة النفس —ان الشاه لم يرد التحية على أحد ، كبيراً كان ام صغيراً .

وحتى لدى استقبال جلالته للحاكم العام وكبار الضباط في خافقين لم يشأ أن يعبر تحيتهم أدنى اعتبار .

ويقولون ان هذا هو العرف في البلاط الايراني .

وبدا جلالته مشغولاً بنفسه تماماً ، وقد وصفه الذين رافقوه من الحدود بأنه مغرور بالجواهر والحلي المتوجة وأنه لا يفتأ ينظر إلى نفسه ، متحسناً حليه بلطف ، فكان لا يأبه إلى من حوله إلا نادراً ، وهو إذا فعل لم يكن ليزيد على أن يلقي اليهم بعض الاسئلة المقتضبة .

وفي الضحى ، عقب وصوله ، قصد الى زيارة مزار (١) الشيعة ، وهي عامة لجميع المذاهب الاسلامية ، في المعظم .

وعاد جلالته متأخراً بعد الظهر ، وتوجه إلى المعسكر التركي ، حيث كانت القوات مع عتادها الحربي منذ بضع ساعات في انتظار مقدمه .

وقد ترتب على تأخر موعد وصوله لإختصار العرض العسكري الذي كان في النية إجراؤه ، ولكن ، بعد قليل من حركات العرض وأداء السلام ، عمد جلالته إلى توزيع كثير من الاوسمة ، فمنح مدحت باشا

(١) ويحتمل أن يكون المكان المقصود هو قبر أبى حنيفة وهو سنى لاشيعى، انظر المجلد الثاني من هذا القاموس الجغرافى ص ١٢٤٣ مقال موادهدام .

وساماً من الدرجة الاولى ، وكلاً من رؤوف باشا وكامل باشا وساماً من الدرجة الثانية ، ومنح آخرين عديدين اوسمة أقل درجة .

ويبدو ان هذا التوزيع لم تراعى فيه الدقة ، كما يبدو أنه لم يقابل بالارتياح ، ذلك بأن الاوسمة التي منحت لكبار الضباط وأقرانهم ، هي مما يمنح عادة لصغار العاملين في بلاط طهران .

وفي صباح الرابع والعشرين انتقل جلالتة ، وبرفقته كالعادة مدحت باشا وكثيرون غيره ، بالباخرة العثمانية الموصل لزيارة الاطلال العظيمة في القصر الايراني القديم في المدائن « تسفون » .

وبهذه المناسبة ، وفي ساعة متأخرة قبيل قيام الباخرة «الموصل» بأقل من ساعة ، طلب ، إلى شاكر بك شخصياً وهو المتصرف بالنيابة عن مدحت باشا السماح لباخرة جلالتها «كومت» بمراقبتهم اذا ما نشأت صعوبات بسبب «ضحولة» مياه النهر .

وبناء على ذلك تبعتهم السفينة ، بقدر ما اسعفت طاقة بخارها ، ومع ذلك فانه لم يحتاج إلى خدماتها ، نظراً لتمام رحلة «الموصل» بأمان . وعادت السفينة حوالي العاشرة مساء .

وكان الليل مظلماً ، ولكن المنازل الرئيسية المطلة على النهر والتي كانت مزدانة بالأنوار في كل ليلة منذ وصول جلالتة ، قد أعيدت إضاءةها ، كما كان الجسر عبر النهر مزديناً بالأنوار كذلك ، وبينما كانت الموصل الباهرة الاضواء تنساب يرفق على صفحة النهر الهادى تماماً ، انبعثت أضواء زرقاء كبيرة ، كانت قد أعدت على طول ضفتي النهر ، باعثة ضوءاً جميلاً صافياً فيما حولها ، ومعطية انراً بهيجاً أخاذاً .

وفي المساءين السابقين شاهد جلالتة عرضاً للالعاب النارية على الضفة الاخرى من النهر حيث كان يخيم معسكر جلالتة .

وفي ظهر الخامس والعشرين استقبل الشاه ممثلي الدول في المدينة ،
بما فيهم القائد والمعتمد السياسي العام لهذه القنصلية والقنصلية الفرنسية
والنائب عن قنصلية ايطاليا .

وقد صحب جمعنا مسرّ اونجلي ملحق وفد جلالة الشاه في طهران ،
الذي جاء مع المعسكر .

واستقبلنا جميعاً في خيمة يحيى خان ومعتمد الملك وكبير أمناء القصر ،
حيث لقينا سعادة مدحت باشا ، وفي الوقت المحدد قدمنا سعادته
وبصحبته مشير الدولة وعلي حنا بك إلى جلالة الشاه .

وقادنا مدحت باشا الى الحجرة الكبيرة في وسط الكشك حيث
وجدنا جلالته جالساً على اريكة ، مرتدياً حلة من قماش غامق ، وقد
رصع صدرها بضفادع من الماس ، ولم يكن يرتدي نعلا ولا حذاء ،
ولنما كان يلبس جورباً طويلاً أبيض .

وعملاً بالمعروف المقرر في بلاطه لم يلتفت لتحياتنا ، ولدى تقديمنا
اليه ألقى إلى كل منا بعض ملاحظات محلية عامة ، انسحبنا بعدها .

ولدى مغادرتنا ، طلب إلى الجمع كله ، بما فيه حاكم عام الاقليم
أن يشكلوا جماعة تحت ظل أسوار الخيمة التي اقيمت لسرّ مقام جلالته
من تطلع الدهماء ، وأخذت لهم صورة شمسية بناء على طلب الشاه ،
الذي يبدو أنّ له ميلا للاحتفاظ بالصور الشمسية لكل من يسمح له
بالمثول في حضرته .

وفي ظهر اليوم التالي زار جلالته مقام الشيخ عبدالقادر الجيلاني
الذي تجله جميع المذاهب الاسلامية ، ثم حضر بعد ذلك عرضاً آخر
للقوات التركية .

وفي يوم الاحد ٢٧ استقل جلالته باخرة إلى الكاظمية التي نحول اليها
معسكره ، وفي صباح اليوم التالي استأنف رحلته متجهاً إلى كربلاء .

وقد رافق ملحق باشا جلالته وسيظل في صحبته خلال مدة إقامته في الأراضي العثمانية .

واستحق سعادته أعظم تقدير ، هو والضباط الذين نشطوا خلال زيارة الشاه للمدينة ، ولروعة الاستقبال الذي حظي به جلالته ، والذي فاق كثيراً ما يمكن توقعه في هذه الجهة ، ويقال إن جلالته قد عبر عن عظيم رضاه عن كل التدابير التي اتخذت .

ويتنظر وصول جلالته إلى بغداد في حوالي أسبوعين في طريق عودته إلى بلاده .

قائمة بالذين يتألف منهم معسكر الشاه .
والدة الملك وجميع زوجاته وست من بناته وتابعيه .
صاحب السمو الملكي الحسام السلطاني وخدمه . (مشرف على المعسكر)
سعادة وزير الخارجية وخدمه .
سعادة معاير الملك ومعه ابنه وزوجته وحريمه الخاص .
سعادة زهير الدولة رئيس التشريفات وخدمه .
سعادة يحيى خان وزوجته وخدمه .
باشا خان أمير الملك ومعه خدمه .
أخا علي أمين الهوزار ومعه خدمه .
علي رضا خان حامل أختام الملك .
حاجي حسين خان أمير اوتومان معه مائة وخمسون من فرسانه .
كامير علي خان ومعه مائة فارس .
الفرقة القزوينية من ألف ومائة محارب .
مائتان وخمسون جندياً من فرقة النورست .
مائتان وخمسون جندياً من فرقة الديماوند .
اثنا عشر مدفعاً .
كل الباشخدم والتابعين الشخصيين للشاه .

الحرس الملكي .

محمد مهدي خان رئيس الحرس الملكي وزوجته .

أمير الخلف .

ستون من رجال المدفعية ومدفع .

ويقدر الجميع بعشرين ألفاً ، من بينهم ستة آلاف هم حاشية الملك شخصياً .

وعقب زيارة الاماكن المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف عاد الشاه الى بغداد في مساء يوم ٢٠ ديسمبر ، وقد روى الراحل هريوت في السابع عشر من يناير سنة ١٨٧١ تحركات جلالة على النحو التالي :

« بعد إقامة ثلاثة أيام ، عاود خلالها زيارة المدائن لمدة يوم أمضاه في التسلية بصقورة وبنادقه ، غادر جلالة في صباح الرابع والعشرين من ديسمبر إلى السامراء (١) حيث توجد أضرحة الأئمة على النوكي المعروف بعلي الهادي وحسن اشكيري ثم توجه ستواً إلى خانقين على الحدود ، مغادراً القطر العثماني في التاسع من الشهر الجاري » .

ونظراً لوجود سعادة مدحت باشا في معسكر جلالة وعنايته الدائمة وسهره لم تقع أية اضطرابات ذات بال ، إلا أن زحف المعسكر قد وصم بالاثام المتبادل من الايرانيين والعرب بالسرقة والنهب .

واعتقد أنه لا شك في اقتراف العرب بعض السرقات ، ولكن تابعي جلالة قد نهوا أهالي الاقليم ، واقرفوا اعمالا همجية شديدة ، تركت اثرأ عكسياً في أذهان الناس من جميع الطبقات .

ورجع سعادة مدحت باشا من الخلود حيث رافق الشاه في الثالث عشر من الشهر الجاري ، وكان لي بالامس الشرف في ان ازوره .

(١) أمر الشاه - بعد هذه الزيارة - بإعادة تمويه القبة الرئيسية في السامراء بالذهب .

ولقد أعطاني تقريراً مفصلاً عن المتاعب التي سببها سوء سلوك الاشخاص الذين كانوا في المعسكر الايراني ، ونهبهم أهالي الاقليم ، ممن وجد سعادته- من الضروري تعويضهم ، وكذلك حول الاسلوب الشائن الذي انتهجه الخدم وسواس الخيل وغيرهم من رجال البلاط ، في بيعهم علناً وفي المعسكر أجزاء من المون التي جمعها سعادته بناء على اوامر الباب العالي لاستعمال جلالته وخدمه ، وخبولهم وحيواناتهم الكثيرة ، وانعدام التعاون من جانب سعادة مشير الدولة وميرزا سعيد خان وزير الخارجية ، من حاشية جلالته ، الذي بدا أنه ينظر إلى هذه الامور كحوادث يومية وطبيعية .

ووصل الشاه الى كرمانشاه من بلاده ، بسلام في الرابع والعشرين من يناير سنة ١٨٧١ .

طلب تركيا تسليم اللاجئين إلى ايران في سنة ١٨٧١ من قبيلة هماوند:

في غضون زيارة الشاه للعراق التركي ، لفت والي بغداد نظر جلالته الى سؤال هام بشأن الحدود ، والخارجين على القانون من الاقليم التركي ، وهم من قبيلة هماوند ، وهم أغلب القبيلة الذين هاجروا الى ايران ، فيما يبدو حوالي سنة ١٨٦٥ ، ويظهر أنهم يتمتعون برضا ملك نياز خان حاكم زهاب الايراني ، وكانوا يهاجمون باستمرار من ملجئهم الامين- المقاطعات التركية في كركوك والسليمانية . واضاف مدحت باشا أنه يرجو القبض عليهم كمجرمين وتسليمهم الى السلطات التركية .

وبدا الشاه موافقاً في اول الأمر ، فأصدر اوامر مشددة في الموضوع الى ملك نياز خان الذي قرر فوراً القبض على ما لا يقل عن مائتين وثمانين رجلاً ، ويحتمل ان يكون قد قصد بذلك معظم قبيلة هماوند الذين كانوا حينئذ في دائرة اختصاصه ، ولما تبلورت الامور أبدت هيئة وزراء الشاه وموظفوه الرسميون وعلى رأسهم مشير الدولة والسفير الايراني في القسطنطينية اعتراضهم على تسليم الأسرى الى تركيا بحجة

أن في إجراء ذلك ما يحيط من مقام إيران . وشكلت لجنة تركية إيرانية مشتركة لبحث الموضوع في خاتمين تضم سبع آخرين- مدحت باشا وكامل باشا عن الجانب التركي ومشير الدولة عن الجانب الإيراني ، و أخيراً اتفق -أو قال الأتراك انه قد أُنفق- على تسليم هماوند وعشرين من أتباعه الرئيسيين مع الإبقاء على حياتهم ، ونفيهم إلى روسيا ، وعلى أي حال فإن الإيرانيين تفاوضوا عن تنفيذ الاتفاق ، إذا صح أن ذلك كان اتفاقاً ، بل لقد بلوا مستعدين لتقصيه ، وراجحت في بغداد ادعاءات بأن الشاه قد أكرم لقاء اللجنة الذين أرسلهم إليه حاكم زوهاب واهدى إلى زعيمهم سيفاً مرصعاً بالجواهر .

واقترح الرائد هربرت المعتمد البريطاني في بغداد على وزير جلالة ملكة بريطانيا في طهران ، استخدام النفوذ البريطاني لدى الحكومة الإيرانية لتسليم هماوند وذلك لما بدا من صواب طلب تركيا ، ولأن في قبوله درءاً للاشتباكات المحدقة الاندلاع على الحدود ، إلا أنه لما كان الشاه مصمماً على عدم القبول فقد رأى مستر اليسون أن من غير اللائق أن يتدخل لا سيما وأن المفاوضات كانت جارية بين تركيا وإيران للوصول إلى تسوية مباشرة لجميع خلافاتهما المتعلقة بالحدود دون الرجوع إلى الحكومتين البريطانية والروسية .

مسألة الحدود التركية الإيرانية ١٨٦١ - ١٨٧٦ :

ويسوقنا نزاع هماوند إلى موضوع الحدود التركية الإيرانية ، التي كان تم تحصيلها في سنة ١٨٥٢ ، وربما كانت الخرائط التي رسمت على أسس المعاينات البريطانية والروسية قد أعدت في سنة ١٨٦٥ ، إلا أنه تبين لدى فحصها أنها تتضمن بعض الأخطاء ، مما اضطر السفارتين البريطانية والروسية في القسطنطينية إلى الامتناع عن توقيعها ، وتبعاً لذلك أعيد النظر فيها ، ولم تنفذ نهائياً حتى عام ١٨٦٩ .

وفي أغسطس سنة ١٨٦٩ (١) عقدت تركيا وإيران معاهدة تعهدت

(١) نشر البروتوكول في معاهدات ايتشيسون مجلد رقم ١٢ ص ٦٢، ٦٣ .

كل منهما بمقتضاها بقبول تأجيل التسوية النهائية ، إبقاء على الحالة الراهنة ، وعدم إنشاء أية أبنية جديدة في مناطق النزاع ، ولما كان مفهوم الحالة الراهنة مختلفاً عليه من الجانبين فإن المعاهدة لم تثمر نتائج طيبة ، وعلى العكس فقد تولدت أمور كثيرة على الحدود ، مما يعتبر موضوعهما واد مثلاً على واحد منها .

وامتد الاضطراب إلى قطاع بوشتكوه (١) على الحدود ، الذي لم يكن يسمع عنه إلا القليل من قبل فيما بين سنة ١٨٦٩ حتى سنة ١٨٧٣ وعلى الرغم من الاتفاق المشترك لاستبعاد اللاجئين عبر الحدود إلى مسافة من الخط الفاصل وإحالة مسألة الحدود على لجنة مشتركة في القسطنطينية ، فقد أصبح ذلك الاضطراب متزايد الخطر .

وقد ارسلت نسخ من الخريطة البريطانية الروسية إلى الباب العالي في أكتوبر سنة ١٨٦٩ وإلى حكومة إيران في فبراير سنة ١٨٧٠ وفقاً لاتفاق تم بين بريطانيا وروسيا في سنة ١٨٦٥ عبرت الدول الوسيطة في ذات الوقت عن أملها في أن يكون الخط الفاصل بين الاملاك الخاصة للسلطان والشاه ضمن التخوم المرسومة على الخريطة ، وأن تعين الحكومتان العثمانية والايرانية نفسيهما ذاك الخط ، على أنه في حالة نشوء أي خلاف بين الطرفين بشأن أي موقع معين بالذات فإنه يجب إحالة مواضع النزاع إلى الحكومتين البريطانية والروسية .

ولم يلتق في القسطنطينية — حتى ديسمبر سنة ١٨٧٤ أي مندوبين

(١) يرجع النزاع الرئيسي في قطاع بوشتكوه إلى ملكية أراض معينة تعرف باسم السيفي مالحاتي إلى الشرق والعمال القرقي من بده ، وبخصوص بعض هذه الاراضي المعروفة للاتراك مثل سميد حسن وللايرانيين مثل ياكسي وغيرين كان اتفاق سنة ١٨٦٩ التركي الايراني قد حدد في سنة ١٨٧٣ (راجع كايغ دوك رولوير) عن بوشتكوه سنة ١٩٠٩ ص ٣٢ وموجز الملازم أ.ت. ويلسون علاقات الحكومة البريطانية بقبائل وشيوخ عربستان سنة ١٩١٢ ص ٥٤ .

اتواك وايرانيين ، لتعيين الحدود على الخريطة ، حتى اذا كان يناير سنة ١٨٧٥ فشلت الإجراءات . وحينذاك شكلت لجنة أخرى تضم ممثلين للدول الوسيطة وكان المندوب البريطاني هو سير ارنولد كيمبل وعند ذلك اعترف الباب العالي رسمياً بالمنطقة بوصفها شاملة أقصى التخوم التي تبين رسم خط الحدود ضمنها . ولكن أضيف أن هذا الاعتراف سوف يسقط تلقائياً اذا لم تصل اللجنة التي كانت منعقدة حينذاك إلى تسوية نهائية في مسألة الحدود .

وحوالي ذلك الوقت اقترحت الحكومة الايرانية الموافقة على تحكيم بريطانيا العظمى وروسيا ، وقبول أي خط داخل المنطقة التي رسمها مندوبو الدول الوسيطة .

وكانت آخر جلسة للجنة قد انعقدت في يناير سنة ١٨٧٦ ، وأحضرت المذكرة التركية ورسم الحدود التي يدعيها الباب العالي ولكن بالنظر لخطأ للمندوب الايراني في اللجنة لم تكن المذكرة الايرانية وتخطيطها قد أعدا ، فترتب على ذلك عطل طويل ، فلما نشبت حرب الصرب في يولييه سنة ١٨٧٦ توقفت الاجراءات ، ولم ترسل المستندات الايرانية الا عشية الانتهاء من تلك الحرب .

**ميثاق بصدد سلطات قناصل ايران الرسميين وحصانات الرعايا
الايرانيين في تركيا سنة ١٨٧٥ :**

وبمقتضى ميثاق عقد بين تركيا وايران في ديسمبر سنة ١٨٧٥ سوى أخيراً ذلك الموضوع الشائك الخاص بسلطات قناصل ايران الرسميين وحصانات الرعايا الايرانيين في تركيا ، وهو موضوع كان مثار متاعب كثيرة في الماضي . وكانت مسافة الخلاف حول هذه المسائل بعيدة بين وجهتي نظر الحكومتين التركية والايرانية ، فبينما كانت الاولى تطلب معاملة الرعايا الايرانيين في تركيا كرعايا عثمانيين ، كانت الثانية مصرة على منحهم حقوقاً تشبه الحقوق الممنوحة للدول العظمى الاوربية ، وقد

أقر الميثاق لقب القناصل الإيرانيين والترجمان القنصلي الإيراني في تركيا، واعترف لهم بذات الامتيازات التي يتمتع بها قناصل وترجمانات الدول الأخرى ، كما خول القناصل الإيرانيون مطلق السلطة على رعايا إيران سواء فيما يتعلق بالمسائل المدنية او الجنائية وفي مواد التركات ، ولكن كان واضحاً أن تركيا ترى ان يدعن رعايا إيران لولاية القضاء التركي في حالة قطع العلاقات الودية ، وفي القضايا المختلطة ، المدنية والتجارية ، على أن يحتفظ مع ذلك ببعض إجراءات المساعدة والحماية للممثلين القنصليين الإيرانيين . وقرر ضمن مسائل أخرى إعفاء رعايا إيران من الضرائب التي كانت مقررة على الرعايا العثمانيين وحدهم ، وأقرت الاتفاقية أيضاً تطبيق الاحكام الخاصة برعايا إيران في تركيا ، بالمثل ، على رعايا تركيا في إيران ، وان يحظى كل منهما بمعاملة رعايا الأمم الأكثر رعاية (١) .



التاريخ الداخلي للعراق التركي ١٨٦١ - ١٨٧٦

تميزت السنوات الأولى من حكم عبدالعزيز بيروز مشكلات إدارية في العراق التركي فيما بين الأتراك والقبائل العربية لم تكن تقل خطورة عن تلك التي سادت البلاد من سنة ١٨٤٥ الى سنة ١٨٥٥ . وكان السبب المثير مشابهاً وهو محاولة جازمة بذلتها الحكومة المحلية بموارد غير كافية ، ودون أكثر من خبرة نجيب باشا ونامق باشا لإحكام القبضة على العشائر البدوية ، ولبسط سلطة الإدارة التركية على نواح جديدة لم تكن غالباً مطروقة من الأتراك . وأدت مناسبة القيام بإنشاء خط تلغرافي من بغداد إلى الخليج - كان قد تكفل به الباب العالي بمشورة بريطانية ومعاونتها الرسمية - إلى اضطراب المعتمد السيامي البريطاني في بغداد للتدخل إلى مدى أبعد كثيراً من المألوف في الشؤون الداخلية للبلاد .

(١) نجد نص هذه الاتفاقية في معاهدات ايتيسون مجلد ١٢ صفحات ٦٤ - ٦٦ .

مشكلات المنتفك نوفمبر سنة ١٨٦٣ إلى اغسطس سنة ١٨٦٤ :

وسيقظ مذكوراً أنه في سنة ١٨٥٥ اعترف بالشيخ بندر رئيساً لقليلة المنتفك على أن يؤدي مبلغاً كبيراً سنوياً لزراعة عدد من المقاطعات التي كان بعضها من اراضي مشيخة المنتفك فيما سلف ثم نزعت منهم . وفي سنة ١٨٦٣ ولاستمرار تخلف الشيخ بندر عن الاداء ارسل نامق باشا(١) اوامره إلى البصرة ومقتضاها التقى منيب باشا ، الحاكم التركي هناك ، القبض على بندر حينما جاء لزيارته على باخرة تركية . ومهما يكن فقد أطلق سراح الشيخ فوراً . وإذ كان نامق باشا مرتاباً في أن إطلاق سراحه كان بسبب الرشوة ، فقد أمر باحضار منيب باشا نفسه مقبوضاً عليه إلى بغداد حيث ثبت أنه في الواقع كان متلبساً بالجريمة . وتبعاً لذلك حمل شيخ بندر —أملاً في استئناف استغلال مناطق المنتفك لمصلحته— على الحضور إلى بغداد ودفع مبلغ مئة وخمسين ألف شماس لحساب المتأخرات المطلوبة منه ، ولكنه توفي وهو ما يزال في بغداد في الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٣ مديناً بحوالي خمسة وعشرين ألفاً للخزاة التركية .

وظن نامق باشا ان الفرصة أصبحت سانحة لبسط السيادة التركية المباشرة على أجزاء جديدة من مناطق المنتفك ، واعتزم دون مصادقة حكومة القسطنطينية فصل الاراضي الواقعة على شط العرب ادنى القرنة وتلك التي تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة أعلى القرنة بما في ذلك بقاء الحي او شط الغراف من مشيخة المنتفك وإلحاق الأولى بالقائمقامية التركية من البصرة ، والأخرى بعازفية . وكان لابد في نفس الوقت من تجريد شيخ المنتفك من سلطات العفو والاعدام ، وقطع الاعضاء ،

(١) ليس من المحقق ان كان هو نامق باشا نفسه الذي كان باشا بغداد في الفترة من ١٨٥٢ - ١٨٦٤ ، ويحتمل انه لم يكن هو .

والعقوبات البدنية ، بصفة عامة ، وهي سلطات ما فتىء يمارسها منذ القدم ، كما كان لا بد من حرمانه من اقتضاء الديات في المنازعات القبلية ، والاتاوات الأخرى غير المصرح بها . كما تقرر ان يكون النظام المحلي لفرض الضرائب مشابهاً لنظام الامبراطورية العثمانية بوجه عام . وكان واجباً أن يتولى الفصل في القضايا الجنائية والمدنية - مستقبلاً مجلس أو محكمة مشكلة من ملاك الارض والتجار وبعض أعيان المنطقة ، مع وجوب مصادقة باشا بغداد على تعيينهم قضاء . وكوسيلة لتنفيذ هذا النظام ، الذي تنبأوا بعدم رضا الجمهور به ، عين نامق باشا منصوراً أحد شيوخ المنتفك ليكون أول قائمقام تركي في إقليم المنتفك . على أن يتخذ مركزه الإداري في سوق الشيوخ ، واشرك معه كمحاسب سليمان بك ، وهو ضابط تركي كان مريداً لخانقين وقد اصدر اليه تعليمات بأن يبدو إيجابياً وليناً في مستهل سلوكه مع ذوي النفوذ المحليين .

ولما كان الشيخ منصور معترفاً فيما بينه وبين نفسه معارضة ما قصد اليه الباشا من الاطاحة بالحكم الذاتي للمنتفك ، فانه ما كاد يصل إلى بغداد حتى النى البلاغ الذي حد من سلطته الادارية ، وعمد الى عرقلة مجهود سليمان بك وذلك بأن احاطه بالحراس بحجة المحافظة على حياته من الخطر ، واوفد مبعوثين إلى جميع الجهات لتشوية نوايا الحكومة ، وللدعوة زعماء العائلات للانضمام اليه لتكوين جبهة للنضال عن حقوق العرب ، وبذلك يمكن الاحتفاظ على الاقل باشابه المستقلين منهم كمجرد تابعين . واستجابت القبائل الصغيرة التابعة للشيخ منصور بحيث إنهم توقفوا عن الملاحة في نهر الفرات ، وهاجموا البواخر التركية ونهبوا القمح الذي اعترمت الحكومة تصديره إلى جده ، ولكنهم لم يبدوا في ذلك الوقت اختياراً صريحاً لحكم شيخهم وتفضيله على حكم الانراك . وبدا موقفهم في جملته موقف ترقب وأمل ، ولم تستجب مطلقاً قبائل بني لام الكبرى وآل بو محمد والخزاعيل للعروض التي

قدمت لهم ، وكتب الشيخ منصور في ذات الوقت أيضاً إلى نامق باشا معلناً ولاءه الشخصي ، ولكنه صرح بأن الزعماء التابعين له معترضون على نوع الحكومة الجديدة ، وبأن أخاه ناصر^(١) كان يؤلب عليه القبائل ، وأنه وسليمان بك كانا ، في خطر شخصي ، وعاجزين عن ممارسة سلطاتهما بغير معاونة من جنود من بغداد .

: ١٨٦٤

وما إن تسلم نامق باشا هذه الرسالة حتى استدعى الشيخ منصور وسليمان بك إلى بغداد وتظاهر بعطفه على أولهما في موقفه الشائك ، ولكنه أرسل في ذات الوقت في يناير سنة ١٨٦٤ جنوداً من بغداد إلى الديوانية والكوت وأرسل باخرة إلى العمارة لاختطاف الشيخ فهد آل علي منافس الشيخ منصور الذي كان معسكراً على شاطئ نهر دجلة قريباً من ذلك الموقع ، ووافق الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد في ذلك الوقت على خطة الباشا ظناً منه أنها تيسر إذا تحققت إنشاء خط التلغراف .

ولكن معارضة المنتفك لمشروعات نامق باشا أصبحت أشد مما كانت عليه في أول الأمر ، ورفض الشيخ فهد منصب القائمقام التركي في سوق الشيوخ حينما عرض عليه ، وجاهر صغار شيوخ المنتفك بعزمهم على الدفاع عن شبه استقلالهم بقوة سواعدهم إذا لزم الأمر . وإزاء هذه الظروف أبدى الباشا الذي استقدم في غضون ذلك الوقت قوات إضافية إلى بغداد من الموصل وكركوك واتخذ تدابير أخرى عسكرية لحمل المنتفك على الإذعان ، أبدى إنكاره لفكرة تغيير الترتيبات للحكومة لإقليمهم ، وأعلن رغبته في تعيين الشيخ ناصر شقيق الشيخ منصور زعيماً للقبيلة ، وملتزم الدخول في المنطقة لمدة عام واحد بذات شروط الشيخ

(١) أيكون هذا هو شيخ المنتفك الذي صار فيما بعد والي البصرة ؟

بنذر . وقد اقحم الرائد كيمبول في هذه المرحلة من مراحل سير هذه المسألة على النحو الذي وصفه كالآتي :

تسلمت بعد قليل من عودتي من بغداد رسالة موقعة من ذلك الزعيم (١) وآخرين غيره من وجهاء قبيلة المنتفك ، وقد اعتدلوا فيها عن الخطوة التي وضعها الباشا ورجوني ان اتدخل لاقتناعه بالعدول عن المضي في انتهاجها . وعرضت تلك الرسالة فوراً على سعادته ليطلع عليها مع مشروع الرد الذي اعدته ، وألغى سعادته طبعاً هذا الرد ليتحول عما اعترم عليه . ولكنني ألحقت به نسخة لاحاطة سعادتكم (٢) بأنني قد أشرت فيه إلى أنه سمع موافقة سعادته - قد اعترمت أن انتهر فرصة مغادرة وكيل الشيخ ناصر لبغداد ، مكلفاً رسمياً بدعوة من رئيسه الذي زارني لاقدر أنه ليس ثمة أمل في تنفيذها الا اذا اعطيت كلمتي كضمان لسلامة الشيخ شخصياً ، وكان طبيعياً أن ارفض تحمل مثل هذه المسؤولية ، إلا اذا طلب ذلك نامق باشا خطياً ، ولهذا فقد أحلته إليه ، ولكن مخاوفه لم تكن تسمح له على ما يبدو بالتحدث الى سعادته في هذا الشأن . وقدرت ان من واجبي أن أخطر نامق باشا بما دار بيننا ، وأجاب سعادته بأن التعهدات الخطيرة التي أعطاها فعلاً ، بالاضافة الى امله في تقلد المنصب لا بد أن تكون كافية في رأيه لتأمين الشيخ ناصر ، وفي الوقت الحاضر فانه لن يجني فائدة من تلخلي .

وبعد ذلك ، في الحادي عشر من فبراير سنة ١٨٦٤ دخل الشيخ ناصر بغداد ، بعد أن أصر على ضمان غير عادي لحصانته ضد القبض عليه وحصل على ذلك ولكن شيئاً ما لم يحسم بينه وبين الحكومة المحلية ، وطلب الباشا الزام الشيخ بأن يؤدي قبل تنصيبه رسمياً مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه كان قد قدمه عربوناً من قبل حينما كان يتنافس وأخوه على التعيين

(١) أعتنى الشيخ ناصر .

(٢) سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية .

في منصب المشيخة ، ورداً على ذلك أصر الشيخ على أنه غير مستطيع تدبير مثل هذا المبلغ الكبير قبل أن يعود إلى وطنه أولاً ، وكانت النتيجة حيوط المسعى ، واحتج الرائد كيمبول على التأخير الذي حدث على هذا النحو ، وكان ذلك بدون جدوى ، وإنه يقول : « أشار سعادته لدى عرضي هذا الموضوع إلى أن الاهتمام بخط التلغراف يجب أن يُنَحَّى أمام ما تهم به الحكومة ، ومع أنه ما يزال يبحث عن حل سريع للمسألة ولو بتأجيل العمل إلى الحريف القادم فإنه لم يوافق على تضحية السلطة التي يجب أن تنتهي الى تأكيد ما يشبه استقلال زعماء المنتفق ، وبثأمينهم كلما دعت الحاجة في المستقبل من الإفلات من التزاماتهم العادلة .

وعند ذاك استدعى الباشا الشيخ فهد ثانية إلى بغداد ، كما استدعى أيضاً شيخاً آخر يدعى مشاري على أمل أن يتمكن من تأليهما على الشيخ منصور وعلى بعضهما البعض إن لم يكن لتعيين قائمقام لسوق الشيوخ ، فعلى الأقل لكي يضع تحت الحكم التركي المباشر أقاليم أدنى وأعلى القرنة التي كان قد اعترم منذ البداية فصلها عن مشيخة المنتفك . ومع ان الرائد كيمبول كان ما يزال يرى أن مساواة وضع إقليم المنتفك بالأوضاع السائدة في الاقاليم التركية الاخرى أمر مرغوب فيه إلا أن الشك بدأ يساوره في قدرة الحكومة المحلية عسكرياً على إحداث التغيير في أي وقت معقول ، وغادر بغداد إلى الحلة ، واستعد لان يدفع قدماً موضوع مد الخط التلغرافي جنوباً في اول فرصة تسنح .

وفي الثالث عشر من مارس سنة ١٨٦٤ عاد المعتمد السياسي البريطاني إلى بغداد بناء على طلب نامق باشا الذي تلقى برقية من القسطنطينية تطلب تفسيراً لطول تعليق مشكلة المنتفك ، وأنبأه الباشا أن كلا من الشيخ ناصر والشيخ فهد قد رفض أن يأخذ على عاتقه الترام مناطق المنتفق ، بينما كان الشيخ مشاري غير ذي نفوذ واطع من أن يحمي نفسه فيما لو عين ،

فقد اعترف بأن عشائر المنتفك كانت حينذاك مجمعة في تصميمهما على مقاومة مشروعاته ، وان موسم فيضان الربيع كان اقرب من ان يسمح بالقيام بعمليات عسكرية ، فضلا عن أن في القيام بها ما يزعج الباب العالي وطلب في النهاية رأي الراحل كيمبول ، ونصح الضابط بأن موضوع شكل حكومة اقليم المنتفك يجب ان يحال الى القسطنطينية ، مع وجوب تنصيب الشيخ فهد زعيماً ، وذلك لتجنب أي ظهور بالخضوع لتهديدات الشيخ منصور والشيخ ناصر وأنه اذا طلب الشيخ فهد لإخراج الاخوين من دائرة اختصاصه فلنهما سيكونان مضطرين او محمولين على الإقامة في بغداد بضمانة يؤكد لها الباب العالي اذا لزم الامر ، وذلك لسلامة شخصيهما وتأمين املاكهما بما في ذلك الاملاك الواسعة التي كانت لهما على شط العرب. ويبدو ان هذه النصيحة قد صادفت استحساناً فامق باشا ، على الاقل بصفة جزئية - وفي التاسع عشر من شهر مارس ارسل باخرة برخصة وعلم تنصيب الى الشيخ فهد آل علي ، ولم يذكر الخطاب المرفق بالترخيص الا أن شيخ المنتفك قد خطعت على الشيخ فهد بذات الشروط التي كان قد شغلها بها الشيخ بنذر من قبل ، ولم يرد به أي ايضاح دقيق لنطاق ولاية الشيخ الجديدة او مقدار التزاماته المالية ، او المدة التي يبقى فيها ذلك التدبير نافذاً ، وكان ذلك غموضاً قدر الراحل كيمبول أنه خلق بانارة الرية في ذهن المنقول اليه نيوه . ولدى عودة المعتمد السياسي البريطاني من بغداد إلى الحلة ، بموافقة فامق باشا السابقة ، حور خطابات من المحتمل ان تكون للانداز او العتب ، الى الشيخ منصور والشيخ ناصر .

وفي بداية أبريل ، وبسبب حجز الشيخ ناصر في بغداد على غير إرادته . من جهة - وكان ذلك خيانة أمانة واضحة لم يقعد الراحل كيمبول عن الاحتجاج عليها- اذ كان الشيخ قد سلك سبيل المسالمة ، ونتيجة لتعيين الشيخ فهد . من جهة أخرى . ظهر فجأة في طريق بغداد سليمان بن الشيخ منصور ومعه فريق من رجال القبائل المدججين بالسلاح

وكان التلغراف وكل وسائل الاتصال الأخرى معطلة بين البلدين . ورفض
 نامق باشا ما عرض عليه الرائد كيمبول من جعل نفسه على صلة بالشيخ
 منصور أو حتى إذا لزم أن يتقدم بشخصه إلى معسكره ، ولكن
 الشيخ فهد استمر بمأطل في شروط تعيينه ، وبقيت الأمور معلقة . ولم
 يعلن عفو عام ، مما كان يعين على استرضاء أنصار الشيخ منصور ولكن
 الباشا اقتنع أخيراً بارسال خطابات تأمين عن طريق الشيخ فهد إلى
 الرؤساء الذين كان موقفهم يثير الشك . وفي أوائل مايو عسكر الشيخ
 فهد ، الذي لم يكن قد قبل بعد النهوض بمسئولية المتفك كاملة ، على
 الشاطئ الأيمن لنهر دجلة عند علي الشرقي وتمكن بمعاونة فصيلة من
 ثلاثمائة من رجال المشاة الأتراك ومدفع واحد ومائتي عقيقي من ذوي
 البنادق ذات الاصبغ التي يقدم لتخريبها بالثقاب ومائة مدني من العمارة
 من صد هجوم فائر شنه عليه اعوان الشيخ منصور ، ولكنه كان او بدا
 غير قادر على التقدم . واذا استفزت وقاحة الشيخ منصور وأسرته نامق
 باشا فقد صمم هذا على القيام بعمليات عسكرية ، على الرغم من المشكلات
 الناجمة عن سوء الحال في الاقليم وتأخر الموسم ، وكونه على غير استعداد .
 وغادرت بغداد الى الكوت قوة مؤلفة من ألف جندي نظامي من المشاة
 ومدفعين بقيادة حافظ باشا حاكم دار الجيش ، وفي الكوت كانت القوة
 ستلقى مدداً من خمسمائة جندي نظامي من المشاة ، وكان عليها ان تتقدم
 إذا أمكن الى سوق الشيوخ . وطلب الى قبيلتي بني لام وبني ربيعة أن
 يساعدوهم ، كما كلف شيلي باشا - قائد الديوانية ، بالمعاونة ومعه فرقة
 من الفرسان واربعمائة من الخيل غير النظامية واربعة مدافع ، وبدا ان
 نامق باشا إنما كان يقصد إلى غل يد الباب العالي بجعل إرجاع الشيخ
 منصور مستحيلاً .

وفي منتصف يونيو سنة ١٨٦٤ كان نفوذ الشيخ فهد قد توطد على
 نحو كاف لقبول عودة القوات التركية الى معسكراتها فيما عدا فصيلة
 من ثلاثمائة رجل ومدفع ، تركت - بناء على طلب الشيخ - في رأس

الجزيرة وهي موضع على شط الجوف قريب من الكوت . وكان فهد نفسه حينذاك قريباً من شطره مشغولاً — هو في طريقه الى سوق الشيخ — بتلقي خضوع القبائل الصغيرة وبتأجير المناطق . وقد اتهم بالخيانة العظمى بسبب اعدائه سليمان آل خليف شيخ الاجواد إحدى أقسام المنتفك الرئيسية والقبض على شيخين آخرين ، وكانوا جميعاً قد سلموه . واستنكر نامق باشا هذا السلوك ، وأعلن استهجاناً له ، ولو أنه أضاف أنه لما كان هؤلاء الشيوخ قد قاوموا — من قبل — استبدال الحكم التركي بالعربي في منطقة المنتفك ، فانه لا بأسف على أنهم كانوا اول من يقاسي آثار الحكم الاستبدادي الذي عاونوا بأنفسهم على إقامته . وقد ذاع قبل نهاية الشهر أن الشيخ منصور قد جمع مرة أخرى قوة كان يهدد بها السماوة ، وأن بني مالك وهم قسم كبير من المنتفك قد جددوا بتحريضه مطالبتهم ببعض الاراضي جنوبي البصرة التي كان منيب باشا قد أجلاهم عنها ، أثناء حكمه البصرة ، وكان من اعوان الشيخ منصور الظاهر بن عثمان بك وهو ابن حاكم سابق للموصل كان قد هرب إلى العرب لاختلاسه اموال الدولة غداة عزله من مديرية السماوة . ورغبة في مقاومة هذه المظاهرات كلف شبلي باشا بالتقدم إلى السماوة بكل حامية الديوانية بينما نقلت فصيلة من حملة البنادق بقيادة محمد باشا على باخرة في بغداد للعمل في البصرة .

وفي يوليو سنة ١٨٦٤ نزلت بالقوة المتقدمة للنجدة في السماوة كارثة خطيرة ، ذلك أنه بينما كان فريق المشاة المؤلف من ثلاثمائة وخمسين من حملة البنادق وثلاثة مدافع يتقدمون إلى غايتهم بطريق البحر إذا بهم يهاجمون على غير انتظار من الباري حكيم وآل بو حسين والدوايم ، وكان المفروض أن الجماعتين الاوليين منهم كانتا على غير وفاق . وجاء شبلي باشا في اليوم التالي بطريق البر وكان معه فرسانه وفرقة من خيالة قبيلتي الجبور وزيد . الا أنه نظراً لتفوق عدد العدو اضطر للانسحاب ، وطلب النجدة من بغداد . وقد قتل أكثر من نصف المشاة

فضلا عن قائدهم ، وبعد أسبوع تمكن تسعون فقط بينهم ثلاثون جريحاً من العودة الى الديوانية ، وفقدت الثلاثة المدافع جميعها الا ان اثنين منها أعادهما فيما بعد سكان دسكرة صغيرة بالقرب من موقع القتال .

ولم يتوان نامق باشا في ارسال قوات اضافية بقيادة حافظ باشا لانتزال العقاب بالثائرين ، وإنقاذ السماوة اذا امكن . وكان زعيم بني حكيم معروفاً بأنه على صلة بالشيخ منصور والشيخ مطلق رئيس الخزاعل الذي كان تحت امرته آل بو حسين . ولهذا كان ثمة ما يوعد بالخوف من الهجوم على القوات التركية نتيجة لتأمر العرب الواسع النطاق . وفي الحادي والعشرين من يولييه زحفت من الديوانية حامية لحافظ باشا مؤلفة من الفتي جندي نظامي وثلاثمائة وخمسين من الفرسان غير النظاميين . وفرقة وفرقة كبيرة من العرب . وكان الشيخ فهد ما يزال في منطقة الهادي الا انه كان يعد العدة للتقدم الى الدراجي بالحامية التركية المؤلفة من ثلاثمائة رجل ومدفع واحد كان قد وضع أصلاً في رأس الجزيرة واخيراً في شطره . وأخمدت غارة كان قد شنّها سليمان بن الشيخ منصور . وبينما كان المغربون يرتدون عبر الفرات وكان بنو زرج قد اغراهم الاتراك ، فقد بدأوا سلسلة من الاغارات على آل بو حسين والدولائم اعدائهم القبليين . ولدى وصول قوات الحكومة لمعاونة بني زرج أذيع نبأ قيام حرب قتل فيها ستون أو سبعون من الاعداء واسترد المدفع المفقود . ووقع اشتباك اخير على صفتي قناة تدعى ابو كليب قيل ان العرب قد فقدوا فيه ٦٠٠ ، ما بين قتيل وجريح ، منهم النساء والاطفال بينما سلبت القوات في ذات الوقت بعض الماشية ، وعدداً ضخماً من الاغنام وغيرها من الغنائم . وطبقاً لنبا من غير المصادر التركية لم يكن من وقع بهم العقاب قاسياً على هذا النحو من الاعداء إطلاقاً ، وإنما هم قبائل ريفية وادعة ، كانوا قد قلموا عروضهم السلمية الى الحاكم التركي فأكد لهم أنه لن يبالغهم سوء . وقد أضفت قلة الخسائر التركية ، التي كانت تافهة تماماً ، ووجود نساء العرب واطفالهم لوناً من الصدق على هذا

التحول في الاوضاع ، وجعل من الضروري التقليل من اهمية النصر الذي ادعاه الاتراك . وعلى اية حال فقد وصل حافظ باشا بحاميته الى السماوة في اوائل اغسطس حيث انضم اليه فيها الشيخ فهد ، وسلم عثمان بك نفسه الى السلطات التركية في الديوانية ، وأعلن ان الشيخ منصور كان منسحباً إلى نجد عن طريق الكويت ، وأنه بوصول القوات بقيادة محمد باشا حبطت محاولات بني مالك لاثارة الفتنة قرب البصرة .

ويمكن ان توصف هذه العمليات بالنجاح إلى الحد الشمالي الغربي من إقليم المنتفق ولكنها أسفرت في النهاية عن إعادة الوضع الى ما كان عليه من قبل حينما بدأ فائق باشا يتحرش بالقبيلة .

ويبدو أنه لم تترك اية حامية في السماوة ، وكل ما حدث من تغيير هو استبدال فهد بالشيخ منصور ، وفضلاً عن ذلك فان موقف الشيخ فهد نفسه كان مشوباً بالابهام ، وحتى السابع من شهر سبتمبر كان قد دفع للخزانة مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط لحساب دخل السنة المالية التي تنتهي في اليوم الحادي عشر من ابريل ، وأبى الحضور إلى بغداد لبحث تتمررها رسمياً مع المشيخة ، بل إنه قد رفض المنصب ما لم يكن بضمان أن يصفح الأتراك لثلاث سنوات عن كل اعتداء على الامتيازات وولاية القضاء المقررة لشيخ المنتفق ، ومع انه كان حينئذ بالغ القوة في إقليم المنتفق الا أنه اعترف بعجزه عن حماية السفن في نهر الفرات ، وكان واضحاً أنه لم يبذل نفوذه لارجاع النظام في نصابه ، وابتدى كراهية للقاء حافظ باشا ، ورفض تماماً مشاركة الترك في أية حملة ضد شيخ الخزاعل الذي كان حينذاك مهدداً .

وفي مارس سنة ١٨٩٥ كان الشيخ منصور ما يزال مطلق السراح في الصحراء الى جنوبي سوق الشيوخ ، بينما كان الشيخ فهد قد حمل على زيارة بغداد حيث تعهد بأداء الرصيد المطلوب للخزانة على سلفه الشيخ بنذر وقد صودق على مشيخة للقبيلة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من سبتمبر سنة ١٨٩٣ .

وفي مايو سنة ١٨٦٦ وردت الأنباء بأن الشيخ منصور الذي كان يعيش عند قبيلة «الظافرة» لن ينجى إلى بغداد ، لعدم ثقته واطمئنانه الى ما بذل الاتراك من وعود بالعفو وكرم المعاملة ، بينما لم يسمح نامق باشا من جانبه بأي ضمان فيما عدا مجرد الكلمة التي اعطاها . وكان الشيخ ناصر الذي تخلص من الحرمان من حماية القانون بالإذعان الموقت غائباً في رحلة الحج إلى مكة ، الا انه كان من المنتظر أن يعود في وقت التنافس على تأجير التزام مناطق المنتفك في نهاية مدة الالتزام الممنوح للشيخ فهد في سبتمبر سنة ١٨٦٦ . وأقبل شهر أكتوبر ولكن المشيخة ظلت شاغرة . وكان من المأمول أن يعاد تقليد الشيخ فهد اباها ثلاث سنوات اخرى .

نموذج واضعاق قبيلة الخزاعل : ١٨٦٤-١٨٦٦ :

وما إن انتهت قلاقل المنتفك في عام ١٨٦٤ حتى نجم اضطراب الخزاعل في اقليم الشامية من مشيخة مطلق الممتدة من الشناقية الى النجف من جهة ، وإلى أبي جوارير من جهة أخرى ، ولم ينسب قط إلى الشيخ مطلق أنه قصر كملتزم بالدخول المفروض على اراضي قبيلته اذ كان قد اعتاد في الواقع أدائه في المواعيد المقررة ، هذا بالإضافة الى هداياه الى عمال الترك . كما انه ينسب له انه أبدى عطفاً على المنتفك في ثورتهم الاخيرة ، ولكنه كان في الواقع مستقلاً . فلم يكن ليظهر ولاءه الشخصي لباشا بغداد ، وكان متهماً بالتستر واخفاء المجرمين من آل بو حسين والدواليم بعد هجومهم على فرقة شبلي باشا .

وقبل اللجوء الى العمليات العسكرية ، استطلع نامق باشا مرة أخرى رأي المعتمد البريطاني ، وتلقى منه رأيه قاطعاً وهو في جملته ملائم للوضع في العراق التركي في الوقت الحاضر .

وكان من رأيي أنه مهما يكن من وطنية في موقف سعادته من إخضاع القبائل في الجزيرة العربية التركية للاشراف الكامل . فان القوة التي كانت

تحت إمرته لم تكن كافية لتحقيق ذلك الغرض ، بل ولا لتأديب العرب حينما يلاقون الجزء الرئيسي من القوات ، وإنما كانت تكفي فقط للاحتفاظ بالمواقع التي يحتمل احتلالها على التوالي . وتبعاً لذلك ، وهو ما يحتمل ان يكون لمدة طويلة ، لن تكون طرق المواصلات هي وحدها المتعذرة ، بل ان المناطق الهادئة سوف تتعرض للاغارات التي لا بد ان تسفر عن نتائجها العادية ، من تدمير البلاد ، الى شل التجارة ، الى ضياع الدخل ، الامر الذي تضطر الحكومة معه - عاجلاً او آجلاً - الى العمل على تعديل موقفها وإعادة الامور في نصابها . وسرعان ما اعترفت بان سيادة العرب وتسلطهم على المناطق الحصنة من الاقليم يشكلان شراً مستطيراً لا يمكن قمعه بالجهد الفردية المهزومة ، ومن المحقق أنه أهون الشرين إذا قورن بالفوضى التي تنجم عن الفشل والإخفاق ، ومن الأدلة على ذلك أحدث قضية لقبيلة المنتفق ، فان سعاده لم ينكر ان محاولة ادخال الحكم التركي في سوق الشيوخ قد باء بهذه العاقبة . وبعد ان تردد نامق باشا عدة أيام ، ومسايرة لاتجاهه في استخدام القوة ، واندفاعاً مع توجيه المنافقين الذين كانوا في الواقع يستهدفون توريطة وإيقاعه في المآزق التي تنتهي بسجنه ، سبر حملة ضد الخزاعل . وفي الرابع من سبتمبر سارت قوة تتألف من ثلاثة آلاف من الجنود النظاميين ، والاف من غير النظاميين من الديوانية ، ولكن الشيخ مطلق واتباعه ارتدوا الى الصحراء فيما وراء نهر الفرات دون قتال ، ومع ذلك كان المفهوم ان ارتدادهم ان هو الا نذير باضطراب خطير واسع المدى .

: ١٨٦٥

وفي غضون ستة الاشهر التالية كتب الشيخ مطلق غير مرة واحدة الى المعتمد البريطاني طالباً اليه التوسط والشفاعة له عند نامق باشا ، والظاهر ان الرائد كيمبول لم يفعل . وفي ربيع سنة ١٨٦٥ أعلن الباشا شيخ الخزاعل أنه إذا اذعن شخصياً وأطاع بدون قيود فانه يحوله الاقامة

في بغداد في هدوء ، وفي اغسطس من السنة نفسها عمد شبلي باشا --
للترويج لحملة الخزاعل -- الى اجراء في وجه البحايت إحدى بطون
عفج وآل بودير من جهة الدغارة . وقد هدمت القوات الطوباني التي
انشأتها تلك القبائل من الطين . ولكن رجال القبائل وعائلاتهم انسحبوا
بعد قتال يسير الى ما كان قائماً حينذاك من دور ومستنقعات العفج
والدغارة حيث لا يتسنى لمهاجميهم متابعتهم . ولقد حُمل عبد المحسن
أحد شيوخ العنيزة الذي كان قد لجأ اليه ولاذ به شيخ مطلق ، حملة بناء
على طلب نامق باشا على مغادرة معسكره ، ولكن رئيس المنطقة اعترف
في نفس الوقت بالذات بعجزه عن ردع الشيخ اسمير ويحتمل الا يكون
أحد الخزاعل ، وقد قتل أخيراً بمساعدة أحد اقارب عبد المحسن نفسه
مائة بعير في بغداد بمصرى قريب من المدينة .

سنة ١٨٦٦ :

وأخيراً ، وفي شهر مايو سنة ١٨٦٦ قبل الشيخ مطلق العفو المبذول
له ، بعد أن أعيته حياة متشردى البدو وضاق بفسحهم ورشوتهم ، وجاء
بغداد ، رافعاً فروض الولاء الى نامق باشا ، وقررت له ولأتباعه الاذن
الاراضي الواقعة شرقي دجلة ، واحتفظ في إقليمه السابق او بالأحرى
مملكته بنظام جديد للتعامل المباشر بين الحكومة والشيوخ .

غزوات وحصانة الهماوند في سنة ١٨٦٥ :

وفي عام ١٨٦٥ ساد القلق العام في شهر زور من جراء افكار عن
تقسيم كركوك بسبب اغارات الهماوند وهي قبيلة تعيش في المنطقة المجاورة
كانت تشتهر بالتمرد والخروج على القانون حتى الوقت الحاضر . وفي
مارس سنة ١٨٨٥ أعلن في بغداد أن الحملة التركية التي توجهت من
كركوك والسليمانية اليهم استطاعت أن تحجز عليهم نصراً لا بأس به
ولكن عما قريب سيزداد نشاطهم في الإغارة على الطرق وإحراق القرى
وابتزاز الاموال حتى إنهم هددوا السليمانية أثناء غياب حاميتها العسكرية

ويظهر ان الخسارة التي عانوا منها بشكل رئيسي كانت امر بعض ناسهم مما لم يؤد الا الى إثارة سخطهم ومع أنه تم ارسال امدادات عسكرية من بغداد الى كركوك الا أن نامق باشا كان يرى في نفس الوقت أن خطة إخضاعهم غير عملية ولذا امر تقي الدين باشا محافظ كركوك بأن يعيد نظام الاعانات المالية الذي جرى العمل به في السابق وتُرك فيما بعد .

تحركات عنيزة وشمر وتمرد العنزة من اغسطس الى ديسمبر ١٨٦٥ :

كانت تنقلات بدو عنيزة وشمر نحو المقاطعات الشمالية التابعة لبغداد والتي تجري في كل سنة قد استؤنفت في سنة ١٨٦٥ على نطاق واسع . ورافقها في هذه السنة عدد غير عادي من حوادث الصدام والاحتكاك . وفي اغسطس بدأ الشعور بالقلق عندما علم ان قبيلة عنيزة ومعه ٤,٠٠٠ من الخيالة والهجاة قد عبرت دجلة ، فخشي باشا بغداد من اتساع دائرة الاضطراب ولذا قدم اليه المعتمد السياسي البريطاني رسالة حول ملاحظاته عن الموضوع جاء فيها : « ان وجود البدو في الاقاليم الزراعية سواء أكانوا غزاة أم لاجئين يثير الفزع على حد سواء ومهما كانت رغبة فخامته في حصر الصدام بين هذه القبائل البدوية فانها تدعو للارتياح الا ان فخامته عاجز للأسف في كلا الحالين عن منع إحدى هذه القبائل من اجتياز الحدود او منع انسحاب الأخرى ، وعلى أية حال فان هاتين القبيلتين الكبيرتين المتعادلتين استقرتا في منتصف أكتوبر في مواقعهما الخريفية المعتادة فنزلت شمر على ضفة دجلة اليمنى أسفل بغداد بحوالي ١٠-١٢ ميلا أما عنيزة فنزلت على جانبي القرات أسفل المسبب على مقربة من كربلاء والنجف ، وقد قلمت السلطات التركية إلى شيوخهم إعانات مالية حتى يمنحوا قبائلهم من قطع الطرق وغزو المقاطعات الزراعية مثلما يحدث في السنوات العادية ، وفي هذه السنة كان الشيخ فرحان رئيس شمر مهتماً بنقل قبيلته الى مسافة أخرى أبعد جنوبي بغداد الا ان نامق باشا رفض السماح له بذلك . وقد استجاب الشيخ للحظر ولاحظ الرائد كيمبول بأنه بسبب قرب مجرى النهرين في هذه

النقطة فان وضع الشيخ هناك قد يعرض انسحابه للهجوم عليه اذا تحدى الحكومة ودفعها الا الاتفاق مع عنيزة ضده ، فتلك هي الطريقة الرئيسية لدى السلطات الاقليمية للسيطرة على القبائل البدوية المتنافسة ، ولكن نظراً لتقدير القبائل الكامل لمصالحها العامة بعيداً عن التطلع الى غنائم أكبر ، ونظراً للصعوبات الناشئة عن قيادة مثل هذه الطوابع التي لا تميز بين ممتلكات الاصدقاء والاعداء ، فان مثل ذلك الوضع كان يعتبر خطيراً وذا تأثير غير مأمون ، ويجب الا يستغل الا عند الضرورة القصوى فقط».

في هذه الاثناء ارتكبت الفدعان والسباعه وهما من فروع قبيلة عنيزة حادث نهب ذا أهمية أكثر من الحوادث المعتادة فقد وصلت من حلب الى العانة الواقعة على نهر الفرات- قافلة . ثم قطعت الطريق على قسم منها مكون من ٧٥ جملاً بأحماها من البضائع الانجليزية البالغة قيمتها ٦,٠٠٠ جنيه استرليني عائدة لكبار التجار من الرعايا الاتراك في بغداد . وكانت تعبر النهر في هذه المنطقة متوجهة بطريق البر رأساً الى بغداد وكان دليل هذا الجزء من القافلة متزوجاً من عائلة من عنيزة وسواء كان الاعتماد بأنه جانب الصواب كثيراً في اختياره طريقاً غير مأمونة او أنه كان على اتفاق مع اللصوص فان البضائع والحيوانات وقعت في أيديهم اذ لقيهم شرذمة من رعاة عنيزة واخذوها جميعاً ثم وجهت الحكومة التركية اوامرها الى رؤساء الفروع المعتدية باعادة الاشياء المنهوبة ، وقد اضطر المعتمد السيامي البريطاني الى ان يذكر في تقريره في ١٧ أكتوبر « اما عن احتجاجات نامق باشا فان شيخاً منهما لم يرسل رداً اليه ودافع الآخر عن عدم امتثال جماعته للاوامر ، مما دفع فخامته الى السيف كوسيلة وحيدة لتأكيد سلطة الحكومة وهدد فخامته بمقابلة الشر بمثلته والغى لإصدار المسالبة أي «تصاريح المرور في المدن» ، ويتخذ هذا الاجراء عادة خوفاً من اندلاع الاضطراب العام ولعدم امكانية تمييز المسيئين الحقيقيين ، وتلا ذلك هبوط أسعار ملابس الاطفال وغيرها بشكل مفاجيء وكان هذا دليلاً أكيداً على ان الغزاة قد قايسوا الغنيمة مع الباعة المتجولين وصغار

التجاره وأعيد في الحال ٤٠ جملا من الجمال المسلوبه إلى أصحابها الذين كانوا من قبائل عربية مثل العترة وكان من المتوقع أن تعاد الخمسة والثلاثون جملا دون حدوث متاعب الا ان الامور سارت بشكل مختلف ، حيث حدث ما جعل استعادة بعض التعويض ممكناً . فقد نشب نزاع بين الاطراف المعتدية مما أدى الى انشقاق العديد من العائلات على بعضها فانقض شيخ العترة الكبير على مضاربهم وسلبها ، وعلى أية حال فانه لم يتم بذلك تأييداً للحكومة التركية ، اذ ادعى هو ورجاله بأن الغنيمة لهم ولم يؤمن من الاثني جمل التي اكتسبت في الغزو الا ١٤٢ جملا بواسطة جنود اترك غير نظاميين كانوا قد ارسلوا ليتعاونوا مع الشيخ الا أنه لم يصل بفداده الا ٨٢ جملا ومع ذلك فقد بدت حيوانات عمضاء . وفي النهاية أمكن الحصول على تعويض عن البضائع المفقودة بنسبة رُبع قيمتها وقد ذكر الرائد كيمبول في ملاحظاته : « كانت هذه الحادثة في الحقيقة تعكس الثقة التي نالتها ادارة نامق باشا والتي توصلت الى نتيجة مادية تفوق الجهود الصورية التي تبذلها عادة أجهزة التنفيذ التركية للمحافظة على المظاهر ، كما ان هذه الحادثة لم تكن الا مثالا آخر على عجزها في مثل هذه الحالات . ولم تكن تلك النتيجة صافية المكسب فقد غضب الجناة من القديعان والسباعه من تعاون الشيخ عبد المحسن ضدهم ، وأخلدوا او تظاهروا بالاخلاد الى القرابة التي تربطهم . الا انهم كانوا يبحثون عن وسيلة لمباغته أتباعه البعيدين عنه ، وقد قطعوا الطريق على قافلة كان معها نقد مقداره ٣٥ الف جنيه استرليني ذهبي متجهة من النجف الى كربلاء وغنموها منها » .

وفي شهرديسمبر بدأت العترة وشمر في العودة كعادتهم الى المراعي الغربية الشمالية في الصحراء العربية .

الكوليرا والطاعون ١٨٦٦ إلى ١٨٦٧ :

وظهر في خريف سنة ١٨٦٦ كما يحدث غالباً وباء الكوليرا في بغداد وانتهى بعد شهرين إلا أن عدد الوفيات بسببه لم تسجل في أي يوم أكثر

من ١٥ وفاة . وعاد الوباء للظهور في صيف سنة ١٨٦٧ ولكن لم يصل إلى شكله الحالي وقد استمرت حوادث الإصابة به في بعض مقاطعات إقليم الفرات لبعض الوقت .

حوادث السطو في بغداد سنة ١٨٦٦ :

وحدث في نهاية عام ١٨٦٦ ، وكما كان يحدث من حين لآخر ، حوادث سطو خطيرة مصحوبة في بعض الحالات بجرائم قتل حتى أصبح الامر مألوف الوقوع في مدينة بغداد ، وكما كان الحال في الظروف الاخيرة فقد حامت الشبهات الكبيرة أيضاً حول جنود الحامية العسكرية وقد اورد المعتمد السياسي البريطاني في تقريره ثلاث حالات حدثت أخيراً رافقها إهدار الحياة وذكر فيه :-

« وعلى أية حال فاني لا أذكر في أية حالة من الحالات التي حدثت أن أدين فيها اللصوص وان الرأي الرسمي السائد هو ان انتشار التنظيمات بدون الحاق آليات الشرطة معها كما هو متبع في التشكيلات الأوروبية يجعلها مجردة من الفعالية لاكتشاف المجرمين . وحدث في حالة من الحالات الثلاث التي ذكرتها أعلاه ان سطوا على متجر هندي بريطاني وقتلوا الحارس (١) ولما كان نفس المتجر قد سرق في مناسبة سابقة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه فقد اكتشف الجناة واودعوا السجن وما لبثوا ان فروا منه في ظروف تستلزم كون الضبطية تفاضوا عنهم ، واني اتوقع ان لا يكون لهذه الحادثة خاتمة أفضل من سابقتها ما دام اللصوص قد استطاعوا أن يزجروا من طريقهم الشاهد الوحيد على جريمتهم . وحتى لا يتبع حوادث السطو حوادث اغتيال فقد كف الناس عن الشكوى الى الشرطة لمعرفةهم بعدم جدواها حتى إنهم كانوا يتجنبون اللصوص ولو كانوا في بيوتهم .

(١) القى هذا الرجل على الارض وقطع عنقه عمداً .

ادارة نامق باشا ١٨٦٣ - ١٨٦٥ :

حدثت جميع الحوادث الآتفة الذكر تحت سمع حكومة نامق باشا ومع أنه اتبع سياسة عدائية ضد القبائل العربية الا أنها كانت فاشلة في مجموعها ولم تؤثر في متطلبات الاعمال العامة مثلما كان الحال دائماً في بغداد مع معظم الحكام الاتراك . وعلى أية حال فقد أهمل الجزء المفيد والمطمئن من برنامجه الاداري في وقت مبكر لافساح المجال لاعمال الشهرة . وكان طموحه الرئيسي اول ما وصل بغداد لإقامة سد الجزيرة على أساس من الرضاء الدائم بلون « اللجوء الى النظام الرديء السابق في التعاقد عن طريق شيوخ العرب مع أدواتهم بسبب ما يلزمهم من شروور أعمال القهر والابتزاز التعسفي » ويبدو انه رصد ٥٠,٠٠٠ أو ٥٠,٠٠٠ جنيه لهذا المشروع المقترح في حالة موافقة الباب العالي عليه وإذا أمكن الحصول على مهندس كفوء من مصر . وقد حث الحكومة التركية على الاستفادة من خدمات موظف خبير هولندي لهذا الغرض ، يكون قد اضطلع بتنفيذ مثل هذا العمل في السابق « وعلى اية حال فانه لم يسمع فيما بعد أي شيء عن المشروع خلال فترة حكم نامق باشا .

ويبدو ان نامق باشا قد أعقبه تقي الدين باشا الذي يحتمل أنه كان حاكماً لكر كوك ثم أصبحت السلطة في بغداد في يده سنة ١٨٦٨ .

تعيين مدحت باشا على بغداد سنة ١٨٦٥ :

مدحت باشا هو أكثر حكام بغداد نشاطاً وأعظمهم شهرة في العصر الحديث واول من حمل لقب امام ديني (والى) او حاكم عام يدل لقب الباشا الذي ينطوي على سعة في المعنى أكثر . وقد تولى إقليم العراق التركي في ابريل سنة ١٨٦٩ واستحق ظهوره الانتباه لانه اول من افتتح الإدارة المدنية التركية الحالية في بلاد ما بين النهرين وكانت أعماله التي

تلت ذلك تتوقف على شخصية الرجل ذاته ، وعلى أية حال فقد مكنته قوة أخلاقه وذكاءه وفكره بعد سنوات قلائل من ان يلعب دوراً قيادياً في شئون استانبول ، وان يقرر إلى حد كبير وكما أثبتت الحوادث مصير تركيا النهائي ، . وقد جاء في رسالة للرائد س. هوبرت ممثل المعتدية السياسية البريطانية والقنصل العام في بغداد الوصف المسهب التالي عن أوليات أعمال ملحدت باشا في بغداد وهي مؤرخة بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٦٩ وموجهة الى سفير صاحب الجلالة البريطانية في استانبول :

يشرفني ان ارفع اليكم تقريراً عن وصول صاحب الفخامة ملحدت باشا حاكم عام بلاد العرب التركية في ثلاثين من الشهر الماضي بصحبة شاكر بك وكيل محافظ (متصرف) بغداد وروؤف بك سكرتيراً (مصوناً) وحلمي بك ملحقاً (مديراً) للشئون الخارجية بالإضافة الى موظفين مساعدين من درجات مختلفة .

وقد دخل فخامته المدينة في موكب رسمي في ساعة مبكرة واستقبله كبار الموظفين في الحكومة وممثلون عن القنصلية الانجليزية والفرنسية . وقرأ في اليوم الثالث لوصوله فرمان تعيينه في دار الحكومة (السرايا) في اجتماع عام ثم خطب في الاجتماع وأخبر الحاضرين أنه جاء إلى هنا برغبة وشغف للعمل لمصلحة البلاد ولإسعاد أهلها واقترح ادخال تغييرات واصلاحات كثيرة يأمل ان تكون ذات فائدة قد لا يقرونها بادی الامر جميعاً ولكنهم سيقدرون قيمتها عندما يلمسون الفوائد التي سوف تنجم عنها .

وقد استهل عمله بالغاء الضرائب التالية التي قيل عنها إنها ذات طابع محلي وثبت أنها معوقة ومضايقة :

١ - الاحساب او رسوم الدخولية التي تجبى عن جميع المنتجات التي تدخل أبواب المدينة لتباع في اسواقها .

٢ - طالبيه - وهي الضريبة المفروضة على الزوارق الشعبية التي تعمل في الأنهار .

٣ - خمس حطب - ضريبة بمقدار ٢٠٪ على الوقود الذي يجلب الى المدينة في العوامات او القوارب .

٤ - روس بقر - ضريبة على دواليب المزارعين العرب . وقد سن بدل هذه الضرائب ضريبة واحدة بمقدار ١٠٪ على انتاج المزارع والحقول .

ونظم فخامته العديد من مجالس الشورى (المجالس) الجديدة بحيث يدفع مرتبات لاعضائها بخلاف الوضع السابق حيث كان الاعضاء بدون رواتب مما وفر لهم فرصة للحصول على الاموال بأية وسيلة فكانوا مصدر فساد وازعاج .

وأدخل نظام الولاية ويشرفني أن اقدم لكم نسخة (مع الترجمة) للرسائل التي وجهت الى القنصليات حول الموضوع .

وقد انتدب فخامته سري افندي لاعادة افتتاح القناة القديمة المسماة «القنانية» التي تصل بين الفرات وقناة الصقلانية وذلك بقصد إيجاد قناة تربط النهرين الكبيرين وتصلح لسيار مراكب بخارية صغيرة فيها ، وتعمل عليها واقترح جلبها من اوروبا .

وقد انتدب أيضاً سفينة بخارية لتسير الى اعلى الفرات وتقوم بتنظيم المرور فيه عند اقصى (١) اتساع له يسمح بذلك واقترح ان يكون من ضمن

(١) في مايو سنة ١٨٧٢ توجه مدحت باشا بذاته الى اعلى الفرات ميتدوا من رأس قناة الصقلانية الى مسكنه على ظهر الباخرة التركية والغرات وكان يصاحبه في هذه الرحلة كضيف الرائد بويل الذي الحق أخيراً بالاسطول الهندي والذي كان قائدا لبخارة المقيمة والسماه وكوميت والتي قامت بجزء من الرحلة وظهر من خلالها أن هناك صعوبات بالغة في السير على النهر رغم أنه كان عالياً .

عملها ملاحظة السدود على النهر في مقاطعة الجزيرة وحصر مياه النهر في مجراه الاصلي ، ومنع الفيضانات التي تغمر كل سنة بقعة كبيرة من الارياض في الجنوب قد تصل الى مدينة البصرة .

وكانت هذه الفيضانات من قبل تحول جميع الارياض الى مستنقع واسع موبوء عديم الانتاج ، وفي حالة انخفاض المياه في المجرى يتحول النهر الى بحر مائي لا يصلح للملاحة .

ويظهر ان تفكير فخامته متصرف الى برامج متنوعة لاصلاح البلاد . وقد أدرك في الحال حاجة البلاد الماسة الى امرين هما توفير الامن للممتلكات ووسائل المواصلات (التي ما تزال محرومة منها حتى الآن) للاتصال مع العالم ولنقل المنتجات .

وقد فكر في إنشاء سكة حديد إلى كربلاء كخطوة اولى في هذا الاتجاه ، وتناول تفكيره ايضاً وسائل الملاحة في الفرات على اساس استيراد عدة بواخر للابحار في النهر والبحر حتى يربط الاقليم بقناة السويس اخرى . وفكر في استيراد آليات لتنظيف قنوات النهر واخرى للري وللصناعات الاخرى . وقد زرت فخامته مصطحباً معي الموظفين التابعين لهذه المعتمدية وللقنصلية العامة بالاضافة الى اعضاء من الجالية البريطانية في اليوم الذي تلا وصوله وزرته بعدها زيارة خاصة .

ادارة مدحت باشا في العراق التركي ١٨٦٩-١٨٧٢ :

اعتبرت البلاغات الرسمية منجزات مدحت باشا الفعلية في بغداد تافهة ونقتبس مما كتبه سيدة انجليزية رحالة عاصرت فترة حكم مدحت باشا عن قرب وتعتبر على درجة كبيرة من الثقة والذكاء وصفاً للاوضاع بالشكل الآتي (١) :-

(١) السيدة آن بلنت في كتابها يدو الفرات المجلد الاول ص ١٩٤ - ١٩٧ وكتابها الحج الى نجد المجلد الاول ص ١٥ - ١٧ - ١٨ .

وخلاف النكبات الاخرى التي عانتها بغداد ، وإلى جانبها يبدو أنه كان من سوء حظها أن تقع قبل عدة سنوات في قبضة الباشا المصلح ملحت صاحب دستور سنة ١٨٧٧ المشهور والذي أدى إلى تجديد تركيا الآن .

وقد ارسل رجل الدولة هذا ، المفروط التماسا إلى بغداد ، السلطان عبدالعزيز ليجربه فيها قبل ان يفسح له المجال في استانبول والامبراطورية . وعلى أي تقدير كان ، فقد كان مدحت رجلا شريفاً في غاية الاخلاص لمصلحة بلاده إلا أنه نصف متعلم وينتمي إلى تلك المدرسة من السياسين الاتراك التي تعتقد بأوربة الامبراطورية بالملابس والمظاهر الاوروية الخارجية . ويبدو أنه منح ثقة للاصلاح لا حذ لها ، كما أعطى حرية كاملة في برامج لا يمكن الانكار بأن بعضها كان ممتازاً في تصميمه إلا أنه كان عاجزاً عن العمل خارج نطاق تفاصيل ما يرسمه ، كما أنه كان لا يحسب مطلقاً حساب تكاليف كل من مخاطراته التي أدت كل واحدة منها او في مجموعها بالتالي إلى أشد العجز ، بل إنها أدت إلى خاتمة شديدة البلاء . أما برنامجه الاول فقد كان حسناً ، فقد رغب في الاتصال مع حلب بخط مواصلات عن طريق الفرات ، ولذا ترى أنه بنى قلاعاً في الغابة والرمادي واماكن أخرى لحماية الطريق ، في حين أنه أوصى على بواخر من انجلترا للملاحة النهرية ، ومع ذلك فقد كانت القلاع كبيرة دون ضرورة ، واوفت بالغرض المقصود منها وما زالت موجودة أما القوارب فقد اخضت باستثناء واحدة منها ، وربما تركت في البصرة لتعفن لعدم ملائمة آلياتها . أما الباخرة الوحيدة المثلثة لاسطول الفرات فانها تحتاج الى وفرة من الماء حتى تصعد النهر في فترات ما بعد الفيضان وسرعان ما أهملت رحلاتها المنظمة على طول النهر حالما بدأت هذه الرحلات ، وقد أنشأ مدحت أيضاً ببعض النجاح خط ترامواي بين بغداد وضاحيتها المعروفة بالكاظمية وما زال يسير حتى الآن ، وتبقى الامور حسنة عند هذا الحد ، الا ان مغامرته التالية لم تكن في الحقيقة

معقولة ، وتوضح عدم صحة ادعائه في أنه يجب أن يعتبر رجل دولة عظيم . فقد سمع او ربما رأي تحصينات فينا وبعض المدن الاوروبية الاخرى تهدم لكي تفسح المجال للمدن التي تحتوها للاتساع بعد ازدياد نموها . وشجعت هذه الحقيقة بالاضافة الى اسوار بغداد تعود الى ما قبل التاريخ لمسحها ، ويمكنني القول بأنه رأها ليست بذات منظر وخشي أن تذكر الاجانب على الاقل بعصور العالم المظلمة قبل مدافع البارون وقيام الامبراطورية العثمانية وعصر هارون الرشيد ، ويظهر أنه كانت لديه أيضاً فكرة عجيبة وهي تشغيل جنوده في هذا العمل حتى يدفع لهم متأخرات رواتبهم من الأجر الذي لا يباع . وما يثير التأمل في الانسان ان هذا البلد يبني القليل ولا اصلاح فيه لشيء على الاطلاق وليكن الامر كما كان ، فقد ازيلت اسوار الخلفاء وتركت المدينة مفتوحة لكل من يود دخولها من اللصوص والذئاب والبدو ولم تمض سنوات قليلة حتى هددت شمر بغداد بالسلب . وقد احتج أهل المدينة على ذلك إلا أن الامر قد انتهى وأصبحت بغداد الآن بدون سياج لها مثل أية قرية من القرى التي تجاورها (١) .

ولم يكف بذلك فقد توهم مدحت بالفكرة الخائبة التي صورت له أنه سيحفي القوائد اذا ما وصل جميع البلاد بقناة ضخمة تقليداً لمشروعات الري التي أدت في مرة من المرات إلى زيادة الثماء في الجزء الجنوبي من بلاد ما بين النهرين . فأنهك المهندسون وحشد العمال وجببت ضريبة خاصة لتسديد النفقات . وكانت لدى مدحت نفسه القناعة بأنه سيفتح القناة الجديدة شخصياً قبل ان تنتهي فترة حكمه هناك مثلما يفعل أصحاب المقامات الرفيعة في اوربا ولكن يا للقدر القاسي فبعد أول فيضان للنهر

(١) وقد شارك قصر المدائن الذي يعتبر من عجائب الدنيا نفس المصير الذي لاقته اسوار المدينة وعندما تدخل القناصل الاجانب انهمك جنود مدحت في العمل وهذا هو مثل الترقى في تركيا . وقد نشر عنه مؤخراً كاتب صحفي معروف يعمل مراسلاً لصحيف فرنسية وانجليزية مقالاً في صحيفة ريفيو النصف شهرية (السيدة أن بلنت) *

وبدل التربة التي ستجلب الخبر وتخصب الارض العطشى اندفع فيها الطوفان وأفسح بذلك مدحت باشا بحاروفه لان يحول بغداد إلى جزيرة تقف وسط مستنقع موبوء تضطر معه في بعض الفصول للاتصال مع العالم الخارجي بواسطة القوارب . وفي هذا الكفاية فقد رأى الباب العالي ضرورة استدعائه وأسند اليه على الرغم من ذلك إعادة تنظيم الامبراطورية ولتكن هكذا قوة الفضيلة فان مدحت لم يترك كل السمعة السيئة خلفه في بغداد وحدها وما زالوا ينتلدون في أنه غادرها ولم يكن في جيبه شلن واحد وأنه رهن ساعته وقسماً من حاجياته ليستأجر الخيل اللازمة لرحلته . انه رجل شريف في ارض خيانة ، والتعصب في الحقيقة ليس خبثاً .



ظهر مدحت باشا عندما وصل دمشق ليصبح حاكماً عاماً لسوريا كرجل من نوع مختلف كثيراً ، ولكنه يثير فينا الاهتمام أيضاً . فقد جاء محاطاً بأوراق عالية كثيرة لأنه مفترض فيه أنه يمثل مبدأ الاصلاح الاداري الذي اعتقد الاوروبيون بخطورة ضرورته للامبراطورية التركية . وقد كان مدحت صنيعة لدائرة خارجتنا وكان من المنتظر ان يتم على يديه أشياء عظيمة ، أما بالنسبة لنا فاننا نرتاب في هذا الامر ارتياباً تاماً لاننا نعلم جيداً تاريخ أعمال مدحت في بغداد بحيث أنها لم تترك لنا فيه أية ثقة كمصلح عظيم . أما دوافع زيارتنا له لتقديم الاحترام فتعود إلى كونها مسألة يقتضيها الواجب من ناحية ومن ناحية أخرى ضرورة الحصول عليها من باب حب الاستطلاع . وقد اوضحت هذه الزيارة أنه لا يمكن اعتبار هذا الرجل الذي يبتكر أي شيء خيالي مثل ابتكار حكومة برلمانية تركيا أكثر من انسان غريب شاذ الاطوار وقد تأثرنا بأسى أثناء هذه الزيارة وخاصة على هذا المنصب العام الجوهري ، ومن المحدث النقي ، وخصوصاً من شخص مزهو بنفسه في سداجة . ولم نخرج في الحديث عن اوربا وربما اختار هذه النعمة معنا كنوع من الحديث الذي بلائم الشعب

الانجليزي الا انني لا اعتقد أن اختياره كان بناء على ذلك . وقد احتفظنا طبعاً بما نقصد من وراء خططنا ولم نذكر له سوى أننا نأمل في رؤية بغداد والبصرة وفي الذهاب من هناك إلى الهند التي ستكون أقصى ما نقصد إليه على طريقنا . وعند ذكر تلكما المدينتين بدأ يطري إدارته هناك ويطري البواخر التي أنشأها في الانهار والاسوار التي ذكها والترام الذي بناه « يا له من ترام » هذا ما عبر عنه بتأثر « انني أنا الذي ابتكرته وما يزال يسير حتى الآن . وسوف أعمل تراماً حول دمشق وسوف يركب كل انسان حافلاته وسيدفع ٥٪ فقط وعندما تذهبون الى البصرة ستشاهدون بواخر هناك . إن ما نحتاجه هذه البلاد الفقيرة هو البواخر والترام ولولا أنهار دمشق صغيرة جداً على البواخر لآحضرت بعضها لتسير فيها ولكنني سأعمل تراماً فيها ولو أننا استطعنا أن نجعل البواخر والترام في كل مكان من تركيا لاصبحت غنية «والقنوات» اقترحناها ولكن نذكر بمرارة كيف غرقت بغداد من تجاربه في هذا المضمار « نعم والقناة أيضاً فالقنوات والبواخر والترام هو ما نحتاجه » « وسكك الحديد » « نعم سكك الحديد فاني آمل أن يمد قريباً خط حديدي على امتداد طريق العربات من بيروت فالخطوط الحديدية مهمة لتأمين النظام في البلاد . ولو وجد خط حديدي عبر الصحراء لما كانت لنا متاعب من البدو مثل اولئك البدو الفقراء الذين رفعتهم في بغداد واني أضمن بأن شهرتي سوف لا تنسى هناك » وأكدنا له أنها لن تنسى .



وعلى العموم فقد تركنا مدحت بعد أن تأثرنا أكثر ولكن ليس على الشكل الذي كنا نأمله فقد أدهشنا ولكن ليس بحكمته وقد يكون من القول بأن مثل هذا الباشا المصلح قد عمل على تحطيم تركيا أكثر مما عمله عشرون من عناصر الحياة القديمة . ومع أن مدحت فشل في تنظيم ثروته الخاصة فربما أتى ليقضي على تلك الثروة العامة التي في دمشق مثلما عمل في بغداد حيث انفق مليوناً من الجنيهات الاسترلينية على مشروعات عقيمة في سنة واحدة .

ويقترن ذكر مدحت باشا في العراق التركي حتى الوقت الحاضر بشكل رئيسي بأنه هو الذي مسح أسوار بغداد وأنشأ ترام بغداد - الكاظمية وأوجد المدينة الجديدة أو على وجه الدقة الضاحية الجنوبية لكربلاء . ولا شك في أن هدم أسوار بغداد يعتبر إساءة لآثارها ومنظرها وحتى من وجهة عملية يمكن التساؤل عن مدى ملاءمة هذا العمل ليس فقط للاعتبارات العسكرية وإنما من ناحية ضريبة الدخولة . أما بالنسبة لترام الكاظمية فمع أنه صغير إلا أنه أثبت فائدته البالغة ، أما توسيع كربلاء فانه مع ذلك شوه مظهر المعالم القديمة في المدينة وخاصة إذا ما قورنت مع النجف . وكان من الواجب أن يكون الإصلاح فيها على أساس أنها منطقة مكتظة بالسكان ولم ينشأ الخط الحديدي الذي كان ينوي مده الى كربلاء .

أما اصلاحاته خارج المدن غير تنظيمه للضرائب المتعلقة بالأرض فان أهم اصلاحات مدحت باشا في هذا المضمار كانت تكملته للتدابير التي بدأت على طرف الطريق من عند حلب قبل عدة سنوات لحماية الطريق الذي تسير عليه القوافل والممتد بين حلب وبغداد وهو الذي أكمل ذلك الخط من دور الحراسة عليه فيما بعد الرمادي واصبحت العانة بالنسبة لبغداد مثلما أصبحت الدير بالنسبة لحلب - مركز قيادة الجيوش الحربية التي تسيطر على طريق الفرات واصبحت القوافل منذ ذلك الوقت تمر في أمن يزيد او يقل عبر الوادي كما وضع في نفس الوقت يده على المدن القليلة الموجودة على دجلة (١) .

ومدحت باشا هو الذي أظهر للوجود مدينة الرمادي الصغيرة الواقعة على طريق حلب وفتحها عدا ذلك خانات لطيفة وثكنات عسكرية وربما عزى مد خط التلغراف إلى هذا المكان لابتداعه ، وما تزال القلعة التي

(١) كتاب السيدة آن بلنت « يدو الفرات » سنة ١٨٧٩ المجلد الثاني
صفحة ١٨٢ .

بناها مقابل العانة تستقبل الحامية التي تشرف على قطاع من وادي الفرات وطريق حلب موجودة بمنظرها الأخاذ حتى الآن إلا أنه لا يشغلها أحد . وعلى أية حال فقد استمر رغم كل جهوده يفضل حتى بعد مغادرته بعدة سنوات الطريق المتنوي المتجه الى استانبول والمار بالموصل وديار بكر الأكثر أمناً من الطريق القصير المار في حلب . ومهما يكن من أمر فقد أنصف الزمن عمله وأصبحت طريق الفرات عبر حلب مقصورة من عموم المسافرين بين بغداد واستانبول بعد أن أصبحت آمنة مثل أي طريق آخر في البلاد .

وأسس مدحت باشا مدرسة صناعية في بغداد ملحقة بدار أيتام ما تزال موجودة ولكنها لم تحقق نتائج باهرة إذا أنها يجب ان تفي بالحاجة الحقيقية المطاوعة منها . وقد افتتح أيضاً في زمنه مدرستان تركيتان حكوميتان في بغداد ، واضيئت الاسواق والشوارع المتصلة بها كما أضيء الجسر المكون من قوارب في الليل بمصابيح الكبروسين وتعود كل هذه الاصلاحات إلى مدحت باشا . واقام في البصرة بلدية وانهمك في إنشاء أبنية حكومية جديدة لكي تهجر المدينة القديمة التي ما زالت تقع جنوباً على ضفاف شط العرب .

وقد ورد ايضاً ذكر استقبال ملتحت باشا لشاه ايران عندما كان في طريقه للحج الى المدن المقدسة في سنة ١٨٧٠-١٨٧١ وسيدكر فيما بعد ضمنه لإقليم الاحساء للدولة سنة ١٨٧١ .

ويظهر على العموم أن سياسة مدحت باشا قد أجملت بشكل قاس من واحد ممن خلفوه في الوظيفة لاحظ(١) ضرورة توفر ثلاثة أشياء في

(١) بدو الفرات للسيدة آن بلنت المجلد الثاني ص ٧ .

توجد عدة نقاط شبه بين مدحت باشا وناظم باشا آخر وال
لبغداد والذي أصبح فيما بعد وزير الحربية التركية وقائد عام
الجيش التركية المتحدة في حرب سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ مع دول
البلقان واليونان والذي ارسلته حكومة الاتحاد والرفق التركية الى -

الحاكم حتى يؤثر تأثيراً حسناً في الادارة التي يديرها - الادارة والمعرفة والمقدرة ، وكانت تتوفر في مدحت الصفة الاولى والاخيرة . ولكنه لم يتمتع بالثانية اذ انه كان رجلاً نصف متعلم .

وقد كان مدحت باشا على الاقل شريفاً إلى حد الوسوسة وتبدو قصة اضطرابه إلى بيع ساعته وسلسلته في نهاية فترة حكمه حتى يؤمن وسيلة مواصلات ليعود بها الى استانبول جد موثوقة .

الاعمال الاجرامية في البصرة سنة ١٨٧٢ :

حدث في وقت مبكر من صيف عام ١٨٧٢ في مدينة البصرة أعمال إجرامية كانت أكثر إضاعة لهيبة السلطات المحلية من تلك الفتنة التي اندلعت في بغداد سنة ١٨٦٦ وقد وصفها السيد روبرتسون قنصل صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة بما يلي في كتابه المؤرخ بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٧٢ الموجه إلى قنصل عام صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد .

« أبلغتكم في كتيبي شبه الرسمية الأخيرة عما يحدث من سرقات ليلية ونهاراً في البصرة وحواليها خلال الشهرين الماضيين ، وقد حدث في ليلة السابع عشر من الشهر الحالي أن طوق ما يقارب من اربعين أو خمسين رجلاً مكتب السادة لينش وشركاؤه وحاولوا اقتحامه وقد اطلق رجل من داخل المكتب مسدسه عندما رأى رجلاً يحاول كسر نافذة

العراق التركي سنة ١٩١٠ وزودته بسلطات واسعة لتجديد الاقليم وقد انغمس كلاهما في الاصلاحيات البلدية التي اشتملت على هدم الابنية الموجودة، وبذلك كل منهما محاولات عقيمة لانشاء ملاحه في القرى فكانت محاولة الاول من طريق ايجاد بواخر اما الثاني فكان عن طريق القوارب الميكانيكية وعرض كلاهما مدينة بغداد الى اخطار جسيمة احدهما من طريق شق قناة والاخر عندما حاول انشاء سد ضمن بحير مياه الفيضان ومن الواضح ان مشاريع كليهما كانت خالية من العنصر الحسي وانها كانت مجرد مشاريع لها فائدة كثيرة المجازبية وكان كل منهما يفتقد بقدر متساو العنصر والنظرة الثاقبة الا انهما كانا رجلين شريفيين واستدعى كلاهما فيما بلى الى وظيفة اعلى في اوربا .

مفتوحة وجاء ، على صوت الاعيرة النارية اثنا عشر حارساً ممن يعسكرون
قرب الدروازة الشمالية ، وهاجم اللصوص الجنود وقتلوا اثنين منهم
ولاذ الباقي بالفرار سائدين على ما يظهر .

وقد كتب الى وكيل المتصرف وقائمقامه بخصوص الحادث ووضحت
له أنه في حالة سرقة أي بيت يشغله أي انسان تحت حماية وكالة القنصلية
فانني سأطالب السلطات المحلية بالتعويض عن الممتلكات المسروقة . وقد
وعد في رده بأن يتخذ جميع الاحتياطات التي بإمكانه لحماية ممتلكات
الراعايا البريطانيين ولكنه لم يسلم بمسئولية الحكومة في التعويض عن
الممتلكات المسروقة .

ولما كان اللصوص الذين يغيرون على البصرة لصوصاً عاديين
يرتكبون سرفاتهم العادية بالخفاء وبمراوغة يقظة البوليس المتوسط الفاعلية
فان القائم مقام كان على صواب تماماً وبلون شك عندما رفض قبول
تحمل مسئوليات غير عادية ، الا أن حالة الامور الراهنة أدت الى التشهير
بضعف السلطات وعدم مبالأها وبالتواطؤ الحاصل بين معاوئي السلطات
واللصوص وانني على ثقة من أنكم ستدعموني في الموقف الذي
سأأخذ إذا حصلت المناسبة .

كان اللصوص عبارة عن عصابة منظمة مكونة من مئة شخص
يرأسهم علوان وشاهين ومجويد وابراهيم أغا ، وهو تركي من
استانبول كان في السابق موظفاً في السراي ومن المعروفين تماماً لدى الشرطة
وكان يصاحبهم عن بعد بعض أتباعهم ومعهم أسلحة مخبأة تحت عباءاتهم
ويتجولون في البصرة ويجلسون في المقاهي والبيوت التي في المدينة يومياً .

وسواء أكانت الشرطة متواطئة معهم أم تتصنع عدم رؤية رجالهم
الخصوصيين فقد كان مطلوباً منهم القاء القبض على كل من يحمل السلاح
وكانوا تحت رحمتهم تماماً وقد اختاروا في المدة الاخيرة عادة ارسال

رسائل الى اشخاص من ذوي الدخل المعروف يطالبونهم فيها دفع مبالغ من المال تراوح من ١٠٠-٥٠٠ شامي (١) ويهددونهم بالقتل اذا لم يدفعوا لمطالبهم .

وقد اوحى ضعف السلطات الى هؤلاء بدفع المبالغ المطلوبة في فرع وبدون مواربة . وقد زارني في هذا الصباح المقدس عيسى الخوجا ابراهيم وكيل الكنيسة الفرنسية ليخبرني بأنه قد تسلم تهديداً بدفع ١٠٠ شامي ويطلب مني النصيحة بوجوب الدفع أو عدمه وقد أشرت عليه بعدم الدفع ولكي أتصور ان مخاوفه سترجح على نصحي .

وقد اتهم بعض رجال البصرة من ذوي النفوذ ، الشيخ سليمان الزبير وقاسم الشهبلي والقيب سيد محمد سيد وأخاه ، الذين كانوا على عداء مع المتصرف بتشجيع اللصوص وحمايتهم للحصول على ثقل للمتصرف الا أنني لا افترض المسألة بهذا الشكل مع أنه من المؤكد في نفس الوقت ان الشيخ سليمان والقيب كانا يميلان لذلك وكان باستطاعتها وضع حد للسرقات بسهولة واعتقد أنهما تقنما حقيقة طالين السماح لهما باحضار ٢٠٠ من الرجال المسلحين من الزبير الا ان المتصرف كان يخاف منهم أكثر من اللصوص وأعرض عن خلعهم .

(١) الشامي من النقود العثمانية ثمنه الاصل ٩ قروش و ٢٠ بارة (من تاريخ العراق بين احتلالين مجلد ص ٣١) .

التنظيمات الادارية الداخلية في العراق التركي ١٨٦١ - ١٨٧٦

حكومة البصرة ١٨٦٣ - ١٨٧٢ :

يبدو ان باشوية البصرة شبه المستقلة التي تشكلت سنة ١٨٥٠ لم تعيش طويلا ، ومن الواضح ان ذلك كان مرتبطاً باجراءات تخطيط الحدود التركية الايرانية في سنة ١٨٤٩-١٨٥٢ وزالت بسبب زوال سبب وجودها وليس هناك تاريخ محدد لالغائها إلا أنه في سنة ١٨٦٣ كانت باشوية البصرة قد خفضت إلى قانمقامية أي الى مقاطعة يديرها قانمقام أو موظف مدني من نفس رتبة المتسلم حسب نظام التسمية القديمة الذي ألغي الآن . وكما راينا سابقاً فان منيب باشا قانمقام البصرة سنة ١٨٦٣ كان يتبع في اوامره للباشا في بغداد . وفي السنوات التي تلت سنة ١٨٦٣ مباشرة وكما روي سابقاً أنهمك نامق باشا في توسيع حدود البصرة على حساب مشيخة المنتفك إلا أنه فشل في ذلك ، وعلى أية حال فلايد أن إحدى خططه في هذا الاتجاه قد تحققت بعد فترة غير طويلة من مغادرته لها اذ اصبح ناصر باشا فيما بعد شيخاً للمنتفك ومتصرفاً لسوق الشيوخ سنة ١٨٧٢ ويقوم بمهام موظف تركي .

ضم الاحساء للبصرة وانشاء ولاية البصرة ١٨٧١ - ١٨٧٥ :

وكان مدحت باشا قد احتل في سنة ١٨٧١ تلك المقاطعة القاسية المنعزلة الواقعة شرق بلاد العرب والمعروفة بالاحساء كما جاء في الفصل الخاص من تاريخها وألحقها بالعراق التركي وأصبحت متصرفية او لواء مدنياً .

وفي سنة ١٨٧٤ انفجرت في الاحساء ثورة بذل خلالها ناصر باشا شيخ المنتفك والمتصرف التركي لسوق الشيوخ خدمات قيمة للباب العالي للقضاء عليها وظهر بالنسبة لروساء العرب كرجل يتمتع بقدرة واستارة

غير عاديتين وكان نفوذ ناصر باشا المحلي يعتبر كافياً للحكم على عملية ضم مقاطعة المنتفك للبصرة بأنها كانت لإجراء سليماً . وأصبحت الاحوال متوقفة على قبوله فقط . وهكذا جنيت الفائدة من ولائه فضمت جميع مقاطعات البصرة مع ناحية الاحساء في ولاية البصرة الجديدة ، التي كان ناصر باشا اول وال يعين عليها ، ويقال إنه دفع ٧٠,٠٠٠ جنيه ثمناً لتعيينه ، وأصبحت الآن مدينة الناصرية عاصمة لمصرفية المنتفك التي أنشأها ناصر باشا وسميت فيما بعد باسمه . وخلال فترة حكمه بدأت شهرة مدينة العمارة الواقعة على دجلة والتي تدخل في دائرة اختصاصه .

وحدث هنا مثال لما رأيناه في السابق من اعتبار مسألة اجتماع السلطة الرسمية الكاملة والنفوذ المحلي العظيم في شخص واحد مسألة مزعجة . فقد وقع ناصر باشا تحت سلوك الباب العالي فاستدعي الى استانبول قبل نهاية التزامه لولاية البصرة بوقت قصر حيث حجز هناك وعين مستشاراً معتمداً للحكومة ولكنه كان في الحقيقة سجيناً سياسياً . وجاء بعده في ولاية البصرة عبدالله باشا الكرد الذي احتفظ بمنصبه هذا حتى سنة ١٨٧٩ .

تنظيم الادارة المدنية في العراق التركي سنة ١٨٦٩ :

عندما يذكر تعيين مدحت باشا كأول وال لبغداد فان ذلك يشير الى أن ادخال نظام جديد للحكم المدني هناك كان جزء من مهمته فيها وهو نظام الولاية المتناسق والذي أدخل في أجزاء أخرى من تركيا بحيث أصبح يعم القسم الاكبر من الممتلكات العثمانية .

وتوضح الترجمة التالية للرسالة التي وجهها مدحت باشا بعد وصوله بقليل إلى القنصليات الاجنبية في بغداد كيفية تعامل الممثلين الاجانب مع النظام الجديد .

ترجمة رسالة صاحب القفخامة مدحت باشا حاكم عام بلاد العرب التركية الى معتمد صاحبة الجلالة البريطانية السياسي في بلاد العرب

التركية المؤرخ في بغداد بتاريخ ٥ صفر ١٢٨٦ و ٥ مارس سنة ١٢٨٥
و ١٧ مايو سنة ١٨٦٩ .

حيث إن نظام الولاية قد ادخل وطبق على جميع أقاليم الممتلكات
التركية الأخرى فقد نظم أقليم بغداد الآن تبعاً لذلك حسب نفس النظام
وقد تغير بالتالي شكل الإدارة تسهيلاً للأمور التي قد تحدث . ولإني أرى
من الضرورة شرح شكل مثل هذه الإدارة ، فقد قسمت ولاية بغداد إلى
تسع حكومات ثانوية «متصرفيات» مختلفة وتعتبر مقاطعة بغداد «سنجقاً»
واحداً من هذه الحكومات الثانوية «متصرفية» وعين هذا المكان ليكون
مركزاً لرئاسة هذه الولاية حيث توجد فيه دوائر منفصلة (١) للسكرتارية
(ماكونليك) وأنشئت معتمدة (مديرية) للشئون الخارجية حتى توجه
أعمال الحكومة .

وعندما تقتضي أمور رعاياكم الهامة في المقاطعات «السنجق»
الأخرى إذا حدث أي شيء يستلزم البت فيها ، فعليكم ان تتصلوا بهم على
غرار ما يتبع هنا . وحتى تسهل الأعمال فمن الضروري اتباع نفس
الاسلوب اذ عليكم ان تتصلوا بنائب المحافظ (المتصرف) حول نفس
الموضوع لانجازه . وفي حالة عدم تدبير الأمور فيما يتعلق بنفس
الموضوع فيمكنكم مراجعة رأس الولاية . وحتى تنجز أعمال رعاياكم مع
الحكومة المتعلقة بشئونهم ومطالبهم فيجب رفع هذه الأمور الى هيئة
اتصال رسمية الى من هو دون المحافظة «ايصرفية» او معتمدة «مديرية»

(١) الترجمة هنا غير موفقة كثيراً ، فمكاتب مامون ومدير الأمور الأجنبية
ما زالت موجودة والمكتب الاول منها كما يدل عليه اسمه هو دماغون
الوالي ، أو مساعد الوالي أما الأخير فهو « مدير الشئون الأجنبية »
وعنده سكرتارية الشئون الخارجية للوالي . والمأمون موظف تنفيذي
يعمل بأمر من الوالي في الشئون الداخلية أما المدير فهو الوسيط
للاتصال مع القنصليات الأجنبية وغير الولاية فيما يتعلق بحقوق
المعاملات والامتيازات الأجنبية . الخ .

الشئون الخارجية حسب ما يقتضيه الحال . وإذا كانت هناك ضرورة فيمكنكم الاتصال بي مباشرة او مع السكرتارية (ماكونلك) في حالة غيابي .

بواخر الحكومة التركية ١٨٦٣ - ١٨٧٦ :

طرأت امور عديدة تسرعى الانتباه على الإدارة المحلية في العراق التركي وخاصة في السنوات الاولى لحكم السلطان عبدالعزيز .

وتوضح وثائق المراسلات الرسمية التي تمت في وقت مبكر من سنة ١٨٦٣ أنه كان للحكومة التركية بواخر تستعملها في أنهار بلاد ما بين النهرين في الأغراض الإدارية بدون تفصيلات مؤكدة عن عددها أو حجمها أو نوعها أو الطريقة التي حصل بها عليها . وكانت هذه البواخر على ما يظهر تتعرض في بعض الأحيان لهجوم القبائل العربية أو على الأقل لتهديدها . وقد أسس في سنة ١٨٦٧ خط نهري من البواخر التي تعمل تحت العلم التركي على شكل مشروع تجاري تحت إشراف حكومي باسم مصلحة عمان-العثمانية ومن الواضح ان الباخريين السابقين اللتين كانتا للحكومة التركية وهما «بغدادى» (١) و «بصرة» قد ضمتا الى المصلحة الجديدة . ومع أنهم تهودوا وصف المشروع بأنه شركة إلا أنه ربما كان جزء من رأس ماله عائداً لأشخاص خصوصيين . وفي سنة ١٨٦٩ ضمت السفن «الموصل» و «الفرات» و «الرصافة» التي بنيت في أنثورت سنة ١٨٦٦ بناء على طلب من نامق باشا الى اسطول عمان-العثماني ثم اضيف الى هذا الاسطول سفيتان أخريان إحداهما «مسكرة» (٢) وبذا ارتفع عددها الى سبع وقد كانت سفن المصلحة هذه بعد بداية حكم مدحت باشا لبلغداد تستخدم في الأغراض التجارية بشكل خاص .

(١) بنيت ببغداد في سنة ١٨٥٩ م .

(٢) بنيت السفينة « مسكرة » في تريستا سنة ١٨٧١ وأصبحت في سنة ١٨٨٣ عديمة الفائدة ومتعطلة أما السفينة الجديدة الأخرى « تل عفر » فقد أتت عليها النيران في البصرة سنة ١٨٨٤ .

تصدير الحكومة للحبوب إلى جدة ١٨٦٤ - ١٧٦٨ :

يبدو ان الحكومة التركية قد طلبت من نامق باشا خلال فترة توليه الحكم في العراق التركي ان يتخذ الترتيبات لتصدير كميات محددة من الحبوب إلى جدة الواقعة على البحر الاحمر وذلك احتياطاً لمنع حدوث مجاعة في موسم الحج القادم . وقد حدث خلال القوضى التي اندلعت في المنتفك سنة ١٨٦٤ أن نهبت كمية كبيرة من الحبوب التي جمعتها السلطات التركية لذلك الغرض . وكانت اوامر التصدير في السنتين الاخيرتين ما تزال إجبارية . وقد حدث في بغداد تدمير خطير من المعاملات السيئة والمضايقات التي سببتها هذه الاوامر ورد في تقرير الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد بهذا الصدد في نهاية نوفمبر سنة ١٨٦٦ ما يلي :

ارتفعت أسعار القمح والشعير الى ضعف السعر العادي نتيجة لعمليات الحكومة المحلية في الوفاء بوعدها في تزويد جدة بالحبوب مما أدى بالتالي إلى حدوث تهرم عظيم في اوساط سكان المدينة . وكان هذا الشعور يستند إلى أساس متين من الاعتقاد بأن الضائقة التي يعانون منها ليست ناجمة عن قحط حقيقي : لكنها نتيجة المنافسة بين الحكومة والاحتكار التي اضطرتهما الى اللجوء الى التنافس في النقل حتى تؤمن الارشاليات المطلوبة . وقد رفعت وفود السكان التي شملت جمعاً من النساء طلبات استغاثة الى فخامته الا أنها لم تؤمن الا القليل من العون .

وقد اعرب صاحب الفخامة عن ملاحظاته الى ترجمان القنصلية الفرنسية في أن اسعاراً عالية تسود الاحوال الحاضرة مؤقتاً . وان ذلك ليس مصيبة وعزا ذلك إلى المجاعة التي في الهند ، وان الحبوب على خلاف ذلك يجب ان تصرف خارج البلاد . ويمكن أن يستخلص من تدابير فخامته تلك أنه يعمل وفق خطة خاصة إذ أنه تم نقل أكثر الحبوب المخصصة عن هذه السنة إلى جدة وقد خزنت الآن الحبوب الى

حد ما ، قبل اوانها وأعدت للتصدير في الحريف القادم . وانني في أمس الحاجة لابلاغ فخامة اللورد بأن نامق باشا يخشى حقيقة أو يتظاهر بالخوف من المجاعة في مقاطعات البنغال البعيدة . وان هذه المخاوف لا أساس لها في مجموعها اذ لم تأت في هذه السنة مراكب الى البصرة لنقل الحبوب الى الهند ، حتى إن مستأجري السفينة او الاثنين والذين يوفقون في إيجاد حمولة لها كل سنة لترسل الى جزيرة الموريشيوس قد فشلوا هذه السنة في الحصول على حمولات لها . وقد عبرت عن رأي فيما سبق بأن تزويد جلة بالحبوب هو مضاربة تجارية خالية من العمل الحكومي ولو اتخذت تدابير مناسبة في هذا المجال لتطورت موارد هذا البلد بشكل ممتاز اذا شجع توسيع الزراعة وليس عرقلتها مع التجارة كما هو متبع الآن بحسب التدابير الحالية .

البريد التركي بين البصرة وبغداد سنة ١٨٦٤ :

أنشأ نامق باشا في صيف سنة ١٨٦٤ خدمات بريدية بواسطة سعاة من العرب ينقلون البريد مرتين في الاسبوع بين البصرة والديوانية . ويمكن القول بأن الديوانية كانت في نفس الوقت مرتبطة بطراز مشابه او افضل مع بغداد . ومن المحتمل ان يكون هذا البريد قد أنشيء للاغراض الرسمية فقط وقد يكون وسيلة مؤقتة لنقل الاخبار بسرعة أثناء العمليات الحربية التي حدثت في تلك السنة ؛ اذ كانت الديوانية مكاناً هاماً للطواير والجيوش التي ارسلت الى البصرة .

مصادرة الحكومة التركية رواتب موظفيها عن شهر اغسطس

سنة ١٨٦٦ :

ابتكرت هذه الايام ، بسبب الحاجة الماسة في تركيا لتفتقات القطاع العام مما لا يمكن للدولة مواجهته بمواردها العادية ، وسائل التبرعات العامة . وكانت هذه التبرعات تجمع أحياناً من المستغلين العموميين ؛ بعد الحصول على موافقتهم بضغط رسمي على شكل اقتطاع من رواتبهم .

ومنذ ٥٠ سنة مضت ، كان مثل هذا الاجراء أكثر فعالية ويمكن استخلاص شهادة على ذلك من الرسالة الرسمية التالية التي كتبها الرائد كيمبول في نهاية سنة ١٨٦٦ : « بلغ إجمالي مجموع رواتب مستخدمي الحكومة (من أعلى موظف إلى أقل واحد بما فيهم العسكر الخصوصيون) التي صادرها الباب العالي من شهر اغسطس لجميع الاقاليم ٤,٤٣٦ كيساً (١) وقد ارسلت المبالغ راساً إلى العاصمة نقداً أما تبرع السكان الإجباري والبالغ ٧,٠٠٠ كيس فيجري جمعه الآن » .

وهكذا تشير الدلائل الاقليمية الى ان الخزينة المركزية تسير نحو الافلاس .

ميزانية ولاية بغداد - البصرة سنة ١٨٧٤ :

كان دخل ولاية بغداد-البصرة في سنة ١٢٩١ هـ (التي تكاد تطابق سنة ١٨٧٢م) هو ٦٤٨,٤٣٥ جنياً تركياً بينما بلغت النفقات حوالي ٢٨٥,٨٨٠ جنياً تركياً والرقم الأول لا يشمل حصيلة دور الجمارك ؛ بينما يحتوي الاخير على النفقات العسكرية والبحرية والتلغرافية . واذا كانت هذه الارقام صحيحة (٢) فانه لا بد أن يكون قد ظهر خلال الثلاثين سنة التي انقضت عجز خطير في الدخل وزيادة كبيرة في النفقات.

(١) الكيس يساوي خمسة جنيهات .

(٢) راجع كتاب « عبر تركيا asiوية » لجرى المجلد الاول من ٢٣٩ وقارن بينه وبين المجلد الثاني من هذا الدليل بند « العراق التركي » . حيث يتضح أن حصيلة الجمارك في سنة ١٨٧٤ ، سنة ١٩٠٢ نفس الشيء تقريباً .

المصالح البريطانية العامة في العراق التركي

١٨٦١ - ١٨٧٦

واجهت رحلات الباخرة البريطانية «مدينة لندن» التي استحضرتها السادة لينش وشركاه من إنجلترا سنة ١٨٦١ أو سنة ١٨٦٢ للملاحة في دجلة في اول الامر معارضة بلغت حد المنع من قبل السلطات التركية في بغداد . واقتضى ذلك تقديم طلب جديد الى الباب العالي بواسطة السفير البريطاني في استانبول وكانت نتيجة هذا الطلب الحصول على كتاب وزاري آخر في يوليو سنة ١٨٦٢ يطابق في مغزاه كتاب سنة ١٨٦١ . وكان هذا كافياً لوضع حد للفترة التي مارست فيها السلطات المحلية في بغداد وضع الصعوبات أمام سير الباخرة المذكورة . وعلى أية حال فقد نشأ جدال حاد عندما علم في سنة ١٨٦٤ ان السادة لينش قد اقترحوا تسيير باخرة ثانية هي «دجلة» على نهر دجلة . وعندما علم الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد أن الاتراك ينوون معارضة استخدام الباخرة دجلة كتب الى نامق باشا مشيراً الى حرية الملاحة التي تتمتع بها البواخر البريطانية في بلاد ما بين النهرين ، وطلب منه أن يحدد الشكوك التي تخامره بهذا الصدد ؛ فأجاب نامق باشا مدعياً بأن عدد السفن التي تحمل العلم البريطاني والمصرح لها بالعمل في الأنهار قد حددت باثنتين . وما دامت السفينة «كوميت» و «مدينة لندن» تعملان في دجلة فلا يمكن إذن إضافة أية واحدة أخرى . ومن الواضح ان المعتمد السياسي البريطاني قد اشار إلى تسوية عام ١٨٤٦ والتي تسري على جميع البواخر البريطانية ؛ والتي يجب ان تعتبر قضية الباخرة دجلة بموجبها قضية متفقاً عليها ؛ في حين كان الذي يخطر في ذهن الباشا هو فرمان سنة ١٨٤٦ الذي يقتصر في علاقته على مراكز الحكومة البريطانية والذي لا يقتصر انطباقه حالياً على مجرد السفينة «كوميت» التي تعود الى الاسطول الهندي . وسرعان ما انتقل البحث في الموضوع الى اوروبا حيث كانت

السلطات البريطانية تميل اول الامر بسبب بعض العوامل التي أدت الى عدم ادراك القضية الى قبول وجهة النظر التركية في الموضوع ، وقبولها سحب السفينة « كوميت » من بلاد ما بين النهرين حتى تفسح المجال للسفينة « دجلة » . وعندما اشار الرائد كيمبول الى ان الباخرة « دجلة » تعود الى السادة لينش وانه لن يكون بالامكان ارسالها ، مثلما ادعى الباب العالي في مذكرته الرسمية الى السفارة البريطانية ، لتحل محل السفينة « كوميت » التي تعود ملكيتها الى الحكومة الهندية ، فتغير مجرى البحث وسمح لها بالعمل بصرف النظر عن وجود السفينة كوميت .

وحدث في سنة ١٨٦٧ أن تحدى خط عمان ، العثماني الذي مر معنا ذكر انشائه احتكار البواخر العملي للملاحة في دجلة : والذي تتمتع به شركة « لينش » الا ان مناقشة هذه الشركة الجديدة او الدائرة التركية لهم لم تكن ذات أثر فعال .

وقد اقترح السادة لينش وشركاه في سنة ١٨٧٤. تحويل الباخرة « مدينة لندن » الى سفينة تخزين على أن تحل محلها باخرة جديدة مع مركب بخاري ؛ إلا أن الباب العالي جدد اعتراضاته وحججه القديمة التي تصر على عدم التمييز بين الحكومة البريطانية والسادة لينش وأنه يجب الاتوجد أكثر من سفيتين عليهما العلم البريطاني في دجلة في وقت واحد ، وما دام هذا العدد قد زاد بوجود البواخر « كوميت » و « مدينة لندن » و « دجلة » في آن واحد فليس باستطاعة السادة لينش الادعاء بأي حق في إضافة باخرة جديدة إلى اسطولهم . وقدمت مذكرة تركية إلى الرائد هربرت بهذا الخصوص وقد شرح لهم مرة أخرى نوعية السفينة « كوميت » بالإضافة إلى كشفه لهم عن العديد من الحقائق المغلوطة . وكان السفير البريطاني في استانبول قد تبني وجهة النظر هذه . وبعد مدة وفي ٣١ مارس سنة ١٨٧٥ أمكن الحصول على اوامر الباب العالي بالتصريح للسادة لينش باستبدال واحدة من سفنهم القديمة بأخرى جديدة والسماح لهم أيضاً باستعمال مركب بخاري في الحالات الاضطرابية عندما تكون مياه النهر منخفضة .

ظهرت شركة لينش قبيل عام ١٨٧٠. باسم «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» ، وربما كان ذلك لاشراك (١) أصحاب رؤوس أموال آخرين الا أن الاتراك لم يعترفوا بهذه التسمية وما زالوا يصرون حتى هذا الوقت على وصف الشركة باسم «شركة لينش» .

هبة نواب هندي لتنظيف ترعة الحسينية سنة ١٨٦٣ :

عادت ترعة الحسينية في سنة ١٨٦٣ وربما قبل ذلك إلى الامتلاء بالطين بعد أن صرف على تنظيفها أمير السند مبالغ كبيرة من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٤٢ والآن خصص «أمير هندي توفي حديثاً» مبلغاً يقارب ١٠,٠٠٠ جنيه لتنظيفها ، ولا خلاف في وصفه فانه تحت كل الاحتمالات أحد رعايا بريطانيا ، وكان نامق باشا الذي وقعت عليه بشكل ما مهمة صرف النقود قد انتدب «مهندسين مصريين خبراء في هذا المجال ليقدروا العمل وليضعوا تقريراً عن أفضل طريقة لانجازه» .

الاهوار التي لحقت بالرعايا البريطانيين ودعاواهم سنة ١٨٦٦ :

كان بين الذين قاسوا من اعمال اللصوصية في بغداد سنة ١٨٦٦ وكما شرح في الجزء المتعلق بتاريخ الإقليم الداخلي رعايا بريطانيا أو التابعون لها ممن لم يحصلوا على أي تعويض مادي عنها .

وحدث في أغسطس سنة ١٨٦٦ مراسلة بين المعتمد السياسي البريطاني في بغداد والسلطات المحلية حول بالة تحتوي ٦٥ ثوباً من البفت تعود ملكيتها إلى أحد رعايا بريطانيا وتساوي في قيمتها ٤٢٣,٥ غراً كانت قد نبتت على الطريق بين بعقوبة وشهربان قبل أكثر من سنة ، والقي القبض على بعض اللصوص ممن اشتركوا في الحادث في دائرة اختصاص بقي الدين باشا الذي كان محافظاً لكركوك فاستعاد منهم مبلغ ١٤٨ غراً حولها نقداً إلى بغداد وأشار إلى أن بقية الحساب مستحق على

(١) : تلكت «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» في ابريل سنة ١٨٦٦ .

شركائهم الذين ما يزالون طلقاء . وقد اعترض الرائد كيمبول على الحل
الوارد في هذه السطور وكتب الى نامق باشا قائلاً : « ارجو أن أعرض
على فخامتكم بأن القبض على أي سارق بسبب مسؤوليته عن حصته في
السرقه التي ارتكبت جماعياً لا يكاد يكون عدلاً ؛ وربما كان محتملاً أن
تكون مسئولية المساهم في العمليات التجارية محصورة بقيمة رأس المال
الذي ساهم فيه المشروع الا أنه من الصعب تطبيق نفس المبدأ على الخيانة
واسمحوا لي أن آمل في أن يتفضل فخامتكم باجبار الافراد الموجودين
في السجن فعلاً بأن يسدوا بقية الحساب المتبقي في ذمتهم الى أغا
محمد حسين » .

القراح بريطاني بإنشاء سكة حديد وادى الفرات من البحر الابيض المتوسط الى الخليج ١٨٧١ - ١٨٧٢ :

ولم يياس السيد أندرو المبتكر النشيط المتحمس لخطة انشاء سكة
حديد الفرات في سنة ١٨٥٧ كما ذكر سابقاً من الامل بعد ان فشلت
الشركة التي تشكلت لمشروعه في تأمين كفالة مالية لمشروعها من الحكومة
البريطانية ، بالرغم من ان الامتياز الذي حصل عليه من الباب العالي قد
انتهت مدته . وبقي السيد اندرو على اتصال مع الوزراء البريطانيين
والاتراك ومع أشخاص آخرين من ذوي النفوذ حول موضوع مخططة
واستمر من سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٠ في الضغط على مشروعه بجد
كبير وقد زود تمرد الهند وإنجاز قناة السويس القضية بحجج جديدة ،
وعلقت أهمية كبيرة على التسهيلات التي يمكن أن يقدمها (١) الخطة في

(١) دفع التفاؤل الكبير الذي شعر به المروجون لسكة الحديد هذه الى توقع
رغبة الحكومة التركية في الموافقة عليه في المدى الطويل على الأقل
لأنها ستصبح المعر المألوف لفيالق الجيوش الاجنبية الهائلة التي
ستمر عليه عبر مقاطعاتها البعيدة حيث كانت قواتها العسكرية
هناك تافهة جداً ، ويبدو أن نقص تفكيرهم دفعهم الى تقدير الوضع
الكاذب الذي ستوضع فيه تركيا اذا ما قامت الحرب بين بريطانيا
وروسيا ، وان بريطانيا ستستفيد من هذا الخط الحديدي الذي يجري =

نجدة الحامية البريطانية في الهند وامتدادها بواسطة طريق بدليل عن الطريق الذي يمر عبر البحر الاحمر وأكثر سرعة منه .

وقد نخص المستر أندرو في سنة ١٨٥٣ فوائد سكة حديد وادي الفرات بما يلي :

إن هذا الخط يمكن من ربط البحر الابيض المتوسط مع البصرة الواقعة على رأس الخليج والتي يوجد بينها وبين كراتشي وبومباي اتصالات منظمة يؤدها خط بواخر تدعمه الحكومة الهندية .

وفي جعل كراتشي الميناء الاوربي للهند بدلا من بومباي تختصر المسافة بين إنجلترا والهند بمقدار ١٠٠٠ ميل وهكذا يختصر الوقت الذي تستغرقه الرحلة الى النصف على الاغلب .

وبواسطته يمكن توفير مبالغ طائلة على الحكومة بما يمكن ان يقدمه من تسهيلات عند نقل الجيوش والمؤن في حالات الضرورة الطارئة .

وعن طريقه يمكن للجيوش المرسلة من بريطانيا أن تخط في كراتشي في حوالي ١٤ يوماً وعندما يكتمل خط سكة حديد وادي السند يمكن بزيادة يومين او ثلاثة على ذلك الوصول الى لاهور وبيشاور او دلي .

إنه سيجعل غزو الهند مستحيلا تقريباً .

انه سيعرض تقدم العدو نحو حدود الهند الشمالية الغربية لهجوم سهل على الجناح والمؤخرة .

إنه سيدفع نمو الثروة في إنجلترا بتوفير امكانية الاستفادة السريعة من

فى اقاليم تركيا للاغراض العسكرية . وان فكرة نقل جيوش اجنبية عبر تركيا من البحر الابيض المتوسط الى الخليج ليست بالفكرة الجديدة ولذا راجع ملاحظات الدكتور ج. و. وينشستر حول تقدم الجيوش من اوروبا الى آسيا عبر اقاليم الفرات ودجلة فى تقريره الى جمعية بومباي الجغرافية المجلد السادس من سبتمبر سنة ١٨٤١ الى مايو سنة ١٨٤٢ .

الشرق ويمكن من ان تصبح تشانام وبورتسموث مركزي عمليات مالية بنفس السهولة التي في كراتشي او بومباي ، وإن أية حركة معادية توجه لنا سواء كانت من داخل أو خارج حدودنا الهندية يمكن إخمادها بفعالية قبل أن يتضخم خطرهما .

وبه يمكن وضع حد للعزلة الحالية الخطرة لإيران ويؤدي الى تخلص هذا البلد من الضغط غير المناسب الذي تتعرض له من روسيا ويمكنه ان يمنح تجارتها مع اوروبا منفذاً الى البحر الأبيض المتوسط قريباً ورخيصاً وسهلاً ومأموناً بدلاً من الطريق الطويل الباهظ التكاليف والصعب المار في البحر الاسود والذي يقع تماماً تحت رحمة روسيا .

كما أنه يمكن الدفاع عنه بسهولة لان كلا طرفيه يقعان على البحر . وقد يكون طول سكة الحديد من البحر الى البحر ٨٥٠ ميلاً . والبلاد لا تشكل أية صعوبات هندسية خطيرة وقدرت تكاليف الخط الكاملة بما بين ٨,٠٠٠ — ١٠,٠٠٠ جنيه للميل الواحد .

وسوف لا يتعدى رأس المال المطلوب ٨,٥ مليون . وفي سنة ١٨٧٩ سعى المستر أندرو فضلاً عن ذلك إلى تقوية قضية الخط الحديدي بالتشديد على الفوائد التي سوف يؤديها للمواصلات البريدية والتجارية البريطانية والنفوذ السياسي الذي يمنحه لها وعلى الخدمات التي يمكن أن تعود منه للمحافظة على عظم تجزئة الامبراطورية العثمانية .

وكان الباب العالي يعتقد أنه من المستحسن إقامة بعض السكك الحديدية التي تصل بين بلاد الرافدين وبقية تركيا .

وكانت لدى الحكومة التركية أسباب للاعتقاد بأفضلية خط يمتد من بغداد عبر آسيا الصغرى إلى استانبول عن خط آخر ينتهي على البحر الأبيض المتوسط .

وفي النهاية وفي ٢٣ يونيو سنة ١٨٧١ عينت لجنة منتخبة من مجلس

العموم «لفحص جميع المواضيع التي تتصل بالمواصلات الحديدية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والخليج ، ووضع تقرير عنها» وكان يرأس هذه اللجنة السير ستافورد نورثكوت . واجتمعت في اوقات مختلفة من سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٢ وقد تدارست عدداً كبيراً من الشهادات الهامة كما أنها أخذت بعين الاعتبار التقارير التي حصلت عليها خصوصاً من عدد من موظفي القنصليات البريطانية في تركيا .. ومن بين هؤلاء الذين ادوا الشهادة امام هذه اللجنة اللورد ستراتفورد دي ردكليف واللوردين ساندهرست وستراثيرن القائد العام السابق في الهند والسير بارتل فرر حاكم بومباي السابق . والسير ه. س. رولنسون والسير أ. ب. كمبول والكابتن فيلكس جونز من الأسطول الهندي والكابتن سيلي من الاسطول الهندي. واستمعت اليهم اللجنة كخبراء في السياسة والطوبوغرافيا . والسيد توماس ك. لينش الذي رافق أخاه القائد لينش إلى العراق التركي سنة ١٨٤١ وعمل فيما بعد بالتجارة في بغداد والسيد بول والسيد أي. دوز وهؤلاء استمع لهم كتجار او من ذوي المعرفة والخبرة المحلية .

والسيد و. ماكينون رئيس مجلس ادارة شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية ، ومن بين الذين استشيروا من موظفي السلك القنصلي الرائد هربرت المعتمد السياسي الذي اوصى بانشاء خط بين جلب وبغداد ماراً في بيرة جيلك ونصيبين والموصل ، والسيد و. جيفورد بلجريف مكتشف اواسط بلاد العرب الذي أصبح القنصل البريطاني في طرابزون .

وستساعد المقترحات التالية من تقرير اللجنة المنتجة في إعطاء صورة عن تحقيقاتهم وطبيعتها استنتاجاتهم .

إن البيئة التي أخذت بها لجنتم والتي كان يمكن أن يضاف إليها الشيء الكثير قد أقتعتها (الحكومة) بأنه لا توجد صعوبات قاهرة في طريق انشاء خط حديدي بين أحد الموانئ المناسبة على البحر المتوسط وميناء واحد يمكن اختياره على أي من طرفي الخط ؛ كما توجد عدة طرق يمكن

اتباعها ولا توجد صعوبات في تدبير العون اللازم للعمل ، او المواد اللازمة لإنشاء الخط الحديدي ؛ ولا ضرورة للتخوف من تعرض الخط لأذى السكان المحليين : سواء كان ذلك أثناء عملية إنشائه او بعدها . كما انهم وجدوا أيضاً مبرراً لتوقع مصادقة الحكومة التركية عليه حتى ربما تقدمت بمساعدة فعالة نتيجة ادراكها الجليد للمشروع .



وقد بحثت عدة شهادات بشأن مزايا النهايات المتعددة سواء أكانت نقطة النهاية على البحر الأبيض المتوسط أم الخليج . أما النقطة الرئيسية المتعلقة بالطرف الاول فهي : أنهما أفضل كنهاية للخط ، الاسكندرونه أم السويديه . أما بالنسبة للطرف الاخير فلم يكن هناك داع للتساؤل عن اوضاع الموانئ المختلفة مثل أفضلية البصرة أم المحمرة أم خور عبدالله أم جران ام بوشهر بل كانت المسألة أبعد من ذلك وهي فيما اذا كان الخط سيمتد على طول الشواطئ الشمالية للخليج حتى يشكل اتصالاً مباشراً مع شبكة سكة الحديد الهندية عند كراتشي ام لا .



أما بخصوص نهاية الخط الذي عند الخليج ، فقد أخذت بالفكرة التي تستحسن نقل الخط إلى نقطة يكون الاتصال فيها ممكناً مع البواخر التي تمدها الحكومة في الوقت الحالي بعون مالي لنقل البريد والتي تردد بين الموانئ الهندية والبصرة ، وقد استحسنت هذه الفكرة أكثر من تلك التي ترى استمرار الخط على طول الساحل الى كراتشي في طريق باهظة التكاليف .. وربما تكون غير مريحة . أما بخصوص الموانئ التي ذكرت فانهم يميلون الى تفضيل ميناء جران(١) ويعتقدون بأنه من المرغوب فيه قيام مصادر علمية مختصة بالتحقيقات المحلية اللازمة حول هذه النقطة وكذلك الحال بالنسبة لاختيار الميناء على البحر الأبيض المتوسط .

(١) تعنى الكويت .

وانتقالاً من موضوع نهائي الخط الى الطريق نفسها فان الادلة التي
وجدتها لختتكم والتي تؤيد او تعارض ما يتعلق بطرق الفرات ودجلة
يمكن ايضاحها بالشكل التالي :-

تعتبر طريق الفرات الطريق الاقصر والارخص ، أما من حيث
السرعة ، فمن الممكن أن تكون هذه الطريق هي الطريق الاسرع لعبور
الاشخاص او الجيوش او البريد بين إنجلترا والهند . اما بالنسبة لطريق
دجلة فانها قد تجذب كمية أكبر للمرور عليها ، وان تتصل بشكل أفضل
مع شبكة سكة الحديد التركية .

وعلى العموم فانه من رأي لختتكم أنه اذا اعتبر المشروع بكل بساطة
مشروعاً يؤثر على المصالح البريطانية ، فمن الحكمة عندئذ أن يختار
الطريق الاكثر قصراً واتجاهه أكثر مباشرة لا ذلك الطريق الذي يثير
عدة اعتراضات صريحة . أما عن تفضيل أي من الطريقين المارين في
الفرات ، فيترك ذلك إلى هؤلاء المهتمين بتحسين المواصلات بين المدن
التي تقع على دجلة ، أو التي تقع أبعد إلى الشرق حتى يقرروا ربط هذه
المدن مع الخط الرئيسي بفرع أو أكثر من خطوط السكك الحديدية ، أو
باستعمال المواصلات المائية التي تتوفر بين النهرين . ولكن اذا كان هناك
اعتبار آخر حول الموضوع يحتمل الأخذ به ، فهو على الاخص احتمال
عرض الحكومة التركية مشاركتها في انشاء خط . وفي هذه الحالة ، فانها
قد تقدم سبباً لتفضيلها الطريق الذي يحاذي نهر دجلة وإن أي تفضيل
من هذا النوع سيكون عنصراً أساسياً في حسم الموضوع .

لذا توصلت لختتكم إلى نتيجة وهي عدم وجود احتمال لإنشاء
الخط من قبل أي مشروع خاص غير مدعوم . والآن يجب أن يدخل في
الاعتبار السؤال التالي :-

عندما تأخذ إنجلترا على عاتقها عمل خط حديدي يخصص تركيا ، هل
في هذه المسألة قضية تستحق اهتمام إنجلترا ؟ وهل يوجد احتمال القيام
بترتيبات عملية في هذا الخصوص ؟

وبما لا شك فيه أنه إذا قدمت حكومة إنجلترا مساعدتها على شكل ضمان كاف ، فإن الحكومة التركية عندئذ ستظهر تأييدها العام لتنفيذه ، مهما كانت الطريق التي ستختار له . ولقد كان من رأي عدة شهود على درجة كبيرة من الكفاءة أن مسألة تقديم مثل هذه الكفالة يعتبر أمراً يستحق اهتمام هذا البلد ، لما سيتضمن من توضيحية مالية جسيمة في حين كان آخرون على رأي مخالف لهذا . ومع ذلك فانهم أقرروا بأن بريطانيا ستحصل على فوائد محددة من افتتاح خط حديدي عبر بلاد ما بين النهرين ولم يعتبروا تلك الاستفادة على درجة من الأهمية بحيث تبرز اتفاقاً دولياً هائلاً .

ولعل لجننتكم تذكّر أنه كان من بين الذين أيدت شهاداتهم تأييداً شديداً دعم سياسة تحمل التكاليف أو المخاطرة بضمنان دولي الفايكونت سترافورد دي رد كليف واللورد ستراثيرن والسير هـ . بارتل فرير والسير دونالد ماكليود والسيد لينش والرائد السير هـ . جرين والرائد مالكونم جرين والرئيس تايلر والسيد و . جيفورد بلجريف ... الخ .

وإذا أردت لجننتكم معرفة الذين قدموا تحفظات ومالوا الى إثارة الشك في سلامة اتفاق هذه الاموال فيمكن لها ان تلاحظ شهادة اللورد ساندهرست والسير هـ . رولينسون والميجور تشامبين .. الخ . وقد وضعت لجننتكم أمامها رسالة رسمية من حكومة الهند تعبر فيها عن رغبتها المتلهفة في أن تجلوا المشروع ممكن التنفيذ . وجاء في ملاحظاتها أنها تعتبره أمراً ذا أهمية كبيرة لمصالحها ولكن ليس إلى درجة هائلة .. واستنتج من ذلك ان الحكومة الهندية في حين تعد نفسها للانتفاع من هذا الخط الحديدي اذا انشيء . وفي حين أنها ستدفع طبعاً عن الخدمات التي تحتاجها منه إلا انها ربما ترفض المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في مسألة انشائه .

وقد أقرت لجننتكم رأيها القائل بأنه في حالة اتخاذ أية خطوة لانشائه فان افضل طريقة لذلك أن تضع حكومة صاحبة الجلالة نفسها على اتصال

دائم مع الحكومة التركية ، نظراً لطبيعة بعض الترتيبات المذكورة آنفاً ،
وان على الحكومتين ان تشاركا معاً في مسح الاراضي حتى يمكن تحديد
اختيار الطريق بالضبط .

إن لجنتم لم تحصل على البيانات الكاملة لتكاليف الخط المقترح ،
الا أن الحكومة تعتقد بأنه ربما يكون مبلغ عشرة ملايين جنيه كافياً
لتغطية نفقات أقصر الطرق مهما كانت الاحوال .

ثم ما هي القوائد التي يمكن للبلاد ان تتوقع جنيها من هذه التكاليف ؟
لأنها بشكل أساسي تلك التي تحصل عليها من الإسراع في نقل البريد
ومن حصولها على طريق بديل أكثر سرعة لنقل الجيوش ، وما يؤيده من
منافع تجارية لكل من الهند والمجترات عند افتتاح هذا الخط .

وقد قدر الشهود المختلفون الزمن الذي سيوفر في نقل البريد من
لنجيرا الى بومباي تقديرات متعددة ، فقدره بعضهم بأربعة أيام وارتفع
تقدير آخرين الى سبعة او ثمانية أيام ، بينما يجب أن يعتمد ذلك طبعاً
وأساساً على : اولاً - طول الخط الحديدي . ثانياً - على عامل السرعة
التي يستطيع ان يسير بها القطار ، والتي تعتمد بالتالي جزئياً على مقياس
عرض الخط الحديدي الذي سيختار له . وبهذا تحول حل المسألة الى قضية
تكاليف . وقد قدر الكابتن تيلر الذي كان شديد الاهتمام بالموضوع
أن التوفير في المسافة بين لندن - برنديزي الاسكندرونة بومباي عن
طريق القرات إذا ما قورنت مع مسافة طريق برنديزي - الاسكندرونة
عبر السويس تصل الى ٧٢٣ ميلاً وقدر الوقت الذي سيوفره هذا الطريق
بأثنتين وتسعين ساعة . وعند احتكار كراتشي بدلاً من بومباي
للتفريغ ، فإن التوفير في الوقت سيزداد طبعاً وستزداد المنفعة منه على
الاخص في فصل هبوب الرياح الموسمية وتجنب المرور في المحيط الهندي .

وقيما يتعلق بنقل الجنود فإن لجنتم قد أخذت بآراء عدة شهود من
ذوي الكفاءة العالية منهم اللورد دين ستراثرن وساندروست اللذان

تعاقبا على منصب القائد العام في الهند والسير هنري اولنسون والسير
بارتل فريز وآخرون .

وعند مقارنة فوائد طرق الخط الحديدي المقترح وطريق قناة
السويس بالنسبة للرحلات العادية ، ساد الخلاف في الرأي بخصوصها
وتعادت الآراء بالنسبة للاستفادة من الوقت وكسب بعض الأيام ،
وكان هناك خلاف في رأي بعض الشهود حول ما اذا كان بالامكان
ارسال رجال من نقطة المغادرة الى المكان المقصود دون نقل بحري . وكان
اللورد ساندهرست والسير هنري رولنسون يفضلان طريق السويس بهذا
الخصوص . وكان اللورد ستراتنيرن والرائد السير هنري جرين من ناحية
أخرى يعتبران ان الطريق الأقصر هي الأفضل في الشتاء ، الا أن جميع
الشهود تقريباً أجمعوا على أهمية وجود طريق ثان ، كبديل ، يكون
صالحاً للعمل عليه في حالة تعرقل الطريق الاول ، او في حالة نشوب
ظرف طارئ يستدعي ارسال جيوش بسرعة وفعالية كلما كانت مطلوبة
في الشمال الغربي من الهند .



وفي المناقشة من ناحية عامة ، فقد كان من رأي لجنيتكم ان الطريقين
المارين بالبحر الاحمر او الخليج يمكن الاحتفاظ بهما واستعمالهما في
وقت واحد في بعض الفصول ، وبعض الاغراض ، ويمكن جني
الاستفادة من احدهما في فصول واغراض معينة ومن الآخر في فصول
واغراض أخرى . وان الامل ضعيف في أن يطور كلاهما نفسه مع
الزمن من ناحية الوقت اللازم لقطعها فإن تلك النتيجة يجب ألا تتوقع
قريباً .. أما الفوائد السياسية والتجارية من إنشاء طريق ثان فيمكن ان
تكون مناسبة في أي وقت وربما تكون تحت ظروف محتملة عظيمة للغاية .
وذلك يجب ان يستحق اهتمام الحكومة الانجليزية في بذل الجهود
لتأمين تلك الفوائد ، مع اعتبار المخاطرة المالية المعتدلة التي ستتحملها .

وتعتقد الحكومة بأن أفضل ما يمكن عمله فتح مشاورات مع الحكومة التركية باتصال شبه رسمي يدل على هذا المغزى بعد أن لفت نظرهم إلى ذلك .

ولم يتبين ما اذا كانت حكومة صاحبة الجلالة قد اتخذت أي إجراء في استانبول حول هذا التقرير ، وان كانت فعلت فأى شيء كذلك عن العقوبات التي تقف في طريق التفاهم مع الاتراك ، او عن جمع رأس المال اللازم لمواجهة المشروع لكن المعروف بوضوح ، أنه بعرض تقرير هذه اللجنة المنتخبة ، اختفى نهائياً عن اهتمام الرأي العام موضوع سكة الحديد البريطانية بين البحر المتوسط والخليج .

ولقد بلغ العصيان العام ، الذي إندلج في البصرة سنة ١٨٧٢ ، والذي وصف سابقاً ، قمة خطره في اعتداء جرىء وغير عادي على سفينة البريد «كشمير» التي تمتلكها الشركة الهندية البريطانية للملاحة البخارية عندما كانت راسية على الميناء وتمت حماية الحكومة التركية .

ارتكاب قرصنة في البصرة على سفينة البريد البريطانية «كشمير»

سنة ١٨٧٢ :

وفي ساعات الصباح الاولى من يوم ١٣ يونيه سنة ١٨٧٢ اقتحمت المركب فجأة عصابة مكونة من ٢٨ قرصاناً في ثلاثة قوارب . وقد استطاع رجال القارب الاول ان يجدوا طريقهم الى ظهر السفينة عندما تظاهروا بأنهم من المسافرين في حين كانت بنادق وذخيرة «كشمير» في أجزاء مختلفة من السفينة ولم يكن بالامكان الحصول عليها في الحال . لذا تمكن القراصنة من الاستيلاء عليها دون مقاومة . وبعد ان اقترفوا ما يكفي من ايداء الاشخاص بالسلاح الابيض ليرفعوا البحارة نهوا المركب واختفوا بسرعة غربية ، وقد قتل في هذا الهجوم شخص واحد من السكان المحليين يعمل وقاداً في السفينة واسمه اسماعيل خان وقد قطع رأسه عن جسمه تماماً بضربة سيف عندما ظهر من موقد السفينة . وجرح ١٢ من الرجال

الذين كانوا على ظهر السفينة منهم خمسة من الاوروبيين من بينهم كاتب السفينة المستر «برادفورد» الذي طعن بمنحجر طعنة خطيرة ، وكبير المهندسين المستر مكنتري الذي أودى في يده وقد سلبوا نقداً مقداره ٤٢,٥٠٠ روية واشياء تتعلق بالموظفين والبحارة قيمتها ٥,٥٥٢ روية وبلغ مجموع الخسارة ٤٧,٦٠٢ روية .

وتأكد فيما بعد بأنه كان يشترك في العصابة التي ارتكبت الحادث أفراد من عريستان ومن المنتفك على الفرات وأفراد من سكان حي المقام في مدينة البصرة ومن بعض السود ومن آخرين غيرهم . وكان قائد العملية جاسم بن خلف من سكان الاحساء يساعده محمد الحاج وزمجا كان هذا من المنتفك أيضاً وعلوان وهو حساوي آخر ذو سلوك سيء معروف في البصرة . ومما يدل على اشتراك أفراد من حي المقام مع المهاجمين تلك الاستعلامات الممتازة التي كانت عند العصابة والتي أدت الى سرعتهم في الحصول على الخزينة . من على ظهر السفينة لان رجال حي المقام كانوا يستخدمون بكثرة في السفن البريطانية التي تزور الميناء .

وقد اقتسم القراصنة الاموال المسلوقة في موقع سراجي . وحدث في الليلة التالية أن التقى قارب تابع لسفينة حربية تركية قارباً آخر مشكوكاً فيه عند البصرة على بعد قليل من همدان وحاول القارب المشبوه إلا أن القارب التركي صده مكبداً اياه قتيلاً وخمسة جرحى .

وقد قام رؤوف باشا حاكم بغداد التركي بجهود نشطة . وقبل أن يمضي وقت طويل على الحادث استطاعت السلطات التركية أن تلقي القبض على عدد كبير من الاشخاص في البصرة . كما القى القبض على محمد الحاج في سوق الشيوخ . وقام ناصر باشا شيخ المنتفك ومتصرفها بالبحث الحثيث عن جاسم بن خلف . واستمر البحث عنه على قدم وساق ، وهكذا أخذ القراصنة في البحث عن ملجأ لهم في عريستان . . وسوف

يرد. في الفصل الخامس من تاريخ هذا الاقليم سرد لإجراءات القبض عليهم . وفي بداية عام ١٨٧٣ قدم للمحاكمة ما بين ٣٠-٤٠ متهماً أمام المحكمة التركية في البصرة .

وكانت النتيجة أن أُدين ١٦ منهم حكم على تسعة بالموت وعلى أربعة بالسجن مدى الحياة . وقد نفذ الحكم في سبعة من المحكومين بالموت في البصرة في ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٣ بعد أن صدقت استانبول الاحكام عليها وكان تنفيذ الحكم في المجرمين ، الذين كان محمد الحاج من بينهم ، شتقاً وعلناً في أماكن مختلفة من المدينة. وعلم فيما بعد ان ثمانية آخرين من الجناة قد لاقوا حتفهم في حوادث موت عنيفة وبأشكال مختلفة وبقي ستة منهم في السجن وبقي سبعة ما يزال البحث عنهم جارياً .. وقد قبض على علوان بعد وقت مبكر من اتخاذ الاجراءات في جزر البحرين التي هرب إليها في اول الامر ، وقد تم القبض عليه بعد ان استجاب شيخ البحرين للطلب الذي قدمه له بهذا الخصوص المقيم السياسي البريطاني في بوشهر. وارسل الجنائي الى البصرة على السفينة الحربية البريطانية «هيو روز» حيث سلم للسلطات التركية . أما جاسم بن خلف رئيس العصاة والمعتقد بأنه هو قاتل القواد فقد وجده الاتراك في الاحساء وأحضر إلى البصرة في أغسطس سنة ١٨٧٣ .. ومع أن نتيجة محاكمة جاسم وعلوان لم تصدر بعد، الا أنه مهما تكن الظروف فقد اتخذ من الاجراءات ما يكفي لتأكيد احترام الراية البريطانية التجارية. وما زالت قضية «كشمير» تذكر كنموذج فعال للعقاب البريطاني في العراق التركي حتى هذه الأيام .

وقد تعقبت السلطات التركية أثر جزء من الاموال المسلوقة ، ومع أنها تأجرت بعض الشيء الا أن مجموع الاموال التي استردت بلغت أخيراً ٣١,٣٤٧ روية منها ما يعادل ١٧,٩١٧ روية بالنقد التركي ، و١٣,٤٣٠ روية بالنقد الايراني وتبقى ١٠,٧٠٣ روية حتى يسوى الحساب المذكور. وكان مرسلو هذا الاموال والمرسل اليهم جميعاً من التجار الاهليين .

وقد طالب السادة جري وبول وشركاهم وكلاء الشركة الهندية البريطانية للملاحة البخارية في بوشهر منذ البداية بأن تتحمل الحكومة التركية المسئولية في التعويض عن كامل الخسارة التي حدثت نتيجة لهذه القرصنة ، وتبنت حكومة الهند وجهة النظر هذه ، وتمسكت بظروف الهجوم الغريبة والتي حدثت في ميناء تركي كبير وتحت مدافع بارجة تركية مما يبيح للقضية أن تعامل معاملة استثنائية ، الا ان موظفي التاج القانونيين نصحوا حكومة صاحبة الجلالة ، واعتبروا أن طلب التعويض من حكومة وقعت ضمن دائرة اختصاصها أعمال إجرامية يعتبر سابقة مقلقة وإن لم تكن خطيرة . ومع هذا وبناء عليه فقد اعترف رؤوف باشا شفهاً بمسئولية الباب العالي في دفع التعويض بالكامل . وقد قدم الرائد هربرت المعتمد السياسي البريطاني طلباً الى رديف باشا(١) الذي تلا رؤوف باشا بدفع مبلغ ١٠,٧٠٣ روية وهي بقية ما فقد من الاموال ومبلغ ٥,٥٥٢ روية عن أمتعة لم تسترد ومبلغ ١٠٠٠ روية كتعويض لاسرة الوفاق الذي قتل في الحادث و ٢٠٠ جنيه و ٢٥ جنيه كتعويض للكاتب والمهندس الاول للسفينة على التوالي . ولم تقدم احتجاجات حول الموضوع الى الباب العالي ولا كان بالامكان الحصول على شيء .

وقد استنفذت تسوية قضية «كشمير» عملاً شاقاً استغرق عدة أشهر قام به ممثلو بريطانيا في العراق التركي ، من الرائد هربرت المعتمد السياسي في بغداد ، الذي يعود الفضل في الحصول على نتائج مرضية جداً في القضية الى نشاطه وحزمه ، ومن المستر روبرتسون المعتمد السياسي في البصرة الذي كان يراقب سير الاجراءات في هذا المكان ، وفي عربستان ، وهو الذي عمل بشكل ما تحت إشراف الرائد هربرت . كما أمكن

(١) كانت سمعة رديف باشا بمد مفادته حسنة وهو « الذي عمل على شنق الجناة الذين حكم عليهم بالموت وقام بأهليام اخرى بهزم قاطع أدت الى اعطاء بلاد الرافدين انطلاقة جديدة نحو الحضارة » (من كتاب جرى عبر آسيا التركية مجلد ١٣٨) .

الحصول على مساعدة طيبة داخل العراق التركي من رؤوف باشا والي بغداد ، ومن ناصر باشا شيخ المتفك الذي ارسل من يمثله بعد اربعة أيام فقط من وقوع السرقة ، وسيد عبدالرحمن أفندي نقيب البصرة وقاسم الزهر الشلبي رئيس محكمة البصرة التجارية . وتلقى الائد هربرت الشكر من الحكومة الهندية كما قدمت توصيات بشأنه الى حكومة صاحبة الجلالة بسبب النجاح الذي أحرزه في تصريف الامور . كما قبلت منه التوصيات التي قدمها بخصوص زملائه الرئيسيين . وقد تمخض مركزه الرسمي عندما تغيرت تسمية هذا المركز باسم «المعتمد السيامي المساعد» في البصرة وقد نقلت شكر حكومة الهند الى رؤوف باشا ، وقدمت له وللآخرين هدايا مناسبة سنة ١٨٧٤ فاستلم شيخ المتفك خيمة بعمودين وتسلم كل من النقيب الشلبي ساعة ذهبية مع سلسال . وقد ارسلت التعليمات الى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول لتوجيه الشكر الى الحكومة التركية للمستوى المرضي في معالجتها للقضية .



المشاريع والمؤسسات البريطانية الرسمية في العراق التركي ١٨٦١ - ١٨٧٦

١ إنشاء خدمات بريطانية بين العراق التركي والهند ١٨٦٢-١٨٦٣ :

يتضمن ملحق هذا الدليل وصفاً لانشاء الخدمات البريدية البريطانية بين بغداد والبصرة سنة ١٨٦٢-١٨٦٣ وتحسينها سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وانشاء مكاتب بريد بريطانية هندية منظمة بين بغداد والبصرة سنة ١٨٦٨ تحت عنوان «المواصلات البريدية» . ويمكن الرجوع اليها هناك ويحتوي التذييل رقم ٢ من ذلك الملحق وصفاً للعقود المبرمة لنقل البريد البريطاني بين بغداد والبصرة والتي أحالت الحكومة البريطانية بموجبها نقل البريد من سنة ١٨٦٣ فصاعداً على شركة القرات ودجلة للملاحة البخارية «السادة

لينش « ولا يوجد حتى الآن في الإقليم مكاتب بريد تركية ، بل حتى لا توجد أية خدمات بريدية عامة عدا بريد المهجانه البريطاني الذي يربط بلاد الرافدين بالعالم الخارجي . وهكذا شارك مكتب البريد البريطاني الهندي مشاركة كبيرة بمشاريعه في تدشين عهد تجاري واجتماعي وحتى سياسي جديد في العراق التركي .

الابقاء على بريد المهجانه البريطاني :

واحتفظ ببريد المهجانه البريطاني بين بغداد وبيروت .. ولكن مساهمة المثني روية الشهري في نفقاته التي كانت تقدمها حكومة الهند منذ سنة ١٨٤٤ سحبت سنة ١٨٧١ اذ كانت الخطابات في السابق ترسل عبر بغداد إلى الهند بواسطة هذا الخط ، الا أن انشاء خط مباشر من الخدمات البريدية بين العراق التركي والهند حرم هذا الخط من اولئك الزبائن ، وفضلا عن ان الخط الآخر وفر موصلات بديلة بين بغداد واوربا أطول منه ، ولكنها ليست شديدة البطء فهو يضارع الخط المدار بدمشق ، وتبعاً لذلك أخذت الاستفادة من هذا الخط تتضاءل منذ سنة ١٨٧١ ، وضعفت موارده وبدأت هذه المؤسسة القديمة في التدهور ولم تلغ إلا أخيراً بعد انتهاء فترة حكم السلطان عبدالعزیز .

المعتمدة البريطانية تنشيء خطوطاً تلغرافية بين استانبول — بغداد ، وبغداد — طهران ، وبغداد — الخليج ١٨٦١ — ١٨٦٥ :

ومهما كانت عظمة النتائج التي اسفر عنها تأسيس خدمات بريدية فإن ما ينتج في نفس الوقت عن تأسيس خدمات هاتفية بين بغداد واستانبول وإيران ، وبغداد والهند ، كان اعظم وأكبر . وقد انشأت هذه الخطوط وكالة بريطانية تعمل ضمن حدود الامبراطورية العثمانية ولمصلحة الحكومة العثمانية وقد سلمتها الخطوط بعد إتمامها . وسوف يرد تاريخ كامل لهذا العمل في الملحق تحت عنوان « تلغراف الخليج » . ويكفي هنا أن نذكره مراعاة لتسلسل الحوادث وقد افتتحت هذه

المواصلات بين بغداد واستانبول في يونيه سنة ١٨٦١ ، وبين بغداد وخانقين الواقعة على الحدود الايرانية في أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، وبين بغداد والفاو الواقعة جنوب البصرة ونقطة الالتقاء مع شبكة تليفراف الخليج في يناير سنة ١٨٦٣ .

الدور الذي لعبه الرسمىون البريطانيون في الجزء الخاص بالعراق
التركي من المشروع :

وقد لعب بعض الرسمىين البريطانيين من ذوي الخبرة المحلية في شئون العراق منذ البداية دوراً هاماً في إعداد الترتيبات للجزء الخاص ببلاد الرافدين من المشروع . وتولى القيام بالمباحثات الاولى في استانبول سنة ١٨٥٩ السير هـ. رولنسون المعتمد البريطاني السابق في بغداد وهو الآن المبعوث المعتمد لدى البلاط الايراني والذي يتمتع بخبرة لا تبارى من العلم والمعرفة . وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٦٠ وصل الرائد كيمبول المعتمد السياسي البريطاني في بغداد الى استانبول متنبئاً من حكومة صاحبة الجلالة ، بعد أخذ موافقة الباب العالي لتفقد الجزء الذي اكتمل من الخط بين استانبول وبغداد وليضع تقريراً عن ذلك . وقد انجز هذه المهمة بسرعة فائقة عندما قام برحلة على طول الخط من اسكودرا (١) الى بغداد في الفترة من ٩ يناير الى نهاية ابريل ١٨٦١ .

وقد ساهم الرائد كيمبول في التدابير الاضافية الاخرى التي اتخذت في الفترة من سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٥ لمد خط التليفراف من بغداد الى الخليج ، وقام في الفترة الواقعة ، بين مارس وابريل سنة ١٨٦٣ باستطلاع هو والمستر جرينر المهندس الكهربائي الاخصائي على امتداد الخط المقرر الذي يجب ان يتبع حتى يصل الى البصرة استغرق منهما شهراً . وقد عملا رسمياً تخطيطاً ودليلاً له . واختبر لهذا الخط الطريق المار بالحلة والديوانية

(١) في تركيا على مضيق البسفور .

وهور الحمار والقرنة . وقام الملازم بيوشر من الاسطول الهندي (١) باضافة تفاصيل دقيقة عن مسح الاراضي بين الديوانية وهور الحمار كما قام المستر جونسون نائب القنصل البريطاني في البصرة برحلة من بغداد جنوباً إلى البصرة ضمن الاعمال المساعدة لعمل بيوشر . ولقد كان الرائد كيمبول يعتمد بحكم الضرورة على التعاون العملي من نامق باشا حاكم بغداد التركي في إنشاء ما تبقى من الخط وفي مدة عبر اقليم المنتفك شبه المستقل . وكان يشتد غضبه من المتاعب التي تسببها سياسة زميله التركي وما ينشأ عنها من تأخير ، وجاء في ملاحظات السير ف. ج. جولدميد (٢) في هذا الصدد قوله «.... وفي تكفل المعتمد السياسي بالاشراف على العمل بمقدار ما تستلزم ذلك المصالح البريطانية فقد كدس على نفسه كمية هائلة من العمل . فكان لصالح نجاح القضية ان الرجل قادر وراغب في معالجة جميع الصعوبات الناجمة عن التفاصيل الثانوية بنفس الشكل الذي يتناول فيه الصعوبات ذات الطابع السياسي المحض . وبينما نجده يستنهض روح الحماسة للاجراءات المحلية بمحاولة ارضاء العرب بدل استفزاز كبريائهم وهياجهم فانه لم يهمل أفقه الامور أو أكثرها أهمية » .

وفي نهاية سنة ١٨٦٣ قامت عصاية من بلو ظافر على ظهور الدواب ومن رجال المنتفك المسلحين يبنادق تُشعل بالثقاب بسرقة بعض أعمدة

(١) جاء في الملاحظات التي كتبها السير ف.ج. جولد سميت سنة ١٨٧٤ « لم يبق هذان الموظفان المتحمسان الذكيان على قيد الحياة ، فقد وقع الملازم بيوشر منهوك القوى وعاد الى الوطن وتوفي سنة ١٨٦٩ في منتون (في فرنسا : المترجم) أما المستر جونسون فقد ترك العمل عندما تدهورت صحته سنة ١٨٦٨ وعندما كان على وشك العودة الى عمله في السنة التالية وقع مصحاً في كرنيكاد (في الهند : المترجم) في سبتمبر ثم وصل البصرة ليموت فيها في نوفمبر .

(٢) في كتابه التلغراف والسفر ص ١٠٣ - ١٠٤ .

التلغراف في قطاع الحلة ، وكان يقود هذه العصاية عبد من عبيد الشيخ منصور شيخ قبيلة المنتفك والذي كان في هذا الوقت متمرداً على قوانين الحكومة المحلية ، الا أن السلطات التركية أخذت على عاتقها فيما بعد تأمين المتضررين في أعقاب الاضطرابات التي نشبت بين الادارة التركية والمنتفك . وفي بداية سنة ١٨٦٤ اغتصب قارب محمل بأدوات تلغرافية مطلوبة في الديوانية ولم يؤد ايفاد الباشا للموظف المدعو أحمد بك والذي وصف بأن له خبرة خاصة في التداول مع العرب إلى أية نتيجة .. وفي يونيه من نفس السنة ارسل الشيخ فهد شيخ المنتفك الجديد أحد أقربائه ليمرر القوارب إلى أعلى الفرات وكان من المشكوك فيه أن يتم العبور بسلام كما يستخلص من رسالة كتبها الرائد كيمبول في ٢٣ يوليه :-

« أصبح الوضع الآن بالنسبة للتلغراف يدعو لليأس وذلك بعد مرور ما يقارب السنة من التعلق بمقدرة نامق باشا في توفير الظروف لانشائه . وأعتقد أنه لم يبق أمام الباب العالي الا اختيار أحد سبيلين لاتمام هذا المشروع ، فاما أن يسمح لي في النهاية أن أعمل مستقلاً واتفوض مباشرة مع العرب لتأمين مرور الخط أو ان تجرد حملة عسكرية كافية لاختضاع المقاطعات الواقعة على كلا ضفتي الفرات من الديوانية حتى البحر ، ولاني أتمسك بالإجراء الاسبق الذي شرحتة والقاضي بأن يقوم المعتمدون البريطانيون بالاضافة الى رسميين أتراك من ذوي النوايا الحسنة بالتعامل المباشر مع العرب ، وهذا يجعلنا لا نعاني من صعوبات تقف أمام الشروع في التنفيذ . الا أن السياسة المقترحة هذه ستكون غير عملية في ظل حكم نامق باشا . وإن ما حدث في الفاو من حوادث عندما أنزلت الاسلاك ليوضح بأجلى صورة شدة غيرته وحساسيته البالغة حيال اي عمل مستقل من جانبنا . ان فخامته(١) حذر من أي عروض من جانبي تضعني على اتصال شفوي خطي مع الرؤساء الثائرين بشأن تحقيق مصلحة تلغرافنا

(١) فخامة سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول

باقناعهم بحسن الطاعة للسلطة التركية ، لان أي غرض من هذا القبيل سرفض على أساس نفور فخامته من أي شكل للتدخل الاجنبي . وربما تألم فخامته من ناحية وطنية اذا فضل السبيل الثاني الذي أشرت اليه إلا أن اختياره هذا يحتاج إلى وقت . وقد يجر الى تفضحية أكبر في الواردات والى تكاليف مادية أعظم مما يرغب الباب العالي في تحمله .

وقبل ان اختتم هذه الرسالة ارجو من فخامته أن يغفر لي تناول مسائل ذات طابع شخصي اذ يوجد في انجلترا شعور بالاستياء الكبير بسبب عدم تكلمة تلغراف بلاد الرافدين . ولما كان النجاح يؤخذ على أنه امتحان للكفاءة فاني أعتقد أن مذلة الفشل ستعكس الى حد ما على أنا . أما مدى صحة توجيه جهودي فباستطاعة فخامتكم وحده أن يحكم عليها . ولكن إذا استطاعت هذه الجهود ان تكون حسنة الخط فانها ستنال موافقتكم ، واني آمل بكل احترام في تدابير يسودها التبصر ، وفي أن أتشرف بمساندة فخامتكم وان يسمح لي على الاقل باكمال المهمة التي اوكل الي تنفيذها واني لا أستطيع إلا أن اشعر بالهانة اذا ما فشلت في المرحلة الأخيرة منها » .

وفي أغسطس سنة ١٨٦٤ ودون اهتمام بالحملة التي كان قد ارسلها نامق باشا حينئذ لاختضاع شيخ خزل أمر الباشا سامي أفندي الموظف التركي الذي يعمل بالاشتراك مع الرائد كيمبول في الامور المختصة بالتلغراف بابلاغ الاخير بأن الباشا «مصمم على استئناف عمليات انشاء التلغراف» وأنه يدعو الى انتداب المهندسين البريطانيين وتكوين فرق العمال لاتمام المشروع . ولكن أصبح الدور الآن للمعتمد السياسي البريطاني في الاصرار على التأخير لأن المواد اللازمة لانتهاء الخط لم تسلم في البصرة الا أخيراً . وقد برر مسلكه هذا في الرسالة التي ارسلها الى سكرتارية الدولة للشئون الخارجية لحكومة الهند بالعبارات الآتية :

لقد اقترح على نامق باشا استئناف العمليات لهذا الغرض ، ولما كان

فخامته يستعد لحملة عسكرية لإخضاع الشيخ مطلق شيخ قبيلة خزعل القوي ، والذي تقيم قبيلته على مسافة قريبة من السماوة ، ولما كان شيخ المنتفك الثائر منصور لا يزال طليقاً ويحتمل انضمامه مع الجزء الساخط من قبيلة خزعل ، لذا فأنني لا اشاركه الحماسة في الاحساس باستعادة السكنية ، وحسب اعتقادي فأنني يجب الا أقتنع بتعريض موظفي من الاوربيين للعيش تحت ناموسية خوفاً من ملاريا المستنقعات في انتظار توزيع المواد على طول ضفتي الفرات وان ينتظروا الطقس حتى يصبح أكثر برودة في هذه الاحوال التي يستغرق كل منها شهراً كاملاً حتى تتحقق . ان فترة تأخير بسيطة لن تكون كبيرة الضرر ، ذلك لأنه لو حدث ووقعت أية كمية ملموسة من مخازننا في أيدي الثوار العرب او اجتاحتها مياه النهر ، فان تأخير العمل لن يكون لاقل من سنة أخرى ، وسيؤدي حدوث أي من هذه الاحتمالات المتوقعة طبعاً إلى مخاطرة تأجيل فخامته للخطط التي هي الآن تحت متابعته والتي على وشك الصدور .

وعلى أية حال فان جميع الصعوبات قد ذلت في النهاية ، واستطاع الرائد كيمبول في شهر اكتوبر سنة ١٨٦٥ أن يقول «انني اعتقد بأن العمل في قطاعات تلغراف بلاد الرافدين من بغداد الى فاو يسير باضطراب جيد وذلك منذ تاريخ انشائها على شكل خطوط مزدوجة . ولا شك ان المستر كارثو(١) المقتش المسئول عن هذه القطاعات موظف قدير وان شكل الصيانة منذ اللحظة الاولى لانشائها يختلف عن النظام المعلق عموماً في تركيا وذلك بمضاعفة عدد الشاويشية مع استبدالهم بأشخاص من الاهالي المسمون «المسرون» او الحفر المناطة بهم لإدارة النفط التي تقع في اراضي شيوخ العرب » .

(١) كان السيد كارثو ضابطاً متقاعداً من المدفعية فير منتدب راجع كتاب السير في «ج» جولد سميت التلغراف والسفر .

موقف نامق باشا من المصالح البريطانية ١٨٦٢-١٨٦٨ :

لقد اتاحت لنا الفرصة آنفاً للإشارة الى العداء الذي خلقه التدخل السياسي البريطاني ومشاريع بريطانيا في حكام العراق التركي في عصر السلطان عبدالمجيد . ويجب الاعتراف بأن المكانة التي اكتسبتها الحكومة البريطانية من نجاحها في انشاء خدمات تلغرافية وبريدية في عصر السلطان عبدالعزيز لم تكن أقل من المكانة التي اوجدها احتكار البواخر الفعلي للملاحة التجارية في دجلة ، مما أدى إلى زيادة حدة الكراهية التي تعودت السلطات التركية على اظهارها نحو مظاهر النظام البريطاني في الاقليم . وكان استمرار تدخل المعتمد السياسي البريطاني في الشؤون القبلية والداخلية التي كان لا بد منها بحكم مسؤوليته عن إنشاء التلغراف قد اثارت سخط السلطات المحلية البالغ ، وتكشف المقتبسات التالية من رسالة الراحل كيمبول بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٦٤ عن مجريات الامور بشكل لا يثير الدهشة .

و اعتقد على ضوء مشاعر نامق باشا المعروفة ان هدفه الحقيقي هو الضغط في هذا الموضوع فلقد بلغت مخاوفه من توسع النفوذ البريطاني بين العرب حد الهوس . ولم يعد يخفي إظهار ذلك . وعندما نصحته بعض المصادر الحسنة بأن كبار رجال المنتفك لا يحتاجون سوى تأكيد مني عن اخلاص نامق باشا في الموافقة على اعادة اراضيهم وحسن معاملته لهم حتى يلعن قيادهم له . وعندما قدمت وساطتي في هذا الموضوع قدمت له مسودات الرسائل التي اقترحت ارسالها اليهم (ومرفق نسخة منها) فاجاب فخامته ، مع أنه يعترف باحتمال جدواها ، بأن الصورة التي حدثت في لبنان بعد احتلال ابراهيم باشا لسوريا قد اقنعته برفض التدخل الاجنبي في جميع المناسبات ، وعلى أية صورة مهما كانت . ولم يقتنع بأي من حججي عن عدم وجود قياس او مقارنة بين الحالتين .

ومثال آخر على ذلك أنه عندما أبلغه شبلي باشا في رسالة برقية من الديوانية ان رؤساء عشائر المنتفك اقترحوا أن يكتبوا لي خطاباً جماعياً يطلبون فيه وساطتي ، ارسل فخامته إلي في الحال وقال إنه من المرغوب فيه أن ارفض طلبهم وأن لا أجيبهم ايضاً .

وقد رفضت اتباع هذا المسلك لانه فظاظة لا ضرورة لاتباعها مع الذين سراسلونني . ولكنني أكدت لفخامته أنني سوف أضع رسالتهم حال تسلمي لها بين يديه في الحال ، وأن أنقل اليهم قرار فخامته ، مع الاحتفاظ بعدم ازدواج طبيعة الموضوع مما يمكن أن يعرضني الى الشكوك او الريبة . وتصورت أنه من الصواب تحديد هذه الظروف فقد حدث في هذه المناسبة الاخيرة عندما ارسلت بموافقة فخامته رسالة الى الشيخ ناصر ومنصور (انظر الرسالة رقم ١٦ المؤرخة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٦٤) حرض فخامته الشيخ الاول عندما كان ضيفاً عليه في بغداد ليس فقط على رفض تدخلني ، بل وذكر له ان التلفراف هو المتسبب في القلاقل الموجودة . وأدرك طبعاً الشيخ ناصر من هذا الرأي الفخ الذي نصب له ورفض قبوله ولكن بدون ان يفشي السر عن معرفتي باجراء فخامته . وتجاسرت فاغتنمت الفرصة ولمحت بنفسني الى الاسلوب أثناء سير المناقشة لابين سخافة حجة فخامته . وقد لاحظت أن اعادة النظر في موضوع من هذا القبيل لم تكن فقط غير منسجمة مع العداوة التي أظهرها العرب عندما نهبوا كمية كبيرة من حبوب الدولة المرسلة الى جده (وهو عمل يصعب التصور بأنهم قاموا به بسبب موقفهم من مشروع التلفراف) ولكن أيضاً يظهر العكس ، فان التجاء الرؤساء النازحين الى الاستغاثة بي ، وسلوكهم الودي اللطيف تجاه المستر جونسون وموظفي السفينة «كوميت» في المناسبة الاخيرة (وهي الرحلة التي تمت بالاتفاق مع سامي أفندي) كل هذه الاسباب كافية لان تفند مانسب لهم من دوافع غير صحيحة ، ومن

جهة اخرى فان فخامته لا يجهل الاعتقاد السائد بينهم في أنه هو الذي عمد الى اثاره التشويش الحالي لمرقلة العمل . في حين كان من المفروض أن يكون موقفه على العكس ، وقد أكد لي فخامته فيما بعد بانني أسأت فهم قصده ، ولكنني نوهت بظروف الموضوع على الأقل لكي لا يعتمد من أجل تبرير سياسته وما أدت اليه من تأخير أعمال المشروع الى اللجوء الى مثل هذه الحجج في مراسلاته مع الباب العالي . واعتقد أنني في امس الحاجة لان اؤكد لفخامتكم بأن الدسائس التي حملتها هذه المراسلات لا أساس لها كلفة وانه لا شيء يمكن أن يكون أكثر وداً من استعادة القبائل الحالي للتعاون مع الانجليز او اكثر رغبة منهم في ذلك . واني مقتنع بأن تعاونهم يصل الحد المعروف لانهم يعرفون أن ذلك ينسجم مع اوامر السلطان ، وان هدفهم من إيقاف القوارب المحملة بالمواد هو محاولة لزعزعة الثقة بين نامق باشا والحكومة المركزية وليس عدم التعاون معنا .

نقل مستودع سفينة الحكومة البريطانية من ماجيل (كوت الفرنسي)
الى البصرة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ :

طلبت حكومة الهند سنة ١٨٦٩ اقتراح توفيرات في نفقات المعتمدة السياسية البريطانية في بغداد فاقترح الرائد هربرت نائب المعتمد السياسي وجوب نقل مخزن فحم سفينة الحكومة البريطانية «كوميت» ومستودعها اللذين في ماجيل (او كوت الفرنسي) الى البصرة ويؤدي هذا الى امكانية استبدال البواب البلوشي بجامدار واحد واستبدال السبعة رجال المخصصين لماجيل (نظراً لموقعها المنعزل) ببواب واحد ، كما ان هناك توفيراً بسيطاً في الاجار . وعلاوة على ذلك وطبقاً للترتيبات الجديدة ، فسوف يكون لقائد السفينة «كوميت» مستودع ورصيف خاص به بدلاً من المنشآت المشتركة التي في ماجيل حيث لا يمكن أن ترسو إلا سفينة واحدة على الرصيف في حين توجد في نفس الوقت سفن أخرى للسادة لينش

وشركاه ، تلك المؤسسة التي أصبحت المالك للماجيل والتي تحصل من الحكومة على ١٠٠ روية شهرياً كإيجار عن المكان الذي تحلّه مخازن السفينة كوميت : وقد أصبحت الآن تخشى على ملكيتها له في حالة انقطاع ارتباط الحكومة البريطانية به ، وبالتالي احتمال قيام السلطات التركية باحتلاله . ولذا قدمت هذه الشركة في وقت مبكر من سنة ١٨٧٣ اعتراضاً على التغيير المقترح ، ووصفته بأنه اقتراح مؤسف ؛ لأن العقار معتبر منذ مائة سنة أرضاً بريطانية وأنه اقترن اقتراناً شديداً باسم بريطانيا وهبتها ، وقد ايد وجهة نظرها هذه المستر رولنسون وأيدها معه الى حد ما سكرتارية الدولة في الهند . وفي وقت متأخر جداً اتفق الرائد هربوت مع شخص يدعى حاجي ابراهيم على استئجار بناية في مكان مناسب في البصرة يتصل مع المدينة وأبنية الحكومة التركية بطرق جيدة ، وبإيجار سنوي مقداره ١٢٠٠ روية . وفي ٣٠ يونيه سنة ١٨٧٣ كان المستودع الجديد قد شغل ولم تجر أية محاولة واضحة من الاتراك لطرد السادة لينش من ماجيل ذلك المكان الذي خول للمؤسسة امتلاكه حسب قانون سنة ١٨٦٧ الجديد الذي منح الاجانب حق امتلاك عقارات ثابتة في تركيا .

سفينة الحكومة البريطانية كوميت :

وضح فيما سبق ان السفينة «كوميت» التابعة للحكومة البريطانية قد اعيقت عن السير أثناء الخلافات التي قامت مع الحكومة التركية سنّي ١٨٦٢-١٨٦٤ حول حق المؤسسة التجارية البريطانية السادة لينش وشركاه في إضافة سفينة ثانية على دجلة ، وسوى الموضوع تقريباً سنة ١٨٦٤ عقب سوء التفاهم الذي حدث ، عندما طلبت الحكومة التركية سحب السفينة «كوميت» من بلاد ما بين النهرين كلية .

وفي سنة ١٨٦٨ أبلغ المتمد السياسي البريطاني في العراق التركي عن ضرورة استبدال السفينة «كوميت» التي وصفت بأنها غير مأمونة منذ عام ١٨٦٢ بمركب آخر جديد وأن الموضوع هام ومستعجل واقترحت

حكومة الهند على حكومة صاحبة الجلالة أن تسعى لها للحصول على موافقة الباب العالي على هذه الخطوة، وحدث ذلك فعلاً، ووافق الباب العالي في مذكرته المؤرخة بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٨٦٩ على «استبدال السفينة كوميت وهي المركب التابع للأسطول الملكي المقيمة في بلاد الرافدين بسفينة أخرى» .

وبرزت بعد ذلك مسألة الاهداف والوسائل التي يتحقق ذلك بموجبها ، فقد وجد ان تكاليف مركب جديد في حجم كوميت تبلغ ٦١,٢٠٠ روية للشراء و ٣,٠٣٩ روية للصيانة . وسجل في مجلس الوزراء في فبراير سنة ١٨٧٠ قرار صادر عن الحاكم العام يوصي باستبدال السفينة كوميت بمركب آلي صغير قيمته في حدود ١٠,٠٠٠-١٢,٠٠٠ روية مع انشاءات تبلغ تكاليفها السنوية ٦,٠٠٠ روية وذلك كاقصى حد كاف . وارسلت نسخ من هذا القرار إلى دائرة البحرية وإلى نائب المتمد السياسي في العراق التركي . وقد التمس المرجع الاخير هذا بجملة إعادة النظر في القضية . واعرب في التماسه عن ان زيادة عدد السفن التركية في دجلة تحتم بالضرورة استبدال السفينة «كوميت» بمركب في نفس المستوى، وأضاف الرائد هربرت بأن السلطات التركية تعمل جاهدة لطرد مراكب شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية من النهر ، وأشار إلى أنهم اذا نجحوا في ذلك فان المركب الحكومي التابع للمعتمدة السياسية سيكون الوسيلة الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بالاتصال البريدي مع البصرة وكذلك مع الهند . وقدم أيضاً نقطة أخرى تستحق الاهتمام وهي الدعم الادبي الذي يمنحه وجود مركب بريطاني حكومي في بغداد للمشاريع التجارية البريطانية . وذكر أيضاً أنه في المدة الاخيرة عندما كانت نسبة كبيرة من البلاد في حالة ثورة سنة ١٨٦٩ وجرت محاولة تمرد في مدينة بغداد ، كانت السفينة «كوميت» تعتبر وسيلة الهرب عند

الحاجة . ولكن هذه الحجج لم تقنع مجلس الحاكم العام للهند الذي أصدر قراراً جديداً في ١٣ يونيه سنة ١٨٧٠ هذا نصه :

« من رأي مجلس نائب الملك والحاكم العام فيما يتعلق بهذه القضية بعد معاودة دراستها أنه من غير الضروري في الوقت الحاضر استبدال السفينة « كوميت » حتى ولو بمركب بخاري ، في حين توجد تسهيلات واسعة لنقل البريد في البواخر الانجليزية او التركية التي تجوب الآن الفرات (١) . وهناك القليل من الاحتمال في أن يكون المركب المطلوب - فيما تأخذ أسباب الحضارة في آسيا التركية في الارتقاء - يجب ان يكون مركباً حريباً بريطانيا وذلك رداً على ملاحظة المعتمد السياسي في اعتبار المركب مكاناً محتملاً للجوء الرعايا البريطانيين في بغداد . لذلك فان رأي فخامته متفق بالاجماع مع هذه الدائرة في ان السفينة « كوميت » يجب أن تصرف في الحال عن مأموريتها ، وان يصرف بحارتها عدا بعض الرجال الذين يحتاج اليهم للعناية بالمركب كما تلغى توصية استبدالها بمركب صغير .

وهناك سبب آخر قدم لثبوت اصدار ذلك القرار بشأن السفينة « كوميت » وهو أن وجودها يثير مشاعر الكراهية لدى دولة حليفة وفيه ولكن ربما كان من الصعب تقديم حجة على أية فائدة جوهرية جنتها بريطانيا في العراق التركي من العلاقات الوثيقة والعواطف الودية التي ظهرت والتي كان يفترض لها وجود وهمي :

على ان وجهة نظر الرائد هربرت وجدت موافقة من السفير البريطاني في استانبول الذي نفذهما موضحاً ان الفرصة التي سنحت «لاستبدال مركب قديم بأخر سليم » ليست ممكنة اذا سمح للخطأ أن

(١) ربما يعني الخلط بين الفرات ودجلة في هذه المناسبة ان دراسة الوضع المحلي لبلاد الرافدين كانت دراسة سطحية .

يتكرر ، وعندها أثارت حكومة بومباي نقطة ذكرت فيها « أنه من الصعب مواجهة المعارضة التركية وربما معارضة الدول الكبرى الأخرى لمحافظة إنجلترا على امتيازاتها بعد أن تنازلت عنها لاعتبارات اقتصادية » وأخيراً قررت حكومة الهند « مراعاة منها فقط لوجهة نظر وزير الدولة » ليس قبول استبدال السفينة « كوميت » فقط ولكن استبدالها بمركب من نفس الحجم . وعلى أية حال فلم تتخذ أية خطوات عملية بهذا الصدد إلا بعد بضع سنوات من ذلك .

وفي أثناء ذلك ، وكما ذكر سابقاً عن قضية إضافة بواخر أخرى على اسطول شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية ، أثارت الحكومة التركية مسألة وضع السفينة « كوميت » متظاهرة ، كما حدث سنة ١٨٦٤ ، بالخلط بينها وبين مراكب السادة لينش ، وأخيراً في ٣١ مارس ١٨٧٥ أمكن الحصول على مذكرة من الباب العالي ميزت بموجبها السفينة « كوميت » عن بواخر السادة لينش وجاء فيها :

« أما فيما يتعلق بالسفينة كوميت التابعة للبحرية الملكية فيسمح باستمرار عبورها أنهار الرافدين حسب الاتفاق السابق .

ويشرفني أن أحمل لفخامتكم قرار الباب العالي هذا والذي أبلغ إلى والي بغداد برقياً » .

وبعد إلغاء الاسطول الهندي سنة ١٨٦٣ أصبحت السفينة كوميت مركباً من مراكب بحرية بومباي ، وفي سنة ١٨٧٣ كان على قيادتها المسير باول وهو ضابط متقاعد في الاسطول الهندي السابق دون أن تحدد لها مهام معينة ، وكانت أسلحتها مكونة من مدفعين عيار ٩ أرطال فقط واحد على مقدمتها والثاني على مؤخرتها . وكان بحارتها يتألفون في غالبيتهم العظمى من مسيحيين شرقيين من رعايا تركيا .

منع السفينة كوميت من اطلاق مدافع التحية سنة ١٨٧٣ :

وكانت السفينة كوميت قبل سنة ١٨٦٣ أي خلال الفترة التي كان الاسطول الهندي فيها موجوداً تطلق دائماً مدافع التحية وذلك طبقاً

لشهادتي القائد فيلكس جونز والسر أ. كامبول . ولم تُرأى اعتراضات على ذلك من السلطات التركية . ولكن عملها هذا في اطلاق التحية توقف عندما أُزيل أخيراً واحد من مدفعيها ليفسح المجال لاتساع أكبر على ظهرها .. وقد استقبلها الرائد هربرت نائب المعتمد السياسي حوالي سنة ١٨٧١ عندما كانت في هذه السنة في البصرة فأطلقت مدافع التحية في الاحتفال السنوي بمناسبة تولي السلطان الحكم وهي مجاملة يبدو أن قائد الاسطول التركي في ذلك الموقع كان حريصاً على تأديتها . وفي سنة ١٨٧٣ قدم رديف باشا احتجاجاً عقب اطلاقها ١٣ طلقة تحية لعودة المعتمد السياسي من رحلة له ، ثم رفعت القضية الى استانبول . وادعى الرائد هربرت أن التحية أطلقت مطابقة بالضبط لعرف قديم الا أن رأى القائم بالأعمال سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول كان يميل الى وجهة النظر القائلة بأن بغداد ليست ميناء على بحر مفتوح ولكنها مدينة كبيرة تقع على نهر وعلى مسافة بعيدة داخل البلاد ولذا فان رغبة السلطات التركية في الموضوع يجب ان تحترم . وعند بحث القضية بتفصيل أكثر وجد ان عملية اطلاق مدافع التحية من السفينة «كوميث» التي تحمل أقل من عشرة مدافع لم تكن مطابقة للوائح الامبرالية ، والقى مكتب الخارجية التابعة على الرائد هربرت الذي تصرف دون حكمه في إحياء هذا العمل بعد الغائه . وقد شاركت حكومة الهند القائم بالأعمال ذلك الرأي أيضاً .

زيارة السفينة العاملة في خلمة فيلوميل ومسألة حرية شط العرب :

وبرزت في سنة ١٨٧٤ مشكلة حق السفن الحربية الاجنبية في الملاحة في شط العرب شمال البصرة وذلك عندما زارت السفينة العاملة في خلمة جلالتها «فيلوميل» القرنة عند التقاء دجلة والفرات .

وقد جاء في رد المعتمدية السياسية على موضوع الشكوى التي قدمها والي بغداد بهذا الخصوص ما يلي : « ان الشيء المفترض في شط العرب

أنه دائماً نهر حر ، وهو عملياً بالتأكيد كذلك ونادراً ما كان غير ذلك
وان القرنه تشكل المستودع الرئيسي الذي تصدر منه التمور حيث اعتادت
الناقلات البحرية التي تحت أعلام أجنبية أخذ حمولاتها ... الخ » .

وقد رد الوالي « أنه امر لا يحتاج الشرح في أن الجزء الواقع بين
البصرة والقرنة من النهر ليس نهراً حراً وأن الجانب التركي وملحقاته حتى
نقطة على شط العرب جنوب البصرة وخاصة كلا الضفتين الكائنتين
أعلى البصرة هي من املاك الحكومة العثمانية الثانية وان دخول المراكب
التجارية الاجنبية والمراكب الحربية على الاخص في مثل هذا النهر الذي
يقع من منبهه الى مصبه في ممتلكات الحكومة العثمانية دون رضى وقبول
الحكومة يعتبر طبقاً للقوانين غير مسموح به » .

ويبدو ان الامر لم يتطور إلى أبعد من ذلك ولم يتوصل الى خاتمة له .

اعادة تحويل المعتمدية السياسية البريطانية في العراق التركي إلى مقيمة
سنة ١٨٧٣ :

وقد استعاد المعتمد السياسي البريطاني في العراق التركي رتبة المقيم
التي كان حرم منها سنة ١٨١٢ بموجب بلاغ دائرة خارجية حكومة الهند
المؤرخ بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٣ . وقد اعلن في هذا البلاغ أنه
سوف يصار الى تصنيف الموظفين في أعلى المناصب السياسية كمقيمين
ضمن ثلاث درجات وستكون الرواتب التي يتقاضونها محلية ووفق
تعييناتهم ضمن تلك الدرجات » ووضع المعتمد السياسي في بلاد العرب
التركية في النظام الجديد على رأس المقيمين من الدرجة الثانية . وكانت
المقيميات الاخرى التي وضعت على هذه الدرجة هي مقيمة الخليج
ومقيمة نبال ومقيمة جواليور . ومع أن المعتمد السياسي بالعراق منح
مركز مقيم إلا أنه ظل يُخاطب في المكاتبات الرسمية بلقب المعتمد السياسي
وستجد قائمة بالمعتمدين السياسيين في بغداد خلال هذه الفترة في الملحق
الخاص بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

الوضع الرسمي لممثل بريطانيا في بغداد سنة ١٨٧٤ :

وفي نفس السنة قام خلاف حول مركز ممثل بريطانيا المحلي نفسه ، عندما طلب والي بغداد قائمة باسماء موظفي القنصلية البريطانية العامة في بغداد ، وكان طلب والي هذا تنفيذاً للوائح التركية التي جددت بغير الحالات الاستثنائية . عدد المترجمين والقواسم في (١) القنصليات الاجنبية العامة في الامبراطورية العثمانية بأربعة لكل من القشتين . وقد رفض الرائد هروبوت الذي دأب على اعتبار جميع أعضاء طاقمه تحت حمايته سواء أكانوا رعايا أترك أم غير أترك مرتين تزويد والي الباشا بالمطلوب ، وعلى ذلك بأن الموظفين الذين هم موضوع المسألة ليسوا مساعدين قنصليين ولكنهم تابعون « لقر المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في الهند » . ثم رفع الموضوع بعد الاخذ والرد الى مراجع أعلى وجاء في رسالة له الى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول أنه مقتنع « بأن مكتب وظيفة المقيم أسبق من وظيفة القنصل في بغداد وان هذه الوظيفة قد اعترف بها مكتب الخارجية واعترفت استانبول بها بالتالي وأن قصرها على الصفة القنصلية فقط سيفقدها طابعها الدبلوماسي والسياسي في أعين الذين ينظرون اليها نظرة هامة جداً ، في حين أنه يجب أن يكون للمعتمد السياسي نفوذ كبير » واستشهد بالتعليمات التي اعطيت للعقيد رولنسون سنة ١٨٤٤ مشيراً الى طابع وظيفته المزدوج ، واقترح ان يُعترف له صراحة بطبيعة مركزه التابع للسلطات الهندية من كل من وزارة الخارجية الانجليزية ، والسفارة البريطانية في استانبول والباب العالي .

وقد عبرت حكومة الهند عن رأيها في الموضوع بما يلي :-

« بالاشارة الى هذا الموضوع نرجو أن نبين أن حكومة الهند ما زال يمثلها في بغداد منذ سنة ١٧٩٨ معتمد سياسي كان يسمى في بعض الاحيان

(١) ميز هؤلاء بحكم وجودهم بالتمتع بحماية الدولة التي تتبع لها القنصلية مع انهم رعايا أترك وضمن حدود معينة ولم يحدد عدد الموظفين الذين لا امتياز لهم .

بالمقام السياسي وفي البعض الآخر بالمعتمد السياسي ، ومع أن الباب العالي لم يعترف رسمياً لأي موظف آخر على الإطلاق بأكثر من قنصل أو قنصل عام ، ومع أن المعاهدات المبرمة بين بريطانيا العظمى وتركيا لا تحتوي على أي اتفاق حول الموضوع ، فإن حكومة بغداد المحلية قد اعترفت بوضع المعتمد السياسي لحكومة الهند شكلياً ورسمياً . ومن هذه الحقيقة ، ومن استمرار هذه الوظيفة لأكثر من ثلاثة أرباع القرن دون أي اعتراض من جانب الحكومة التركية فإننا نفترض أن اذعان الباب العالي لهذا الوضع وقبوله به يمكن الافتراض بأنه كان موافقة على الترتيبات المذكورة .

إن التمييز بين العمل القنصلي والعمل الدبلوماسي مسألة لها أهميتها . ونحن نرى أنه يجب ألا يطمس هذا التمييز بالشكل الذي اقترحه الرائد هربرت ، ولذا نرجو أن نعبّر عن امتناننا في أن يتمتع هذا المركز باسم المعتمد السياسي دون تغيير كما كان عليه منذ عهد بعيد .

وكان رأي وزارتي الهند والخارجية على أية حال عندما سلم إلى الرائد هربرت يفيد بأنه من غير المناسب له أن يشير أية قضية حول وضعه كـمعتمد سياسي في العراق التركي . وأنه « يمكن سدّاد احتياجات دائرتك بأي عدد من الموظفين زائد عما تنص عليه اللوائح القنصلية(١) التي أقرها الباب العالي بالطريقة التي اعتدت عليها في إجراءاتك » .

وبحثت حكومة الهند المسألة الخاصة بتعويضات السفينة « كوميت » وأوردت الملاحظات التالية بشأن مركز معتمدها السياسي في بغداد في نطاق الجهاز الهندي الوظيفي .

« أما حق الرائد هربرت في أن يُحتجّ في مناسبات معينة فتلك مسألة أخرى فهو كوكيل سياسي برتبة مقيم له الحق بموجب أمر صاحب الخلافة التشريعي بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٦٠ أن يُحتجّ من ١٣ مدافعاً .

(١) بموجب اللوائح القنصلية تعني طبعاً اللوائح التركية المتعلقة بالقنصليات الأجنبية .

نقل. الرائد هربرت من المعتمدة السياسية في بغداد سنة ١٨٧٤ :

وعدا عن تمسك الرائد هربرت بحقه في أن تؤدي له السفينة «كوميث» التحية في بغداد ، وادعاءاته بمركز أعلى من مركز القنصل العام ، فقد تصادم هربرت مع رديف باشا والي بغداد حول أمور متعددة من بينها حرية ملاحقة السفينة كوميث في مياه العراق ، وحماية السلطات البريطانية لمواطنين من البحرين يقيمون او يستوطنون تركيا ، وقد تقرر أن الرائد هربرت على الرغم مما أصاب من نجاح في قضية كشمير فقد وقف عموماً موقفاً تنقصه اللباقة والقدرة في إدارة مصاعب وظيفته ، وإن موقفه تجاه السلطات التركية قد أدى الى إثارة نفسية لاضرورة لها . وطبقاً لذلك أشارت حكومة صاحبة الجلالة الى رغبتها من أن المصلحة العامة بأن يُنقل إلى وظيفة أخرى يصلح لها أكثر من هذه وشاركتها حكومة الهند في هذا الرأي ، واتخذت الترتيبات لنقله ، إلا أنها عبرت في نفس الوقت عن رغبتها في الحصول على نقل رديف باشا أيضاً من بغداد لأن لهجته مع الممثل البريطاني كانت فظة للغاية وقد لا يكون مستبعداً ترقيته في أعقاب نقل الرائد هربرت .

التمثيل البريطاني في البصرة ١٨٦١ - ١٨٧٣ :

كان يشغل منصب ممثل بريطانيا السياسي ومنصب نائب القنصل في البصرة حتى سنة ١٨٦٢ المسنر ر. روجرز أمين حسابات السفينة «كوميث» السابق الذي جاء عقب المسنر ج. تيلور المنقول سنة ١٨٥٨ كقنصل في ديار بكر . وكان راتب المسنر تيلور في الاصل ٢٠٠ روية شهرياً وقد زيد راتبه سنة ١٨٥٦ وبأثر رجعي حتى سنة ١٨٥٤ الى ٤٠٠ روية وهي نفس الراتب الذي ظل خلفه يتقاضونه .

وعندما توفي المسنر روجرز سنة ١٨٦٢ عين مكانه وبناء على توصية من الرائد كيمبول المسنر و. جنستون المساهم الصغير في مؤسسة السادة لينش . وفي ابريل سنة ١٨٦٨ أخذ المسنر جنستون أجازة مرضية عاد منها ليموت في البصرة في نهاية سنة ١٨٦٩ .

واثر وفاة هذا ، ثبت المستر بي. ج. سي. روبرتسون الموظف المعاون في نفس المؤسسة والذي رشحه الرائد كيمبول لان يكون نائباً للمستر جونستون في نفس الوظيفة وبنفس الشروط حتى سنة ١٨٧٣ عندما حول اسم وظيفته مثلما ذكر سابقاً من «المعتمد السياسي» في البصرة الى «المعتمد السياسي المساعد» .

المعتمد السياسي المساعد في البصرة سنة ١٨٧٣ :

وقد تم هذا التغيير على اثر بلاغ صدر عن حكومة الهند في ١٧ يوليو سنة ١٨٧٦ كان قد اقترح اصداره المعتمد السياسي البريطاني في العراق مكافأة للمستر روبرتسون على خدماته الممتازة في قضية «كشمير» .

وكانت الدوافع الاولى لذلك هي تحسين مركز المستر روبرتسون في نظر المسافرين وخاصة الهنود منهم الذين يحتمل أن يعلق لقب «المعتمد البريطاني» في أذهانهم بوظائف نظيره يمكن أن يشغلها غير الاوروبيين . ومع ذلك فالتغيير لم يحمل في طياته أية زيادة مباشرة في الراتب ، وكان من أثر هذا التغيير ان جعل من المستر روبرتسون عضواً في الهيئة السياسية الهندية .

وظيفة المعتمد الاهلي في معتمدية بغداد السياسية سنة ١٨٦٨ :

وفي فبراير سنة ١٨٦٨ اشتكى نامق باشا حاكم بغداد التركي من سلوك المستر ميخائيل ميناس الذي عين نائب قنصل في بغداد سنة ١٨٥٩ ، ووصفه بأنه وقع وغير محترم ، وطلب اختيار أي شخص آخر كوساطة للاتصال بينه وبين القنصل العام البريطاني . وقد رفض السير أ. كبول نقل المستر ميناس على تهمة عاتمة لم يقم عليها دليل محدد ، وطلب من نامق باشا ان يعين أمثلة على سوء سلوكه معه . ولكن الحاكم تجاهل ورفض المستر أ. كبول الموضوع الى السفارة البريطانية في استانبول الا أن ردها كان « لا يمكن طلب الاعتراف بنائب قنصل في مكان يوجد له موظف قنصلي مع ملاحظة أنه اذا اعترف لكم بنائب قنصل كوسيط

اتصال بينكم وبين السلطات التركية فليس لنا حق الادعاء بأكثر من ذلك وإن نالّب القنصل في استانبول غير معترف به رسمياً مثلما تعترف به الحكومة التركية عندكم مع أنه يقوم بوظيفته بتعيين من دائرة الخارجية . وعلى هذا فقد وصف المستر ميتاس بأنه معتمد أهلي فقط .

المقر الرسمي للممثل البريطاني في البصرة ١٨٦٧-١٨٧٥ :

رأينا فيما سبق كيف استمرت المفاوضات التي دخلت فيها حكومة الهند مع الراحل تيلور لشراء ملكية عقاره في ماجيل أو كوت الفرنجي المستخدم كستودع لسفن الحكومة البريطانية في العراق ، وذلك من سنة ١٨٣٩-١٨٧٣ ومع ذلك كانت المفاوضات عقيمة . وعلى أية حال فقد كان الممثل البريطاني الذي يشغل جزءاً من العقار المستأجر لحكومة الهند حتى سنة ١٨٧٤ قد ترك ماجيل . كما أقام المستر روبرتسون المعتمد السياسي البريطاني في بيت كان موجوداً مكان القنصلية البريطانية الحالية في البصرة ، على ضفة شط العرب اليمنى ، وعلى مسافة قصيره أسفل مصب سبل العشار . وفي سنة ١٨٧٢ اشترى العقار الذي كان يشغله المستر روبرتسون شخص وصف في صك البيع باسم «حاجي ابراهيم بن عثمان ابن عبدالواحد ميمني يسكن محله الباشا في البصرة» إلا أن اسمه حيث ولد في الهند هو «حاجي عمر بن عثمان بن عبد المولى» . وكان هذا يعمل وكيلًا محلياً لمؤسسة هندية يملك معظمها على الاقل عثمان قيدينا ، وكان الاسم الذي انتحله في البصرة مطابقاً لاسم طفل لأكبر المساهمين في المؤسسة . وربما كان ذلك لتسهيل شراء العقار .

وأصبح هذا التعقيد ، أو من المحتمل هذا الخداع ذا أهمية فيما يتعلق بتاريخ العقار . إذ أنه بموجب الاتفاقية التي عقدت في أغسطس سنة ١٨٧٢ بين المستر روبرتسون و «حاجي ابراهيم» ، تعهد الأخير ببناء دار جديدة على هذا العقار وأن يؤجرها للحكومة للمدة التي ترغب الحكومة المذكورة في الاحتفاظها مقابل أجرة سنوية مقدارها ١,٢٠٠ روبية تدفع

على أربعة أقساط ، وفي سنة ١٨٧٥ ندم حاجي ابراهيم على هذه الصفقة وطلب إما زيادة الأيجار أو أن تعاد له الدار ، ولكن عندما أجريت الاستشارات القانونية رفض طلبه .

وسنمر الآن بأمور تتعلق بشكل خاص برعايا مصالح هندية بريطانية في العراق التركي .

تقاعد نواب إقبال الدولة ١٨٦٥-١٨٦٦ :

كان نواب إقبال الدولة الابن الثالث لنواب شمس الدولة ، الذي كان الابن الثاني لسعادة علي خان نواب وزير اوض ، وقد أمرت حكومة الهند مقيميتها في لكنو سنة ١٨٦٥ باستعمال نفوذه عند ملك اوض للحصول على منحة لإقبال الدولة ولأخويه ولأختيه بدل الـ ٢,٤٠٠ روبية الشهرية التي كانت تدفع لأمهم التي توفيت أخيراً . وكان سبب هذا التدخل هو ان فرع العائلة المالكة في اوض الذي منه إقبال الدولة كانت له حقوق استثنائية على الحكومة البريطانية في أحسن المناصب .. وكان ملك اوض ناصر الدين حيدر من ناحيته على استعداد للموافقة على فكرة منح ورثة شمس الدولة هبة مقدارها ٢,٥٠٠ روبية شهرياً تدفع لهم عن طريق السلطات البريطانية ، وكان نصيب إقبال الدولة الشخصي منها ٦٢٥ روبية شهرياً . وحوالي سنة ١٨٦٣ وربما قبل سنة ١٨٣٩ انتقل إقبال الدولة من الهند الى العراق التركي ، وأقام في بغداد واصبح له بعد سنة ١٨٤٤ حصة في المنحة من خزانة المعتمدة السياسية .

وحدث في سنة ١٨٥٦ أن ضُمَّت اوض الى الهند البريطانية ، وقامت في السنة التالية لذلك الحرب بين بريطانيا ويران التي قبل إن إقبال الدولة أدى فيها خدمات قيمة للحكومة ، ليست ذات طابع شخصي ، كما أظهر نوايا طيبة حيال ميراث تلك الحرب . وفي سني ١٨٥٧-١٨٥٨ أظهر إقبال الدولة ولائاً واضحاً في أثناء تمرد الجنود الهنود وخرجهم على سلطة الحكومة في اوض حيث يعيش العديد من اقربائه ، وحدث في سنة ١٨٥٩

أن ضوعف راتبه وأصبح ١,٢٥٠ روية شهرياً ، وذلك اعترافاً بالمساعدة الخاصة التي قدمها خلال الحرب الإيرانية . وعلى أية حال فإن الوزن الحقيقي لتلك المساعدة يعتبر مسألة فيها نظر .

ويبدو ان الامير مع ذلك قد شعر بضائقة في ظروفه فقدم أثناء زيارته لانيجلترا سنة ١٨٦٥ حين وجد ترحيباً به في الاحياء الراقية طلباً مشهوراً لزيادة راتبه ، وقررت سكرتارية الدولة أخيراً في أكتوبر سنة ١٨٦٦ ، بعد أن أصبح له أكثر من سنة في اوربا ، رفع علاوته الى ٢,٥٠٠ روية شهرياً ومدى الحياة ، ابتداء من ٢١ أكتوبر سنة ١٨٦٥ .

وفي هذا الوقت كان الامير الابن الوحيد الحي من أبناء شمس الدولة والذي كان يعتبر زعيماً في عائلته ، حتى اثناء حياة أخويه الاكبر منه ، وأصبح الآن شيخاً كبيراً وليس له أولاد .

التصرف في تقاعد واملاك نواب محل ١٨٧٥-١٨٧٦ :

نشأت في العراق التركي قضية قانونية هامة ، عرفت باسم المدعية فيها وهي «كلثوم نيزا» على أثر وفاة الاميرة تاج محل ارملة ملك اوض ناصر الدين حيدر ، الذي توفي قبلها سنة ١٨٣٧ ، وتمهدت حكومة الهند بموجب اتفاقية تم الوصول اليها مع ملك اوض سنة ١٨٢٩ ، تشبه بعض الشيء اتفاقية سنة ١٨٢٥ بخصوص تنفيذ وصية عن تركة اوض ، أن تدفع بموجبها تقاعداً لتاج محل مقداره ٧٢,٠٠٠ روية شهرياً مدى الحياة وبعد وفاتها إما أن يستمر دفع المنحة لورثتها أو أن تدفع لهم الأموال التي تقوم الحكومة برعايتها .

وبعد وفاة زوج تاج محل الملكي تزوجت دون اعلان من شخص يعرف بقلب الحسين ، وقد أنجبت منه بنتاً اسمها البيجوم مزهرة ، وأصبحت هذه فيما بعد زوجة لشخص يدعى جعفر حسن وأنجبت بنتاً اسمها البيجوم كلثوم نيزا ، التي ادعت بالتركة لاحقاً ، ثم تزوجت ثانياً

بعد وفاة جعفر حسين بأخيه مهدي حسين . ويمكن الملاحظة بأن قلب الحسين نفسه قد وهبها مالا يقل عما لها من تركة تاج محل ، فقد ترك لها بيتاً في كونبور ويوناً وبساتين متعددة في لكتو واوراقا مالية تبلغ قيمتها ١,٥٦٠,٠٠٠ مودعة في بنك بومباي .

وفي سنة ١٨٥٩ غادرت تاج محل لكتو لتتحج الى كربلاء ، حيث لم تعد الى الهند ، بل على العكس استقرت في كربلاء ، واشترت عقارات ثابتة وعاشت هناك حتى وفاتها سنة ١٨٧٥ ، وكان يدفع لها راتبها خلال مدة إقامتها في العراق التركي عن طريق خزانة المعتمدية السياسية البريطانية ، وكان لها عند وفاتها عدا راتبها الموروث أملاك خلفها لها زوجها قلب الحسين ، وأملاك تخصها في كربلاء وبعض العقارات الثابتة في أوض وبعض الممتلكات غير الثابتة في العراق التركي وتبلغ القيمة النقدية لراتبها وحده ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني بالضبط وهو مبلغ يعد بحذ ذاته قيمة كبيرة .

وانخذت بنت بنتها كلثوم نيزا . التي كانت ما تزال قاصرة بعض الاجراءات التنفيذية ، للدعاء بالتركة وتولى ذلك ايضاً رمضان علي خان الاخر غير الشقيق الحي لتاج محل نفسها ، الذي تصور أن له حقاً أكثر من أخته في التركة . وكانت ادعاءات كلثوم نيزا تعتمد على قانون التركات الشيعي بالاضافة الى صلح هبة من تاج محل ، يفيد مصلحتها لو نفذ ، ولكن الطرف المعارض ادعى ان الصلح مزور . وقد كانت جميع رمضان علي خان ، تعتمد على انكار شرعية بنوة كلثوم نيزا ، وكان من الواضح ان الامر إقبال كان يشجعه على ذلك .

وليس من الضروري الدخول في تاريخ القضية . بأكثر من الملاحظة بأنها خلقت مصاعب قانونية وعملية . في كل من بغداد والهند ، وقد تقرر يقيناً في لكتو الحكم لصالحها حسب قانون الارث الشيعي باعتبارها الحفيدة الحقيقية لتاج محل .

ولم تكن القضية ذات أهمية سياسية . ولكن الاهتمام بها نشأ من كون البيجوم كلثوم قاصرة ، وقد أحدث تأخر الاجراءات بطبيعة الحال تشويشاً ومكائيد بين الجالية الهندية في العراق التركي وصلت في وقت من الاوقات حداً أربك المعتمد السياسي البريطاني هناك بشكل خطير . ومن النقاط الصعبة التي نشأت في بغداد قضية من الذي سيكون وصياً على القاصر ؟ وقد تباحث الراحل نيكسون مع رمضان خان المنافس في الادعاء بالمطالبة بتمتلكات تاج محل عن مدى أفضلية مهدي حسين عم البيجوم كلثوم بيزا وزوج أمها الذي كان في الهند لتولي هذا الأمر . وكان هذا الترتيب بخلاف وجهة النظر التي أخذت بها محكمة ابتدائية في الهند ، مختصة بأحوال الاسرة ، وقد أبد الراحل نيكسون رمضان على خان أيضاً في تسميته وريث أملاك تاج محل في العراق التركي ، وقد ألغى هذا القرار مباشرة فيما بعد ، بحكم من السلطات الهندية القضائية .

ولم يتوصل الى تسوية نهائية للموضوع حتى سنة ١٨٧٩ .



وقف اوض ١٨٦١ - ١٨٧٦

الصعوبات في ادارة تركة اوض :

اتخذت احتياطات ضد بعض الصعوبات السياسية ذات الطابع الدولي مما كان يخشى ظهورها نتيجة وجود تركة اوض في الوضع الذي وصفناه سنة ١٨٥٢ ، الا أن الصعوبات لم تتخذ في هذه الفترة ولا في أية فترة أخرى وضماً ملموساً . ونشأ على أية حال وقبل مضي فترة طويلة ، بدل التعقيدات السياسية المخوفة مصاعب حقيقية ذات طابع اداري وإجرائي أدت في أصلها وما تفرع عنها ، الى خسارة لاطراف النزاع بالتركة ليست بالقليلة ، وقد سبق التحذير من هذه الصعوبات التي حدثت مثلما رأينا فيما قبل سنة ١٨٥٤ .

١٨٦٠ - ١٨٦٧ :

وحوالي سنة ١٨٦٠ أدخلت بعض التغييرات المحدودة في الإدارة المحلية للتركة التي كونها العقيد رولينسون خلال فترة معتمدية الراحل كمبرول السياسية في بغداد ، وربما كان ذلك بتأثير من الأمير لإقبال الدولة ، ابن أخ الملك غازي الدين حيدر ، على أسس وصية أوص بحيث تصبغ بموجب هذه التغييرات نوعاً من الوقف يضم ثلث حصص كربلاء ، وثلث حصص النجف الى بعضهما ، وكانت قيمة الحصصين حوالي ٣,٣٠٠ روبية شهرياً ، يوزع ثلثها على الهنود في كربلاء ، وثلث آخر على الهنود في النجف ، والثلث الباقي على الهنود في الكاظمية ، وعين في كربلاء شخص هندي محرم لتوزيع الاموال الهندية في كربلاء والنجف وآخر مثله في الكاظمية ، وكان الاول يتلقى منحة مقدارها ٢٥٥ روبية شهرياً ، والآخر ٢٨٠ روبية من الوقف الهندي . وفوض الهنديان بتوجيه الوقف ، والاشراف على اموال الجالية الهندية العامة التي تتعلق بهم ، ومنحاً لقب المعتمد الفخري في كربلاء ، والمعتمد الفخري في الكاظمية على التوالي ، ومن الواضح ان ذلك كان بترتيب من المعتمد السياسي البريطاني في العراق التركي ، وعلى مسئوليته الخاصة .

ويبدو ان الامر لإقبال الدولة كان يمارس الاشراف على توزيع الاموال الهندية ، بتأييد من المعتمد السياسي ، وليس من الثابت أن إشرافه هذا بدأ قبل سنة ١٨٦٧ ، السنة التي صدرت فيها اوامر الراحل السير أ. كمبرول الذي اعتزل مهام منصب المعتمدية السياسية في بغداد بعد فترة وجيزة من اصدار توجيهاته للأمر بذلك الصدد . وتوضح الكلمات التالية التي ختم بها هذه التوجيهات الثقة الكبيرة التي اولاهها الراحل لإقبال الدولة « إعمل ما تعتقد أنه صواب ومناسب ، لأن الثقة وضعت فيك وانت حر في استعمال فطنتك ، وإن أية شكوى تقدم ضدك بدافع العداء ، او النفاق او الكراهية او التحامل او الانانية البغيضة سوف لا ينظر اليها او يوثق بها » .

ونظراً للميوعة التي كانت سائدة بسبب الصياغة المهلهلة لاتفاقية سنة ١٨٢٥ بخصوص الاهداف المحددة للأموال الموقوفة ، أخطر إقبال الدولة خلال زيارته للندن ، ان يكتب الى سكرتارية الدولة في الهند اعتراضاً حول الموضوع فيما يلي ترجمته :

« أعرض عليكم الآن ، ارث سيدتين من حرمك ملك اوض السابق غازي الدين حيدر ، لقد كانت هاتان السيدتان تنقاضيان خلال حياتهما منحة مقدارها ٥,٠٠٠ روبية شهرياً لكل منهما ، وتوفيتا دون اولاد او ورثة ، وقد تركتا وصيتين نوصيان فيهما بأن تسلم مخصصاتهما الى المجتهدين في كربلاء والنجف ، ليقوموا بتوزيعها على الفقراء والمحتاجين

وقد نفذ هذا الوضع الموصى به بعد موتهما ، وكان يدفع كل شهر ١٠,٠٠٠ روبية عن طريق المقيمة في بغداد الى أيدي علماء الدين العرب والایرانیین في النجف وكربلاء ، الذين لم يكونوا على قدر من الأمانة يوفى بالغاية ، ومن هذا يمكن ملاحظة التفصيلات الآتية : اولاً - أنه من الصعب تعريف من هو المجتهد الصادق او تمييزه ، واننا لا نرى كشفاً باسماء المجتهدين المعترف بهم ، وأنهم ليسوا كالأساقفة او المطارنة الذين في إنجلترا ، والذين لديهم شهادات من الحكومة ، او سلطات عامة تتبعها ، بل أبعد من ذلك ، فان أي محتاج من البلاد العربية ، او ايران نواتيه الفرصة لتنصيب نفسه ، وكل من يلف بعض الياردات من القماش الاسود او الابيض حول رأسه ويحمل عصاً طويلة في يده ، ويطلق لحية كثيفة ويجمع حول نفسه حزمة من البلطجة الفاسقين يسمى مجتهداً ، وليس هناك ما يثبت اجتهاده سراً او علانية سوى لحيته وعصاه وعمامته .

ثانياً - تذهب كل هذه الأموال في غير موضعها ، وتنفق في غير أهدافها ، وغالباً ما تنفق على أغراض غير مقدسة ، ويذهب كل قرش منها الى أيدي أشخاص أغنياء لا يحتاجون اليها ، وإلى الاوغاد والبلطجة والمتشردين ، او إلى التجار العرب والایرانیین الذين يملكون اراضي

وثروات تغل لهم زراعتها او الاتجار بها دخلا وارباحاً حلالا من كل نوع
في حين نجد المواطنين الهنود فقراء ومعظمهم أصلا من اصحاب الاسر
الكبيرة المعترمة من نسل امراء ونبلاء ، اتخلوا كربلاء والنجف مسكناً
لهم واستوطنوا هناك بمضون حياتهم في فقر وجوع ، ويحرمون من المشاركة
في اقتسام هذه الاموال ، ولا يعطون الا التزر اليسير مما لا يستحق الذكر ،
بل يقصد منه المحافظة فقط على التظاهر باعانتهم ، والآن أصبحت هذه
المبالغ تُعْتَصَر اعتصاراً بالقوة .

ومن الواضح الآن ان العرب والايرائين ليسوا أصدقاء ، وليسوا
رعايا للحكومة الانجليزية مثلما هو الحال بالنسبة للمواطنين الهنود . إنه أمر
لا يتفق مع الادراك السليم والعدالة ، كتسمين عدو وتجويع صديق . بل
أكثر من ذلك ، إدعاء حق العرب أو الايرانيين في الاموال الهندية ،
وماذا يقول المثل ؟ « خير الأرض يصرف عليها » ، وشعب الهند لم
يحصد خيراً او نفعاً من العرب والايرائين ، ولماذا تتدفق المنافع والفوائد
من المواطنين في الهند على العرب والايرائين ؟ ويقول المثل « أعط الناس
ما أعطوك » ، وعدا عن كل ذلك فان العرب والايرائين ، في حين أنهم
يتمتعون بمنافع من شعب الهند ، لا يشكروهم ، بل على العكس يردون على
ذلك بالبحود ، كما سمعت ذلك بأذني مرات ومرات . وبينما تصرف
جميع هذه الاموال في الدعارة وأشياء آثمة سخيفة ، تؤدي إلى الآلاف
من المنازعات والمشاجرات ، التي اعرفها جيداً ورأيته بعيني ، وإن المقيمين
السياسيين في بغداد سواء من كانوا في الماضي او في الحاضر قد تعرفوا
على واقع الحال . واني أطلب منكم أن تتأكدوا منهم عما جاء في هذه
الرسالة حتى ينجلي أي شك في الموضوع وسينكشف الغطاء بهذا الشكل
عن حسنات وسيئات هذه المسألة ، وستبدو معروفة بوضوح . وقد تعرف
السير هنري رولينسون على هذه الظروف جيداً ، الا أن السير
ارنولد كبول قد خبر الأمر أكثر لانه اضطلع بالأمر تماماً ونقيه . لذا
ارجو الاستفسار من هذين الموظفين لان العلم بالشيء خير من الجهل به .

وان مسألة تقصي الحقائق واجبة لأن الاموال تسحب من الهند وتوجه الى اغراض غير شرعية .

وارجو بعدئذ ان اقترح إيقاف صرف هذه الصدقات جميعها في البلاد العربية ، وان تصرف في الهند وخاصة في مقاطعة اوض نفسها حيث إن هذه الاموال في الاصل منها ، وان تنفق على الغرض المقصود هناك ، او أن تخصص للاشخاص الفقراء من العائلة الملكية في اوض ، وبذلك تكون الطلقة قد اصابته المهدف تماماً ، وتكون هذه الحالة مثل ابواب سومنات التي اعيدت الى امكانها بعد عدة عصور .

واذا كان من المعتقد أنه من الانسب تنفيذ وصية الاشخاص المتوفين سواء أكان صرف هذه الصدقة في البلاد العربية صواباً ام خطأ فيجب عندئذ إيجاد خطة مناسبة تحقق وصية الرجال الذين تركوا هذه الصدقة مع الانتباه الى وجوب صرف الاموال على مشاريع ذات قيمة . إن الخطة الوحيدة هي أن توضع إدارة هذه الصدقة في أيدي المقيم السياسي في بغداد وبهذا فانه سيقوم دائماً بما يراه له أنه صواب ومناسب بعد أن يكون قد أجرى الاستفسارات المطلوبة ليعين موزعاً للأحسن يكون موثقاً به ومعتزماً ليرك له مطلق التصرف في تقسيم الهبة وليكون الشخص الذي يقصده أصحاب الاستحقاق . ولندعه يتصرف دون محاباة العرب والایرانیين ، او المواطنين الهنود ، وان لا يظهر أي اعتبار لطول أو عرض لخاهم او عمالتهم اذ ان الاستقامة تقوم على الصفات الباطنية للانسان وليس لكونه ولد من هذه الامة او تلك . ولندع الاموال تعطى جميعها للمواطنين الهنود مع تمييز خاص لاولئك الناس الذين من اوض او لنقسمها الى قسمين ، نترك قسماً منها يعطى للمواطنين الهنود ، والآخر للعرب والایرانیين في حالة ما اذا كانوا أشخاصاً محترمين في عملهم وسلوكهم .

ويمكن في حالة ربط الصدقة كلية تحت إشراف المقيم السياسي في

بغداد انجاز امور ممتازة في خدمة للصالح العام مثل الكليات والاسرعات
للمسافرين والمستشفيات لجميع زوار المساجد الآتين من الهند ، وبذلك
يخلد ذكرى هذه الاعمال الحسنة في هذه المقاطعات الى الابد . وستخلد
ذكرى اولئك الذين أنشأوا هذه الصدقة وتحل بركتها على الحكومة
البريطانية . وسيجد الناس الذين قدموا من الهند بيتاً في هذه الانحاء القاصية
محصون فيه وقتمهم باطمئنان ، وما دامت هذه المزارات باقية في العالم ، فان
تردد المواطنين الهنود عليها سوف لا ينقطع .

ويمكن بالاضافة الى ذلك ، اقتطاع المبالغ البسيطة (١) التي تأخذها
الحكومة البريطانية سنة بعد أخرى من المواطنين الهنود . أعني الخمسة
شلنات على الرأس الواحد من قيمة هذه الصدقة ، اذ انها من الضخامة
بحيث ان الحكومة البريطانية سوف لا تحسر شيئاً من تلك المبالغ التي
تجمعها دون حدوث فضائح ، كما ان في ذلك تخفيفاً عن الناس ايضاً .
وهكذا يجب ان يكون الاحسان مصدر راحة واطمئنان للجميع ، ويتوقف
الشغب الحاصل بسببها ، كما يمكن عمل أي نظام آخر مناسب ، لتوزيع
هذه الصدقة ، وذلك بالصرف منها على جنازات الاشخاص الذين
يموتون دون خلف .

وفي بداية سنة ١٨٨٦ أحييت الاقتراحات التي لا تنكر اهميتها
واحتوتها مذكرة إقبال الدولة الى السير أ. كبول المعتمد السياسي البريطاني
في بغداد ليكتب تقريراً عنها ، وقد قام هذا الموظف بتصحيح الخطأ الذي
وقع فيه الأمير فيما يتعلق بأصل التركة ، ذاكرًا أن المبلغ الذي خصص
للتوزيع قد ازداد (باستحقاق موارد جديدة) من ٨,٣٣٣ روبية شهرياً
الى ٨,٤٥١ ، ووضح ان الاموال توزع الآن على كلا المدينتين المقدستين
بواسطة كبير المجتهدين ، ميرزا علي النقيب في كربلاء وسيد علي بحر

(١) يظهر انه يشير هنا الى الرسوم القنصلية على تسجيل الرعايا
البريطانيين .

العلوم في النجف يعا ونهما عدد من المساعدين . واختار المعتمد السياسي للمكان الاول ١٩ شخصاً ، واختار ٦ للمكان الثاني ، « وإذا حدث اختلاس في الاموال فاني اتوقع ان يكون ذلك قد حدث من قبل اوائل المستلمين » وواصل السير أ . كبول الذي من المحتمل ان يكون قد استشار إقبال الدولة حول تفصيلات برنامج الاخير عندما رجع الى بغداد .

« ان اختيار المجتهدين يعتمد فقط على التفضيل الشعبي لهم ، الامر الذي يؤدي إلى آراء مختلفة في الغالب كمكائد الشخص نفسه وأطماعه وتفضيله وادعائه لرفعة وعلو الشأن في معرفة امور الشريعة او تزمته في الفرائض الدينية . ويجب ان اضيف الى ذلك أن المجتهدين الذين اختيروا للنجف وكربلاء قد تعاقبت عائلاتهم على ذلك لعدة أجيال وان هؤلاء من رعايا تركيا ، الا أنهم من أصل إيراني ، وتمتعوا في نفس الوقت بأعلى شهرة ، وما يزال الاخير منهم يعمل وكيلا لتوزيع الصدقات الآتية من هذه الهبات ، وقد توفي الأول وخلفه بجته اختاره نائبه خلال فترة غيابي في أيلول سنة ١٨٦٠ .

وإذا نظرنا الى عملية توزيع الاموال في هذه المسألة ، فان هناك اساساً متيناً للاعتقاد بدقة المعلومات التي كتب عنها الامير فيما يتعلق بتخصيص شيء محدد لاسعاف زوار هذه المزارات ، كما أنه لا يركن حقاً للمجتهدين ، اذ أنهم يفضلون طبعاً اصدقاءهم وأقرباءهم وأتباعهم . وان أغلب المنتفعين يتمتعون بوسائل عيش مستقلة ، في حين ان التلاءم الهنود وجموع النساك والحجاج من الطبقات كافة يعيشون على الاحسان وفي حالة فقر مدقع .

واني أعتقد ان شروط الوصية تهب هذه الصدقة الى المجتهدين والهنود المجاورين ، واني سأكون مرتاحاً تماماً اذا قمت بتوجيه هذا الامر اذا وقع الاختيار على حيث لن أقصر على نسبة ما يحتاجه هؤلاء على

الاقل ، ومع ذلك فاني سأثأثر من اتساع العمل ومن المسؤولية التي سيجريها هذا التدبير على المعتمدة . وقد اقترح الامير إقبال الدولة أن تخصص الاوقاف بنسب مختلفة ، الى : اولاً - الدفع منها لتزويد المحتاجين والمقيمين هناك كمجاورين بمسكن ، وكذلك لاغاثة حاجات الحجاج الفقراء المستعجلة والارامل واليتامى الهنود ، (الذين يجب ان يفضل من بينهم من كانوا مواطنين من اوض) ، كما يدفع منها على النفقات المعتادة لجنازات الاشخاص الذين يتوفون منهم وما شابه ذلك .

ثانياً - إنشاء استراحات ومستشفيات في الاماكن الرئيسية التي يقصد اليها . وأخيراً يجب أن توفر الوسائل المناسبة لإنشاء مدارس ودور ايتام للاطفال الهنود . واقترح ان يكون هناك نظام لتنفيذ هذه الخطط ، وذلك بتأليف لجنة من الهنود الملائمين لهذا العمل المقيمين هناك ، وان يشرفوا على توزيع الاموال من الآن ، كما يجب أن تودع هذه الاموال لدى زاوية المجتهدين الهنود ، وان يوضع الجميع بدون تحفظ على الاطلاق تحت ادارة القيم السياسي وسبحمل هذا الوضع ذلك الموظف على أية حال اعباء اضافية شاقة ومتعددة وذلك لاعتبارات أخرى . وحتى يكون العمل المقترح هذا فعالاً ، ارجو تعيين مساعد لائق (يعقد او بغير عقد) لادارة هذه المشاريع الخيرية موضوع البحث ، على ان يكون راتبه من هذه الصدقة بقليل مناسب ، وبشكل شرعي ، وقد اعترف الامير أن هذا الاسلوب مناسب .

إن الاعراض الوحيد الذي يساورني ، هو المخاطرة باستفزاز مشاعر السلطات الاقليمية التركية ، وخاصة استفزاز مأمور من طراز نامق باشا ، ولكن خبرة ١٥ عاماً لم تبرز مثل هذه السابقة أو اللاحقة ، بالنسبة للمتاعب والمشكلات ، ما دام هذا الامر تحت القيادة المباشرة لموظف بريطاني مسئول حيث لاخوف من مثل هذه النتيجة ، في حين يمكن إقناع الباب العالي بالسلوك الحسن غير الضار بالترتيبات الجديدة » .

وقد تلاقت وجهة نظر الحكومة في الهند مع وجهة نظر المعتمد السياسي في بغداد ، في اعتبار مسألة نقل الاستفادة من الوصية من العراق التركي ، الى الهند ، خارجة "تماماً عن نطاق الموضوع ، الا أنها لم تكن قادرة على تطبيق توصياته بأن نظام التوزيع يجب أن يعدل . وجاء في كتابها الموجه الى سكرتارية الدولة للهند حول الموضوع ، والمؤرخ في ٧ أغسطس سنة ١٨٦٧ ما يلي :

« أما اذا أساء رجال الدين استعمال الاموال ، فان الخطأ يقع عليهم ، وعلى عدم تبصر غازي الدين حيدر ، المتوفي ، وإن الحكومة البريطانية لا تتحمل على الاطلاق أية مسئولية في الموضوع ، وأن غازي الدين حيدر رعاية منه لسعادته الروحية فقط وليس للسعادة الدنيوية للحجاج أو أي أحد آخر ، تعاقد مع الحكومة البريطانية ، لاستثمار سندات حكومية معينة بشكل أبدي كوقف على مزارات الشيعة في كربلاء ، والنجف . وقد اشار الى « المجتهدين المجاورين لذين المكانين » على أنهم الاشخاص المعروفون بالمجتهدين المجاورين لكربلاء والنجف لذلك فاننا نعتبر حكومة الهند مقيدة بالدفع لهذه الفئة في كلا المكانين ، ولا نستطيع تقييد او تحويل هذه الطريقة في الدفع دون خيانة لأمانتها .

وان التسهيلات الوحيدة التي يمكننا السماح بها في رأينا ، هي تلك التي تحمل في طياتها ما يتلاءم مع فقرات العقد الواضحة ، المتعلقة بسعادة البشرية العامة ، والمحافظة على السلام بين الشعوب . وإن حكومة الهند بموجب توثيقات ينقذها الآن السير هنري رولينسون لم تف فقط بعهدها الخاصة التي ارتبطت بها مع الملك غازي الدين حيدر ، ولكنها أيضاً أرضت تعهداتها السياسية العامة تجاه الامم الخليفة عندما اوقف توزيع الهبة ، لمنع متعصبي الشيعة من بذر الشقاق بين ايران وتركيا . وحتى تظهر لنا هذه الترتيبات مطابقة لاسس العدالة والواجب ،

فمن الضروري تنفيذها بحزم . وليس من المرغوب فيه على الاطلاق فتح أي نقاش حولها وذلك لأسباب عديدة لا ضرورة للفت الانتباه إليها .

كما ان هناك وجهات نظر ثانوية أخرى تحتم عند الاخذ بها ترك الامور على ما هي عليه ، اما اذا حملت اقتراحات الامير اقبال الدولة وتوصيات السير أ. كبول محمل التنفيذ فان الحكومة البريطانية تكون قد اقلت بنفسها دون شك للترويج لمصالح الديانة الاسلامية بين المواطنين الهنود ، ذلك السلوك الذي يتعارض بشكل مباشر مع التدابير الجديدة كلها ، كما يحتمل ان يشجع هجرة رعاياها الى العراق التركي ولا يمكن اعتبار هذه السياسة سياسة مناسبة .

وقد اعترفت حكومة الهند كما اشار السير أ. كبول الى ان عبارة « الاشخاص الذين يقومون عليها » الواردة في الترجمة الانجليزية لاتفاقية سنة ١٨٢٥ كما نقلها اللورد امهرست ، كانت على الاقل (١) مقحمة اقحاماً ، وللأسف لم يؤد التحقيق في هذه النقطة ، ولا التحقيق لاكتشاف جزء الاتفاقية الذي صدق عليه ملك اوض بخاتمه أية نتيجة . وبدل استنتاج هلهلة ترجمة الاتفاقية واكتشاف زج كلمة المجاورين في القضية خطأ ، فانها حذفت الفقرة التي تقضي بأن يوزع المجتهدون المسلمون الاموال على « الاشخاص المستحقين » . وقد توصلت الحكومة الهندية الى النتائج المدونة أعلاه ، واستشهدت قياساً على ذلك بفقرة من الوقف الخاص الذي أنشأه الملك غازي الدين حيدر في لكنهو ، « لامام منير النجف الاشرف » لتأييد وجهة نظرها في الموضوع .

(١) كانت حكومة الهند في هذا الوقت تفكر في أن ماضية الاتفاقية ليست بدون مغزى ، الا أن مثل وجهة النظر هذه لم تعد قوية منذ أن عرفت المباشرة الايرانية التي ترجمت الى شبه جملة انجليزية لتوضيح بين قوسين ، والتي كانت هي نفسها خطأ في نسخ كلمتين ايرانيتين لهما معنيان خاصان .

وقد وافقت سكرتارية الدولة الهند في نوفمبر سنة ١٨٦٧ على استنتاجات الحكومة العامة مع ملاحظة كما يلي :-

بالإشارة الى فقرات صك اتفاقية سنة ١٨٢٥ ، فانه ليس من المحتم على الحكومة البريطانية بأن تفعل أكثر من دفع النقود بانتظام الى المسلمين الذين عينتهم الوصية أي الكاهن (١) الكبير المكلف بالزارات . وإن مثل هذه الدفعة لكبيرة ضخمة ، بحيث إنه ليس في استطاعة الحكومة البريطانية تحمل الاشراف على منتهى توزيع نقودها التي يقوم الكاهن بتوزيعها بين التساك الذين ربما كانوا مقيمين في أماكن الزيارة المتعلقة بالقضية ، او يرددون عليها .

الشكاوى المتعلقة بإدارة الوصية ١٨٧٥ - ١٨٧٦ :

وأعلن سنة ١٨٧٥ عدد من المقيمين في مدينة النجف عدم رضاهم عن توزيع السيد علي . وكان هؤلاء ينتمون بشكل رئيسي الى عدة مناصب مذهبية ودينية وقد زعموا أن هذا المجتهد الذي ليس الا واسطة لنقل هذه الاموال يتصرف بها وكأنها مخصصة لنفسه ولأقاربه ، وطلبوا عزله لمصلحة مرشح جديد . وفي الحقيقة لم تكن هذه الشكاوى التي قدمت الاولى من نوعها ، اذ ان احتجاجات أخرى من نوع مشابه توالى تقديمها لمدة عشرين سنة . وقد استدعى المعتمد السياسي البريطاني السيد علي الى بغداد ، حيث وضعه مجابهة أمام متهميه ، ولكن الرائد نكسون حين أنب المجتهد ونصحه بأن يجعل عملية التوزيع في المستقبل علنية ، اعتبر أن اوامر الحكومة سنة ١٨٦٧ ، فيما يتعلق بوصية اوض لا تجيز لها تدخل أكثر في الموضوع . أما الفرقاء المتظلمون فقد رفعوا التماساً الى حكومة بومباي عن طريق صاحب العظمة الاغا خان ، وأبلغ الرائد نيكسون تلك الحكومة بالحقائق ، ووجهات نظره فيما يختص باستحالة التدخل .

(١) ان حقائق قضية وصية اوض أصبحت معروفة الآن بشكل احسن ، وربما كان من غير الضروري أن نلاحظ هنا أن المجتهدين لم يكونوا وما كانوا هم المكلفين بالزارات .

مصالح الدول الأوروبية الكبرى غير بريطانيا في العراق التركي من ١٨٦١ الى ١٨٧٦

المشروع الفرنسي للملاحة التجارية في دجلة :

يبدو أن المرجع الوحيد الذي عثر عليه عن النشاط غير البريطاني في العراق التركي خلال هذه الفترة هو ما جاء في الكتاب التالي الذي ارسله المعتمد السيامي البريطاني في بغداد سنة ١٨٦٤ الى السفير البريطاني في استانبول متعلقاً بما اثارته السلطات التركية من عقبات أمام زيادة عدد السفن التجارية البريطانية على دجلة الذي جاء فيه ما يلي :

أنتهز هذه الفرصة لأذكر لفخامتكم أن شركة فرنسية تقدمت في الفترة الماضية بطلب للملاحة في دجلة بسفن تحمل العلم الوطني . وفي حين أن نامق باشا يفترض عدم وجود حد يقيد عدد المراكب الانجليزية ، إلا أن فخامته يبدو ميالاً لتشجيع مثل هذه المضاربة ، ولكن فخامته اعترف في النهاية نظراً لاستياء الاطراف المعنية أن الامتياز الممنوح للحكومة صاحبة الجلالة في كل من أصله وطبيعته ، امتياز استثنائي لا يمكن ان تتناول عليه أية امة أخرى . وكان رد الجانب الفرنسي على هذه الحجة أنه مهما كانت شرعية حالة الاستثناء الممنوحة لمراكب حكومة دولة أجنبية فانه لا يمكن توسيع الاستثناء الى المراكب التجارية لتلك الدولة دون التداول في حق عام بموجب عبارة «الامة الاكثر تفضيلاً» وعملاً بوجهة النظر هذه من القضية رفعت المسألة الى استانبول لتبت فيها.

وعلى أية حال فانه لم يسمع أي شيء أكثر من ذلك عن المشروع الفرنسي المقترح المتعلق بالموضوع .

عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ (١)

إن إيراد خلاصة موجزة لتاريخ تركيا العام خلال فترة حكم عبد الحميد الثاني الذي كان أخاً للسلطان السابق مراد والذي نودي به سلطاناً في أعقاب هذا الأمير في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦ سوف يجعل صورة الشئون في العراق التركي خلال هذه الفترة التي نحن بصددتها أكثر وضوحاً .

عندما اعتلى عبد الحميد العرش كان هناك اضطراب في مقاطعات البلقان واقترحت مشروعات للإصلاح منها الحكم الذاتي كعلاج للاضطراب ، ولكن الحاكم الجديد عارض ذلك في حين كانت روسيا تعد نفسها لعمل حاسم لمصلحة القوميات المسيحية في تركيا . وفي نهاية سنة ١٨٧٦ أعلن السلطان فجأة منح تركيا دستوراً متحرراً يشمل الامبراطورية كافة ، ورفض الباب العالي أن ينفذ المقترحات التي قدمها المؤتمر الدولي المنعقد في استانبول حول أفضل شكل للحكم في المقاطعات الأوروبية من تركيا . ولم ترض روسيا عن الصور الغامضة التي حوّاها الدستور الجديد لتحسين الإدارة العامة وأعلنت الحرب على تركيا في ٢٤

(١) من بين المصادر الرسمية التي يمكن ذكرها من تاريخ العراق التركي في هذه الفترة مختصر أحوال بلاد العرب التركية من سنة ١٨٠١ - ١٩٠٥ للمستمر ج ١٠٠ مالدنها الذي طبع سنة ١٩٠٥ و موجز علاقات الحكومة البريطانية مع قبائل وشيوخ هرستان سنة ١٩٠٢ للملازم أ.ت. ويلسون . أما المصادر غير الرسمية فهي « آسيا التركية » للسيد جي. جرائ سنة ١٨٧٨ و يدو القراءات للسيدة آن بلنت سنة ١٨٧٩ و الموجع إلى نجد وكتاب السيد ميكون حاميها الجديد - تركيا في آسيا سنة ١٨٧٩ وكتاب القائد ف.ل. كمرون طريقنا الرئيسية في المستقبل إلى الهند سنة ١٨٨٠ وكتاب مدام جين ديفلوي من باريس إلى قلدية عبر السويس سنة ١٨٨٧ هذا وبالإشارة إلى كتابي السير و. ويلكوكس فيما يتعلق بمسائل الري والمياه عامة فيمكن الرجوع إليهما ونما تجديد كلدانيا سنة ١٩٠٣ و الري في بلاد ما بين النهرين سنة ١٩١١ .

إبريل سنة ١٨٧٧ بسبب قضية المقاطعات الأوروبية . وقد اسمي الى سمعة بريطانيا بسبب فظائع تركيا الجديدة في بلغاريا وبسبب فشل تركيا في مواجهة التزاماتها المالية منذ سنة ١٨٧٥ ، ولذا راعت الحياد التام وتابعت الجيوش الروسية غزو الارض التركية وهزمت الجيش التركي الوحيد في البلقان الذي أبدى مقاومة شديدة في هذه الحرب ، وعندها عقدت هدنة في ٣١ يناير سنة ١٨٧٨ في أدرنه ووقع في ٣ مارس على معاهدة للسلم بين تركيا وروسيا في سان استيفانو . وكانت شروط الاتفاقية الرئيسية هي فصل مقاطعات رومانيا وصربيا والجبل الاسود فصلا تاماً عن الامبراطورية العثمانية وخلق حكم ذاتي لبلغاريا التي بقيت تابعة لتركيا ولكن مع توسيعها بحيث تمتد من البحر الاسود الى بحر إيجه ودفع غرامة حربية .

وتبع ذلك فترة عصيبة بقي خلالها الجيش الروسي معسكراً خارج استانبول في حين أعلنت بعض الدول عن عدم رضاها عن شروط المعاهدة لمحاباتها الشديدة لروسيا ، وارسل أسطول بريطاني الى البسفور واستدعت القوات الاحتياطية في المملكة المتحدة . وبعد مدة وافقت روسيا تحت تأثير جزئي من تخوفها من انقضااض النمسا على خطوط مواصلات جناح جيشها على إعادة النظر في معاهدة سان استيفانو . وكانت النتيجة انعقاد اجتماع دولي في برلين في ١٣ يولييه سنة ١٨٧٨ ، وفي غضون ذلك وفي ٤ يونيه ، أبرم اتفاق بين بريطانيا وتركيا تعهدت الاولى بموجبه وفقاً للظروف بالدفاع عن الممتلكات الآسيوية للأخيرة ، في مقابل ذلك تسلم بريطانيا وفقاً للظروف أيضاً ، ملكية جزيرة قبرص .

أما معاهدة برلين التي وقعت في ١٣ يونيه سنة ١٨٧٨ والتي كانت نتيجة للمؤتمر الذي عقد فيها ، فقد عدلت بموجبها شروط معاهدة سان استيفانو لصالح تركيا . وحصلت رومانيا وصربيا والجبل الاسود على الاستقلال . وخصص لروسيا تعويضات عن الاضرار الحربية مقدارها

٣٠٠٠ مليون روبل لكن الاستقلال الجديد والتبعية التي قررت لبلغاريا اقتصرتا على شمال البلقان ، وأصبحت الآن أكثر المقاطعات الجنوبية ، التي كانت بموجب معاهدة سان ستيفانو ضمن بلغاريا ذات الحكم الذاتي المنفصل ، ولاية "تابعة" تحت اسم « روملي الشرقية » .

ويبدو ان بعض اتصالات قد حدثت سنة ١٨٧٧ بين سلطان تركيا وامير أفغانستان . كما يظهر ان الملك الاول قد استغاث بالأخير لمساعدته ضد روسيا ، وعرض عليه نصيحة بالتغاضي عن احتلال حكومة الهند لمقاطعة كويته وان ينمي علاقات حسنة مع بريطانيا . وقد أوضح له الامير أنه مضطر لان يرد عليه بأنه ليس باستطاعته تقديم أية مساعدة ، وانه يثير نوعاً من السخرية أن يشير السلطان إلى مساعدة الحكومة البريطانية التي هو في حاجة اليها .

وأصبح دستور سنة ١٨٧٦ التركي عقيماً فلم يلبث أن ألغي ، وحل البرلمان الذي انعقد بموجبه ، ونفي الواضع الرئيسي للدستور ، مدحت باشا والي بغداد السابق ، من العاصمة ، وبقيت نصوص معاهدة برلين أيضاً حول تحسين الادارة التركية دون جدوى ، وانهمك المستشارون العسكريون والماليون الألمان في تنظيم الجندرمه كما أنهم أتوا بموظفين بريطانيين لاعادة تنظيم هذه القوة الا أنه لم يلاحظ أي تحسين حقيقي للاحوال السائدة .

وكانت الشؤون المصرية قد احتلت مكاناً بارزاً في أحداث السنوات من ١٨٧٩-١٨٨٢ حيث شملت خلع الخديوي اسماعيل وإقامة حكم انجلو-فرنسي مشترك مؤقت في مصر وقيام ثورة عرابي باشا ، واحتلال بريطانيا لمصر . كل ذلك لم يؤثر كثيراً على الحياة السياسية في الامبراطورية العثمانية وكان أكثر أهمية لتركيا إقامة دائرة الدين العام سنة ١٨٨١ تحت إشراف دولي وهي التي أقامت علاقات على أساس متين مع أصحاب الديون في الخارج وكذلك الثورة البيضاء في «مدينة فيليب» التي أدت الى اندماج الروملي الشرقي في بلغاريا .

ومنذ سنة ١٨٩٠ فصاعداً أصبحت تركيا فريسة لمتاعب كانت في معظمها ذات طابع شبه داخلي وشبه خارجي .

وكانت كريت في اضطراب وأدت شتونها الى قيام حرب بين تركيا واليونان سنة ١٨٩٧ انتصرت تركيا فيها بسهولة وحصلت على تعديل الحدود بين اللولتين عدا عن تعويض عن الخسائر الحربية مقداره ٤ مليون جنيه بينما حرم رعايا اليونان من الامتيازات التي كانوا حتى ذلك الوقت يتمتعون بها في تركيا خارج إقليمهم .

وفي سنة ١٨٩٨ عينت اربع دول ، كانت تتخذ من كريت محطة لها ، الامير اليوناني جورج ليحكم الجزيرة كمفوض عام .

وفي خريف سنة ١٨٩٤ قمعت الثورة الارمنية (١) بقسوة متناهية واقترحت بريطانيا مشروعاً لتسوية القضية الارمنية اما روسيا وفرنسا فقد فزعتا من المذابح الواسعة الانتشار التي دبرت للأرمن في آسيا الصغرى سنة ١٨٩٥ ، والتي قدر عدد القتلى فيها بمئتي الف ارمني . وقامت مذبح في استانبول سنة ١٨٩٦ كان بالامكان السيطرة عليها قتل فيها ٣٠٠٠ ارمني .

كما كانت علاقات الحكومة التركية مع رعاياها المسلمين أيضاً في عدة أماكن غير حسنة وبعد سنة ١٨٩٢ تكرر العصيان في اليمن واستمر الاضطراب في البانيا .

وبمحلول سنة ١٩٠٣ أصبح على النمسا وروسيا ان تختارا بحكم الضرورة مشروعاً مشتركاً للاصلاحات ولكن وجد عند تطبيقه أنه عديم التأثير .

كما كان هناك من حين لآخر احتكاك أيضاً بين تركيا والبول الاجنبية وفي سنة ١٩٠١ كان لا بد لفرنسا من احتلال قلعة متلين حتى

(١) بدأت المسألة الارمنية تاخذ شكلها سنة ١٨٧٨ وقد حتم البند ٦١ من معاهدة برلين على الباب العالي تنفيذ الاصلاحات في المقاطعات الارمنية لحماية الارمن من الفرس والاكراه ، ورفع تقرير دوري عن النجاح الذي يحقق في هذا المضمار الى الدول الكبرى .

تحصل على تسوية لمطالب بعض رعاياها . وتكررت الصعوبات من بريطانيا في سنتي ١٩٠١-١٩٠٢ بشأن الأراضي التي تلي عدن ، وفي سنة ١٩٠٦ فيما يختص بالحدود المصرية . وكان البلد الاجنبي الوحيد الذي بقي محتفظاً بعلاقات طيبة مع تركيا هو المانيا التي احرزت نفوذاً بارزاً في استانبول ولم تهتم على العكس بتركيا في المسألة الارمنية .

وفي نهاية الفترة كان حزب «تركيا الفتاة» في طريق التكوين وكان هذا الحزب يهدف الى قلب نظام الحكم واستطاع فعلاً في آخر الفترة من ان يخلع عبد الحميد من الحكم .

أما سلوك عبد الحميد كحاكم (١) فقد وصف سنة ١٨٧٨ بما يأتي :

إن عاداته غاية في البساطة ولم يرتكب أي أسراف . اما اهتمامه بأمر الحكومة فانه لا يفتر حتى إنه عصبي في قلقه للتعرف على كل شيء حتى التفاصيل التي قد يكون من الأفضل تركها الى مساعديه الاكفيا . ولم يترك لوزرائه فرصة للراحة فبعد أن يكونوا مجتمعين معه معظم ساعات النهار يرسل اليهم ثانية في الليل ويعيد النظر في بحث الامور التي نوقشت وهو في الحقيقة قلما يتنابه التبرم والهم ولكن بالتأكيد دون اهمال او تفريط لمصالح الدولة . وكانت نواياه طيبة ورغبته في عمل ما هو حق وافضل للامبراطورية تبلغ حداً كبيراً ولكن عدم تمرسه في الشؤون العامة اثر عليه تأثيراً سيئاً . وكان هذا هو السبب الحقيقي لردده الذي كان في كثير من الاحيان واضحاً ومؤلماً . ولم يكن متأكداً على الاطلاق من المقياس الذي أخذ به لتصريف الامور من أنه ليس خاطئاً بعد كل ذلك . حتى كان من المحتمل الغاء أمر حال الشروع فيه .

وقد اتصف عصر عبد الحميد باستمرار الثابرة في الاهتمام بالأعمال الرسمية ولكن عندما استبدل بعد مدة قصيرة جهله بالمعرفة ونمو التجربة

(١) عبر آسيا التركية المجلد الثاني ص ٣١٠ .

أصبح مميزاً بدهاء دبلوماسيته وأساليبه الخالية من الشفقة التي كانت تعتمد على التجسس والمراقبة السرية .

ومن ملامح بداية عصر عبد الحميد ظهور طبقة جديدة من رجال الادارة المدنيين والعسكريين الاتراك ، من غير الدين أخذوها بالوراثة في تركيا العامة . وينتمي إلى هذه الطبقة الجديدة عثمان باشا الذي دافع عن البلقان وغازي مختلر باشا أكثر القادة الاتراك نجاحاً بعد عثمان باشا في الحرب الروسية وعدد من وزراء الدولة المدنيين في تلك الحقبة . وهذه النجوم التي لمعت وسرعان ما اختفت حلت مكان معظم الطبقة المختارة من الباشوات ذوي الانساب الذين كانوا يتمتعون في عصر السلاطين السابقين باحتكار السلطة الفعلية . ويمكن ملاحظة ميزة أخرى في هذه الطبقة الجديدة من رجال الدولة وهي أنهم أكثر من غيرهم تضجراً من التوجيه الاجنبي والقيادة الاجنبية كما يتضح ذلك من النصائح والبلاغات الاجنبية .

وربما كان أكثر العيوب وضوحاً في ادارة البلاد عدم كفاءة موظفيها المدنيين من سائر الرتب وفي جميع الفروع . هذا ما كان عليه الحال خصوصاً في بداية الفترة ، وليس بالإمكان القول إن أية من التحسينات المناسبة قد أخذ مكانه إلى نهاية الشوط وإن الخدمات المدنية ، هذا اذا كان بالإمكان تكريمها باسم خدمات ، كانت مهملة أكثر من النواحي العسكرية . وكان التعيين فيها يتم عن طريق المحسوبية والرشوة . أما الكفاءة والخبرة المكتسبة فلم يكونا معترفاً بهما ، كما لم يكن هناك استقرار في سلك الوظائف . وكان التطلع الى تهب الاموال عن طريق الوظيفة قاعدة أكثر منه استثناءاً .

ملاح العراق التركي في عصر عبد الحميد

١٨٧٦ - ١٩٠٥

شهد عصر عبد الحميد نمو سلطة المجالس المحلية التي كان بعض أعضائها ينتخبون انتخاباً حتى أصبحت مصدر دعم لكل الجهاز التنفيذي من الوالي الى المدير ، وبذلك أصبحت هذه المجالس في الحكم أكبر من كونها مجرد مجالس اسمية . وكانت الجاليات اليهودية والمسيحية ممثلة في بعض هيئات هذه المجالس وقد أمكن التوصل الى نتائج حسنة نوعاً ما من إشراك هؤلاء العناصر المسلمة ذات الاغلبية في بحث إنجاز الامور ، إلا أنه تبين أن المجالس بينما توفر بعض الحماية من سيئات أشرار الموظفين كانت قابلة لعاقة أعمال النوع الافضل منهم ، ويزعم بأن إيجاد هذه المجالس أدى الى زيادة رقعة الرشوة المتفشية والفساد ، والواقع إن المجالس كانت بحاجة الى روح جماعية أكثر ومستوى خلقي ومدني أعلى مما كان متوافراً في الناس لكي تصبح مؤسسات نافعة حتى النفع ، ومع ذلك فهي لم تكن دون بعض القوائد في مجال تدريب الناس على حكم أنفسهم بانفسهم .

ويبدو أن العراق التركي في سنة ١٨٧٨ شهد قدراً لا بأس به من حرية القول والرأي في المسائل العامة اذ لم يكن قد شكل بعد نظام الجاسوسية في الاقليم . وكانت الشخصيات الرسمية والاجراءات تتخذ علناً ودون مخرج ، وكان النائب الذي مثل بغداد في اول برلمان تركي واحداً من أكثر السياسيين تقدمة في تلك الايام وغير موثوق به من قبل حزب الاتحاد في استانبول . ومن هذه الناحية ربما تحقق من الرجعية أكبر مما حصل من التقدمية بالانتشار التبريحي لمبادئ عبد الحميد واساليب حكمته .

اثر الحرب الروسية سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ فى العراق التركى

كان الاثر الرئيسى للحرب الروسية التركية على العراق التركى أنها جردت الاقليم تجريداً تاماً من حاميته العسكرية ، ومن الجندرية وهم الشرطة الحقيقية الوحيدة . وقد بذلت السلطات التركية طاقة كبيرة فى حشد الجنود لخدمة العلم حتى إنك كنت ترى جماعات من الرجال على الطرق الريفية وقد أخذت للخدمة العسكرية يسرون فى القيود وتحت الحراسة إلى أقرب مراكز للقرعة . ولم تكن نتيجة ابعاد الجيوش وقوع فوضى عامة كما كان يخشى ، وان تكن المشاحنات القبلية وقطع الطرق قد تفاقمت أكثر من العادة ، غير ان الشعور بضعف الامبراطورية العثمانية واهتزازها كان متمشياً تفشياً واسعاً أفسح المجال لظهور مخاوف مبالغ فيها بسبب الفوضى المطلقة .

أما صافي نتيجة الحرب على التجارة الخارجية فى العراق التركى فمن الصعب تقديرها ، ومما لا شك فيه ان الثقة وقوة الشراء لرعايا تركيا قد انخفضتا وراجت من ناحية أخرى التجارة العابرة بين العراق التركى وايران بسبب عرقلة التجارة بين البلد الاخير وروسيا .

ويبدو ان المسافرين الاجانب قد وجدوا الناس فى الاقليم سواء أكانوا من رجال القبائل العربية أم من رجال الاتراك الرسميين على اتصال أكثر من ذي قبل فى الاوقات العادية . وفى سنة ١٨٧٨ كان المسافرون الانجليز يعاملون معاملة ودية على الرغم من الانطباع المحلى الشامل بأن تركيا قد أجبرت على تحالف دفاعي هجومي مع روسيا ومن الممكن أن تجبر قريباً على الدخول فى عدااء مع بريطانيا .

حالة العراق التركي العامة ١٨٧٨

أحوال الارياف :

كان العراق التركي في اولى سنوات عصر عبد الحميد ما يزال إقليماً مقفراً غير متحضر على قدر ما هو عليه وقت تأليف هذا الكتاب وربما جاز ان يضرب مثلاً على ذلك بأن أسود العراق التي انقرضت الآن كانت آنذاك ما تزال باقية .

بل وحتى في سنة متأخرة مثل سنة ١٨٧٤ قتل (١) أسد ولبوتان أو ثلاث لبوات من على ظهر سفينة من السفن النهرية البريطانية التي كانت تمخر عباب دجلة . على ان السلطات التركية على أية حال حققت بعض التقدم في تهذبة واستقرار الارياف وقد أجملت الكلمات الآتية الحسنة التبصر الوضع في سنة ١٨٧٨ بهذا الخصوص فيما يلي :

ليس عندي عطف على الاتراك في بلاد العرب وما زلت أقل تعاطفاً مع ادارتهم هناك ، اذ أنها فاسدة تماماً ، ولكنني لا أعتقد أن نظريتهم عن الحكومة هناك نظرية فاسدة أو أن حمايتهم للقبائل المسالمة وكبحهم جماع النزاعة منها للحرب ، او تشجيعهم لزراعة الأرض ، او مستوى الامن الذي حققوه على الطرق الرئيسية او الاحتلال العسكري للقري والتحالف مع رؤساء البدو والمغريات التي تقدم لهم حتى يغروهم بالقيام بعمل الشرطة في الصحراء ، لم تكن كلها في وضع حسن شبيه بما في

(١) كان الكابتن كلمنتس الذي اصبح فيما بعد قائداً للسفينة بلوس لينش مشغولاً في هذه المفامرة وقد وجد هذه الحيوانات على قطعة من الارض هزلتها الفيضانات في جزء من النهر حيث لا يوجد فيها حرج ، وقفزت احدى هذه اللبوات في الماء وقتلت منسداً كانت تحاول الصعود الى ظهر السفينة اما الاسد واللبوة فقد قتلوا بالقرب من دير الزور على نهر الفرات في نهاية سنة ١٨٧٧ . من كتاب الليدي أن بلنت يبدو الفرات المجلد الثاني صفحة ٢٨٠ - ٢٨١ .

اوروبا وانما فشل الاتراك في الناحية العملية وربما لاسباب تستعصي على
الحلول لكنهم لم يفشلوا فيها تماماً ، ومن وجهة النظر العسكرية
يحق للباشوات أن يفخروا وهم صادقون الى حد ما بأنه اذا ما قورن
العراق بحاله قبل عشرين سنة فانه لا توجد بلاد خطت خطوات نحو
المدينة أسرع منها وان قوة القبائل البدوية في هذه الفترة قد شكمت خلالها
تماماً ان لم تكن قد تحطمت . ويمكن الادراك تماماً بأنه خلال عشرين
سنة أخرى بنفس معدل السرعة فإن قبيلة عنيزة ستكون قد اختفت من
الصحراء السورية العليا ، وان شمر ستكون قد تحولت الى حياة الاستقرار
في بلاد الرافدين ، وفي اليوم الذي سيزرع فيه وادي الفرات المكون من
الطمي بكامله ، وينقطع اقتراب البلو من النهر صيفاً فان من هم بلو
حقيقيون منهم يجب أن يتراجعوا إلى نجد من حيث جاءوا او يهجروا
حياتهم المستقلة .

ولا ريب في أن تفاؤل الاتراك له ما يبرره اذا كانوا يستندون الى
هذه العوامل أما أنا شخصياً فاني لا اومن بيعت تركيا او حتى بالمحافظة
على قوتها العسكرية لمدة أطول من الزمن .

أحوال المدن :

وربما كانت أكثر الملامح لفتاً للانتباه في المدن في ذلك الوقت
الحركة المفاجئة تجاه التعليم الحديث بين أفراد الجالية اليهودية الكبيرة
الاصلية التي في بغداد ممن يتحدثون بالعربية . وعندما أنشأ اتحاد
الجامعة العبرية في باريس مدرسة يهودية هناك في سنة ١٨٦٤ قابلتها
العائلات اليهودية الشديدة المحافظة على التقاليد القديمة في بادى الامر
بالشكوك ولكنها سرعان ما نجحت في الفترة الاخيرة . وبحلول سنة
١٨٧٨ عندما أصبح السيد جارات مديراً لها ، وهو مواطن من بغداد
تعلم في باريس ، أصبح بالمدرسة ١٧٢ تلميذاً ، واصبح التعليم فيها
ممتازاً كما أصبحت مناهج التدريس تشمل اللغة الانجليزية والفرنسية ،
وبعد سنة ١٨٧٨ كان الاقبال عليها ما يزال مستمراً وباضطراد .

التنظيم الادارى فى العراق التركى ١٨٧٦ - ١٩٠٥

الاقسام الادارية للاقليم :

ربما (١) كانت الاقسام الادارية لاقليم بلاد العرب التركية كما يلي :

كانت هناك ولايتان هما ولاية بغداد وولاية البصرة ، وكانت الاولى تشمل متصرفيات الموصل وكركوك (التي كانت تعرف باسم شهرزور) والسليمانية عدا قائمقاميات الكاظمية والديلم والعمارة وسامراء وخراسان وخانقين ومنديلي والعزيرة ، وكانت الاخيرة منها تشكل من رئاسة ادارية مقسمة الى فواح تشمل مديرية الفاو وقائمقامية القرنة ومتصرفيات الحلة (وتشمل كربلاء والنجف حتى العمارة) والمنتفك والاحساء ، وكان شيخ المنتفك متصرفاً للمصرفية المسماة باسم قبيلته .

انشاء ولاية الموصل :

وفي بداية سنة ١٨٧٩ فصلت الاقسام الشمالية من ولاية بغداد عن بقية الولاية واقيم منها ولاية منفصلة سميت ولاية الموصل واسفر ذلك عن تقلص حجم ولاية بغداد كثيراً وانحسار أهميتها .

ضم ولاية بغداد والبصرة وانفصالهما ١٨٨٠-١٨٨٦ :

وفي ربيع سنة ١٨٨٠ دجت ولايتا بغداد والبصرة في ولاية واحدة مركزها بغداد، وكان هذا بمعنى آخر عودة الى النظام الذي كان سائداً قبل سنة ١٨٧٥ الا أنه لم يستمر طويلاً. ففي ربيع سنة ١٨٨٤ اعيد تأسيس ولايتين منفصلتين في كل من بغداد والبصرة وسوف نرى أكثر من ذلك أن التفوذ البريطاني كان يعمل في سنة ١٨٨١ على عدم تشجيع تفتيت

(١) راجع المجلد الاول من كتاب السيد جرائ « عبر آسيا التركية » ص ٣٣٣ - ٣٣٤ ويبدو ان تقديره معرض للشك فيما يتعلق بتبعية كربلاء والنجف لولاية البصرة الامر الذي يعتبر غاية في الغرابة .

نظام الولاية الفصحمة لصعوبة ادارتها . وعندما أعيد للبصرة وضعها كولاية سنة ١٨٨٤ استبعد منها التجف وكريلاء (هذا اذا كان لم يستبعد في كل وقت) وظهرت العمارة في هذه الولاية كتصريفية بدلا من قائمقامية كمعناها في السابق ، وفي نهاية سنة ١٨٨٦ حدث فصل جديد بين ولاية بغداد والبصرة ، مما يدل يدل على أن عهداً من ضم الولايتين قد سبق فصلهما بالطبع .

فساد الإدارة التركية وعبوبها الاخرى :

وكان الفساد متفشياً جداً في الادارة كما تدل على ذلك المقتبسات التالية (١) التي تشير الى الاحوال في سنة ١٨٧٨ :

« الا أن هناك استثناءات على القاعدة مشرفة بين أعلى الرسميين الاثراك . ومن الاحلة الكثيرة التي تشرح العادات التي تسود طبقة الرسميين والتي علمت عنها بينما كنت في بغداد أذكر واحدة فهناك حاكم معين لاحدى المقاطعات في الاقليم له دار كبيرة لكثرة من عنده من الحريم وفي اسطبله سبعة رؤوس من الخيل وعنده خدم كثيرون ، ولما كان راتبه الشهري ١٥ ليرة تركية فقط ، وليست له ثروة خاصة فان أصدقائه كانوا يستغريون كثيراً كيف كان ينفق ذلك الاتفاق وكيف يستضيف شيوخ العرب فيكرمهم اوسع الكرم ، ومن اين يقدم الهدايا النفيسة للوي النفوذ في بغداد دون ان يظهر عليه أبداً أنه في حاجة الى النقود . إلا أن حجر الفلاسفة الذي يصنعه لم يكن غامضاً على الذين دخلوا في وسطه المباشر فما كان يُخفي عنهم حقيقته . وقد اخبرني ثلاثة من ملراء دار جمارك بغداد الذين تقاعدوا على المعاش بعد فترة قصيرة من الوظيفة ، بأنه نظراً لقلّة رواتبهم وعدم الانتظام في قبضها فإنهم كانوا يعتمدون على التوفير مما استطاعوا أن يصلوا اليه بمهارتهم خلال

(١) عبر آسيا التركية للسيد جرائ المجلد الاول ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وص ٢٤٥ .

ستين من الوظيفة . وان عيشتهم حسنة ولهم مكانتهم في المجتمع منذ كانوا موظفين عموميين هامين في خدمة بلادهم وقد أخبرتهم أنهم كانوا يستضيفون كبار الباشوات بغير مشقة بل كانوا في كثير من الأحيان يقضون لهم حاجاتهم الخاصة ، أما كيف يمكن عمل كل هذا من راتب ثمانية او عشرة ليرات في الشهر والتي كانت نادراً ما تدفع اليهم في حينها فانه من غير اليسير الاجابة على ذلك .



حكومة ولاية بغداد ١٨٧٦ - ١٩٠٥

عاكف باشا حوالي سنة ١٨٧٨ :

استقيت بعض المعلومات عن ولاية بغداد خلال هذه الفترة مما كتبه الرحالون ومن المصادر الاخرى .

كان عاكف باشا الذي جاء مباشرة بعد رديف باشا حاكم الولاية سنة ١٨٧٤ وصاحب الشهرة الطيبة ، كان رجلاً ذا طابع مختلف تماماً عن سابقه ، فهو تركي من المدرسة القديمة أديب ولطيف في ظاهره إلا أنه اكتسب في آخر وظيفة له في أوروبا سمعة قبيحة مكروهة بسبب مذابح البلغاريين ، وقد كتب (١) عنه في سنة ١٨٧٨ :

لعاكف باشا شهرة في أنه أكثر حكام بغداد فساداً على الإطلاق ولكن هذا الرأي مبالغ في تقديره وطبقاً للتقارير العامة فانه جمع بعد انقضاء ثمانية أشهر عليه وهو في الوظيفة ٥٠,٠٠٠ جنيه نقداً عدا عن المجوهرات وانواع أخرى من الثروة المتعددة ودعنا نأمل في أن تكون المبالغ هذه مبالغاً فيها ، فانه من الصعب على الانسان أن يصدق على حد

(١) كتاب الليدى آن بلت بدو الغرات المجلد الاول ص ٢٠٣ .

سواء ان الستين أو السبعين رأساً من الخيل العربية التي يتألف منها اصطبله
قد اشترت ودفع ثمنها من دخل غير دخل مكتب الوالي .

وقد نقل من بغداد في ربيع سنة ١٨٧٨ بسبب المشاغبات التي
حدثت هناك والي سوف تذكر فيما بعد .

قُدري باشا سنة ١٨٧٨ :

وجاء بعد عاكف باشا في الولاية قُدري باشا وهو إنسان مثقف
يتكلم الفرنسية بطلاقة وله المام لا بأس به باللغة الانجليزية بحيث كان
قارئاً منتظماً لجريدة التاغز ، وهو ينتمي الى مدرسة مدحت باشا وكان
يتظاهر بكرامية له ، كما كان صنيعاً خاصة من صنائع وفيق أفندي وهو
قائد آخر من قواد حزب الحرية بفضل حصل قُدري باشا على وظيفته
في بغداد ، وقد ترك قُدري باشا انطباعاً محبباً في نفوس الرحالة الاوربيين
الذين اتصلوا به .

ويبدو أنه كان ذا كفاءة ونشاط ونزاهة بحيث عقدت عليه الآمال
الكبيرة لتحسين ادارة الولاية في بداية فترة حكمه ، ولم يظهر فيما اذا
كان قُدري باشا قد حقق الآمال التي عقدت عليه ، الا أنه لوحظ منذ
البداية أن السياسات الاوروبية تحظى عنده على ما يبدو باهتمام أكثر من
امور مقاطعته ، ومن أقواله المأثورة ان التسامح الديني في تركيا ليس
كافياً بل يجب إدخال المساواة الدينية الحقيقية اليها .

الولاه الآخرون ١٨٨٠ - ١٩٠٥ :

فيما يلي ولادة بغداد المتعاقبون والذين يعتبرون أقل شهرة من
الوالين الذين ذكروا قبل قليل :

١٨٧٩	عبد الرحمن باشا
١٨٨٦-١٨٨٠	تقي الدين باشا
١٨٩٠-١٨٨٧	مصطفى عاصم باشا

١٩٨٢-١٨٩٠	سري باشا
١٨٩٦-١٨٩٢	حسن باشا
١٨٩٨-١٨٩٦	عطا الله باشا
١٩٠٢-١٨٩٨	نامق باشا
١٩٠٤-١٩٠٢	فيضي باشا
١٩٠٥-١٩٠٤	عبد الوهاب باشا
١٩٠٥	مجيد باشا

وقد قيل عن تقي الدين باشا إنه تورط رسمياً في وقت سابق في مذبحه المسيحيين في حلب ، وكانت علاقاته مع ممثلي الأمم الأوروبية في بغداد على أسوأ حال ، حتى إن تبادل حفلات المجاملة قد توقف في عهده الى حد ما . وقد لاحظ عليه السيد بولندون المقيم البريطاني في بغداد سنة ١٨٨١ أنه عاجز عن العمل بسبب تقدمه في السن ، وكان مبلوّه ، الخالص الكراهية التقليدية لجميع الأوروبيين . وقد أُحيل على التقاعد على رواية الرائد تويدي سنة ١٨٨٦ « مثقلاً بالسنين والاموال ليعيش في موطنه حلب » وكانت البصرة طوال فترة حكمه ضمن ولاية بغداد .

أما فيضي باشا فقد كان شخصية عسكرية متقدمة في السن إلا أنه كان بالغ النشاط والاستتارة ، وكان يقود فيلق بغداد بنفس النشاط الذي كان يدبر فيه حكم الولاية .

أما عبدالوهاب باشا فكان ألباني الأصل وحاكماً واضح العجز وقليل الكفاءة ، وكانت سياسته معاداة الأجانب ، وقد أدى سلوكه في مناسبات متعددة الى احتجاج الممثلين البريطانيين والفرنسيين والروس في بغداد عليها بشدة .

الشئون الداخلية في ولاية بغداد ١٨٧٦ - ١٩٠٥

طاعون بغداد ١٨٧٦ - ١٨٨٧ :

عانت مدينة بغداد مثلما عانت المدن والأماكن الأخرى في الولاية من انتشار وبأ الطاعون الدملي الخطير سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٧ وقد بحثت الأحداث المتعلقة بذلك في الملحق تحت عنوان منظمة الصحة والأوبئة .

حوادث المصيان في كربلاء والنجف :

قامت في صيف سنة ١٨٧٧ ثورات خطيرة في كربلاء والنجف ضد سلطة الحكومة التركية تعزى أسبابها الى تجريد الولاية من الجيوش في أعقاب الحرب الروسية التركية .

ففي كربلاء يبدو أن أهل المدينة رفضوا امداد الجيش بانفار القرعة ، ورفضوا حتى دفع الضرائب ، وانفجرت الثورة في الرديف العسكري الذي جند عملياً هناك ، أما في المدينة نفسها فقد سيطرت الفوضى مثل أيام تسلط اليار اماز قبل سنة ١٨٣٤ ، وكانت عصابات العرب تظهر لاعداها في الشوارع العامة ، وتعرض السكان الأجانب المقيمين هناك من إيرانيين وهنود لخطر كبير ، واتخذت الاستعدادات لمقاومة الحكومة . حتى إن المسافرين والتجار الذين كانوا يقربون من المدينة كانوا يتعرضون لاطلاق النار عليهم من بساتين التخيل التي تحيط بها ، وقد ارسل اليهم من بغداد طابور مؤلف من ٤٠٠ من المشاة النظاميين ومعهم مدفعان او ثلاثة ، واستطاع هؤلاء أخيراً أن يشقوا طريقهم الى المدينة وقد تكبدوا بعض الاصابات ، ولكنهم أوقعوا خسارة أكبر في الثائرين . وقد هدمت نيران المدافع في الاشهر الاخيرة البيوت ، كذلك اجتثت الاشجار لتسهيل العمليات العسكرية حيث ما تزال آثار هذه العمليات ترى خارج كربلاء . ثم استطاعت القوة التركية هذه في النصف الثاني من اغسطس ان

تحتل المدينة ، وقد أقيمت جميع الاسواق في المدينة في وقت واحد احتجاجاً على أعمال الطغيان التي قاموا بها ، وبقي أفراد الرديف العسكري الثائر محتضمين في بعض غابات التخيل المجاورة يشنون الغارات على القوافل المارة من هناك ، ليؤمنوا حاجاتهم بما يستولون عليه من أموال ومواد تموينية . وفي ٢٤ أغسطس هاجم الجيش التركي الثوار فقتل منه جنديان إلا أنه عاد ومعه خمسة رؤوس من الثائرين علقت في أماكن عامة متفرقة . وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر جردت حملة أخرى نتج عنها قتل ضابط وجرح عدة رجال ، وفي السادس والعشرين حضر ٦٠٠ رجل من بني حسن من الهندية وبعض العزة لمساعدة الجيش التركي إلا أنهم وجدوا الثوار قد جلوا عن مواقعهم ، وفي اليوم التالي هدموا تحصينات الثوار هناك .

وخلال الازمة طلب عاكف باشا والي بغداد من الراحل نيكسون المعتمد البريطاني السياسي تحذير رعايا بريطانيا المقيمين في كربلاء من مساعدة المتمردين . ولم يكن هذا الطلب وارداً على الاطلاق ، ومع ذلك فقد نقل التحذير في حينه حيدر علي خان المعتمد البريطاني الفخري في نفس المكان الى الجالية الهندية البريطانية التي تقيم هناك .

وقد حدث في نفس الوقت تقريباً مشاغبات في النجف بعد حلول انشقاق على الحامية العسكرية التركية هناك . وتراجعت العصابات المحلية المتمردة من الزوجرد الأعداء اللدودين للشموارد الى الكوفة حيث أعدوا للدفاع عن انفسهم بالقوة . الا أنهم في النهاية أصغوا لوفد مؤلف من علماء النجف وشيوخ القبائل العربية في لواء الهندية الذين اوفدهم الراحل حاجي بك حكمدار الحامية العسكرية التركية في النجف ليتوسطوا في إخضاعهم . وعاد الثوار الى النجف في خضوع واضح تاركين عصابات رؤوسهم متدلية على اعناقهم والقوا بأنفسهم على أقدام الحكمدار الذي منحهم عفواً عاماً . وقد لعب دوراً بارزاً في هذه الوساطة التي انتهت بنهاية سعيدة علي بحر العلوم المجتهد المتولي على وقف أوضاعه . وكان تدخله

بناء على رجاء الحكمدار العسكري ، كما كان هذا الرجل أيضاً على اتصال بالرائد نيكسون ، وكان ابن أخيه سيد علي النقي واحداً من الذين قاموا بدورهم في الوفد الى الكوفة .

وانتهت هذه الفتنة بعد يومين او ثلاثة فقط ، ولكن يبدو ان تمرداً آخر أيضاً وقع في النجف شبيه لما حدث في كربلاء وبسبب جمع القرعة العسكرية وفرض الضرائب ، إلا أنه انهار بمجرد وصول مفرزة من الكتيبة التركية في كربلاء حيث قبض على ثلاثين شخصاً وادعوا السجن . وفي سنة ١٨٧٩ رابطة حامية مكونة من اربع بلوكات مشاة في النجف وقوة أكبر منها في كربلاء .

مشاغبات في بغداد بسبب الحبوب ١٨٧٧ - ١٨٧٨ :

وجرت ١٨٧٧ عمليات كبيرة لنقل الحبوب من بغداد الى يومباي وانجلترا ففضاعف سعرها المحلي مما سبب ذعراً في الاوساط الشعبية . ولما كان محصول الربيع منها غير محقق ونظراً للحاجة الماسة لنقل وارسال المواد الغذائية بسبب الحرب الروسية فقد منع تصدير المواد الغذائية الى امد غير محدود ، وفي هذه الظروف طلبت حكومة استانبول من والي بغداد أن يمنع تصدير الحبوب وقام هذا بذلك بالفعل إلا أن التجار انتهكوا الحظر . وقد قبض على تسعة مراكب محلية كانت تسير متجهة أسفل النهر ونهبها الأهليون . وكانت حامية بغداد في تلك المدة مؤلفة من كتيبة واحدة من المشاة مع بعض رجال من المدفعية ولكن الهدوء استعيد دون صعوبة ، وقد تركت اوامر المعتمد السياسي البريطاني الموجه الى الرعايا البريطانيين بوجوب مراعاة الحظر مراعاة دقيقة أثراً حميداً .

ولاحظ المصلدون ان الاسعار أخذت تهبط مرة أخرى وتوقعوا أن يرفع الحظر قريباً ، لذا بدأوا يشترون كميات كبيرة من الحبوب ويخزنونها مرة أخرى ، الأمر الذي أثار مشاعر عامة الناس كثيراً .

وقد ادعى تاجر أوربي سنة ١٨٧٨ أنه حصل على ترخيص خاص من الوالي لتصدير الحبوب وشحن الباخرة النهرية البريطانية « بلوص لينج » بالحبوب لارسالها الى البصرة ، وسرت إشاعة تقول إن الحبوب ستنتقل على قوارب محلية ، ولذا تركت جماعة من المشايخين ببغداد متوجهة إلى المدائن ليلحقوا بالقوارب الاهلية التي افترضوا أنها تعمل في نقل الحبوب ، إلا أنهم فشلوا في العثور على أي واحد منها يحمل جوباً ، كما حاصر جمع من الناس دار الجمارك حيث كانت السفينة «بلوص لينج» ترسو خارجها وهددوا بتدمير المركب اذا لم يُصَرَّ إلى تفريغ الحبوب منها وأفرغت حمولة السفينة «بلوص لينج» بموافقة المعتمد السياسي البريطاني تفادياً للهيّاج العام والسلب ، الأمر الذي كان محتمل الوقوع اذ لا توجد في نفس الوقت قوة عسكرية كافية لفرض الحماية . وبحلول شهر ابريل سنة ١٨٧٨ زالت جميع أخطار شحن الحبوب وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية . وقد أدت جميع هذه الاضطرابات التي ذكرت الى عزل عاكف باشا والي بغداد ، الذي يبدو أن الحكومة التركية القت عليه مسئولية حلولها .

الوضع في بغداد سنة ١٨٧٨ :

كانت حالة مدينة بغداد العامة في ربيع سنة ١٨٧٨ متأخرة ويسودها الضيق ، ومن الواضح أن التجارة كانت في ركود حتى انعدمت الحياة والنشاط في عامة التواحي ، وانتشرت أعمال العنف في الضواحي القريبة منها ولم يكن في البلد فندق أو حتى نزل يمكن قبوله . وكان من الصعب على المسافر أن يحصل فيها على سندات دفع في الموصل او ديار بكر او الاسكندرونة الا في مصرف كان قائماً على رأس مال مشترك هو «شركة بنك بغداد» ولم يكن في البلد أية تسهيلات بنكية يمكن الاستعانة بها سوى اغنياء التجار من اليهود او المؤسسات التجارية البريطانية .

وحدث خلال يومين وعلى مسافة قليلة خارج المدينة أن أطيح

بضابط تركي عن حصانه وجرح جرحاً بليغاً وأخذ منه مهاجموه حصانه وتلقى من الأذى ما خيف عليه من النهاية المحتومة . أما في الأرياف فقد انتشرت الخسومات وأعمال النهب على الطرق .

نقيباً بغداد :

وقد شغل منصب نقيب بغداد من سنة ١٨٧٣ الى ١٨٩٨ سيد سليمان الذي جاء عقب سيد علي ، وعند وفاته سنة ١٨٩٨ تولى أخوه سيد عبدالرحمن .



الشئون القبلية في ولاية بغداد ١٨٧٦ - ١٩٠٥

أصبحت المعلومات الواردة عن شئون القبائل في ولاية بغداد بعد أن تولى عبدالحميد الحكم قليلة . ويحتمل ان يكون مرد ذلك هو زوال أهمية القبائل العربية السياسية وانقطاع الممثل البريطاني عن الاهتمام بالامور المتعلقة بهم حيث كانوا في السابق يحشدون لمحاربة الحكومة التركية فيدمرون جميع المقاطعات بل كانوا يهددون بغداد نفسها . وقد أصبحوا الآن أعجز من القيام بأكثر من الغزو والنهب في الصحراء بعيداً عن الاماكن المأهولة ، الا أنه حدث استثناء جزئي لهذا التبدل العام في سلوك القبائل على يد قبيلة الهاموند الكردية التي تقيم قرب الحدود الايرانية وقد جاء في تقرير الرائد تويدي المقيم السياسي البريطاني في بغداد سنة ١٨٨٦ ما يلي :

تصرفات الهاموند سنة ١٨٨٦ :

في الوقت الذي أكتب فيه هذا التقرير أصبحت الحدود في سنجق بغداد والموصل مثلما حدث من حين لآخر في السنوات السابقة أمراً مزعجاً بسبب أعمال قبيلة الهاموند أو همدواند . في السنة الحالية انقطع

من جرّاءهم خطط المواصلات الكبير هذا مرة او مرتين الا في وجه أكبر القوافل . وقد جاء ان الحامية العسكرية عليه مكونة من ١٣٠ من الخيالة موزعين حسب وضع الطريق الى مجموعات مكونة من ٢٠ او ١٥ خيالا عدا عدد من الظابطية والجنود . واستطرد قائلاً ان الهموند أثاروا فزعاً على طول الخط على الرغم من وجود أعداد كبيرة من السرايا العسكرية تتجول فيه ويظهر أنهم لن يلتقوا بهم ، وما يزال هذا التهديد قائماً على الحدود بين الحكومتين الكبيرتين ممثلاً في حفنة من الرجال المحاربين لا يكاد يصل عددها ٥٠٠ ، مسلحين ببنادق من نوع مارتيني ، ويركبون خيولاً ساعدتهم بها شمر ، وهم كالاشقياء يتشرون في كل وقت ومكان مثل الزنابير الامر الذي يصعب معه الايقاع بهم وقاموا قبل يوم فقط بجرح ضابط وقتل جندي قرب السليمانية .

شمر الشمالية سنة ١٨٨٩ :

بقيت قبيلة شمر التي تقيم في الشمال لمدة طويلة تحت حكم الشيخ فرحان بن صفوق . ويوضح تاريخ هذا الشيخ وتاريخ أقاربه الادين أسباب الانهيار والخراب الذي حل بالقبائل العربية في العراق التركي . وقد تولى الشيخ فرحان رئاسة القبيلة عقب او بعد فترة قليلة من مقتل والده سنة ١٨٤٧ ويبدو أنه قضى في الفترة السابقة عدة سنوات في استانبول وكان على الأرجح خلالها معتقلاً سياسياً ، وقد تعلم هناك التركية وتشرب الآراء التركية . وبعد عودته إلى بلاد ما بين النهرين اعترف به مرة أخرى شيخاً على قبيلته وتلقى أخيراً منحة مقدارها ٣,٠٠٠ جنيه سنوياً من الحكومة التركية لكي يحافظ على النظام في منطقة القبيلة وليؤثر على جماعته حتى غنثاروا حياة الاستقرار . ولكي يشجعهم على ذلك اتخذ لنفسه مسكناً ثابتاً في الشرفات الواقعة على نهر دجلة حيث بنى بيتاً فيها سنة ١٨٧٨ إلا أنه لم يحقق أي تقدم في تعويد شمر على حياة الزراعة على النحو الذي كان يؤمل منهم عمله ، وقد حصل الشيخ في هذا الوقت على لقب باشا ، وكان يتقف اولاده الصغار باللغة التركية .

ويلو أن نسبة كبيرة من شمر الشمالية كانت غير راضية باستمرار عن الشيخ فرحان ، لكونه من ام بغدادية من ناحية ، ولميوله التركية من ناحية أخرى ، وهي غير راضية عن الشكل الذي وضع فيه الشيخ نفسه في المخططات التركية لتحويل حياة القبيلة الى حياة متحضرة . وكانت النتيجة أن تخلى عن الشيخ من وقت لآخر أكثر أتباعه نفعا ، أعني هؤلاء الذين يتمسكون بشدة بالنزعة البدوية للاستقلال في الحياة . وقد نازعه في رئاسة القبيلة في مرة من المرات أخ أصغر منه اسمه عبدالكريم يرجع نسب أمه إلى أسرة عريقة من عرب الصحراء ، ودأب هذا على توجيه الإهانة والازدراء وإغاظة السلطات التركية وقد نجح في الافلات من السجن لفترة ما . وعلى أية حال ففي النهاية سلمه الشيخ ناصر شيخ المنتفك سنة ١٨٧٣ الى الحكومة ثم طلبه والي البصرة حيث سجنه هناك ، وأخيراً أعدم في الموصل . كما أن أخاً صغيراً آخر للشيخ فرحان وهو عبدالرزاق كانت له ميول سياسية مشابهة لميول عبدالكريم وقد لاقى حتفه على أيدي الانراك في نفس الفترة . وفي سنة ١٨٧٥ عاد فارس وهو شقيق لعبد الكريم وكان عمره حينذاك ٢٤ سنة ، من نجد حيث كان ملتجئاً إليها مؤقتاً واستطاع أن يؤمن بسرعة ولاء الجزء المعارض من قبيلة الشيخ فرحان . وفي سنة ١٨٧٧ دخل فارس في مفاوضات مع السلطات التركية في دير الزور للحصول على منحة من الحكومة نظير مساعدته لها في شئون القبائل ، ولتأمين المساعدة للسلطات الرسمية ضد الشيخ وابنيه الكبيرين عيسى ومجول . وقد البقى فارس في سنة ١٨٧٨ بالسيد و. س. بلنت والسيدة آن بلنت عندما كانا يتجولان في البلاد العربية ، وقد تركت صراحة سلوكه وروحه العالية فيهما أثراً طيباً جداً ، وقد تبادل فارس مع المستر بلنت يمين الاخوة البدوية .

وحوالي سنة ١٨٨٦ قامت قبيلة الدليم بغارة يائسة على شمر وارتركبوا أعمالاً دموية أكثر مما هو معتاد حدوثه في مثل هذه الحالات ، ومع ان الدليم هي المهاجمة إلا أنها هزمت . ولما كانت تعيش تحت طائلة القانون فقد أرغمتها السلطات التركية على دفع ثمن غال لقاء عملها .

النزاع القبلي قرب كربلاء سنة ١٨٠٢ :

أما بقية مجرى الاحداث مع شمر فهو غامض إلا أنه يبدو أن بعض المتاعب وقع سنة ١٨٨٩ بين شمر والحكومة التركية واختار فرحان الذي كان ما يزال شيخاً عليها سياسة الخضوع .

وحدث في أكتوبر سنة ١٩٠٢ اضطراب خطير للامن في الولاية بين كربلاء والمسيب التي كانت مسرحاً لمدة يومين او ثلاثة لقتال بين قبيلة العترة الرحل وقبائل مسعود المستوطنة ، وكانت قبائل شمر الشمالية تساعد الاخيرة لأنها في وقت من الاوقات كانت تحجم في اراضيها ، ولقد نجا الكابتن كوكس جراح المقيمة البريطانية في بغداد بصعوبة من التشليح على يد أحد عصابات المتحاربين خلال هذه الحوادث الاخيرة . وفي النهاية استعيد النظام بحضور فرقة فرسان من الحلة الى مواقع الاشتباكات .



حكومة ولاية البصرة

١٨٧٦ - ١٩٠٥

ولاية البصرة :

فيما يلي قائمة ربما كانت غير كاملة للولاة الذين حكموا البصرة خلال الفترة التي صارت فيها ولاية ، والتواريخ المذكورة تقريبية في بعض الحالات :

١٨٧٩-١٨٧٥

عبدالله باشا

١٨٨٠-١٨٧٩

ثابت باشا

(لم تكن البصرة ولاية في سنة ١٨٨٠-١٨٨٤ وفي سنة ١٨٨٦)

١٨٨٤

صالح باشا

قائد البحرية علي رضا باشا (باليابان) ١٨٨٤

	شعبان باشا
١٨٩٢-١٨٩١	هداية باشا
١٨٩٣	حافظ باشا
١٨٩٦-١٨٩٤	حمدي باشا
١٨٩٧	أمين باشا
١٨٩٨	حمدي باشا (للمرة الثانية)
١٨٩٨	عارف باشا
	محسن باشا (بالتبابة)
١٩٠٠-١٨٩٩	حمدي باشا (للمرة الثانية)
١٩٠١-١٩٠٠	محسن باشا
١٩٠٤-١٩٠١	مصطفى نوري باشا
١٩٠٤	فكري باشا (بالتبابة)
١٩٠٤	غخلص باشا

ولا يكاد يعرف عن الرعيل الاول من هؤلاء الولاة أكثر من مجرد اسمائهم .

وقد حاول عبدالله باشا وهو كردي أن يخل من مصر زراحة السكر بمساعدة الخديوي إلا أنه اتضح فشله في ذلك .

وكانت سياسة العنف التي اتبعها ثابت باشا ضد المنتفك قد أدت إلى إلغاء ولاية البصرة مؤقتاً سنة ١٨٨٠ .

حمدي باشا ١٨٩٤ - ١٩٠٠ :

كان حمدي باشا الذي تولى ولاية البصرة معظم الفترة من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠٠ رجلاً شريفاً ورجل إدارة مقبولا من عامة الوجوه إلا أنه لم يكن لامعاً أو محبوباً ومن المحتمل أنه نعلم في الاسطول ، وقد جلبت عليه طبيعته المستبدية ومزاجه الحاد كثيراً من الاعداء . لكن جهوده للقضاء على الرشوة والاختلاس أوجدت خصومة بينه وبين

مساعديه ويظهر أن عزله النهائي يعزى بشكل رئيسي الى دسائس نقيب البصرة الذي كان على عداء شخصي معه . وقد ارسل أخاه السيد طالب إلى استانبول حتى يحسن وضعه عند الباب العالي كما ان شيخ الكويت أوضح بالمثل ان الصعوبات القائمة بينه وبين الحكومة التركية قد نشأت من تعيين حمدي باشا كوسيط بينهما . كما يبدو أن التهم المتعلقة باجراءات البعثة الالمانية للسكك الحديدية في البصرة قد وجهت الى هذا الموظف الرسمي التبعي الحظ من قبل محسن باشا القومندان العسكري في البصرة الذي طمع في الولاية لنفسه .

ويبدو ان امين باشا وغارف باشا اللذين حكما الولاية في فترات حكم حمدي باشا المتقطعة تهاقتا سريماً في امور شائنة وقد حقق في الشكاوي المقدمة ضدهما محسن باشا الذي أصبح والياً فيما بعد ، وكان عندئذ ما يزال في منصب عسكري في بغداد .

وقد ارسل من بغداد للتحقيق فيما تقدم . وتولى ولاية البصرة لفترة قصيرة ريشما يرجع حمدي باشا .

محسن باشا :

كان محسن باشا عسكرياً ذا عقلية مستنيرة وقد توفي في الخدمة العسكرية عن جدارة واحتل منصب رئيس الاركان للفيلق السابع (في اليمن) . وعلى أي حال فان سياسته المعقولة بشأن الكويت التي ربما كانت بناء على معرفة لتاريخ تلك الإمارة العربية والتي استطرد اتباعها خلال سنتين بمساعدة نقيب البصرة ، قد توجت في لحظة من اللحظات بنجاح ظاهري انتهت بعده الى فشل كلي . وكان برنامج محسن باشا المفضل هو انشاء طريق من البصرة الى الفاو عبر مزارع الترخيل على الضفة اليمنى لشط العرب إلا أن الأرض التي تمر فيها الطريق وما يستلزمه الامر من تشييد الجسور كانا يتطلبان نفقات باهظة ، ولذا لم ينفذ برنامجها وكانت فكرة الطريق عسكرية أكثر منها مدنية ، إلا أن تنفيذها كان يمكن أن يقوى

قبضة السلطات التركية على القرى النهرية ويؤدي بالتالي إلى وقف القرصنة في شط العرب .

نوري باشا ١٩٠١ - ١٩٠٤ :

كان مصطفى نوري باشا الذي جاء عقب محسن باشا قومنداناً عسكرياً ووالياً للبصرة وقد أظهر ثباتاً ومقدرة في مصارعة المتاعب الداخلية التي كانت مستشرية في وقته كما سيأتي وصفه فيما بعد .

فخري باشا ١٩٠٤ :

أما فخري باشا الذي تلا نوري باشا كوال وقومندان مؤقت فكان ضابطاً عسكرياً حسن التعليم وقد لحأ الى القسوة البالغة في جرمه بشعة حدثت في البصرة حيث ما يزال أهلها يذكرونه باسم «أبو الجواني» أو «رجل الأكياس» . وقد زعم أنه أمر يربط المجرمين داخل أكياس والقائهم سراً في النهر وقد افتتح أيضاً مفاوضات سلمية انتهت مؤخراً مع ابن سعود كما هو مذكور في مكان آخر ، بصدد الحملة التركية في اواسط الجزيرة العربية .

مخلص باشا ١٩٠٤ - ١٩٠٦ :

وكان من بين المرشحين لمنصب ولاية البصرة بعد مغادرة ناصر باشا لها طالب باشا أخو نقيب البهيرة . وكان هذا قدم في استانبول مذكرة مطولة عن السياسة التركية المناسب اتباعها في بلاد العرب ، إلا أن مطالبه لم تجب مع أنها كانت مدعومة من زمرة القصر بزعامة أبي الهدى الصبادي ووقع اختيار الحكومة على مخلص باشا القومندان السابق للجنדרمة في سالونيك ، وقد استطاع هذا أن يصل بالمفاوضات التي كان بدأها فكري باشا مع ابن سعود الى نجاح تام .

الثشون الداخلية لولاية البصرة ١٨٧٦ - ١٩٠٥

نقيباً البصرة السيد محمد سعيد ١٨٧٤-١٨٩٦ والسيد رجب ١٨٩٦:

كان السيد محمد سعيد نقيباً للبصرة من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٩٦ وقد جاء عقب اخ له يسمى السيد عبدالرحمن كان محمد سعيد مساعداً له ، ثم لعب دوراً لا بأس به في سياسة الولاية الخارجية . وفي سنة ١٨٨٦ عين نائباً لمدير ادارة الاملاك السلطانية في البصرة ولكنه رفض قبض راتب الاربعين جنيهاً المخصصة لهذه الوظيفة قائلاً إن شرف خدمة سيده السلطان منحة تكافيه ، ولم يكن السيد محمد سعيد رجلاً ذا مبادئ خلقية عالية ، ولذا كانت علاقاته سيئة مع حمدي باشا الذي يعتبر أشرف ولاة البصرة . وفي سنة ١٨٩٩ أعفاه الباب العالي منها بحجة تقدمه في السن وعين أكبر أبنائه السيد رجب نائباً له ليقوم بمهام نقيب البصرة . وفي هذه السنة نال رتبة «استانبول يياسي» وحصل على وسام العثمانية ووسام المجيدية من الطبقة الاولى ، وكان الوسام الاول اعترافاً له بالخدمات السياسية التي قام بها في قطر . وانجب السيد رجب ولدين هما السيد أحمد والسيد طالب ويعتبر الاول منهما ، ابرز عضو في الاسرة ، وقد استخدمته السلطات التركية رسمياً في اوقات مختلفة لمعالجة شئون نجد والكويت في حين أن الاخير تولى مرة منصب متصرفية الاحساء وبعد طرده من هذا المنصب تمتع بنصيب وافر من رضاء البلاط في استانبول .

وقد نجح السيد رجب في الوصول الى منصب نقيب البصرة بعد موت والده في أغسطس سنة ١٨٩٦ .

الفوضى في البصرة ١٨٩٢ :

ساد مدينة البصرة سنة ١٨٩٢ خطر كبير عندما استطاع السجناء في شهر ابريل التغلب على حراس السجن التركي فتمكن ثمانية عشر مجرمًا عربياً من الهروب بينهم مفاكو دماء مشهورون . وفي ليلة الثالث من مايو

سقطت عصاية من قطاع الطرق العرب على متجر وقتلت رجلين وجرحت آخر ، وحملت معها محتويات خزانة المتجر وأشياء قيمة أخرى .

الخروج على القانون في ولاية البصرة ١٩٠١ :

اندلع في ولاية البصرة سنة ١٩٠١ تمرد عام زاد من حدته ، إن لم يكن ذلك سبباً له ، فشل المحصول والضائقة الزراعية في هذه السنة. وقد ارتكبت في مدينة البصرة ثلاثة أعمال سطو على نطاق واسع قامت بها عصابات مكونة من ٢٠ الى ٢٥ من العرب المسلحين ، وقد علققت بهذه الحوادث دلائل لا تقبل الشك على تواطؤ الادارة المدنية التي يحتمل انه كان لها ضلع في تلك الاعمال مما أدى إلى عزل محسن باشا عن ولاية الصرة . وقد استعيد النظام في المدينة وما جاورها من أجزاء في الولاية عندما تولى نوري باشا امر الولاية في أعقاب عزل محسن باشا .



الشئون القبلية في ولاية البصرة ١٨٧٦ - ١٩٠٥

في حين كان سلوك القبائل العربية في ولاية بغداد ، كما رأينا يتجه نحو تحسن واضح خلال هذه الفترة ، كانت الشئون القبلية في البصرة تبدو باقية على حال غير مرضية كما كانت منذ القدم . ومما يجب تذكره أن البصرة أثناء حكم تقي الدين باشا لها كوالٍ من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٦ كانت جزءاً من ولاية بغداد .

تمرد قبيلة بني لام :

لقد انقسمت قبيلة بني لام في سنتي ١٨٧٨-١٨٧٩ ، على نفسها نظراً للعداء المستحكم ، بين مزبان شيخ مشايخ القبيلة واخوته غير الأشقاء ، موسى وعقل وحميدي بسبب ذبح مزبان لولد من اولاد موسى .. وفي سنة

١٨٧٨ جرت على نهر دجلة (١) معركة بين طرفي النزاع ، اللذين على ما يظهر احتلا جانبي النهر المتقابلين لانضاعهما من تغطية أنفسهما ضد بعضهما بسفينة المعتمدة البريطانية «كوميث» عند مرورها من هناك ، فكانوا يقومون بقتال متنقل من جانبيها وهي تتقدم على النهر ضد التيار . وفي مارس سنة ١٨٧٩ كان القتال ما يزال مستمراً ولكن الشيخ مزبان وموسى كانا قد ذهبا الى العمارة تلبية لاستدعاء المتصرف لهما لتسوية خلافاتهما ، وقد قام أتباعهما بغارات وغارات مضادة على بعضهم البعض أثناء غياب الشيخين وأصبح الامل ضعيفاً في أن يتمكن المشول التركي من التأثير عليهما للتصالح .

وقد قام السيد و. س. بلنت ، والليدي آن بلنت أثناء هذه الأزمة بمخاطرة التجول في اراضي بني لام من دجلة الى عربستان ، فواجهها غلظة شديدة من جانب بنياح بن الشيخ مزبان ، الذي كانت أخلاقه كأخلاق البرابرة واللصوص ، وكانت أمتعتهما إن لم تكن حياتهما في وقت من الاوقات في خطر قبل ان يتمكنوا أخيراً من التخلص من اراضي بني لام .

الغلاقل التي قام بها آل بو محمد ١٨٧٨-١٨٨٠ :

وفيما كان بنو لام في حرب مع بعضهم البعض عكفت قبيلة آل بو محمد المتاخمة لهم على القيام بالسطو في دجلة . وفي حالتهم هذه بدأت المتاعب عندما انسحبوا إلى مستنقعات شيخ القبيلة الذي أخذ معه ما كان جمع من رسوم من قبيلته عن سنة ونصف غير أنه لم يكن يقصد دفعها إلى الحكومة . وكان الشقاق الذي قام بينه وبين الرسميين الاثراك إزدياناً ببداية مجموعة من التعدييات على مرور الناقلات النهرية ربما لا يكون

(١) راجع كتاب السيد جري مير آسيا التركية المجلد الاول ص ١١٠ ويظهر ان المؤلف قد عين مكان الحادث في مكان بعيد جداً أسفل النهر يعنى في المنطقة الواقعة بين اراضي آل بو محمد والقرنة .

الشيخ نفسه حرض عليها ، إلا أن الجناة كانوا يرسلون له عن خبث نصيباً منها . وفي مارس سنة ١٨٧٨ قتل تسعة أشخاص على ظهر قارب نهبه آل بو محمد ، وبهذا أصبح من الضروري تنظيم اقلاع المراكب الاهلية في النهر في أساطيل أكبر بحيث تحرسها عبر المنطقة الخطرة المراكب البخارية التركية ، وكانت البواخر النهرية التركية وليست البريطانية هي المهددة بالهجوم . ونظراً لخلو البلاد من الجيوش بسبب الحرب ، فان الحكومة التركية لم تستطع القيام بأية عمليات ضد آل بو محمد في ذلك الوقت .

وفي سنة ١٨٨٠ خلال مشيخة الشيخ سيحود على قبيلة آل بو محمد هاجم لصوص من هذه القبيلة الباخرة النهرية البريطانية «خليفه» في نهر دجلة إلا أن هذه الحادثة وما نشأ بسببها من إجراءات سيأتي ذكرها في مكان آخر .

ثورة المنتفك :

وفي سنة ١٨٨١ كان ناصر باشا شيخ المنتفك تحت الاقامة الجبرية في استانبول ، ولذا قامت قبيلة المنتفك بثورة علنية ضد الحكومة التركية . وكانوا قبل ذلك قد تسببوا بمتاعب للسلطات التركية لسنة أو أكثر ، وقد أدى فشل الاجراءات القوية التي اتخذها والي البصرة ضدهم الى زوال هذه الولاية والحقت تبعاً لذلك الى والي بغداد ليستعيد النظام فيها .

وفي منتصف يونيه أصبح الوضع خطيراً ، فقد قطع الناثرون المواصلات التلغرافية ، بين البصرة وبغداد . ولم يكن في الناصرية ، وهي المركز الرئيسي لاراضي المنتفك ، سوى ١,٥٠٠ جندي تركي ، وأصبحت مسألة إخضاعهم بالغة الصعوبة لأن حامية بغداد ، وهي القوة العسكرية الرئيسية في كافة الاقليم ، كانت قد اقتصررت على ٨٥٠ رجلاً ٣٠٠ منهم مشاة و ٣٠٠ فرسان ٢٥٠ من المدفعية . وفي ١٠ يونيه رفعت جماعة مكونة من ١,٠٠٠ من العرب حواجز المياه لمسافة ثلاثة أميال

شمال الناصرية بقصد إغراق المدينة الا أنهم صلوا بعد ساعتين من العمل مع تكبيدهم بعض الخسائر : وفي اليوم التالي هاجم الثائرون مدينة الناصرية نفسها الا أنهم هزموا وقتل وجرح عدد كبير منهم .

ويبدو ان الشك بدأ يزداد في حكمة السياسة التركية في رفض تعيين أحد من شيوخ قبيلة المنتفك كمنصرف للناصرية . وكان في القبيلة مرشحان لذلك المنصب هما منصور باشا الذي هرب لاسباب ما من المنطقة وفلاح باشا ابن شيخ القبيلة المتغيب ، وكان من المعتقد به ان مثل ذلك التعيين سيؤدي الى زوال الثورة ويؤمن استئناف دفع الرسوم ، إلا أن مثل ذلك الاجراء من ناحية أخرى قد يعيد للمنتفك وشيوخه حالة الاستقلال الدائم التي كانوا عليها أيام السلطان عبدالعزيز .

أما الاتراك الرسميون المحليون ، فيبدو أنهم كانوا يحبذون القيام بعمل حاسم ضد الثائرين ، في حين ان الباب العالي كان يفضل استرضاءهم ربما لنصيحة من ناصر باشا في استانبول ، أما عن اختيار أي من السياستين فان ذلك غير واضح ولكن مسألة المنتفك أسقطت مرة أخرى من الملاحظة وسوف يبدو واضحاً من السنوات التي سبقت الفترة بين سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٨١ أن بني لام وآل بو محمد والمنتفك وهما القبيلتان المهتمتان الوحيدتان في هذه المنطقة من البلاد كانتا على الدوام تثيران الاضطراب وتمردان . وسواء ازاد ذلك ام قل فالنتيجة واحدة وهي اطلاق الامن العام في المنطقة على نطاق واسع . ومع ان اتفاق تلك القبائل على العمل معاً لم يكن وارداً ، لكن الأرجح بأن موقف البعض منها كان يتأثر الى حد ما بمواقف الأخرى ، وكانت منازعات المنتفك فيما بينهم بشكل خاص تخلق القوضى خارج اراضي تلك القبيلة .

الاضطرابات بالقرب من العمارة ١٨٨٣ :

حدث في ربيع سنة ١٨٨٣ اضطرابات على الضفة اليسرى من دجلة بالقرب من العمارة وأصبح من الضروري أن تقوم السلطات التركية بإجراءات استثنائية لحماية الملاحه .

ثورة آل بو محمد بقيادة الشيخ سيحود :

وفي سنة ١٨٩٢ ، ولأسباب غير مؤكدة ، تمردت قبيلة آل بو محمد التي يحكمها الشيخ سيحود مرة أخرى ضد الحكومة التركية فقطعت المواصلات التلغرافية بين بغداد والبصرة ونهبت عدة قوارب أهلية بين قلعة صالح والقرنة ، كما أطلقت النار على الباخرة التركية «الموصل» التي لم تستطع المرور عبر المنطقة المضطربة . ووضعت حامية عزيز «ضريح عزرا» في حالة دفاع . أما السفن البريطانية فلم يحدث لها ما يضايقها أثناء تلك . وكان متصرف العنزة يرغب في تأخير المركب « بلوص لنش » هناك لعدم تمكنه من تزويده بالحرس ، إلا أنه واصل طريقه إلى البصرة دون حدوث أي حادث ، وقد أخذت السفينة «خليفه» طريقها من البصرة صاعدة إلى بغداد مزودة بحراسة تركية دون أي تدخل ضدها من رجال القبائل . وعندما تقدم والي بغداد إلى المنطقة ، ومعه الجيوش ، أصبح موضوع النصر على القبائل أو الهزيمة أمامهم بعيداً عن النهر .

ثورة الشيخ حسن الخيون شيخ بني أسد ١٨٨٩-١٩٠٠ :

وانفجر الاضطراب سنة ١٨٩٩ في مكان جديد في أدنى دجلة على شكل غارات كان يشنها على النهر بين العمارة والقرنة الشيخ حسن الخيون شيخ قبيلة بني أسد الذي يبلغ عدد اتباعه حوالي ٦٠٠ رجل . وكان رئيس القبيلة هذا يتلقى في السابق من الحكومة التركية منحة مقابل حمايته للملاحة في النهر ، وخطوط التلغراف من قلعة صالح إلى القرنة ، إلا أن دساتر شيوخ المتفك وإثارة الفتن من جانبه أدت إلى إسقاط حقه فيها منذ سنوات سبقت سنة ١٨٩٩ . وأصبح الشيخ في وقت مبكر من تولي حمدي باشا لولاية البصرة ثائراً وخارجاً على القانون . ولم يكن بالمستطاع التوصل إلى تسوية معه في حكم حمدي باشا إلا أنه في مايو سنة ١٩٠٠ بعد تعيين محسن باشا والياً للبصرة قدم الثائر خضوعه وعلى ما يظهر فإن خضوعه قُبِل منه .

الغارة التركية على بو محمد سنة ١٩٠٣ :

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٣ حدث أمر خطير في منطقة العمارة السفلى بسبب التقسيم الجديد للأراضي الأميرية وفق ترتيبات سلطات الضرائب التركية وتحولت أراضي الارز من قبيلة آل بو محمد الذين تأخروا في مدفوعاتهم الى قبيلة العزيزج أصدقاء بني لام والسولاخ . وعهد متصرف العمارة الى ضابط عسكري ارغامهم على الانتقال وقيل إن الجيش الذي تحت امرته قتل عدداً من رجال ونساء وأطفال بني لام . وقد زار والي بغداد العمارة واطلع على هذه المسألة فأوقف المتصرف وأعاد الأراضي المنقولة إلى آل بو محمد وزعم أن الضابط المسئول عن المذبحة قد امر بالثول أمام مجلس عسكري لمحاكمته .

ثورة سعدون باشا في المنتفك ١٩٠٠ - ١٩٠٥ :

وفي سنة ١٩٠٠ كان سعدون باشا من شيوخ قبيلة المنتفك وابن أخ ناصر باشا الذي كان والياً على البصرة على خلاف خطير مع السلطات التركية بسبب أمور خارجية ليست ذات مساس بالعراق . وكان سعدون باشا في هذا الوقت مجرد قاطع طريق ممتن أكثر منه رجل سياسة .

وفي صيف سنة ١٩٠٠ أغار سعدون على أتباع لأمر شعرقاطين شمال نجد كما وصفنا في الفصل الخاص بتاريخ الكويت ، فمهد لصدام خطير على الحدود الغربية للعراق التركي بين شيخ الكويت الذي كان سعدون باشا يواليه وبين ابن الرشيد . وبما حاولت به السلطات التركية اغراء الشيخ الاخير على التراجع الى بلاده وعود قطعنها بأن يحصل له بواسطة الحكومة العثمانية على ترضية من سعدون باشا .

سنة ١٩٠٠ :

ووفاء لهذا الارتباط ارسل القومندان التركي محمد فاضل باشا الداغستاني في حملة ضد سعدون باشا ، والداغستاني من اقرباء القوقازي

المشهور الشيخ «شامل» الذي نقل ولائه أثناء الحرب سنتي ١٨٧٧-١٨٧٨ من قيصر روسيا الى السلطان . وكان الداغستاني يعتبر واحداً من أحسن الضباط في فيلق بغداد . وكانت خيالة الفيلق تحت امرته لكن عملياته ضد سعدون باشا مع ذلك فشلت في إذاعة شهرته حيث عجز عن القبض على نهاب المنتفك الذي كان معتمداً في السخارية في الصحراء غرب الفرات إلا أنه كان في بعض الاحيان عندما يضغط عليه بشدة يلجأ الى مستنقعات ما بين النهرين . وفي ديسمبر سنة ١٩٠٠ اختفى متجهاً الى اراضي صفير او الكويت .

سنة ١٩٠١ :

وأخيراً ظهر سعدون باشا بعد شهرين من التخفي كقائد في غزوة شيخ الكويت على اواسط الجزيرة العربية ، وبعد هزيمة الغزاة ورجوعهم إلى بلادهم ارسل محمد باشا مرة أخرى ليطارده .

سنة ١٩٠٣ :

ويبدو أنه لم تتخذ أية حركة عسكرية فعلية ولم يسمع أي شيء عن سعدون باشا حتى سنة ١٩٠٣ عندما انتهت حكومة نوري باشا في البصرة . ففي هذه السنة توغل قائد المنتفك الذي لا يهدأ وبدأ في مضايقة القبائل المستقرة هناك مطالباً إياها بدفع الدية عن حوادث مر عليها أكثر من ٤٠ سنة فضلاً عن طلبات أخرى معقولة . وقد فشل اعتراض والي البصرة الخطي في وقف لإجراءات سعدون التعسفية ، وارسلت كتيبة عسكرية الى الشرطة لتتدخل بين سعدون والقبائل ، ولكن نظراً لسوء إدارة ضابط الكتيبة قام شغب عند القنال وذبح ٥٠ من الجنود الاترك مرة واحدة وعدد من الضباط بينهم القائد ، وارسل بعد ذلك محمد باشا لمحاربة سعدون باشا للمرة الثانية ووصل الناصرية في بداية نوفمبر ، وعلى أية حال ، فان عملياته هذه المرة لم تكن ذات أثر فعال أكثر مما كانت في الحالات السابقة وهو فشل يعزى هذه المرة الى تزوجه من إحدى

قريبات سعلون باشا ، الا أنه محتمل أن يكون على الأكثر بسبب العجز في سلاح الفرسان الذي معه . وفي ديسمبر هرب الخارج على القانون الى إقليم الكويت إلا أنه في هذه المرة لم يتلق المؤازرة من شيخها .

سنة ١٩٠٥ :

وقد فهم في يناير سنة ١٩٠٥ أن سعلون باشا التمس العفو من الباب العالي ، ولكن قبل مضي وقت طويل أصبح مجرمًا مرة أخرى لتسببه في اضطرابات على ارض تركية فعمل مخلص باشا والي البصرة على مصادرة املاكه الثابتة . وسعى للقبض عليه إلا أن ذلك لم يتحقق على أية حال .

★ ★ ★

علاقات العراق التركي بالكويت ونجد

١٨٧٦ - ١٩٠٥

شرحت علاقات العراق التركي مع الكويت ونجد في هذه الفترة بالتفصيل ضمن التاريخ الخاص لكل منهما . وكانت الملامح البارزة لهذا العصر ، اولا جهود السلطات التركية الدائمة بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٢ لضم الكويت الى ولاية البصرة . وثانياً الحملة التركية في القصيم سنة ١٩٠٤ والتي تلاها احتلال سلعي لتلك المقاطعة دام حتى سنة ١٩٠٦ حين أصبحت تلك البلاد في حالة يرثى لها .

★ ★ ★

علاقات العراق التركي مع ايران

موضوع جزيرة الشلحة :

استمرت الاوضاع المائعة للحدود الايرانية التركية تخلق الصعوبات والمتاعب بين حين وآخر في عهد عبدالحميد ، وذلك بعد فشل الجهود المشتركة لبريطانيا وروسيا خلال ثلاثين سنة في معالجتها .

سنة ١٨٧٧ :

وكان الخلاف الرئيسي الذي نشب في هذه الفترة حول الشلحة وهي جزيرة تكونت لأول مرة كجرف طيني حوالي سنة ١٨٧٠ وأصبح ظهورها في سنة ١٨٧٧ موضع جدل . وقد شرح تاريخها المقدم كولفيل جراح المتعمدية السياسية في بغداد حتى ذلك الوقت بالفقرات التالية :

تبعد جزيرة الشلحة عن أسفل المحمرة بحوالي ٣٢ ميلا وعن أعلاها بستة أميال ، وهي تقع على مرأى البصرة من دار الجمارك التركية في الدواسر . وهي في الحقيقة ليست جزيرة ولكنها ضفة قد انفصلت وحدها حتى ليطغى عليها المد البحري من كلتا ناحيتيها الآن .

ومجرى شط العرب في هذه النقطة أعرض من المعتاد اذ يبلغ حوالي ٣٠٠٠ ياردة وتكون صفته على الجانب الايراني هنا شبه خليج ، وتبعد الجزيرة حوالي ١٠٠٠ ياردة عن الجانب الايراني و ٢٠٠٠ ياردة عن الشاطئ التركي وبهذا الوضع فان الجزيرة تقع على مدخل الخور الذي على الجانب الايراني . والنتيجة أنه مهما كان أصلها فان معظم قوة التيار المائي تمر الآن بين الجزيرة والضفة التركية بينما يطفح الخور بمائه بعيداً ، وبمقدور أي انسان الآن أن يخوض الماء أثناء الجزر من الجزيرة الى الضفة الايرانية . ومع أن الموضوع لا ينطوي حالياً على مشكلة إلا أنه حين تصبح الجزيرة جزءاً من الارض الايرانية فهناك يرتقب النزاع . ولوصف

الجزيرة يمكن أن تصور قطعة من الارض الغربية الموحلة مساحتها ثلاثة أو أربعة أفدنة (لأنني لم استطع أن أقيسها جيداً على شكل مستطيل طوله ضعف عرضه) تمتد مع النهر من أعلى إلى أسفل ويحيط بها سد من الطين والبوص يكفي لوقف تسرب ماء المد ، ولكن توجد فيه فتحات للري ويحيطها شراسيب من البردى على امتداد مساحته تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة المستطيل يكون الماء فيها عند المد كافياً لتعويم قارب ، وبهذا نكون قد أخذنا فكرة حسنة عن جزيرة الشلحة .

أما الضفة الايرانية من شط العرب المقابل للجزيرة فانه منخفض ومن الواضح أنه غير مأهول في حين أن الجانب التركي مبتور ومغطى بغابة من الشجيرات ، وهو ملك خاص لفخامة ناصر باشا . وقد بني هذا المالك الخاص للضفة المقابلة سداً من الطين والبوص على الجزيرة وزرع في سنة ١٨٧٦ بعض فسائل النخل في حين كان اثنان او ثلاثة من المزارعين يزرعون البطيخ والقرع ، غير ملتزمين بالسكنى الدائمة عند زراعتهم ، وكان لناصر باشا هدف بعيد من تحديد السد لان المكان على درجة من البؤس بحيث إنه لا توجد عائلة من الفلاحين مهما كانت فقيرة تقبل الجزيرة هدية شريطة ان تعيش فيها باستمرار .

وقد وافقت تركيا أخيراً وبسبب ارتباطها في الحروب مع روسيا على إخلاء الشلحة مشرطة عدم إقامة أبنية فيها من قبل الرعايا الايرانيين إلى أن تبت بعثة الحدود الدولية في مسألة البلد الذي يجب أن تتبعه الجزيرة . وقد أقنع الايرانيون من جانبهم عن خطتهم التي أقاموها لاحتلال الجزيرة بالقوة ، وأمر ناصر باشا باتخاذ الترتيبات لإخلاء المكان ، وقد أرسل المقدم الجراح كولفيل من بغداد ليطمئن الى ان الإخلاء نفذ بشكل مناسب ، وكان مفهوماً بوضوح ان الجزيرة يجب أن لا تزرع من قبل رعايا أي من الجانبين حتى تتم التسوية النهائية .

١٨٨٤ :

واثرت قضية الشلحة مرة أخرى سنة ١٨٨٤ من قبل متصرف البصرة إذ لم تكن البصرة ولاية حينذاك . وقد زعم هذا بأن الجزيرة لا تعود إلى أي من الرعايا الإيرانيين ولا لشخص ناصر باشا ولكنها ملك للحكومة التركية التي ترغب الآن في الانتفاع بها .

وعند تقصي الأمر الآن وجد أن الشلحة منذ اختلاؤها سنة ١٨٧٧ وقعت في يد مزارعين من الجانب الإيراني موالين لشيخ المحمرة . وفي سنة ١٨٨٤ كان عليها أشجار نخيل تحمل ثماراً إلا أن الابنية الوحيدة التي فيها كانت أكوخاً من الطين ، وحاول شيخ المحمرة أن يتجنب البحث في الموضوع مع متصرف البصرة رغبة منه في أن يضطره إلى مخاطبته عن طريق القنصل الإيراني في البصرة وليس مباشرة ، ولكن لما فشلت هذه الحيلة وأعلن المتصرف عن تصميمه على أخذ الجزيرة بالقوة فقد أوعز الشيخ خزعل لبعض الآلاف من العرب التابعين له بالتجمع على الأرض الإيرانية مقابل الشلحة انتظاراً لوصول الأتراك .

وقد ظهر في الطريق العادي قارب حربي تركي ملئ بالجنود ويحمل المتصرف الذي ثاب إلى رشده عندما رأى عدد العرب المحتشدين ، واستمر سائراً إلى أسفل النهر حتى فاو ، وعاد القارب في اليوم التالي إلى الشلحة إلا أن العرب الذين كانوا على الشاطئ الإيراني كانوا ما يزالون هناك منهمكين كالسابق في رقص الحرب الصახب ، ولذا واصل سيره أعلى النهر إلى القيلية ورسا هناك وتقابل المتصرف مع الشيخ وعندما طلب المتصرف بيان سبب تحشد العرب عند الشلحة تظاهر الشيخ مزعل أول الأمر بأنهم أرسلوا ليصطادوا الحجل حياً لصاحب العظمة الملكية ظل السلطان الحاكم العام الإيراني لعربستان ، ولكن لما لم يقبل المتصرف هذا التفسير فإنه في النهاية أعلن صراحة أن جزيرة الشلحة

كانت ايرانية ويجب ان تبقى كذلك ما دام في جسمه نفس » وقد انسحب المتصرف الذي لم يكن لديه رد فعل على ذلك وتركت الشلحة في حوزة الايرانيين تحت الامر الواقع .

وجود لرعايا ايران على ضفة شط العرب اليمنى :

وكان ثمة ظرف غريب يرتبط ارتباطاً هاماً بعلاقات الحدود التركية الايرانية ناشئ عن وجود عدد هائل من رجال القبائل العرب على الجانب التركي من شط العرب ممن يعتبرون أنفسهم «ويعتبرون عموماً» رعايا لشيخ المحمرة ، وتبعاً لذلك فقد كانوا رعايا للحكومة الايرانية وأجانب في تركيا . وقد (١) وصفت هذه الحقائق جيداً فيما يلي :

« ان وضع الشيخ امام القبائل العربية التابعة لايران والمقيمة مع ذلك في تركيا لسنوات عديدة وضع غريب لا ينطبق عليه غير العرف والعادات القديمة ، وأفراد من مثل هذه القبائل قابلون للخدمة العسكرية ولكن الشيخ لم يستدعهم الا نادراً في عمليات ضد بني طروف والقبائل المتمردة الاخرى . ولا شك في أن رجال القبائل يكرهون مثل ذلك الارتباط ، الا أنهم لم يجادلوا أبداً في حق الشيخ باصداره ، وأن مالكي الاراضي الهامين من الرعايا الاتراك مثل عائلة النقيب وأحمد أفندي وسيد طالب وآخرين قد جعلوا أنفسهم بمقتضى التعهدات المورخة منذ أيام الشيخ الحاج جبر مسئولين شخصياً عن جمع وارسل الجنود . وهو لإجراء لم تكن السلطات التركية ترتاح له بطبيعة الحال .

والمعروف ان سلطة الشيخ في الامور القبلية ليست موضع نقاش كذلك فان وساطته لازمة لتسوية حالات الثأر كما هي أيضاً في المسائل الاخرى التي تسودها القوانين القبلية ، وان فكرة نقل هذه القضايا إلى

(١) راجع كتاب الملازم ٥٠١ ويلسون موجز العلاقات ٥٥٠ الخ .
ص ٥٧ - ٥٨ .

محكمة العدل التركية مسألة غربية كلية عن افكار العرب ، مما كان يكدر
الاحساسات التركية مرة بعد مرة .

ومقابل ذلك منح الشيخ لمثل هؤلاء البدو الذين يقيمون في اراضيه
التركية على كثرتهم الاعفاءات القبلية المألوفة من ضرائب الرعي
وضريبة الويركو او الميري ومن ضرائب أخرى أقل شأنًا وان كان لها
ذات الاهمية من حيث المبدأ . وكان الكثير منهم أيضاً يتملكون حتى
شهادات جنسية تركية (تلك الوثيقة التي كان يعتبرها العرب مجرد وثيقة
ادارية ليس لها ارتباط بالمسائل القبلية) يتداولها الابن عن الاب وتمنحهم
حق زراعة اراضي القمح في مقاطعة الاهواز ، وهكذا نجد قبائل كعب
ومحيسن الذين يعيشون في أبو خصب وزين في شهري ديسمبر ويناير
يمرثون اراضيهم التي تقع شمالاً حتى تصل إلى الويص . كذلك نجد في
رجال القبائل هذه شذوذاً غير مألوف اذ أنهم يحوزون على شهادات
جنسية تركية ومطالبون بالخدمة العسكرية التركية وربما قاسوا فعلاً من
التدريب عليها مع اقرارهم في نفس الوقت بأنهم مطالبون بالخدمة تحت
العلم الايراني ويقطعون سنوياً ١٠٠ ميل أو أكثر من مساكنهم في
المناطق التركية ليزرعوا اراضي في ايران فلهذا هم واجدادهم
لعدة أجيال .

ونادراً ما تنشأ قضايا متبادلة بين ايران وتركيا فيما يتعلق بهذه
الحدود بسبب القبائل العربية التي تقم هناك وخاصة أنه في جميع الاحوال
لا توجد قبائل عربية تتبع تركيا وتقيم في الاقليم الايراني مع ان الوضع
المقلوب كان قائماً كما شرحنا من قبل .

الرعايا والمهاجرون والحجاج والتجارة الايرانية ١٨٧٧-١٨٧٨ :

وكانت تثار من وقت لآخر قضايا ذات طبيعة عامة بين تركيا
وايران وقد برزت جميعها في وقت واحد سنة ١٨٧٧ عندما نشبت
الحرب بين البلدين .

ومن هذه المسائل مسألة التفسير الذي يجب أن يؤخذ به لاتفاقية سنة ١٨٧٥ المعقودة بين تركيا وإيران فيما يتعلق بالصلاحيات الإقليمية الاضافية للممثلين القنصليين لبلادهم في البلد الآخر . ويظهر ان إيران كانت تدعي بأن الصلاحيات المخولة لموظفيها القنصليين في تركيا يجب أن تشابه ما كان يتمتع به قناصل عدة دول اوروبية بموجب الامتيازات الاجنبية إلا أن وجهة النظر هذه رفضها الباب العالي بوضوح ولم تؤيدها الحكومة البريطانية ، وهكذا لم تستطع إيران تثبيتها .

وكانت لايران شكوى من إقامة ميرزا عباس الدائمة في بغداد وهو الاخ الفار لصاحب الجلالة الشاه . وقد زعم أن الحكومة التركية قد أعطت وعداً مكتوباً بإبعاده إلى مكان آخر ، وقد ضغطت إيران على هذا الامر بشدة سنة ١٨٧٧ بعد أن قضى (١) الامير الايراني عدة سنوات في بغداد ، وقد اعطى تأكيد للرجل بإجباره مستقبلا على جعل استانبول مكاناً لاقامته الا أنه فضل مصالحة الشاه والعود إلى طهران .

وثار سخط كبير بعد فترة قصيرة من زيارة الشاه لمقدمات الشيعة بالعراق التركي ، سنتي ١٨٧٠-١٨٧١ بسبب المضايقات التي أثارها رسميو الحكومة التركية والابتزاز الذي مارسوه ، وبسبب اجراءات لجنة استانبول للشئون الصحية ضد حجاج الشيعة إلى مقام علي والحسين في العراق التركي .

وقد انتهزت الحكومة الايرانية المشاعر العامة لمنع هؤلاء الرعايا الايرانيين عموماً من الحج الى العراق وبذلت الجهود لتحويل سيل المتعبدين (بما يصحبهم من منافع) الى «مشهد» الواقعة في إقليم خراسان الايراني إلا أن منع الحج هذا الى الاراضي التركية لم يلبث أن ازيل او بالاحرى لم يعد مريعاً فترة طويلة ، وفشلت محاولة جعل مشهد بديلاً

(١) طبقاً لمصدر كان موجوداً هناك منذ ارتقام ناصر الدين شاه عرض إيران سنة ١٨٤٨ .

للتجف وكربلاء ، ومع ذلك فقد طرأ انخفاض ملحوظ في عدد الحجاج الإيرانيين إلى العراق التركي لعدة سنوات . الأمر الذي تضررت منه تجارة الأقليم الداخلي ضرراً ملحوظاً . وقد ازيلت أخيراً أي في سنة ١٨٧٨ أهم أسباب شكوى الحجاج الإيرانيين عندما عقدت اتفاقية بين تركيا وإيران تنظم المهاجر الصحية وتسمح بدفن الجثث الآتية من إيران ومعاملة الرعايا بجوازات السفر والرسوم وسرعان ما استعادت اماكن الحج اهتمام الإيرانيين .

وقد منع استيراد الملح من إيران إلى تركيا كما حصر استيراد التبغ بظروف خاصة ، ونظمت هذه التجديدات بموجب اتفاقية أبرمت بين البلدين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٨ لصالح الدخول التركي العام الذي كانت احتكاكات الملح والتبغ تشكل جزءاً هاماً من حصيلته .

القلعة التركية في فاو ١٨٨٥ - ١٩٠٥ :

وأبلغ والي البصرة في ديسمبر سنة ١٨٨٥ المعتمد السياسي البريطاني المساعد فيها أن نية الحكومة التركية تتجه إلى إقامة قلعة كبيرة في فاو وفي مايو سنة ١٨٨٦ عسكرت هناك مفزة عسكرية مكونة من ١٦٠ رجلاً (ربما كانت كتيبة) كما كلست في الموقع مواد البناء .

١٨٨٧ :

وعندما زار الرائد مردوخ سميث مدير عام التلغراف الهندي الأوروبي فاو سنة ١٨٨٧ وجد عملية إنشاء القلعة في تقدم ونشاط ووعده بأن يكون العمل عملاً ضخماً ، وكان من الواضح أنها ستتحكم في الملاحة في شط العرب وخاصة القناة التي تبعد عنها ٥٠٠ ياردة فقط .

ومما يجدر ذكره أن السفيرين البريطاني والروسي في استانبول أبلغا الباب العالي قبل التصديق على معاهدة ارضروم (سنة ١٨٤٧) أن إيران قد تعهدت بأن تكف عن إنشاء تحصينات على الضفة الايرانية من شط

العرب ما دامت تركيا لا تقيم أياً منها على الشاطئ التركي مقابل الاقليم الايراني ، وحصلت الحكومتان الوسيطتان على نفس التأكيد من إيران بناء على طلب خاص من الباب العالي . وقد اعتبرت مسألة إقامة قلعة تركية في القاو تهديداً للمصالح البريطانية . ووجه احتجاج حول الموضوع الى الحكومة التركية في اغسطس سنة ١٨٨٧ إلا أن وزير الخارجية التركية لم يتقبله بقبول حسن وكانت المحاوراة البريطانية تستند الى تاريخ التعهد الملحق بمعاهدة ارضروم بالشكل الآتي :-

« وتبعاً للحقائق المينة أعلاه فإن الحكومة التركية والايرانية مرتبطتان بتعهد مشترك كل نحو الأخرى بالامتناع عن تحصين أي من جانبي شط العرب ، كما ان لبريطانيا العظمى وروسيا اللتين كانتا وسيلة للباب العالي في الحصول على هذا التعهد من الحكومة الايرانية مصلحة مباشرة وحق في مراقبة الوفاء بالالتزام المذكور من طرفي التعاقد لمصلحة جميع الاطراف » .

ويحتمل ان يكون وزير الخارجية غير واع على هذه الحقائق او ربما يكون مدركاً لها فيجادل في أنه لما كان التعهد تعهداً متبادلاً فإن للحكومة التركية حرية الاختيار في التنصل منه ولكن بشرط ترك الطرف الآخر حراً في أن يعمل نفس الشيء . وإن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تقر نظراً لتاريخ المفاوضات بأن مثل هذه الصيغ تعتبر شرعية في القانون الدولي ، وأن الباب العالي يمكن أن يعفى نفسه من التعهد الذي أعطى للوسطاء البريطانيين والروس مثلما أعطى للحكومة الايرانية بدون ترتيبات سابقة معهم .

وحتى عند ترك المسألة القانونية جانباً فإن حكومة صاحبة الجلالة مهتمة بسلامة كل من إيران والامبراطورية العثمانية ، مدخلة في اعتبارها حقيقة الرعايا البريطانيين الذين لهم وضع تجاري هام في كل من البصرة والمحمرة ، وإنها لتأسف كثيراً من انشاء تحصينات مضادة على كل من

ضفتي النهر مما يسبب تهديداً للملاحة الآمنة فيه ، وفي ظروف معينة قد تصبح مصدر خطر يهدد الاحتفاظ بعلاقات طيبة بين البلدين أو بين أي منهما وبريطانيا العظمى .

واستمرت المناقشات حتى ٣١ يولييه سنة ١٨٨٨ عندما سلمت الحكومة التركية ردها النهائي متضمناً الفقرات الآتية :

« لقد طالعنا مذكرتكم الجوابية التي تقرر أن إقامة تحصينات في الفاو مخالفة للقرار الذي توصل اليه عندما أبرمت معاهدة ارضروم ، أي أنه يجب أن لا تقام تحصينات على ضفاف شط العرب وتعلن أن أي تأويل لهذا القرار يجب أن يقترن بموافقة الدول الوسيطة ، وأنه لا ضرورة للشرح بأن الاتفاق الذي توصل اليه بهذا الخصوص ليس ذا مفهوم متبادل ولكنه كان من صالح تركيا في ذلك الوقت أن تحتفظ لنفسها بحق إنشاء تحصينات على هذه الضفاف فمهدت السبيل لتعهداها ، وما دامت تركيا يجب أن لا تحصن الضفة اليمنى للنهر ، فان ايران يجب أن تتمتع عن بناء قلاع على ضفتها اليسرى ، وتركيا الآن قد أصبح لها قلاع ، وذلك يجعل ايران في حل من تعهداها وأنها حرة أيضاً في إقامة قلاع على أراضيها ، وليس لها حق الاعتراض . وما دامت هذه الاتفاقية بين حكومتين فانه لا توجد تعهدات مقابلة للدول الوسيطة وإن الحكومتين المذكورتين لا تتبعان أحداً في موافقتهما وأن إنشاء مثل هذه الاعمال ليس تعدياً على أية معاهدة بين البلدين .

ويبدو واضحاً من مغزى هذه المراسلة ان الحكومة التركية كانت تنوي الاصرار على خططها في تحصين الفاو ، وقد اقترح السير ه. ب. لوف وزير صاحبة الجلالة البريطانية في طهران وجوب قيام قوات من الاسطول البريطاني بزيارة الخليج ، وقد وافقت الجهة الادارية التي رفع توصيته اليها على المبدأ ولكنها ارجأته (واخيراً لم تنفذه) حتى لا ترتاب روسيا التي كانت قد استاءت من فتح نهر قارون للملاحة تحت الرعاية البريطانية .

سنة ١٨٨٩ :

وفي فبراير سنة ١٨٨٩ وبناء على طلب سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول وجه السفير الايراني لدى الباب العالي مذكرة للحكومة التركية بالمعنى التالي :-

« من الواضح ان انشاء تحصينات على شط العرب مخالف للاتفاقية المبرمة بوساطة روسيا وانجلترا في الوقت الذي تبودل فيه في استانبول التصديق على معاهدة ارضروم المؤرخة في ٢١ مارس سنة ١٨٤٨ . ولا يمكن اعتبار أي عمل مخالف لنصوص الاتفاقية عملاً قانونياً دون موافقة الدولتين الموقعتين على المعاهدة المذكورة أعلاه مثلما يقتضي أيضاً موافقة الدول التي توسطت في الحصول عليها . والآن فان هذا العمل يتعارض مع الاتفاقية التي سبق ذكرها والتي تعتبر شروطها نافذة في الوقت الحاضر مما أدى إلى احتجاجات قوية من جانب انجلترا وايران . وتسليماً بالحقيقة في أن هذه الاحتجاجات لم تلق بعد اهتماماً فان ذلك لا يساعد بطبيعة الحال على المحافظة على المشاعر الودية القائمة بين البلدين » .

وعلى أية حال فان هذه الاتصالات لم تؤد الى نتيجة ولا حتى الاحتجاجات الاخرى التي قدمها السفير البريطاني واستمر العمل في قلعة الفاو مع توقف مؤقت نظراً للأحوال الطارئة خلال سنة ١٨٨٩ .

وكانت خرائط ومخططات العمل في هذا الوقت من تصميم محاسب محطة التلغراف البريطانية في الفاو الذي نجح في الوصول الى المكان والعمل فيه .

: ١٨٩٠

في سنة ١٨٩٠ زارت قطع من أسطول الهند الشرقية وهي سفينكس وجرفون وردبول الفاو بأمر من القائد العام . وفي ١١ مارس تقدم القائد بولدبرو قائد القطعة سفينكس بصحبه القائد بلاكسلاند الى الشاطئ لزيارة الضابط التركي المسئول عن القلعة ، ولكن ما إن لامس قاربه

الارض حتى فتحت النيران على الجانب البريطاني من استحكامات القلعة التي عسكر خلفها حملة البنادق . ولحسن الحظ لم يصب أي منهم بسوء وقرر القائد يولديرو عدم الرد على إطلاق النار والعودة الى سفينته وطلب بموجب تعليمات من أمير البحر من آمر القلعة تفسيراً لما حدث فأجاب دون ان يشير إلى إطلاق النار من رجاله بأنه لم يتلق أية تعليمات رسمية عن عزم الضباط البريطانيين زيارة القلعة وان الاوامر التي لديه من المراجع العسكرية العليا في البصرة تقضي بعدم السماح لاي أحد بالدخول أو الاقتراب من القلعة ، هذا بالإضافة إلى وجود حصار صحي .. وقد بعث القنصل البريطاني في البصرة أيضاً تقريراً إلى استانبول كانت نتيجته أن سمح للقائد يولديرو بزيارة القلعة في ٢٢ مارس وأعطى تأكيداً بالتالي بأن الضابط التركي المسئول عن إطلاق النار قد عزل عن قيادته وحكم عليه بالسجن لمدة ٦ أشهر .

١٨٩١ - ١٨٩٤ :

وفي الوقت الذي زار فيه القائد بلديرو الفاو لم يكن العمل الذي تم كبيراً مع أنه كان تحت الانشاء منذ ما يقارب الاربع سنوات وكان ما يزال غير كامل ، ففتحات المدافع لم تكن معدة ولم تقم المتاريس ولا توجد مصاطب للمدافع . واستؤنف العمل في القلعة سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ بشكل منقطع ونتيجة لذلك عبر السفير البريطاني في استانبول في أغسطس من السنة الاخيرة للباب العالي عن رجائه في ان « يصدر اوامره بالتوقف السريع عن العمل في هذه المسألة واذا ما كان يجب اكمال القلعة ، واتخذت الخطوات لتسليمها فان حكومة صاحبة الجلالة تأسف لمثل هذا العمل لانه استعداد عدائي الامر الذي يحق لها استنكاره ويرر لها اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة » . وفي نوفمبر سنة ١٨٩٣ جلدوت بريطانيا اعتراضاتها وتلقت تأكيداً بأن اوامر إيقاف العمل سوف تصدر ولكن لم يتوقف العمل فعلاً حتى مايو سنة ١٨٩٤ .

سنة ١٩٠٥ :

بقيت القلعة غير مسلحة بالمدفعية ، وفي سنة ١٩٠٥ كانت قوة الحامية التركية التي فيها حوالي ٤٥ بندقية فقط .

ومما يجدر ذكره أن الحكومة الإيرانية خلال المناقشات أبدت عدم اهتمام كلي بموضوع القلعة وتحملت الحكومة البريطانية بالتالي أعباء معارضة انشائها بالكامل .

المراكز التركية الأخرى على شط العرب ١٨٩٠-١٨٩٤ :

وقد بنى الأتراك فيما سبق سنتي ١٨٩٠-١٨٩٤ دور حراسة عسكرية صغيرة على جزيرة شمشية وفي كوت الزين على الضفة التركية مقابل مصب نهر قارون تقريباً . وكذلك في أماكن أخرى على الجانِب التركي مثل اجتماعه الواقعة بين كوت الزين والدواسر . وكانت هذه الابنية من اللبن المحروق من طابق واحد عال مع سور ذي كوى تحيط بسطحها . وكان هناك حديث في سنة ١٨٩٠ عن انشاء قلعة تركية مشابهة لقلعة الفاو إلا أن هذا المخطط لم يخرج الى حيز الوجود .

النقل المفتوح لمركز الحجر الصحي من البصرة الى الفاو

١٨٩١ - ١٨٩٧ :

وفي سنة ١٨٩١ اقترحت الحكومة التركية نقل مركز الحجر الصحي من البصرة الى الفاو وكان الغرض الظاهري لذلك منع هرب المسافرين ممن يحمل عزمهم الى البر في المحمرة ومتابعة سيرهم هناك من دفع رسوم الحجر الصحي في البصرة . وكان الكثيرون فعلا ينهبون على هذه الطريقة او قد يخرجون بقوارب صغيرة الى البصرة ، ولكن السلطات التركية في الحقيقة كانت تهدف الى فرض سيادتها على طريق شط العرب المائي .. الغرض الذي لم يكلف لتحقيقه انشاء القلعة التركية في الفاو . ومن الواضح انها كانت تأمل في توجيه ضربة مؤثرة للازدهار التجاري في المحمرة ، وقد عارضت هذا البرنامج ، المعادي للتجارة البريطانية

كما هو معاد للمصالح السياسية ، حكومة صاحبة الجلالة وقاومه مندوبو بريطانيا وروسيا في لجنة استانبول للشئون الصحية ، وفشلت تركيا في وضعه موضع التنفيذ فطرح مرة أخرى سنة ١٨٩٤ واستمر مبتدعه في الترويج له بعض الوقت بعد أن أحيوه سنة ١٨٩٧ ولكن دون طائل . وقد كانت الاعتبارات العلمية والعملية كيفما كان الامر في غير صالحه لان اعلان السفن المتجهة الى المحمرة الميناء الايراني لا يمكن أن يجعل ايقافها في الفاو عملاً قانونياً .

تحصيل الجمارك التركية في الفاو من السفن المتجهة الى المحمرة ١٨٩٣ - ١٨٩٤ :

وقامت السلطات التركية في الفاو بمحاولة جريئة سنة ١٨٩٣ على أساس اعتبارها شط العرب أسفل المحمرة نهراً تركيا فبدأت تتدخل في الملاحه فيه بشكل يخالف معاهدة ارضروم (سنة ١٨٤٧) . وكانت اولى هذه المحاولات منع مركب شراعي هندي بريطاني وصل الى شط العرب ومعه حمولة من الفحم النباتي الى المحمرة فأوقف في الفاو ووضع في المحجر الصحي لمدة ٢٤ ساعة واجبر رئيسه على التوقيع على ورقه لم تكن مفهومة بالنسبة له لتقديمها الى دار الجمارك التركية في الدواسر في نقطة أعلى النهر . وكانت تقضي بأن يضع أحد أشرعتة هناك كرهن لخضوعه ، ولم يلتفت الى ورقة الفاو في الدواسر وسمح للمركب بالسير الى المحمرة . وعند عودته من المحمرة نحو البحر وعليه شحنة من التمر اتجه المركب مباشرة الى فاو وهنا اعترضوا عليه لانه لم يمر بالدواسر ورفضوا شهادة (استيفاء دفع رسوم التصدير في إيران) التي حصل المركب عليها من شيخ المحمرة لانها غير كافية ، وعاد المركب إلى الدواسر ، ولكن السلطات الجمركية التركية هناك رفضت منحه الشهادة التي طلبها اولئك في الفاو ، وطبقاً لذلك أفلح رئيسه الى البصرة وقدم شكوى للمتمعدية السياسية المساعدة . واعتقد المعتمد السياسي البريطاني المساعد أن هناك بعض الخطأ ودفع الامر الى مدير الجمارك

التركي في البصرة ، الذي بعث اليه جواباً غير متوقع وهو « بما أن المحمرة ميناء تركي فانه أي الأمور تلقى تعليمات بأخذ الرسوم الجمركية من جميع الشحنات التي ترسو هناك » وعندئذ وجه الخطاب الى والي البصرة فاقصر هذا على مجرد ترديد تصريحات المدير ، وكانت نتيجة اتصال القنصل الايراني في البصرة الشيء ذاته . ولم تكن المطالب التركية مباغتة تماماً اذ كانت تلور في وقت مبكر من سنة ١٨٩١ همسات في البصرة عن تجديد تركيا ادعاءاتها في المحمرة . ومنذ تلك السنة فصاعداً طالبت تركيا برسوم عن الحمولات والحجر الصحي كما مارست في الفاو ابتزاز الاموال من المراكب الاهلية المتجهة الى المحمرة .

وقد دفعت الرسوم الجمركية في الفاو ، مع الاحتجاج عليها من قبل مركبين شرعيين هنديين بريطانيين كانت وجهتهما المحمرة وربما كان أحدهما المركب الذي ذكرت حالته فيما سبق .

وبناء على طلب شاه ايران ، قدّم احتجاج قوي ضد مطالبة تركيا بالمحمرة من قبل سفير صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول ، ومن الواضح أنه أعد بالتشاور مع السفارة الروسية هناك . وفي نفس الوقت عمل السيد دي بتزو الوزير الروسي في طهران بياناً غريباً بخصوص المذكرة التوضيحية ، التي اغتصبها ، بعد ابرام معاهدة ارضروم بقليل . القائمات بالاعمال البريطاني والروسي في استانبول من المنسوب الايراني وهي تقرر بأن المعاهدة لم تمنح ايران حق تملك المحمرة . وأكد السفير التركي في طهران ان مثل هذه الوثيقة موجودة ولم ترفضها تركيا في حين زعمت حكومة الشاه أنه يجب في أي حال رفضها لانها غير مصدقة من قبل السلطات الايرانية المختصة . وعلى أي حال فان الباب العالي سرعان ما أقر بأنه ليس له مطالب في المحمرة ، وبهذا فان حقيقة او رواية اعتراف المنسوب الايراني لم تعد تثير الاهتمام . ويبدو أن الحكومة التركية في تفسيرها سلوك موظفيها المحليين في شط العرب قد ميزت الفرق بين

الرسوم على الشحنات المرسلة مباشرة الى المحمرة ورسوم الشحنات المستوردة من هناك عن طريق ميناء تركي او عبر إقليم تركي إلا أن الموضوع لم يتابع أكثر من ذلك ، وتوقفت مطالبة الاتراك للمراكب المتوجهة الى المحمرة ، ووجد أنه ليس من الضروري ارسال قارب حربي بريطاني الى فاو لحماية سير السفن البريطانية الهندية هناك كما كان مقترحاً من قبل .

مجتهدو العراق التركي والشتون الايرانية ١٩٠٣-١٩٠٥ :

أدى التبذير الشخصي لمظفر الدين باشاه حاكم ايران ، وقبول إيران قروضاً كبيرة من الحكومة الروسية إلى إعادة تنظيم الجمارك الايرانية على أسس اوروبية على أيدي مفوضين اوروبيين ، وجباية رسوم على الخمور والمشروبات الروحية في أماكن تحرم بيع الخمور تحريمياً قاطعاً فأدى كل ذلك إلى استياء حاد سنة ١٩٠٣ في أوساط مجتهدى النجف وكربلاء من الايرانيين ، ومع أن رؤسائهم يقيمون على ارض تركية فانهم القادة الحقيقيون للحركات الدينية الايرانية كافة كما يمارسون نفوذاً على أفكار الايرانيين لا تملكه أية سلطة في إيران نفسها .

وفي وقت مبكر من سنة ١٩٠٣ وجه بعض المجتهدين المقيمين في العراق التركي احتجاجاً إلى الشاه يعبرون فيه عن رغبتهم في تعديل سياسته إلا أن هذا الاعتراض مر دون الالتفات اليه . وقد أمر القنصل العام الايراني في بغداد ، بمجرد زيارة كربلاء والنجف ، نقل تحيات صاحب الجلالة الايرانية الى بعض المجتهدين مجتمعين مع التأكيد لهم بأن الامور وصلت اليهم بحرفة . وكان محمد الفراوي (شرايبي) وحاج محمد حسين وميرزا خليل (معماني) والملا محمد قاسم «نوراساني» أنشط المجتهدين في الهياج ضد سياسة الحكومة الايرانية . وفي شهر يونيه سنة ١٩٠٣ اندلع الشعب في تبريز ضد بائعي الخمور من الارمن وموظفي الجمارك

البلجيكين في هذا المكان وتبع ذلك قيام صخب في أصفهان وقد اغتيل خلاله عدد من البايين . وقد عزت الحكومة الايرانية هذه الفتن إلى تحريض مجتهدى النجف وكربلاء : وظهر من نتائج تحري المراجع البريطانية في العراق التركي أن المجتهدين الايرانيين ، الذين كان الشراياني أبرز شخصية فيهم رغم تنصلهم من مشاعر العداء للمسيحيين والاوروبيين ، قد اقرروا الاعدام بالجملة للبايين . وفي أعقاب الاضطرابات أبرق الشاه الى المجتهدين عن طريق القنصل العام الايراني في بغداد يؤكد لهم أن جميع التدابير التي اتخذتها حكومته هي لمصلحة الدولة الايرانية . وقد رد المجتهدون على هذه الرسالة حالاً رداً يشجبون به في عبارات معتدلة كل تقليد للأساليب الاوروبية كما شجبوا بلون غموض اختيار تدابير يعتقدون أنها بحاجة إلى تبصر ، ربما كان ذلك مثل جمع حاصلات الاراضي بالآلات اوروبية ، مما يؤدي الى ثورة دينية في إيران . وانهم يلتمسون من الشاه أن يسد القروض الروسية والا يخفض العملة بعملة فضية غير محصورة . الا أن السلطات الايرانية ارتابت في اخلاص نوابا المجتهدين لأنها كما قيل قد أظهرت وثيقة موقعة من الشراياني وآخرين تفيد اقرارهم لأعمال العصيان في تبريز . وعلى الرغم من ذلك فقد رد الشاه على المجتهدين رد مجاملة الا أنه أعلن فيه عن استعداده للاسترشاد برأيهم في الامور الدينية ، ورفض تدخلهم في أمور الدولة . وقد وصل إيران أخيراً منشور موقع من بعض المجتهدين مؤرخ في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٣ منع بموجبه مضايقة الرعايا الاجانب باعتباره عملاً غير قانوني ، وهو يصف قضايا البايين والحمور بأنها امور من اختصاص السلطات المدنية الاقليمية التي تحاول التنظيم بشكل مرض . لكنه صدرت في ١٤ سبتمبر وثيقة عن أشخاص معينين من الجمعية ذات طابع مختلف على شكل نشرة حرمان موجهة ضد الوزير الاعظم الاتابك الاعظم الذي أقام سياسة يرفضونها . واستخرج من هذه الوثيقة في كلكتا نسخ طبق الاصل عن طريق التصوير الفوتوغرافي وزعت بعد قليل

على طول إيران وعرضها ، وإذا لم تكن هذه هي السبب المباشر في سقوط
الاتابك فإنها جعلت رجوعه على الأقل الى الحكم مستحيلاً حتى إنه جاء
فيها أنه إذا لم يطرد الوزير المقيت فإن حكماً مشابهاً سوف يصدر قريباً
ضد سيده الملكي . وبهذه الاجراءات فإن المجتهدين على ما يبدو قد
سمحوا لانفسهم بأن يكونوا أدوات لاعداء الاتابك السياسيين ، الا أن
دوافعهم ربما كانت وطنية .

وفي مرحلة مبكرة من الخلاف حاول المجتهدون ممارسة ضغط على
الشاه عن طريق سلطان تركيا الا ان الحكومة الايرانية استعادت بسرعة
السلاح من درع منتقديها على أمل التمهيد لطردهم من المدن المقدسة ،
ووشت بمجتهدى النجف وكربلاء الى الباب العالي كأصدقاء للبريطانيين .
وقد اختبرت هذه الحملة بمهارة وكانت نتائجها قد عززت بشرح خطر
المجتهدين على الشيعة المسلمين بتشريعهم الطائش الذي أصدره سنة
١٩٠٣ ضد استعمال طريق حائل الى مكة خلال استمرار العداء بين ابن
رشيد وابن سعود . وقدمت الحكومة الايرانية امرهم هذا الى الباب العالي
اذ أن صدره كان لصالح شيخ الكويت « واصدقائه » كالحكومة
البريطانية . ويظهر أن الممثل الروسي في استانبول قد اشتكى بعد بضعة
أشهر من النشاط الخطير الذي يقوم به وكلاء المجتهدين في إيران واواسط
آسيا وتبعاً لذلك هددت السلطات التركية في يونيو سنة ١٩٠٤ بعض
مجتهدى كربلاء والنجف بالنفي الى المدينة ، كما أجرت هذه السلطات
استقصاء سرياً عن علاقاتهم بالدول الاجنبية .

ويبدو ان المجتهدين وفقاً لهذه الاجراءات ونتيجة للضعف الذي
حدث بموت قائدهم الشراياني في ديسمبر سنة ١٩٠٤ والذي أدت جنازته
الى حدوث هياج تقريباً في النجف ضد السلطات التركية عقب تدخل موظفي
الصحة الاثراك فيها ابتداءً من هذه النقطة قد عدلوا نغمتهم ، وكانوا
قد تابعوا نشر حملة ضد « الحبل المتين » الجريدة الايرانية التي تصدر في
كلكتا والتي تطابق أهدافها السياسية ما لديهم ، والتي اتضح منها مغزى

اتصال بعضهم مع سلطات تركيا . كما أنهم ابطلوا أخيراً تحريمهم الذي وجهوه الى الحجاج بعدم السير في طريق حائل وارسلوا في مارس سنة ١٩٠٥ عقب حدوث اضطرابات جديدة ضد الاجانب في مشهد وكاشان برقيات ولاء وأوصوا رجال الدين والشعب في ايران بمساعدة العرش وكان لتلك الخطوة على مايلنو أثر مهديء . ومع الزمن زال الصدام الذي قام بينهم وبين الحكومة الايرانية .



القرصنة في شط العرب ١٨٨٨ - ١٩٠٥

من الامور التي كانت موضع اهتمام لعدة سنوات خلال هذه الفترة قضايا القرصنة المركزة في شط العرب والتي كان من مصلحة تركيا وايران العامة الاهتمام بها الآن .

قضايا القرصنة من ١٨٨٠ - ١٨٩٥ :

كان مراقب محطة التلغراف البريطانية في فاو في ٣ يناير سنة ١٨٨٠ يسير في قارب متجهاً الى البصرة ومعه اثنان من كتبته عندما هاجمته عصابة مؤلفة من ثمانية من العرب في مكان يبعد حوالي ١٢ ميلا جنوبي البصرة ، وقد باغتوهم وهم نيام وضربوهم وجرحوهم بالاضافة الى سلبهم أشياء تخصهم تبلغ قيمتها ١,٠٧٠ روية ، وقد أفاد أحد بحارة المراقب بأنه تعرف على زعيم القراصنة وهو عربي يدعى بخاخ بن شبعان من قبيلة عيسن . وكان الشخص معروفاً جيداً بسوء سلوكه وهو يتبع شيخ المحمرة . وقد اطلع ثابت باشا والي البصرة والحاج جابر شيخ المحمرة في الحال على ما حدث عن طريق السلطات البريطانية التي طلبت منهما اتخاذ الاجراءات . وأنكر الشيخ جريمة بخاخ إلا أن حكومة الهند تمسكت بصحتها وفرض الشيخ على عائلته غرامة تقدر بمبلغ ١٥٠ جنيهها استرلينياً ، وفي نفس الوقت استعيدت جميع الاشياء المسروقة علنا بعض

النقود عن طريق الشيخ خزعل بن الحاج جابر ، وقد بذلت الجهود ايضاً لالقاء القبض على بنجاح ومعاقبته وفقاً لمطالبة من روبرتسون المعتمد السياسي المساعد في البصرة ، ولكن يبدو أنها كانت غير مجدية اذ أن الرجل هرب الى المستنقعات .

سنة ١٨٨٨ :

وهاجم القراصنة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ مركبين بريطانيين هنديين شرعيين في الزيادة الواقعة على الجانب التركي من النهر وقد قتل في هذا الحادث ثلاثة أشخاص وجرح اثنان ونهبت أموال قيمتها ٣٠٠٠ روية ، وقد حوكم بعض الرعايا الاتراك في هذه القضية الا أن الجريمة لم تثبت عليهم وقد تدخل لصالحهم ناظر أملاك الخاصة الملكية .

سنة ١٨٨٩ :

ونهب في ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٩ المركب الهندي البريطاني «شاتورباسا» وهو مركب شراعي من كوتش على مقربة من جزيرة حاجي صلبوق ، وقد نزعته منه جميع الاموال المنقولة بما فيها النقود حتى أشرعة القارب. وقتل شخص واحد على ظهره وجرح اربعة آخرون وكان عدد القراصنة في هذا الحادث حوالي عشرين شخصاً ذكر أنهم جاءوا من الضفة الايرانية ومع أن شيخ المحمرة اتخذ الخطوات لتعقبهم الا أنهم لم يكتشفوا .

وفي ١٢ ديسمبر جرد مركب شراعي هندي بريطاني آخر هو «دولتباسا» من جميع الممتلكات المنقولة بما فيها ٧٠٠ جنيه استرليني فقداً ، إلا أنه في هذه الحالة لم تقع خسارة في الارواح او أي إيذاء شخصي ، وقد كانت «خاست» مسرحاً لهذه القرصنة إلا أنه لم يكن بالإمكان اقتفاء أثر أحد من اللصوص الذين كانوا حوالي ٣٠ شخصاً .

وجرت في اليوم التالي محاولة فاشلة على المركب الهندي البريطاني «فلاي» في نفس المكان إلا أن الجناة في هذه المرة كانوا على ما يبدو من الاقليم التركي غير أن والي البصرة أصر على أنهم من الجانب الايراني .

سنة ١٨٩٠ :

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نُهبت عصابة من اربعين قرصاناً المركبين «هارسينغا» و «سوكرايسا» اللذين يملكهما رعايا بريطانيون يقيمون في «جوادره» بالقرب من «بريم» ، وهي قرية تقع على جزيرة عيدان الايرانية . ومن الواضح ان المعتدين كانوا من الجانب الايراني . وقد قتل في الحادث شخصان وجرح ثلاثة وأخذت كل الاموال المنقولة بما فيها نقداً يبلغ حوالي ٨٦٠ روبية . وكان على ظهرها شخصان او ثلاثة من الجنود الاثراك وكتبه كانوا مسافرين من فاو الى البصرة ، الا أنهم لم يقدموا للبحارة أية مساعدة ضد اللصوص . وقد أصر كل من والي البصرة وشيخ المحمرة بأن القراصنة يتبعون سلطة الآخر .

سنة ١٨٩٥ :

وقاست المراكب العربية والايرانية في سنة ١٨٩٥ مثلما قاست المراكب الهندية على أيدي القراصنة في شط العرب والمناطق المجاورة لمصبه ، وكانت بعض الهجمات التي شنت اشد مما عرف بربرية وسفكاً . وقد عثر على سفينة مهجورة لا تحتوي الا على جنث ، ومن بين المراكب التي كانت ضحية لهذه الاعمال في هذه السنة المركب «هاري باسا» من جمناجار وهي إحدى الولايات الهندية . وقد هوجم في ١٩ سبتمبر بالقرب من فاو وقتل منه اربعة رجال وجرح ثلاثة ونُهبت منه أموال قيمتها ٣٤٠٠ روبية . ويظهر أن اللصوص في هذه المرة كانوا من انصار «كعب» في الضفة الايرانية وبعد التحقيقات التي قام بها مدير فاو اتصلت السلطات التركية من أية تبعة عن الحادث . وقد أبدى شيخ المحمرة نفوراً قوياً من اتخاذ أي عمل .. ولم يتم بمقتضى اوامره الا حجز شخص واحد فقط .

ولم يتم الحصول في أية حالة من الحالات السابقة على ترضية ، وكانت السلطات التركية والايرانية تحاول بثبات القاء المسؤولية كل على الأخرى عند حدوث أي حادث جديد .

التدابير الرادعة لمكافحة القرصنة ١٨٩٦ :

اضطرت الحالة غير المرضية لسير الامور الممثلين البريطانيين في البصرة والمحمرة الى الاصرار على السلطات المحلية في المكانين بوجود اتخاذ اجراءات فعالة لحراسة النهر ، وكانت النتيجة انشاء مراكز خلال سنة ١٨٩٦ تستطيع المراكب الاهلية ان ترسو فيها ليلا في سلام . وأدخلت السلطات التركية والايرانية نظام الحفارة الليلية بقوارب مسلحة . وقد اقيمت نقط الحراسة على الجانب التركي في سنجار وجزيرة شمشمية وكوت الزين والزيادة وفاو في مكان بير الزيادة وفاو ووزعت على هذه المراكز نصف فرقة من المشاة الاتراك النظاميين تحت امره ضابطين ووضعت المراكز على الضفة الايرانية في مواقع حادثة والجرف ونريم وشيت ومنيوحي وقصبة وفي أماكن أخرى . وقد أصدر شيخ المحمرة توصيات مشددة الى سكان القرى الواقعة على ضفة النهر بحماية النافلات الشراعية الهندية البريطانية . وفي الحريف تمركزت السفينة «لابوينج» العاملة في خدمة جلالتها في شط العرب . وكان لهذه الاحتياطات بمجموعها ، بالإضافة الى مظهر التوافق بين السلطات على ضفاف النهر المتقابلة اثرها الممتاز . وبعد انشاء المراكز المذكورة لم يبلغ إلا عن القليل من حوادث القرصنة التافهة . وقد حدثت جريمة خطيرة واحدة بعيداً عن ضفاف النهر قتل فيها رئيس المركب وجرح تاجران وسلبت بضائع وأموال نقدية تبلغ قيمتها حوالي ٣,٠٠٠ روبية . ومن الواضح أن هذا الحادث قد وقع قبل اتخاذ التدابير المار ذكرها أعلاه . وفي ديسمبر سنة ١٨٩٦ هوجم قارب ايراني من ديلام بعد ان ارتطم بالأرض عند نريم وجرح فيه شخصان او ثلاثة بجروح متفاوتة الخطورة وجرد المركب من الشحنة التي كان يحملها . وكانت الشكوى الوحيدة الأخرى التي قدمت خلال الجزء الأخير من هذه السنة من مركب كويتي كان قد هدد او تعرض للمضايقة بالقرب من القصبة الا أنه لم يتكبد أية خسارة . ولم يحصل في الحالتين الأخيرتين المعزوتين إلى الجانب الايراني أي تعويض.

تفشي القرصنة من جديد سنة ١٨٩٧ :

وكان واضحاً في سنة ١٨٩٧ وجود تراخ في تيقظ السلطات ولذا عادت القرصنة تظهر من جديد .

ففي مايو من تلك السنة وقعت ثلاث حوادث من أعمال القرصنة على مراكب كويتية عند مصب النهر وقتل في احداها أحد البحارة وسلبت فيها أموال تعادل قيمتها ٥,٥٠٠ روبية . وفي ٦ ديسمبر جرد مركب إيراني شرعي من محتوياته من قبل مركب آخر خارج النهر إلا أنه صادف ذلك وجود السفينتين العاملتين في خدمة صاحبة الجلالة «بيجن» و«لورنس» بالقرب من المكان فقامتا في الحال بالمطاردة . وقد نجحت لورنس في اليوم التالي بالقبض على الجناة فسلم أربعة من القراصنة الذين كانوا رعايا إيرانيين الى السلطات الايرانية وحكم على كل واحد منهم بالسجن ستة أشهر ، وقد بيع المركب الذي ارتكب الجرم ومحتوياته وسلم كتعويض للطرف المتضرر الذين جرح بعضهم بجروح بليغة .

أما الحادثة التالية فقد كانت أشد ايلاماً وهي حادثة «كاليان باسا» المركب الشراعي الهندي البريطاني الذي هوجم في النهر عند سيحان ليلة الاول من ديسمبر وفيه فقد أحد المهندسين البريطانيين واحد الرعايا العمانيين حياتهما وسلبت منها كمية من الممتلكات القيمة . وتقع سيحان في الاقليم التركي . الا أن القرصنة على ما يبدو كانوا من الجانب الايراني وكان الشخص الوحيد الذي احتجز من الرعايا الايرانيين . وفي الحقيقة لم يكن له ضلع في الحادث إلا أن الشرطة التركية قبضت عليه لاسباب تخصها وبقيت القضية تحت الملاحقة لبعض الوقت الا أنها لم تسوء .

المزيد من الاحتياطات ضد القرصنة ١٨٩٨ - ١٨٩٩ :

استوجبت هذه الحوادث المزيد من الاجراءات الوقائية القوية والتي تولت فيها السلطات البريطانية مكان القيادة . فقد حطت السفينة

«رد بريست» العاملة في خدمة جلاتها في النهر في سبتمبر سنة ١٨٩٨ وبقيت حتى يناير سنة ١٨٩٩ وعملت السلطات التركية والایرانية على بذل المعونة . ففي سبتمبر سنة ١٨٩٨ زيد عدد المراكز التي في الاقليم التركي على جانب النهر التي عسكرت فيها قوات عسكرية الى ١٣ مركزاً وتأهبت السفينتان التركيتان المسلحتان «ألوسي» و «زحاف» للخدمة ولم يعتبر قطعاً هذا التظاهر التلقائي بالقوة سبباً كافياً لقبول الطلب الذي قدمه الباب العالي لسحب السفينة الحربية البريطانية ، وعلى الجانب الايراني زاد شيخ المحمرة عدد نقط الحراسة الى ١٢ نقطة ورسا في كل منها قارب يرفرف عليه العلم الايراني . ومنعت القوارب الخاصة من أية حركة ليلا عند المياه المجاورة للضفة الايرانية . وقد اقترحت السلطات الايرانية وجوب تحديد رؤساء القرى بأنهم سوف يتحملون المسؤولية عن ارتكاب اي قرصنة من قبل من ضم تحت سلطتهم . وفي الحالات المشبوهة سوف تفرض غرامة على سكان كلا الضفتين . ومع ان السيد راتسلو قنصل صاحبة الجلالة الامبراطورية في البصرة قام بالاتصالات اللازمة مع والي البصرة بهذا الشأن الا أنه من غير المؤكد فيما اذا كان الوالي قرر أن يتخذ الخطوات المطلوبة .

الكف عن القرصنة ١٨٩٧ - ١٩٠٠ :

وحصل انقطاع كامل عن القرصنة في شط العرب لمدة ثلاث سنوات من نهاية سنة ١٨٩٧ الى نهاية سنة ١٩٠٠ . وفي كل سنة منها كان يبقى باستمرار قارب حربي بريطاني واحد على الاقل لمدة تزيد أو تقصر وذلك خلال فصل تصدير التمور . وكان وجوده دون شك هو السبب الرئيسي لتجسين حالة الامور بشكل مباشر وغير مباشر .

تجدد القرصنة ١٩٠١ - ١٩٠٤ :

عندما بدأت القرصنة مرة أخرى في سنة ١٩٠١ كانت أساليب القراصنة قد تغيرت ، ومن تلك السنة فصاعداً كانت حوادث السلب

ترتبط على الاغلب بفترة التراخي عندما لا يكون في متناول اليد قارب حربي بريطاني ، وكانت الحوادث تقع بشكل رئيسي عند السدود خارج النهر حيث لا تحتفظ السلطات التركية والايرائية بمراقبة فيها أو بمجرد مراقبة واحدة .

وكانت اول قرصنة ترتكب بعد سنة ١٨٩٧ في شط العرب قد حدثت في ٢٧ يناير سنة ١٩٠١ مع القارب «حسيني» من البحرين عندما ارتطم بالأرض على مسافة من معامرة الواقعة على الجانب التركي من النهر وكانت الخسارة في الاموال في هذه الحادثة لا بأس بها إلا أنه لم تكن هناك فواجع . أما الحادثة التالية فقد حدثت عند مدخل شط العرب في ٤ نوفمبر ١٩٠١ عندما هاجم زورق فيه ٢٠ قرصاناً المركب الشراعي «ياسمين» الذي يملكه خوجا في بندر عباس من الرعايا البريطانيين ، وبعد أن نهب القارب تركه بحارته خوفاً من هجوم ثان ، إلا أنه استعيد مرة أخرى على مقربة من جزيرة خاراج وكانت الضحية الثالثة لسنة ١٩٠١ هي المركب البريطاني الهندي «بدارات» الذي نُهب عند مدخل النهر في ٢٧ ديسمبر ، وتبين أن الجناة في هذه الحالات الثلاث من عرب كعب بزعامة شخص يدعى خليف من الفداعية في الاقليم التركي . ومع أن الاتصالات قد تمت بين والي البصرة وشيخ المحمرة إلا أنه لم يقدم أحد للعدالة .

وفي ٨ إبريل سنة ٩١٠٢ هوجم «فتح الخير» البحريني عند مدخل النهر ايضاً وجرد وجرح احد ركابه وحبس البحارة لمدة يومين واجبروا على تسليم نفوذهم التي كانوا قد أخفوها . وبعد ذلك نهب المركب بوشهر وربما كان ذلك بفعل نفس العصاية الذين قيل عنهم إنهم يقيمون في دوره والفداعية على الضفة التركية من شط العرب . وفي ٢٧ مايو كان المركب الكويتي «حسيني» يحمل مسكوكات من المحمرة تبلغ قيمتها ١٥,٠٠٠ روبية حين اعترضه زورق واحتجزه على مسافة من جزيرة بويان وسرق ما فيه ، وكان الزورق قد تابع المركب من

شط العرب . وقتل واحد في هذا الحادث ، وقيل أيضاً في هذه المرة إن الرجال الذين هاجموه كانوا من دوره والفداعية . ربما كان لهذا السبب قيام شيخ الكويت بزيارة المحمرة تلك الزيارة التي لم تثمر أية نتيجة بصدد هذه القضية . وفي ٢٩ مايو طارت دورية من خفر شيخ المحمرة بلمين اقتربا من قارب أصله من بوشهر بشكل مربب إلا أن رجال الزورقين أطلقوا النار على قارب الخفر ، ثم التجأوا أخيراً إلى سيل الحاجيه بالقرب من الفداعية ، لكن أهل القرية انقضوا عليهم فلم يساعدهم .

وكان عند شيخ المحمرة في هذا الوقت الذي حدثت فيه كل هذه الحوادث قارب مسلح واحد فقط بين القصبة وبوغاز بهمنشير ، وكان الاتراك قد كفوا عن استعمال القوارب المسلحة جميعها . وعلى أية حال فقد ارسل الشيخ سفينته البخارية «إيران» الى القصبة ورابط «بكمان» مسلحان بين مصب شط العرب وبوغاز بهمنشير غير «يوم» آخر في مدخل شط العرب . وقد وضعت الباخرة التركية «ألوسي» في الخدمة على النهر إلا أن خدماتها كانت ضئيلة نظراً لتعطل آلاتها في أغلب الاحيان . وقد أمرت السفينة «سفينكس» العاملة في خدمة جلالته مباشرة بالتعاون مع السلطات المحلية ونتج عن ذلك توقف مؤقت للقرصنة إلا أن المعتدين في الهجمات الأخيرة بقوا دون اكتشاف او عقاب .

وقبل نهاية موسم النخيل استؤنفت التعديات . ففي ليلة ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٠٢ بينما كانت السفينة العاملة في خدمة جلالته «أساي» منهمكة في تحرياتها خارج مدخل النهر كان القراصنة قد قفزوا على ظهر المركب المسقطي «فتح الخير» وهو مسجل في مسقط كمركب بريطاني ويحمل العلم البريطاني . ووقع الحادث على الجانب التركي من شط العرب بالقرب من معامر . وبهذا القارب وكيل قبطان طعن في أماكن مختلفة من جسمه وكان عدد القراصنة في هذا الحادث ١٠ او ١٢ من العرب والملونين وقد قيل عنهم أنهم من الجانب الايراني .

وفي ٣ فبراير سنة ١٩٠٣ هوجم مركب كويتي يحمل قبطاناً وخمسة بحارة وتاجراً كان مسافراً عليه في خور موسى ، وأسر المركب بعد قتال دام أربع ساعات وقتل جميع من فيه عدا أحد البحارة ، وجرّد القارب من محتوياته وعزي هذا الحادث الى أهالي دوره الواقعة على شط العرب ، ويعتقد أن أربعة او خمسة من رجالها قد قتلوا أو جرحوا في هذا الحادث ولم يحصل المتضررون على أية ترضية في أي من حوادث القرصنة التي جرت سنة ١٩٠٢ او سنة ١٩٠٣ .

وفي بداية سنة ١٩٠٤ تجددت المتاعب ، فبينما كان المركب الشراعي «سوجاربارسا» من كراتشي يرسو في ٣٠ يناير في مركز الحجر الصحي على مرأى من البصرة ، صعدت على ظهره عصابة مكونة من ٢٠ رجلاً وصلوا اليه في بلم وجرحوا رئيس المركب بالسكاكين وحملوا أمتعة ونفود البحارة ، وكان الاثراك في هذا الوقت غير منتظمين في حراسة المياه حتى إن شرطتهم كانت على اليابسة في البصرة عديمة القدرة . وكانت حماية الممتلكات على نهر في البصرة تعتمد على الحراس الخصوصيين الذين كانوا كثيراً ما يتبادلون إطلاق النار في الليل مع اللصوص المتجولين وقد حدثت في وقت مبكر من صباح ٣ فبراير حادثة خطيرة جداً ، وكان المركب الذي هوجم هذه المرة هو «فتح السلامات» المسجل في كراتشي وحمولته ١٥٣ طناً ، وكان المكان الذي شهد الاعتداء يقع خارج مجرى شط العرب على بعد ١٠ أميال من فاو ، وكان «فتح السلامات» قد أبحر من معامر وعليه شحنة من التمور ، وقد تابعه مهاجموه في مركب عليه ٢٠ رجلاً من القصبة ، حيث كان راسياً هناك خلال ثلاثة الأيام السابقة ، وقد عمد القرصنة إلى إطلاق أسلحتهم النارية بكثرة فقتلوا اثنين وجرحوا اثنين من بحارة «فتح السلامات» الخمسة عشرة ، وبعد أن نهبا المركب ثقبوه حتى يغرق وحطموا قاربه الصغير وتركوا من عليه ليغرقوا ، وقد استطاعت البقية الباقية من البحارة على أية حال انتشال قعر القارب الصغير قبل ان تلتقطهم الباحرة البريطانية «دويتا» التي نقلتهم الى البصرة

وتقدر الخسارة المادية التي أحدثت في هذه القضية بما فيها خسارة فتح
السلامات بمبلغ ٢٥,٠٠٠ روبية . وطبقاً للمعلومات التي أبلغت كان ثلاثة
من القراصنة ينتمون إلى القصبية وينتمي عشرة آخرون الى مكان يقع
عند مصب نهر الهندية وقد أخفيت الاموال المسروقة في المكان الآخر ،
وتبعاً لذلك تقدمت السفينة العاملة في خدمة صاحبة الجلالة «لاوينج» إلى
مصب نهر الهندية وقامت بالبحث عن المسروقات في بيوت عزبة هناك
ولكن دون جدوى ، فقد أعاق الطقس الشديد امكانية التزول على
الارض مما أعطى الأهالي هناك متسعاً من الوقت لاختفاء الدليل على
جرائمهم بعد أن رأوا «لاوينج» . وقد اعلنت السلطات البريطانية عن
مكافأة مقدارها ١٠٠٠ روبية لمن يبلغ عن معلومات تقود إلى إدانة أي من
الجناة ، إلا أنه لم يبلغ عن أي دليل . واخيراً أبلغ قنصل صاحبة الجلالة
البريطانية في البصرة بأنه لا يمكن عمل أي شيء أكثر في هذه القضية أو
في قضية «سوجار باشا» ، وقد اشكت الحكومة الايرانية من الاجراءات
التي قامت بها «لاوينج» عند مصب نهر الهندية وأبلغت في الرد على شكاوها
بأنه ربما كان هناك شكوى في احترام الحقوق الملكية لايران إلا أن عمل
سفن صاحب الجلالة البريطانية لكبح القرصنة لا يمكن تقييدها بقيود .

فشل المحاولة البريطانية لانشاء تعاون بين السلطات التركية والايرانية :

وارسلت في اغسطس ١٩٠٤ السفينة العاملة في خدمة صاحب الجلالة
«ميرلين» لحراسة شط العرب ، وبذلت في نفس الوقت تقريراً جهود
لاغراء السلطات التركية والايرانية لتعاوننا بشكل جدي لتعقب القراصنة
المحليين والقاء القبض عليهم ، وكان شيخ المحمرة الذي كان خضوه
ونقط حراسه عموماً أكثر فاعلية في المحافظة مما كان عند والي البصرة .
يرغب في التعاون مع الاتراك ، واقترح بأنه يجب أن تكون له سلطة القبض
على الاشخاص السيئ السلوك على كلا الضفتين من النهر . وقد أبدى
الباب العالي أيضاً استعداداً للدخول في بعض الترتيبات إلا أن الحكومة

الايرائية رفضت ان تلزم نفسها بأي شيء له طبيعة اتفاقية لتسليم المجرمين لتركيا ، وهكذا فشلت الاقتراحات البريطانية .

وكانت النتيجة الطبيعية للتعاون غير المكتمل أن تجددت المتاعب حال مغادرة السفينة سفينكس النهر في بداية يناير سنة ١٩٠٥ . ففي الحادي عشر من نفس الشهر اقترفت القرصنة المعتادة على قارب كويتي في شط العرب ، وحدث في بداية مارس هجوم أكثر خطورة على قارب من البحرين في مكان لا يبعد كثيراً عن البصرة قتل فيه القبطان الذي كان من رعايا شيخ الكويت . كما وقعت أيضاً حادثة واحدة او حادثتان أقل أهمية . وأعقب ذلك فترة هدوء يظهر أنها أدت جزئياً الى توطين شيخ المحمرة لما يقارب من ١٥٠٠ من رجال قبيلة عيدان في الاراضي البور المجاورة للقصبة .

وبعد سنة ١٨٩٨ وهي السنة التي قامت فيها الحكومة البريطانية بمشاركتها الاولى في حراسة شط العرب خلال موسم الثمر ، ظلّ النهر وما عليه في افتقار للأمان خلال أشهر العمل ، فقد استمر وقوع أعمال القرصنة في فترات غير محددة رافق بعضها خسارة في الارواح دون ان يقدم الجناة ولو في حالة واحدة إلى المحاكمة أو يحصل تعويض عن الخسائر المادية التي وقعت على المراكب الهندية البريطانية التي تحمل العلم البريطاني والتي تعرضت تعرضاً غريباً لفتك العصابات الصغيرة ، اذ أن بحارتها فضلاً عن فرعهم الشديد كانوا غير مسلحين .

وعلى الرغم من ذلك كله زادت الشحنات الهندية المتجهة الى البصرة . ويعزى الامر جزئياً الى زيادة الامن على النهر خلال مواسم النخيل .



علاقات العراق التركي مع الدول الاجنبية الاوروبية الاخرى غير بريطانيا ١٨٧٦ - ١٩٠٥

كانت الدولة الاوروبية الوحيدة المثلة في بغداد في بداية هذه الفترة
عدا بريطانيا هي الجمهورية الفرنسية ، وقد أجريت عمليات تنقيب عن
الآثار التاريخية في طالو من سنة ١٨٧٧ الى سنة ١٩٠٠ بإشراف السيد
دي سرزيك الذي عمل أثناء هذه الفترة كنائب لقنصل فرنسا في البصرة
وعمل في جزء آخر منها كقنصل لفرنسا في بغداد . وكان لهذه العمليات
أهمية بالغة .

أما بالنسبة لروسيا فإنها لم تبد أي دلائل اهتمام بالاقليم ، غير أن الحالية
الارمنية التي كانت تتظاهر بالولاء للحكومة التركية إنما كانت في
الحقيقة ذات ميول روسية . ومن المعتقد ان الحكومة الروسية كانت على
علم كاف بشئون العراق التركي عن طريق وكلاء من الارمن .

وقد اعارت مختلف الدول الاوروبية في الفترة الاخيرة اهتمامها
للعراق التركي في عصر عبدالحميد ، فأنشئت قنصلية روسية عامة كما
أنشئت عدة قنصليات أجنبية أخرى كما هو مبين في ملحق الممثلين
الدبلوماسيين والقنصليين .

الولايات المتحدة الامريكية :

وفي سنة ١٨٨٥ زارت بعثة آثار تاريخية امريكية العراق التركي
واجريت بعد ذلك من سنة ١٨٨٧-١٩٠٠ عمليات تنقيب في نغار
بإشراف منقبين امريكيين متعاونين مع جامعة بنسلفانيا .

روسيا في سنة ١٨٨٣ :

وكانت روسيا هي الدولة التي تلي بريطانيا ولها أكثر ارتباط بالاقليم
قبل الشروع في خطط سكة حديد بغداد ، وقد اشتهر في أن روسيا هي
التي حرضت السلطات التركية عندما حاولت هذه منع المراكب
البريطانية من الملاحة على نهر دجلة سنة ١٨٨٣ .

المانيا في سنة ١٨٨٣ :

واحتلت ألمانيا فيما بعد المركز الثاني ، وذلك عقب اتخاذ الترتيبات لمذسكة حديد بغداد ، إلا أنه خلال الفترة التي نحن بصددھا لم تتخذ مصالح كل من ألمانيا وروسيا علماً تجسداً ملحوظاً . وقد أجريت على أية حال تنقييات عن الآثار على نطاق واسع في بابل ابتداء من يناير سنة ١٨٩٨ بإشراف بعثة المانية يرئسھا الدكتور كولديوي .

زيارة المراكب الحربية الروسية للبصرة في مارس سنة ١٩٠٠ :

ومما يجدر ذكره أن بقاء المركب الروسي «جلیاق» في البصرة من الخامس حتى الثالث عشر من مارس سنة ١٩٠٠ ، دفع القنصل الروسي الى انتهاز هذه الفرصة للتظاهر نوعاً ما بالزھو في بغداد . وقد اختصرت السلطات التركية فترة نظام الحجر الصحي تكريماً له من عشرة أيام الى خمسة أيام ، كما وافقت على أية حال لجنة استاينول للشئون الصحية بناء على اعتراضات المندوب البريطاني على توسيع هذا الاستثناء ليشمل جميع السفن الحربية الاجنبية المتجهة الى البصرة ، وهكذا انعكست الفائدة الرئيسية الدائمة لهذا الامتياز على الاسطول البريطاني .



قضايا الملاحة في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥

سيكون من الانسب بحث قضايا الملاحة في العراق التركي كافة في هذه الفترة على الرغم من ان المصالح التي تحتويھا هذه القضايا ذات طابع تركي أجنبي .

اسطول لينش وشركاه :

ففي سنة ١٨٧٦ غرقت السفينة «دجلة» المملوكة لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية (السادة لينش) في نهر دجلة عندما اصطدمت

بحطام مركب أهلي كان قد غرق في قعر النهر قبل سنتين . وقد فشلت جميع الجهود لإعادة تعويمها رغم ارسال غواصين وأجهزة لهذا الغرض من إنجلترا ، وبعد فترة متأخرة استبدلها مالكولم بالسفينة «بلوص لينش» وهو مركب حديدي بمذخنتين طوله ٢٢٥ قدماً وعرضه ٢٩ قدماً وحمولته ٣٨٣ طناً ، وقد بنى هذه السفينة البخارية الجديدة السادة ريني وشركاهم في لندن وبلغت تكاليفها ٢٢,٠٠٠ جنيه قبل أن يتم تجميعها في ورش السادة لينش في ماجيل بالقرب من البصرة حيث صرف على تنصيبها هناك عدة آلاف أخرى من الجنيهات . وكان لها مخطط يتضمن طموحاً أكثر من سابقتها إلا أن حجمها الأكبر لم يكن يخلو من معوقات تبعاً لذلك .

البواخر التركية النهرية سنة ١٨٧٨ :

وكان لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية سنة ١٨٧٨ سفيتان بخارتان تعملان على دجلة ، وقبل أن صافي ارباح عملياتها تبلغ حوالي ٢٥٪ من رأسمالها كل سنة .

أما بواخر الحكومة التركية العاملة على دجلة فقد بلغ عددها سنة ١٨٧٨ سبع بواخر ، وكانت هذه البواخر في سنة ١٨٧٩ تعمل تحت إدارة رئاسة الاسطول التركي في البصرة ، إلا أن هذه الادارة تداولتها الايدي عدة مرات ، وكانت في جميع الاحوال ادارة فاشلة وتختار كيفما اتفق الحال . وكان من عادة تلك الادارة ارسال مركب واحد إلى أعالي الفرات كل سنة فوق مياه فيضان الربيع ، إلا أن تاريخ بدء الرحلة من البصرة كان دائماً غير محدد ، ولم تكن الرحلة التي تزداد في طولها حتى تصل عادة إلى برنجيق مريحة . وكان غالبية موظفي المراكب التركية في هذا الوقت من البريطانيين ، ويعتقد أن صافي ايراد الأسطول النهري التركي السنوي كان بمعدل ٨٪ رغم حالات التعطيل الناشئة عن سوء الادارة .

وحدث أن كان تساقط الثلوج على جبال ارمينيا في شتاء سنة ١٨٧٧—
١٨٧٩ قليلاً جداً ، مما أدى إلى انخفاض مستوى مياه دجلة في الصيف
الذي تلاه انخفاضاً لم يسبق له مثيل . وتلافياً للضرر المتوقع لزراعة الارز
في الجهات المنخفضة من النهر ، دبر والي بغداد حلاً غريباً وذلك بعمل
سد مؤقت عبر القناة الرئيسية عند العزيز «قبر العزيز» مما يؤدي الى
استحالة الملاحة بين البصرة وبغداد دون النقل من مركب إلى آخر . وقد
أثارت هذه الخطة احتجاجات التجار الحادة من مختلف الجنسيات في
بغداد ، وبيّن المحتجون ان خسارة الحكومة التركية لعائدات الجمارك
ربما كانت أكبر من كسبها «أو توفيرها» من الحاصلات الزراعية ، وان
الملاحة في دجلة ربما تأثرت بشكل دائم ، الا أن هذه الحجج لم تغلب
على غيرها عند الوالي ، وعندما كان المشروع على وشك التنفيذ اوقف
فجأة بأمر من استانبول .

هجوم العرب على «خليفة» سنة ١٨٨٠ :

وبينما كانت باخرة شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية «خليفه»
متجهة إلى أعلى دجلة في صباح الثامن من يوليو سنة ١٨٨٠ وعليها البريد
البريطاني وحمولة عادية خفيفة و ٨٠ راكباً ، هاجمها قطاع الطرق العرب
على مسافة عدة أميال من العزيز ، وقد ظهر العرب فجأة من بين بعض
الاعشاب الطويلة التي على ضفة النهر وفتحوا نيراناً سريعة على الباخرة
استمرت حوالي ٤٠ دقيقة ، وتابعوها من على الارض محاولين الصعود إلى
ظهرها ، ولكنهم لم ينجحوا وقد ثبت قائدتها الكابتن كلمتس وكبير
مهندسيها السيد كول في الموقف بيسالة . وفي النهاية كف العرب عن
المطاردة وقد قتل على ظهرها أحد المسافرين ومُوجه الدفة الذي كان من
أهالي البلاد ، وجرح الكابتن كلمتس بطلقة في الرئتين ، وكان الجنحة في
هذا الهجوم من رجال قبيلة آل بو محمد التابعين لنفوذ الشيخ سيحود .
ولا يمكن تحديد الدوافع لهذا الهجوم الذي لم يسبق له مثيل إطلاقاً إلا حب

العرب المعتاد للسلب . وربما تضاعف غرام آل بو محمد هذه المرة رغبة منهم في لفت الأنظار الى استيائهم من الحكومة التركية التي كانت حينئذ قد شردهم لانهم ثاروا عليها ، ولم تتعرض «بلوص لينش» للأذى عندما مرت بعد ذلك بقليل متجهة إلى أسفل النهر لاي اعتداء . وقد زودت خليفة في رحلتها التالية من بغداد إلى البصرة بحراسة تركية مكونة من ٣٠ جندياً كما أمر قارب حربي تركي بالتوجه معها الى البصرة .

وقد قدمت الاحتجاجات فور ذلك الى استانبول ووعد الباب العالي بارسال حملة ضد القبيلة المعتدية ، ووعد بأن تحرس النهر باخرة تركية مسلحة . وفي اغسطس سنة ١٨٨٠ جاء في تقرير أن الشيخ سيحود الذي انسحب الى جزيرة تسمى أبو شدر الواقعة في المستنقعات بين دجلة والفرات فوق نقطة التقائهما في القرنة استطاع رد هجوم قام به أخوه الاكبر الشيخ وادى وأقاربه الآخرون بناء على طلب من السلطات التركية . وقد تكبد أتباعه خسارة بسيطة في حين قتل سبعة من القوة المهاجمة وجرح عشرون . وكانت أطراف المهور الوحيدة التي تمكن المدافعين من التراجع محروسة بالباخرتين التركية «البصرة» على دجلة و «الرصافة» على الفرات . وفي الاخير تقدم صالح بك متصرف العمارة ضد الشيخ سيحود ومعه جنود نظاميون الا أن الشيخ هرب دون ملاقاتهم ، واصبح واضحاً بعد ذلك ان احتمالات القبض عليه صارت ضئيلة ، وعلى أية حال فان معقله في أبو شدر وإن كان قوياً قد هدم .

وقد نهبت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية إلى أنها ستطالب بالتعويض عن الهجوم ، وواصل الرائد مايلز المقيم السياسي البريطاني في بغداد الضغط سواء على الصعيد المحلي أو عن طريق سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في استانبول لاتخاذ اجراءات تأديبية فعالة ، ولكن والي بغداد على ما يظهر جبن عن التصريح باتخاذ الاجراءات الاضطرارية

وكان غير مبال لذلك ، حتى إنه اقترح إلغاء الحراسة العسكرية التركية التي زودت بها البواخر البريطانية . وقيل أخيراً إن الحاج مطير الذي له ضلع في الهجوم على «خليفه» قد القى القبض عليه وحكمت عليه المحكمة التركية في فبراير سنة ١٨٨١ بالإعدام إلا أن الحكم بقي مدة طويلة دون تنفيذ لانه استأنف الحكم في استانبول ولم تعرف النتائج النهائية . واستمر سفير صاحبة الجلالة في استانبول والمقيم البريطاني في بغداد في مواصلة الضغط في القضية ، ولكن لم يتحقق المزيد من النجاح . ويظهر أن السلطات التركية كانت قلقة على مصالحة الشيخ سيحود أكثر من تأديبه وقد توهمت أنه هاجر إلى إيران مع أنه في الحقيقة كان ما يزال محتبئاً في مستنقعات دجلة . وجاء في تقرير أنها عرضت عليه لإيجار بعض اراضي الدولة في حالة حضوره شخصياً ، إلا أنه لم يبد اهتماماً بالاقتراح وربما كان ذلك غطاءً لخطوة القبض عليه عن طريق الخيانة .

وقد أصر الباب العالي عقب تقارير المقيم البريطاني في بغداد والتي وصفت الوضع بأنه غير مطمئن وطالبت بارسال مراكب حربية بريطانية إلى البصرة ، أصر على أنها غير صحيحة ، وأكد الباب العالي ثقته بقول والي بغداد إن «السلامة على النهر لم تترك شيئاً للتوضيح» وبعد ذلك بعدة سنوات وكما مر معنا سابقاً خلق الشيخ سيحود متاعب أكثر للسلطات التركية .

قضية حق البواخر البريطانية في فطر الصنادل سنة ١٨٨٠-١٨٨١ :

وفي غضون ذلك قام خلاف حول حق البواخر النهرية البريطانية في جر الصنادل على نهر دجلة . وقد بدأت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية عمليات الحر في بداية سنة ١٨٨٠ بعد أن قدمت لإخطاراً لمدة ٦ أشهر عما تعتم على القيام به من استعمال الصنادل ، ولكن حدث في مارس من نفس السنة ، بعد أن انقضى ثلاثة أشهر على استعمال أحد الصنادل وبعد أن

قام صندل آخر بعدة رحلات أن اعترض والي بغداد على العملية وأشار إلى أن الصنادل يجب ألا تقطر إلى أن تستلم إذناً خاصاً بذلك من استانبول .

وكانت حجة الوالي التي سرعان ما تبنتها الحكومة التركية هي أن التصريح المعطى للسادة لينش وشركاه (أو بالاحرى مثلما اعتبره الباب العالي) ضمن للشركة البريطانية تسيير باخرتين فقط . وبما أن الصنادل لم تذكر في فرمان فان (الباب العالي) يعتبر أنه ليس باستطاعة السادة لينش استعمال أي منها دون مصادقة خاصة من السلطات التركية . أما الشركة من جانبها فأنها كانت مقتنعة بأنه لم تتخذ في الماضي أية معارضة لقطر البواخر البريطانية لقوارب أهلية عندما يتطلب الامر ذلك ، وأنه لا يوجد خلاف في المبدأ بين جر القوارب الأهلية او قطر الصنادل ، وأن حق تسيير بواخر يقتضي حق استعمالها بأية طريقة يمكن استخدام البواخر فيها ، وذلك يشمل سحب الصنادل . وأخيراً فان الصنادل كانت تقطر من قبل بواخر الاسطول النهري التركي ، وكان الهدف من الحدال على ما يظهر ان يوضح أنه كان مسموحاً لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية استعمال الصنادل في سنة ١٨٨١ عندما كان النقص في البواخر في بلاد ما بين النهرين قائماً ، ولذا فانه يجب استمرارها في استعمال الصنادل .

وأثناء المفاوضات قام السيد بلاودن المقيم البريطاني في بغداد بالتدقيق الشامل في الاصول القانونية والتاريخية لحقوق الملاحة البريطانية في بلاد الرافدين ، وقد سجل استنتاجاته بجلاء وبراعة في رسالة رسمية أشار فيها السيد إلى أنه بالإضافة الى الترخيص المحلي واجازات من انواع مختلفة ضمنتها المادة ٢٢ من اتفاقية الامتيازات الاجنبية لسنة ١٦٦١ المعقودة بين بريطانيا وتركيا وأكدها معاهدة سنة ١٨٦١ التجارية كان ثمة ترخيص عام لحرية الملاحة البريطانية في جميع المياه التركية .

حماية البواخر البريطانية في دجلة سنة ١٨٨٣ :

وحدث في ابريل سنة ١٨٨٣ بعد الفوضى التي سادت دجلة بالقرب من العمارة أن أعيد تزويد البواخر النهرية البريطانية بالحراسة العسكرية التركية حيث كان الحراس يتنقلون معها كمسافرين على ظهر المركب .

محاولة الحكومة التركية منع الملاحة البريطانية في دجلة سنة ١٨٨٣ :

وفي مايو سنة ١٨٨٣ ارادت شركة الملاحة البخارية في الفرات ودجلة إضافة المركب الحديد «المجيدية» لاسطولها ، الا أن والي بغداد أصر في مراسلاته مع المقيم البريطاني ، على أن الشركة قد خول لها حق امتلاك مركبين فقط ، وفي حالة ما اذا وجدت ضرورة لاستبدال واحدة من سفنها فان ذلك يجب أن يكون بسفينة من نفس الحجم . وربما لوحظ الافتراض بأن (المجيدية) أكبر من أية باخرة استخدمتها الشركة ، ولكن مع ان عرضها كان يفوق عرض (بلوص لينش) بستة أقدام حيث يعطيه ذلك غاطساً ضحلاً فان حمولتها أقل بعشرة أطنان ، وهكذا كشف من البداية عن أن الاعتراض على الحجم ليس له ما يبرره وأنه معقول كما بين سابقاً . وتمسك الوالي بموجب اوامره من استانبول وبمقتضى فقرات الترخيص (المفترض) بحجة ان الشركة ليس لها حق الملاحة في دجلة على الاطلاق ، ولكن لها الحق على الفرات فقط . وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ طلب رسمياً من الرائد تويدي منع بواخر السادة لينش وشركاه من دخول دجلة . وعلى اثر ذلك أبرق المقيم إلى سفير صاحبة الجلالة في استانبول مشيراً إلى الموضوع .

وفي ٢٨ يونيو منعت باخرة بريطانية (١) من حمل شحنتها من بغداد ، وأبلغ الوالي المقيم في نفس اليوم بأنه تلقى اوامر برقية من استانبول تحظر

(١) سميت هذه الباطرة في المراسلات «بالموصل» ولكن ربما كان المعنى بها «المجيدية» حيث كان هناك باخرة تركية تسمى «الموصل» .

على البواخر البريطانية دخول دجلة . وطلب الرائد تويندي تأجيل تنفيذ الاوامر اذ أن الموضوع تحت المداولة في استانبول إلا أن الوالي أجاب : «يشرفني أن أكرر الإخطار الذي كان قد قدم اليكم ، اذ أن امتياز السادة لينش وشركاه يتعلق بالفرات فقط ، وأن الحكومة العثمانية قد قررت أخيراً منعهم من الاحتفاظ ببواخر في دجلة ، وحيث أن «المجيدية» على أية حال قد وصلت بغداد قبل تسلم تعليمات الحكومة التركية فيسمح لها بتفريغ شحنتها وأضاف الوالي : «وقد أعطيت الاوامر النهائية لقبطان باخرتنا في القرنة وروساء البواخر الاخرى مطالباً إياهم من الآن فصاعداً عدم اعطاء أية حمولة لبواخر لينش . وانه أيضاً في حالة رغبتهم في السير على دجلة والرجوع الى بغداد فانه من الضروري اعاقبتهم وعدم افساح الطريق لهم للدخول الى دجلة » .

وقد احتج المقيم البريطاني على ذلك وأشار إلى العواقب الخطيرة التي تهدد هذه الخطوة بإثارتها ، واعترض مرة أخرى على ما تشمله من تدخل في الخدمات البريدية البريطانية ، إلا أن الوالي أجاب بأنه مجرد شخص يعمل بموجب التعليمات وان البريد البريطاني يمكن ارساله ببخرة تركية . وفي ٥ يولييه ارسلت الجندرمه تطبيقاً للادعاءات التركية إلى ظهر «المجيدية» التي كانت تستعد لرحلتها أسفل النهر ، فمنعوا المسافرين والشحنات من الوصول الى المركب ، ومارسوا وسائل متعددة لإهانة ومضايقة موظفيها وبحارتيها ونقلت بضائع المواطنين التي كانوا ينوون نقلها على «المجيدية» إلى البخرة التركية «الفرات» بدلا منها بناء على تلقين موظفي الجمارك التركية لهم . وفي ٦ يولييه تركت «المجيدية» بغداد متوجهة الى البصرة وعليها البريد البريطاني ، ونظراً لخلوها التام وخفتها فان بحارها كان يعرضها للخطر . وكانت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية تنقل الرسائل التركية الرسمية في مختلف الأوقات مجاناً كما كانت ترتبط بعقود لتسليم البضائع . كما أنها استوجرت لنقل حمولات من البصرة لاعادة تصديرها الى الجهات الأعلى لذا فان الشركة قد استاءت

جداً بطبيعة الحال من هذه المعاملة القظة وأشارت مطالبة عن خسائرها راجية مساندة حكومة صاحبة الجلالة . وقد بعث المقيم البريطاني تبعاً لذلك باحتجاج رسمي مختصر آخر الى الوالي ، إلا أن هذا لم يلتفت اليه . وقد شاهد الرائد تويدي دلائل اضطراب في المدينة وخشي منه أن يؤدي إلى قلق تعرض حياة وممتلكات جميع الاوروبيين في بغداد للخطر ، ولذا قام ببحث الامر مع زميله الفرنسي والروسي ، وكذلك الصعوبات التي يلاقها في الولاية . وقد وعد الأول بمساعدته بتوجيه خطاب رسمي إلى الوالي إلا أن الأخير قال بأن رأيه لا يؤيد وجود أي خطر ورفض اتخاذ أي عمل .

وفي ١٤ يولييه وصلت باخرة بريد بريطانية ومن الواضح أنها الباخرة «خليفه» قادمة من البصرة ، وقد وضعت على ظهرها في الحال حراسة تركية ولم يسمح سواء للبحارة او الركاب بالتزول الى الارض كما منع أيضاً انزال طرود البريد البريطانية الى الارض . وفي المساء ارسل الرائد تويدي ترجيحاً ليجتمع عند الوالي على اجراءاته بأسلوب ودي غير رسمي ، إلا أن الوالي كان في جميع النقاط «متشدداً ومصمماً» مع أن اسلوبه كان مجاملاً وان ما قاله عن الطرود البريدية كان لمجرد أنه يود أن يضطروهم (حرفياً) لارسالها الى البصرة ثم احضارها الى هنا مرة أخرى على ظهر باخرة «تركية» . وفي ١٥ يولييه تركت «خليفه» بغداد متوجهة إلى البصرة .

ومن الواضح ان السلطات التركية كانت تخشى اللجوء الى القوة في منع السفينة من المغادرة بعد أن كانت السلطات هددت بعمل ذلك . ويظهر ان الباخرة قد اضطرت لحمل رسائل البريد فقط دون حمولة أو ركاب .

وقد وصف المقيم البريطاني تأثير الاجراءات التي اتخذتها السلطات التركية بما يلي : « ان قوتنا المنظورة (وغير المنظورة) تختبر من بعد الآن

كل يوم بسبب وجود جميع رعايا صاحبة الجلالة من المواطنين الهنود والآخرين في هذا المكان » ومضى أبعد من ذلك في ملاحظاته العامة :
وان الوضع في نظر هؤلاء الناس الجهلة أصبح وكأنه يشبه حرباً قد اندلعت بين إنجلترا والباب العالي ، وقد انحصرت الاعمال العدائية لمدة ثلاثة أسابيع على جانب واحد ومن الطبيعي أن تكون وجهة النظر هذه خاطئة ، ولكن مظاهرها أخذت منذ البداية تخطو إلى أبعد من ذلك .



كما بلغني بشكل موثوق أن مكتب الملاحة العثماني قد لجأ الى رفع أسعار أجرة نقل البضائع بعد أن توقفت تجارتنا وتحول سير التجارة جميعها الى يد هذا المكتب لفترة قصيرة . وقد أدى هذا الامر إلى نفور الكثير من كبار أصحاب رؤوس الأموال والتجار الذين كانوا قد تواطأوا في التمهيد لهذه الضريبة الحالية . والحقيقة ان الملاحة في دجلة بين البصرة وبغداد كانت في قبضة فوضى الادارة التركية وجشعها وستنهار تدريجياً . ولا يوجد أحد من أصحاب رؤوس الأموال مهما كانت مخاطرته عظيمة من يستطيع المحافظة على مركزه طويلاً تحت رحمة حكومة مترددة مثل هذه الحكومة ، وإن تجارة البلاد سوف تركز إلى القنوات القديمة أي بالزوارق الشعبية التي يسيرها أناس فقراء جداً وفي عى عن التفكير بأي شيء أفضل مما في مقدورهم عمله ، ومع خضوعهم للاغتصاب إلا أنهم يلجأون الآن للتملص منه عن طريق الرشوة او الاحتيال وقيادة حياة المخاطر التي تعود الاسيويون عليها كقاعدة لهم في حياتهم .

وقد اتخذت الحكومة أثناء ذلك تدابير فورية في استانبول ولندن لرفع الحظر عن الملاحة البريطانية . وفي ٤ أغسطس قام موسوروس باشا بإبلاغ سكرتارية دولة صاحبة الجلالة للشئون الخارجية بأن «الباب العالي قرر مؤقتاً إلغاء الاجراءات التي اتخذتها السلطات في بغداد فيما يتعلق بملاحه مراكب السادة لينش وشركاه في نهر دجلة » لإلأنه أوضح بأن هذا القرار مقيد بثلاثة شروط :-

١ - يجب ألا يفسر هذا القرار بأية حال من الاحوال بأنه اذتياب
او تقليل من قيمة الحقوق التي يدعيها الباب العالي بخصوص الملاحة
في دجلة .

٢ - ان مسألة هذه الحقوق ومدى طبيعة الامتيازات التي منحت
للشركة يجب تدقيقها ومناقشتها بين الحكومتين .

٣ - يجب الا تكون هناك قضية للمطالبة بالتعويض بسبب ما حدث .
وقد ابلغ لورد جرانفيل السفير التركي أنه لا يستطيع قبول الشرط
الاخير من هذه الشروط .

وفي ٤ أغسطس توقفت عمليات مقاومة شركة الفرات ودجلة
للملاحة البخارية في العراق التركي . وفي ٢٠ أغسطس انهتت المقاومة
لها نهائياً .

ويظهر من الملاحظات التي قدمها السفير التركي في لندن إلى السبر
ج . بونيفوت في ١٥ أغسطس ان الوثائق المتعلقة بالملاحة البريطانية على
دجلة والفرات وخاصة تلك التي عينت فيها تسوية سنة ١٨٤٦ قد ترجمت
من قبل السلطات البريطانية والتركية بشكل مغاير إلا أنه لم يظهر من
مناقشة ترجمتها المناسبة أن هذه المناقشات ستؤدي إلى نتيجة أو إلى
اتفاق عام حسب ما تؤديه من معنى .

ويعزى تدخل الحكومة التركية في الملاحة البريطانية سنة ١٨٨٣ جزئياً
على ما يبدو ، وكما ذكر الرائد تويدي ، الى دسائس مطامح محلية (١)
لاحتكار الملاحة في دجلة . ومن الواضح ان الباب العالي لم يكتشف إلا
سنة ١٨٨١ أن فرمان سنة ١٨٤٣ يشير إلى الفرات وليس الى دجلة وإلا
لكان من المحتمل أن يضطره ذلك العمل به بعض الشيء . كما لوحظ أيضاً

(١) قيل ان مؤسسة يهودية في بغداد قد قدمت طلباً لذلك وانها حصلت
على ترخيص لها بالملاحة .

أن التدخل هذا قد اتفق وقوعه مع ظهور القنصل الروسي لأول مرة في بغداد حيث لم يكن فيها إلا القليل من رعايا روسيا الأوروبيين هذا اذا وجلوا ولم تكن التجارة الروسية قد وجدت بعد .

انشاء شركة ملاحية عثمانية سنة ١٨٩٤ :

وقد تم التصديق على تكوين شركة عثمان للملاحة على دجلة والفرات بمرسوم امبراطوري سنة ١٨٩٢ . وقد ظهر ان هذه الخطة التي تبنتها تركيا منذ سنة ١٨٨٣ والتي كانت على وشك التحقيق (٢) سنة ١٨٨٨ على ارتباط بخطة أخرى لري الاراضي على جانبي دجلة مما اشترته الدائرة السنية او إدارة املاك السلطان الخاصة . وكان من المعلوم عن الشركة الجديلة هذه والتي كان يتوقع ان يكون رأسمالها ١٠٠,٠٠٠ جنيه أنها سوف تتمتع بمساندة الحكومة التركية الكاملة وانها ستستخدم أربع بواخر . وقد اوصت وزارة البحرية التركية فعلا على باخرتين من لندن مما يشهد بشكل كاف على الرعاية الرسمية التي توفرت لها إلا أن إحدى هذه البواخر فقدت مع كل من عليها في رحلتها الى الخارج وحولت الأخرى إلى استانبول .

تعطل الملاحة على دجلة ومحاولات او اقتراحات معالجتها

١٨٩٨ - ١٨٩٩ :

وبدأت جوالي سنة ١٨٩٨ مواجهة صعوبة شادة في فصل انخفاض المياه في الملاحة بين القرنة والعمارة وبين كوت العمارة وبغداد أيضاً ، وقد تعرض الجزء الاكثر انخفاضاً من القطعين المذكورين والذي يعرف عادة «بالمستنقعات» الى خراب أكثر بسبب قنوات الري التي عملها العرب والتي وجهت فتحاتها في اتجاه معاكس للتيار ، وكذلك لكونها واقعة تحت ادارتهم غير الخاضعة لاي اشراف علمي مما نزع بها دائماً الى

(٢) طلب مؤسسوها سنة ١٨٨٨ ايقاف البواخر البريطانية الا انه لم يكن بإمكانهم الحصول على ذلك .

التوسع وسحب مياه أكثر وأكثر من النهر وهكذا انخفض عمقها فغمرت الاراضي على كلا الجانبين .

وقد بذلت السلطات التركية بعض الجهود لمقاومة الضرر الا ان الاموال التي رصدتها الحكومة التركية لم تكن كافية كما ان أصحاب القنوات العرب امتنعوا من التدخل الرسمي في أملاكهم . وفي شتاء سنة ١٨٩٨-١٨٩٩ هاجم القبائل بعض الموظفين الاتراك الذين استخدموا للعمل هناك وجردوهم من ملابسهم واضطروهم للقرار حفاظاً على أرواحهم وليس عليهم من الملابس الا سراويل الكتان .

واقترحت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية التي رأت خطورة تهديد مصالحها بأنه يجب على الباب العالي أن يتحرك ويمنح الحالة على النهر اهتماماً فورياً وخاصة الجزء الواقع بين القرنة والعمارة ، وان يتخذ التدابير لاغلاق أكثر القنوات لإضراراً بالنهر والاصرار على تغيير رؤوس فتحات الري حتى تكون في اتجاه تيار الماء . واقترحت الشركة أيضاً أن يلحق مهندس من مؤسسة هندية بالمقمية البريطانية في بغداد على أن تدفع حكومة الهند والوطن معاً مرتبه بنسبة متساوية لكي يقدم المشورة لما يتطلبه العمل ، ويشرف على تنفيذه .

وقد ارسلت هذه الخطة الى الحكومة الهندية والى المقيم في بغداد لأخذ رأيها فيها الا أن الجهة الاخيرة لم توافق عليها مشيرة إلى ان النفقات التي تنطوي عليها ربما كانت أكثر مما باستطاعة الحكومة التركية مواجهته ، وأنه ربما تأثر بها ري ممتلكات السلطان الخاصة وأنها ستثير بالتأكيد معارضة القبائل العربية .

قضية جر الصنادل من قبل البواخر البريطانية ١٨٩٢-١٨٩٩ :

بقيت في غضون ذلك قضية استخدام شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية الصنادل دون بت فيها ، وقد استخدمت الشركة صنادل ولكن باذن فقط . وفي سنة ١٨٩٢ عندما تكونت شركة الملاحة العثمانية

الجديدة التي ذكرت سابقاً اقترح الممثل المحلي للسادة لينش الذي لم يعاود الضغط للمزيد من التسهيلات بأنه يجب ازالة جميع القيود المفروضة على استعمال الشركة للصنادل إلا أن سفير صاحبة الجلالة في استانبول اعتبر أن الوقت لم يحن بعد لتقديم مثل هذا الطلب .

وفي سنة ١٨٩٩ عملت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية مرة أخرى على تسهيل الملاحة المعطلة في النهر ، وذلك بالسعي للحصول على اذن واضح لاستعمال الصنادل في فصل انخفاض المياه او على الافضل السماح لها باستخدام باخرة . وفي يونيو من السنة ذاتها استطاع السير ن. اوكونور سفير صاحبة الجلالة في استانبول الحصول بحجة الضرر الذي لحق بالملاحة على دجلة ، والذي لم تستطع الحكومة التركية معالجته ، على استصدار كتاب وزاري الى والي بغداد يسمح فيه للبواخر البريطانية بقطر الصنادل . وفي أغسطس سحب الاذن الذي منح بأمر من صاحب الجلالة السلطان مرة أخرى ولكن حيث إن التعليقات لم تعط للشركة البريطانية بمنع استعمال الصنادل فان حكومة صاحبة الجلالة أذنت للشركة بالاستمرار في العملية عندما يكون عندها شحنات متراكمة ما لم تمنع الشركة رسمياً عن ذلك وبأوامر خطية .

وهكذا بقيت المسألة أخيراً على حالتها الراهنة مع أن سفير صاحبة الجلالة طالب بأن التصريح الممنوح لا يمكن الغاؤه .

تراكم الشحنات في البصرة ١٩٠٤-١٩٠٥ :

وفي نهاية عام ١٩٠٢ تكهست الشحنات في البصرة بكمية ملحوظة نظراً لعدم مقدرة شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية على نقل البضائع المرسلة اليها لتوصيلها الى بغداد حال تسلمها بسبب تقييد وسائل النقل .

وقد بلغت كمية البضائع المتراكمة والملقاة في مستودعاتها في البصرة في الأول من ديسمبر سنة ١٩٠٢-٢٠٢٦ طناً ، وقد زاد المشكلة تعقيداً

عدم الطمأنينة على النهر مما دفع الحكومة التركية الى ان تمنع مؤقتاً تحميل البضائع القيمة في مراكب شراعية أهليه . واقترح الرائد نيومارش المقيم البريطاني في بغداد ازاء هذه الظروف تقديم طلب الى الباب العالي نيابة عن الشركة لمنحها حق استعمال باخرة ثالثة ، إلا أنه لم يظهر من سجلات الحكومة الهندية فيما اذا كانت قد اتخذت اجراء ما بذلك الخصوص في استانبول . وبحلول شهر سبتمبر سنة ١٩٠٣ كانت مشكلة تكديس البضائع قد حلت وفقدت المناقشات التي ترتبت على ذلك ما يبررها .

انشاء مكتب الملاحة الحميدية «التركي» ١٨٩٠-١٨٩٤ :

وكانت البواخر التركية العاملة على أنهار العراق تشغل من قبل الإدارة العثمانية التي كانت فرعاً من وزارة البحرية التركية . وحدث في وقت مبكر من سنة ١٩٠٤ أن حولت المراكب والآلات الهندسية والمكاتب والممتلكات الادارية الاخرى الى الدائرة السنوية (١) وهي ادارة الخاصة الملكية للسلطان مقابل دفع مبلغ ٩,٥٠٠ جنيه تركي . وقد سميت الادارة الجديدة هذه التي شكلت ادارة الخاصة الملكية بمكتب الملاحة الحميدية ، وقد كان عدد البواخر التي اضطلع بها المكتب عند تكوينه اربع بوآخر ، «بغداددي» و «الفرات» و «الرصافة» و «الموصل» ، مع صندلين وباخرتين جديدتين هما «الحميدية» و «البرهانية» اللتين بنيتا في اسكتلندا والحقتا جميعاً بالمكتب في السنة الاولى من عملهما بالإضافة إلى اربعة صنادل جديدة .. ومع أن الباخرتين الجديدتين لم تكونا وفق مواصفات العقد إلا أنهما كانتا حديثتين من الدرجة الاولى ومزودتين بالإضاءة الكهربائية والأنوار الكاشفة وهما من كل جهة ارقى من أي شيء تمتلكه شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية .

(١) ستجد بياناً كاملاً من الدائرة السنوية في العراق التركي في المجلد الثاني من هذا الدليل في بند العراق التركي ص ٨٦١ - ٨٦٨ .

وقد استخدم النفوذ الرسمي لتحويل العملاء من الشركة البريطانية الى خط السلطان ولكن لم يتوفر لذلك النجاح . وكان متوقعا أن تؤدي المنافسة الى تخفيض أجور النقل مما يفيد منه التجارة عادة بما فيها تجارة التجار البريطانيين .

طلب السادة لينش الترخيص لهم بتسيير باخرة ثالثة سنة ١٩٠٥ :

وفي سبتمبر سنة ١٩٠٥ طلبت شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية بواسطة المقيم البريطاني في بغداد مساعدة حكومة صاحبة الجلالة في الحصول على ترخيص لتسيير باخرة ثالثة على دجلة إلا أن السفير البريطاني في استانبول اعتبر أنه لا يمكن للطلب في الوقت الحاضر أن ينال أي أمل بالنجاح .

محاولة السير ج. مكينزي استئجار البواخر التركية :

وجرت في اكتوبر سنة ١٩٠٥ محاولة لتأجير تشغيل مكتب الملاحة الحميدية التركي لمدة ٣٠ سنة للسيد سي. ثيودوريدي وهو وكيل بواخر في استانبول والسير جورج مكينزي الممول الرئيسي للمؤسسة البريطانية المعروفة باسم جراي ومكينزي وشركاهم في البصرة مقابل قرض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه تركي على أن يتقسم صافي الدخل السنوي ، بعد عمل احتياطي لتأمين وفائدة القرض البالغة ٥٪ وخصم ٣٪ سنوياً لدفع الدين المستهلك وجميع النفقات المنصرفة ، بين ادارة الخاصة الملكية والمستأجرين بنسبة ٩:١ ويشمل هذا المخطط مثلما كان الحال احتكاراً لحقوق الملاحة على دجلة وشط العرب والفرات عدا عن كونه ضد السادة لينش وأنه سوف يضع كافة النقل النهري في العراق التركي تحت السيطرة البريطانية وأنه يمكن أن يدخل في نفس الوقت العنصر المفيد من المنافسة الفعالة الذي بقي ناقصاً حتى الآن ، وعلى أية حال فان المفاوضات المتعلقة بهذا الشأن قد انتهت على ما يبدو بالفشل .

قضايا الري وضبط الأنهار في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥

تعتبر امور الري وضبط دجلة والفرات لمنع الفيضانات من الشؤون الحيوية ان لم تكن ذات الاهمية القصوى في العراق التركي ، ولم يبدأ مع ذلك بابلائها الاهتمام الذي تستحقه في عصر عبد الحميد .

الفرات :

ومشكلة العراق الرئيسية في الفرات هي اولا حركة النهر في الجهة الغربية خارج قناته الخاصة وجريانه عبر الحلة في قناة أخرى تعرف بشط الهندية المارة بطويريج والكوفة ، وثانياً ميل النهر في جزء منه إلى الاندفاع خارج ضفته اليسرى أعلى المسيب وغمره الاراضي الواقعة بينها وبين بغداد .

وفي سنة ١٨٧٨ كان أكثر من نصف مياه الفرات ما يزال كحاله في سنة ١٨٤٩ يتدفق في قناة الحلة ، إلا أن التيار الرئيسي في سنة ١٨٨٦ كان قد سحب (١) الى الهندية وكانت النتيجة أن هددت الزراعة على القناة السابقة بالزوال في حين ان الاراضي التي تقع على المجرى الجديد للنهر أصبحت معرضة للفيضانات المدمرة . وقد حصلت الحكومة التركية على خدمات السيد م. شكوندوفر المهندس الفرنسي الذي أقام سداً صغيراً في الهندية على مقربة من رأس القناة سنة ١٨٩٠ او سنة ١٨٩١ وأمكن تحويل النهر عن مجراه القديم بشكل جزئي مؤقت . وفي يولييه سنة ١٩٠٣ تبعثر الجزء الاوسط من السد (٢) وفي السنة التالية كان كل مياه الفرات بالفعل ينحدر في الهندية .

- (١) يعزو السير و . ويلكوكس هذا التغير في هذا الجزء من النهر الى اغلاق مدحت باها لقناة الصغلاوية - راجع الفقرة التالية من هذا المرجع وصفحة ١٢ من كتاب السير و . ويلكوكس « الري في بلاد الرافدين » .
- (٢) ربما لم يقفل المر في الوسط راجع كتاب السير و . ويلكوكس « الري في بلاد الرافدين » ص ١٢ .

وكانت قناة الصقلاوية في الاوقات السابقة تبعد عن ضفة الفرات اليسرى بمسافة قصيرة أعلى الفلوجه ثم تدخل على بعد عدة أميال جنوبي بغداد مكونة مصرفاً للمياه الزائدة عن النهر ، وكان عمقها في سنة ١٨٣٨ كافياً للسماح بمرور باخرة بريطانية ، وفي الفترة الاخيرة قفل مدحت باشا والي بغداد هذه القناة من عند رأسها ليمنع الفيضانات التي تمتد في فصل ارتفاع النهر الى ما يجاور بغداد . وقد أدى هذا العمل ما هو مطلوب منه إلى حد لا بأس به إلا أنه حدث فيما بعد ثغرات في أماكن متعددة على ضفة الفرات اليسرى وكانت الفيضانات تصل من وقت لآخر جدران بغداد . وفي سنة ١٨٧٧ قيل إنه صرف ١٢,٠٠٨ جنيهاً لتقوية سدود الفرات في نقاط مختلفة . ومع أن الأراضي التي تقع شمال غربي بغداد غمرتها المياه المتسربة من النهر في ربيع سنة ١٨٧٨ فان معظمها وجد له في الأخير طريقاً الى دجلة .

دجلة :

أما دجلة فكانت توجد عقبات محددة ترتبط بضبطة ذكرت سابقاً في موضوعات الملاحة ، ويمكن الاضافة الآن بأنه وقعت في سنة ١٨٨٦ مضائق كبيرة لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية من مشروع لإنشاء قناة جديدة من ضفة دجلة اليمنى في الدجيلية على بعد عدة أميال أسفل كوت العمارة بقصد رى الأراضي التي حصلت عليها ادارة الخاصة الملكية للسلطان . ويبدو أن السادة لينش كانوا يحشون من تحويل النهر تحويلاً كبيراً على نحو ما حدث للفرات مع شط العرب . وقد أشاروا إلى مخاوفهم هذه فأعطيت التعليمات لسفير صاحبة الجلالة في استانبول عقب احتجاجاتهم للاتصال مع الباب العالي ، وسواء نفذت القناة بالتالي مع تعديل من قبل الدائرة السنية او لم تنفذ فانه لم يظهر عنها شيء في سجلات الحكومة الهندية وربما بولغ في أهمية المسألة .

مشروعات السير و. ويلكوكس لري بلاد الرافدين :

وبعد طول انتظار بدأ الاهتمام بمسألة رى وضبط الأنهار في بلاد الرافدين ، وكان أصل الموضوع اهتماماً خاصاً بداه المهندس الانجليزي الشهير و. ويلكوكس الذي صمم سد أسوان على النيل والذي كان مديراً لخزانات المياه في مصر . وقد القى في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ في اجتماع للجمعية الجغرافية الخديوية محاضرة (١) عن «تجديد العراق» وضح فيها الاستنتاجات التي توصل اليها فيما يتعلق برى العراق التركي . وكانت معلوماته عن البلاد في ذلك الوقت قد استقى معظمها من كتابات الكوماندو فيلكس جونز من الاسطول الهندي ، وقد زار السير و. ويلكوكس بغداد في شتاء سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وقضى عدة أسابيع في تقصي احوال الاقليم الطبيعية والزراعية ، وبعد عودته الى مصر وضع تقريراً ناقش فيه مسألة وضع سائر الاراضي من هيت وسامراء الى الخليج تحت الري الدائم ، ووضع في المقدمة مشروعين تحضيرين للمباشرة السريعة يعتمد احدهما على دجلة ويعتمد الآخر على الفرات . وتوفر هذه المخططات الاولى استصلاح مليون فدان من الاراضي بتكلفة مقدارها ٧,٥ مليون جنيه استرليني . وتوقع السير و. ويلكوكس مردوداً حسناً لهذه التكاليف . وفي سنة ١٩٠٥ قام السفير البريطاني في استانبول بلفت النظر السلطات الى مشروع الفرات إلا أن المشروع لم يلق الاستحسان بسبب ضخامة التنفيذ الذي يقتضي ضرورة تكوين شركة له . وحتى تعرف الشروط التي تطلبها الشركة فانه سوف لا يعلن عن أي رأي باجازه هذه الخطة وعلى أية حال فان جلالته أبدى رغبة في تزويده بملخص بالتركية عن مقترحات مسر و. ويلكوكس .

(١) ربما يعثر الكاتب الحالي للذكره سلسلة من مصادقاته الشخصية اذ كان موجوداً في القاهرة سنة ١٩٠٣ عندما القى السير و. ويلكوكس محاضراته الاصلية هناك وتمتع معه بضيافة المقيمة السياسية في بغداد سنة ١٩٠٥ عندما كان يهرف عليها الرائد نيو مارش وكان له في الفترة الاخيرة من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١١ عندما عين السير و. ويلكوكس مستشاراً لوزارة الاشغال العامة التركية في العراق التركي علاقات رسمية حيث كان مقيماً سياسياً في بغداد .

مسألة المواصلات البرية في العراق التركي

١٨٧٦ - ١٩٠٤

طريق بغداد - حلب :

على الرغم من التدابير التي اتخذها مدحت باشا قبل بضع سنوات لتأكيد الامن على الطريق المباشر المار في وادي الفرات بين بغداد وحلب إلا أن الطريق ما يزال غير آمن . وقد حدث في يولييه سنة ١٨٧٨ أن نهبت عليه قافلة كانت مسافرة على مقربة من ميا الدين بمبلغ قيل إنه وصل إلى ٣,٠٠٠ جنيه . وكان الطريق الملتف الذي يمر في الموصل وديار بكر ما يزال حتى سنة ١٨٧٨ الطريق الملتف الأكثر تداولاً من قبل المسافرين بين بغداد وحلب . وكانت الحكومة التركية تؤجر الخيل في المراكز التي على هذا الطريق ، كما كانت الطريق من بغداد الى الموصل تمر في موقعي (الصلاحية) وكركوك واربيل وكان عليه ١٣ محطة للتبديل . وكانت اجرة الحصان ٣,٥ قرشاً في الساعة (حوالي ٧ بنسات) وتصل ساعات العمل بين بغداد والموصل الى ١٠٠ ساعة . وعلى أية حال فقد تغلب طريق وادي الفرات شيئاً فشيئاً نظراً لانه أكثر ملاءمة وأقصر طولاً وأخذ الامن يستتب عليه تدريجياً . وبحلول نهاية الفترة التي نحن بصدددها الآن كان هذا الطريق قد حل محل الطريق المنافس له تماماً وبدأت عربات المسافرين تغدو عليه .

ترام بغداد الكاظمية :

واستمر الترام الذي افتتحه مدحت باشا بين بغداد والكاظمية في الازدهار كمشروع تجاري طوال هذه الفترة ، وفي سنة ١٨٧٨ ذكر أن الخط يسدد سنوياً مئة في المئة من التكاليف الاصلية البالغة ١٨,٠٠٠ جنيه مع أن اجرة الرحلة عليه كانت تعادل ٢,٥ بنس فقط وأن أسهم المشروع التي ارغم مدحت باشا مروثوسيه الرسميين على شرائها على غير

رغبة منهم لم يعد بالمستطاع شراؤها في بغداد إذ لا يوجد بائعون لها .
ووصف أحد الرحالة (١) الوضع المحلي للترام بالشكل الآتي :-
« رغم الرد الطبيعي الذي تكون لدى الاتراك حول التبوغ الغربي فإن ذلك لم يمنع البغداديين من إظهار زهوهم بالترام بالقدر الذي يزوه فيه
الفرنسيون بفتح قناة السويس او مد الأمريكيين لسكة حديد نيويورك -
سان فرانسيسكو » .

انشاء بريد تركي بين بغداد ودمشق :

وأنشأت الحكومة التركية سنة ١٨٨١ مواصله بريدية بين بغداد
ودمشق بواسطة الجمل تسير جنبا إلى جنب مع بريد الهجانة البريطاني
القديم . وبهذا توفر خط اتصال بين بغداد واستانبول أكثر سرعة من
ذلك الذي بين الموصل وديار بكر . وربما ينحصر قريبا استعمال الأخير
لنقل الرسائل فقط . ويمكن الحصول على معلومات أكثر عن هذا
البريد الذي استمر وجوده إلى نهاية هذه الفترة في الملحق بعنوان
المواصلات البريدية .

المشاريع البريطانية للسكك الحديدية في العراق التركي ١٨٧٨-١٨٧٩ :

ولقد صرف مبتكرو فكرة سكة حديد وادي الفرات بين البحر
الايض المتوسط والخليج النظر عن فكرتهم سنة ١٨٧٢ بعد ١٦ سنة من
الجهد فشلوا خلالها في تجنيد دعم الحكومة البريطانية المالي . وتلاه
مشروع بريطاني آخر لسكة حديد وادي دجلة . وقد اقترن اسم دوق
سوفرلند بالمخطط الأخير . هذا ويبدو أن السيد أنثرو عندما يش من نجاح
مشروعه الخاص السابق قد اولى المشروع الأخير مساندته . وكان المخطط
الذي ينوى اتباعه ذلك الذي يربط ديار بكر والموصل وبغداد والكويت
بخط حديدي جديد ، وقد سعى للحصول على كفالة من الحكومة
البريطانية بقيمة رأس المال الذي سيصرف على المشروع ويبلغ ٢٠ مليون

(١) مدام بلوفوى « من باريس الى كلدية عبر السويس » .

جنيه إلا أنه لم يستطع الحصول على هذه الكفالة ولحق المشروع بالحديد بمصير سابقه ومن بين الذين شغلوا أنفسهم في المشروع مثلما حدث في المشاريع المنافسة الأخرى والتي أصبحت الآن لا تقل في عددها عن تسعة القائد ف. ل. كبرون من الاسطول الملكي الذي سافر في شتاء سنة ١٨٧٨-١٨٧٩ إلى العراق وعمل مسحاً للأراضي التي سيخترقها الخط .

المشروع الألماني لسكة حديد بغداد وامتيازه ١٨٩٨-١٩٠٥ :

وورد في تقرير سنة ١٨٩٨ وجود مسعى في استانبول لاختذ امتياز لسكة حديد تمتد من البحر الأبيض المتوسط الى الخليج باسم الكونت كابينست وهو من رعايا روسيا . وكان هناك سبب للاعتقاد بأن روسيا تهدف الى انشاء محطة وقود في الكويت وعلى أية حال فان هذا المشروع حتى لو وجد حقيقة فانه لم يكن ليكتمل . وكانت نتيجته الوحيدة عقد اتفاقية هامة كما شرح في الفصل الخاص بتاريخ الكويت بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية وسرت لإشاعات في نفس الوقت تقريباً بمناسبة زيارة امبراطور المانيا لتركيا التي لم تؤخذ في ذلك الوقت على محمل الجد عن مشروع الماني لربط بغداد باستانبول بخط حديدي . وكان المشروع نتيجة طبيعية لتطور المشروع الألماني للخط الحديدي السريع في آسيا الصغرى منذ أن قام البنك الألماني وبنك ورتبرج فريتر سنة ١٨٨٩ في تأسيس سكة حديد الاناضول العثماني .

١٨٩٨ - ١٩٠٣ :

ولا نستطيع الدخول هنا في تفاصيل الخطوات التي قام بها الممولون الالمان أخيراً في تأمين امتياز لتوسيع سكة حديد الاناضول من قونيه الى الخليج او الظروف التي حرمت الممولين البريطانيين من المساهمة في المشروع مع أنهم منحوا الفرصة التي كان من رأي كبار رجال الدولة البريطانيين وجوب قبولها . ويكفي القول بأن انتقال حقوق الافضلية في المشروع الى شركة حديد الاناضول قد صادقت عليها الحكومة

التركية في نهاية عام ١٨٩٨ ووقعت في سنة ١٨٩٩ اتفاقية بالحروف الاولى بين الباب العالي والشركة . وبعد أن دقت بعثة خفية المانية سنة ١٨٩٩-٩٠٠ في نتائج الخط التجارية المتوقعة والمتظرة قلمت مسودة اتفاقية ، وفي ٢١ يناير سنة ١٩٠٢ ظهرت الاتفاقية الى الوجود واخيراً في مارس سنة ١٩٠٣ عقدت اتفاقية منقحة محددة تصادق على المشروع وتحدد في تفصيل كبير طريقة تنفيذه . وورد في اتفاقية سنة ١٩٠٣ أن أصحاب الامتياز تعني شركة سكة حديد الاناضول . وسوف يمر في هذا الملحق كيف تشكلت شركة عثمانية تحت اسم الشركة العثمانية الامبراطورية لسكة حديد بغداد التي حلت محل شركة سكة حديد الاناضول العثمانية ، والتي اقتصت بالخط لحديدي المار بين قونية والخليج مع تفرعاته .. وكانت الشروط والاجراءات التي حددت تنفيذ تكوين شركة سكة حديد بغداد طبقاً للاتفاقية وترتبط بها وتم التوقيع عليهما معاً .

: ١٩٠٥

وحتى نهاية عام ١٩٠٥ لم تقم انشاءات او أعمال مما نص عليه الامتياز في منطقة العراق التركي .

تأثير خط حديد بغداد على المصالح البريطانية :

وإذا تركنا أمر التفاصيل جانباً فاننا يمكن أن نلاحظ أن للمشروع مظهراً فيما يخص بريطانيا بالذات وهو تأثيره البالغ على مركز بريطانيا العسكري والسياسي والتجاري في الخليج ، فقد كان من المعتقد بصفة عامة أن اكمال خط حديدي من القسطنطينية حتى شواطئ الخليج تحت رعاية الالمان والأتراك سيجعلهم يتحكمون فيه بل وينفردون به بل كان يعتقد أيضاً أن اكمال هذا الخط يحمل في طياته تهديداً محتمل الوقوع لهذا المركز ، ولذلك فقد كان ضرورياً أن يمنع تنفيذ المشروع ان كان ذلك ممكناً ، إلا اذا حصلت بريطانيا على نصيب كاف من إدارة الخط الحديدي . وكان ضرورياً كذلك معارضة انشاء ميناء عند نهاية الخط في الخليج

تحت شروط تحول دون صبرورة هذا الميناء خطراً على المصالح البريطانية،
ومهما يكن من شيء فإن هذه الآراء لم تحرز قبولاً دولياً في بادئ الامر،
أما آراء حكومة الهند فيما يتعلق بالمشكلة فقد أرسلتها الى حكومة صاحب
الجلالة في فبراير عام ١٩٠٤ في رسالة رسمية فيما يلي جزء منها :-

« إننا لسنا من أنصار هذه الآراء التي ظهرت في بعض الاوساط
دفاعاً عن مركز بريطانيا العظمى في جنوب إيران والخليج فيما يتعلق
بإنشاء خط حديد بغداد . ونحن لا نوافق على هذه الفكرة التي تقول إن
مصلحتنا السياسية والاستراتيجية في هذه المناطق يمكن أن يحميها حماية
أكيدة تفاهم مع ألمانيا . وفي رأينا أن مصالح ألمانيا في العراق والخليج
ربما كانت عدائية لمصلحتنا أكثر مما هي نافعة لها ، ولا نرى سبباً كافياً
للاعتماد أن هناك تجمعاً دولياً ينبغي علينا أن ننظر اليه كركيزة لمصلحتنا
او تأثيرنا في هذه الناحية . وان هذه الآراء قد قيلت منفصلة عن المشكلة
التي لم يؤخذ رأينا فيها ألا وهي مشكلة الإكمال التام لخطوط حديد آسيا
الصغرى الألمانية حتى الخليج ، لاننا نظن أن أحد مبادئ حكومة جلالة
الملك التي لا يمكن النقاش فيها هو أنه لو أن هذا الخط امتد إلى جنوب
بغداد فإن ذلك لا يمكن أن يتم دون تعاون بريطانيا وموافقتها ، وأنه لا
يمكن اختيار ميناء عند نهاية الخط إلا اذا وافقت بريطانيا كذلك ، وإلا
أذا جعل هذا الميناء مفتوحاً وذا صفة دولية . زد على أنه ذلك حكومة
جلالة الملك لو سلمت بهذه الآراء أيضاً فإننا نعتقد أنه إذا أحبطت ألمانيا
علماً بها فلن ينتج عن ذلك إلا النفع ، وذلك خشية أن تجار بالشكوى من
أنها لم تكن على علم بسياسة بريطانيا أو نواياها ، وذلك عندما يصل
خطها الحديدي إلى بغداد .

وقد استلزمت إقامة هذا الخط الحديدي الذي كان مجرد مشروع
ثم ظهر الى الوجود جمع مبالغ كبيرة من الاموال كراس مال لان
الصعوبات الهندسية في بعض مراحل هذا الخط كانت صعوبات كبيرة ،
وكان يتوقف تطمين المستثمرين على ضمانات مالية من شأن الحكومة

التركية أن تمنحها لاقامة الخط والعمل فيه . وقد أملت بعض السلطات البريطانية أن يكون مثل تلك العقوبات كافياً لتوقف العمل بالمشروع قبل أن يمضي قدماً في التنفيذ ، خصوصاً وأن المتاعب بدأت فعلاً أخطارها بإحجام بريطانيا عن المشاركة في المشروع ، ولكن آمال هذه السلطات كانت باطلة ، فألمانيا كانت مدركة لمشاق وأخطار الانفراد بالمشروع ونقصه به خط بغداد الحديدي ، ولكنها لم تقعد عن القيام به لأنها كانت واثقة من مقلتها السياسية والمالية في أن تنجح في تنفيذه حتى ولو كانت بمفردها .

والأثر الوحيد الواضح الذي نشأ عن موقف بريطانيا هو تأجيل القرار الخاص بالموقع الذي يجب أن يصل إليه الخط الحديدي في منطقة الخليج ، وكما بينا في الفصل الخاص بتاريخ الكويت فإنه يبدو أن اللجنة الفنية الألمانية التي زارت كادبامه في خليج الكويت في بداية عام ١٩٠٠ ، قد فضلت اختيار هذا الميناء كنهاية للخط الحديدي ولكن الممثلين السياسيين البريطانيين الذين أوفدوا إلى الباب العالي وإلى السفير الألماني في القسطنطينية في إبريل عام ١٩٠٠ عطلوا ذلك بحجة وضع الكويت السياسي . وعندما قدمت شركة الخطوط الحديدية للناضول إلى الحكومة التركية اقترحات محددة عن اتفاق خطوط حديد بغداد وذلك في خريف عام ١٩٠١ اقترحوا فيما يبدو نهاية للخط عند أسفل شط العرب قرب فاو بدلا من أن تكون النهاية عند الكويت . ومهما يكن من شيء فإن الباب العالي كان يكره الموافقة على هذا التدبير الذي يعني الشك في شرعية دعواه في السيادة على الكويت ، وأخيراً نص في اتفاق عام ١٩٠٣ ، كتسوية ، واغفالا للمشكلة بعض الوقت ، على أن الخط يجب أن يمتد من بغداد ماراً بكربلاء والنجف إلى الزبير والبصرة ، ومن الزبير يجب أن يمتد إلى نقطة على الخليج ، « وذلك عن طريق الاتفاق الودي بين حكومة الامبراطورية العثمانية وصاحب الامتياز » .

العلاقات البريطانية مع العرب والایرانیین فی العراق الترتکی ۱۸۷۶ - ۱۹۰۵

لم یکن ممکناً للبریطانیین موظفین أم مقیمین أم مسافرین فی العراق الترتکی إلا أن یتصلوا بالعرب الذین یكونون عدد السكان جمیعاً فی المنطقة تقریباً ، او الایرانیین الذین تعيش منهم جالیات کبیرة فی الکاظمیة وکربلاء والنجف ، ولكن السلطات الترتکیة المحلية كانت تنظر بریبة کبیرة إلی هذه العلاقات التی تنشأ نتیجة لمثل ذلك الاتصال ، وكانت هذه هی الحال بعد الحرب الروسية عام ۱۸۷۷-۱۸۷۸ .

شک ترکیا فی الاتصالات البریطانیة بالقبائل العربیة ۱۸۷۷ :

ففی عام ۱۸۷۷ وضعت السلطات الرسمية العقبات فی طریق رحلة أزمع القیام بها مسر و . س. بلانش والسیدة آن بلانت بین القبائل العربیة فی شمال بلاد ما بین النهرین ، ولكنهما نجحا أخیراً فی القیام بها . وقد وصف موقف السلطات الترتکیة فی هذا الشأن کما یلی (۱) :-

« لقد كانت الحكومة الترتکیة دائماً تحقق علی الدسائس الاجنبیة بین قبائل البدو التی كان من سیاسة ترکیا أن تبقيهم کالاطفال لا یعلمون شیئاً مما یجری فی العالم الخارجی ، وكان من سیاستها أيضاً أن تبذر الخلافات بینهم . وكما شرحت من قبل ، ولست أدري إن كان ذلك من حسن الطالع او حسن التدبیر ، بأن أكثر القبائل خطراً كانت فی هذا الشتاء مشغولة بحرب أهلیة طاحنة ، وبما لا شک فیہ أن السلطات كانت تعتقد أنه من المؤسف أن یتدخل فی مثل تلك الاحوال التی ترضیها مجرد اناس فضولیین من اوروبا ربما أنہوا إلی البدو أنباء الاحوال السيئة التی تردی فیها السلطان فی بلغاریا ، وبالخصون والطرق الحریریة التی خلت من الجنود فی سوریا . ولقد كان شعار «فرق نسد» شعاراً ممتازاً . وحاول

(۱) کتاب السیدة آن بلانت : بدو الفرات ج ۱ ص ۱۱۰ - ۱۱۱ .

الاوروبيون قبل الآن أن يوحلوا القبائل ضد الحكم العثماني أو يعتقدوا صلحاً بينهم قائماً على دوافع إنسانية حمقاء فما الذي يخشون عليه ما دام كل مطلع شمس قد يجيء بأخبار مشومة تهدد بتداعي الامبراطورية ، ومن المعروف ان إنجلترا كانت لها أطماع في الفرات ، فماذا إذن يكون الاحتمال المرجح إلا أن تكون بعثتنا بعثة شبه رسمية لنعرف واقع هذه البلاد تماماً ؟ » .

وبالرغم من كل شيء فان وساطة القناصل الاجانب كانت ما تزال تطلب أحياناً من قبل البارزين من الغرب الذين كانت لهم مشكلات مع الحكومة التركية ، وفي نفس هذه السنة طلب سمير وهو شيخ من قبيلة شمر الشمالية (وكان طريداً للعدالة) الخدمات الخلية من قبل الرائد نيكسون المفوض البريطاني في بغداد ، ولكن نتيجة هذا الطلب ليست معروفة .

الشعور المحلي نحو الحكومة البريطانية ١٨٧٨ :

وقد صور رحالة بريطاني في عام ١٨٧٨ مشاعر السكان الاكثر تمدناً في المنطقة ممن هم من غير الاثراك على أنها أكثر ميلاً الى الحكومة البريطانية منها للولاء المتحمس للباب العالي ، فلقد قال هذا الرحالة (١) :
« ... بدا أن رجالاً من الامر البغدادي العريقة الذين يدنون بالاسلام وأناساً من العرب والمسيحيين كانوا يعتقدون أن أيام حكم السلطان معدودة وأن استقلاله لم يعد له وجود في الوقت الحاضر .

ولقد سئلت غير مرة من قبل مسلمين من ذوي النوايا الحسنة : لماذا لم تأت إنجلترا وتتسلم مقاليد الامور في الوطن ليطل بعيداً عن الروس ؟ ولقد أنبأوني أن الناس جميعاً سيسرون لهذا التغيير لأن السخرة وضرائب الحرب قد جعلت الناس متذمرين تماماً ، وقالوا : إن البلاد سوف تزدهر لو حكمتها إنجلترا ، فسرعان ما استداد التجارة وتخفي السخرة ،

(١) جيري في كتابه : في تركيا الآسيوية ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

ولقد وجدت أن حضارة يومباي وبهاها قد شغلا فراغاً كبيراً في خيال الناس في بغداد ، وإن التجارة والرخاء والمباني الجميلة في ذلك الميناء الهندي كان مرجعها ، حسيماً ظنوا ، أنها تحت الحكم البريطاني ، فالعرب الذين يزورون يومباي كل عام لأغراض التجارة ليسوا قلة بأي حال ، وعند عودتهم يسهبون في الأوصاف البراقة عن ثرائها وروعها التي يجب أن نعرف أنها تفوق بكثير أي شيء يرونه في بغداد المتخلفة ، ولا يعتبر السكان العرب استبدال حكم السلطان بالحكم البريطاني في هذه المنطقة نكبة بل العكس هو الصحيح . ومن رأي الرجال الذين توفرت لديهم فرص كافية لتكوين رأي صحيح أنه لا يوجد أحد ، باستثناء الموظفين والجنود ، يمكن أن يقاوم أدنى مقاومة لمنع إتمام مثل هذه المهمة ، ولكن الأمر يختلف تماماً عندما يتم هذا الاستبدال فيما إذا كان السكان من العرب الرحل سوف يخضعون طويلاً وعن طيب خاطر لحكم الكفار وخاصة إذا أذكى ذلك فيهم رجال الدس من الخارج . والحرب الطاحنة الطويلة هي الطريقة الوحيدة لربط هذه البلاد إلى بريطانيا ربطاً مستمراً إن كان ذلك شيئاً ممكناً ومطلوباً من الناحية السياسية ، ولكن هذا ليس مطمئناً فالتوسع في ذلك الجزء من العالم سوف يفرض آخر أمر نفسه على أي سياسي انجليزي ، ومن أجل هذا نفسه فقد فوجئت بعدد من الاستفسارات عن إمكانية وضع هذه البلاد تحت الحكم الانجليزي في يوم ما . وهذا الاستنتاج له شقان ، فالسكان بطريقة أو بأخرى قد اقتنعوا بالاعتدال والعدل اللذين يميزان حكمتنا ، كما ان الرأي العام يمهّد الطريق تدريجياً لتغييرات كبيرة .

التدخل البريطاني في مشكلة المنتفك ١٨٨١ :

وفي عام ١٨٨١ أدت الاضطرابات التي هزت منطقة المنتفك وهددت بصورة غير مباشرة الملاحة والتجارة في نهري دجلة والفرات إلى أن يقترح المفوض البريطاني في بغداد «مستر بلاودن» تدخل سفير

صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية ، وقد بين مسر بلاودن أن تأثير «المنتفك» يمكن أن يكون له في بعض الطوارئ فائدة كبرى للمصالح البريطانية وأن اكتساب صداقة تلك القبيلة له ما يبرره . ولهذا فقد أوصى كعلاج للاضطرابات القائمة بأن يعاد إنشاء ولاية البصرة التي ألغيت في العام السابق ، وأن يعين عليها ناصر باشا الذي رأى فيه مسر بلاودن حاكماً قوياً وقديراً وصديقاً للمصالح البريطانية ، ولأنه كان قد تولى سلطة البصرة منذ أعوام قليلة ، ولكنه كان قد أبعد واستبقى في القسطنطينية لأسباب سياسية .

ومهما يكن من شيء فقد فشل ذلك المسعى لانتهاجه وسائل إحياء أساليب كان يمكن أن تنجح في عصر العقيد رولنسون وكابتن كبول ولم يعد ناصر باشا إلى وطنه ولا أعيد إلى السلطة كما اقترح لورد دوفيرين ولم تم إعادة ولاية البصرة إلا بعد ثلاث سنوات كانت نصائح السفير البريطاني وقتها في حكم النسيان .

قضية قاسم باشا الزبير ١٨٨٣ :

وفي عام ١٨٨٣ ألحّت الحاجة بضرورة تقديم الحكومة البريطانية وساطتها الحميدة إلى قاسم باشا الزبير «شلي البصرة» الذي أدى خدمات جليلة عام ١٨٧٢ جعلت القراصنة الذين هاجموا سفينة البريد البريطانية «كشمير» يمثلون أمام العدالة ، والذي استرد جزءاً من الأشياء المنهوبة في ذلك الهجوم . وكان الشلي قد استدعي الى القسطنطينية فيما بعد على اثر شجار مع والي البصرة ، واستبقى هناك برتبة «عضو مجلس الدولة» وهو يكاد يكون نفس الاسلوب الذي اتبع مع ناصر باشا المنتفك .

وعن طريق المفوض البريطاني في الخليج طلب صديق الشلي عيسى بن قرطاس المعونة البريطانية لتأمين إطلاق سراح الشلي . وكان الشيخ عيسى على وشك القيام برحلة إلى القسطنطينية ، ولذا فقد قامت حكومة

الهند بالترتيبات لتقديم الشيخ إلى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية هناك . وعلى أية حال فإن القائم بالأعمال البريطاني رأى أن تدخله ربما يضر بمصالح الشلي أكثر مما يفيدها ، ومن ثم فقد أحجم عن القيام بشيء ، ولم ينجح الشيخ عيسى بن قرطاس في مهمته ، ولكنه قال عند عودته إلى البصرة إن سبب استبقاء قاسم باشا هو أن السلطان قد ارتاب في أنه كان يتأمر لتسليم البصرة إلى البريطانيين ولكنه كان يعامل معاملة طيبة في القسطنطينية وأنه قد تم الصلح هناك بينه وبين ناصر باشا المنتفك الذي كان على خلاف معه من قبل والذي كان مبعداً سياسياً من ولاية البصرة مثل الشلي .

موقف الباب العالي من الموظفين القنصلين الانجليز :

تسلم والي بغداد ووالي اليمن وولاة الاماكن الاخرى للامبراطورية ما يسمى بنشرة سرية من الصدر الاعظم التركي وذلك في عام ١٨٨٤ ، كانت تنتقد السياسة الاجنبية البريطانية انتقاداً مرأ ، وكان يتحتم على متسلم النشرة أن يتحفظ في معاملاته مع الممثلين القنصلين الاجانب وعلى وجه الخصوص مع هؤلاء التابعين لبريطانيا العظمى ، وعلى أية حال فقد كان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن التعليمات التي تتعلق بمعاملة القناصل كانت في الحقيقة لا تعني شيئاً وان النشرة ما كتبت الا لتذاع بهدف ان تحدث انطباعاً في ذهن الحكومة البريطانية .

طلبات رجال قبائل المنتفك الحماية البريطانية ١٨٩٩-١٩٠٢ :

في عام ١٨٩٩ تقدم سليمان بك وهو ابن منصور باشا الذي كان شيخاً سابقاً لقبيلة المنتفك الى قنصل صاحبة الجلالة البريطانية بالبصرة بهدف الحصول على الحماية البريطانية لنفسه ، وربما كان يطلب الجنسية ولكن المستر «رادس لو» رفض طلبه . وقد سعى نفس المسعى أعضاء

بارزون آخرون من نفس القبيلة ، عن طريق وساطة مسلم هندي .
ويبدو ان هؤلاء بعد جبوط مسعاهم لدى الممثل البريطاني بالبصرة
توجهوا إلى القنصل العام الروسي في بغداد ولكن دون نجاح أيضاً .
علاقات الموظفين البريطانيين مع «المجتهدين» الإيرانيين في كربلاء
والنجف ١٩٠٣ :

وسراً على ما أشار به السير ارثر هاردنغ وزير صاحب الجلالة
البريطانية في طهران ، فقد بدلت الجهود عن طريق المفوضية البريطانية
في بغداد للحد من الاعمال التي يقوم بها «المجتهدون» (١) الإيرانيون في
كربلاء والنجف ممن كانوا يسعون بنفوذهم إلى تشجيع معارضة
إجراءات حكومة الشاه في إيران ، ولقد كان السير د. أ. هاردنغ يعتقد
أن الدافع الرئيسي الذي كان يحفز المجتهدين هو الخوف من زيادة خطورة
روسيا في إيران ، ولقد أمل أنه عن طريق الود والعطف من جانب
الوسيط الذي يقوم بهذه المهمة يمكن إقناع قادة الرأي العام الإيراني
هؤلاء بأن يشرحوا آراءهم وأهدافهم الحقيقية والتي كانت غامضة
نوعاً ما ، بل ويوجهوا اليه خطاباً بشأن الموضوع ، ومن ثم فقد أبلغت
الرسالة التالية بعد أن وافق عليها لورد لانزداون وزير خارجية صاحب
الجلالة إلى آغا محمد القروي شاراياني بواسطة ميرزا محمد حسن عمن
الذي كان وقتئذ الترجمان الأول للمفوضية البريطانية في بغداد ثم أصبح
بعد ذلك نائب القنصل في كربلاء ، ولم يكن أحد أنسب منه لإنجاز
مثل تلك المهمة والرسالة هي :

«ان الحكومة البريطانية تظهر قوى الاستقلال ايران، ومصالحها السياسية
مطابقة تماماً للمصالح السياسية لتلك المملكة وإدارتها في وقف «اوض»

(١) المجتهدون : اسم يطلق على كبار علماء الشيعة استناداً الى رأيهم
في ان باب الاجتهاد في الفقه مفتوح وليس قاصراً على الائمة
الاربعة .

هو دليل صغير من أدلة كثيرة تثبت احترامها للديانة الاسلامية التي يدين بها الملايين من رعاياها ، وهي لن تقف في صف أية اجراءات تضر بايران او تضعفها ، ولكنها تستنكر بقوة كل التجاء الى الكراهية الدينية التي ربما كان ضررها على ايران أكثر من نفعها . ومهما قيل عن التعريفة الجمركية الايرانية فانه لم يوافق عليها الروس فحسب بل وافقت عليها انجلترا وتركيا ويمكن تغييرها عن طريق المفاوضات فقط مع تلك الدول الثلاث . انها لمفاوضات يمكن ان تخرج الى صعوبات كبيرة في الوقت الحاضر . ، واذا كان لدى حضرته أية شكاوى فليتوجه بها الى الشاه او الصدر الاعظم بأسلوب لائق ، والى ان يتم ذلك فلننجمد كل كلام يقوله رجال الدين هنا بما يمكن أن يسيء الجهال فهمه ظانين أنه يحرض على أعمال الشغب والعنف » .

وعلى أية حال فقد كانت النتيجة مخيبة للآمال ، فقد اكتفى الشاراياني بالقول إنه قد ارسل تنبيهات الى كل «المجتهدين» في إيران أن يخلدوا الى الهدوء ، وأن يمنعوا الاضطرابات . وفي حين أنه يرغب في التراسل مع سيرا . هاردينج فانه يعتقد - لإظهاراً لهيبته وجلاله - ان الوزير البريطاني يجب ان يرسل الخطاب الاول . وقد بدا أنه يثق في الحكومة البريطانية ويعتقد أنها صديقة لايران حقاً ، ولكنه لم يستطع أن يخفي كرهه لطلب المساعدة من المشركين . ولم يذهب الامر إلى أبعد من هذا فقد أدرك لورد لانزداون أنه لن يجني الكثير من التراسل مع «المجتهد» حتى لو أمكن قيام مثل هذا التراسل . وفي النهاية عام ١٩٠٣ م سيرا . هاردينج ببغداد في طريق عودته إلى طهران من الخليج حيث كان قد قابل لورد كرزون حاكم الهند ، وهكذا تبيأت له الفرصة لكي يدرس على الطبيعة تقريباً مسألة نفوذ «المجتهدين» وصفاتهم .

قضية عبد العلي حوائي ١٩٠٣ :

وفي صيف عام ١٩٠١ طرد من طهران رجل أفغاني من هيراة يدعى عبد العلي لاشراكه في مؤامرة ضد عطا بك أعظم رئيس وزراء

الشاه ، وذهب عبد العلي الى القسطنطينية ومنها الى بغداد ، وأخيراً ذهب الى كربلاء في مايو ١٩٠٣ بعد أن تردد على المفوض البريطاني في بغداد ولم يلق منه تشجيعاً . وقد اشترك بعد وصوله الى كربلاء في القلاقل التي كان يدبرها «المجتهلون» الايرانيون الذين يعيشون في كربلاء والنجف ضد الحكومة القائمة في إيران . وكان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أمين الدولة الذي كان منافساً سياسياً لعطا بك كان يمد عبد العلي هذا بالمال . وقد طلبت الحكومة الايرانية من مفوضية صاحب الجلالة البريطانية إبعاد ذلك الرجل من المدين المقدسة ربما لأنه كان من الرعايا الافغان . وفي الثامن من يوليو عام ١٩٠٣ أبرق سير أ. هاردنغ إلى الرائد نيومارش المفوض البريطاني في بغداد طالباً منه أن يعمل على ترحيل ذلك الرجل إلى مكان آخر دون إكراه . وكان من المتوقع أن تحت الحكومة الايرانية الباب العالي أيضاً ليأمر بإبعاده . وفي السادس عشر من يوليو ارسل عبد العلي إلى الهند على نفقة الحكومة البريطانية ، وبقي هناك حتى بعد سقوط عطا بك وأعوائه . وفي أكتوبر عام ١٩٠٤ أنبئ عبد العلي أنه ليس لدى الحكومة الايرانية اعتراض على عودته إلى العراق التركي ، وقد خُوِّلَ المُنلوب السامي في السند الحق في أن يهيء له المرور إلى بغداد إن رغب في الذهاب إليها ، ولكنه فضل البقاء في الهند ، ولهذا فقد اعتقد سير أ. هاردنغ أن من المحتمل أن يكون الرجل مخبراً سرياً لحساب «المجتهدين» ، ولكن الرائد نيومارش استراح فؤاده لقرار الرجل عدم العودة لأنه كان يعتبره أداة ليست بذات نفع إن لم تكن خطيرة ، ولما كانت هويته واتصالاته بالسلطات البريطانية لا تخفى على أحد فقد اعتبر الرائد أن من المستحيل استخدامه كمخبر سرّي .

ولنعد الآن إلى أمور ذات صبغة سياسية كان الاتراك فيها هم الطرف الايجابي ، أما البريطانيون فالطرف السلبي .

افتراض استخدام نقيب بغداد بين المسلمين البريطانيين ١٨٨٩-١٩٠٥

في عام ١٨٨٠ زار القسطنطينية نقيب بغداد الذي كان حينئذ السيد سليمان او سلمان ومكث فيها ما يقارب من ستة أسابيع ضيفاً على سلطات تركيا ، وكان يعامل معاملة ممتازة للغاية إذ إن مكانه النقيب التي استمدها من انحدره من الشيخ عبد القادر الجيلاني ومن سدائنه لقبر ذلك الولي تمتد الى جميع ارجاء العالم الاسلامي السني بما في ذلك افغانستان والهند وشمال افريقيا . وكانت مكانته الدينية في ذلك الوقت من التعظيم بحيث اضطرت حتى شيخ الاسلام في القسطنطينية الى تقبيل يده . وقد علق السلطان عبد الحميد أهمية كبيرة على مكانته هو كخليفة او رأس للديانة الاسلامية ، وكان من سياسته أن يمد نفوذه الديني كخليفة الى الاقطار الاسلامية بما فيها المستعمرات البريطانية التي لم يكن له مجال لأن يفرض سلطانه السياسي فيها وذلك عن طريق وسطاء مثل نقيب بغداد ، وبوسائل أخرى .

وعندما اوشك السيد سليمان على الإياب إلى بغداد من القسطنطينية وصل سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية تقرير جاء فيه :-
« من الممكن استخدام هذه الشخصية لتحريك سكان الهند وسوف يكون غريباً ان يطلب قنصل انجلترا العام تعليمات لخدمة حركة السيد سلمان افندي » .

وعلى ذلك فقد وجه نظر المفوض البريطاني في بغداد إلى الأمر . وكما ورد في الملحق الخاص بالطوائف الدينية فقد سافر بعد ذلك بعدة سنوات مختلف الافراد من أسرة النقيب إلى أماكن كثيرة في الهند بل وفي أفغانستان أيضاً ، ولكن لم يثبت أن تحركاتهم كان لها قصد او تأثير سياسيان ، وفي الحقيقة ، لقد دل انجاء ما توفر من البراهين على أن أهداف نشاطهم كانت مالية وشخصية . ومات السيد سليمان في مايو عام

١٨٩٨ ، وخلفه في نقابة بغداد أخوه السيد عبد الرحمن (١) .

نشاط الاسطول التركي ١٨٩٨ - ١٨٩٩ :

في إبريل عام ١٨٩٩ أعيد تعيين حمدي باشا الذي كان في الاصل ضابطاً بحرياً وشغل مرتبة نائب أمير البحر على ولاية البصرة ، وكان قد شغل ذلك المنصب من قبل . وكان الباب العالي يحاول نوعاً من إعادة تنظيم الاسطول او توسيعه . ويمكن الزعم بأن ذلك كان استعداداً للتصدي للخطر الوهمي لغارة بريطانية على العراق التركي من البحر ، ويبدو أن هذا كان لا يغيب عن بال الاوساط الرسمية العثمانية . وقبل ذلك بشهور قليلة زارت السفينة الحربية التركية «زحاف» لنجدة بدعوى اضطرابات دخيلة هناك . وأذيع بعدها ان الاسطول البحري التركي الصغير في البصرة سيزداد وان موانئ جديدة سوف تنشأ بعد وقت وجيز على نهر دجلة في كل من بغداد وكوت العمارة والعمارة وعلى نهر الفرات في الناصرية وسوق الشيوخ وفي قرنه عند ملتقى النهرين وفي الكويت وأماكن أخرى من الخليج ، في حين أن البصرة نفسها سوف ترتفع الى منزلة ميناء رئيسي ممتاز . وقد منعت التعقيدات التي تلت ذلك في الكويت والتي فصلناها تفصيلاً دقيقاً في تاريخ تلك الولاية إتمام تنفيذ ذلك البرنامج ولكنه نفذ بحذافيره بالنسبة للعراق التركي ، باستثناء أنه لم تنضم أية سفن إلى الاسطول الصغير الموجود .

(١) منذ تأسيس حكومة تركية غير دينية ١٩٠٩ - ١٩٢١ كان من الواضح انه ليس هناك ما يدعو لاستخدام نقيب بغداد او اقبائه للدعوة في الخارج الى مبدأ الخلافة ، والاسرة التي تضاملت أهميتها بشكل ملحوظ في تركيا مع تضالول الاحمية الدينية بصفة عامة تنظر الى التغييرات التي حدثت في الامبراطورية العثمانية بسخط كبير ، وان أخفت ذلك ، ولهذا فقد تميزت علاقة هذه الاسرة بالمفوضية البريطانية بصداقة اكيدة ، وان كانت بالضرورة متحفظة وغامضة ، وفي الواقع كان موقفها هذا موقفاً طبيعياً نحو قوة لم تهدم مكانة هذه الاسرة في البلاد الواقعة تحت سيطرتها ، كما حدثت من جانب تركيا .

اظهار الشعور العدائي لبريطانيا من قبل تركيا ١٩٠٥ :

ولقد كانت المشاعر والتصرفات المعادية تماماً لبريطانيا من جانب الموظفين الاتراك عامة في بغداد والبصرة واضحة في عام ١٩٠٥ ، الامر الذي استلزم احتجاجات في القسطنطينية . وبدا أن الأسباب الرئيسية لذلك الموقف هو ما سيحدث من نشاط بريطانيا في الخليج بما في ذلك الجولة التي قام بها هناك اللورد كيرزون نائب الملك في الهند وحاكمها العام وذلك في عام ١٩٠٣ ، فضلاً عن حملة الكراهية الجنونية للانجليز التي كان يشنها في مصر قسم الصحافة المحلية في ذلك البلد . ومن بين الاشياء التي برز فيها الشعور العام السائد النزعة الى إرجاع كل القلاقل بين الادارة التركية والقبائل العربية إلى المؤامرات الانجليزية .



امور خاصة بسفن الحكومة البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥

حق السفن الحربية البريطانية في الاتجار ابعد من قرنه او البصرة ١٨٨١ :

ينبغي أن نتذكر ان الباب العالي أصدر في عام ١٨٧٤ استثناء لنحو العسكريين البريطانيين التقدم في شط العرب من البصرة حتى قرنه ، واختتمت المناقشة في ذلك الوقت بطلب من جانب سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية « أنه لو رغب الباب العالي في أي وقت ان يقترح تنظيمات جديدة او أن يبدل أمراً مألوفاً فيما يتعلق بوجود السفن الحربية في أي جزء من الاراضي الخاضعة للسلطان ، فيمكن تقديم مذكرة لائحة بذلك الى حكومة صاحبة الجلالة ، والحكومة لن تعجز عن تبليغ مثل تلك التعليمات التي من شأنها أن توفر كل احترام لحقوق الباب العالي من قبل قادة السفن الحربية البريطانية » .

وفي عام ١٨٨١ أعيد فتح باب المشكلة بطريقة مبهمة إلى حد ما

وذلك بمكاتبه من وزير الخارجية التركية . وكان محل الخلاف في ذلك هو أن السفن الحربية البريطانية لم يسبق لها مطلقاً أن سارت في النهر « أبعد من قرنه » دون موافقة مسبقة من السلطات التركية . واقترح أنه يجب أن تصدر الاوامر من السلطات البريطانية لمنع السفن الحربية البريطانية من المرور أبعد من قرنه ، وذلك بهدف تفادي أي « صدام » . وبدا محتملاً أن هناك خطأ في الرسالة التركية ممن اصدرها أو من أبلغها ، وأن ما اراده الباب العالي في الواقع هو ان يمنع العسكريون البريطانيون من زيارة شط العرب بعد البصرة ، ولكن الرسالة فسرت طبقاً لفحواها الحرفي ، وصدرت الاوامر ألا تتعدى السفن الحربية البريطانية قرنه ، وكان مستر بلاودن المفوض البريطاني في بغداد معارضاً حتى لهذا التنفيذ ، فعلى الرغم من أن السفن الحربية البريطانية من طراز ما كان معتاداً على زيارة البصرة كانت تستطيع التغلغل داخلاً ، لكنها لم تكن تتعدى القرنة ولم يعرف عنها أنها حاولت ذلك ، إلا أنه اعتقد أنه من المستحسن أن يستبدل قارب حربي تابع للأسطول الملكي «الكوميت» ليجوب دجلة ، وربما كان الهجوم العربي على سفينة «الحليفة» الانجليزية في العام السابق هو الذي ساق باقي تلك الفكرة .

مشكلة السفن الحربية البريطانية في البصرة ١٨٨٣-١٨٨٦ :

لم ينظر الباب العالي برباطة جأش لزيارة قوارب الاسطول البريطاني الحربية للبصرة على الرغم من أن الميناء كانت تؤمه بواخر المحيطات . ففي عام ١٨٨٣ استفسر السفير التركي في لندن عن سبب وجود سفينة حربية بريطانية في مياه البصرة ، ولكن وزير الدولة للشئون الخارجية لصاحبة الجلالة أنبأه أنه مراعاة لرغبات الباب العالي فان السفن الحربية البريطانية لا تتعدى قرنه في سيرها بشط العرب ولكن حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها علم بأي إجراء يحول بين مثل هذه السفن وبين زيارة البصرة . وفي ديسمبر عام ١٨٨٥ كان بالبصرة قاربان حربيان

بريطانيان في آن واحد ، وطلبت الحكومة التركية بقلق تفسيراً لزيارتها من السفارة البريطانية في القسطنطينية ، وقدمت التأكيدات بأن ذلك ليس له هدف خاص .

الاعتراضات التركية على استخدام «الكومت» في نهر دجلة بعد
بغداد ١٨٨٥ - ١٨٩٤ :

في لإبريل عام ١٨٨٥ قام مستر بلاودن المفوض البريطاني في بغداد برحلة في باخرة المفوضية «كوميت» في أعلى دجلة ووصل «تكريت» في التاسع والعشرين من لإبريل ، وذلك بعد موافقة مسبقة من حكومة الهند وسفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية . وعلى أية حال فقد جنحت «الكومت» في طريق عودتها عند مكان يسمى «وشوش» . وذلك في أول مايو ، وعاد المفوض إلى بغداد ولكن الباب العالي انتزه الفرصة ليحتج على استخدام الكومت بعد بغداد ، فشرح لورد سالزبري وزير الدولة للشئون الخارجية في مذكرة بتاريخ ١١ يوليو ١٨٨٥ أن القنصل العام البريطاني في بغداد ما سار في النهر الا ليزور جزءاً من دائرته القنصلية وعبر عن أمله ألا يقوم اعتراض على الحق الثابت للقنصل العام اذا ما عادو سيره في النهر لنفس الغرض بعد تقديم اشعار مسبق بعزمه الى السلطات التركية المحلية . وقبلت المذكرة من الباب العالي دون تردد . وفي عام ١٨٩٤ حدث اضطراب خطير في سامراء تهدد بالخطر حياة الرعايا الهنود البريطانيين فتوجه الرائد مككلز المفوض البريطاني الى هناك في «الكومت» بعد أن أعطى إشعاراً للوالي الذي لم يعترض ، ومهما يكن من شيء فقد شكوا الباب العالي من فعل المفوض ، وجواباً على هذه الشكوى فقد أحيل إلى مذكرة عام ١٨٨٥ التي لم يعترض عليها في ذلك الوقت أو بعده ، وفضلاً عن ذلك فقد اقيم الدليل للباب العالي على أن استخدام «الكومت» بذلك الاسلوب المعقول وعلى أساس من الموافقة الخالصة لا يحتمل شرعية الاحتجاج ، فان مصالح الرعايا البريطانيين استلزمت قيام القنصل العام بهذه الرحلة ، وقد قام بها بموافقة الوالي .

ولقد كان من المؤمل في مثل هذه الظروف أن يعفى الباب العالي الرائد «مكلر» من اللوم . وأنه لن يعارض في استخدام القنصل العام لصاحبة الجلالة سفينة «الكومت» . من وقت لآخر بهدف زيارة أماكن في دائرته القنصلية على نهر دجلة وبعد بغداد . وعلى أية حال فقد أجابت الحكومة التركية أن من رأيها الاعتراض على استخدام «الكومت» في أعلى النهر لأن ذلك يمكن أن يستشهد به على أنه سابقة تعضد حق منح امتيازات مماثلة لسفن الأمم الأجنبية الأخرى .

معاملة لاثليق «للكومت» من قبل السلطات التركية ١٨٩٣-١٨٩٤ :

وفي ديسمبر ١٨٩٣ زارت «الكومت» البصرة حيث سحبت الى حوض السفن للمعاينة ، واستبدلت مدافعها بمدافع أخرى من طراز جديد كانت ارسلت من الهند ، وأعطيت كل الفرص للموظفين الاتراك لأن يروا ما يحدث . وبالرغم من ذلك أمر والي البصرة بمراقبتها وأمرها البوليس التركي بالتوقف متبعاً ذلك تهديداته أنه سوف يطلق عليها النار إن لم تفعل ، وذلك في ثلاثة أماكن مختلفة عند سبر السفينة في النهر الى بغداد .

وعلى أية حال فإن قائدها لم يعر هذه التحديات التفاتاً . وعندما أحيط والي بغداد علماً بهذا «التظاهر الصيبياني الوقح» عبر عن أسفه لحدوث ذلك . ومهما يكن من شيء فقد كانت السلطات التركية من التهور بحيث استفسرت عن حقيقة ما ذكره القائد البريطاني من حقائق ، وفي تقرير الرائد مكلر عن هذا الامر لسفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية وصفه على أنه من التفاهة بحيث لا يستدعي عملاً دبلوماسياً .

المشكلات الرسمية بين السلطات التركية والسلطات البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥

إن موقف السلطات التركية تجاه المصالح البريطانية في العراق التركي خلال هذه الفترة كلها كان يتسم بالتعويق بل وبالضغينة الانجائية من حين لآخر ، وإننا لنجد ايضاً لهذه الحقيقة فيما سبق ذكره ، كما نلحظه فيما يلي بعد ذلك .

جريمة قتل مستر مايلن ، وسير هذه القضية ١٨٨١-١٨٨٨ :

ففي السادس من يناير عام ١٨٨١ طعن مستر «جيمس مايلن» طعنة أودت بحياته في أحد شوارع بغداد الرئيسية ، وكان مستر مايلن موظفاً سابقاً في «شركة الفرات و دجلة للملاحة البخارية » وقد باشر أعمالاً لحسابه الخاص كهندس عام في بغداد ، وكان رجلاً ذا طبيعة مسالمة ، ولكن عداء نشأ بينه وبين محمد صالح وهو مسلم من بغداد له نفوذ قوي ، وكان العداء بسبب عاهرة مسيحية تدعى «فريده» كان قد تزوجها «مايلن» وهدده محمد صالح بأنه سوف ينتقم منه .

وفي ليلة الجريمة كتب مستر بلاودن المفوض البريطاني الى الوالي طالباً اتخاذ اجراءات فعالة لاكتشاف جميع الاشخاص الذين لهم ضلع فيها والقبض عليهم ومعاقبتهم . وفي اليوم التالي الموافق ٧ يناير أُبرق مستر بلاودن الى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية بأنه يجب دفع الباب العالي ليصدر اوامر مشددة للسير في القضية بهمة كبيرة دون خوف او انحياز . وفي الثامن والتاسع من يناير فحص المفوض القضية وجمع الأدلة ، ولكن الحقيقة المادية الوحيدة التي اكتشفت كانت ان شخصاً يدعى أحمد وهو خادم لمحمد صالح قد زار بيت القتل في يوم الجريمة ، وتحقق من التحركات التي كان يزعم الضحية القيام بها . وقد بدا أن زوجة مايلن وخادماً كان معه عندما هوجم «بجيمان تماماً عن أن يتكلما بشيء يمكن ان يربط محمد صالح بالجريمة» ولكن الزوجة

نقلت الى الباخرة «كومت» لتكون بأمن ، وذلك عندما عبرت عن خوفها من محمد صالح ورغبتها في الحماية منه . وفي التاسع من يناير أوبرق مستر بلاودن الى وزارة الخارجية الانجليزية بحثها على ضرورة اتخاذ الترتيبات لتكوين لجنة لفحص القضية تضم عضوين اوروبيين ، وذكر ان خادماً بسيطاً بدار المفوضية قد اضطر لترك بغداد خوفاً من محمد صالح ، وقال في تقريره ان التحريات عن عمل السلطات البريطانية في القضية تحريات شديدة . وفي العاشر من يناير كتب المفوض الى الوالي للمرة الثانية يطلب نسخاً من الاعترافات التي سجلت في القضية حتى ذلك الحين ، ويحتج على الإفراج عن محمد صالح بكفالة ويطلب إعادة القبض عليه . وأجاب الوالي في الحادي عشر من يناير متجاهلاً الطلب الذي ضمنه مستر بلاودن في خطابه ، وإنما قال فقط إن إجراءات تتخذ سريعة فعالة ، وقال إنه يمكن ارسال ترجمان ليراقب سير القضية . وفي نفس اليوم قال الوالي إن زوجة مايلن يمكن ان يصبحها موظف وتأتي إلى المحكمة للإدلاء بشهادتها ، ولكن المفوض لم يمثل لذلك . وفي الثاني عشر من يناير عاود مستر بلاودن كتابته للوالي مكرراً طلبه لنسخ من الاعترافات التي ادليت ومطالبته بالقبض على محمد صالح .

وأوبرق في نفس اليوم الى وزارة الخارجية الانجليزية قائلاً إنه حتى الانجليز في بغداد خائفون من الإدلاء بشهاداتهم ضد محمد صالح ، وفي الرابع عشر من يناير اجتمع مع زميله الفرنسي والرومي اللذين وافقا على اقتراحاته بتكوين لجنة مختلطة وأوبرقا الى حكومتيهما الموقرتين يعضدان هذه الاقتراحات . وفي ذلك اليوم أجاب الوالي على خطاب مستر بلاودن الأخير قائلاً إن محمد صالح لا يمكن القبض عليه دون دليل ، وأن هذا الدليل لم يظهر نتيجة لرفض المفوض حضور زوجة مايلن ، وقد شكّا من ان مستر بلاودن قد أصدر تعليماته للترجمان الانجليزي ألا يوقع الاعترافات التي تمت في المحكمة ، وقد رد مستر بلاودن على ذلك بعد يومين بأنه اذا كان الدليل لم يظهر فان عمل

الشرطة كان يتميز بالتهاون وتنصفه الكفاءة الى أبعد الحدود ، وأن مسؤولية خطورة تقع على عاتق صاحب السعادة لأن الشرطة تحت إدارة الولاية . وفي تقريره عن القضية بعد ذلك بوزارة الخارجية الانجليزية برر مستر بلاودن أعماله التي ربما كانت موضعاً للانتقاد وذلك بأن شرح الملامح الخاصة للنظام القائم في بغداد في ذلك الوقت ، فلم يكن هناك بادرة أمل لكي يحصل الاجانب على العدالة في المحاكم التركية أو أن تفعل الشرطة شيئاً لضبط الذين يفترون حتى أشنع الجرائم ضدهم . ولقد أمكن الاستدلال الكامل على ذلك من قضايا أخرى جديدة ، وأيد المقوض في موقفه رأي زملائه الاجانب .

وأخيراً حضرت زوجة مايلن الى المحكمة التركية لتدلي بشهادتها وقبض على محمد صالح وحوكم هو وخادمه أحمد ، ولكن بينما أدين الخادم وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً فاننا نجد أن محمد صالح قد برئت ساحته برغم أنه ليس هناك دليل على اشتراكه في الجريمة .

وبناء على الطلب العاجل للورد ديفرين سفير صاحبة الجلالة لدى الباب العالي الفت محكمة الاستئناف في القسطنطينية المحاكمة التي أجرتها محكمة بغداد ووافقت على إعادة النظر في القضية وأمرت بمحاكمة جديدة ولكن نتيجة المحاكمة الثانية كانت إخلاء سبيل كل من المتهمين وذلك في التاسع عشر من يونيو عام ١٨٨٢ ، وعندئذ أطلق سراحهما بكفالة .

وأدت الايضاحات الجديدة التي قامت بها السفارة البريطانية الى انتقال القضية الى ديار بكر لإعادة المحاكمة ولكن سر القضية انتهى ثانية دون إدانة ، وأبطلت محكمة الاستئناف في القسطنطينية حكم محكمة ديار بكر كما حدث فيما سبقها من محاكمات . وفي عام ١٨٨٧ ، أو عام ١٨٨٨ أجريت محاكمة أخيرة في حلب وانتهت في صالح المتهم ، ويدعو أنه لم يكن هناك شك مقبول في جرم السجينين ، ولكن ما أحبط مقتضيات العدالة هو ثروة محمد صالح وفنوده يسندهما بلا جدال الشعور العنصري والديني .

معارضة السلطات التركية لمكاتب البريد البريطانية في بغداد والبصرة
لا سيما في الفترة ما بين ١٨٨١ - ١٨٨٧ :

وخلال الجزء الأكبر من الفترة التي نحن بصدددها وخاصة بين عامي
١٨٨١-١٨٨٧ كانت تبذل محاولات دائمة من قبل السلطات التركية
للحصول على إلغاء مكاتب البريد البريطانية في بغداد والبصرة أو تعويق
عملها . ولكن هذه المحاولات فشلت وان استتبعها أضرار طفيفة
بالاتيازات التي كانت قد احرزت من قبل .

مشكلة الرحلات الرسمية التي كان يقوم بها المفوض البريطاني ١٨٨٥ :

وكان قد نص بوضوح في البراءة الأولى التي منحها الباب العالي لأول
مفوض بريطاني في بغداد عام ١٨٠٢ على أنه «إذا رأى القنصل المذكور
أن من المحتم سفره الى مكان في البلاد سواء أكان ذلك بطريق البر أو
بطريق البحر فلن يعترض أحد في المحطات أو الموانئ التي يصل إليها
ولن يزجج أحد خدمه أو دوابه أو امتعته أو أي شيء يتعلق به » . ويبدو
حتى عام ١٨٨٥ أنه لم يلق أي موظف بريطاني أي اعتراض على حرية
تحركاته في الولاية من قبل السلطات التركية ، فقد قام مستر رتش والرائد
رولنسون والرائد كبول برحلات عديدة وشاملة لإبان توليهم
للمفوضية في بغداد أو للمعتمدة السياسية وكذلك القومندان فيليكس
جونس ، وحتى بعد ذلك بوقت طويل كانت الرحلات التي يقوم بها
الرسميون البريطانيون تعتبر أمراً طبيعياً . وفي عام ١٨٧٦ وافقت حكومة
الهند من ناحية المبدأ على سفر الرائد نكسون على خط الحدود الإيرانية ،
ولكن لسبب ما لم تتحقق الرحلة . وفي عام ١٨٧٩ زار الرائد مايلز
مدينتي كربلاء والنجف اللتين لم يظهر فيهما الممثل السياسي لوضع سنين
على الرغم من وجود جالية هندية بريطانية كبيرة بهما ، وفي عام ١٨٨١
سعى مستر بلاودن للحصول على إذن للقيام برحلة الحدود التي كان الرائد
نكسون قد حصل على تصديق عليها قبل ذلك ولكنه لم يقم بها ، ومنع مستر

بلاودن هذا الاذن، وفي صيف ١٨٨١ سافر الرجل نفسه بعد أن زار كربلاء والنجف مؤخرًا، الى كرمانشاه بايران، ومنها الى الموصل ماراً بالسليمانية و«قرى سنجاك» «وأربيل». وبسبب مرضه عاد من الموصل الى بغداد على «عوامة» في نهر دجلة. وفي عام ١٨٨٢ زار كربلاء الراحل تويندي ككاتب للقنصل. وفي عام ١٨٨٤ اقترح مستر بلاودن رحلة جديدة على الحدود الايرانية جنوب شرق بغداد وللى الموصل في الشمال، وجاءت الموافقة من قبل حكومة الهند ومن سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية، وأعدت الأدوات العلمية التي ستستخدم في الرحلة، وعلى أية حال فلو لم تؤخذ رحلته التي قام بها في نهر دجلة في ابريل ١٨٨٥ والتي أشرنا اليها من قبل بالاعتبار فانه من المقدر ألا يكون قد تم شيء من ذلك المشروع.

: ١٨٨٥

وبعد أن خلف الراحل تويندي مستر بلاودن كمفوض عام ١٨٨٥ اقترح استبدال رحلة الى كربلاء والنجف بأخرى على الحدود الايرانية. وفي ذلك الحين أثار الاتراك الاعتراضات لأول مرة على التحركات التي يقوم بها المفوض مع عساكره. وكما هو معهود تكرمت حكومة الهند بالموافقة على مقترحات المفوض، ولكن سفير صاحبة الجلالة البريطانية وجد أنه من المحتم أن يطلب اليه التخلي عن الرحلة التي كان يزعم القيام بها الى المدن المقدسة «بسبب الاعتراضات السياسية القوية التي يثيرها الباب العالي» ووجه الراحل تويندي خطابه في الحال الى السفير. وابت بشأن هذا الخطر عارضاً عليه أن حق قنصل بريطانيا العام في بغداد بأن يتنقل في الولاية كما يشاء قد تأكد دائماً وتأييد حتى ذلك الوقت، وأن هناك جاليات هندية بريطانية كبيرة في كربلاء والنجف، وعديد من الحجاج الهنود البريطانيين الى هاتين المدينتين، وأن صلاحيات وترتيبات حماية هؤلاء والإشراف عليهم من قبل ممثل فخري وغير رسمي في كربلاء تعتمد على الاشراف الفعال للقنصل العام البريطاني في بغداد، وهو اشراف لا يمكن ممارسته من بُعد، وأن الإدعان للاعتراضات التركية على زيارته لكربلاء والنجف

يمكن ان ينتج عنه منعه من الذهاب الى الموصل وهي أبعد من كربلاء
والنجف بكثير ، وبها نائب قنصل تحت سلطته ، وأخيراً فإنه اذا اقتضرت
رحلاته الآن ولأول مرة على رحلات بين بغداد والبصرة فإن من المحم
أن جنواه ستتضام كثيراً خاصة كموظف لحكومة الهند . ونتيجة لهذا
التوضيح فقد قدمت مذكرة للباب العالي في يونيو عام ١٨٨٦ تسترعي
انتباهه الى الظروف الملحة التي يجد القنصل العام البريطاني نفسه تجاهها
بسبب القيام بواجباته على خير وجه من زيارات بين الحين والآخر
للقنصليات التي تقع تحت إشرافه ، واعتناء بشئون الرعايا الهنود
البريطانيين الذين هم تحت دائرة اختصاصه وذلك في إماكن وجودهم .
وجاء رد مفاده أنه قد تم التنبيه على ولاية بغداد والبصرة والموصل لبذل
يد المعونة التي يطلبها القنصل العام البريطاني كل فيما يخصه داخل ولايته.

واغتنم الرائد تويندي هذه الاوامر فقام في شتاء عام ١٨٨٦-١٨٨٧
بجولة طويلة استمرت من اكتوبر حتى فبراير وزار خلالها أبو غريب
وهيت وتكريت وكركوك والسليمانية وقرى سنجاق وأربيل والموصل
وسنجار ودير الزور وعانة وهيت والرمادي والرحاليه والشفاته
وكربلاء والنجف .

ولولا تغييرات في الموظفين الاداريين الاتراك استدعت عودته من
النجف الى بغداد لاستمر في جولته حتى البصرة ماراً بأراضي الخزاغل
والمنتفك والظافر وقد جمع الرائد تويندي في هذه الرحلة قدرأ كبيرأ
من المعلومات القيمة والهامة ضمن كثيراً منها أحد تقاريره . ففي البداية
وضعت بعض العراقيل في طريق اتصاله بالناس في المنطقة وذلك من قبل
قائد الحرس التركي الذي أرسل معه من بغداد ، وكان يراقب كل حركة
من حركاته ، والذي كان مظهره يسبب نفور بعض من صادفهم من
العرب ونظرتهم له كصنف من الجلادين وجباة الضرائب في
آن واحد ، ولهذا ما جعلنا نأنس اليهم رغم خشونة طبيعهم ، وفي الحقيقة

لقد بدا أنهم من الشراسة بحيث يمكن أن يلجأوا الانسان من أجل ازرار صفراء على ثيابه والتي لا شك أنهم يحسبونها ذهباً » .

وهكذا اعيد تثبيت حق تنقل المفوض البريطاني كما يشاء ، ولم يعد هذا الحق موضع شك لدى السلطات التركية ، وقام الراءد نيومارش بعديد من الرحلات المفيدة في أماكن مختلفة من البلاد وذلك أثناء عمله كمفوض (١٩٠٢-١٩٠٦) .

والجدير بالذكر أنه في عام ١٨٩٧ اقترح الراءد لوخ المفوض حينئذ أن تصدق حكومة صاحبة الجلالة على ثلاث رحلات : رحلة من البصرة الى حائل وجوف الامير في وسط الجزيرة العربية والآخرى بين بغداد والموصل عن طريق كركوك ، وثالثة من بغداد الى كرمانشاه ، ومن هناك الى الاهواز عبر لورستان ، وقد حظز القيام بالأولى على اساس أنها يمكن أن تثر شكوك الحكومة العثمانية وتثر اهتمامات عن مؤامرة بريطانية في نجد ، ولم يسمح بالقيام بالرحلة الثالثة لأن معظمها سيقع في الأراضي الايرانية ، أما الثانية فقد سمح بها لانه ليس هناك ما يدعو للاعتراض عليها .

منع البواخر من الرسو المباشر عند المفوضية البريطانية في بغداد
١٨٨٨ - ١٨٨٩ :

لقد كانت العادة المتبعة حتى عام ١٨٨٨ أن تتزّل البواخر البريطانية مع البريد الذي عليها الموظفون الهنود الآخريين القادمين إلى بغداد من يحلون ضيوفاً على المقيم البريطاني ، وكذلك تنزل أمتعتهم ، وذلك عند المفوضية البريطانية قبل ان تصل هذه البواخر إلى الجمرح . ومهما يكن من شيء فقد اعترضت السلطات التركية على هذا الاجراء على اساس أنه يمكن ان يتخذ ستاراً للتهرب من الضرائب الجمركية ، فأمر سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية بعدم استمرار ذلك الترتيب .

حظر استيراد «الخروطوش» المحشو من خارج البلاد ١٨٩١ :

وتجدر الإشارة الى امر قليل الاهمية له علاقة بأوجه الترفيه لدى الرعايا البريطانيين بل لدى الرسميين البريطانيين في العراق التركي فقد سمحت الاتفاقية التجارية المعقودة عام ١٨٦١ بين بريطانيا وتركيا باستيراد بنادق الصيد من الخارج مع كميات صغيرة من البارود للاستعمال الخاص في الاراضي العثمانية . وفي عام ١٨٦٣ صدر قانون تركي يعفي الاسلحة والذخيرة المستعملة للترفيه من كل قيود ، ولكن تنظيمياً تم عام ١٨٧٠ ألغى بمقتضاه هذا القانون ، والغيت فيه كل القواعد الاخرى القائمة . ومن ثم فقد كانت المشكلات تقوم بين الحين والآخر على الرغم من ان منع متطلبات الترفيه الرياضية من البلاد لم يعمل به بدقة . ففي عام ١٨٨٧ حجزت بندقية وبعض «الخروطوش» كانت مرسلة الى مستر روبرتسون مساعد الممثل السياسي في البصرة لبعض الوقت في الجمرک المحلي ، ولكن أفرج عنها أخيراً بناء على أمر من وزير الخارجية . وفي نفس السنة ارسلت بندقية وذخيرة الى العقيد موكلر الذي كان يشغل منصب الوظيفة ولكن هذه الاشياء لقيت نفس المعاملة ، وفي عام ١٨٩١ أمر الملازم ستراتون الذي خلف مستر روبرتسون للعقيد موكلر بالفي خرطوشة من الهند بعد أن حصل على اذن من الوالي ، ولكن الجمرک التركي في البصرة حجزها لكي يعيدها الى الميناء الذي شحنت منه ، وذلك بناء على قانون يمنع دخول الخرطوش المحشو الى تركيا مهما كان نوع ذلك الخرطوش . وارسل سفير صابحة الجلالة البريطانية الى المقيم في بغداد الذي كان الموضوع رفع اليه يخبره أنه لا يمكن عمل شيء ، وهكذا عانى الذين يهوىون الرياضة من قيد يبعث على الضيق ، لأن الذخيرة كانت إما عسيرة المالك محلياً وإما من نوع غير موثوق به . هذا فيما لو أمكن الحصول عليها .

تعرض استغزاي للسفن الهندية البريطانية المسافرة عبر شط العرب

١٨٩٣ - ١٨٩٨ :

وفي عام ١٨٩٣ بدأت السلطات التركية أسلوباً في الهجوم المتكرر على السفن الهندية البريطانية المسافرة في الجزء الأدنى من شط العرب . ولقد كان واضحاً أن هذا الجزء من خطتهم جاء لتأكيد السلطة الشرعية لتركيا على النهر كله . وكان بناء حصن على النهر عند فاو ومحاولة إعادة الضربة بالبحرية ، هناك وعند الدواسر ، على البضائع المرسلة الى المحمرة هي عناصر أخرى من هذه الخطة .

١٨٩٣ :

بعد أن بدأ موسم تصدير التمور شرع المدير التركي بفאו في خريف عام ١٨٩٣ بحملة بحرية على سفينة بريطانية سائرة في النهر على أن يودعوا في حوزته ، وإلى أن يعودوا الى البحر ، كل الاسلحة النارية التي لديهم باستثناء اربع قطع يسمح لهم بالاحتفاظ بها للدفاع عن أنفسهم ضد القراصنة ، وذلك بزعم أن أصحاب هذه الاسلحة الزائدة ربما باعوها الى أهل البلاد . زد على ذلك أن اموال المودعين كانت تُبتر منهم عند إرجاع اسلحتهم اليهم ، ولم تجر استشارة السلطات البريطانية بعد هذه البدعة التي كانت تؤثر في رعاياها .

١٨٩٤ :

وفي خريف العام التالي بدأ ابتزاز القوات الهندية البريطانية بالحملة ، وكان من المعتاد منذ حقبة طويلة من الزمن — وإن كان ذلك شاذاً ، وقف سفن أهل البلاد المتجهة من الخليج عند «فاو» حتى ولو كانت قاصدة الى «المحمرة» . وفي «فاو» تتعرض لمستلزمات الاتراك في فاو الصحي التركي ، وكان امراً مألوفاً من جانب الموظفين الاتراك في فاو فضلاً عن موظفي دائرة الحجر الصحي ، أن يعتدوا على السفن المحجوزة

ويبتزوا الاموال من بحارتها بحجة أن حيازة الاسلحة والذخيرة والطباق والنشوق وغيرها ، من أشياء كانوا يحملونها لاستعمالهم الشخصي هي حيازة غير شرعية في ميناء تركي . ولم يكن البحارة يستلمون إيصالات بما يدفعونه . وكان من الواضح أن ما سلب من أموال لم يذهب إلا إلى جيوب الغاصبين أنفسهم ، ولكن الحكومة التركية لم يكن لديها الحافز للحد من هذا الانتهاك الذي كان يساعد على تثبيت سلطتها على النهر ، وفي هذه السنة هوجمت سفن عديدة كانت قد غفلت عن التوقف في «فاو» ، وتعرضت للسلب والتأخير المفض ، وذلك بعيداً عن «فاو» ، من قبل موظفي الحجر الصحي التركي . وعلى ظهر قارب هندي بريطاني أيضاً تم اغتصاب أسلحة كانت للدفاع عن النفس وذلك عند فاو والبصرة ، وعند اعتراض مساعد الممثل السياسي في البصرة أخبروه أن الشرطة التركية لم تكن تعرف هوية هذه السفن ، وقامت متاعب أيضاً بشأن عدم حيازة طواقم القوارب الهندية المحليين لشهاداتهم الصحية التي تطي لهم في الموانئ التي كانوا يبحرون منها ، وعلى ذلك فقد أصبر مساعد الممثل السياسي في يونيو عام ١٨٩٥ بياناً ينصح فيه قادة السفن الهندية البريطانية بأن يرفعوا اعلامهم ليل نهار في أثناء فترة مكوثهم كلها في شط العرب ، وان يزدوا أنفسهم مستقبلاً بشهادة صحية من موانئ رحيلها ، وألا يدفعوا أية أموال للموظفين الاتراك دون الحصول على إيصال بذلك ، وان يبلغوا القنصلية البريطانية في البصرة في الحال عن أية معاملة شاذة يمكن أن يلاقوها على أيدي السلطات التركية . وقال الاعلان أيضاً إن السفن من الخليج المتجهة الى المحمرة ليست خاضعة للسلطة التركية في طريقها وليس هناك حاجة لان تتوقف عند فاو ، ولكن السفن التي وجهتها البصرة الى أي ميناء نهري تركي آخر عليها أن تتوقف وتمثل للوائح الصحية التركية .

: ١٨٩٥

وفي خريف عام ١٨٩٥ تجددت المتاعب التي أصبحت مألوفة في ذلك الموسم ، فقد هاجم الجنود الاتراك السفن الهندية البريطانية بحجة

البحث عن أسلحة «محظورة» ، ورفضوا أن يتركوها إلا عن طريق الرشوة ، وحدثت أنواع أخرى من سلب الاموال وما شابه ذلك ، واثّر الامر في القسطنطينية ، ولكن دون نتيجة في بادىء الامر .

: ١٨٩٦

وفي تقرير سير ب. كيري السفير البريطاني لدى الباب العالي عن الموضوع الى حكومة صاحبة الجلالة في فبراير عام ١٨٩٦ كتب ملاحظاته بأن «ليس هناك من شك في أن البعثات الاجنبية في القسطنطينية قد تمسكت حتى الآن بمبدأ أن السفن التجارية الاجنبية في المياه العثمانية تشبه المقرات الاجنبية في الاراضي العثمانية ، ولا يمكن أن يقتحمها أحد دون موافقة ممثليها القنصلين» ، ولكنه تشكك في إقامة احتجاج على هذا الاساس لاسباب ليس لها علاقة بتركيا . واخيراً جاءت اليه التعليمات في مايو ١٨٩٦ بأن يبلغ الحكومة التركية أنه ليس من اللائق ان تخضع سفينة بريطانية لمداخلات الموظفين الاتراك سواء على أساس صحي أو غيره حتى تتعدى هذه السفينة خليج «خين» أعلى النهر وهو المكان الذي كانت تعتبر كلتا الضفتين بعده ضمن الاراضي التركية ، او حين تصل أي مكان على الضفة اليمنى او الغربية داخل الاملاك التركية . أما تفتيش السفن البريطانية بحثاً عن الاسلحة فيمكن ان يسمح به في البصرة وفاو فقط وبحضور موظف قنصلي بريطاني ، ومهما يكن من شيء فقد أمر الباب العالي والي البصرة إبان ذلك الوقت ألا يكثرث بكل الاحتجاجات البريطانية ، وان يأمر مروسيه عند مصب شط العرب بأن يستمروا في إيقاف جميع السفن التي تلتحل هناك وتفتيشها مهما كانت جنسيتها أو وجهتها ، دون اعتبار لكون هذه السفن قد دخلت دائرة الاختصاص التركية ام لا .

وفي ذلك الوقت قررت حكومة صاحبة الجلالة أن تعين ممثلاً قنصلياً بريطانياً في «فاو» ولكن الحكومة التركية رفضت أن تعترف بمثل هذا

التميين ، وفي الثاني والعشرين من سبتمبر أصبح لزاماً إبلاغ الحكومة التركية أن احد العسكريين البريطانيين سيرسل إلى فاو إن لم تفضل بالاعتراف ، وفي ذلك الوقت الحرج روعت بعض السفن الشراعية الهندية البريطانية المتجهة الى المحمرة مرة ثانية من قبل السلطات التركية حين أرغمت على التوقف في فاو حيث حصلت منها رسوم الحجر الصحي . وأكد والي البصرة الاجراءات التي قام بها مدير فاو قائلاً إن ذلك الموظف لا يعمل هذا إلا بناءً على اوامره . وعجلت هذه الأحداث بالامور ، فقد اتجه كابتن وايت مساعد الممثل السياسي في البصرة الى فاو بنفسه . وفي الثالث والعشرين من اكتوبر وصلت الى هناك سفينة صاحبة الجلالة «لابلونج» وبظهورها توقفت المضابقات التي كانت موضع الشكوى ، وعرف كثير من قادة السفن الشراعية الهندية لأول مرة أن تعرض الموظفين الاتراك لهم في فاو كان شاذاً في كثير من الحالات .

وفي ديسمبر عام ١٨٩٦ تم أخيراً تبادل المذكرات بين الباب العالي والسفير البريطاني في القسطنطينية ، وبدا من نتيجة هذا التبادل تفاهم بأنه لو كان من المحتم تفتيش السفن البريطانية فينبغي أن يكون ذلك في البصرة ، وان السفن البريطانية يجب ان تتمتع بالحرية الكاملة في أن تتجه مباشرة الى المحمرة او إلى أي ميناء نهري آخر في الاراضي الايرانية ، وانها لا يمكن أن تجبر بأية حجة على التوقف في فاو في طريقها الى المحمرة أو البصرة .

: ١٨٩٧

ومن الجلي أن «لابلونج» بقيت قرب فاو حتى مارس عام ١٨٩٧ ، وبعدها تم سحبها بعد أن حققت الهدف الذي ارسلت من أجله . وبأن ذلك الوقت أقيم مركز مراقبة على شكل سفينة شراعية خشبية تحمل ثلاث بنادق ، عند دواوير التي تبعد قليلاً عن فاو ، ولكن لم تكن هناك ضرورة للضغط على رحيلها حسبما كان الرأي في وقت ما ، وذلك بسبب التسوية التي تمت .

: ١٨٩٨

وفي عام ١٨٩٨ شرع موظفو المركز الصحي التركي في خرق اتفاق ذلك العام نفسه عندما اضطروا السفن الشراعية الهندية البريطانية الى التوقف في فاو والخصوع للحجر الصحي هناك ، وذلك بعد أن انتشر وباء في الهند قبل ذلك بقليل ، وفرض الحجر الصحي في البصرة ، وعلى أية حال فإن تهديداً بتجديد الطلب البريطاني للتمثيل القنصلي في فاو حمل الباب العالي على إلغاء الاجراءات المشار اليها على الفور .

اساءة استعمال الحجر الصحي في شط العرب ١٨٩٠-١٩٠٥ :

وكان فرض قيود الحجر الصحي على السفن الاجنبية سلاحاً اغتتمته السلطات التركية كثيراً لتعميق الملاحة والتجارة البريطانيتين ولتضرر أيضاً بالمصالح الايرانية ولتفرض سلطانها على شط العرب ، وأول مثل لإجراء دل على سوء استعمال من هذا النوع وقع عام ١٨٩٠ عندما تمت محاولة لفرض عقاب على إنزال السفن البريطانية المتجهة من الخليج الى البصرة ركابها في المحمرة أو منعها من العبور . ويبدو ان الاوامر في هذه الحالة قد صدرت من قبل الحكومة التركية دون الرجوع الى مجلس الشئون الصحية للقسطنطينية وهي السلطة الوحيدة المختصة بمثل ذلك الشأن . وكان تقديم احتجاج كافياً ليتم إلغاء هذا المنع . وهناك أمثلة أخرى لاستخدام الاحتياطات الصحية كستار للإضرار بالمصالح البريطانية والايرانية نجدها في الفقرة السابقة مباشرة ، وفي الجزء الاول من هذا الفصل المتصل بالعلاقات الايرانية ، ويمكن أن نعرف القيود المفروضة على النشاط التجاري في البصرة منذ ١٨٩٦ وما بعده إذا رجعنا الى الملحق الذي يتحدث عن الاوبئة والمنظمة الصحية .

وإذا قورنت هذه القيود بما تكفله مقررات المؤتمر الصحي الدولي الاخير فاننا نجد أنها قيود مرهقة ومن ثم تبعث على الشك في أن هدفها سيامي .

الثشون الرسمية والمصالح البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥

مرتبة الممثل البريطاني في بغداد سنة ١٨٨٠ في السلك السياسي الهندي :

لقد أعيد تصنيف الممثل البريطاني في العراق التركي في مرتبة مقيم من الدرجة الثانية ، وذلك بمقتضى إعادة تنظيم الوظائف السياسية لحكومة الهند الذي تم بإشعار من وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ فبراير عام ١٨٨٠ . وفي الجدول المرفق بهذا الإشعار عرفت وظيفته على أنها وظيفة مفوض بدلا من وظيفة ممثل سياسي كما كان قبلا ، وعلى ذلك فيبدو أن تسميته الصحيحة منذ ذلك الوقت هي مفوض . ولتوضيح الغموض الذي اكتنف هذا الموضوع يمكن أن نذكر أن نسخة الإشعار التي أرسلت إليه كانت نفسها موجهة الى الممثل السياسي في الجزيرة العربية التركية . وسنجد قائمة بواجبات المعتمدة او المفوضية السياسية في بغداد أثناء تلك الفترة في الملحق الخاص بالتمثيل الديبلوماسي والقنصلي . وقد كان مسر بلاوند (١٨٨٠-١٨٨٥) اول عضو من الموظفين الملكيين في الهند يعين في بغداد منذ وفاة مسر رتش في عام ١٨٢١ ، أما الذين خلفوه أثناء هذه الفترة فقد كانوا جميعاً ضباطاً عسكريين .

المركز العام للمفوض البريطاني في بغداد ومدى سلطته الشرعية
١٨٨٤ - ١٨٨٨ :

وفي خطاب دوري عام ١٨٨٤ طلب سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية معلومات بشأن نقاط معينة ، وكان جلياً أن ذلك كان نتيجة لرفض الباب العالي الاعتراف بأن تكون مناطق قنصلية بريطانية معينة ضمن دائرة التفوذ التي تطالب بها السلطات البريطانية ، وأجاب مسر بلاوند المفوض في بغداد ، في رده على ذلك الخطاب ، بأن الاماكن الوحيدة المذكورة في «براءته» أي البراءة التركية كما في

براءات نواب القنصل في البصرة والموصل هي بغداد والبصرة والموصل كل^١ فيما يخصه ، ولكن السلطات التركية لم تحاول عملياً أن تحدد السلطة الشرعية للموظفين المذكورين بقصرها على المدينة التي عين فيها كل منهم . أما بالنسبة اليه هو فمنذ أن صغرت مساحة ولاية بغداد في عام ١٨٧٩-١٨٨٤ لم يحدث اعتراض على تدخله في شئون البصرة والموصل ، على الرغم من بعدهما عن حدود ولاية بغداد . واقترح مستر بلاودن أنه اذا حدثت فرصة مواتية ينبغي أن يطلب من الباب العالي تعديل براءات الممثلين القنصلين البريطانيين في العراق التركي بطريقة توضح ان دائرة القنصل العام في بغداد تشمل ولاية البصرة كلها ، ودائرة نائب القنصل في الموصل تشمل ولاية الموصل كلها ، ولم يبد أن تنفيذ تلك التوصيات كان مما يستطيع تحقيقه .

ونتيجة لما شكاه منه المفوض عام ١٨٨٧ من ان والي البصرة أغفل المرور به أثناء زيارته لبغداد ، فقد قدم سير و. وايت سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية ملاحظاته بأن الرائد تويدي كقنصل عام في بغداد ليس معتمداً من والي البصرة . ولهذا السبب ولأسباب أخرى فليس للرائد «تويدي» الحق في أن يتوقع زيارة من والي في هذه الظروف المذكورة . وعندما استلم الرائد تويدي هذا الرد أثار مسألة الصفة المزدوجة لوظائف بغداد ، والتي نوقشت في عام ١٨٧٤ ، وأشار إلى أن الممثل البريطاني في بغداد هو اول مفوض سياسي في الجزيرة العربية التركية يمثل لحكومة الهند ، وهو نائب قنصل عام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في باشوية بغداد ، وأنه منذ ان أنعم عليه باللقب القنصلي ، أظهرت الحكومة العثمانية ميلا لتجاهل مركزه كمفوض مقيم ، وهي تعامله على أنه قنصل عام فحسب ، وإن واجبات ومسئوليات الممثلين البريطانيين في بغداد تتضام وتفيد تدريجياً لأن المناطق التابعة لباشوية بغداد قد قلت في الايام الاخيرة بسبب فصل البصرة ومناطقها عنها ، ونتيجة لهذا فان نفوذه في البلاد الى فناء . وكان الاتجاه في ذلك الوقت

هو اعتباره كقنصل لولاية بغداد فقط ، في حين أن المطلوب ، في رأي الرائد تويدي ، وخاصة في ظروف ذلك الوقت ، هو «مثل سياسي قوي لا يقيد قيد ، وذلك حسبما كانت ترى حكومة الهند ، مثل سياسي . يترك بشخصه أو نفوذه أو أمواله كل جزء من الامبراطورية العثمانية يقع على امتداد الخليج » . وأهم المسائل التي أثارها الرائد تويدي في رسالته كانت أولاً مسألة الوضع الرسمي للمفوض في المستقبل ، وذلك فيما يتعلق بالبصرة ، وثانياً مسألة الترتيبات اللازمة لانفاذ مركزه الرسمي من الثلاثي . وعندما أحال سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية هذه المكاتبة الى وزير الدولة للشئون الخارجية أشار من بين ما أشار اليه الى الملاحظات التالية :

ان وظيفته كوكيل سياسي أجنبي في بلاد مستقلة كالامبراطورية التركية هي وظيفة شاذة تماماً ، ومنشؤها هو امر ظني بحت . حيث إن الباب العالي لم يعترف بها .

وبالنسبة لسفارة صاحبة الجلالة فان الرائد تويدي هو قنصل عام ولا شيء غير ذلك ، ولم يعترف الباب العالي مطلقاً بأن له صفة أخرى ، وبرأته وفرمانه هما نفس البراءات والفرامانات التي تمنح للمواطنين القنصليين الآخرين ، ويتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون القنصليون الآخرون .

« وان محاولة للحصول على الاعتراف به كوكيل سياسي سوف تثير حتماً أقوى مشاعر الاستياء الشديد من جانب الحكومة الامبراطورية ، والوسيلة الوحيدة التي يمكن بها لهدء المشاعر أن تهدأ ، إن أمكن ذلك ، هي إعادة تأكيد الايضاحات عن مركز مثل هذا الموظف وواجباته » .

وكان من رأي السر و . وايت أنه يجب تحديد وظيفة وواجبات المفوض السياسي البريطاني في العراق التركي بهدف محاولة الحصول على اعتراف الباب العالي بها ، والا نظر في إلغاء المنصب . وعندما طلبت

مشورة مكتب الهند رفض بشدة أي تغيير في طبيعة منصب بغداد في حين قرر السفير البريطاني في القسطنطينية في رده على استفسار من وزارة الخارجية الانجليزية أن تقع المفوض لم يقل في رأيه ، لانه على الرغم من أن البصرة قد انفصلت عن ولاية بغداد فان بها قنصلا بريطانيا يرأسل مع القنصل العام في بغداد ويعمل تحت إمرته ، وأشار سير و. وايت أيضاً إلى أن « الباب العالي لا يعترف بالسلطة الشرعية لموظف قنصلي خارج الولاية الواحدة التي عين بها ، وقيم فيها ، والتي لديه براءة بها ، وسفارة صاحبة الجلالة لم تنجح مطلقاً في الحصول على أي تحول عن هذه القاعدة الثابتة منذ أن وضعت » والذي يلي هو الاوامر الخاصة بهذه القضية ، والتي بلغها أخيراً ماركيز سالزبري الى سير و. وايت وذلك في مارس عام ١٨٨٨

« ربما لا يدري الرائد تويندي بالاعتراضات التي سوف يثيرها الباب العالي حتماً ضد الاعتراف بهذا المنصب من حيث إنه يمكن اعتباره كسابقة دبلوماسية ذات دلالة على ان السلطة الرئيسية للدائرة التي يقيم بها القنصل العام لها مركز شبه مستقل يشبه مركز الاميرين السابقين للصرب ورومانيا ، او مركز خديو مصر الحالي او امير بلغاريا .

وطالما لم يكن الممثل السياسي ممثلاً للحكومة البريطانية أو فرعاً من فروع تلك الحكومة ، ولكنه كان ممثلاً لشركة الهند الشرقية فان هذا الاعتراض لم يكن صحيحاً بنفس القوة السابقة .

وعلى أية حال فليس من شك في أن أحكام الولايات البعيدة للامبراطورية في الازمنة السابقة كان لهم في الواقع مركز أكثر استقلالاً بكثير مما هي الحال الآن ، وان تقدم مركز الادارة في الامبراطورية العثمانية أصبح في السنين الاخيرة ملحوظاً تماماً . وهناك اتجاه مستمر للحد من سلطة أحكام الولايات وجرحهم الى الاعتماد الكامل على حكومة القسطنطينية ، وكما لاحظتم سعادتكم غير مرة فإن الحقد يتضاعف تضاعفاً ملحوظاً ضد التدخل الاجنبي وضد امتيازات القنصليات الاجنبية

واستثناءاتها ، وضد حقوق الحماية التي اكتسبتها سواء بالاتفاق او العرف .

ان هذه الاشارات التي يبدو أن الرائد تويدي هو المعني بها ملاحظة بنفس الدرجة في الاجزاء الاخرى من الاراضي الخاضعة لتركيا ، ولن نحجي أية منفعة من وراء محاولة المطالبة باعتراف رسمي بلقب لا يتفق مع العرف الدولي العام ، وان كان يميز مركز الرائد تويدي في الخدمة الهندية كما يجب .

ويجوز لنا ان نتساءل عما اذا كان الممثل السياسي البريطاني قد نال في يوم من الايام مثل ذلك المركز المعترف به كممثل دبلوماسي ، في هذا المركز الذي يبدو أن الرائد تويدي يتصور أنه قد ألحق في يوم من الايام بتلك الوظيفة ، ونسأل أيضاً عما اذا كان الاحترام والتفوذ اللذان تتمتع بهما بعض أسلافه لم يكونا إلى حد بعيد نتيجة لحسن النية والاحترام الشخصيين من قبل السلطات التركية .

ومهما يكن من شيء فلا يمكن ان يكون هناك شك في أهمية المصالح التي عهد بها الى القنصل العام لصاحبة الجلالة في بغداد بصفته ممثلاً لحكومة الهند ، فهذه المصالح كانت الأسباب الاصلية لانشاء هذه الوظيفة ، وهي في كل الاحوال السبب الرئيسي لاستمرارها . وكما حدث حتى الآن فاني لعل يقين ان الرائد تويدي سوف ينال دائماً المعونة والمساعدة كاملتين من سعادتك في أي وقت يحتاج اليه ، وذلك لحماية هذه المصالح وأداء الواجبات المتصلة بها .

ويجب أن يدرك الرائد تويدي أن المركز الذي يشغله والامتيازات التي يتمتع بها كقنصل عام لصاحبة الجلالة تختلف اختلافاً بيناً عما يناله الموظفون القنصليون في معظم البلاد الاوروبية ، وسوف يعتبر مركزه وامتيازاته كأشياء تخص المنصب الدبلوماسي فقط ، ولكن لا بد من الاعتماد والتعقل الكبيرين في ممارسة الحقوق التي اعتمدت في الاصل على

القبول والمعاملة ، والتي كثيراً ما يكون في مقدور السلطات المحلية أن توقفها عملياً حتى ولو كان معترفاً بها من ناحية المبدأ ، ومن المؤكد أن محاولة تأكيد هذه الحقوق تأكيداً صارخاً والحصول على توسيع نطاقها سوف يثير الشكوك والحقق في الوقت الراهن في كل من القسطنطينية والمنطقة ذاتها ، بل ويسبب العداء المتزايد وتعويق لإنجاز الاعمال .

وفي يونيو سنة ١٨٨٨ أبدت حكومة الهند تعليقاتها على تلك الاوامر في رسالة رسمية الى وزارة الدولة لشئون الهند :

لا نخافنا شك في أن حكومة صاحبة الجلالة سوف تتخذ أية تدابير يمكن اعتبارها ضرورية لصد الخطر المحتمل من تناقص عام للتنفوذ البريطاني في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي بسبب تقلص الحدود الجغرافية للولايات التي يعمل بها القناصل . وأما بشأن المصالح الهندية فاننا نعتقد ان هذه المصالح يمكن حمايتها حماية كافية من قبل المفوض السياسي دون اعتراف آخر بهذا اللقب من قبل الباب العالي .

« ومن رأينا ان خطاب لورد سالزبري ، المؤرخ في العشرين من مارس سنة ١٨٨٨ والمرسل الى سفير ومعمد صاحبة الجلالة في القسطنطينية ، يفي باحتياجات هذه القضية ، ونحن نشفق مع اللورد في الاعتقاد بأنه ليس ضرورياً أن يسير لأبعد من ذلك في هذا الموضوع .

مشكلة استخدام لقب « مقيم » ١٩٠٣ - ١٩٠٤ :

وكتب الرائد مارش المفوض البريطاني في مناسبة عيد ميلاد الملك الامبراطور في نوفمبر ١٩٠٣ خطابات الى زملائه الاجانب في بغداد ، ووقع هذه الخطابات بلقب مزدوج هو المفوض والقنصل العام ، وعلى ذلك فقد ارسل له الممثلون القنصليون لفرنسا وألمانيا وروسيا خطابات متشابهة يطلبون منه فيها ألا يستخدم لقب مقيم بل يستخدم في مخاطبته لهم لقب قنصل عام فحسب ، وأبلغ الرائد نيومارش الامر الى حكومة

المهند طالباً منها التعليمات . ولقد ظهر من سجلات المقيمة أن مستر بلاودن (الذي أصبح سكرتير فور فيما بعد) قد استخدم لقبى المنصبين أثناء شغله في منصب المقيم ببغداد ، وذلك في مراسلاته مع زملائه الاجانب ، وأنهم لم يعترضوا على ذلك على الرغم من أنهم كانوا يحاطبون في ردودهم بـ «بلقب قنصل عام فقط» . ومنذ رحيل مستر بلاودن عام ١٨٨٥ لم يستخدم هذا المنصب المزدوج في المراسلات مع القنصليات الاجنبية ، ولكن الرائد نيومارش لم يلاق أي اعتراض في بادئ الامر على إعادته للمنصب ، وأحيلت المشكلة إلى حكومة صاحبة الجلالة التي قررت في يناير سنة ١٩٠٤ ان الممثل البريطاني في بغداد لا ينبغي أن يستخدم في اتصالاته مع السلطات العثمانية او الهيئة القنصلية لقب مقيم سياسي . وعندما استلم الرائد نيومارش هذه الاوامر رد على خطابات زملائه الاجانب المتشابهة برسالة أنهاها بعبارة : « ولذلك فاني سأخاطبكم مستقبلاً بـ «بلقب قنصل عام فقط» .

بادرة مسكينة من الرائد نيكسون الممثل السياسي البريطاني في بغداد تستوجب التعنيف ١٨٧٧ - ١٨٧٨ :

وحدث في بغداد عام ١٨٧٧ ما يشبه التمرد من جانب الممثل السياسي البريطاني . ومع ان القضية مشكوك في صحتها الا أنها جديرة بالملاحظة لأنها تبين أخطاراً محققة تنتج عن السلطة الانفصالية الامر الذي استطاع أن يتحاشاه جميع الممثلين والمفوضين السياسيين في بغداد سواء قبل الرائد نيكسون او بعده . ويبدو ان الرائد نيكسون كان يكره مستر روبرتسون مساعد الممثل السياسي ونائب قنصل صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة والذي كان تحت إمرته . وفي عام ١٨٧٥ قدم اتهامات ضده الى السفير البريطاني في القسطنطينية واقترح نقله ، ولم يعضد سره . إلىوت توصيات الرائد نيكسون . والنتيجة الوحيدة بشهادة الرائد نيكسون أنه أُنذر مستر روبرتسون بسبب موقف أبداه أثار مشكلات غير

ضرورية مع السلطات التركية ، ولم تحط حكومة الهند علماً بتلك الاجراءات التي تخص أحد موظفيها . وفي عام ١٨٧٧ قام الراحل نيكسون من تلقاء نفسه بتعيين شخص يدعى مستر كارتر (١) خلفاً لمستر روبرتسون في البصرة . وذلك بعد أن نقلت حكومة الهند مستر روبرتسون مؤقتاً الى مسقط كقائم بأعمال الممثل السامي هناك . ويبدو أن هدف نيكسون ربما كان منع عودة مستر روبرتسون ، لانه عندما أبلغ وزير دولة صاحب الجلالة للشئون الخارجية عن استعداد مستر كارتر لقبول المنصب بصفة دائمة قال في ملاحظاته : « ولو وافقتم فاني ارجوكم أيها اللورد ان تبلغوا موافقتكم الى حكومة الهند التي تدفع المرتبات ، والتي يبدو أنها هي التي تجري التريات الآن » . وبعد أن علمت حكومة الهند بالتصرف الشاذ للراحل نيكسون أبلغته أن تعيين مستر كارتر يجب ان يعتبر تعييناً مؤقتاً فقط . وطلبت من الراحل نيكسون نفسه شرحاً لسلوكه هذا ، ورد الراحل نيكسون مشيراً الى خطاب دوري صادر من وزارة الخارجية الانجليزية يخوله تعيين قناصل بالوكالة وذلك في حالات معينة ولاغراض معينة ، ثم أضاف : « ان مركزي هنا هو مركز غريب الى حد ما ، لانه في حين ان رغبتني هي أن أعمل طبقاً لمشينة الحكومة الهندية تماماً ، إلا أننا يجب ألا ننسى أن على أن أعمل طبقاً لكتابع لوزارة الخارجية الانجليزية ولسيرنا في القسطنطينية » ، ولقد نتج عن هذا الدفاع هذه الملاحظات القاسية التالية من قبل حكومة الهند : « ان ما يثبت في خطاباتك آفة الذكر لا تتبره حكومة الهند شرحاً مقنعاً ، والوظيفة الاصلية التي كان يشغلها مستر روبرتسون قبل نقله الى مسقط هي وظيفة مساعد الممثل ، وحكومة الهند هي التي تدفع المرتب والعلاوات المتعلقة بهذه الوظيفة ،

(١) لقد كان مستر كارتر موظفاً بشركة بريطانية محلية ، وقد مات أخيراً بالبصرة وكان يعرف « بالشيوخ الأبيض » ، لما كان يعتقد من أن له نفوذاً شخصياً ملحوظاً بين العرب .

وكل التعيينات المتعلقة بها سواء أكانت عامة أم دائمة هي من سلطة صاحب السعادة نائب الملك ورئيس المجلس وليس من حق سلطة أخرى .
وصحيح ان مساعد الممثل السياسي في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي عادة ما يتلقى مرتبه وصلاحيات نائب القنصل من القسم الاجنبي لحكومة صاحبة الجلالة ، ولكن مركزه كنائب قنصل لا يستتبعه أي مرتب وهو ثانوي بالنسبة لمركزه الاصلي .

ولقد تعديت سلطاتك وتجاهلت سلطة صاحب السعادة نائب الملك والحاكم العام للهند .

وإنه ليسر الحاكم العام ان يعلم من خطابك أنك تقر أن عدم الاحترام الواضح في إجراءاتك لم يكن متعمداً ، ولكن في حين يرى صاحب السعادة ، رئيس المجلس ، ساحتك من عدم الاحترام المتعمد فانه مضطر إلى اعتبار أن اجراءاتكم كان ينقصها الذكاء والحكمة » (١) .

وفي الثلاثين من يوليو عام ١٨٧٧ أبلغت حكومة الهند حكومة صاحب الجلالة والرائد نيكسون أنها لم توافق على تعيين مستر كارتر في البصرة ، وأن شخصاً في بوشهر هو الكابتن إ. ا. فريزر قد أمر بأن يحل محله . وعلى أية حال فقد كان خطأ الرائد نيكسون الذي شرحناه سابقاً بسيطاً ، لو قارناه بآخر وقع فيه : فيعد أن استدعي الكابتن فريزر إلى الهند في نوفمبر عام ١٨٧٧ ، وأصبح رجوع مستر روبرتسون إلى البصرة وشيكاً كتب الرائد نيكسون في نفس الوقت تقريراً إلى وزير حكومة الهند في القسم الاجنبي ، وإلى سفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية معارضاً إعادة تعيين مستر روبرتسون في البصرة ، ففي خطابه إلى السفير أعاد شكواه ضد مستر روبرتسون التي انتهت

(١) وقد اختتمت هذه الرسالة بمباراة وعلى أن اخيف ان اللورد ليس مستعداً لتعيين ولدك في هذه الوظيفة (أى مساعد الممثل السياسي في البصرة) .

مناقشتها عام ١٨٧٥ ، واتهمه بأن « له نزعة غير مسالمة » واقترح ضرورة نقله الى حكومة الهند بصفة دائمة ، او ان يعين في وظيفة قنصلية في مكان آخر . وكان هذا العرض للقضية بلا مسوغ ، لان حكومة الهند قد شرحت للرائد نيكسون قبل ذلك وبمتمهى الوضوح أن مستر روبرتسون موظف في دائرة هندية ، وان وظيفة البصرة ما هي إلا وظيفة تابعة لحكومة الهند . ورد وزير حكومة الهند في القسم الاجنبي أنه لا يمكن نقل مستر روبرتسون ، ولكن عرض الرائد نيكسون للقضية والذي بعث به الى السفارة نال تأييداً مشروطاً من قبل وزارة الخارجية الانجليزية .

ومهما يكن من شيء فقد تعرضت لإجراءات الرائد نيكسون للتدقيق الشامل ، وذلك بعد ان نوقش الامر بين وزارة الخارجية الانجليزية ومكتب الهند ، وبدأ التساؤل حيثئذ عما اذا كان يمكن أن يسمح بالبقاء له في بغداد . وكانت مدة خدمته تحت إمرة المكتب السياسي لحكومة الهند قد انتهت عام ١٨٧٧ عند بلوغه الخامسة والخمسين من عمره ، ولكنه قد منح تمديداً خاصاً لمدة عامين ينتهيان في أول يوليو سنة ١٨٧٩ وذلك بناء على ما عرضته وزارة الخارجية البريطانية . ووضعت حكومة الهند ملف خدمته قيد البحث ، وتبين أنه قد وجه اليه توبيخ عنيف في عام ١٨٧٦ لمسلك بدّر منه بحق الكابتن وارنر الذي كان يقود «الكومت» وأن اعماله في قضية « كلثوم نيسا بيجام » التي سنشرحها فيما بعد كانت تتسم بالضعف والتعويق كما وصفتها السلطات العليا في الهند . واقترحت حكومة الهند إلغاء التمديد الخاص لخدمته ، وترك وزير دولة صاحب الجلالة لشئون الهند الأمر في هذا الشأن لحسن تقدير حكومة الهند ، وتوسط سر ه. لايارد سفر صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية لصالح الرائد نيكسون مبيناً أنه من الواضح أنه محبوب تماماً في بغداد ، وأن صلاته مع السلطات التركية صلات طيبة ، وأن وجوده لذلك في العراق الخاضعة للحكم التركي مفيد في مثل تلك الاحوال التي كانت

سائدة في ذلك الوقت ، ولكن وزير دولة صاحب الحلالة للشئون الخارجية لم يشأ أن يتدخل ، وأخيراً كتبت حكومة الهند في أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى الراءد نيكسون تعقب على عدم كفاية ما قدم من ايضاحات ، وتبلغه القرار الذي توصلت اليه ، وذلك بالعبارات الآتية : « إن من رأي صاحب السعادة الحاكم العام أنه من غير المجدي شرحنا ثانية لعدم لياقة الرجوع إلى جهة أخرى غير حكومة الهند بشأن الاوامر التي تتعلق بالوظائف الخاضعة لهذه الحكومة أو أن نلومك للمرة الثانية لهذا الخطأ ، ويبدو من المؤكد أنك تجد صعوبة كبيرة في التفريق في علاقاتك بين رئاستين مختلفتين تمام الاختلاف ، وفي المحافظة على التمييز الضروري بينهما ، ولذلك فقد صمم صاحب السعادة أنك يجب أن تنقل من بغداد الى وظيفة بالهند ، نظراً للارتباك والخلل الواضحين في الاعمال العامة مما كان السبب فيهما عجزك عن أن تفهم المركز الذي تشغله أنت ومروستك في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي ، وعجزك عن فهم الوظائف المزودة مع حكومتين » .

ولكن بعد أن قدم الراءد نيكسون اعتذاراً عما بدر منه قبلت حكومة الهند أخيراً هذا الاعتذار ، وألغت اوامرها بنقله وسمح له بأن يتم خدمته في بغداد (١) .

(١) ربما كان الراءد نيكسون مثل سلفه الراءد تيلور الذي كان أقل حظاً منه ، وربما كان غير سميد الحظ في تلك النواحي من سلوكه التي كانت يادية تماماً في أمين السلطات الرسمية ، فقد نوه غير رحالة بالكرم الانجليزى الهندي الذي ميز بيته في بغداد ، فقد قالت السيدة آن بلانت : « ان الراءد نيكسون هو الكرم بعينه ، ويبدو ان أبوابه مفتوحة دائماً لقوى المسافرين تعصى الحظ مثلنا بعد وصولنا متسعين ومنهوكى القوى نتيجة للاحوال الجوية الى مدينة غير كريمة لولا وجوده » يبدو الفرات جزء ١ ص ١٨٩ راجع أيضاً كتاب : طريق مستقبلنا للكوماندان كامبيون الجزء الثاني ص ٢٨٥ . اما مستر جيري فأشار الى نقطة أكثر أهمية : ان الراءد نيكسون المثل السبامى الحالى في بغداد هو موظف انجليزى هندي ذو تجربة كبيرة =

علاقات المقيمة البريطانية في بغداد مع الحكومة المحلية والقنصليات الاجنبية - ١٨٨٩ :

وفي عام ١٨٨٩ أحيا العقيد تالبوت القائم بأعمال المقيم البريطاني في بغداد والمسيو ييكتون القنصل الفرنسي عادة القيام بزيارة رسمية بالزري الرسمي الى رئيس الحكومة المحلية بمناسبة عيد ميلاد صاحب الجلالة سلطان تركيا ، وذلك بعد أن أبطل استعمال هذه العادة لبضع سنين . ومن الواضح ان هذه العادة قد أبطلت في عهد وال متعصب من ولاية بغداد وهو تقي الدين باشا ، فحلت زيارات التراجمة محل زيارات الموظفين ، وبالتالي كف ممثلو الدول الاوروبية في بغداد عن تبادل الزيارات الرسمية في مناسبات الاعياد الوطنية في بلادهم . وقد خطا العقيد تالبوت الخطوة الاولى للعودة لتلك العادة الودية السابقة ، وذلك بأن قام بزيارة رسمية وبالزري الرسمي للقنصلية الفرنسية في الرابع عشر من يوليو عام ١٨٨٨ . وبمناسبة عيد ميلاد صاحب الجلالة السلطان قام ممثلو بريطانيا وفرنسا وايران في السابع عشر من ابريل عام ١٨٨٩ ويزيمهم الرسمي ، بزيارة المشير نصرت باشا القائم بأعمال رئيس حكومة بغداد ، وذلك لاعتقادهم بأن هذه التحية سوف ترد عند اول فرصة .

وعلى ذلك فقد اقيم استقبال في المقيمة البريطانية وفي الهواء الطلق في الرابع والعشرين من مايو ١٨٨٩ في عيد ميلاد صاحبة الجلالة الملكة الامبراطورية وكان ذلك بعد الغروب لاننا كنا في شهر رمضان ، وحضر هذا الاستقبال والي بغداد والمشير نصرت باشا وقناصل فرنسا وروسيا وامريكا وايران ، ورجال الدين الارمن والكلدانيون والسوريون ، وجميع الرعايا البريطانيين الاوروبيين ، والاوروبيون الآخرون في

= وله موهبة عظيمة صقلها مير هنري لورنس في اكتساب حب الشرقيين ثم : لقد لاحظت ان الناس من كل الطبقات والمذاهب سواء كانوا مسلمين او مسيحيين او يهودا كانوا يحبون الممثل السينمائي البريطاني باحترام كبير بل وباخلاص . كتاب : في تركيا الاسيوية الجزء الاول ص ١٤١ - ١٤٢ - ٢٠٢ .

بغداد ، وحشد هائل من الرعايا الهنود البريطانيين ومواطنون مسيحيون
ومسلمون من بغداد .

مشكلة تعيين مساعد المقيم في بغداد ١٨٨١ - ١٨٩١ :

وفي فبراير عام ١٨٨١ أثار المستر بلاودن مسألة تعيين مساعد اوروبي
للمقيم في بغداد ، وكان بلاودن هو الذي يشغل ذلك المنصب حينئذ ،
ولكن حكومة الهند ردت بأنها غير مستعدة لتدعيم هيئة الموظفين . وفي
يوليو من العام نفسه عاد مستر بلاودن الى نفس الموضوع ولكنه لم يفلح ،
وخول ملء هذا الفراغ بتعيين مساعد من الوطنيين في المقيمة . ومن
الجلي أن المنصب ترك شاغراً على أمل الموافقة على تعيين مساعد اوروبي ،
وعندما كان مستر بلاودن في عطلة بالجمهورية عام ١٨٨٣ ارسل وزير
الدولة الى حكومة الهند مذكرة كتبها مستر بلاودن عاود فيها طلبه تعيين
مساعد في بغداد وذلك للأسباب التالية : « ليس هناك موظف بالسلك
السياسي الهندي عليه أن يتصرف بمفرده في مهمة كبيرة كالمهمة المعهود
بها الى المقيم في الجزيرة العربية الخاضعة للحكم التركي والقنصل العام في
بغداد ، فالبلاد التي تقع تحت المراقبة السياسية من جانبي بلاد تبلغ
مساحتها ما يقرب من ١٤٤ الف ميل مربع ، ومن ضمن واجبي أن أبلغ
الحكومة الامبراطورية والحكومة الهندية بالاحداث السياسية الهامة التي
يمكن أن تقع في هذه البلاد الشاسعة ، وبتحركات الاكراد في الشمال
والشمال الشرقي ، وعن سير الامور على الحدود التركية الايرانية ،
وبعلاقات القبائل العربية نحو بعضها البعض وتجاه الموظفين العثمانيين ،
وعلى أن اتراسل مع الموظفين العثمانيين المحليين ، ومع القناصل الاجانب
لفرنسا وروسيا وايران . (والمراسلة مع الاولين منهما هي باللغة الفرنسية
التي على ان أترجمها بنفسي) ومع مساعدتي في البصرة والموصل ومع
المفوض في الخليج ، ومع حكومتي الهند وبومباي ، ومع وزارة الخارجية
الانجليزية والسفر في القسطنطينية ، ومن وقت لآخر مع الوزير في طهران .
وفي عهدي أيضاً مكتب بريده هندي كثيراً ما تُستورد عن طريقه السلع

القيمة ، وفي عهدتي أيضاً خزينة . وبينما في الهند يقوم مساعد مأمور شاب عادة ، وبصفة شخصية ، بمهمة الاعلام عن الرصيد النقدي في الخزينة في اليوم الاخير من الشهر ، وتسلم الخزينة وحسابات طوابع البريد في تواريخ معينة تابعة ، فان هذه المهمة في بغداد تقع على كاهلي ، وهي تربكني كثيراً ، لانها تضطرنني لان أكون موجوداً في بغداد في أيام معينة مخصصة لذلك كما أن القضايا والمنازعات الصغيرة بين الهنود البريطانيين تستغل جانباً كبيراً آخر من وقتي ، زد على ذلك أنني أتلقى عدداً من البرقيات وهي حتماً بالشفرة لان السلطات التركية تطالع على كل برقية عادية ، وعلى أن ارد على هذه البرقيات بالشفرة ، والحكومتان الانجليزية والهندية لا تستخدمان نفس المصطلحات ، ولذلك فعلى أحياناً أن أبلغ نفس الرسالة بشفرتين مختلفتين ، ولأن الاوامر المشددة تحتم علي أن أقوم بمهمة الشفرة بمفردي تماماً ، فكل الاعمال الاخرى في هذه الفترة يجب ان تترك جانباً .

ولدي بالطبع أعمال كثيرة مع الوالي والموظفين العثمانيين الآخرين . وفي بغداد لا يكاد يتم شيء عن طريق الرسائل الرسمية وفي نفس الوقت ليس من المناسب او اللائق دائماً أن أذهب شخصياً الى الوالي او مرءوسيه ، ومع ذلك فليس عندي شخص استطاع الاعتماد عليه لارسله بدلاً مني ، والممثل الذي هو من أهل البلاد والترجمان الارمني هما مسيحيان وطنيان لا يقام لهما وزن ، ويخشيان الوالي في الحقيقة ، وانا أحجم كثيراً عن إرسالهما لانهما نادراً ما ينتجان شيئاً . ومع هذا فانا عملياً ليس لي اختيار ، ولتقارنوا مركزي بمركز المقيم في الخليج ، فلدي من الاعمال مثل ما لديه على الاقل ، ومع ذلك ، فبينما أنا بمفردي فلدي المقوض في بوشهر مساعد مقيم (وحتى وقت قريب كان لديه اثنان) وموظف للخزينة في مركز مساعد اضافي للمأمور . وليس هناك وجه للمقارنة بين عملي وعمل

التنصل الفرنسي في بغداد ، فالنسبة هي كنسبة عشرة الى واحد ، ومع هذا فان حكومة التنصل الفرنسي قد عينت له مساعداً اوروبياً مدرباً تدريباً جيداً في الكلية الشرقية في باريس . وبالإضافة الى ذلك فان قيمة بغداد كحقل لتدريب موظف سياسي شاب هي جديرة بشيء من التفكير فسوف يحصل على فرصة لا نظير لها لتعلم اللغات العربية والفارسية والتركية ، وللإختلاط بالشرقيين من اجناس كثيرة مختلفة ، ولعرفة الاسلام في بلد يسوده دين الاسلام . ولا أستطيع إلا أن اعتقد أن ضرورة تعيين مساعد للمفوض كان سيتم إقرارها قبل ذلك بوقت طويل لو أن بغداد كانت أقرب للهند ، ولدى اعتقاد قوي بأن المصالح العامة تكابد كثيراً لاغفال تعيين هذا المساعد » .

وكان رد حكومة الهند على وزير المولة كما يلي :
« مما لا شك فيه ان اضافة مساعد لبيئة موظفي المفوضية سوف يكون له منفعة بالنسبة للمقيم كما له فائدته بالنسبة لحكومة الهند . وفي نفس الوقت فلسنا مقتنعين بأن العمل في مقيمة بغداد وقنصليتها هو من الكثرة بحيث يبرر التكاليف التي ستنشأ عن إنشاء وظيفة جديدة في سلكتنا السياسي ، كما اقترح مسر بلاودن :

وعلى أية حال فسوف نحاول أن نوفد إلى بغداد بن الحين والآخر أي موظف شاب يمكن ألا يكون مطلوباً بواجب أكثر أهمية في مكان آخر » .

وعندما كان الرائد تويندي قائماً بالاعمال في بغداد ذلك الوقت تقريباً اقترح إضافة ملحق أو ملحقين من المسلمين السنيين الهنود الى المقيمة بدلاً من الموظف الاوروبي .

وعندما أصبح الرائد تويندي مقيماً وسلم في عام ١٨٩١ مشرعاً لاعادة تنظيم وقف «اوض» الذي كان يوشك ان يلقى على كاهل المفوضية قلداً كبيراً من العمل الاضافي ، استشهد برأي كان قال به

الرائد كبول في عام ١٨٦٧ ، وبين أنه لو لاقت اقتراحاته الخاصة القبول فان الامور ستتطلب بالتأكيد تعيين مساعد لهيئة موظفي المقيمة ، ولكنه لم يُقيم اقتراحه على أساس من ازدياد العمل مما كان سينشأ عن تغيير تنظيمات «وقف» اوض ، فقطعاً كما هو واضح في الفقرة التالية من أحد خطابه :

« إن الموظف الثاني الوحيد لدينا الآن الموكل اليه بعمل هو طبيب المفوضية ، والواقع إن اللواء الطبيب بومن ليس خلواً من التجربة في المسائل المدنية ، ويستحق استعداده لمد يد المساعدة في الاعمال غير المتعلقة بمهنته الاعتراف الكامل . لكن خلفه في الوظيفة مستقبلاً قد لا تكون له مثل مؤهلات بومن لكي يقوم بين الحين والآخر بواجبات سياسية او قنصلية او قضائية او أعمال خاصة بالجزينة ، وعلى أية حال فان إنجاز الأعمال في مقيمة هامة او حتى مساعدة المفوض في واجباته ومراسلاته اليومية ليس من عمل الطبيب ، خاصة اذا كان هذا الطبيب يمارس مهنته على حد سواء في الاوساط الروسية والفرنسية والتركية كما هي الحال هنا عادة » .



وقبل كل شيء هناك أسباب عامة لطلب المساعد : إن روسيا تلقي ظلماً سريعاً على دجلة والفرات ، فقد أعادت إنشاء قنصلية هنا في مايو من العام الماضي بعد أن أوقفتها لثلاث سنوات ، ومنذ مدة وصل الى بغداد رجل شاب له نفس جنسية القنصل ومزنته الاجتماعية ليعمل كسكرتير او مساعد . وهو متخرج من الكلية الشرقية بسانت بطرسبرغ مما جعله يجيد اللغة الفارسية تماماً ، وهذا هو المهم . ويدير قنصلية فرنسا أيضاً رجلاً فرنسيان على الرغم من أن عدد رعاة هذه القنصلية في بغداد والموصل كما اعتقد لا يبلغون المئة في حين أن سيل الحجاج من المقاطعات الروسية المنشأة حديثاً اذا تدفق فائماً يتدفق إلى كربلاء والنجف .

ومن ناحية أخرى فالمفوض البريطاني برغم مما يتبعه من رعايا يعدون بالآلاف سواء أكانوا من الإنجليز أم الألمان أم اليونان أو الأفغان أو الهنود ورغم ما يجيء له من زوار من أوروبا أو من الهند وينظرته الى ميناء البصرة كمركز للانطلاق ، ليس لديه شخص يثق به سوى طبيب أثقل كاهله بالاعمال ، وليس لديه شخص يساعده في الاعمال الثانوية حتى يتفرغ هو أكثر من ذلك بغية توسيع نفوذه الشخصي عن طريق الاتصال بكل الطبقات ، ذلك النفوذ الذي يعتمد عليه الكثير من الامور هنا . والخطر من ذلك كله أنه ليس لديه أحد جدير بأن يعهد اليه بالمفوضية بكل مسئولياتها وطوارئها المتعددة عندما يسافر حتى إلى كربلاء او البصرة » .

وعلى أية حال فقد أقر الرائد تويدي بعد ذلك أنه إلى أن تم زيادة جادة بالاعمال المتعلقة بوقف اوض او في الاعمال التي تستدعي سفر المفوض ، فان مسألة الحاق مساعد بالمفوضية يجوز ان توقف ، وقد اوقفت فعلا بصفة مؤقتة .

تعين : مساعد تجاري للمقيم في بغداد ١٩٠٤ - ١٩٠٥ :

وفي نوفمبر عام ١٩٠٤ شرح العقيد نيومارش مصاعبه في كتابة التقارير التجارية ، وتصريف الاعمال القنصلية للمقيمة ، الى جانب القيام بالاعمال السياسية التي هي أكثر أهمية والتي كانت تشغل معظم وقته ، ونتيجة لطلبه هذا عين مساعد للقنصل في بغداد لشئون التجارة والحرف وذلك سنة ١٩٠٥ ، وقيد مرتب هذا المساعد مناصفة بين حكومة الهند وحكومة صاحب الجلالة ، ولكن السلطات القنصلية لم تمنح لهذا الموظف الجديد . واول من شغل هذه الوظيفة التي انشئت بهذه الصورة هو م.س.ج. س. جاسكن الذي عمل في وظائف مختلفة في الخليج تحت إمره حكومة الهند لبضع سنين ، إلا أنه قدم اقتراح بأن يكون خلفه في الوظيفة من السلك القنصلي للشرق الأدنى .

باخرة الحكومة البريطانية «كومت» ١٨٨٠ - ١٨٩٤ :

وينبغي أن نتذكر أنه قد تقرر منذ عام ١٨٦٨ أن تحمل سفينة جديدة
عمل باخرة المفوضية الخاصة كومت . وقد تم الحصول على إذن بذلك
من الباب العالي عام ١٨٦٩ وإن يكن قد تأخر لأسباب مختلفة .

١٨٨٠ - ١٨٨٤ :

وتقرر في عام ١٨٨٠ على وجه التحديد بناء سفينة جديدة . وقبل
إتمامها أصبحت الكومت غير صالحة للعمل وكان ذلك في عام ١٨٨٢ . وعلى
ذلك فقد استؤجرت باخرة اسمها «لندن» لتستخدمها المفوضية مؤقتاً ،
ولكنها غرقت بشط العرب دون أن تصل إلى بغداد . وعلى الرغم من
بذل الجهود للحصول على مركب بخاري مناسب ليحل محلها إلا أنه لم
يكن بالإمكان الحصول على أي مركب . وعندما تم بناء سفينة في بومبي
لتخلف الكومت وجد أنها من الكبر بحيث لا تستطيع الإبحار في نهر دجلة
ونتيجة لهذا فقد طالبت مدة التأخير . وتبأت أخيراً السفينة الجديدة
وبلغت تكاليفها ٨٣,٤٩٤ روبيه ساهمت حكومة صاحبة الجلالة فيها
بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه استرليني . وكانت السفينة مسلحة بمدفعين من طراز
«نوردن فلت» وتسمت باسم الكومت لأنه كان اسماً مألوفاً لأمم طويل .
وحام بعض الشك حول الأسلوب الذي ستتقبل به السلطات التركية
استبدال الكومت القديمة بالكومت الجديدة ، ولكن الباب العالي منح الإذن
بذلك على شرط أنه لا يجب على كلتا السفينتين أن تكونا في الفرات في
نفس الوقت ، ولهذا كان نصيب الكومت أن حطمت في بغداد ،
ودخلت السفينة الجديدة (١) إلى النهر في أكتوبر عام ١٨٨٤ .

(١) نقلت السفينة الجديدة إلى بباى وزيد في طولها في عام ١٩٠٤ -
١٩٠٥ ، وطولها الآن ١٩١٢ هو ١٣١ قدماً و ٦ بوصات ، أما
حمولتها الإجمالية فهي ١٨٢ طناً ، وغاطسها من ثلاثة أقدام إلى
ثلاثة أقدام وست بوصات . وفي عام ١٩٠٩ صفتت بقطاع من الصلب
لا تنفذ منه طلقات الرصاص مما يعنى مركز الرهان والمسداف
وحجرة الآلات حماية كاملة .

١٨٨٧ - ١٨٨٩ :

وبعد أن ارتطمت الكوميت أثناء إحدى الرحلات اقترح المقيم تويدي عام ١٨٨٧ ضرورة نقلها لمكان آخر وجلب سفينة الى بغداد تكون أكثر ملاءمة لأنهار العراق. لكن حكومة الهند رفضت هذا الاقتراح لان السفينة لا يمكن الانتفاع بها في مكان آخر ، كما لا يمكن بيعها إلا بخسارة فادحة ، ولأنه يجب أخذ رأى حكومة صاحب الجلالة بشأن التخلص منها . وفي عام ١٨٨٩ كتب الرائد تويدي ثانية بخصوص عدم صلاحية الكوميت ، وألح على أن تستبدل بمركب تجاري يكون أكثر نفعاً وتوفيراً للنفقات . وقد أسيء فهم مقصده ، فهو قد كان بعيداً كل البعد عن أن يدافع عن نقل الكوميت إلا إذا اقترن ذلك بتزويد بغداد بسفينة أخرى تبنى بطريقة مختلفة ويراعى فيها أن تكون قطعة تابعة لاسطول كبير «البحرية الهندية» بقدر ما تكون وسيلة لتنفيذ أعمال معينة معقولة في المياه العثمانية . وكان يرى أنه لو توقفت سفن «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» عن السير في يوم ما فسوف لا تُقدّر الكوميت ساعتها بشحن كسفينة لانجاز الأعمال بسرعة وكوسيلة للنقل . ولقد أبلغ الرائد تويدي على الرغم من هذه الآراء التي أبدأها ان استبدال الكوميت يواجه بعض الصعوبات ، ولذلك فانه لن يتخذ عمل فوري . وفي إبان ذلك الوقت فشل اقتراح بوضع الكوميت عند البصرة بصفة خاصة ، وذلك نتيجة لرفض مشروع لتعيين مساعد للممثل السياسي في البصرة ليعمل قنصلاً في المحمرة أيضاً ، مما كان يقتضى خدمات باخرة تابعة للحكومة البريطانية في شط العرب ونهر قارون .

١٨٩٣ - ١٨٩٤ :

وكما ذكرنا في موضع آخر استُبدل في البصرة المدفعان من طراز «نور دن فلت» اللذان كانا سلاح الكوميت بآخرين من طراز أحدث يعبان بلخبرة من نوع «مارتيني هنري» وكان ذلك في شتاء عام ١٨٩٣-١٨٩٤

مسألة مركب بخاري لمقيمة بغداد ١٩٠٤ - ١٩٠٥ :

في عام ١٩٠٤ طلب الميجر نيومارش المفوض أن يزود بمركب بخاري للرحلات القصيرة في النهر عند بغداد ، ويبيّن أن الحاجة كانت ماسة في ذلك الوقت لمثل إحدى وسائل الراحة هذه ، وذلك بمناسبة نقل المفوضية من قلب المدينة إلى أطرافها . وكانت حكومة الهند مستعدة لتزويده بهذا المركب ولكن سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية كان يعتقد أن الحديث مع الباب العالي عن هذا المركب المستجد سيخلق مناعب كثيرة واقترح السفير وسائل أخرى . وأجريت الترتيبات وتم تزويد المقيمة بمركب آلي من صنع تورنيكرت ولكن ذلك كان بعد عام ١٩٠٥ .

الحرس العسكري البريطاني في بغداد ١٨٧٨ - ١٩٠٥ :

ذكرنا سابقاً أن الحرس العسكري الهندي لمقيمة بغداد كان يتألف في عام ١٨٦١ من عشرة رجال فقط بعد تخفيضه من قوة سابقة قوامها ثلاثون رجلاً ، وذلك بعد أن عين للمفوض عدد من الحرس الفرسان الذين جنّحوا محلياً .

١٨٧٨ - ١٨٨٢ :

كان على الحرس العسكري أن يحرس بناء المقيمة المشتعل على خزينة ، كما يحرس ثكناته هو واسطبلات الحراس الفرسان التي كانت في ذلك الوقت تبعد قليلاً عن المقيمة ، وفي عام ١٨٧٨ تبين أن هذا الحرس العسكري قليل جداً بالمقاييس الواجبات الملقاة على عاتقه ، فزيد إلى ستة عشر من حملة البنادق . وفي مايو سنة ١٨٨٢ ارتفع عدده إلى خمسة وعشرين من جميع الرتب وفي جملتهم ضباط جنّحوا محلياً .

١٨٨٣ - ١٨٨٥ :

وفي عام ١٨٨٣ شكوا الباب العالي من هذه الزيادة . وفي بداية عام ١٨٨٤ قلم المقيم المستر بلاودن تقريراً عن الموضوع سارداً تاريخ الحرس والتحويلات التي طرأت عليه من يوم إنشائه ، وشارحاً الظروف التي استلزمت وجوده وأدت إلى تقويته ، ثم عبر عن عدم موافقته على تخفيضه إذعائاً للمطالب التركية . وحيث كان الحرس لمدة تزيد على النصف قرن يُستبدل سنوياً دون أن تبدي السلطات التركية أية إشارة ، فإن مستر بلاودن أرجع الاعتراضات التي اثيرت حينئذ إلى نفوذ الوالي تقي الدين باشا وكبار الموظفين الآخرين في بغداد ممن كانت لهم نزعة شديدة ضد بريطانيا ، وكذلك إلى سياسة الحكومة التركية يومئذ النازعة إلى قمع النفوذ الاجنبي في كل أجزاء الامبراطورية . وبعد أن شرحت ظروف القضية للباب العالي لم يجر حديث عنها أكثر من ذلك من أي من الجانبين لكنه لدى وصول الحرس الذي يستبدل كل عام على ظهر باخرة بريطانية في مارس سنة ١٨٨٥ عبر الرئيس التركي في بغداد لرجمان المفوضية عن شكته فيما اذا كان يحق له أن يسمح لهم بالتزول بأسلحتهم في حالة عدم وجود مستند خاص من القسطنطينية ، ولكن هذا الشك أمكن التغلب عليه في النهاية .

١٩٠٤ :

وفي بداية ١٩٠٤ وقع حادث فظيع ومشين في حرس المفوضية الذي ظل حتى ذلك الوقت ، وخلال مئة سنة مرت على وجوده خلواً من أية جريمة خطيرة بقدر ما عرف عنه .

لقد كان المفوض ميجر نيومارش في رحلة شتائية حين اختفى جامادار غلام الدين الضابط الوطني الذي كان يرئس فصيلة الحرس من فرقة نايبير رقم ١٢٥ بنادق . ولبعض الوقت لم يمكن العثور على أثر ذلك الضابط ، ولم يكن الجامادار محبوباً تماماً من رجاله لانه كان مدرباً

صارماً ، وكان يسود الفرقة عموماً شعور بالكراهية له ، وذلك بسبب تربيته اليها بتكليف من فرقة بومباي التاسعة «مشاة» التي كان صف ضابط بها . وأخيراً أدلى أحد جنود الفرقة واسمه عبد الكريم بمعلومات في الحادي عشر من فبراير أدت الى اكتشاف جثة الجامادار مدفونة مع فانوس يده في خان أو مخزن بضائع على الضفة الاخرى من النهر . وكان يستأجر اخان المذكور مسر دارسي الذي يعمل بشركة الزيت الايرانية ، وكانت الجثة تحمل اربع عشرة طعنة خنجر ، ودلت التحريات أن جريمة القتل ربما كانت نتيجة لمؤامرة حيكت بالفصيلة .

وفي الثامن عشر من فبراير اندفع الجندي عبدالكريم كالمجنون وأطلق الرصاص على ثلاثة من رفاقه في الحرس فقتلوا ، كما قتل اثنان من القواصين الافغان ينتميان الى دائرة المقيمة . وكان الدافع الوحيد الذي يمكن الكشف عن لتلك الفعلة هو خشيته عاقبة ما كشف للمفوض من أمور عن بعض الرجال بالفصيلة ، ففكر في أن ينتقم سلفاً ، وانسحب من المقيمة الى ثكنات الفصيلة في المدينة ، واتخذ موقعه هناك على سطح الثكنات وهدد باطلاق الرصاص على كل من يقترب منه ، ولكن العقيد نيومارش والرئيس كوكس طبيب المفوضية اقنعه بتسليم نفسه ، وذلك بعد أن اقتربا منه عن طريق سطح مجاور .

وسلم العقيد نيومارش اثني عشر رجلاً من الحرس المشتبه في اشراكهم في جريمة قتل جامادار ، كما سلم الجندي عبدالكريم الى السلطات التركية ليحبس حبساً مؤقتاً ، وذلك عندما ظهر أن الحرس بصفة عامة لا يمكن أن يوثق بهم بسبب تلك الاحداث ، وان قتل القواصين قد سبب بين الافغان في بغداد هياجاً أزعج السلطات التركية تماماً . ولم يهدى من هذا الهياج إلا نفوذ النقيب . أما بقية الحرس فقد حجزهم العقيد نيومارش في مقرهم ووضع حرس تركي لحمايته ، وبناء على طلب العقيد نيومارش أرسل أيضاً حرس تركي الى المفوضية كبديل

موقت لحرسها ، وظل هناك حتى الحادي والعشرين من مارس عندما وصلت من الهند فصيلة جديدة من فرقة بومباي رقم ١٢٠ مشاة ، بقيادة الرئيس فيشر .

وفي قضية قتل الجامادار لم يكن بالمستطاع الحصول على دليل يبيح إحالة أي شخص إلى المحاكمة . وبناء على الحقائق القليلة التي تأكدت فان اقرب الآراء الى المنطق هو ان الضحية قد استدرج الى الخان حيث وجدت جثته وحيث لا يسكن سوى حارس أفغاني يدعى عبدالله ، وهناك قتله عبدالله وأفغاني آخر يدعى أكرم ، وربما ساعد في قتله بحار يدعى «عباس» وهو من الرعايا الأتراك .

وبحث العقيد نيومارش ظروف جرائم القتل التي ارتكبتها الجندي عبدالكريم . وحاكم المتهم في بغداد في التاسع عشر من إبريل مستر ج. ب. ييجوت قاضي المحكمة القنصلية العليا لصاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العثمانية الذي سافر من القسطنطينية لذلك الغرض . ولقد كان هذا هو الاجراء الذي وافقت عليه حكومة الهند التي كتب اليها سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية موصياً بالتصرف في القضية عن طريق المحكمة القنصلية العليا ، او المحكمة العليا في بومباي ، أو مجلس عسكري هندي . وكانت نتيجة المحاكمة هي إدانة السجن والحكم عليه بالإعدام ، ولكن هذا الحكم خفف بعد ذلك الى السجن لمدة عشرين عاماً مع الاشغال الشاقة ، وهو أقصى عقاب يمكن أن يوقع طبقاً للنظام العثماني ، ونقل المتهم الى الهند ليقضي مدة الحكم عليه هناك .

أما الرجال الباقون من الحرس فقد أُرسلوا ثانية الى الهند وطرّدوا من الجيش ، وأما الافغانيان عبدالله وأكرم اللذان كان من المعتقد أن هما ضلعا في جريمة قتل الجامادار ، فقد أبعدا إلى الهند ومن ثم إلى أفغانستان ، ومنحت الأرملة العربيتان للقواصين القتيلين معاشاً يدفع لهما إلى أن يتوفيا أو يتزوجا ثانية .

ويجب أن نذكر أن السلطات التركية أظهرت ميلاً شديداً لأن تستنقي تحت تحفظها رجال الحرس الذين سلموا لها والذين كان من المشتبه أنهم مشتركون في جريمة قتل الجامادار ، وطالبت بوجوب التصرف بجميع المشتبه فيهم في القضية عن طريق الشرطة والمحاكم التركية ، لأن أحد الرعايا الأتراك وهو عباس واحد منهم . وعلى أية حال فقد أفلح سفير صاحب الجلالة البريطانية بالقسطنطينية في صد هذا للطلب ، فأعيد نقل المسجونين الذين نحن بصددهم ليحتجزوا من قبل السلطات البريطانية . وفي الثالث والعشرين من إبريل تركت هذه الفصيلة المتفاعدة بغداد إلى الهند في رعاية الرئيس فيشر .

وفي إحدى مراحل هذا الأمر طلب المقيم من قائد الكومت أن يمدد بحرس من البحارة الهنود لحراسة المسجونين في المقيمة من الجنود الهنود ، واستجاب القائد للطلب ، ولكن مدير البحرية الهندية الملكية قدم احتجاجاً شديداً على ذلك على أساس أن «عمل المقيم غير قانوني نظراً لأن بحارة الكومت ليسوا مدرجين تحت لائحة البحرية الهندية ، ولا خاضعين لاحكام قانون الحرب الهندي وأنه لو كان تخم استخدام القوة فان الضابط الذي يقود الكومت كان يمكن أن يورط في تبعات خطيرة » .

ومهما يكن من امر فان حكومة الهند استبعدت تلك الاعتراضات وقالت في ملاحظاتها : « لقد تحققت حكومة الهند أن ما فعله المقيم لم يكن غير قانوني ، وكان من الضرورة البحتة أن يتصرف في هذا الأمر ، وحيث إنه رأى عدم استطاعته أن يأمن على السجناء من حراس من بني قومهم من الهنود فكان حتماً عليه أن يتخذ أية خطوة يعتبرها ضرورية بالعدل والنية الخالصة لكي يكونوا في سجن مأمون ، ولذلك فقد وفق في طلب المساعدة لاجل هذا الغرض من أي ضابط او رجل يعمل في خدمة الحكومة الهندية ، والحقيقة القائلة بأن البحارة الهنود ليسوا خاضعين للائحة البحرية ، أو لبنود قانون الحرب لا تغير من الموقف شيئاً ، ولهذا فان حكومة الهند ترى أنه ليس ضرورياً ان تصدر أية تعليمات تمنع

المفوض من استخدام البحارة الهنود كحراس مستقبلاً ، ويجب ان يكون المقيم هو الشخص الوحيد الذي يقتدر ضرورة مثل هذا الاجزاء ، ولا يمكن مناقشة وجهة أي إجراء مشابه يتخذة بسلامة نية ويحق . وفي هذه الاحوال فان مسئولية أية ظروف مؤسفة تنتج عن استخدام البحارة الهنود متروك امرها للمفوض » .

مقر المقيمة في بغداد :

وفي الاول من ابريل عام ١٩٠٥ نقلت المقيمة البريطانية في بغداد من المكان الذي انشئت فيه منذ ما قبل عام ١٨٤٠ في مواجهة النهر ، وفي منتصف البلدة تقريباً إلى موقع أكثر لياقة وعلى النهر الى أسفل قليلا ، ولكن على نفس الضفة ، أعني الضفة الشرقية .

وكانت للمقيمة القديمة مميزات ، وقد وصفتها عام ١٨٧٨ إحدى الرحالات بقولها : « إن أكثر الأماكن بهجة في بغداد حقاً هي المقيمة البريطانية ، فانها بيت قديم جميل بُني حول ساحتين كبيرتين وله واجهة طويلة على النهر ، وفيها شرفة بهيجة تطل على الماء وبها ممشى يشتمل على أشجار برتقال قدمية و «كشك» ودرج يؤدي الى رصيف صغير حيث ترسو القوارب التابعة للتفصلية ، أما في الداخل فالبيت مزدان بالطابع الايراني للقرن الماضي وهو من أعظم الاساليب التي استخدمت إتقاناً وسحراً ، فالأسقف منقوشة نقشاً عميقاً والخلدان عليها اطرادات خشبية دقيقة في صنعها وهي أحياناً مطعمة بقطع من المرايا وأحياناً أخرى مطلية بالذهب طلاء سخياً ، وحجرة الطعام هي التي حرص على أن تكون ذات طابع انجليزي لتوافق ميل الانجليز والهنود ، وزينتها التي كان من الواضح أنها جلبت حديثاً من محل «مبيل» كانت موضع إعجاب أهل بغداد ممن يحضرون ليقدموا احترامهم للتفصل العام لصاحبة الجلالة » .

وكان البناء ملكاً لنواب اقبال الدولة في وقت وفاته عام ١٨٨٧ ، وقد استوُجر منه بمبلغ ٤٠١٤ روية في السنة ، شاركت حكومة الهند فيه بمبلغ

١٨٤ روية ، والمفوض بمبلغ ١٢٠ روية ، وطبيب المفوضية بمبلغ ٥٧٠ روية ، وحكومة صاحب الجلالة بمبلغ ٣٦٠ روية . وبعد وفاة نواب استمر استئجار البيت من وكلائه بنفس الشروط . وفي عام ١٨٩٦ ابتاع أغا محمد البناء بمبلغ ١,٢٤,٧٥٠ روية ، وكان أغا محمد نفسه أحد وكلاء نواب كما كان هو الممثل البريطاني في الكاظمية . ومن أول مايو من هذه السنة زيد الأيجار إلى ٤٩٩٠ روية في السنة تحملت منه حكومة الهند مبلغ ٢٥٦٠ روية ، (وسمحت حكومة الهند بمبلغ لا يزيد عن ١٢٠٠ روية في السنة للاصلاحات) والمقيم بمبلغ ١٤٠٠ وطبيب المقيمة بمبلغ ٥٧٠ روية وحكومة صاحب الجلالة بمبلغ ٤٧٠ روية . وأعيد تجديد عقد الأيجار عام ١٨٩٩ لفترة ثلاث سنوات بتلك الشروط ، ومرة أخرى عام ١٩٠٢ لثلاث سنوات أخرى بنفس الشروط القديمة بالنسبة للسنة الاولى ولكن ، بإيجار شهري بلغ ٤٦٠ روية للسنة الثانية ، و ٥٨٠ روية للسنة الثالثة ، هذا عدا بدلات الاصلاحات .

وفي إبان ذلك الوقت تبين أنه كان لمبنى المقيمة القديمة عدة مساوىء فلقد كان الموقع في منتصف المدينة فيما تكتنف الحرس العسكري كانت في مكان آخر . وكان بناء المفوضية قد نال منه القدم ، وأما فيما يتعلق بالمقيم فقد كان يسكن حجرات قليلة كان يفترض أن تكون مكتباً عاماً مما كان يحرم المنزل من الحرية البيئية . وكان تنظيم الغرف والساحات مناسباً لوجية مسلم له عدد كبير من الحرم ، ولكنه كان غير مناسب كسكن لموظف بريطاني . زد على ذلك أن المالك بعد عام ١٨٩٦ كان ممثلاً فخرياً لبريطانيا ، وكانت إدارته لشئون وقف اوضح قد أثارت تعليقات ليست في صالحه . ولم تكن نواياه مؤكده ولكن كان من المعتقد أنه اراد أن يضع يده على بعض اموال الوقف ، وكان من غير المرغوب فيه أن يكون المقيم البريطاني (بل يمكن أن نقول الحكومة البريطانية) على صلة بذلك الرجل او التزام نحوه . كذلك كان يخشى من انه لورفض تجديد

العقد فان من المشكوك فيه إيجاد مسكن صالح آخر في بغداد يكون
يجاره مقبولا على الأقل .

في هذه الظروف وجه المقيم الرائد موكلر في عام ١٨٩٢ نظره إلى
عقار آخر للمرحوم نواب إقبال الدولة كان هو الآخر آل أبيضاً إلى أغا
محمد . وكان عبارة عما يقرب من ثلاثة أفدنة على ضفة النهر فاقترح
الرائد موكلر أن تمتلكها حكومة الهند لتكون موقعاً لبناء مقيمة جديدة
تكون ملكاً لها . وسارت الامور سيراً بطيئاً ، ولكن في عام ١٩٠٠
ووفق على شراء الارض بمبلغ ٣٦,٠٠٠ روبية وتم ذلك بتسجيل العقار
في الدائرة التركية لتسجيل الاراضي قياساً على القنصلية البريطانية في
البصرة التي جرى بصدها جدال طويل مع الباب العالي . وكان التسجيل
باسم سفارة صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية . وقد عهد بتشيد
المباني إلى السادة هيرمان وشركاه من كراشي الذين آمنوه بين عامي
١٩٠٢-١٩٠٥ بتكاليف إجمالية بلغت ٣٢٤,٣٠٣ روبية وكانت هذه
المباني تضم مكاتب عامة ومسكناً للمقيم وبيتاً منفصلاً لطبيب المفوضية
وثكنات حربية ومغفراً ومستشفى ومكتباً للبريد وبيوتاً للخدم واصطبلات
ومخازن وسوراً عالياً يحيط بالبناء . وكانت المفوضية الجديدة مبهجة من
كل الوجوه باستثناء المكاتب العامة ومسكن المقوض لانهما كانت تحت
سقف واحد . وقد شيد نقيب بغداد فيما بعد بيتاً جميل قليلاً في اتجاه النهر
ويقع في مواجهة المقيمة مباشرة مما قلل من جمال موقعها . على انها
عندما تمت كانت أعظم صرح في بغداد مهابة .

وفي وقت من الاوقات اثارت السلطات التركية المحلية مصاعب
بصدد الجدار الاستنادي للشرفة المطلة على النهر زاعمة أن ذلك الجدار
سيعرقل مجرى النهر . ولكن اعتراضاتها كانت مما لا يؤبه له . وقد
انفتحت عندما تدخل سفير صاحب الجلالة البريطانية في القسطنطينية .

تمثيل المصالح البريطانية في كربلاء والكاظمية ١٨٧٦-١٨٩٣ :

كان موضوع تمثيل المصالح البريطانية في كربلاء والكاظمية أثناء الجزء الأكبر من الفترة التي نحن الآن بصددتها متصلاً اتصالاً وثيقاً بمسألة إدارة وقف أوض كما سيتضح ذلك عند التعرض لاحقاً في هذا الفصل للموضوع . ففي عام ١٨٧٧ كان حيدر علي خان يشرف على شئون الجالية الهندية البريطانية المستوطنة في كربلاء التي كانت دائماً جالية كبيرة . وحيدر علي خان هو رجل هندي عريق النسب ومن بلدة لكتو ومن المعتقد أنه أحد أقارب نواب إقبال الدولة ، وكان لقبه في المراسلات هو الممثل البريطاني الفخري ، وكان لمحمد حسين خان ، أحد أبناء غلام محمد خان من أركوت منصب مماثل في الكاظمية . وفي حوالي عام ١٨٨٤ حل محمد تقي خان محل محمد حيدر علي خان في كربلاء ، وكان محمد تقي خان ابناً آخر لغلام محمد خان . وعند وفاة محمد حسين خان عام ١٨٨٨ أنعم بمنصب الكاظمية على آغا محمد وهو ابن المتوفى ، وكان يطلق على محمد تقي خان وآغا محمد عادة لقب الممثلين الفخريين « للمفوضية » ، وكان ذلك صحيحاً بمعنى من المعاني لأن الحكومة البريطانية لم تكن تدفع لهما شيئاً ولكنهما ، كما بينا في مكان آخر ، سمح لهما بأن يقتطعا مرتبات من وقف أوض الذي كانا من بين « موزعي الهنود » . وكان عملهما هو تمثيل المفوض في كل الأمور المحلية والاشراف على الاعمال القانونية والمنازعات ... الخ . بما يخص المقيمين من الهنود البريطانيين . وليس هناك شك في أن وجود موظف للقيام بتلك الواجبات كان ضرورياً في كربلاء . أما الكاظمية التي لا تبعد كثيراً عن بغداد فإن الحاجة إلى موظف بها كان موضوعاً لم يثبت فيه باستثناء وجود موظف للقيام بالتوزيعات التي ينص عليها وقف أوض ، والتي كانت تتم هناك حتى عام ١٩٠٢ .

وكثيراً ما كانت تنشأ متاعب بسبب الطبيعة غير الرسمية للوكالات السياسية بسبب عدم اعتراف السلطات التركية بها . وبعد قيام المفوض الرائد مايلز برحلة إلى كربلاء أشار في عام ١٨٧٨ بأن الممثل هناك وهو

حيدر علي خان ينبغي أن يمنح مركزاً قنصلياً بحالته الراهنة ، وأن يظل ممثلاً فخرياً وذلك في كربلاء والنجف ، وإن تعين له هيئة صغيرة للموظفين ، لكن حكومة صاحب الجلالة رفضت الاقتراح بسبب النفقات . وفي عام ١٨٨٥ كان من رأى المفوض في ذلك الوقت وهو مسر بلاودن أن تنشأ وكالات قنصلية بريطانية في كربلاء والكاظمية ، ولكن الوقت اعتبر غير مناسب للسير في ذلك الشأن بسبب المناقشات التي كانت تجري فعلاً بين حكومة صاحب الجلالة والباب العالي حول الوكالات القنصلية الجديدة .

وفي عام ١٨٩٠ قدم المفوض في ذلك الوقت الرائد تويدي آراء أخرى بشأن الموضوع وذلك عندما كان يقترح إعادة تنظيم ترتيبات وقف اوض . ويمكن ذكر العبارات التي ساقها في خطابه كلمة كلمة لانها تلقي ضوءاً على طبيعة وكالة كربلاء في تلك الفترة وفي فترة سابقة لها :

« أما في كربلاء فالأمر على النقيض من ذلك (١) اذ ليس من المستحيل ترك المفوضية هناك بغير تمثيل وحسب ، ولكن لإعداد معتمدة أفضل مما كان لدينا هناك حتى الآن هو من الضرورات في الوقت الحاضر ، وإن هذا الكلام الذي يشتمل على حقيقتين يحتاج الى بعض الشرح ، أولاً : كربلاء ، كما بينا من قبل ، هي على مسيرة ثلاثة أيام من بغداد وذلك بالسفر المعتاد ، ثم هناك ما يقرب من اربعة أو خمسة آلاف من الرعايا الهنود البريطانيين يقيمون فيها (بما فيهم الكشميريون) الذين ليسوا حجاجاً وحسب) ولذلك فهناك قضايا كثيرة يجب أن يتم فيها إجراء أو حماية فوريان من جانب المقيمة ، فرمما ارتكب هندي جريمة قتل ، أو تم قتله هو ، أو مات فجأة غلغلاً أحمالاً من الاشياء الثمينة على راحلته ، أو ربما كان آخر مطلوباً للتجنيد الاجباري ، أو أودع السجن ، فمن

(١) أى على النقيض مما هو حاصل بالكاظمية والنجف .

الطبيعي والحالة هذه أن ينشأ الاقتراح لاستيقاموزع هبة اوض الهندي الحالي، وهو محمد تقي خان، في مكانه وإعلانه رسمياً كممثل وإعطائه راتبه من الاموال الامبراطورية . ودعنا لا نشير ثانية إلى ذلك الاحتمال العارض (أي : وصية « نواب سر إقبال الدولة » وامكان تنفيذها) مما سيجعل هذا الرجل يجد نفسه عندئذ المنفذ الرئيسي لها ، زد على هذا كل صفاته المحبوبة ، وكل هيئته كهندي له مكانته ، فما يجعل من المستحيل علينا تماماً أن نعتبره مجرد موظفاً بمفهوما لهذا الكلمة . ولقد أعطيت لمحة عن هذا الرجل في مذكرة الدكتور بومان كما أن فيها مثالا نموذجياً يرينا كيف سمح لخدام حافظ من حاشيته بأن يسلب الناس . ولقد كان في أيام العهد السابق مجرد رمز أقامه نواب سر إقبال الدولة في كربلاء ، وبما لا شك فيه أن مساندة نواب له بنفوذه (وربما حتى بأمواله أحياناً) ممكنة من ان يخفي هؤلاء الذين كان عليه أن يحميهم في كربلاء وذلك بطرق لولبية لا حصر لها . بل إنه استطاع بهذه الطرق أن يضغط على موظفي المدينة الذين كان الكثير منهم يدينون بوظائفهم لمصالح سر إقبال الدولة مع حكومتهم . إلا أن ذلك كله قد انتهى . فالذي يحتاج اليه كربلاء والنجف الآن هو موظف بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، موظف يمكن نقله في أي وقت إلى أي مكان آخر . كما يجب أن يكون مركزه هو مركز ملحق تابع لهذه المفوضية وان يسهل تواجده ليقدم خدماته خصوصاً في هذين المركزين الهامين ، وربما ظن البعض ان الملحق يجب ان يكون شيعياً لأن رعايانا هناك هم من الشيعة ، ومع احترامنا لهذا الرأي إلا أنني أميل الى الاختلاف معه . إن الأوروبي في مثل هذه الحالة قد يشعر أنه في غير محيطه ، لكنني أعتقد أن الملحق ينبغي أن يكون سنياً لأن الموظفين العثمانيين في هاتين المدينتين اللتين نحن بصدددهما ، بل وفي هذه البلاد بصفة عامة ، هم غالباً سنيون ، ولأن قدرة ممثلنا على مساعدة الهنود في شئونهم مع الحكومة المحلية سوف تعتمد على نفوذه مع هؤلاء الموظفين العثمانيين ورضاهم عنه ، ولا فرق عند موظفي

الحكومة العثمانين بين شيوعي وسني اذا نالوا من ايهما نفوذاً ، ولكن بالنسبة لموظف ليس لديه اعتماد مالي للخدمات السرية ليسنده فانه كلما ازداد اتصاله شخصياً بالسلطات كان ذلك أفضل بالنسبة لمن يعتمدون عليه . وكما ستلاحظون فان الدكتور بومان يسجل في مذكرته حقيقة مؤكدة كل التأكيد وهي أنه لا يمكن العثور على أحد بين جميع الهنود المقيمين في كربلاء له أدنى المؤهلات التي تمكنه من خدمة الحكومة هناك كممثل يتقاضى مرتباً . وقد عرفت مَنْ كان قبل محمد نقي خان ، وكان في عدم استقراره أكثر من الموزع الحالي . وما كان محمد نقي خان ليبقى في منصبه طول هذا الوقت لو كان بالامكان تعيين شخص أقوى من الموجودين او دون أن يفحص الموضوع برمته فحسباً مستقبلاً من قبل الحكومة » .

وفي نفس العام حدثت قضية رفضت فيها السلطات التركية كل الرفض أن تعترف بالممثل في كربلاء او أن تتعامل معه ، وكان ذلك عندما القى البوليس التركي القبض على ثلاثة من الهنود . وفي عام ١٨٩١ قدم الرائد تويدي ملاحظاته مرة أخرى قائلا :

« إن ممثل المقيمة في كربلاء والتجف ليس كفواً المهمة التأثير على «مجتهدين» ذوي صولة ونفوذ ، وهما عالمان في نفس الدين الذي يعتنقه وذلك لانه :

- أ - ذو شخصية ضعيفة ولولبية .
 - ب - صحته ضعيفة على العموم .
 - ج - هندي .
 - د - شيوعي .
 - هـ - لم يمنح مركزاً رسمياً محدداً تماماً او معترفاً به .
- وإني لا أقول ذلك لأحط من قدره . فالأمر ليس أني لا أعرف

شخصاً أصح منه. فحسب ولكني لا أعرف مطلقاً بين المهنود المقيمين في كربلاء من يمكن ان يملأ مركزه العجيب جداً لو أنه استقال منه .
ومهما يكن من شيء فان تصوير الرائد تويندي للحالة لم ينتج عنه أي تغيير في النظام ، وكان ذلك غالباً بسبب رفض حكومة الهند أن تأذن في ذلك الوقت بأية تغييرات في إدارة وقف اوض .

تعيين ممثل قنصلي بريطاني في كربلاء ١٨٩٣ :

وفي عام ١٨٩٢ أعاد المفوض الذي خلف الرائد تويندي وهو الرائد مكلر تقديم الموضوع على شكل طلب براءة لوكيل كربلاء ، وتم تبني هذا الاقتراح بعد أن بين المفوض لحكومة صاحب الجلالة أن مرتب هذا الوكيل سوف يدفع من وقف اوض كما كان قبلاً . وفي العاشر من أغسطس عام ١٨٩٣ أصدر الباب العالي تعليماته إلى والي بغداد بأن يعترف بالممثل البريطاني في كربلاء كممثل قنصلي . وفي إبان ذلك الوقت كان آغا ابراهيم ، وهو ابن أخ لمحمد تقي الدين وأخ لأغا محمد قد خلف عمه وأصبح طبقاً لذلك أول ممثل قنصلي بريطاني في كربلاء . وفي عام ١٨٩٤ قام والي بغداد بزيارة كربلاء ، وهناك عامل آغا ابراهيم بأدب ولطف واضحين ، ولو أنه من المعتقد أن ذلك كان غالباً لاعتبارات شخصية .

تعيين نائب للقنصل البريطاني في كربلاء والغاء معتمدية الكاظمية

: ١٩٠٢ - ١٩٠٣ :

ولم يحدث تغيير بعد هذا حتى عام ١٩٠٢ عندما أخذ العقيد نيومارش على عاتقه ، وكان مفوضاً في ذلك الوقت ، القيام باصلاح جذري في تنظيمات وقف اوض . وكما ذكرنا في موضع آخر فانه ألغى المعتمدية ذات الوضع الشاذ في الكاظمية والتي لم يعترف بها الاثراء . كما ألغى الى جانب ذلك راتب الممثل الذي كان يتقاضاه كوزع بمقتضى وقف اوض . وفي حين أنه أوصى بالإبقاء على الممثل البريطاني في كربلاء ، وسمح باستمرار دفع راتبه من وقف اوض مؤقتاً ، الا أنه اقترح دفع

راتب هذه الوظيفة مستقبلاً من الحكومة . كما اقترح ضرورة تغيير الموظفين ، وكانت توصياته كما يلي :

« إن مسألة دفع مرتب الممثل القنصلي في كربلاء مستقبلاً لمي أمر هام إلى حد ما ، والتي اعتقد أن إلغاء هذا المركز سيكون أمراً مؤسفاً حقاً ، لأنه يمكن أن يصبح نقطة انطلاق هامة ومفيدة لو قام عليه شخص كفء . وفي رأيي أن الذي يقوم على هذا المنصب الآن هو شخص ليس أهلاً للمهمة ، فهو لا يستطيع التحدث باللغة الهندوسكانية ، كما أنه في رأيي ليس ذكياً أو نشيطاً بما فيه الكفاية ، ثم إن له ضلعاً كبيراً في الفضائح المتعلقة بوقف اوض بما لا يجعل من المناسب استبقائه هناك .

ولو أذنتم لي بأن أقدم أية اقتراحات فاني اوصي بأن تخلفه مسلم شيعي من أسرة طيبة من الهند تكون له خبرة وظيفية في الدرجات الدنيا من السلك المدني او في ولاية من ولايات البلاد . وإنه لمن الضروري وجوب اتقانه اللغة الفارسية اتفاقاً تاماً ، ومن المستحسن أن يعرف اللغة الانجليزية بما يمكنه من كتابة خطابات سرية .

وإني لا أقترح تعيين موظف اوروبي لان مركزه سيكون معزولاً بما لا يطاق ، بل ويمكن أن يكون خطيراً في اوقات الاضطرابات الدينية ، زد على ذلك أنني أتصور أن تكاليف وظيفته ونفقته سوف تكون أكثر بكثير من تكاليف المسلم . والإقامة في كربلاء هي شيء مستحب بالنسبة للشيعي ، وربما يوجد كثير من وكلاء الجباة في الهند ممن يرجون نافعا رواتبهم في كربلاء بل والموت لديها » .

وكانت ثمرة اقتراحات نيومارش هي إنشاء وظيفة نائب للقنصل البريطاني في كربلاء بموافقة الباب العالي وذلك في الأول من نوفمبر عام ١٩٠٣ : وقد عين لها ميرزا محمد حسن خان محسن وهو أحد الرعايا البريطانيين . وكان ذكياً ومثقفاً ومن أسرة افغانية استقرت في إيران ، ثم إنه ولد في العراق في العهد التركي . وقد أصبحت تكاليف راتب

نائب القنصل ومقره قاصرة على الحكومة الهندية ولا تشترك حكومة صاحبة الجلالة في تأدية أي نصيب منها .

نيابة الوكالة السياسية البريطانية في البصرة ورفعها (١٨٧٩) من
نيابة للقنصلية إلى قنصلية ١٨٧٦ - ١٨٩٨ :

لقد رأينا أن لقب مستر روبرتسون الممثل البريطاني « ونائب القنصل » في البصرة قد تغير في عام ١٨٧٣ إلى لقب مساعد الممثل السياسي ، وأن مستر روبرتسون في نفس الوقت قد أدرج في السلك السياسي الهندي ، وكما بينا في موضوع آخر فقد قامت مشكلة عام ١٨٧٧ بشأن الوضع الصحيح للمستر روبرتسون بالنسبة للحكومتين الهندية والانجليزية ، وقد حدد هذا الوضع في ذلك الوقت . وفي أكتوبر من ذلك العام أدرج منصب البصرة في القائمة المتسلسلة للقسم السياسي التابع للحكومة الهند . وفي عام ١٨٧٨ رفع المركز القنصلي للمستر روبرتسون من نائب قنصل إلى قنصل صاحبة الجلالة ، وذلك عندما قدم طلباً في الموضوع ساندته فيه المفوض في بغداد ، وكان خاضعاً في منصبه الجديد للشرط الذي وضعته وزارة الخارجية الانجليزية في لندن بأن ذلك التعيين لا يرتب للمستر روبرتسون أية حقوق على حكومة صاحبة الجلالة لقاء خدماته كقنصل لصاحب الجلالة ، وسوف يظل تحت دائرة اختصاص القنصل العام لصاحب الجلالة في بغداد كما كان من قبل .

وفي عام ١٨٨٤ أثارت مشكلة الدول على براءات قنصلية تركية لكل مساعد ممثل سياسي يعين مؤقتاً أو دائماً العمل في البصرة بحيث يسمى قنصلاً . وكان ذلك في غياب مستر روبرتسون القنصل الدائم في الاجازة حيث قدم طلب وقتها للحصول على براءة جديدة باسم الملازم هـ . رامزني وهو ضابط عين للخدمة بدلاً من مستر روبرتسون ، وأبلغت حكومة الهند باسم وزارة خارجية صاحبة الجلالة بأن وزارة الدولة لأشئون الخارجية لصاحبة الجلالة البريطانية لها صلاحية تعيين من تشاء كقائم

بأعمال الوكالة دون الرجوع الى الباب العالي اذا ما كان القنصل الدائم حامل البراءة موجوداً .

وفي عام ١٨٨٥ حينما شرع الرائد موكلر مساعد الممثل السياسي في البصرة بصفته قنصلاً يكتب لوزير الدولة للشئون الخارجية لصاحب الجلالة مباشرة ، احتج الرائد تويدي المفوض السياسي في بغداد على هذه البدعة ، وصدر الامر من حكومة الهند بأن مساعد الممثل السياسي في البصرة يجب ان يبعث بمراسلاته القنصلية الى وزارة الخارجية الانجليزية عن طريق القنصلية العامة لصاحبة الجلالة البريطانية في بغداد .

وفي عام ١٨٨٨ لاحظ الرائد تويدي بأن الاوامر كانت ما زالت تُرسل من وزارة الخارجية الانجليزية الى مساعد الممثل السياسي في البصرة مباشرة ، فأبلغت حكومة الهند الموظفين المعنيين كليهما أن جميع المراسلات بين وزارة الخارجية الانجليزية وقنصلية البصرة يجب ان تم بالبريد العاجل عن طريق القنصل العام لصاحبة الجلالة البريطانية في بغداد .

نقل التعيين بالبصرة من حكومة الهند الى حكومة صاحبة الجلالة
١٨٩٧ - ١٨٩٨ :

وفي نهاية عام ١٨٩٧ اتصل مستر ج. س. مكثري من لندن وهو شريك في شركة جراي ومكثري وشركاهما في البصرة ، بوزارة خارجية صاحبة الجلالة بشأن التغييرات الكثيرة في موظفي قنصلية صاحبة الجلالة البريطانية في البصرة ، وقد ارفق جدولاً بخطابه يبين فيه أن المسئولين عن القنصلية قد تبدلوا تسع عشرة مرة في ستة عشر عاماً ، وجادل الرجل بأن مثل ذلك النظام لا يتيح للموظفين المعنيين فرصة توطيد نفوذهم لدى الموظفين الاتراك المحليين وعند أهل البصرة أنفسهم مما تضارب به التجارة البريطانية .

وعندما أُحيل الامر الى حكومة الهند رأت ان كثرة التغييرات تلك كانت حتمية طالما ان التعيين لتلك الوظائف يكون من قائمة الدرجات

للقسم السياسي وفق تنظيمات ذلك القسم في ذلك الوقت . وعلى ذلك فقد اقترحت حكومة الهند نقل وظيفة البصرة الى حكومة صاحبة الجلالة لكي يمدّها السلك القنصلي لصاحب الجلالة بالموظفين في المستقبل . وفي نفس الوقت اقترحت دفع نصابها في نفقات القنصلية بما يساوي متوسط تكاليفها الكلية في الخمس سنوات الاخيرة . كذلك المحت الى رغبتها في أن تنسق حكومة صاحبة الجلالة العلاقات بين القنصل في البصرة والمفوض في بغداد ، الذي كان حتى ذلك الوقت يشرف على قنصل البصرة .

وقد وافقت حكومة صاحبة الجلالة على هذه الاقتراحات ، وحددت الحصص الهندية بمبلغ ١٤٠٠ جنيه استرليني ، وهي حصص قابلة لاعادة النظر بعد مضي خمس سنوات . ووضع قنصل صاحبة الجلالة في البصرة تحت اشراف المفوض السياسي في بغداد بصفته قنصلاً عاماً ، وظل مكتب البريد الهندي البريطاني على نفقة حكومة الهند وتابعاً للقنصلية ، وأما الخزانة الهندية التي كانت موجودة بالقنصلية فقد أغلقت . وكان أول قنصل بمقتضى هذه التنظيمات الجديدة هو مستر أ. س. راتيلسو الذي تسلم مسئوليات منصبه في البصرة في الثاني عشر من ديسمبر سنة ١٨٩٨

السماح بموظف طبي للبصرة اعتباراً من ١٨٩٠ :

وقد تأكدت الحاجة الى ترتيبات طبية للخدمة الجالية البريطانية في البصرة وهي حاجة طالما استُشعرت من قبل ، بوفاة المستر روبرتسون ، مساعد الوكيل السياسي وطفليه في اغسطس ١٨٨٩ بإصابتهم بالكوليرا ، كذلك فان خلفه الكابتن رافن شو أصيب بمحاذة في العام التالي فلم يحصل على رجل عليم بالامر يسعفه . وكانت الجالية البريطانية صغيرة العدد بحد ذاتها ، ولكن عدد البريطانيين المتواجدين على السفن الميناء كان أحياناً يصبح كبيراً . وقد قررت حكومة الهند حيال هذه

الظروف ان تسهم بمبلغ (١٠٠) روية شهرياً لراتب موظف طبي قد تتعاقد معه المؤسسات البريطانية التجارية لخدمة موظفيها في البصرة على أن تشمل خدماته موظفي الحكومة أيضاً هناك . وكان الدكتور اوستيس والدكتور حاجانا دام أول من استخدم بموجب الترتيب التعاوني المشروع آنفاً ، وقد دجيت مساعدة الحكومة الهندية ضمن دفعة الـ (١٤٠٠) جنيه استرليني التي اصبحت الهند تقدمها سنوياً لحكومة صاحبة الجلالة لحساب مركز البصرة .

المقر الرسمي للممثل البريطاني في البصرة :

وبما يذكر ان الممثل البريطاني في البصرة كان سنة ١٨٧٥ يسكن في بيت مستأجر كان يدفع عنه مبلغ ١٠٠ روية شهرياً الى ملاك من الوجهاء بدعى حاجي ابراهيم كانت ملكيته لذلك العقار مثاراً لبعض الشك ، ولم يسمح في عقد الاجارة بفسخه الا بموافقة المستأجر (بكسر الجيم) ، ولذلك اصبحت موقف مساعد المقيم السياسي بالنسبة للعقار قوياً من الناحية القانونية ، لكن حوالي سنة ١٨٨٣ ، وبسبب سخط الحاجي بصدد قيمة الاجارة فيما بين ١٨٧٨-١٨٨١ زيد الامجار الذي يتقاضاه الحاج الى ٢٥٠ روية شهرياً حتى لا تقوم أية اعتراضات ضد استبقاء البيت في يد الحكومة الهندية خلال عام ١٨٨٤ . وكانت توجد قطع ارض للبيع في مواقع جميلة على الضفة الاخرى من شط العرب في جارديلان وطمومه ، وكانت حكومة الهند تود لو اشترت أحدها وبنت عليه لولا عقبات كانت تعترض الشراء ، ومن ثم تحتم عمل عقد جديد للبيت الذي كانت تحتله القنصلية ، وذلك لعام ١٨٨٥ وللأعوام التالية أيضاً . ونتيجة للتوصيات التي قدمها الرائد تويندي - كقيم ، في عام ١٨٨٥ فقد قررت حكومة الهند أخيراً في عام ١٨٩٠ أن تشتري هذا البيت الذي استأجرته لهذه الفترة الطويلة ، بالإضافة الى ارض أخرى ، وذلك بمبلغ ٦٥,٠٠٠ روية . وكان هذا التأخير الكبير في التوصل الى هذا القرار

راجعاً الى العقبات التي قامت بشأن صحة حجة ملكية البيت ، والى نقاط أخرى أمكن التغلب عليها أخيراً .

وعندما حان الوقت لتسجيل نقل الملكية حاولت السلطات التركية أن تصر على ضرورة تلوين اسم شخص معين بالذات في سجلاتها الرسمية كمالك لذلك العقار ، ورفضت ما وسعها الجهد في أن يبدو وكأنما العقار سيكون مملوكاً للحكومة الهندية او وزير الدولة لصاحبة الجلالة او لسفير صاحبة الجلالة البريطانية في القسطنطينية او حتى القنصل البريطاني. ويبدو أن هذا العائق قد امتد من عام ١٨٩٠ او ١٨٩١ حتى عام ١٨٩٥ عندما أصدر صاحب الجلالة السلطان ارادته بالتصديق على تسجيل العقار باسم السفارة البريطانية في القسطنطينية .

وفي حوالي عام ١٩٠٠ أصبح مبنى القنصلية غير صالح للسكنى بسبب هبوط أساسه ، واضطر القنصل في عام ١٩٠١-١٩٠٢ الى استئجار مبنى كمي يتخذ مقرأ له بصفة مؤقتة ، ومن ذلك الوقت كانت وظيفة البصرة قد آلت الى حكومة صاحبة الجلالة ، غير أن حكومة الهند أخذت على عاتقها إعادة تشييد البناء على نفقتها الخاصة ، وذلك بسبب حالته السيئة التي كان عليها عند نقل الملكية . وفي عام ١٩٠٣ تم بناء مقر جديد وجميل في نفس الموقع وبإشراف حكومة الهند على عمليات بنائه ، وقد تكلف قرابة ٤,٠٠٠ جنيه استرليني . وقد عقد اتفاق خاص بشأن تقسيم تكاليف صيانة المبنى مستقبلاً بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الهند لأن الغرف الخاصة بمكتب البريد في المبنى اعتبرت ملكاً لحكومة الهند .

وظيفة نائب قنصل صاحب الجلالة في الموصل ١٨٧٦-١٩٠٥ :

واستمرت خلال معظم الفترة التي نحن بصددھا وظيفة نائب القنصل في الموصل منذ انشئت قبل منتصف القرن التاسع عشر وكانت تحت إشراف المقيم السياسي في بغداد بصفته قنصلاً عاماً ، ولكن شؤنها كانت

غير ملحوظة بسبب عدم وجود رعايا بريطانيين او مصالح بريطانية محسوسة في الموصل . وقد زادت أهمية نيابة القنصلية عندما أصبحت الموصل ولاية في عام ١٨٧٩ ، ولكن حتى نهاية عام ١٨٨٦ كان نائب القنصل نفسه ، عموماً هو الوحيد من الرعايا البريطانيين الذي يقيم في دائرة الموصل القنصلية .

وكان الممثل البريطاني في الموصل عام ١٨٧٨ هو مستر ج. ف. راسل الذي عمل تحت إمرة السير صامويل بيكر في إفريقيا الاستوائية ، والذي كان ابن الصحفي البارز دكتور هوارد راسل . وقد خلفه مستر و. س. ريتشاردز الذي ظل في هذه الوظيفة من نوفمبر عام ١٨٨٣ حتى ديسمبر عام ١٨٨٥ ، ثم جاء مستر ه. ه. لامب بعد مستر ريتشاردز .

اقترح بانشاء فرع للقنصلية البريطانية في فاو ١٨٩٤-١٨٩٦ :

وفي نهاية عام ١٨٩٤ اقترح الرائد موكلر المفوض في بغداد أنه ينبغي تعيين موظف من محطة التلغراف البريطانية في فاو ليكون ممثلاً قنصلياً لبريطانيا هناك خلال فصل تصدير التمور ، أي في أشهر سبتمبر و اكتوبر ونوفمبر من كل عام . وكان هذا الاقتراح نتيجة مضايقات السلطات التركية المستمرة للسفن الهندية البريطانية في أسفل شط العرب . ووافقت حكومة المهند على الاقتراح ، وتبنته حكومة صاحبة الجلالة وخصصت مبلغ ٣٠ جنيهًا استرلينيًا في العام كمكافأة لهذه الوظيفة . وفي عام ١٨٩٦ أصدر الرائد موكلر خطاباً رسمياً بتعيين مستر منجافش التابع لقسم التلغراف الهندي البريطاني ليكون ممثلاً قنصلياً لبريطانيا في فاو ، ولكن الباب العالي رفض أن يعترف بذلك التعيين . وفي الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٨٩٦ وجهت مذكرة الى الحكومة التركية تبليغها أنه اذا لم تقبل بهذا التعيين ، فان سفينة حربية بريطانية سترسل الى فاو لحماية المصالح البريطانية . وبعد شهر توجهت الى هناك سفينة صاحبة الجلالة «لابونج» ، واخيراً في ديسمبر عام ١٨٩٦ سحب

الطلب الخاص بإنشاء فرع قنصلي بريطاني في فاو وذلك بعد تلقي تأكيدات مرضية من الباب العالي بشأن معاملة السفن الهندية البريطانية ، كما يينا ذلك في موضع آخر .

مكاتب البريد الهندية البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦-١٩٠٥ :

ان امر مكاتب البريد الهندية البريطانية في العراق التركي قد شرح شرحاً مفصلاً في الملحق الخاص بشأن المراسلات البريدية ، وبعد عام ١٨٩٩ كانت هناك شكوى من الاختلاس وعدم انتظام المواعيد في عربة البريد البريطاني التابعة لشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية . ولم تنقطع هذه الشكاوى عند عقد اتفاق جديد مع الشركة عام ١٩٠٤ .



مصالح هندية بريطانية خاصة في العراق التركي

١٨٧٦ - ١٩٠٥

نواب اقبال الدولة وشئونهم :

تبرز على هذه الصفحات بين الوقت والآخر الشخصية القوية لنواب اقبال الدولة الذي ينتمي لمملكة اوض ، خاصة فيما يتعلق بوقف اوض والمعتمدتان البريطانيان في كربلاء والكاظمية ، ويمكن أن نذكر هنا بعض الاشياء الخاصة به وشئونه الشخصية . بعد ان قدمنا آنفاً في هذا الفصل شيئاً من ترجمة حياته حتى عام ١٨٦٦ ، وهناك صورتان طريفتان لشخصية نواب ساقهما اثنان من الرجال البريطانيين في ذلك الوقت ، ويمكن ان نذكر هاتين الصورتين بالتفصيل :

(١) « منذ اربعين عاماً كان نواب اقبال الدولة ملكاً على اوض لا يام معدودة ، ولكنه رحل عن لكنهرو والهند واستقر في بغداد لأن الحكومة

(١) جيري في كتابه (في تركيا الآسيوية) جزء ١ ص ٦٤٠ - ٦٤١ .

البريطانية لم تسمح بحقه في الوراثة . وقد زار أوروبا مرتين أو ثلاث مرات وجادل مكتب الهند في لندن مؤكداً حقه في عرش اوض وبالطبع كان هذا الجدل بلا ثمرة . والواقع ان المرتب الذي يبلغ سبعة آلاف أو ثمانية آلاف روبية شهرياً الذي كانت الحكومة البريطانية تدفعه له من إيرادات اوض ، ما هو الا جزء يسير من دخله . اذ أن املاكه الخاصة كانت كبيرة . وهو رجل قوي الادراك ذو ذهن متقد ، ولو أنه قد ظل على عرش اوض لكان محتملاً وقوع سوء الإدارة الذي اتخذته اللورد دلويزي ذريعة لضم اوض الى بقية البلاد في الهند . والناس عادة تتحدث عن نواب على أنه ملك اوض ، وهو يتمتع بنفوذ كبير يعرف كيف يستفيد منه أيما إفادة ، كما يعتبر زعيماً للجمالية الكبيرة من المسلمين الهنود المقيمين في بغداد ، وهو بمحصفاته ونفوذه الشخصي كان يجنب بني قومه في كربلاء والتجف الكثير من السوء الذي من اليسر تماماً أن يصيبهم في بلاد لا تكاد تعرف فيها « القواعد الصحيحة للخطأ والصواب » حتى الآن ، وفيها يتواجد العرب والفرس والأتراك والمسيحيون في حال من الخصومة والشحناء . والخدمات التي كان يؤديها سموه للممثل السياسي البريطاني بسياسته وتوجيهه لثمانية أو عشرة آلاف هندي يقيمون في المناطق المجاورة للمدن المقدسة ، وبجنب الحاج القادمين من الهند كل سوء ما زالت حكومة الهند تعرف بها بين الحين والآخر بمودة قلبية ، ولذا فقد منح حديثاً زيادة في مرتبه تقديراً له .



(١) « إن بغداد هي مقام المنفيين السياسيين من الهند من المسلمين الذين يكرهون الحياة تحت حكم المسيحيين والذين استقروا في هذا المكان كأقرب ملاذ لهم في دولة الاسلام ، وهم يحصلون على مركزهم

(١) كتاب السيدة أن بلنت بدو الفرات جزء ١ ص ٢١٢ - ٢١٥ ، وقد اهدت المؤلف الموهوبة كتابها هذا الى اقبال الدولة .

لأنهم يتمتعون بميزتين : التوافق الديني مع أهل بغداد ، والحماية الأجنبية كراعيا بريطانيين . وكثير منهم في منتهى الثراء ويعيشون على ما يملكونه من الأراضي في الهند ، كما أن قليلا منهم على وفاق تام مع القنصل العام . وأبرز هؤلاء حسباً ومالاً ، بل وأبرزهم بجلال شخصيته المجردة هوناب اقبال الدولة ملك اوض ، الذي نُحى عن ملكه ومنح معاشاً . ونحن الآن نقيم معه في بيته الصحراوي قرب الكاظمية التي سوف تكون مُنطلقنا في رحلتنا الى الشمال . وأنا لا أكاد أعرف كيف أتحدث عن نواب دون ان اقول الكثير ، فهو رجل مسن وفيلسوف ، وهو لا يعبأ باظهاره لصالح أعماله . وعلى الرغم من ذلك فاني لا أستطيع إلا أن أسجل ما أشعر به نحوه ، فهو بحق أعظم شخصية جليلة صادفناها ، على الرغم من أنه قليلا ما يتكلم بشخصية ملك سابق . إن في خلقه وأسلوب حياته بساطة كأكثر ما تكون البساطة ، وفيه شيء من احتقار البدو للمظاهر ، زد على ذلك ان كراهيته للادعاء أصيلة ، أصالة السيد الانجليزي المذهب الذي كان يعيش قبل خمسين عاماً . كما أنه سافر كثيراً ورأى كثيراً ، ويفهم أسلوب التفكير الاوروبي كما يفهم أسلوب التفكير عند الشرقيين ، والى جانب ذلك فان له اصالته الخاصة به بمنأى عن أي مدرسة للتفكير . وهو في حديثه جذاب تماماً ، ويفاجيء المرء دائماً بانجازات غير متوقعة في التفكير ، وأساليب مبتكرة للتعبير ، ولو أننا استطعنا أن نحسن تفهمه لوجدنا يقيناً انه رجل في منتهى الذكاء والظرف . والى جانب ذلك فهو رجل رحيم وحسن ، ومركزه في بغداد مركز عظيم . إن هذا المركز من وجهة النظر الاخلاقية هو من العظمة بحيث يمكن أن يعزبه عن فقد ملكه السابق ، وأبنة بلاطه في فاو ، إنه هنا في بغداد يستحوذ على قوة حقيقية هي قوة فعل الخير ، كما أنه يتمتع بحرية حقيقية في أن يقول ما يراه حقاً للقناصل والباشوات وعلماة الدين ومن هم على شاكلة هؤلاء جميعاً ، بل والبدو الفقراء الذين يعيشون على أعتابه . وإنني أعتقد أن رأيه يؤخذ في معظم المشكلات

السياسية «السراي» حيث تمكنه معرفته بالناس والبلدان ، مما يعتبر عنصراً هاماً من مكونات الحكمة في الشرق كما تمكنه فطنته في التعبير عن آرائه من أن يقول الحق دون أن يسيء الى أحد في هذه الاوساط العليا التي لا يقال الحق بينها كثيراً . ومن أجل ذلك فان لاسمه صولته في بغداد ، وقد كسب بهذا ايضاً صداقة الكثيرين من كل طبقات المجتمع ، ومن بين هؤلاء الاصدقاء نجد نصيره المخلص فرحان شيخ قبيله شمر . فكلما جاء هذا الشيخ الى المدينة كان مستقره هو بيت أخيه ملك الهند كما يطلق العرب على نواب ، وهذه الحال ستساعدنا كثيراً في خططنا ، لاننا سنتجه الآن الى الصحراء ومعنا خطابات توصية ستكون سبباً في أن يتم استقبالنا هناك كأحسن ما يكون الاستقبال .

والبيت الصحراوي الذي نعلم فيه بكرم الضيافة بهيج وبعيد عن التكلف فهو أحد البيوت العديدة التي يملكها نواب في بغداد وحولها ، وهو يقوم وحده تماماً في السهل المجلب الذي يحيط بالمدينة ، ويبعد ما يقرب من نصف الميل عن مسجد الكاظمية . ويعتقد سكان المدينة الذين يهابون أن يخططوا بخروجهم من المدينة ليلاً ان نواب مجازف إلى أبعد الحدود حين يعيش في مثل هذا المكان ، ولكن عزلة البيت بالنسبة له ولنا هي ما يخلع عليه سحره الحقيقي . وعلى أية حال فهو يعيش في بغداد بصفة عامة ، ولكنه ينجي الى هنا بين الحين والآخر ليمارس رياضة روحية فيها الفلسفة وفيها التدين بين علماء الدين وأساتذته في الكاظمية ، إذ أن المسجد هو ملجأ للاتقياء من الشيعة ومكان شهير بينهم .

واصالة البيت نفسه مثل اصالة موقعه ، وقد وضع نواب تصميماته بنفسه ، والبيت يشبه الحصن في شكله ، فله جدران عالية وملخل واحد وهذا حيطه واجبة اتقاء الصووص الكثيرين وقطاع الطرق الذين يسكنون الصحراء . وتوجد الغرف في الطابق العلوي ، ونوافذ بعضها تطل على الخلاء ، وذلك طبقاً لطراز المباني التركية أكثر مما هو طبقاً للطراز العربي في المباني . وبعض الغرف الاخرى يطل على شرفة بني فوقها طابق آخر .

ومدخل البيت هو عند نهاية الفناء الذي تقع على جانبيه الاسطبلات وأبراج الحمام التي تحوي آلاف الحمام الابيض . اما الدور الارضي فليس الا مجموعة من السرايب . ومن الفناء يؤدي الدرج الحجري إلى الغرف ، وهذه عبارة عن غرف صغيرة ليس فيها من الاثاث إلا السجاد . لكن حجرة الاستقبال فسيحة ، وهي من الغرابة في شكلها بحيث اني رسمت شكلها ، فشكلها هو شكل الصليب ، فتوجد نافذه في كل من أطرافها الثلاثة القصيرة حتى إن النصف العلوي للحجرة يقارب في شكله المشكاة ، أما التجويفات التي بين هذه النوافذ فتحملها ارائك عريضة تشعر بالارتياح وأنت تجلس عليها لتشاهد هذا المنظر .

لقد تجلّت اصالة نواب اقبال الدولة بوضوح فيما أوتي من مواهب لوضع الوصايا ، كما تجلّى ذلك في كل تصرفات حياته . فمنذ عام ١٨٤٧ بدأت فكرة من يخلفه في ممتلكاته بعد موته تثقل كاهله . وقد عبر للممثل السياسي ، العقيد روبنسون عن رغبته في أن يضع وصية تُثقل بمقتضاها املاكه الى المفوض البريطاني في لکنهو لتكون وقفاً لصالح بعض أقربائه في تلك المدينة ، وذلك بعد سد حاجة زوجته وبعض الخدم الطاعنين في السن ، وكذلك بعد سد حاجة ما يحتاج اليه قبره من إصلاحات وكذا قبر ابنه الوحيد الذي مات قبله . وقد طلب أيضاً أن يسمح له بإيداع الوصية التي سيقوم بعملها لدى الممثل السياسي البريطاني في بغداد ، كما يعين الممثل السياسي الذي سيكون متقلداً لهذه الوظيفة عند وفاته كممثل رسمي لوصيته . وقد وافقت حكومة الهند على الاذن المطلوب في عام ١٨٨٤ ، وذلك عندما استشرت في هذا الشأن . ولكن لا يبدو أن نواب قد اودع أية وصية لدى المفوضية السياسية حتى عام ١٨٧٥ ، ويبدو أن الوصية التي اودعت حينئذ كان مصدقاً عليها من قبل جراح المفوضية وشاهدين انجليزين آخرين وذلك عام ١٨٨٣ .

وفي عام ١٨٨٤ طلب نواب أن تكون السندات المالية الصادرة من حكومة الهند بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ روييه والتي كان يحملها نافذة الدفع

بفائدة ، وذلك من خزانة حكومة الهند ببغداد . وقد أُجيب الى طلبه
كتكريم شخصي ، على الرغم من أن دفع مثل هذه الفائدة في أماكن
خارج الهند كان منافياً للعرف ، ولا يمكن المطالبة به كحق . وفي عام
١٨٨٥ كان نواب يتوق الى نقل السندات باسم المفوض الذي ينبغي أن
تستخدم عن طريقه ارباحُ السندات المالية في صيانة قبر نواب بعد موته .
كذلك كان يتوق أيضاً الى أن يستمر دفع الارباح المذكورة في بغداد .
وعلى أية حال فقد قررت حكومة الهند ان الامتياز بشأن مكان الدفع كان
خاصاً بنواب ويجب أن يتوقف عند وفاته ، وقد بينت ان السندات
يمكن ايداعها بسهولة في أحد البنوك في الهند ، حيث يمكن لمنفذ الوصية
المحلي ، أو للأوصياء أن يحصلوا على الفائدة عندما يحل موعد دفعها .
وذلك بحسب كمبيالات على هذا البنك . ومن المحلي أن حكومة الهند قد
منعت المفوض في بغداد من تحمل أية مسئولية فيما يتعلق بقبر نواب .

وقد توفي نواب اقبال الدولة في الكاظمية في الحادي والعشرين من
ديسمبر عام ١٨٨٧ . واتضح أن هذه الوصية كانت شاذة وغامضة ،
غير أنه ليس من الضروري هنا أن نفصل القول في نصوصها . وباختصار
لقد بدا أنها تكرر كل الممتلكات التي تركها عند موته لصيانة قبره في
الكاظمية وصيانة البيت الذي يحتوي هذا القبر وذلك بصفة دائمة . ولقد
نصت هذه الوصية على تعيين المقم البريطاني في بغداد كدير لاعتماد
مالي موقوف تتكون منه جملة ممتلكاته وذلك للغرض الذي أسلفنا ذكره
الآن . وكان جلياً أن محمد حسين خان الممثل البريطاني في الكاظمية ،
ومحمد تقي خان الممثل البريطاني في كربلاء وآخرين غيرهما
يشاركون المفوض في إدارة هذا الموقف .

وكانت حكومة الهند حريصة ، ما أمكنها ذلك ، على احترام
رغبات المرحوم نواب ، ولكن هذه الوصية حفتها مصاعب إذ لا يمكن
أن يبت فيها الا القضاء بإجراءات قضائية سليمة ، فليس للمتولي الحق
طبقاً للشريعة الاسلامية أن يوصي لاعمال البر بأكثر من ثلث ما يملك ،

كما أن بعض تنظيمات نواب بشأن الاعانات المالية كانت في حد ذاتها غير صالحة قانونياً ، أضف إلى ذلك أنه لم يكن واضحاً أن المقيم البريطاني قد عين بالفعل منفلاً للوصية ، ولو افترضنا أنه قد عين بالفعل فإن التعليمات بهذا الشأن كان منصوحاً عليها بطريقة يفهم منها أنها تنطبق فقط على المقيم الذي يتقلد المنصب بعد وفاة نواب وذلك بصفته الشخصية . وحتى بغض النظر عن هذه المصاعب الخطيرة فإن حكومة الهند لم تكن ترى من المرغوب فيه أن يكون موظف بريطاني في بلد أجنبي مستولاً عن إدارة وقف مثل هذا الذي تنص عليه الوصية . ومن ثم فقد أصدرت تعليماتها إلى المفوض بالألا يأخذ على عاتقه تلك المهمة . وعلى أية حال فقد أخذ المقيم على عاتقه بصفته قنصلاً عاماً إجراء حراسة مؤقتة على هذه الممتلكات ، وعن حارساً قضائياً لإدارتها ، وقد أظهرت السلطات التركية اهتماماً كبيراً بتدبير هذه الممتلكات ، ورغبة قوية في الإشراف على العقارات الثابتة منها وذلك خلال إدارة سجلات الأراضي التركية الأمر الذي أسخط الرائد تويدي المفوض حتى لقد قال إنه « لو أن ورثة المرحوم نواب جعلوا ممتلكاته أو عائلاتها من الأموال تذهب من الحراسة البريطانية إلى الحراسة العثمانية ، فليعتبروا أنها قد ضاعت منهم إلى الأبد ، وليس من المجدي حينئذ الاتجاه إلى القضاء بشأنها لأنها ستكون في حكم الموضوعة على القمر » .

وفي عام ١٨٨٩ رفعت دعوى لبطلان القضية في محكمة كلكتا العليا وكان المدعون تسعة من أقرب أقرباء نواب . أما المدعي عليهم فهم الحكومة البريطانية والأوصياء الوطنيون المذكورون في الوثيقة نفسها . وفي عام ١٨٩٠ قدم طلب لإثبات صحة الوصية إلى المحكمة القنصلية العليا لصاحب الجلالة البريطانية بالقسطنطينية وذلك من قبل الأوصياء الوطنيين الذين نحن بصددهم ، وقد عارض المدعون هذا الطلب في دعواهم في كلكتا . وأخيراً تمت تسوية بين الأطراف المعنية خصص أقرباء نواب بمقتضاها ثلثاً الأملاك كلها ، وخصص الأوصياء الوطنيون

المذكورون في الوصية بالثلث الباقي ، وقد حصل انتهاك للثقة وبالتالي بعض التأخير في تنفيذ الاتفاق ، ولكن سويت كل الدعاوى أخيراً في نهاية مايو ١٨٩٦ . وقد اشترى أغا محمد الممثل البريطاني في الكاظمية باسمه بعض ما يخص أقارب نواب إن لم يكن جميع ما يخصهم ، غير أنه ابتاع ذلك بالمساعدات المالية الموقوفة كما عرف ذلك عند موته عام ١٩٠٣ وكانت المفوضية البريطانية (القديمه) من بين الاشياء التي آلت اليه بمقتضى تلك الصفقة (١) .

قضية كلثوم نيسا بيجام ١٨٧٦ - ١٨٧٩ :

واستمر النزاع بين كلثوم نيسا بيجام ورمضان علي خان بشأن الميراث الكبير لنواب تاج محل حتى نهاية ١٨٧٦ .

وقد صدر في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٨٧٦ حكم من إحدى المحاكم البدائية في الهند لصالح كلثوم نيسا بيجام ، ثم تم التصديق على هذا الحكم عند استئنافه . وفي إبريل عام ١٨٧٨ مات خصمهما الرئيسي رمضان علي خان ، ولكن حيث ان رمضان علي خان قد ترك ابناً يدعى سيد أحمد حسين وما زال الاحتمال قائماً في أن يقدم استئنافاً للحكم لدى مجلس البلاط ، فان حكومة الهند لم تعط أحداً من الطرفين عقار نواب تاج محل أو المبلغ الضخم الذي كان من الممكن أن يُستبدل به ذلك العقار ، لأن حكومة الهند كانت حريصة على أن تحلّي نفسها من المسؤولية . وقد استمر موقف حيوط المسعى هذا حتى عام ١٨٧٩ .

وفي إبران ذلك بدأت كلثوم نيسا بيجام في جمع القروض من بغداد اعتماداً على حجة ملكيتها الثابتة مؤقتاً ، وقد أمرت حكومة الهند بمثلها السياسي في بغداد أن يعلن للناس أن حكومة الهند لن تتحمل أية مسؤولية

(١) لا شك ان ادارة الوقف منذ ذلك الحين كانت فاسدة لانه لم يكن تحت اشراف من ليس بذي مصلحة ، غير أن قبر نواب والبيت الموجود به هذا القبر ملازلاً حتى سنة ١٩١٢ يحتفظ بهما في حالة لائقة ، وان كان يصرف على ذلك مبلغ ضئيل من مخصصاته الكبيرة .

في تسديد هذه الديون ، وان ينصح كلثوم نيسا بيجام ان تذهب الى الهند وان يبذل ما في استطاعته لكي يمنعها من أن تغرق في الديون او أن تتورط في زواج متهور . وفي مايو عام ١٨٧٩ أعلنت كلثوم نيسا بيجام عزمها على الزواج من ابن عمها سيد عسكر حسين الذي كانت مخطوبة له منذ فترة طويلة ، وعن عزمها أيضاً على البقاء في العراق التركي بصفة دائمة ، ووافقت على ذلك حكومة الهند التي كانت تعتبر كلثوم كشخص تحت حراستها ، وقد تم الزواج في الخامس من يونيو عام ١٨٧٩ .

وفي عام ١٨٧٩ زعمت إحدى الصحف أن أحمد علي خان الممثل الوطني في مقبمية بغداد قد اختلس بعض المجوهرات التي كان يملكها نواب تاج محل ، ويبدو أن الرائد نيكسون الممثل السياسي كان قد أرسله إلى كربلاء ليشرّف على المقتنبات الشخصية للمتوفي نواب تاج محل ، وقد اتهم نواب إقبال الدولة كذلك بالاشتراك في هذه الخيانة المزعومة ، وقد حوكم أحمد علي خان ولكن برئت ساحته (١) .

(١) حين أحمد علي خان الذي كان مشهوراً باسم أحمد أبا في المفوضية كممثل وطني وذلك عند تقاعد مستر ميشيل ميناس عام ١٨٧٥ ، وقد كان هناك اعتراض قوي على تمييزه من قبل بعض الاعضاء الارمن في مكتب دائرة المفوضية ، وقد نشأ اعتراض من اتهامه عام ١٨٧٦ باختلاس بعض الاملاك التي آلت رسمياً الى احد الهنود من قضية ميراث . وقد اجري تحقيق رسمي من قبل لجنة كانت تضم الرائد نيكسون والعقيد جراح بومان ومستر ريث الضابط الاول في الكويت ونواب إقبال الدولة ، وأسفر هذا التحقيق عن تبرئة ساحة أحمد علي خان ، وطرد رئيس الكتبة مستر جوهانز تاديوس بأس من حكومة الهند . وقد مات أحمد علي خان الذي كان هندياً من أسرة مرموقة في أوخ في بغداد بعد أن طعن في السن وذلك في اغسطس عام ١٩١٠ ، وكان عند موته صميذاً للجنالية الهندية في بغداد ، وكان معروفاً بولائه لصاحب الجلالة الملك الاسبراطور ، كما كان ذا حظوة كبيرة في المجتمع الاوربي ، وقد عين ابنه سجاد علي خان نواباً عام ١٩١١ بدار بار المظلة بدلهي حيث كان يقيم .

حركات ايوب خان ١٨٨٨ :

لقد كان ايوب خان احد افراد أسرة باراكزاي الحاكمة في أفغانستان ، وقد امرته الحكومة البريطانية أن ينتقل إلى الهند وذلك بعد محاولته الاخيرة الفاشلة في إثبات مطالبه في افغانستان ، وقد وصل إلى بغداد من طهران في الثامن والعشرين من مارس عام ١٨٨٨ ثم ، اتجه إلى الهند في الثامن والعشرين من إبريل .



وقف اوض ١٨٧٦ - ١٩٠٥

لقد بلغت الشئون الخاصة بوقف اوض في الفترة التي نحن بصددھا شهرة واهتماماً تجعل من المحم علينا النظر للوقف منفصلاً عن جميع المصالح البريطانية الرسمية الاخرى في العراق التركي . ولقد بقي تأثير نواب إقبال الدولة في إدارته قوياً للغاية حتى وفاته عام ١٨٨٧ . أما نظام توزيع جملة عائدات الوقف فظل سارياً حتى عام ١٩٠٢ . وكان التوزيع يتم بمقتضاه عن طريق «مجتهد» مختار في كربلاء وآخر في النجف . وبقيت فكرة اعتبار ثلث العائدات ك مبلغ منفصل لاعانة الهندو مطبقة حتى سنة ١٩٥٢ وكان قد اصطلح عليها طبقاً لما اوضحناه سابقاً منذ عام ١٨٦٠ .

وكان المجتهد الموزع في كربلاء هو ميرزا سيد عبد القاسم الطباطبائي المعروف «بحجة الاسلام» وبقي موزعاً حتى وفاته في الثالث عشر من ديسمبر عام ١٨٩١ ، وهو أحد الرعايا الايرانيين ويرجع تاريخ تعيينه إلى عام ١٨٧٢ . وكان المجتهد الموزع في النجف شخصاً يدعى سيد علي «بحر العلوم» وبقي موزعاً حتى مات عام ١٨٨١ ، ولقد أنعم عليه بهذا المنصب عام ١٨٥٨ أو ١٨٥٩ ، ولقد خلفه أحد الرعايا الاتراك هو سيد محمد بحر العلوم . ويبدو أن جميع هؤلاء المجتهدين الموزعين كانوا يعينون من قبل الوكيل السياسي البريطاني او المقيم السياسي البريطاني في

بغداد وذلك بتوصية من نواب إقبال الدولة ، ولهذا كان مركز ايوب قوياً للغاية في شئون ذلك الوقت .

المعولة المالية الهندية المنفصلة ١٨٧٧ إلى ١٨٨١ :

وتم بشكل منظم سنة ١٨٧٧ الاعتماد المالي المنفصل لإعانة الهنود الذي جرى العمل به لعدة سنين ، وذلك عن طريق خطابات وجهها الموزعون المجتهدون في كربلاء والنجف الى الممثل السياسي البريطاني في بغداد ، فقد عبروا في هذه الخطابات عن رغبتهم في أن يستقطع ثلث المبالغ التي تدفع لهم وهو يبلغ ثلاثة آلاف روبية لإعانة فقراء الهنود في كربلاء والنجف والكاظمية ، خصوصاً هؤلاء الذين كانوا ينتمون الى أسر عريقة . والخطابان اللذان كانا متشابهين تقريباً في نصوصهما لا يمكن أن يكونا قد صدرتا بمحض ارادة المجتهدين ، فمن العسير ألا نجد أصبح لإقبال الدولة في الموضوع إذا ما نظرنا الى مذكراته عن عام ١٨٦٦ . وقد تمت الموافقة الفورية على هذا التنظيم المقترح من قبل الرائد نيكسون الممثل السياسي البريطاني الذي قام بتنفيذه في حدود دوره من ذلك التنفيذ . وقد ضمت المبالغ التي سلّمها الموزعون المجتهدون الى خزانة المقيمة السياسية في بغداد والمخصصة منهم لإعانة الهنود ، ومن ثم فبموافقتهم اعتبر الاعتماد المالي المخصص للهنود ساري المفعول ولا تشوبه شائبه . ويبدو أن التوزيع على الهنود كان قد تم على قوائم بأسماء أعدت بعد التحقق منها . والمعروف أن قائمة هنود الكاظمية قد روجعت عام ١٨٨١ عندما طالها مستر بلاودن بالاتفاق مع نواب سر إقبال الدولة وأجري فيها تعديلات رأى أنها ضرورية ، وربما قام بهذا العمل نواب سر إقبال الدولة وحده بتعليمات من مستر بلاودن .

فحص مركز وسلوك الموزعين المجتهدين ١٨٨٢-١٨٨٣ :

وفي أكتوبر عام ١٨٨٢ زار الرائد و. تويندي ، وكان قائماً بعمل المقيم في غياب مستر بلاودن مدينة كربلاء وفحص على الطبيعة سمعة

الموزعين المجتهدين هناك وفي النجف وهما : ميرزا ابو القاسم وسيد محمد ، كما فحص الإدارة المحلية للوقف ووجد أن :

(١) على الرغم من ان جميع الاشخاص العاقلين قد رضوا أن يكون لديهم العالمين اسم ومرتبة «مجتهد» ، إلا أن أكثر الناس إعجاباً بهما لا يستطيعون أن يدعوا لهما تفوقاً على كثير من إخوانهما الذين يرد ذكر اسمائهم .

(٢) بل على النقيض من ذلك ، فإن قبولهما لهذا الاهتمام والوظيفة الدينويين (١) كان في أعين الكثيرين بمثابة ارتداد يدعو للأسى عن طابع الشخصية التي يجب أن يكونا عليها .

وطبقاً للاعتقاد العام فإن كلا منهما كان حريصاً على أنه لو قل ما يتلقبانه من هدايا المتدينين للأسباب سالفة الذكر او غيرها فإن التعويض الملائم لهذا سوف يكون من أموال وقف اوض التي يوزعها بأيديهما .

وفي عام ١٨٨٣ وضع الرائد تويندي عندما ترك العمل كقيم بين يدي مستر بلاودن تقريراً تلقاه من راجا باقر حسين فايز آباد من اوض وهو أحد زوار كربلاء والنجف ، وهو كذلك رجل غني وفاضل ولم يكن مغرضاً في تقريره الذي قال فيه إن عائدات وقف اوض كان يساء استعمالها مما يعود بالضرر على اسم بريطانيا وإن الأموال كانت تخصص بصفة رئيسية لإثراء الموزعين المجتهدين وإعانة اقاربهم وأصدقائهم ، ولا يصيب الفقراء منها إلا النثر اليسير ، وإن الذين يقومون بالتوزيع ليسا مجتهدين (أي فقيهن) ولكنهما مجرد طالبين علم . وقد اقترح الكاتب ضرورة إعداد قوائم بالحنود المعلمين حقاً والموجودين حول الاماكن المقدسة ، وأنه يجب ألا يتقاضى أحد من هؤلاء المدرجين في مثل تلك القوائم أقل من روبيتين ، اذ كان معدل التوزيع الفعلي على الفقراء في ذلك الوقت هو نصف روبية او ربع روبية شهرياً .

(١) يعنى ادارة الوقف .

أثر وفاة إقبال الدولة ١٨٨٧ :

مات نواب إقبال الدولة في ديسمبر عام ١٨٨٧ ، وكان قد قام بآخر زيارة له لكربلاء والنجف بصحبة المقيم البريطاني وذلك عام ١٨٨١ وقد تبعت وفاته وفاة صديقه الحميم محمد حسين خان البوزع الهندي والممثل البريطاني الفخري في الكاظمية ، وقد كان لوفاة نواب تأثير عميق في مجرى الامور في وقف اوض ، اذ كان له الفضل دون شك في إيجاد الاعتماد المالي المنفصل لمساعدة الهنود الذي كان في بادىء الامر على أساس غير رسمي ، ثم صار بعد ذلك على أساس منتظم ومحدد ، كما كان له الفضل في تنظيماته وإدارته . ومهما قيل في تدخله الذي كان يفترق الى الياقة ، فان نتائج هذا التدخل كانت على وجه العموم ذات فائدة ، وقد استتبع اختفاءه من مجرى الحوادث تردى الامور الى الأسوأ بالنسبة لموقف الموزعين المجتهدين الذين كانوا قبل موته قد اعتادوا الانصياع لنصائحه ، كما استتبع أيضاً ازدياد إساءة استعمال المجتهدين للأموال .

وكان الذي خلف محمد حسين خان كموزع هندي وممثل بريطاني فخري في الكاظمية هو ابنه أغا محمد الذي كان حتى ذلك الحين كاتباً للغة الفارسية في المقيمة البريطانية في بغداد ، وكان الرائد تويدي حريصاً عند ابلاغ أغا محمد بتعيينه أن يلفت نظره الى أن بقاءه في ذلك المنصب مؤقت ، كذلك نصحه ألا يغير خطة توزيع الاعتماد المالي للهنود دون استشارة المقيم أولاً ، وكان المرحوم إقبال الدولة هو الذي وضع هذه الخطة

الماجور تانبوت يحاول اصلاح «نظميات التوزيع ١٨٨٩ :

وفي مارس من عام ١٨٨٩ زار العقيد أ. س. تالبوت ، الذي كان قائماً بأعمال المقيم البريطاني نيابة عن الرائد تويدي ، كربلاء والنجف ونظر في شكاوى عديدة قدمت بشأن توزيعات «حجة الاسلام» في كربلاء ، وكانت هذه الشكاوى قديمة العهد ويبدو أن لها أساساً من

الصحة ، وقد وجد تالوت أن ذلك الموزع المجتهد غارق في الديون ، فقد استندان ثلاثة عشر ألف روية من صراف المقيمة البريطانية وذلك بضممان أموال وقف اوض التي ينتظر دفعها له حتى نهاية شهر أغسطس التالي . وقد قيل إن عليها ديناً يبلغ عشرة آلاف روية بفائدة تراوح بين ٤٢٪ و ٤٨٪ في السنة ، وهذا الدين كان لاسترابادي يدعى حسن بن الحاج مهدي ، وقد دفع ميرزا أبو القاسم بأن هذه الديون قد تمت لاغراض الاحسان ، ولكن ما تلا ذلك من تحقيقات أجراها الرائد تويدي أظهر أن هذه الديون كان مردها أبنائه الثلاثة ، حيث إنه « كان من الضعف وعدم المرونة بحيث لم يستطع أن يكون له أية رقابة شديدة على سلوكهم او ما يقرضونه من أموال . وأما فيما يتعلق «بحر العلوم» الموزع المجتهد في النجف فقد تبين للعقيد تالوت أنه لا بد من ان يستدين «فقد كان على النقيض تماماً ، اذ أثرى من الوقف » ، وقد تدفقت الشكاوى الى المقيمة ضده أيضاً . وبعد أن أخبر العقيد تالوت حجة الإسلام أن استمرار الأمور على ذلك المتوال سوف يستدعي الرجوع الى حكومة الهند مما يمكن أن يكون له نتائج سيئة ، رضي ذلك المجتهد باعداد قائمة منتظمة بمن سيدفع لهم الاعانات ، وبتسليم ايصالات هؤلاء الى المقيمة البريطانية ببغداد بعد التصديق عليها من قبل الممثل البريطاني في كربلاء . وقد نجح المقوض كذلك في إقناع صراف المقيمة بأن تخفض الفائدة على قرضه لميرزا أبو القاسم الى ١٢٪ في السنة ، وقد رأى أن المجتهد سيكون حكيماً لو أنه جمد ديونه، غير أنه لم يكرهه على ذلك . وقد وجه العقيد تالوت إنذاراً إلى بحر العلوم في النجف مقترحاً عليه أيضاً كتابة القوائم .

وعلى وجه العموم فقد اعتبر العقيد تالوت الحالة التي انخرفت اليها الامور في وقف اوض «فضيحة صارخة» غير أنها حالة من الصعاب معالجتها ، وقد سجل انطباعاته في مذكرة بتاريخ الثاني من مايو عام ١٨٨٩ كانت بمثابة توصية نهائية ، وقد قال فيها :

« ربما كان من المجدي بطريقة او بأخرى أن يوزع الوقف عن طريق لجنة ، لان اللجنة ستكون أقرب الى العمومية ، كما سيكون لديها فرصة أفضل للتوفيق بين المصالح المتضاربة أكثر من التنظيم الحالي الذي لا يتفق مع شروط الوقف ، اذ يقوم على أمره شخص واحد . وعلى أية حال يجب ان يكون الاصلاح المنشود اصلاً من الداخل ، وأن تُسدى الى ميرزا ابو القاسم النصيحة في أن ينظر الى الاصلاح كوسيلة لخلاصه من مسئولية لا يشكره أحد عليها ، وفي نفس الوقت ليس إصلاحاً من الممكن تنفيذه دون موافقته » .

وأخيراً كتب قائمة لتنظيم المدفوعات في كربلاء وذلك في سبتمبر عام ١٨٨٩ ، ولكن لا يعرف إن كان شيء من هذا القبيل قد تم في النجف

الرائد تويدي يحاول اصلاح تنظيمات التوزيع ١٨٨٩-١٨٩٠ :

وعند عودة الراحل تويدي إلى منصبه من العطلة حاول أن يضع مقترحات العقيد تالبوت بإنشاء اللجان موضع التنفيذ . وبعد مقابلات عديدة مع بحر العلوم ، واتصالات مع حجة الاسلام عن طريق أصدقاء لكلا الطرفين شكلت لجان صغيرة في كربلاء والنجف تتكون كل منها من الموزع المجتهد في المدينة والممثل البريطاني في كربلاء وعضو ثالث . وكان العضو غير الرسمي في كربلاء رجلاً إيرانياً قريباً من هذه المدينة يدعى سيد حسن حكيمزاده ، وكان العضو غير الرسمي في النجف تاجر شيعياً من بغداد ، وهو كذلك قريب ويتمتع باحترام كبير . اما النتائج التي أسفر عنها هذا فيمكن أن نصفها بكلمات الراحل تويدي الواضحة : وأسفرت النتيجة في النجف عن لا شيء ، فان تاجر بغداد الذي يتمتع باحترام كبير كان يرغب في أن يظل متمتعاً باحترام كبير ، ولذلك كان كالدمية ، مثله في ذلك مثل ممثلنا الفخري الذي كان يتمثل دوره وطبيعته في أن يرضي كل إنسان ، وهكذا ظل بحر العلوم كما هو لا يكره شيء ، كما ظلت طرقة في التوزيع ملتوية . أما في كربلاء فقد

حاول العضو المستقل أن يسعى في إتمام الاصلاح مما أثار عليه عداءاً شديداً من حجة الاسلام وجماعته كلها . وعندما رأيت ذلك صممت بعد المحاولات الصابرة ان استغني عن اللجنة التي يمكن أن تلخص ما توصلت اليه فيما يأتي : (١) ان التوزيع عن طريق حجة الاسلام في كربلاء وبحر العلوم في النجف هو بالتأكيد «فضيحة صارخة» على حد تسمية العقيد تالبوت لها في تقريره . (٢) إن الفشل هو مآل كل محاولة لاصلاح التوزيع يكون أساسها مغالطات هذين المجتهدين أو أي مجتهدين آخرين بدلا منهما متاح لهما فرصة مشابهة لجمع المال ، اذ سوف يظنون راضين عن دفع أموال يستطيعون بشئ الطرق أن يحتفظوا بها لانفسهم . ثم إن فكرة تسليم أموال المجتهد لتوزيعها لا يمكن أن تمت لإجراءات العمل السليم بصفة .

إن العمل الصحيح للمجتهد هو الدراسة وهو طفل ، بعيداً عن هذا المجال ، هذا ان كان مجتهداً بحق وليس دعياً ، ثم إن قيامه على أمر تقسيم الاموال يؤدي بلا شك الى التنازع الطفيليين حوله (ودعك من أفراد أسرته هو) بفرض ابتزاز الاموال منه .

وفي بداية عام ١٨٩٠ زار كربلاء والنجف الضابط الجراح ر. بومان الطبيب في مقيمة بغداد والذي كان له تجربة أحد عشر عاماً في العراق ، وقد كتب تقريراً عن مجرى الامور في الوقف وفاء لرغبة الرائد تويدي ، وقد أشار في ختام تقريره إلى إمكان تشييد مدرسة للأطفال المنود وكذلك مستوصف لعلاج الفقراء من المنود في كربلاء ، وذلك من أموال وقف أَوْص .

مجري الامور في عام ١٨٩٠ :

لقد عم السخط عام ١٨٩٠ بشأن تصرف المجتهدين بالأموال ولم يكن منشأ ذلك السخط بالحديث العهد ، ففي أوقات متفاوتة عرف الرائد تويدي وأسلافه صوراً لهذا السخط «ليس بطريقة مباشرة من بعض

الأفراد فحسب ، بل وبطريقة غير مباشرة من الحكومة العثمانية والحكومة الإيرانية وحكومة بومباي بل ومن حكومة جيلدر أباد» « وكان مفادها أن المجتهدين المعنيين لتوزيع هذه الاموال كانوا يتصرفان فيها كما لو كانت ملكاً لهما ، فقد ابتاعا الاراضي بمال الوقف ، وحولاهما عما ينبغي أن تستخدم له إلى أشياء أخرى » ، ولم يكن للاندارات التي وجهها العقيد تالبوت ثم الرائد تويدي للموزعين المجتهدين أي أثر ، وفشلت اللجان التي ألفت للإشراف عليهما أو مساعدتهما ، وبالرغم من أن كربلاء والتنجف قد سلما قوائم بأسماء من تدفع لهم الاموال إلا أنها لم تكن لها جدوى عملية تذكر ، وقد قال الرائد تويدي بشأن هذه القوائم :

« ... ويبقى الشك : (١) كم من الأسماء المسجلة صحيح ، وكم منها مجرد دُمى ؟ . (٢) وكم يبلغ عدد زوجات الموزعين المجتهدين وأطفالهم وخدمهم من هذه الاسماء الصحيحة ، وهم صور أخرى للموزعين أنفسهم ؟ . (٣) كم يبلغ عدد أسماء الاشخاص الذين ليس لهم حق شرعي للاستفادة من الوقف كأصحاب الاملاك والتجار الناصحين ؟ وتتركز المشكلة بطبيعة الحال في الحسابات ، فان الموزعين المجتهدين يؤجلان تسليمها ، ثم إن هناك مبرراً قوياً يسندهما لطلب مزيد من الاموال على وجه السرعة ، وذلك عن طريق الخطابات والبرقيات ، وهذا المبرر هو عزاء الفقراء . ورأيت المتواضع هو أنه لو أبقى على نظام التوزيع هذا ، فان طلب قوائم المستلمين او إعلان مراجعة مثل هذه القوائم وهي بين أيدينا ، كل هذا لن يؤدي إلى أية نتائج مرضية ذات بال »

وهناك مظهر آخر للتوزيع تم الاعتراض عليه ، وهو دفع مبالغ كبيرة للكلدارات والموظفين الآخرين في الاماكن المقدسة في كربلاء والتنجف الذين كان لهم مصادر أخرى للدخل ، والذين كثيراً ما كانت توزع عليهم مبالغ ضخمة من قبل الحجاج الاثرياء من الهند والاماكن الأخرى .

وكانت توزيعات الاعتماد المالي المخصص لاعانة الهنود معرضة للانتقاد لعدة أسباب خاصة بالنظر لحشد عدد كبير من أقرباء المرحوم إقبال الدولة هم وتابعيهم بين من يتسلمون الإعانة في الكاظمية ، وأيضاً بسبب بالنسبة الكبيرة من الاعتماد التي تبتلعها المفوضيات في الكاظمية وكر بلاء والتابعون لهذه المفوضيات ، فان التكاليف الشهرية لمفوضية الكاظمية وحدها والتي كان عدد الموظفين فيها أحد عشر شخصاً الى جانب الموزع الهندي (١) بلغت ٤٨٨,٥ روبية .

الرائد تويندي يوصي بتغيير النظام مارس ١٨٩٠ :

وفي مارس عام ١٨٩٠ أرسل الرائد تويندي إلى حكومة الهند يطلب تغييراً شاملاً في نظام الوقف ، وقد تبين أن التنظيمات القائمة التي كان يمكن العمل بها الى حد ما في حياة إقبال الدولة لم تعد كذلك الآن ، وقد قال :

« هناك حقيقتان يمكن في حد ذاتهما أن يبرزوا بوضوح هذه المسألة . الحقيقة الاولى هي الحيرة التي يتختم على الموظف البريطاني أن يشعر بها عندما تقتضيه الظروف أن ينتهي مجتهداً ليكون قائماً على توزيع أموال ، أما الحقيقة الثانية فهي الصعوبة الكبيرة أو بالأحرى الاستحالة الاخرى وهي استطاعة موظف بريطاني يقيم في بغداد الاشراف على مثل ذينك الشخصين المعينين (وهما من رعايا حكومات أخرى) بشأن يتعلق بالمال . فلكل مجتهد دائرته ، وربما كان الشخص لأمراً اليوم ثم ينجو غداً ، وذلك للريبة في أنه انحرف عن الدين ، او بدر منه ما يظهر أنه مهم بأمور الدنيا . والمجتهد الذي ليس هناك ما يعكر صفو سمعته في الاستقامة

(١) لقد لوحظ ان المبلغ الذي كان يذهب جهازا الى جيوب أسرة آغا محمد الوكيل في الكاظمية ، والذي كان عمه محمد تقي خان وكيلا في كربلاء ، هذا المبلغ كان يصل الى ٦٧٨ روبية شهرياً من رواتب وبدلات ، وكان هناك شك في أن هذا المبلغ لم يكن يرقى الى حقيقة ما كانت تستفيد به تلك الأسرة من الوقف .

وفعل الخير ، ربما أصبح شخصاً آخر بعد أن يعهد اليه بتوزيع مبلغ شهري ضخم . وفي الواقع كان تصور الراحل تويدي للأمر هو أن توزيعات الاعانة للهنود في الكاظمية وكر بلاه والتجف ينبغي ألا تستمر ، وأن يسمح للمعوزين من الهنود في الكاظمية بأن يهاجروا الى كربلاء والتجف حيث يمكن لكل المقيمين من الهنود أن يأخذوا مكانهم الصحيح بين الاشخاص الذين يحق لهم أن يستفيدوا من الوقف ، كذلك يجب إلغاء مراكز توزيع المعونة الهندية في الكاظمية وكر بلاه وأن يقوم المقيم البريطاني بتوزيع عائدات الوقف بين مجتهدى ومجاوري كربلاء والتجف كما أن عليه أن يعد قوائم بهؤلاء ويراجعها ، وذلك بمساعدة ممثل سياسي مساعد (يضاف الى هيئة موظفي المفوضية ، ولجان عملية غير رسمية يمكن توسيعها مستقبلاً) ، والقنصل العام الإيراني في بغداد .

وينبغي أن نذكر أنه مع أن هذه المقترحات قد سبقت الى حد ما مقترحات أخرى تم العمل بها عام ١٩٠٣ ، فإنها كانت تتفق تماماً مع شروط اتفاق عام ١٨٢٥ الذي كان معروفاً لدى مفوضية بغداد في ذلك الوقت . وقد كانت نسخة الاتفاق المحفوظة في ملفات المفوضية لا تتفق فحسب مع النص المغلوط ذي اللغتين ، ولكنها حوت أيضاً «واو» مدموسة بين كلمتي «مجتهد» و «مجاور» ومن ثم فقد كانت وثيقة مضللة تضليلاً ظاهراً ، فبمقتضى شروط هذه الوثيقة يجوز لممثل الحكومة البريطانية أن يوزع عائدات الوقف بين المجتهدين (و) المجاورين في كربلاء والتجف ، كما لن يحول شيء بين الممثل البريطاني وبين التعامل مباشرة مع المستحقين من المجاورين . وقد اعتبر الراحل تويدي أن عبارة مجاور تشمل جميع المقيمين من الهنود .

أوامر حكومة الهند بشأن توصيات الراحل تويدي مايو عام ١٨٩٠ :

وبعد النظر في مقترحات الراحل تويدي ، أبلغته حكومة الهند في مايو عام ١٨٨٠ أنه إشارة الى اوامر عام ١٨٦٧ ، فإنه لا رغبة لها في التدخل

مطلقاً في توزيع ذلك الاعتماد المالي بعد أن خصص المستحقين الذين نصت عليهم وثيقة عام ١٨٢٥ ، وأن هذا كان موقفها الثابت منذ سنين كثيرة ، وهي لا ترغب تغيير ذلك الموقف . وأما بخصوص التوزيع على الهنود في الكاظمية فقد طلبت حكومة الهند من الراحل تويدي أن يكتب تقريراً يوضح فيه إن كان ذلك قد تم بتوجيه من الموزعين المجتهدين أم لا . فان كان قد تم بتوجيههم فليس هناك أي أساس للتدخل من قبل حكومة الهند ، وأما ان كان دون توجيههم فيعني ذلك الخروج على أوامر عام ١٨٧٦ ، الامر الذي ينبغي أن يكون له سند يدعمه .

وقد شرح الراحل تويدي في رده أنه عندما أثار الموضوع كان يدفعه الشك فيما اذا كان الموزعون المجتهدون في كربلاء والتجف هم في واقع الامر المتسلمون الصحيحون بمقتضى اتفاق عام ١٨٢٥ ، وبين أن الاعتماد المالي المنفصل المخصص لاعانة الهنود قد جاء الى الوجود بمعاونة الموزعين المجتهدين .

ولم تصدر أوامر أخرى بهذا الشأن من قبل حكومة الهند .

محاولة اجراء اصلاحات اخرى من قبل الراحل تويدي ١٨٩١ :

ونظراً لنفور حكومة الهند من تغيير النظام فقد قام الراحل تويدي في أوائل عام ١٨٩١ بمحاولة جديدة لتحسين ادارة الانظمة القائمة ، وفي الوقت الذي بدأ فيه العمل كانت حصص كربلاء من الوقف قد دفعت حتى نهاية سبتمبر عام ١٨٩٠ . أما حصص التجف فكانت قد دفعت حتى نهاية أكتوبر من نفس العام . وكان هناك نظام جيد للتوزيع في كربلاء يتمثل في القائمة التي كتبت في سبتمبر عام ١٨٨٩ تبين من يدفع لهم من الاشخاص ، بيد أن قائمة الاسماء بالتجف ظلت غير معتمدة منذ بضع سنين . وكان معروفاً أن الموزع المجتهد بالتجف كان يجمع القروض معتمداً على قوة علاقته بالوقف . ثم ان الاشخاص الذين تعودوا على

الاستفادة من التوزيعات في كل من النجف وكربلاء بدأوا في الاستدانة بضمان ما توقعوا أن يتلقوه في المستقبل من أموال .

ولذلك أكمل الراحل تويدي دفع حصة كربلاء في نهاية عام ١٨٩٠ ، وذلك بأن أصبلر اعتمادات مالية للتوزيع قائمة بمقتضى عام ١٨٨٩ ، وبحضور الممثل البريطاني في كربلاء . غير أنه حجز بقايا استحقاقات النجف إلى أن يعد بحر العلوم بمساعدة الممثل البريطاني قوائم جديدة وصحيحة للمجتهدين والمجاورين في ذلك المكان . وقد عرض ، أو بالأحرى هدد ، بأنه سوف يتجه الى كربلاء والنجف بنفسه إذا نشأت أية عقبات في ذلك السبيل . وبعد أن تأخر الممثل البريطاني شهراً لم يتم خلاله شيء نحو تنفيذ ما تملبه عليه التعليمات ، يبين الراحل تويدي في مارس عام ١٨٩١ أن الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها أن تنتظم الأمور هي دفع كل المتأخرات حتى ذلك التاريخ . وبالرغم من أن المفوض قد استنتج من هذا الطلب أنه قد تم التصرف في حصة كربلاء في الربع الأخير من عام ١٨٩٠ بطريقة لا يمكن المجاهرة بها ، فقد امر بدفع حصة كربلاء للموزعين المجتهدين حتى نهاية فبراير عام ١٨٩١ .

وقد أبلغ الراحل تويدي كل هذه الاجراءات في حينها الى حكومة الهند ، ولكن لسوء الحظ أحبطت محاولة الاصلاح في النجف وذلك لشدة جشع وعنف الموزع المجتهد وتصرفه الغريزي مما جعله يسيطر سيطرة كاملة على زميله الممثل البريطاني ، وقد قال المفوض بعد ذلك عن بحر العلوم : « إنه هو وزميله في كربلاء ينهبان من الأموال أكثر من أي وقت آخر » .

حكومة الهند تعيد النظر في مسألة تنظيمات الوقف ١٨٩٠-١٨٩١ :

وفي إبان ذلك عكف السيد ج. كيرزون ، عضو البرلمان الذي أصبح فيما بعد لورد كيرزون وحاكم الهند ، على مسألة وقف اوض . وكان

قد زار كربلاء والنجف في بداية عام ١٨٩٠ ، وقضى يوماً في كل منهما وناقش شئون الوقف مع الراحل تويدي وسيد حسن حكيمزاده العضو غير الرسمي في اللجنة المشكلة في كربلاء عام ١٨٨٩ . وقد كتب مسر كيرزون في أكتوبر عام ١٨٩٠ الى لورد لانزداون حاكم الهند في ذلك الوقت مقترحاً فحص ادارة الوقف ، وان حكيمزاده قد أبلغه أن الموزع المجتهد في كربلاء قد اختلس الاموال هناك . في حين ظل الممثل البريطاني على الحياد فإن إقدام حكيمزاده على فضح زملائه في اللجنة قد سبب له وضماً لا يحسد عليه .

وفي هذا الوقت بدأت تصل إلى حاكم الهند وإلى وزير دولة صاحب الجلالة لشئون الهند وإلى وزير الخارجية التماسات بريدة وبرقية عن موضع ادارة الوقف ، وكانت هذه الاحتجاجات من الكثرة بحيث لم تكن الطلبات التالية لها تستحق أية ملاحظة .

وعندما استشار القسم الاجنبي لحكومة الهند دوائر التشريع بها رسمياً كان يميل الى الاعتقاد بأن خطابات الراحل تويدي تستحق النظر الجاد ، وأن حكومة الهند ملزمة بمقتضى شروط الوقف أن تعمل ما وسعها العمل لكي تضمن أن يستفيد من المبالغ المنصوص عليها في أحكام الوقف الاشخاص المعنيون في نصوص تلك الاحكام .

وقد احيلت المسألة أيضاً الى الراحل جاريت سكرتير لجنة الباحثين بكلكتا ، وطلب منه أن يقوم بترجمة انجليزية دقيقة لاتفاقية عام ١٨٢٥ ، كما يندلي برأيه في معنى كلمتي «مجتهد» و «مجاور» . ويبدو أن نسخة الاتفاق التي أعطيت للراحل المذكور كانت هي النص المهلهل ذا اللغتين ، أو أنه يأخذ أي نص آخر بعين الاعتبار إن كانت قد ارسلت اليه نصوص أخرى . وكانت ترجمته للفقرة الحاسمة في الاتفاق هي : « ويدفع النصف لحساب النجف الاشرف ، والنصف الآخر لحساب

كربلاء الجلييلة ، وذلك ليد أرفع فقهاء الدين الذين يقيمون بصفة مستمرة
قرب العتبات المقدسة » ، وقد اعتقد الرائد جاريت ان الرائد تويدي كان
يتنزع الى المبالغة غير المقبولة في تفسير مدلول مصطلحي «مجتهد» و
«مجاور» .

وفي مارس عام ١٨٩١ ارسلت نتيجة بحث الرائد جاريت إلى زميله
تويدي . وبعد أن اعتبرت ترجمة الرائد جاريت صحيحة طلب من
تويدي أن يقول « من هم المجتهدون المعترف بهم المقيمون عند العتبات
المقدسة ، وعما اذا كان من غير الممكن دفع الاموال لهم معاً او للجنة
يختارونها من وقت إلى آخره » ، وقد أبلغ مستر كيرزون في حينه
بالتدابير التي اتخذت اهتمامه بتلك الأمور في ذلك الوقت .

وقد رد الرائد تويدي في مايو عام ١٨٩١ على ما طلب منه ، وكان على
وشك اعتزاله لوظيفة «مفوض» في العراق التركي ، بل واعتزاله للخدمة .
واعترف تويدي في رده بصحة ترجمة الرائد جاريت للنص الصحيح
المزعوم ، وذلك بشأن «المجتهدين المقيمين عند العتبات المقدسة» ، وليس
«المجتهدين والمجاورين عند الاعتبار المقدسة» ، ولكن انتقد جلب
المترجم لكلمة «أرفع» (عند الإشارة إلى فقهاء الدين) وكلمة «مستمر»
(عند الإشارة إلى الإقامة) قائلاً إنه لم يجد أيهما في النص الفارسي . وأما
بشأن معنى كلمة «مجتهد» فقد رجع في ذلك الى أعظم مجتهد في هذه
الايام وهو الحاج ميرزا شيرازي من سامراء ، وحصل على رد منه ، كما
رجع أيضاً الى سيد محمد تقي ، وهو مجتهد في الكاظمية ، وذلك عن
طريق القنصل العام الايراني في بغداد . وما قاله سيد محمد تقي في بحثه
«والمجتهد له درجات» ، ومن هذه العبارة استنتج الرائد تويدي «استحالة
رسم خط ثابت» بين الشهادة الجامعية في العلوم الدينية وشهادة الاستاذية
فيها ، وذلك إن صح لنا هذا التعبير » ، وقد سلم أيضاً قائمتين حصل

عليهما من مصدرين مختلفين لأشخاص في كربلاء والنجف يقول الناس
عنهما إنهما مجتهدان ، غير أنه لم يعلق بشيء على هاتين القائمتين ، وأما
بشأن اقتراحه العملي الذي ضمنه كتابه الذي أرسله الى حكومة الهند
فقد قال :

« هناك امر يجب تصنيفه في حكم المستحيل ، ألا وهو عمل هيئة من
المجتهدين ، أو ما يسمون بالمجتهدين ، في وفاق على شكل لجنة لتقسيم
الاموال بينهم او لتوزيعها على الفقراء ، وذلك سواء عملت تحت إشراف
المفوضية أو مستقلة ، فان الشعور السائد بينهم كل تجاه الآخر متقل
بالتزمتم الديني والمنافسة الكلامية مما لا يسمح بوافق بينهم. ولو تمت دعوة
لاجتماعهم سوياً من أجل مثل هذا الغرض فلن يحضروا هذا الاجتماع ،
بل سيرسل كل منهم خادماً ، بينما تجد أتباع هذا المجتهد او ذاك والذين
يؤمنون الكسب من وراء هذا المجتهد أو ذاك يحومون حول مكان
الاجتماع ، ومن هنا يمكن ان يحدث شغب في أي يوم » .

مناقشات اخرى . العقيد جنتنجر ينقب عن الحقائق والرائد موكلر
يلدي برأيه ١٨٩٢ :

وفي فبراير عام ١٨٩١ كان الرائد تويدي قد عبر عن رأي له أهميته
وهو ان مجرد تغيير هيئة الموزعين المجتهدين ليس يلدي جدوى قائلا :
« ... بقدر ما أستطيع أن أحكم فان وسيلة تعيين مجتهدين آخرين بدلا من
الحاليين ، حتى لو كان لنا الحرية في أن نحاول ذلك ، سوف لا يكون
لها أية نتائج أفضل » .

وفي يناير عام ١٨٩٢ طلب من الرائد موكلر الذي خلف تويدي في
مفوضية بغداد بصفة شبه رسمية أن يبلغ حكومة الهند رأيه بشأن النقاط
العملية الموضوعة قيد البحث في القضية ، ونعني بها قضية اقتراح توزيع
عائدات الوقف بين عدد من المجتهدين في كربلاء والنجف بدلا من

دفعها المجتهد واحد في كل من هذين المكانين ، وأيضاً اقترح إلغاء الاعتماد المالي لاعانة الهند وخاصة في فرع الكاظمية (وذلك عن طريق الانقاص التدريجي) .

وفي مارس عام ١٨٩٢ ، زار بغداد العقيد ر. ه. جننجر الممثل السياسي المساعد في البصرة ، وانهز الرائد موكلر تلك الفرصة ليحصل منه على معلومات جديدة بشأن الآراء والمشاعر في كربلاء . وفي أثناء ذلك الوقت كان المجتهد الموزع في كربلاء وهو ميرزا ابو القاسم قد مات ، وقد عين موكلر ابنه مكانه وهو سيد محمد باقر الطباطبائي ، وكلف العقيد جننجر الذي كان يصحبه مستر تاونلي مسكرتير مفوضية صاحبة الجلالة في طهران خلال جولة في العراق ، محاولة مقابلة الشيخ زين العابدين أعظم المجتهدين في كربلاء في تلك الايام ، والذي كان من المعتقد أنه أبرق إلى حكومة الهند زاعماً أن سيد محمد ليس مجتهداً . وقد حالف النجاح جننجر في تلك المهمة ، فقد اعترف الشيخ في مقابلة خاصة أنه أبرق إلى حاكم الهند محتجاً على نية المفوض البريطاني المزعومة لجعل التوزيع «دون مجتهد» في المستقبل . وقد زعم أنه هو المجتهد الوحيد المعترف به من قبل الجميع في كربلاء . وأشار إلى أنه مستعد لقبول وظيفة «مجتهد موزع» في كربلاء . وقد كتب العقيد جننجر تقريراً نتيجة لتقصياته قال فيه إن سيد محمد باقر هو بغير شك مجتهد أصيل ، ويلقى احتراماً كبيراً ، وأن الشيخ زين العابدين غير مناسب لوظيفة موزع ، وأنه لا يمكن الحصول على موزع في النجف أفضل من «بحر العلوم» القائم فعلاً بهذا المنصب والذي كانت ادارته حسنة ، وإن التوزيعات التي تتم في كربلاء والنجف توزيعات مرضية ، غير أنه ينبغي أن توفد المفوضية من بغداد ممثلاً عنها ليكون حاضراً أثناء تلك التوزيعات . وأخيراً ابلى العقيد موكلر حكومة الهند برأيه وهو «أن التوزيع الحالي ارضى الجميع باستثناء قلة قليلة ، وأنه من الصعب تحسين هذا

التوزيع» ، وبعد أن قال ان السدس فقط من مجموع الاموال يوزع على الهنود في الكاظمية ، بينما أصاب الهنود في كربلاء سدس آخر ، وصف التوزيع في الكاظمية بأنه «في حدود شروط الوقف تماماً ، كما أنه إجراء نافع ومفيد ويدل على الفطنة» ، ثم أضاف «ولقد تبنينا لنا من خلاله ممثل وطني ممتاز في الكاظمية ، فهو يسوى كل المنازعات بين الجالية الهندية الكبيرة هناك ، وبهذا يوفر على المفوضية مجهودات المحكمين ، كما أن التوزيع كان يفرج كرب الطلاب والحجاج من الهنود المحتاجين ، كما يفرج كرب الاتقياء المعوزين من الهنود المقيمين ، ثم هو يعول فقراء الهنود المبعدين من بغداد إلى البصرة بمعدل خمسة عشر الى عشرين شخصاً في الاسبوع ، وهو يجعل قبضتنا كبيرة على السكان المجاورين من الشيعة المتعصبين في الكاظمية ، وإن أصبح هذا التوزيع سنة فليس هناك من يعترض عليه» باستثناء الرائد تويدي .

«ويشرف مساعددي الوطني ، مستر مارين (وهو مسيحي) شخصياً أو يساعد الممثل الوطني في هذا التوزيع ، ولم تصدر أية شكوى ، وذلك بسبب حصافته واسلوبه المتنازين» .

وطبقاً لهذه الحقائق فقد أبلغت حكومة الهند المفوض رسمياً أنها قررت ألا حاجة لاجراء أي تغيير في الانظمة ، على الاقل خلال حياة الشيخ زين العابدين الذي كان من الجلي أنه ربما تسبب في خلق بعض العقبات .

تجديد المناقشات ١٨٩٤ :

وبعد ذلك اقترح الرائد موكلر المفوض السامي ، لكي يتجنب صعوبة كتابة قوائم بالمتجهدين ، أن تكون له سلطة تعيين مقسمين يترتب عليهم أن يدفعوا الانصبه في حضور نظار ، ويكون هؤلاء مسئولين عن عدم تسجيل أية انصبه في قوائم التوزيع إلا التي تدفع في

حضورهم . وقد أقرت حكومة الهند هذا التنظيم كإجراء مؤقت ، ولكنها في نفس الوقت أوضحت أن «الوقف قصد به إفادة هؤلاء المقيمين عند العتبات المقدسة في النجف وكربلاء ممن ينظر اليهم على أنهم مجتهدون» ، ثم قالت «يجب أن يفهم بوضوح ان الهدف الاسمي المقصود هو أن يكون متسلمو دخل الوقف في نطاق أفراد الطبقة المبينة أعلاه » . ومن ثم فقد أعطيت التعليمات لاعداد قائمة بالمجتهدين مع وجوب مراجعتها من وقت إلى آخر . وكان هذا عام ١٨٩٤ ، وقد مضى بعد ذلك وقت طويل دون ان يسلم المفوض السيامي أية قائمة .

العقيد نيو مارش يفحص ادارة وقف اوض ١٩٠٢ :

ورقدت مشكلة وقف اوض لفترة عشر سنوات ، وإن كانت لم تجهد حلا ، وقد اثارها العقيد ل. س. نيومارش ثانية بأسلوب غاية في النشاط ، وذلك بعد تعيينه مفوضاً في بغداد في مارس عام ١٩٠٢ .

وقد وصف العقيد نيومارش الأحوال التي وجدها سائدة حينئذ ، بأنها مشينة وغير مرضية إلى أبعد الحدود ، فلم تكن عائدات الوقف تدفع مباشرة إلى المجتهدين الموزعين في كربلاء والنجف او الى الموزعين الهنود في الكاظمية وكربلاء ، بل كانت تدفع الى الصراف اليهودي في المفوضية البريطانية في بغداد ، الذي كان يأخذ بين فترة وفترة ابصالات عن نصف المبلغ كله من كل من المجتهدين والموزعين . أما الاعتماد المالي لاعانة الهنود المخصص لكربلاء والنجف ، فلم يكن يرسل الى الموزع الهندي في كربلاء مباشرة ، بل عن طريق الموزع الهندي في الكاظمية . وكانت حسابات التوزيعات المنفلدة تقدم متأخرة كثيراً ، فعلى سبيل المثال لم يسلم في بغداد حساب المجتهد الموزع في كربلاء عن ربيع السنة المنتهي في الواحد والثلاثين من مارس عام ١٩٠١ الا في إبريل عام ١٩٠٢ . وقد أظهرت الحسابات ، بحالتها هذه ، سوء استخدام المجتهدين والموزعين الهنود لتلك الاموال بما يدعو للراء .

وقد احتفظ كل من المجتهدين الموزعين لنفسه بمبلغ ٦٣٠ روية شهرياً ، ولم يكن هناك اعتراض على هذا ، غير أنه كان من المسلم به أن مبالغ طائلة كانت تدفع لأقارب واتباع الموزعين ، سواء كان هؤلاء الموزعون مجتهدين أو هندوؤا . وكانت هناك مبالغ لا يستهان بها تقيد بأسماء نساء لا يحضرن شخصياً لاستلامها ، كما كانت تدون مبالغ معظمها يتعلق بدائع مما يدعو الى الشك في أن أفراد هيئة موظفي التوزيع كانوا يقومون باختلاسات . وكان بعض موظفي قنصلية بغداد الذين لا يكاد تكون لهم أية علاقة بإدارة الوقف يتلقون مكافآت من الاعتماد المالي المخصص لاعانة الهندو . وقد تلقى العقيد نيومارش بصفة سرية العبارات التالية من شخص يعرف الحقائق جيداً هو سيد حسن حكيمزاده وهذه العبارات عززتها معلومات من مصادر أخرى ، أما العبارات فهي :

« لقد اعتاد الموزعون السابقون والخالين أن يسجلوا أسماء في كربلاء وهمية في الحسابات ، ويأخذوا الاموال لانفسهم ... إنهم ما زالوا يقومون بهذا ، بل ازداد نشاطهم ، فهم يدونون أسماء أطفالهم وخدمهم وعبيدهم وغيرهم على أنهم يستلمون مبالغ معينة بينما هذه الاموال تذهب الى جيوب الموزعين . إن هذا ما زال قائماً ، وهناك شيء آخر يقوم به الموزعون وهو تسجيل أسماء أشخاص فقراء فعلا على أنهم يتلقون عشرة روبيات في الشهر مثلاً ولكن الشخص الفقير لا يأخذ في الحقيقة سوى روية واحدة من أجل توقيعه ، أما الباقي فيأخذه الموزع ، ويقال إنه لو أفشى هذه الحقيقة فسوف محذوف اسمه نهائياً » .

وكانت هيئة موظفي الموزع الهندي في الكاظمية تتكون من تسعة أشخاص وفي كربلاء من ثلاثة عشر شخصاً ، هذا باستثناء الخدم . وكان الموزع الهندي في الكاظمية يدفع لنفسه بمعدل أكثر من ٣٠٠ روية في الشهر ، أما زميله في كربلاء فيبمدل أكثر من ٢٩٠ روية في الشهر ، وقد اندس أغا حسن ، شقيق أغا محمد ، في منصب «الموزع المساعد في

الكاظمية براتب يبلغ أكثر من خمسين روبية شهرياً . وقد أحاط كل من الموزعين الهنديين اللذين كانا في نفس الوقت ممثلين للمفوضية البريطانية في بغداد ، أحاط كل منهما نفسه «ببلاط صغير» يتسع حتى لمرافق طبي له راتب . وحينما كان ممثل كربلاء يذهب الى النجف ليشرف على إجراءات المجتهد الموزع هناك ، فإن رحلته كانت «ضرباً» من المواكب الملكية» ، وكان هذا بطبيعة الحال على حساب وقف اوض ، أضف الى ذلك أن الاشراف الذي يمارسه ممثل كربلاء على المجتهدين الموزعين كان مهزلة ، فقد اعترف للعقيد نيومارش «دون أي إحساس ظاهر بالحجل أنه لم يشرف على التوزيع مطلقاً ، وأنه لم يكن حاضراً فيه ، بل ترك الامر كله في يد أحد منشئيه أو «كُتَّابِهِ» الذي كان هو نفسه شخصاً له راتب على حساب الوقف» ، «وقد وقع محمد ابراهيم خان اسمه باللغة الانجليزية على كل صفحة من حساب التوزيع ، وعندما سألته عن مدلول ذلك اعترف بصراحة أن ذلك لايعني شيئاً ، وان توقيعاته قد وضعت على صفحات الحساب بعد أن تم التوزيع بعدة أيام ، وأنه لم يحضر التوزيع مطلقاً» ، وقد اتضح أن لإشراف مستر مارين ، ترجمان المفوضية على توزيع الكاظمية كان على نفس الغرار .

العقيد نيو مارش يجري اصلاحات اولية ١٩٠٢ :

وبدأ العقيد نيومارش في الحال يصارع المفسد التي شرحناها آنفاً ، وازال منها ما استطاع الى ازالته سيلا ، فبعد أن رأت حكومة الهند أن الاعتماد المالي الهندي شيء شاذ ، أنقص العقيد نيومارش الجزء المخصص منه للكاظمية من حوالي ١٨٠٠ روبية الى ٨٠٠ روبية شهرياً ، خصص منها مبلغ ٣٥٠ روبية للنفقة على مفوضية الكاظمية ، ٤٥٠ روبية لاستمرار رواتب الفقراء من الهنود في الكاظمية الذين لا يمكن إلغاء رواتبهم في الحال ، ولكن اوامر المفوض قضت بأن يحال بين الممثل

وبين توزيع ذلك المبلغ الاخير . وبالمثل أنقص الجزء المخصص لاعانة
الهنود في كربلاء والنجف من ١٨٠٠ روية تقريباً الى ٤٥٠ روية شهرياً
خصصت جميعها لصيانة مفوضية كربلاء . ويجب ان نلاحظ أن العقيد
نيومارش لم يكن يعتقد أن هناك مبرراً للصرف من وقف اوض على
صيانة مفوضتي كربلاء والنجف . وقد فكر في إلغاء مفوضية الكاظمية
إلغاء كاملاً ، وتدبير المال لمثل كربلاء مستقبلاً من مصدر آخر ،
غير أنه لم يكن سهلاً طرد كلا الممثلين في الحال دون موافقة الحكومة
ودون اجراء بعض الترتيبات لتمثيل المصالح البريطانية في كربلاء .

توصيات بعث بها العقيد إلى حكومة الهند - سبتمبر عام ١٩٠٢ :

وقد أجمل العقيد نيومارش آراءه الخاصة بمركز السلطات
البريطانية فيما يتعلق بوقف اوض في الفقرة التالية من خطاب له بهذا
الشان وجهه الى حكومة الهند :

« ان الفكرة الاصلية للتوزيع بطبيعة الحال كانت أن الاموال ينبغي
أن تخصص للفقراء أكثر مما هي مخصصة للموزعين الذين يبدو أنهم من
بداية الامر قد خصصوا لأنفسهم وأقربائهم أموالاً كثيرة بقدر ما
يستطيعون ، ولم يتسنّ تعيين مشرف من حين إلى آخر لمراجعته تلك
التوزيعات سوى الاحتكاك بين الموزع وبين المشرف ، والشكاوى التي
لا تنتهي ، ثم شكاوى مضادة ، ثم تعيين مشرف جديد ، وربما موزع
جديد ، ثم تتكرر نفس القضية مرة أخرى ، ويبدو أنه في حالات كثيرة ،
وخاصة في السنوات الاخيرة ، كان المشرف أكثر سوءاً من الموزع .

إن فكرة التوزيع تتسم بالإحسان ، ولكنني مقتنع أنه من المستحيل
عملياً الاشراف عليها بطريقة فـالـة ، ومن ثم فاني أعتقد أنها يجب أن تُغنى
ويبدولي أن التوزيع الوحيد الذي يهم حكومة الهند أو موظفيها هو توزيع
الوقف بين المجتهدين ، ومن رأيي أنكم لو تعديتم هذا التوزيع ، فانا

بذلك نتمددى حدود الوقف ، ونقوم بواجبات ومسئوليات غير ضرورية وغير مستحبة ، بل ومستحيلة » .

وكانت أهم مقترحاته التي كان لديه من الاسباب ما يجعله يأمل من حكومة الهند قبولها هي :

(١) أنه يجب إعداد قائمة بالمجتهدين المقيمين إقامة دائمة في كربلاء والنجف ، ويجب مراجعة هذه القائمة من وقت إلى آخر ، بإدراج اسم أي مجتهد قد يكون استجد ، وبحذف أي مجتهد لم يعد يقيم في هذه الاماكن أو لم يعد يستحق لقب « مجتهد » .

(٢) توزيع كل الوقف بين المجتهدين في هذه القائمة ، إما بأنصبة متساوية ، أو بالنسبة التي يمكن تقديرها بعد ذلك .

(٣) يوقف التوزيع في الكاظمية .

(٤) عدم الاضطلاع رسمياً بأي توزيع غير ذلك الذي بين المجتهدين (والذي بيناه آنفاً) .

وفي حين ان العقيد نيومارش اعترف بالصعوبة الكبيرة في تقريره من هو «المجتهد» ، ومن هو غير ذلك ، فانه أوصى بوجوب أن يختار المفوض «المجتهدين» الذين لهم علاقة بالوقف ، ويكون اختياره نهائياً . وكان هناك سبيل آخر ممكن ، وهو ان يترك ترشيح المجتهدين الذين سيتقاضون رواتب الاماكن الشاغرة ، والتي ينص عليها وقف اوض للمجتهدين أنفسهم ، ولكنه خشى أن ينتج عن هذا تكوين زمرة إيرانية وإبعاد جميع المجتهدين الهنود والعرب . ثم اقترح بعد مدة أنه يجب أن يقوم أصحاب الرواتب الفعليين بترشيح من سيتقاضون رواتب الاماكن الشاغرة ، غير أن هذا الترشيح ينبغي أن يكون خاضعاً لموافقة المفوض ، وأخيراً فان الراءد نيومارش كان يعتقد أن جميع المستحقين من المجتهدين بمقتضى الوقف يجب أن يتلقوا رواتب متساوية ، وأن عدد المستحقين

من المجتهدين في كربلاء يجب ألا يقل عن عشرة ، وكذلك في النجف لمنع تركيز مبالغ ضخمة بأيدي أفراد محدودين .

اصلاحات اخرى يقوم بها العقيد نيو مارش ١٩٠٢-١٩٠٣ :

وفي إبان ذلك بدأ العقيد نيومارش ينفذ سياسته في امور المجتهدين وهو متأكد من موافقة حكومة الهند سلفاً ، فبعد جمع معلومات عن المؤهلات الدينية لمن يزعمون الاجتهاد في الاماكن المقدسة عين مناصبات من الوقف لمن يتمتعون من هؤلاء بأحسن سمعة ، وكان يقبل مثل تلك المناصبات عدد من المجتهدين الذين يتمتعون باحترام كبير ، وان كان لم يقبلها أحد ممن يتمتعون بمنزلة رفيعة جداً . وفي مايو عام ١٩٠٣ ألغى توزيع الاعتماد المالي المنفصل لاعانة الهند حتى في الكاظمية . والمجتهدون الآتية أسماؤهم كانوا يتلقون مرتبات شهرية منتظمة من الوقف ، وهذا بيان بالمرتبات وأصحابها :

في كربلاء :

- | | | |
|---|-----------------------------|-----------|
| ١ | سيد محمد باقر «حجة الاسلام» | ١٥٠٠ روية |
| | وهو شيخ المجتهدين الموزعين | |
| ٢ | — سيد هاشم القزويني | |
| ٣ | — الشيخ حسين مازاندراني | |
| ٤ | — سيد جعفر الطباطبائي | |
| ٥ | — الشيخ علي يازدي | |
| ٦ | — سيد مرتضى حسين | |
| ٧ | — سيده حسين | |
- ٥٠٠ روية لكل منهم

في النجف :

- | | |
|------------------------------|------------|
| ١ - سيد محمد «بحر العلوم» | ١٥٠٠ روبية |
| شيخ المجتهدين والموزعين | |
| ٢ - مللا علي نهاوندي | |
| ٣ - الشيخ محمد حسن جواهري | |
| ٤ - الشيخ عبدالله مازاندراني | |
| ٥ - عبد الحسن | |
| ٦ - سيد محمد هتدي | |
| ٧ - محمد كاظم خراساني | |
- ٥٠٠ روبية لكل منهم

أوامر حكومة الهند بشأن توصيات العقيد نيو مارش يوليو عام ١٩٠٣ :

في يوليو عام ١٩٠٣ وافقت حكومة الهند على مقترحات العقيد نيومارش التي كان قد نفذ منها فعلاً قدر كبير . وجاءت الموافقة بالعبارة الآتية : «لقد عبرت عن الرأي العام لحكومة الهند تعبيراً صحيحاً ، وهو ان دخل الوقف يجب أن يوزع تحت اشراف المفوض السياسي بن عدد معين من المجتهدين المقيمين اقامة دائمة عند الاعتبار المقدسة في كربلاء والنجف ، وانه ليس مجرد عطاء إحسان بين الفقراء في هاتين البلدتين . ولقد لاحظنا بعين الرضا أن التوزيع في الكاظمية قد توقف تماماً لأن هذا التحويل لجزء من عائدات الوقف لا يتفق مع السياسة التي اعلنتها حكومة الهند ، وليس له ما يبرره طبقاً لشروط الوقف . ويجب توزيع الاموال المتوفرة في النهاية بالتساوي بين المجتهدين المقيمين اقامة دائمة في كربلاء والنجف ، طالما أن هذا يمكن لإتمامه دون مصاعب لا ضرورة لها ، وأنه ليس هناك توزيع يمكن لإتمامه رسمياً سوى التوزيع الذي يصيب المجتهدين . وتوافق حكومة الهند على اختيارك الموقت للمجتهدين ، كما توافق على ان صعوبة اختيار» (١) شخص مناسب يوضع

(١) لقد عدل العقيد نيو مارش آرائه الاصلية بشأن هذه النقطة .

في مكان شاغر ، يمكن التغلب عليها مستقبلاً كقاعدة عامة ، بالحصول على موافقة المستلمين الباقين على الشخص المقترح لإحلاله في المكان شاغر ويكون هذا الشخص خاضعاً لموافقة المقيم السياسي الذي يجب أن يبقى في يده التعيين النهائي كما له سلطة إبعاد أي مجتهد من قائمة المستلمين ، إن كان لهذا الإبعاد ما يبرره .

ويجب ألا يقل عدد المجتهدين عن عشرة ولا يزيد على عشرين في كل من كربلاء والنجف ، مع ملاحظة أن مثل هذا العدد في كربلاء هو الحد الأدنى في الوقت الحاضر » .

وقد ابلغ العقيد نيومارش أيضاً « ان الحكومة الهند تقلل الماثرة والانتان اللذين عاجلتَ بهما هذا العمل المعقد الشاق ، وذلك بالرغم من مصاعب كثيرة لها اعتبارها ، ولإني لأهنئك على النتائج المرضية لمجهوداتك » .

أساس وأثر ما قام به العقيد ليو مارش من إعادة تنسيق تنظيمات الوقف ١٩٠٢ - ١٩٠٥ :

إن أساس خطة العقيد نيومارش وما استتبعها من أوامر من قبل حكومة الهند ، كان حل مشكلة النص المهلهل ذوي اللغتين لاتفاقية عام ١٨٢٥ التي لم يكن فيها أية إشارة تدل على الغرض الذي بسببه اوقف ملك اوض وقفه في صالح مجتهدني كربلاء والنجف ، ومن ثم فقد استقر الرأي في كل إنجازات واوامر عام ١٩٠٣ على أن تصرف المستلمين المجتهدين بأموال الوقف ليس مقيداً بشروط . وان حكومة الهند التي ترعى اختيارهم واعتبارهم مستحقين ليس لها علاقة بسلوكهم في تصريف تلك الاموال .

ومن الجلي أن إعادة التنظيم الذي أنجزه العقيد نيومارش لم ينتج عنه توزيع دخل وقف اوض بطريقة يمكن وصفها من وجهة النظر الانسانية والخيرة بأنها أفضل من ذي قبل . فلم يكن هذا في الحقيقة

هو هدف خطته التي كانت تهدف فقط الى جعل ادارة الاموال تتفق وشروط اتفاقية عام ١٨٢٥ ، كما كان مفهومها في ذلك الوقت ، كما كانت تستهدف إلغاء المفاسد التي ترجع الى تدخل السلطات البريطانية في الماضي . وقد كان عمل العقيد نيومارش فعالا وناجحا فيما يتعلق بهذين الغرضين الاخيرين . وقد جاءت احتجاجات ضد التنظيمات الجديدة في صورة التماسات الى الملك الامبراطور وإلى حاكم الهند وسائر السلطات . ولكن بالنظر الى عدد المصالح الشخصية التي أضر بها هذا التغيير ، فان هذا الاعلان عن المشاعر كان حتمياً ، ولم يكن له اعتبار كبير .

المظاهر السياسية لاعادة تنظيم الوقف ١٩٠٣ - ١٩٠٥

ومن جراء النفوذ الايراني الظاهر بين المجتهدين في كربلاء والنجف الذين احتفظ معظمهم بجنسيتهم الايرانية وبسبب الاثر الذي كان يحدثه في ايران في ذلك الوقت ابرز زعمائهم فان إعادة التنظيم الجهنري لوقف اوض في عام ١٩٠٢-١٩٠٣ كان لها مظاهر سياسية هامة لم نشر اليها حتى الآن . وكان العقيد نيومارش يعرف هذه الاشياء ، وقد أمل في أن يكتسب بعض النفوذ على المجتهدين ، وذلك خلال السلطة المخولة له في أن يختار من بينهم مستلمي الاعانات المالية بمقتضى وقف اوض . وفي يونيو عام ١٩٠٣ ذكر في خطاب رسمي أن سيد محمد باقر في كربلاء ، وسيد محمد بحر العلوم في النجف ، أصبحا يرتبطان بنيومارش بعلاقة صداقة قوية ، وأنهما مدعنان لسلطته . وقد وصل تقرير مشابه للموقف من سر أ. هاردنج وزير صاحب الجلالة البريطانية في طهران الذي كان يعتقد أن نفوذ المجتهدين في كربلاء والنجف يمكن استغلاله عن طريق المفوضية البريطانية ببغداد وذلك لمنع القلاقل والاضطرابات في ايران ، بل وفي إحباط السياسة الروسية فيها .

وقد أوصى سر أ. هاردنج العقيد نيومارش أن يخص بالرعاية اثنين أو ثلاثة من الايرانيين . وقد استطاع الموصي في حالتين أن يقنع أحد

المستلمين أن يعطي راتباً شهرياً لهذين الصنعتين ، على الرغم من أنه لم يستطع أن يوفق بين عمله هذا وبين مبدأ عدم التدخل في توزيع أموال وقف اوض الذي يقوم به المجتهدون . وعلى أية حال فإنه في حالة ثلاثة اقترح وزير صاحب الجلالة البريطانية في طهران على حكومة الهند أن يخصص مبلغ ٥٠٠ روبية شهرياً (أي ٤٠٠ جنيه اسرليني في السنة) لشخص يدعى الشيخ محمد مهدي على أنه مجتهد وفي الحالة الثالثة هذه شعر العقيد نيومارش أنه مضطر ألا يدعن لهذا الاقتراح ، على أساس أن اجتهد الشيخ محمد مهدي مشكوك فيه ، كما أن التناول السياسي بهذه الصراحة لموضوع اختيار مخصصات وقف اوض سوف لا يؤدي الى تمكن النفوذ على مجتهد كربلاء والنجف الامر الذي كانت إقامته مرغوبة .

المستحقون من المجتهدين بمقتضى الوقف — ابريل عام ١٩٠٦ :

وفي ابريل عام ١٩٠٦ ، كان المستحقون من المجتهدين بمقتضى وقف اوض في كربلاء والنجف هم :

في كربلاء :

١ — سيد محمد باقر الطباطبائي (وكان المجتهد الموزع الوحيد حتى عام ١٩٠٢) .

٢ — الشيخ علي يازدي .

٣ — سيد محمد هاشم القزويني .

٤ — سيد مرتضى حسين (هندي) .

٥ — سيد محمد كاشاني .

٦ — سيد علي تانجيابوني .

٧ — سيد محمد باقر بهبهاني .

٨ — كلبي باقر (هندي) .

٩ — سيد حسن كرمي .

في النجف :

- ١ - سيد محمد بحر العلوم (المجتهد الموزع الوحيد حتى عام ١٩٠٢ ،
وفي ذلك الوقت كان طاعناً في السن وأعمى تقريباً) .
- ٢ - الشيخ عبدالله مازاندراني .
- ٣ - سيد محمد حسن جواهري .
- ٤ - مللا محمد كاظم خراساني .
- ٥ - الشيخ عبد الحسن .
- ٦ - الشيخ فتح الله شريعة .
- ٧ - سيد أبو القاسم أشقواري .
- ٨ - أخوند مللا علي خنساوي .
- ٩ - سيد أبو تراب خنساوي .
- ١٠ - أغا شيخ مهدي .



ملحق رقم (١) رحلة قام بها مسافرون انجليز الى بغداد ١٥٨٣ جزء من مذكرات فتش

في عام ١٥٨٣ ، أنا رالف فتش التاجر في لندن ، أردت أن أرى
أقطار شرق الهند بصحبة مستر م. جون نيويري التاجر (الذي زار هرمز
مرة قبل ذلك) ووليم ديلز جويلر وجيمس ستوري بينر وشجعني على
ذلك ما أوضحه لي حضرة الميجل الفارسي سير إدوارد أوزبورن ومستر
ريتشارد استير وهما من مواطني وتجار لندن . وعلى هذا فقد ركبنا في
سفينة من لندن تسمى تايجر أبحرنا فيها إلى طرابلس في سوريا ، ومن هناك
اتخذنا طريقنا إلى حلب التي وصلناها بعد سبعة أيام مع القافلة ، ولأننا
وجدنا صحبة طيبة فأننا ذهبنا من حلب إلى بيرا التي تبعد مرحلتين
ونصف على الجمال .

وبيرا (١) مدينة صغيرة ولكنها غنية جداً بالأطعمة . ويجري نهر
الفرات قرب جدارها ، وقد اشترينا من هذه المدينة قارباً ، وانفقنا مع
بعض الملاحين ورئيس لهم أن يذهبوا بنا إلى بابلون (٢) ، وهذه
القوارب لرحلة واحدة فقط ، لأن النهر يجري بسرعة كبيرة نحو
مصبه بحيث لا يمكن لهذه القوارب أن تعود ، وهي تحملك إلى مدينة
يسمونها الفالوجة ، وهناك تبيع القارب بشمن بخس ، فالقارب الذي
يكلفك خمسين جنيهاً في بيرا يبيعه هناك بسبعة جنيهاً أو ثمانية ، والرحلة
من بيرا إلى الفالوجة تستغرق ستة عشر يوماً . وليس من الحكمة أن يبحر
قارب بمفرده ، لأنه لو حدث وتحطم قاربك هذا فعليك أن تعمل الكثير

(١) هي بدون شك بيريجيك .

(٢) ويعني هنا بغداد كما يتضح بعد ذلك .

لتنقذ بضائعك من الأعراب الذين يتجولون دائماً في هذه الاماكن بقصد السطو ، وعندما يحن الليل ويتوقف قاربك ، فمن الضروري أن تكون يقظاً في حراستك له ، اذ ان الاعراب الموجودين في المكان سوف يسبحون اليك ، ويسرقون بضائعك ثم يولون الفرار ، ولتجنب هذا فالبنديقية ذات فائدة كبيرة ، لأن هؤلاء الاعراب يخافونها خوفاً شديداً . وفي نهر الفرات من يرا الى فالوجة توجد أماكن معينة ، حيث تدفع الضريبة الجمركية التي يأخذها أبناء أبو الريش (١) زعيم الاعراب ، وزعيم هذه الصحراء العظيمة كلها ، والذي له بعض القرى الواقعة على النهر . والفالوجة التي تنزل عندها بضائعك الآتية من يرا هي قرية صغيرة تستغرق الرحلة منها الى بابلون يوماً واحداً .

أما بابلون فهي مدينة ليست باهرة العظمة ، ولكنها مكتظة بالسكان وهي ملتقى هام للغرباء الذين يتجهون منها الى ايران وتركيا والجزيرة العربية ، ومن بابلون تتجه القوافل الى هذه الاماكن وأماكن غيرها ، وبها كميات هائلة من الاطعمة التي تأتي على نهر دجلة من أرمينيا . وهي تنقل على عوامات تصنع من جلود الماعز التي تنفخ بالهواء ، ويوضع فوقها الواح من الخشب ثم يشحنون فوقها بضائعهم التي تنقل الى بابلون ، وعند إزال هذه البضائع يفتحون جلود الماعز هذه ويرجعونها على ظهور الابل لستخدام مرة أخرى .

وكانت بابلون في العصور القديمة تنتمي الى مملكة الفرس ولكنها الآن تابعة لتركيا . وفي مواجهة بابلون توجد قرية رائعة الجمال تعبر منها الى بابلون على مجموعة من القوارب تكون جسراً طويلاً مربوطاً بسلسلة كبيرة من الحديد مثبتة على جانبي النهر . وعندما يراذ لاي سفن أن تمر رائحة أو غادية في النهر تسحب بعض هذه القوارب المكونة للجسر حتى تمر السفن .

(١) من الواضح انه ابو ريش .

وقد اقيم برج بابل(١) على هذا الجانب من نهر دجلة إلى ناحية الجزيرة العربية ، ويبعد عن المدينة حوالي سبعة أو ثمانية أميال ، وقد أتلّف من هذا البرج كل جوانبه . وبسقوط هذه الأجزاء الثلاثة أصبح مثل الجبل الصغير ، ولذلك فليس له شكل إطلاقاً ، وقد بني من القرميد المحفف في الشمس، ووضعت بين طبقات القرميد عصى سعف النخل ولا يستطيع الانسان أن يرى مدخلا ليدخله منه ، وهو يقوم في واد كبير بين نهري الفرات ودجلة .

وعلى مسيرة يومين من بابل يون ، وفي حقل قرب هيت التي تقع على نهر الفرات ، هناك شيء غريب ألا وهو فم يخرج قاراً يغلي مع دخان قدر وذلك بصفة مستمرة ، وهذا القار يخرج إلى حقل كبير مليء به . ويقول المغاربة(٢) أنها فم جهنم ، ولأن هناك كميات هائلة من هذا القار فان رجال هذا البلد يدهنون قواربهم به من الخارج بسمك بوصتين أو ثلاث بوصات ، وذلك لكيلا يتسرب اليها الماء . وتسمى قواربهم بالذلك(٣) ، وعندما يكون هناك كميات وفيرة من الماء في نهر دجلة ، فانه يمكنك أن تذهب من بابل يون إلى البصرة في مدى ثمانية أو تسعة أيام . أما إذا كانت كمية الماء قليلة فان الرحلة تستغرق أياماً أكثر .

وكانت البصرة في الماضي تحت حكم الاعراب ، أما الآن فهي تابعة للاتراك ، وهناك بعض الاعراب ممن لا يستطيع الاتراك إخضاعهم ، وذلك لانهم يسكرون في جزر معينة في نهر الفرات لا يستطيع الاتراك أن يسلبوها منهم ، كما أنهم جميعاً لصوص ، وليس لهم مساكن مستقرة ، بل يتنقلون من المكان إلى آخر مع إبلهم وماعزهم وخيولهم وزوجاتهم واطفالهم وكل شيء آخر ، وهم يرتدون ملابس زرقاء

(١) من الواضح أن الإهانة هي إلى مقر قوف *
(٢) أي المسلمون ، وهي عبارة كانت تطلق أصلاً في إسبانيا على المسلمين من أهل المغرب *
(٣) أي المدنك *

فضفاضة ، أما آذان زوجاتهم وأنوفهن فملينة بخواتم النحاس والفضة ، كما يلبسن اساور من نحاس حول أرجلهن . وتقع البصرة بالقرب من الخليج ، وهي مدينة ذات تجارة واسعة في التوابل والمخدرات التي تأتي من هرمز . وتوجد أيضاً كميات كبيرة من القمح والارز والتمور التي تزرع حولها والتي تخدم بابليون وسائر أنحاء القطر ، وكذلك هرمز وسائر أجزاء الهند . ولقد ذهبت من البصرة الى هرمز عبر الخليج في سفينة معينة مصنوعة من ألواح من الخشب جمعت الى بعضها بخيوط مصنوعة من قشرة شجرة الكاكو . ويدخل في صنعها أيضاً عصي معينة أو أوراق شجر جافة مثبتة في ثقب ألواح الخشب وهذا يحفظها متماسكة تماماً . وهكذا سرنا حيث تقع بلاد الفرس دائماً على شملنا وساحل الجزيرة العربية على يميننا ، ومررنا بجزر كثيرة من بينها جزيرة البحرين الشهيرة التي يأتي منها أحسن اللؤلؤ الشرقية المستديرة . وهرمز جزيرة يبلغ محيطها حوالي خمسة وعشرين أو ثلاثين ميلاً ، وهي أكثر الجزر جذباً في العالم ، إذ لا يوجد بها شيء سوى الملح ، ويأتي لسكانها الماء والخشب والأطعمة وكل الأشياء الضرورية من إيران التي تبعد عنها حوالي اثني عشر ميلاً . وجميع الجزر حولها مليئة بالخيرات ، ومنها تأتي جميع أنواع الأطعمة الى هرمز ، وللبرتغاليين قلعة هنا تقع بالقرب من البحر يوجد بها قائد موفد من ملك البرتغال تحت إمرته عدد لا بأس به من الجنود الذين يبقى بعضهم في القلعة ويبقى البعض الآخر في المدينة . ويوجد في هذه المدينة تجار من جميع الأمم ، وكثير من المسلمين وكميات كبيرة من اللؤلؤ التي تأتي من جزيرة البحرين ، وهي أحسن اللؤلؤ طراً ، وكثير من خيول إيران التي تذهب الى كل أنحاء الهند ، ويحكم هذا المكان ملك مسلم يختاره البرتغاليون ، ويأتمر بأمرهم .

أما نسائهم فملبسن غريب ، فهن يلبسن في أنوفهن وآذانهن ورقابهن وأذرعهن وأرجلهن خواتم كثيرة مطعمة بالجواهر ، ويضعن أيضاً في آذانهن أقراطاً من الفضة والذهب ، كما يضعن على أنوفهن

قضبناً طويلة من الذهب ، وتوسع آذانهن نتيجة لثقل المجوهرات بحيث يمكن للإنسان أن يضع ثلاثاً من أصابعه داخل آذانهن ، وقد وُضِعنا في السجن هنا بعد وصولنا ببرهة وجيزة ، وأخذ منا قائد القلعة جزء من بضائعنا ، أما اسم هذا القائد فهو دون ماتياس البوكركي . وفي الحادي عشر من أكتوبر أُخْرِجْنَا من السجن ووضَعْنَا في سفينة مرسلنا إيانا إلى جوا بالهند حيث نائب الملك الذي كان في ذلك الوقت هو دون فرنسيسكو دي ماسكارناس .



خطاب من فتش

أصدقائي الاحبه : مستر بور وصحبه .

لم أكتب لكم أية رسائل منذ رحيلي عن حلب ، وذلك لأنني كنت في بابليون مريضاً «بالاسهال» وذهبت وأنا مريض من بابليون إلى البصرة التي تبعد مسيرة اثني عشر يوماً في نهر دجلة وفي أثناء الرحلة كان الطقس شديد الحرارة ، وهذا كان مناسباً لمرضي ، وكان الطعام قليلاً ، وأماكن النوم أكثر من الطعام سوءاً ، وذلك لأن سفينتنا كانت مكتظة بالناس . وكان الذي أكلته في البحر خلال ثمانية أيام نزرأً يسيراً جداً بحيث لم يبق لي ولو بقيت في السفينة يومين آخرين لكان مصيري الموت . ولكنني عندما وصلت إلى البصرة تحسنت والحمد لله ، ومكثنا في البصرة أربعة عشر يوماً ركبنا السفينة بعدها متجهين إلى هرمز ، حيث وصلناها في الخامس من سبتمبر ، ووضعتنا في السجن في التاسع من الشهر نفسه ، وبقينا في السجن حتى الحادي عشر من أكتوبر ، ثم وضعنا في سفينة القائد ، لتتجه بنا إلى مدينة جوا .

خطاب من نيوبرى

كان خطابي الاخير الذي ارسلته لك من حلب في التاسع والعشرين من مايو الماضي مع جورج جل ، أمين حسابات السفينة «تايجر» التي رحلت عن حلب في اليوم الاخير من مايو ، ووصلت الى القالوجه في التاسع عشر من يونيو وهذه المدينة تبعد عن هنا بمسيرة يوم . ولكن بعض رفاقنا لم يصلوا الى هنا حتى اليوم الاخير من الشهر الماضي وذلك لحاجتنا الى الابل لحمل بضائعنا ، اذ أنه في هذا الوقت من السنة قلما يستطيع السفر على الابل وذلك بسبب حرارة هذه البلاد الشديدة . ومنذ مجئنا الى هنا لم نبع من بضائعنا إلا التزر اليسر ، ولو ان الكثيرين يقولون إننا سوف نجد سوقاً رائجة لبضائعنا في الشتاء ، وارجو الله أن يكون كلامهم صحيحاً . وأنا أعتقد أن الاقمشة ، والاقمشة الصوفية والتصدير لم تصل أسعارها هنا الى هذا المستوى من الرخص كما هي الآن ، لكن لو أن معي نقداً بقيمة البضائع لكنت ربحت دون شك من رحلتي هذه الى هنا والى البصرة ربحاً طائلاً ، ولكن يمكن شراء أفخر أنواع التوابل والبضائع الاخرى الآتية من الهند ، وذلك اذا دفعت نصف قيمتها نقوداً ، والنصف الثاني بضائع ، وبدون نقود لا تحصل في هذا الوقت إلا على ربح ضئيل . وإني أنوي بمعونة الله أن أرحل بعد يومين الى البصرة . ومن هناك سوف يتحتم علي أن أذهب الى هرمز لأنني في حاجة الى رجل يتكلم اللغة الهندية ، فعند إقامتي في حلب استأجرت اثنين من النصباري (١) وقد زار أحدهما الهند مرتين ، وهو يتقن اللغة الهندية ، ولكنه شخص في منتهى الفجور ، ومن ثم سوف لا آخذه معي . وفيما يلي أسعار البضائع وقيمتها في هذا الوقت .

من بابليون في العشرين من يوليو عام ١٦٩٣ .

المخلص

جون نيوبري

(١) النصباري أى المسيحيون الشرقيون

ملحق رقم (٢)
المراسلات المتعلقة باقامة المفوضية البريطانية
في بغداد (١)

تعيين المستر جونز ، وخطاب له يتضمن تعليمات من السكرتير
مستر رامزي بتاريخ ٥ يوليو عام ١٧٩٨ :
من و. رامزي المحترم - السكرتير
إلى هارفورد جونز المحترم .

سبب تعيين مستر جونز :

لقد رأت اللجنة السرية ، ووافق على رأيها وزراء صاحب الجلالة
واستحسنوه ، أنه بسبب الاحوال الراهنة والاشاعات التي انتشرت بأن
الفرنسيين قد يحاولون أن ينفذوا إلى الهند إما عن طريق البحر الاحمر او
الخليج فإنه يجب تعيين شخص في بلاط باشا بغداد ، وقد تم اختيارك
لهذا الغرض .

تعليمات بشأن الطريق الذي سيسلكه :

وعلى ذلك فسوف تتجه بمنتهى السرعة إلى فينا حيث ستجمع كل
معلومات يمكن الحصول عليها بشأن وجهة وتقديم القوة الفرنسية الموجودة
الآن في البحر الابيض المتوسط ، ثم يجب أن يكون الذكاء هو رائدك
في ذهابك دون تأخير الى القسطنطينية حيث تعيد استقصاءاتك (وخاصة
عن طريق سفرتنا هناك الذي ستحمل له خطابات توصية) ثم تعيد
استقصاءاتك أيضاً في طريقك من القسطنطينية . وعند وصولك إلى بغداد
يجب أن تبحث كل هذه المعلومات التي قد تجمعها في الحال بالشفرة إلى

(١) مأخوذة من دفتر الخطابات الاصلى لمفوضية بغداد في عام ١٩١٢ .

عدن على ساحل الجزيرة العربية او الى مخا وذلك كما يترأى لك ، وهناك يستلم هذه المعلومات الربان بلانكيت الذي ارسل من هذا البلد مع قوة بحرية بقصد مراقبة مضيقى باب المندب والخليج ، ومنع تقدم الفرنسيين إذا حاولوا أن يتفلقوا إلى الهند من أحد هذين الطريقين .

المراسلة :

وينبغي أيضاً أن تبعث في الحال إلى حكومة بومباي بنسخة من هذه المعلومات ، بالإضافة الى الرسائل الهامة التي استودعتها إياك شركة شرق الهند ووزراء صاحب الجلالة .

ومن الضروري ان تستمر في إرسال المعلومات التي قد تتعلق بأي شكل ، بأهداف مهمتك ، وذلك لكل من الربان بلانكيت وحكومة بومباي .

كما ينبغي أن تهتم بالإبلاغ عن وصولك بصورة لائقة الى باشا بغداد وبعد إهدائه مثل تلك الهدايا التي يمكن ان تكون مألوفة ، والتي ترى أنها مقبولة لديه ، بعد هذا يجب أن تبدأ في إخباره أن شركة شرق الهند قد اوفدتك لتقوي الصداقة التي قامت دائماً بينه وبين الشركة . واذا رأيت أن من الضروري أن تبين له النتائج الخطيرة التي ستصيب الاراضي الخاضعة له ، بل التي ستصيب الامبراطورية التركية بصفة عامة اذا أذن للفرنسيين بالدخول او العبور من أي جزء من الاراضي التابعة لتركيا ، أو سمح لهم بمواطىء قدم هناك او في مصر فافعل وبين ذلك . ويجب أن تحاول أن تجعله يكره مثل هذه المحاولة من جانب فرنسا ، كما تحاول أن تقيده بعهد لكي يعارض هذه المحاولة بكل الوسائل التي يملكها ، سواء كان ذلك بوسائله أو بنفوذه على بكوات مصر ، وقبائل الصحراء الرحل .

الاهداف المستقبلية للمهمة :

ويجب أن تحاول بكل ما لديك من وسائل أن تجمع كل المعلومات الخاصة بعدد السكان والقوى الحربية وموارد الثروة والتجارة ، في سائر

الاراضي التابعة لباشا بغداد أو لاي شيوخ أو أمراء تحت نفوذه ، وكذلك الاراضي التابعة للحكومة الايرانية أو الحكومة المصرية ، أو التابعة لاي امراء مستقلين يقطنون الجزيرة العربية ، أو للاجزاء التي يمكن أن تم عن طريقها غارة على الهند ، سواء أكان ذلك من قبل السكان أم الأجانب وبالاختصار يجب أن تحاول جمع معلومات من شتى الانواع مما ترى أنها يمكن أن تكون مفيدة من أي وجه ، سواء بالنسبة لشركة شرق الهند أو بالنسبة لبريطانيا العظمى على وجه العموم .

حكومة بومباي تدفع الاموال اللازمة لنفقات المهمة :

وينبغي أيضاً أن ترسل من وقت إلى آخر تلك المعلومات التي جمعتها بهذا الاسلوب الى حكومة بومباي ، والى الرئيس الحالي لمجلس شركة شرق الهند ، الذي سستمر في التراسل المنتظم معه . وستزوّد حكومة بومباي بتعليمات لكي تمدك من وقت إلى آخر بالاعتمادات المالية التي تمكنك من تنفيذ أهداف هذه المهمة ، وسيقرر راتب مناسب لمرتبك ومنزلك كموظف والنفقات الضرورية لمهمتك ، كل هذا سيتقرر حالما يمكن الحصول على المعلومات المطلوبة التي تمكن مجلس المديرين من البت في هذا الموضوع .

اللجنة السرية الموافقة تعتمد على حماسة مستر جونز .. الخ .

واللجنة السرية تعتمد على يقظتك وحماستك في تنفيذ التدابير الموضحة هنا ، وفي السهر على جميع الامور التي تتعلق من قريب أو بعيد بمهمتك وبمصالح الشركة عامة .

وأنا يا سيدي

خادمك الخاضع المطيع

«و. رامزي - السكرتير»

دار شرق الهند — لندن

الخامس من يوليو عام ١٧٩٨

خطاب من ر. ه. هنري دنداس إلى باشا بغداد

نسخة من خطاب صاحب العظمة هنري دنداس وزير الدولة الاول لصاحب الجلالة ، أمين صندوق أسطول صاحب الجلالة ، الامين الاول لشئون الهند ، وعضو مجلس البلاط الموقر ... الخ .. إلى صاحب السمو سليمان باشا والي بغداد والبصرة .. الخ .. الخ سيدي صاحب الرفعة . .

اعلان تعيين ه. جونز :

بعد أن عينت الشركة الانجليزية لشرق الهند ، التي تتبع حكومتها الاراضي البريطانية في الهند مسر هارفورد جونز كفوض لدى بلاط سموكم ، فاني قد تلقيت اوامر سيدي الملك بأن أبلغ سموكم أن هذا التعيين هو موضع الرضا القلبي والكامل من لدن جلالته .

ارسال مسر جونز إلى بغداد لتقوية الصداقة وحسن التفاهم بين الباشا والشركة الموقرة :

وإن أحرر رغبات جلالته هي أن يحوز تعيين مسر جونز كفوض في بغداد قبول ورضا سموكم ، ولعل هذا التعيين يفي من كل الوجوه بالغرض الذي قام من أجله ، ألا وهو تقوية ودعم الصداقة وحسن التفاهم اللذين ظلّا من وقت طويل على ما يرام بين سموكم والشركة الانجليزية لشرق الهند . ولما كان هذا هو هدف مهمة مسر جونز ، فاني أشعر بالافتناع بأن سموكم سوف تشرفونه بهذا القرار من الثقة والرعاية بحيث تؤدي مهمته الى النفع المشترك لسموكم ولشركة شرق الهند .

الظروف تستدعي الاتحاد والوفاق في أمن صورة بينهما :

وإني لا أستطيع أن أخفي عن سموكم أنه يبلو أن ظروف العالم الراهنة تتطلب أن يقوم على الفور بين سموكم وشركة شرق الهند اتحاد

ووافق في أمّن صورة ، وصداقة وتحالف بمنتهى الوثوق ، وذلك من أجل امنكما وسعادتكما ووقايتكما ، فان عدو السلام والأطمئنان والوجود لكل الدول والامراء ، وأخني به الحكومة الجمهورية في فرنسا ، هذا العدو يهدد ويطمع في كل شيء عزيز على سموكم وعلى شركة شرق الهند . إن هذه الدولة البغيضة القلقة تحرض الناس في كل الدول المجاورة لها لكي يثوروا على امراءهم وحكامهم الشرعيين ، وقد نجحت في أمثلة لا تحصى في طرد هؤلاء الحكام إلى المنفى ، وحتى في إعدامهم أحياناً ، كذلك نجحت في سائر الحالات في سلبهم ثرواتهم وكنوزهم وممتلكاتهم . ويقال إنها بعد ذلك مستعدة بجيش ذي سمعة سيئة جداً لمثل تلك الاعمال الكريهة ، وعلى رأسه قائدها المفضل ، وذلك لكي يقيموا نفس نظام التدمير والنهب في اراضي الشرق الغنية والسعيدة . وقد اضطّر الآن سيدي الملك أن يدافع عن نفسه ضد هؤلاء الناهبين الهادمين لكل الحكومات ، وذلك طوال ست سنوات قاوم خلالها كل خططهم للدمار في كل جزء من اراضيه الشاسعة ، وذلك بتوفيق وشجاعة جيشه . ولو قدر لاعداء الامراء هؤلاء أن يسبروا بخطواتهم نحو الاراضي التي تنعم بحكم سموكم فان السبيل الوحيد الذي يمكن لسموكم به أن تأملوا في الاحتفاظ بقوتكم وثروتكم اللتين تتمتعون بهما الآن ، هو العمل ضدهم بنفس روح التصميم التي أبداهها سيدي الملك ، وبالتنسيق مع شركة شرق الهند . إذ أنه مهما كانت الوعود الزائفة التي يلوحون بها لبلدكم فانهم بكل تأكيد سوف ينتهزون اول فرصة لكي يسلبوكم قوتكم وثروتكم ، ويشجعوا شعبكم على العصيان ، ويحرّموا سموكم من الحرية وربما من الحياة ، بنفس الاسلوب الذي مارسوه مع ملكهم الفاضل المنكود الذي خلعه وسجنوه ثم قتلوه قبل ان يعلنوا الحرب على سيدي الملك آمين في تحقيق نفس تلك الاهداف البغيضة .

وإن أمنية سيدي الملك هي أن يحفظ الله سموكم دائماً من هذه الولايات او غيرها ، وان يمكنكم ، بالصحة والسعادة الزائدة ، من

ملء مركزكم السامي الحالي ، وإني اذ أتمنى كل هذا لكم ، أستودع
سموكم الله .

صديق سموكم المخلص والمحج
هنري دنداس

لندن

الرابع من يوليو عام ١٧٩٨

★ ★ ★

خطاب من صاحب الفخامة رئيس المجلس إلى باشا بغداد

نسخة من خطاب مرسل من صاحب الفخامة جاكوب بوسانكي
رئيس المجلس الموقر للمديرين لشئون الشركة المتحدة الموقرة لتجار
البحر المتاجرين بشرق الهند ، إلى صاحب السمو سليمان باشا والي
بغداد والصرة الخ

بعد التحيات

ليكن معلوماً لسموكم في هذه الآونة المليئة بالهناء الشامل أن
الشركة الانجليزية الموقرة لشرق الهند ، اذ تنظر بكل ارتياح الى الصداقة
الطويلة التي لم تنقطع ، وحسن التفاهم الذي دام طويلاً بينها وبين
سموكم ، فقد قررت هذه الشركة ، آملة أن ينال ذلك رضاءكم
وأن يكون هذا بهدف دعم وزيادة المحبة التي تتوق اليها ، أن تعين أحد
موظفيها لكي يقيم لدى بلاط سموكم في مدينة بغداد العريقة والشهيرة ،
ولأننا اذا اعتقدنا أن تعيين مستر هارفورد جونز ، الذي يتشرف بمعرفة
سموكم له ، هو أوفق اختيار يمكن أن نجريه بين موظفينا لهذه المهمة
الجليلة . وقد عين مستر جونز لكي يقيم في بغداد ، ووافق وزراء صاحب

فهرس دبل الخلج

الجزء الرابع

الفصل التاسع

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٥٣	تاريخ العراق التركي
١٧٥٣	أحمد الاول ١٦٠٣ - ١٦١٧
١٧٥٤	علاقاته بايران ١٦٠٣ - ١٦١٧
١٧٥٥	التاريخ الداخلي ١٦٠٣ - ١٦١٧
١٧٥٧	العلاقات البريطانية ١٦٠٣ - ١٦١٧
١٧٥٨	مصطفى الاول - فترة حكمه الاولى وعثمان الثاني ١٦١٧ - ١٦٢٢
١٧٥٨	مصطفى الاول - فترة حكمه الثانية ومراد الرابع ١٦٢٢ - ١٦٤٠
١٧٥٨	علاقاته بايران ١٦٢٢ - ١٧٤٠
١٧٦٤	التاريخ الداخلي ١٦٢٢ - ١٦٤٠
١٧٦٦	الفرنسيون في العراق التركي ١٦٢٢ - ١٦٤٠
١٧٦٦	السلطان ابراهيم ١٦٤٠ - ١٦٤٨ العلاقات مع إنجلترا ١٦٤٠ - ١٦٤٨
١٧٦٧	محمد الرابع من ١٦٤٨ - ١٦٨٧
١٧٦٨	الحالة الداخلية ١٦٤٨ - ١٦٨٧
١٧٧٠	العلاقات الانجليزية ١٦٤٨ - ١٦٨٧
١٧٧٢	الفرنسيون في العراق التركي ١٦٤٨ - ١٦٨٧
١٧٧٢	سليمان الثاني وأحمد الثاني ومصطفى الثاني وأحمد الثالث ١٦٨٧ - ١٧٣٠
١٧٧٢	الحالة الداخلية ١٦٨٧ - ١٧٣٠
١٧٧٥	العلاقات الانجليزية ١٦٨٧ - ١٧٣٠
١٧٧٩	محمود الاول ١٧٣٠ - ١٧٥٤
١٧٨٢	الحالة الداخلية في العراق التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤

رقم الصفحة

الموضوع

١٧٨٥	١٧٥٤ - ١٧٣٠	العلاقات السياسية والعامة بين بريطانيا والعراق التركي
				التجارة و ضرائب القنصلية وغيرها من شئون شركة الهند الشرقية في العراق
١٧٨٩	التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤
١٧٩١	منشآت الشركة في العراق التركي
١٧٩٢	الهولنديون في العراق التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤
١٧٩٤	الفرنسيون في العراق التركي ١٧٣٠ - ١٧٥٤
١٧٩٤	عثمان الثالث ١٧٥٤ - ١٧٥٧
١٧٩٥	العلاقات بين بريطانيا وفرنسا
١٧٩٧	السلطان مصطفى الثالث من ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٧٩٧	باشوات بغداد ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٧٩٩	متسلمو البصرة ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨٠١	الرئاسة الإدارية في العراق التركي ١٧٥٨ - ١٧٦٥
١٨٠٤	الشئون القبلية الداخلية ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨٠٦	مشكلات بين الاتراك و قبيلة كعب ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨١٢	١٧٧٣ - ١٧٥٧	علاقات البريطانيين العامة السياسية في العراق التركي
١٨٢٤	تجارة شركة الهند الشرقية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨٢٧	١٧٧٣ - ١٧٥٧	مؤسسات شركة الهند الشرقية في العراق التركي
١٨٣٤	الاتصال البري بين البصرة وأوروبا ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨٣٥	الفرنسيون في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨٣٧	الحاليات الأوروبية في العراق التركي ١٧٥٧ - ١٧٧٣
١٨٣٨	عبد الحميد الاول ١٧٧٣ - ١٧٨٩
١٨٣٩	وباء الطاعون في العراق التركي ١٧٧٣
١٨٤٠	الحالة في العراق التركي من الوباء الى حصار البصرة ١٧٧٥
١٨٤٠	١٧٧٦ - ١٧٧٥	حصار الايرانيين للبصرة واستيلاؤهم عليها

الجلالة على هذا التعيين . وقد زدوتنا بتعليمات خاصة وجازمة بألا يغفل أية فرصة أثناء إقامته لدى بلاط سموكم في تنفيذ ما تهدف اليه هذه المهمة المحبة الحليّة ، وذلك بالإصغاء الى رغبات سموكم ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

شيطانية الحكومة الفرنسية الراهنة :

وإننا لنحسب أنه قد جاءت لسموكم معلومات وافية ودقيقة عن قلب نظام الحكم الملكي العريق في فرنسا ، والدمار والخراب اللذين نشرهما الفرنسيون بدساتهم وجيوشهم فوق أجزاء كثيرة من أوروبا ، وذلك باثارة روح التدمير والعصيان بين الدهماء من الناس تجاه حكاهم وحكوماتهم العريقة ، وبامتهان كل النظم الاخلاقية والمقدسة ، يساعدهم على ذلك هؤلاء الذين اعتنقوا مبادئهم ، لقد أحلوا الفوضى محل النظام ، والقسوة والاضطهاد محل العدالة ، والأغلال والإلحاد محل الدين .

ضرورة أخذ الباشا حذرّه من مخططاته :

ولا يمكن أن يفوت شخصاً له نظركم الثاقب وحكمته أن جميع الحكومات الشرعية تشترك في الاهتمام بمنع انتشار المبادئ التي تضرب في كيانها واساسها في الصميم ، لان هذه المبادئ التي يعتنقها الاشخاص الذين يحكمون فرنسا اليوم مرتبطة بطموح لا يحده حد وتعطش للنهب ، مما قد يحملهم على القيام بأعمال في منتهى الشلوذ والغرابة ، تبدأ تحت الستار الواسع للصدّاقة والحماية ، وتنتهي بتدمير كل ما هو قيم ومقدس ، وقد حدث ذلك في جميع الاقطار التي تعاني من التدخل الفرنسي .

عرض للمساعدة الودية اذا اقتضت الحاجة :

ولذلك ، فنحن نعتبر ذلك عملاً ينم عن الصدّاقة ، عندما تؤكّد لسموكم أنه لو تمت محاولة لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في البلدان التي تحت حكمكم او تحت نفوذكم ، فانا سوف نقدم لكم ، في أي

وقت تريدوننا أن نفعل ذلك ، أية مساعدة تكون في مقدورنا لكي توقفوا مثل تلك المحاولة . وسوف نزود حكوماتنا في الهند بالتعليمات اللازمة من أجل هذا الغرض ، وكذلك من أجل التراسل المستمر مع سموكم ، والاهتمام الكامل بكل طلباتكم . وعلى أية حال فنحن على يقين من أن يقظة سموكم ، وبذلكم للجهود في ظرف كهذا سوف يجعل مثل هذه المساعدة من جانبنا غير ضرورية .

الثقة الممنوحة لمستر جونز :

وقد وجهنا مستر جونز الى أن يحيط سموكم علماً بالحالة الراهنة للسياسة في أوروبا ، وإننا اذ نثق ثقة كبيرة في حماسه لخدمتنا ، لنتوسل إلى سموكم ان تعتبروا أي شيء قد يقوله لكم ، بأمرنا ، صحيحاً ولا يتطرق اليه الشك . ونحن بكل إخلاص ينبع من القلب لنتمنى لسموكم كل سعادة ، كما نتمنى أن يزداد على الدوام مجدكم وعظمتكم .

جون بوسانكي

رئيس المجلس

ختمت بالخاتم العظيم لشركة شرق الهند في مدينة لندن في اليوم السادس من يوليو عام ١٧٩٨ .

١٨٦٩	١٧٧٩ -	الحالة خلال احتلال الايرانيين للبصرة ١٧٧٦
١٨٧٨	الأتراك يستعيدون البصرة ١٧٧٩
١٨٨٠	١٧٧٩	...	الاحداث من استعادة الاتراك للبصرة حتى تعيين سليمان باشا على بغداد
١٨٨٢	١٧٨٩ -	...	الحالة الداخلية أثناء الفترة الاولى من حكم سليمان باشا ١٧٧٩
١٨٨٩	١٧٨٩ -	...	العلاقات السياسية بين بريطانيا والعراق التركي ١٧٧٩
١٨٩١	١٧٨٩ -	المنشآت البريطانية في العراق التركي ١٧٧٩
١٨٩٣	الفرنسيون في العراق التركي ١٧٧٩ - ١٧٨٩
١٨٩٣	سليم الثالث ١٧٨٩ - ١٨٠٧
١٨٩٥	الحالة الداخلية في الفترة الاخيرة من حكم سليمان باشا ١٧٨٩ - ١٨٠٢
١٩٠٠	العلاقات الخارجية للعراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢
١٩٠٤	العلاقات السياسية البريطانية في العراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢
١٩١٢	الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢
١٩١٦	الفرنسيون في العراق التركي ١٧٨٩ - ١٨٠٢
١٩١٦	فترة خلو باشوية بغداد أغسطس ١٨٠٢
١٩١٩	التاريخ الداخلي في العراق التركي أثناء حكم علي باشا ١٨٠٢ - ١٨٠٧
١٩٢١	العلاقات البريطانية مع العراق التركي ١٨٠٢ - ١٨٠٧
١٩٢٦	الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي ١٨٠٢ - ١٨٠٧
١٩٢٩	مصطفى الرابع ١٨٠٧ - ١٨٠٨ وعمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩
١٩٣٥	التاريخ الداخلي للعراق التركي ١٨٠٧ - ١٨٣٩
١٩٤٥	علاقة العراق التركي بايران ١٨٠٧ - ١٨٣٩
١٩٤٦	علاقات العراق التركي بالبلاد الاخرى في الخليج ١٨٠٧ - ١٨٣٩
١٩٤٧	علاقات بريطانيا بالعراق التركي ١٨٠٧ - ١٨٣٩
١٩٦٤	علاقات العراق التركي بالنول الاوروبية الاخرى عدا بريطانيا ١٨٠٧ - ١٨٣٩
١٩٦٥	الشئون الرسمية البريطانية في العراق التركي ١٨٠٧ - ١٨٣٩

١٩٧٩	١٨٣٩ - ١٨٠٧	التجارة في العراق التركي
١٩٨١	١٨٦١ - ١٨٣٩	عبد الحميد
١٩٨٥	١٨٦١ - ١٨٣٩	التاريخ الداخلي للعراق التركي
٢٠٢٠	١٨٦١ - ١٨٣٩	التنظيمات الإدارية التركية
٢٠٢٢	١٨٦١ - ١٨٣٩	علاقات العراق التركي مع ايران
٢٠٤١	١٨٦١ - ١٨٣٩	المصالح البريطانية العامة في العراق التركي
٢٠٤٩	١٨٦١ - ١٨٣٩	المؤسسات الرسمية ، والمشروعات البريطانية
٢٠٧٢	١٨٦١ - ١٨٣٩	مصالح بريطانية هندية خاصة في العراق التركي
٢٠٨٤	١٨٦١ - ١٨٣٩	علاقات الدول الاوروبية الاخرى مع العراق التركي
٢٠٨٥	١٨٧٦ - ١٨٧٦	عبد العزيز
٢٠٨٧	١٨٧٦ - ١٨٦١	علاقات تركيا بايران
٢٠٩٩	١٨٧٦ - ١٨٦١	التاريخ الداخلي للعراق التركي
٢١٣٠	١٨٧٦ - ١٨٦١	التنظيمات الادارية الداخلية في العراق التركي
٢١٣٧	١٨٧٦ - ١٨٦١	المصالح البريطانية العامة في العراق التركي
٢١٥٣	١٨٧٦ - ١٨٦١	المشاريع والمؤسسات البريطانية الرسمية في العراق التركي
٢١٧٧	١٨٧٦ - ١٨٦١	وقف اوض
٢١٨٨	١٨٧٦ - ١٨٦١	مصالح الدول الاوربية الكبرى غير بريطانيا في العراق التركي
٢١٨٩	١٨٧٦	عبد الحميد الثاني
٢١٩٥	١٩٠٥ - ١٨٧٦	ملاحم العراق التركي في عصر عبد الحميد
٢١٩٦	١٨٧٨ - ١٨٧٧	أثر الحرب الروسية سنة
٢١٩٧	١٨٧٨	حالة العراق التركي العامة
٢١٩٩	١٨٧٦ - ١٩٠٥	التنظيم الاداري في العراق التركي
٢٢٠١	١٩٠٥ - ١٨٧٦	حكومة ولاية بغداد
٢٢٠٤	١٩٠٥ - ١٨٧٦	الشئون الداخلية في ولاية بغداد

الموضوع	رقم الصفحة
الشئون القبلية في ولاية بغداد ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢٠٨
حكومة ولاية البصرة ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢١١
الشئون الداخلية لولاية البصرة ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢١٥
الشئون القبلية في ولاية البصرة ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢١٦
علاقات العراق التركي بالكويت ونجد ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢٢٣
علاقات العراق التركي مع ايران	٢٢٢٤
القرصنة في شط العرب ١٨٨٨ - ١٩٠٥	٢٢٤١
علاقات العراق التركي مع الدول الاجنبية الاوروبية الاخرى غير بريطانيا ١٨٧٦	٢٢٥٢
قضايا الملاحه في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢٥٣
قضايا الري وضبط الانهار في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢٦٩
مسألة المواصلات البرية في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢٧٢
العلاقات البريطانية مع العرب والاييرانيين في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٢٧٨
المشكلات الرسمية بين السلطات التركية والسلطات البريطانية في العراق التركي	٢٢٩٢
الشئون الرسمية والمصالح البريطانية في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٣٠٥
مصالح هندية بريطانية خاصة في العراق التركي ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٣٤٤
وقف أوض ١٨٧٦ - ١٩٠٥	٢٣٥٣
ملحق رقم ١ - رحلة قام بها مسافرون انجليز إلى بغداد ١٥٨٣ وهي جزء	٢٣٨١
من مذكرات « فتش »	٢٣٨٥
خطاب من فتش	٢٣٨٦
خطاب من نيوبري	٢٣٨٧
ملحق رقم ٢ - المراسلات المتعلقة باقامة المفوضية البريطانية في بغداد	٢٣٩٢
خطاب من رئيس المجلس إلى باشا بغداد	٢٣٩٢



تم بحمد الله وتوفيقه
طبع الجزء الرابع
من هذا الكتاب
بمطابع علي بن علي بالندوة

